

والثاني: أن يكونَ "كلُّ شيءٍ" مفعولاً ثانياً، و"خَلَقَهُ" هو الأول، فَقَدَّمَ الثاني عليه، والمعنى: أعطى خليفته كلَّ شيءٍ يحتاجون إليه وَيَتَرْتَفِقُونَ به. وقرأ عبدُ الله والحسنُ والأعمشُ وأبو نَهيكٍ وابنُ أبي إسحاقٍ ونصير عن الكسائي وناسٍ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم "خَلَقَهُ" بفتح اللام فِعْلاً ماضياً. وهذه الجملةُ في هذه القراءةٍ تحتلُّ أن تكونَ منصوبةً المحلَّ صفةً لـ "كل" أو في محلِّ جَرِّ صفةً لـ "شيء"، وهذا معنى قول الزمخشري: "صفةٌ للمضاف - يعني "كل" - أو للمضافِ إليه" - يعني "شيءٍ" - . والمفعولُ الثاني علي هذه القراءةٍ مجذوفٌ، فيُحتملُ أن يكونَ حَذْفُهُ حَذْفَ اختصارٍ للدلالةِ عليه أي: أعطى كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ ما يحتاج إليه ويُصلحُه أو كماله، ويحتملُ أن يكونَ حَذْفُهُ حَذْفَ اقتصارٍ، والمعنى: أن كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ الله لم يُخَلِّه من إنعامه وعطائه.

* { قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى }

والبالُ: الفِكرُ. يقال: خَطَرَ بِبَالِهِ كذا، ولا يُتَنَّى ولا يُجْمَعُ، وَشَدَّ جَمْعُهُ على "بالات". ويقال للرجالِ المُكْتَرِثِ بها، ولذلك يُقال: ما بالَيْتُ بالله، والأصل فحذف لامه تخفيفاً.

* { قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَصِلُ رَبِّي وَلَا يَنْسَى }

قوله: { قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي } في خبر هذا المبتدأ أوجهٌ، أحدها: أنه "عند ربي" وعلى هذا فقوله "في كتاب" متعلقٌ بما تعلق به الطرفُ من الاستقرار، أو متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضمير المستتر في الطرف، أو خبرٌ ثانٍ.

(10/210)

الثاني: أنَّ الخبرَ قوله "في كتاب" على هذا قوله "عند ربي" معمولٌ للاستقرار الذي تعلق به "في كتاب" كما تقدَّم في عكسه، أو يكون حالاً من الضمير المستتر في الجارِّ الواقعِ خبراً. وفيه خلافٌ أعني تقديمَ الحالِ على عاملها المعنوي. والأخفش يجيزه ويستدلُّ بقراءة { وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ } وقوله:

3294- رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ * فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ خُذَارٍ
وقال بعضُ النحويين: إنه إذا كان العاملُ معنويًا، والحالُ ظرفاً أو عدلياً، حَسُنَ التقديمُ عند الأخفش وغيره، وهذا منه. أو يكونُ ظرفاً للعلم نفسه، أو يكونُ حالاً من المضافِ إليه وهو الضمير في "عليها". ولا يجوزُ أن يكونَ "في كتاب" متعلقاً بـ "علمها" على قولنا إنَّ "عند ربي" الخبر كما جاز تعلقُ "عند: به لئلا يلزمَ الفصلُ بين المصدر ومعموله بأجنبي، وقد تقدم أنه لا يُخْبِرُ عن الموصول إلا بعد تمامِ صلته.

الثالث: أن يكونَ الطرفُ وحرفُ الجرِّ معاً خبراً واحداً في المعنى، فيكونُ بمنزلةِ "هذا حُلُوٌ حامض" قاله أبو البقاء، وفيه نظرٌ؛ إذ كلٌّ منها يستقلُّ بفائدةٍ

الخبرية، بخلاف "هذا حلو حامض".
والضمير في "علمها" فيه وجهان، أظهرهما: عَوْدُهُ على القرون. والثاني:
عَوْدُهُ على القيامة للدلالة ذِكْرِ القرون على ذلك؛ لأنه سأله عن بَعَثِ الأممِ،
والبعث يدل على القيامة.

(10/211)

قوله: { لَا يَصِلُ رَبِّي } في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ جرِّ صفةٍ
لـ"كتاب"، والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: في كتاب لا يَصِلُه ربي، أو لا يَصِلُ حِفْظَه
ربي، فـ"ربي" فاعل "يَصِلُ" على هذا التقدير، وقيل: تقديرُه: الكتابَ ربي.
فيكون في "يَصِلُ" ضميرٌ يعود على "كتاب"، وربِّي منصوبٌ على التعظيم.
وكان الأصلُ: عن ربي، فحُذِفَ الحرفُ اتِّساعاً، يُقال: صَلَّيْتُ كذا وَصَلَّيْتُه بفتح
اللام وكسرهما، لغتان مشهورتان وشهراهما الفتح. الثاني: أنها مستأنفة لا محلٌّ
لها من الإعراب ساقها تبارك وتعالى لمجرد الإخبارِ بذلك حكايةً عن موسى.
وقرأ الحسنُ وقتادة والجحدرِيُّ وعيسى الثقفي وابن محيصن وخماد بن سلمة
"لا يَصِلُ" بضم الياء أي: لا يَصِلُ ربي الكتابَ أي: لا يُصَيِّعُه يقال: أَصَلَّيْتُ
الشيءَ أي: . فـ"ربي" فاعلٌ على هذا التقدير. وقيل: تقديرُه: لا يَصِلُ أحدُ ربي
عن علمه أي: عن علم الكتاب، فيكون الربُّ منصوباً على التعظيم.
وفرق بعضهم بين ظَلَلْتُ وأَصَلَّيْتُ فقال: "صَلَّيْتُ منزلي"، بغيرِ ألفٍ، و"أَصَلَّيْتُ
بعيري" ونحوه من الحيوانِ بالألف. نقل ذلك الرمانِيُّ عن العرب، وقال الفراء:
"يقال: صَلَّيْتُ الشيءَ إذا أخطأت في مكانه وَصَلَّيْتُ لغتان، فلم تهتد له،
كقولك: صَلَّيْتُ الطريقَ والمنزلَ ولا يُقال: أَصَلَّيْتُه إلا إذا ضاع منه كالدَّابة
انفلتت، وشبهها.

قوله: { وَلَا يَنْسَى } في فاعل "يَنْسَى" قولان، أحدهما: أنه عائدٌ على "ربي"
أي: ولا يَنْسَى ربي ما أتيتُه في الكتاب. والثاني: أنَّ الفاعلَ ضميرٌ عائِدٌ على
الكتاب على سبيل المجاز، كما أسند إليه الإحصاءُ مجازاً في قوله {إِلَّا
أَحْصَاهَا} لَمَّا كَانَ مَحَلًّا لِلإِحْصَاءِ.

(10/212)

* { الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَّكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى }

قوله: { الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ } في هذا الموصول وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ
مضمّر، أو منصوبٌ بإضمار "أمدح"، وهو على هذين التقديرين من كلام الله
تعالى لا مِنْ كِلامِ موسى، وإنما اُخْتِجنا إلى ذلك لأنَّ قَوْلَهُ { فَأَخْرَجْنَا بِهِ }،
وقوله: { كُلُوا وَارْزُقُوا أَنْعَامَكُمْ } وقوله { مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ } إلى قوله { وَلَقَدْ
أَرْبَأْنَا } لا يَتَأْتَى أن يكونَ مِنْ كِلامِ موسى؛ فلذلك جَعَلْنَاهُ مِنْ كِلامِ الباري
تعالى. ويكون فيه التفاتٌ من ضمير العَيْبَةِ إلى ضمير المتكلم المعظمِ نفسه،

فإن قلت: أ جعله من كلام موسى، يعني أنه وصَفَ رَبَّهُ تعالى بذلك ثم التفت إلى الإخبار عن الله بلفظ المتكلم. قيل: إنما جعلناه التفتاً في الوجه الأول؛ لأن المتكلم واحد بخلاف هذا، فإنه لا يتأتى فيه الالتفات المذكور وأخواته من كلام الله.

والثاني: أن "الذي" صفة لـ "ربي" فيكون في محل رفع أو نصب على حسب ما تقدم من إعراب "ربي". وفيه ما تقدم من الإشكال في نظم الكلام من قوله "فأخرجنا" وأخواته من عدم جواز الالتفات، وإن كان قد قال بذلك الزمخشري والحوافي. وقال ابن عطية: "إن كلام موسى تم عند قوله {وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً} وإن قوله "فأخرجنا" إلى آخره من كلام الله تعالى " وفيه بُعد.

(10/213)

وقرأ الكوفيون "مهذاً" بفتح الميم وسكون الهاء من غير ألف. والباقيون "مهاداً" بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها. وفيه وجهان: أحدهما: أنهما مصدران بمعنى واحد يقال: مهذته مهذاً ومهاداً، والثاني: أنهما مختلفان، فالمهاد هو الاسم والمهد هو الفعل، أو أن مهاداً جمع مهذ نحو: قرخ وفراخ وكعب وكعب. ووصف الأرض بالمهد: إما مبالغة، وإما على حذف مضاف أي: ذات مهذ.

قوله {سَنَى}: "سَنَى" فعلى. وألفه للتأنيث، وهو جمع لسَنَيْتِ نحو: مَرَضَى في جمع مريض، وجرحى في جمع جريح، وقتلى في جمع قتيل. يقال: سَنَى الأمر يَسُنُّ سُنّاً وسُناتاً فهو سَنٌّ أي تفرق. وسُنَّان اسم فعل ماضٍ بمعنى افترق، ولذلك لا يُكْتَفَى بواحد. وفي "سَنَى" أوجه، أحدها: إِيَّهَا منصوبة نعتاً لـ "أزواجاً" أي: أزواجاً متفرقة بمعنى: مختلفة الألوان والطعوم. والثاني: أنها منصوبة على الحال من "أزواجاً" وجاز مجيء الحال من النكرة لتخصيصها بالصفة وهي "من نبات". الثالث: أن تنصب على الحال أيضاً من فاعل الجار؛ لأنه لما وقع وصفاً رفع ضميراً فاعلاً. الرابع: أنه في محل جر نعتاً لـ "نبات"، قال الزمخشري: "يجوز أن يكون صفة لنبات مصدرٌ سُمِّيَ به النبات كما سُمِّيَ بالنبت، فاستوى فيه الواحد والجمع، يعني أنها سَنَى مختلفة النفع والطعم واللون والرائحة والشكل، بعضها يصلح للناس، وبعضها للبهائم" ووافق أبو البقاء أيضاً. ولكن الظاهر الأول.

* {كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّأُولِي النَّهْيِ}

قوله: {كُلُوا}: منصوبٌ بقول محذوف، وذلك القول منصوبٌ على الحال من فاعل "أخرجنا" تقديره: فأخرجنا كذا قائلين: كلوا. وترك مفعول الأكل على حد تزكته في قوله تعالى: {كُلُوا وَاشْرَبُوا}

(10/214)

{ "وَارْعَوْا" رَعَى يكون لازماً ومتعدّياً يقال: رَعَى دَابَّتَهُ/ رَعِيًّا فهو رَاعِيهَا. وَرَعَتِ الدَابَّةُ تَرَعَى رَعِيًّا فيه راعيةٌ، وجاء في الآية متعدّياً.

والنهي فيه قولان، أحدهما: أنه جَمْعُ نُهْيَةٍ كَعَرَفَ جَمَعَ عُرْفَةً. والثاني: أنها اسمٌ مفردٌ وهو مصدرٌ كَالْهُدَى وَالسُّرَى. قاله أبو عليّ. وكنت قد قَدَّمْتُ أَوْلَ هذا الموضوع أنهم قالوا: لم يأتِ مصدرٌ على فُعَلٍ مِنَ المَعْتَلِ اللامِ إِلَّا سُرَى وَهُدَى وَبُكَيٌّ، وَأَنَّ يَعْضَمُ زَادَ "لَقَى" وَأَنْشُدْتُ عَلَيْهِ بَيْتاً تَمَّةً، وهذا لفظ آخر فيكون خامساً. والنهي: العَقْلُ. قالوا: سُمِّيَ بذلك لأنه يَنْهَى صاحبه عن ارتكاب القبائح.

* { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى }

قوله: { أَرْسَلْنَا آيَاتِنَا } هي مِنْ "رَأَى" البَصْرِيَّةِ فَلَمَّا دَخَلَتْ هَمْزُهُ النِّقْلَ تَعَدَّتْ بها إلى اثنين أولهما الهاء، والثاني "آيَاتِنَا"، والمعنى: أَبْصَرْنَاها. والإضافة هنا قائمةٌ مقامَ التعريفِ العَهْدِيِّ أَي: الآياتِ المَعْرُوفَةِ كالعصا واليد ونحوهما، وإلَّا فلم يَرِ اللهُ تعالَى فرعونَ جميعَ آيَاتِهِ. وَجَوَّزَ الزمخشري أن يُرَادَ بها الآياتُ على العموم بمعنى: أن موسى عليه السلام أراه الآيات التي بُعِثَ بها وَعَدَّدَ عليه الآيات التي جَاءَتْ به الرسلُ قبله عليهم السلام، وهي نبيٌّ صادقٌ، لا فرق بين ما يُخَيَّرُ عنه وبين ما يُشَاهَدُ به".

(10/215)

قال الشيخ: "وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ الإخبارَ بالشيءِ لا يُسَمَّى رُؤْيَةً له إلَّا بمجازٍ بعيدٍ. وقيل: بل الرُؤْيَةُ هنا رُؤْيَةٌ قَلْبِيَّةٌ، فالمعنى: أَعْلَمْنَاها" وأبْدَ ذلك: بأنه لم يكن أراه إلَّا اليدَ والعصا فقط. وَمَنْ جَوَّزَ استعمالَ اللفظِ في حقيقته ومجازه أو إعمالَ المشتركِ في معنَيهِ يجيئُ يُرَادُ المعنيين جميعاً. وتأكيدُهُ للآياتِ بـ"كلِّها" يدلُّ على إرادة العموم لأنهم قالوا: فائدةُ التوكيدِ بـ"كلِّ": وأخواتها رَفَعُ تَوَهُمٍ وَصَعِ الأَخَصِّ مَوْضِعِ الأعمِّ، فلا يُدْعَى أنه أراد بالآياتِ آياتٍ مخصوصةً، وهذا يَتَمَيَّزُ على أن الرُؤْيَةَ قَلْبِيَّةٌ، ويُراد بالآياتِ ما يَدُلُّ على وَحْدَانِيَةِ اللهِ وَصِدْقِ المبلغ. ولم يذكر معقولَ التكذيب والإباءِ تعظيماً له، وهو معلومٌ.

* { فَلَتَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرِ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوَى }

قوله: { فَلَتَأْتِيَنَّكَ } جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديرُه: واللَّهِ لَتَأْتِيَنَّكَ. وقوله: "بِسِحْرِ" يجوز أن يتعلقَ بالإتيانِ، وهذا هو الظاهرُ، ويجوز أن يتعلقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعِلِ الإتيانِ أي: ملتبسٍ بسِحْرِ.

قوله: { مَوْعِدًا } يجوز أن يكونَ زماناً. ويُرَجَّحُه قوله: { مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الرِّبَّةِ }

والمعنى: عَيَّنَ لنا وقت اجتماع؛ ولذلك أجابهم بقوله: {مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ}.
وصَغَّفُوا هذا: بأنه يَنْبُؤُا عنه قوله: {مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ} ، ، ويقوله: {لَا تُخْلِفُهُ}.
وأجاب عن قوله: {لَا تُخْلِفُهُ} بأنَّ المعنى: لا تُخْلِفُ الوقت في الاجتماع.
ويجوز أن يكون مكاناً. والمعنى: بَيَّنَّ لنا مكاناً معلوماً نعرفه نحن وأنت...
وَيُؤَيِّدُ بقوله: {مَكَاناً سُؤَى} قال: فهذا يَدُلُّ على أنه مكانٌ، وهذا يَنْبُؤُا عه قوله:
{مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ}.

(10/216)

ويجوز أن يكون مصدرًا، ويؤيد هذا قوله: {لَا تُخْلِفُهُ تَحْنُ وَلَا أَنْتَ} لأنَّ
المواعِدَةَ تُوصَفُ بالخُلْفِ وعدمه. وإلى هذا نحا جماعة مختارين له. ورَدَّ عليهم
بقوله: {مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ} فإنه لا يطابقه.
وقال الزمخشري: "إِنْ جَعَلْتَهُ زَمَانًا نَظَرًا فِي أَنْ قَوْلَهُ: {مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ}
مطابقٌ له لَزِمَكَ شَيْئَانِ: أَنْ تَجْعَلَ الزَّمَانَ مُخْلَفًا، وَأَنْ يَعْضَلَ عَلَيْكَ نَاصِبٌ
"مكاناً"، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَكَانًا لِقَوْلِهِ: {مَكَانًا سُؤَى} لَزِمَكَ أَيْضًا أَنْ تُوقِعَ الإخْلَافَ
على المكانِ ، وَأَنْ لَا يَطَابِقَ قَوْلَهُ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ، وَقِرَاءَةُ الحَسَنِ غَيْرُ
مطابقةً له زَمَانًا وَمَكَانًا جَمِيعًا لِأَنَّهُ قَرَأَ "يَوْمَ الزَّيْنَةِ" بِالنَّصْبِ، فَبَقِيَ أَنْ يُجْعَلَ
مصدرًا بِمعنى الوَعْدِ، وَيَقْدَرُ مضافٌ محذوفٌ أي: مكان الوعد، وَيُجْعَلُ ضميرٌ
في "تُخْلِفُهُ" للموعِدِ، و"مكاناً"، بدل من المكان المحذوف. فإن قلت: فكيف
طابقه قوله: {مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ}، ولا بُدَّ من أن تجعله زمانًا، والسؤال واقعٌ
عن المكان لا عن الزمان؟ قلت: هو مطابقٌ معنىً، وإن لم يطابقه لفظًا؛ لأنهم
لا بُدَّ لهم أن يجتمعوا يومَ الزينة في مكان بعينه مُشْتَهَرٍ باجتماعهم فيه في ذلك
الزمان. فبذكر الزمان عَلِمَ المكانُ. وأما قراءة الحَسَنِ فالموعِدُ فيها مصدرٌ لا
غير. والمعنى: إنجأ وعِدْكم يومَ الزينة، وطابقَ هذا أيضاً من طريق المعنى.
ويجوز أن لا يُقَدَّرَ مضافٌ محذوف، ويكون المعنى: اجعل بيننا وبينك وعداً لا
تُخْلِفُهُ".
وقال أبو البقاء: "هو هنا مصدر لقوله: {لَا تُخْلِفُهُ تَحْنُ وَلَا أَنْتَ}.

(10/217)

والجعل هنا بمعنى التصيير. ومَوْعِدًا مفعولٌ أولٌ والظرفُ هو الثاني. والجملَةُ
مِنْ قَوْلِهِ: "لَا تُخْلِفُهُ" صفةٌ لموعِدًا. و"نحن" توكيدٌ مُصَحَّحٌ للعطفِ على
الضمير المرفوع المستتر في "تُخْلِفُهُ" و"مكاناً" بدلٌ من المكان المحذوف كما
قرره الزمخشري. وجَوَّزَ أبو علي الفارسي وأبو البقاء أن ينتصبَ "مكاناً" على
المفعول الثاني لـ"اجعل" قال: "ومَوْعِدًا على هذا مكانٌ أيضاً، ولا ينتصبُ بـ
مَوْعِدَ لأنه/ مصدرٌ قد وُصِفَ" يعني أنه يَصِحُّ نَصْبُهُ مفعولاً ثانياً، ولكن بشرط أن
يكونَ المَوْعِدُ بِمعنى المكان؛ ليتطابقَ المبتدأ أو الخبرُ في الأصل. وقوله: "ولا
ينتصبُ بالمصدر" يعني أنه لا يجوزُ أَنْ يُدْعَى انتصابُ "مكاناً" بـ"مَوْعِد".
والمرادُ بالموعِدِ المصدرُ وإن كان جائزاً مِنْ جهة المعنى؛ لأنَّ النصاعةَ تَأباه

وهو وصفُ المصدرِ، والمصدرُ شرطُ إعماله عَدَمٌ وصفه قبل العملِ عند الجمهورِ.

وهذا الذي منعه الفارسيُّ وأبو البقاء، جَوَزَهُ الزمخشيريُّ وبدأ به فقال: "فإن قلت: فِيمَ يَنْتَصِبُ مكاناً؟ قلت: بالمصدرِ، أو بما يَدُلُّ عليه المصدرِ. فإن قلت: كيف يطابُقه الجوابُ" قلت: أمَّا على قراءة الحسن فظاهرٌ، وأمَّا على قراءة العامَّةِ فعلى تقدير: وَعَدُّكُمْ وَعَدُّ يَوْمِ الزينة".
قال الشيخ: "وقوله: "إنَّ مكاناً ينتصب بالمصدر ليس بجائز؛ لأنه قد وُصِفَ قبل العملِ بقوله: "لا تُخْلِفُهُ" وهو موصولٌ، والمصدر إذا وُصِفَ قبل العملِ لم يَجْزُ أَنْ يعملَ عندهم". قلت: الظروفَ والمجروراتُ يَنْسَعُ فيها ما لم يَنْسَعُ في غيرها. وفي المسألة خلافٌ مشهورٌ وأبو القاسم نحا إلى جواز ذلك.

(10/218)

وجعل الحوفيُّ انتصابَ "مكاناً" على الظرفِ، وانتصابه بـ"اجعل". فتحصل في نصب "مكاناً" خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ "مكاناً" المحذوفِ. الثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ للَجَعَلِ. الثالث: أنه نُصِبَ بإضمار فعل. الرابع: أنه منصوبٌ بنفس المصدرِ. الخامس: أنه منصوبٌ على الظرفِ بنفس "اجعل".
وقرأ أبو جعفرٍ وشيبههُ "لا تُخْلِفُهُ" بالجزم على جوابِ الأمرِ، والعامَّةُ بالرفع على الصفةِ لِمَوْعِدٍ، كما تقدَّم.

وقرأ ابن عامرٍ وحمزة وعاصم والحسن "سُوَّى" بضم السين منوناً وصلاباً. والباقون بكسرها. فالكسرُ والضمُّ على أنها صفةٌ بمعنى مكانٍ عَدَلٍ، إلا أنَّ الصفةَ على فَعَلٍ كثيرةٌ نحو: "لَبَدٌ وَحُطْمٌ، وقليلةٌ على فِعَلٍ. وحكى سيبويه "لحم زَيْمٍ" ولم يَتَّوْنَ الحسنُ "سُوَّى" أَجْرِي الوصلِ مُجْرِي الوقفِ.
ولا جائزٌ أَنْ يكونَ مَتَعٍ صَرْفَهُ للعدَلِ على فَعَلٍ كَعَمَرَ لأن ذلك في الأعلام. وأمَّا فُعَلِي في الصفاتِ فمصورقَةٌ نحو: حُطْمٌ وَلَبَدٌ.
وقرأ عيسى بن عمر "سيوى" بالكسر من غير تنوين. وهي كقراءة الحسن في التأويل.

وسوى معناه "عَدَلًا وَتَصَفَّةً". قال الفارسي: "كانه قال: قُرْئَهُ مِنْكُمْ قُرْئَهُ مِنَّا". قال الأخفش: "سوى" مقصورٌ إِنْ كَسَرَتْ سِيئَهُ أو صَمَمَتْ، وممدودٌ إِنْ فَتَحَتْهَا، ثلاثُ لغاتٍ، ويكون فيها جميعها بمعنى غير، وبمعنى عَدَلٍ ووسط بين الفريقين. قال الشاعر:

3295- وَإِنَّ أَبَانَا كَانَ حَلَّ بِلْدَةٍ * سِيوَى بَيْنَ قَيْسِ قَيْسِ عَيْلَانَ وَالْفِزْرِ
قال: "وتقول: مررتُ برجلٍ سِوَاكَ وَسِوَاكَ أَي: غيرك ويكون للجميع"
وأعلى هذه اللغات الكسرُ، قاله النحاس. وزعم بعضُ أهل اللُغة والتفسير أن معنى مكاناً سوى: مستوٍ من الأرض، لا وَعَرَّ فيه ولا حُرُوتَةٌ.

* { قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُخَشِّرَ النَّاسُ ضَحَى }

(10/219)

قوله: {مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ}: العامّةُ علي رفع "يومُ الزينة" خبراً لـ "مَوْعِدُكُمْ". فَإِنْ جَعَلْتَ "مَوْعِدُكُمْ" زماناً لم تَحْتِجْ إِلَى حَذْفِ مضاف؛ إذ التقديرُ: زمانُ الوعدِ يومُ الزينة، وإن جعلته مصدراً احتجّت إلى حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: وَعَدُّكُمْ وَعَدُّ يَوْمِ الزينة.

وقرأ الحسن والأعمش وعيسى وعاصم في بعض طُرُقِهِ وأبو حيوة وابن أبي عبله وقتادة والجحدري وهبيرة "يوم" بالنصب. وفيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ خبراً لـ "مَوْعِدُكُمْ" على أَنَّ المرادَ بالموعدِ المصدرُ أي: وَعَدُّكُمْ كائن في يومِ الزينة كقولك: القتالُ يومَ كذا واليسفرُ غداً.

الثاني: أن يكونَ "مَوْعِدُكُمْ" مبتدأ، والمرادُ به الزمان، و"صَحَى" خبرُه على نيةِ التعريفِ فيه؛ لأنه ضحى ذلك اليوم بعينه، قاله الزمخشري، ولم يُبيِّنْ ما النصبُ لـ "يومِ الزينة"؟ ولا يجوز أن يكونَ منصوباً، بـ "مَوْعِدُكُمْ" على هذا التقرير؛ لأنَّ مَفْعَلاً مراداً به الزمانُ أو المكانُ لا يعملُ وإن كان مشتقاً، فيكونُ الناصبُ له فعلاً مقدّراً. وواخذه الشيخ في قوله "على نيةِ التعريف" قال: "لأنَّه وإن كان ضحى ذلك اليوم بعينه فليس على نيةِ التعريفِ، بل هو نكرةٌ، وإن كان من يوم بعينه؛ لأنه ليس معدولاً عن الألفِ واللامِ كسَجَرَ ولا هو معرَّفٌ بالإضافة، ولو قلت: "جئت يوم الجمعة بكرةً" لم تدَّعِ أن بكرةً معرفهٌ وإن كنت تعلمُ أنه من يوم بعينه".

الثالث: أن يكونَ "مَوْعِدُكُمْ" مبتدأ، والمرادُ به المصدرُ و"يومِ الزينة" ظرفٌ له. و"صَحَى" منصوبٌ على الظرفِ خبراً للموعد، كما أخبر عنه في الوجهِ الأول بيومِ الزينة نحو: القتالُ يومَ كذا".

قوله: {وَأَنْ يُحْشَرَ} في محله وجهان، أحدهما: الجرُّ تَسْقاً على الزينة أي: مَوْعِدُكُمْ يومُ الزينة ويومُ يُحْشَر. أي: ويومُ حَشَرَ الناس. والثاني: الرفعُ: تَسْقاً على "يوم" التقديرُ: مَوْعِدُكُمْ يومَ كذا، ومَوْعِدُكُمْ أَنْ يُحْشَرَ الناسُ أي: حَشَرَهُمْ.

(10/220)

وقرأ ابن مسعود والجحدري وأبو نهيك وعمرو بن فائد "وَأَنْ تُحْشَرَ الناسَ" بناءً الخطاب في "تَحْشَرَ"، وروى/ عنهم "يُحْشَر" بياء العَيْبَةِ. و"الناسَ" نصبٌ في كلتا القراءتين على المفعوليّة. والضميرُ في القراءتين لفرعونَ أي: وَأَنْ تُحْشَرَ أنت يا فرعونُ، أو وَأَنْ يُحْشَرَ فرعونُ. وجوز بعضهم أن يكونَ الفاعلُ ضميرُ اليوم في قراءة العَيْبَةِ؛ وذلك مجازٌ لما كان الحشرُ واقعاً فيه تُسبب إليه نحو: نهأه صائماً ولبه قائمٌ.

و"صَحَى" نصبٌ على الظرف، العاملُ فيه "يُحْشَرَ" وتُذَكَّر وتؤنَّث. والصَّحاء بالمد وفتح الصاد فوق الضحى؛ لأن الضحى ارتفاعُ النهار، والصَّحاء بعد ذلك وهو مذكَّر لا غير.

* { فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى }

قوله: {كَيْدَهُ}: فيه حَذْفُ مضافٍ أي: ذوي كَيْدِهِ.

* { قَالَ لَهُمْ مُوسَىٰ وَيَلِكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَيَّ اللَّهُ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ }

قوله: {فَيُسْحِتْكُمْ}: قرأ الأخوان وحفص عن عصام فَيُسْحِتْكُمْ "بضم الياء وكسر الحاء. والباقون بفتحهما. فقراءة الأخوين مِنْ أَسْحَتَ رباعياً وهي لغَةٌ نجدٍ وتميم. قال الفرزدق التميمي.

3296- وَعَصُ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدَعُ * مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا
وقراءةُ الباقيين مِنْ سَحَّتْهُ ثلاثياً وهي لغَةُ الحجاز. وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَادَّةِ الدَّلَالُ عَلَى الْإِسْتِقْصَاءِ وَالتَّفَادِ. وَمِنْهُ سَحَّتَ الْحَالِقُ الشُّعْرَ أَي: اسْتَقْصَاهُ فَلَمْ يَتْرِكْ مِنْهُ شَيْئًا، وَيَسْتَعْمَلُ فِي الْإِهْلَاكِ وَالْإِذْهَابِ. وَنَصِيحُهُ بِإِضْمَارِ "أَنْ" فِي جَوَابِ النِّهْيِ. وَلَمَّا أَنْشَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ "إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا" قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: "فِي بَيْتٍ لَمْ تَرَلِ الرُّكْبُ تَصْطَلُكَ فِي تَسْوِيَةِ إِعْرَابِهِ".

(10/221)

قلت: يعني أن هذا البيت صعبُ الإعرابِ، وإذ قد ذَكَرَ فَلَاذُكُرُ ما ورد في هذا البيت من الروايات، وما قال الناس في ذلك على حسب ما يليق بهذا الموضوع، فأقولُ وباللَّهِ الحَوْلُ: رُوي هذا البيتُ ثلاثَ روايات، كلُّ واحدة لا تَخْلُو من ضرورةِ "الأولى" لم يَدَعُ" بفتح الياءِ والدالِ ونصب "مُسْحَتَ". وفي هذه خمسةُ أوجه:

الأول: أَنَّ مَعْنَى لَمْ يَدَعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا: لَمْ يَبْقَ إِلَّا مُسْحَتَ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا فِي قُوَّةِ الْفَاعِلِ عَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: "أَوْ مُجْلَفًا" بِالرَّفْعِ. وَبِهَذَا الْبَيْتِ اسْتَشْهَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي وَالْأَعْمَشِ "فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا" بَرَفْعِ "قَلِيلًا" وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ لَمْ يَدَعُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ بَقِيَ مُجْلَفًا. الثَّلَاثُ: "أَنْ" مُجْلَفًا" مُبْتَدَأً، وَخَبْرُهُ مضمُرُّ تَقْدِيرِهِ: أَوْ مُجْلَفًا كَذَلِكَ وَهُوَ تَخْرِيجُ الْفَرَاءِ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَشَرِّ فِي "مُسْحَتًا"، وَكَانَ مِنْ حَقِّ هَذَا أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِتَأَكِيدٍ أَوْ فَاصِلٍ مَا. إِلَّا أَنَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ لَا يَشْتَرِطُ وَهُوَ الْكَسَائِيُّ. وَأَيْضًا فَهُوَ جَائِزٌ فِي الضَّرُورَةِ عِنْدَ الْكُلِّ.

الخامس: أَنْ يَكُونَ "مُجْلَفًا" مُصَدَّرًا بِزِنَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {كُلَّ مُمَرَّقٍ} أَي: تَجْلِيفٍ وَتَمْزِيقٍ، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ تَسْقُ عَلَتْ "عَصُ زَمَانٍ" إِذِ التَّقْدِيرُ: رَمَتْ بِنَا هَمُومُ الْمُنَى وَعَصُ زَمَانٍ أَوْ تَجْلِيفٍ، فَهُوَ فَاعِلٌ لِعَطْفِهِ عَلَى الْفَاعِلِ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَارَسِيِّ. وَهُوَ عِنْدِي أَحْسَنُهَا.
الروايةُ الثَّانِيَةُ: فَتَحَ الْيَاءِ وَكَسَرَ الدَّالَ وَرَفَعَ مُسْحَتَ. وَتَخْرِيجُهَا وَاضِحٌ: وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مِنْ وَدَعَ فِي بَيْتِهِ فَهُوَ وَدَاعٌ، بِمَعْنَى: بَقِيَ بِبَقَى فَهُوَ بَاقٍ، فَيَرْتَفِعُ مُسْحَتُ بِالْفَاعِلِيَّةِ، وَيُرْفَعُ "مُجْلَفًا" بِالْعَطْفِ عَلَيْهِ. وَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنْ ضَمِيرٍ مَحذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ: مِنْ أَجْلِهِ أَوْ بِسَبَبِهِ.... الْكَلَامُ.

(10/222)

الرواية الثالثة: "يَدَعُ" بضمَّ الياء وفتح الدال على ما لم يُسَمَّ فاعله، و"مُسَّحَتْ" بالرفع لقيامه مقام الفاعل، و"مُحَلَفٌ" عطْفٌ عليه. وكان مِنْ حَقِّ الواو أن لا تُحذف، بل تُثبِتُ لأنها لم تقع بين ياءٍ وكسرة، وإنما حُذِفَتْ حملاً للمبني للمفعول على المبني للفاعل. وفي البيت كلامٌ أطولٌ من هذا تركته اختصاراً وهذا لله. وقد ذكرته في البقرة وقَسَّرْتُ معناه ولَعَنته، ووَصَلْتُهُ بما قبله فعليك بالالتفاتِ إليه.

* { قَالُوا إِنْ هَآذَانِ لَسَآجِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقِكُمُ الْمُتْلَى }

قوله: { إِنْ هَآذَانِ } : اختلف القُرَّاءُ في هذه الآية الكريمة: فقرأ ابن كثير وحده "إِنْ هَآذَانٌ" بتخفيفِ إِنْ، والألفِ، وتشديدِ النون. وحفصٌ كذلك إلا أنه حَفَفَ نونَ "هَآذَانِ". وقرأ أبو عمرو "إِنَّ" بالتشديد "هَآذِينِ" بالياء وتخفيفِ النون. وإلحاقونٌ كذلك إلا أنهم قَرَّوْا/ "هَآذَانِ" بالألف. فأما القراءَةُ الأولى - وهي قراءةُ ابن كثير وحفص - فأوضحُ القراءاتِ معنيًا ولفظًا وخطًا؛ وذلك أنهما جعلَا "إِنْ" المخففة من الثقيلة قَاهِمِلَتْ، وَلَمَّا أَهْمِلَتْ - كما هو الأفصحُ مِنْ وَجْهَيْهَا - خِيفَ التباسُها بالنافية فجاء باللامِ فارقةً في الخبر. ف"هَآذَانِ" مبتدأ، و"لساحران" خبره، وواقفتُ حَطَّ المصحفِ؛ فإن الرسم "هَآذِنِ" بدونِ ألفٍ ولا ياءٍ وسيأتي بيانُ ذلك. وأما تشديدُ نونِ "هَآذَانِ" فعلى ما تقدَّم في سورة النساءِ، وقد اتَّقَنْتُ ذلك هناك.

وأما الكوفيون فيزعمون أنَّ "إِنْ" نافيةٌ بمعنى ما، واللامُ بمعنى إلا، وهو خلافٌ مشهورٌ وقد وافقَ تخريجُهم هنا قراءةَ بعضهم "ما هَآذَانِ إلا ساحران".

(10/223)

وأما قراءةُ أبي عمرو فواضحةٌ من حيث الإعرابُ والمعنى. أمَّا الإعرابُ ف"هَآذِينِ" اسمٌ "إِنَّ" وعلامةُ نصبه الياءُ. و"لساحران" خبرُها، ودخلتِ اللامُ توكيداً. وأمَّا مِنْ حيثِ المعنى: فإِنَّهم أثبتوا لهما السحرَ بطريقِ تأكيدٍ مِنْ طرفيه، ولكنهم استشكلوها من حيث حَطَّ المصحفِ؛ وذلك أن رَسَمَهُ "هَآذِنِ" بدونِ ألفٍ ولا ياءٍ، فإثباتُه بالياءِ زيادةٌ على حَطَّ المصحفِ. قال أبو إسحاق: "لا أُجيزُ قراءةَ أبي عمرو لأنها خلافُ المصحفِ". وقال أبو عبيد: "رأيتُهما في الإمامِ مصحفِ عثمانِ "هَآذِنِ" ليس فيها ألفٌ، وهكذا رأيتُ رفعَ الاثنينِ في ذلك المصحفِ بإسقاطِ الألفِ، وإذا كتبوا النصبَ والخفضَ كتبوه بالياءِ، ولا يُسْقِطونها".

قلت: وهذا لا ينبغي أن يُرَدَّ به على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياسِ، وقد تَصَّوَّها هم أنه لا يجوزُ القراءةُ بها فليكن هذا منها، أعني

مَمَّا حَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَقَلَّتْهُ عَنِ أَبِي عُبَيْدٍ مَشْتَرِكُ الْإِلْزَامِ بَيْنَ أَبِي عَمْرٍو وَغَيْرِهِ، فَإِنَّهُمْ كَمَا اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ بزيادةِ الْبَيَاءِ يُعْتَرَضُ عَلَيْهِمْ بِزيادةِ الْأَلْفِ: فَإِنَّ الْأَلْفَ ثَابِتَةٌ فِي قِرَاءَتِهِمْ، سَاقِطَةٌ مِنْ حَطِّ الْمَصْحَفِ. فَالْجَوَابُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهُمْ رَأَوْهُمْ يُسْقِطُونَ الْأَلْفَ مِنْ رَفْعِ الْاِثْنَيْنِ، فَإِذَا كُتِبُوا النَّصَبَ وَالْخَفْضَ كُتِبُوا بِالْبَيَاءِ.

وذهب جماعة - منهم عائشة رضي الله عنها وأبو عمرو - إلى أن هذا مما لَحَنَ فِيهِ الْكَاتِبُ وَأَقِيمَ بِالصَّوَابِ. يَعْنُونَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكْتُبَهُ بِالْبَيَاءِ فَلَمْ يَفْعَلْ، فَلَمْ يَقْرَأْهُ النَّاسُ إِلَّا بِالْبَيَاءِ عَلَى الصَّوَابِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ فِيهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّ "إِنَّ" بِمَعْنَى نَعَمٍ، وَ"هَذَا" مَبْتَدَأٌ، وَ"لِسَاحِرَانَ" خَيْرُهُ، وَكَثُرَ وَرُودُ "إِنَّ" بِمَعْنَى نَعَمٍ وَأَنْشَدُوا:
3297- بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الْمَشْيَبِ * يَلْمُنِي وَالْوُمُئُهُ
وَيَقْلُنَ سَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ * وَقَدْ كَبُرَتْ فَقْلْتُ إِنَّهُ

(10/224)

أَي: فَقُلْتَ: نَعَمٍ. وَالْهَاءُ لِلسَّكْتِ. وَقَالَ رَجُلٌ لِبْنِ الزَّبِيرِ: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ. فَقَالَ: "إِنَّ" وَصَاحِبَتَهَا" أَي: نَعَمٍ. وَلَعَنَ صَاحِبَتَهَا. وَهَذَا رَأْيُ الْمَبْرِدِ وَعَلِي بْنِ سَلِيمَانَ فِي آخِرِينَ. وَهُوَ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: عَدَمُ ثُبُوتِ "إِنَّ" بِمَعْنَى نَعَمٍ، وَمَا أوردُهُ مُؤَوَّلٌ: أَمَّا الْبَيْتُ فَإِنَّ الْهَاءَ اسْمُهَا، وَالْخَيْرَ مَحذُوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ: إِنَّهُ كَذَلِكَ. وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الزَّبِيرِ فَذَلِكَ مِنْ حَذْفِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَإِبْقَاءِ الْمَعْطُوفِ وَحَذْفِ خَيْرِ "إِنَّ" لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، تَقْدِيرُهُ: إِنَّهَا وَصَاحِبَتَهَا مَلْعُونَانِ، وَفِيهِ تَكْلُفٌ لَا يَحْفَى وَالثَّانِي: دُخُولُ اللَّامِ عَلَى خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ غَيْرِ الْمُؤَكَّدِ بِ"إِنَّ" الْمَكْسُورَةِ، لِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يَقَعُ إِلَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ:

3298- أُمُّ الْخَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ * تَرَضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ
وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّ "لِسَاحِرَانَ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ اللَّامُ تَقْدِيرُهُ: لَهَا سَاحِرَانِ. وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ الزَّجَاجُ كَمَا سَتَاتِي حِكَايَتُهُ عَنْهُ. الثَّانِي: أَنَّ اسْمَهَا ضَمِيرُ الْقِصَّةِ وَهُوَ "هَا" الَّتِي قَبْلَ "ذَانَ" وَليست بِ"هَا" الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ الدَّخَلَةِ عَلَى أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ الْقِصَّةَ ذَانَ لِسَاحِرَانَ. وَقَدْ رَدُّوا هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مِنْ جِهَةِ الْخَطِّ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُكْتَبَ "إِنَّهَا" فَيَصِلُوا الضَّمِيرَ بِالْحَرْفِ قَبْلَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {قَائِلًا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ} فَكُتِبَتْ إِيَّاهَا مَفْصُولَةً مِنْ "إِنَّ" مُتَّصِلَةً بِاسْمِ الْإِشَارَةِ يَمْنَعُ كَوْنَهَا ضَمِيرًا، وَهُوَ وَاضِحٌ. الثَّانِي: أَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى دُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي الْخَيْرِ غَيْرِ الْمَنْسُوحِ. وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ.

(10/225)

الثالث: أَنَّ اسْمَهَا ضَمِيرُ الشَّانِ مَحذُوفٌ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ بَعْدَهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرًا لـ"إِنَّ"، التَّقْدِيرُ: إِنَّهُ، أَي: الْأَمْرُ وَالشَّانُ. وَقَدْ ضَعَّفَ هَذَا

بوجهين، أحدهما: حَذَفُ اسمٍ "إن"، وهو غيرُ جائزٍ إلا في شعرٍ، بشرطِ أَنْ لا تباشِرَ "إنَّ" فعلاً كقوله:

3299- إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا * يَلْقَ فِيهَا جَادِرًا وَظِيَاءَ / والثاني: دخولُ اللامِ في الخبر.

وقد أجابَ الزَّجَّاجُ بأنها داخلَةٌ على مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: لهما ساحران. وهذا قد استحسنه شيخُه المبرِّدُ، أعني جوابَه بذلك.

الرابع: أَنَّ "هذان" اسمُها، و"لساحران" خبرُها. وقد رُدَّ هذا بأنه كان ينبغي أَنْ يكونَ "هذين" بالياءِ كقراءةِ أبي عمرو.

وقد أجيبَ عن ذلك: بأنه على لغةِ بني الحارثِ وبين الهَجِيمِ وبني العَبْرِ وَزُبَيْدِ وَعُدْرَةَ وَمُرَادِ وَخَنَعِم. وحكى هذه اللغةُ الأئمةُ الكبارُ كابي الخَطَّابِ وأبي زيدِ الأنصاري والكسائي. قال أبو زيد: "سمعتُ من العربِ مَنْ يَقْلِبُ كُلَّ ياءٍ يَنْفَتِحُ ما قبلها ألفاً"، يجعلون المثنى كالمقصورِ فيُثَبِّتون ألفاً في جميعِ أحواله، ويُقَدِّرون إعرابه بالحركاتِ، وأنشدوا قوله:

3300- فَاطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى * مَسَاغًا لِنَابَاهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّما أي: لنايئه. وقوله:

3301- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * قد بَلَّغَا في المجدِ غايتها أي: غياتيهما، إلى غير ذلك من الشواهد.

وقرأ ابن مسعود: "أَنَّ هذان ساجران" بفتح "أَنَّ" وإسقاط اللام: على أنها وما في حَيْزِها بدلٌ من "النجوى" كذا قاله الزمخشري، وتبعه الشيخ ولم ينكره. وفيه نظرٌ: لأنَّ الاعتراضَ بالجملة القولية بين البدل والمبدل منه لا يَصِحُّ. وأيضاً فإنَّ الجملة القولية مفسرةٌ للنجوى في قراءة العامة، وكذا قاله الزمخشريُّ أولاً فكيف يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ "أَنَّ هذان ساجران" بدلاً من "النجوى".

(10/226)

قوله: {بَطْرَيْقَتِكُمْ} الباءُ في "بطريقتكم" مُعَدِّيَةٌ كالهزمة. والمعنى: بأهلِ طرقتكم. وقيل: الطريقةُ عبارةٌ عن السَّادةِ فلا حَذَفَ.

* {فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى }

قوله: {فَأَجْمَعُوا}: قرأ أبو عمرو "فأجمَعُوا" بصول الألفِ وفتح الميم. والباقون بقطوعها مفتوحةً وكسرِ الميم. وقد تقدّم تحقيقُ ذلك في سورة يونس، وما قاله الناسُ في الفرقِ بين الثلاثي والرباعي.

و"كَيْدِكُمْ" مفعولٌ به. وقيل: هو على إسقاطِ الخافضِ أي: على كَيْدِكُمْ. وليس بشيءٍ.

قوله: {صَفًّا} يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعلٍ "ائْتُوا" أي: ائْتُوا مُصْطَفَّينَ أي: ذوي صفٍّ فهو مصدرٌ في الأصل. وقيل: هو مفعولٌ به أي: ائْتُوا قوماً صَفًّا، وفيه التسميةُ بالمصدر، أو هو على حذفِ المضافِ أي: ذوي صفٍّ.

قوله: {وَقَدْ أَفْلَحَ} قال الزمخشري: "اعتراضٌ يعني: وقد فاز مَنْ غلب". قلت: يعني بالاعتراض أنه جيء بهذه الجملة أجنبيةً بين كلامهم ومقولهم، لأنَّ من جملة قولهم "قالوا يا موسى: إمَّا أَنْ تُلقَى" وهذه الجملة - أعني قوله وقد

أَفْلَحَ - مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ اعْتِرَاضٌ. بِهَذَا الِاعْتِبَارِ. وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا مِنْ مَقُولَاتِهِمْ، قَالُوا ذَلِكَ تَحْرِيفًا لِقَوْمِهِمْ عَلَى الْقِتَالِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا اعْتِرَاضَ.

* { قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى }

(10/227)

قوله تعالى: {إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ} فيه أوجه، أحدها: أنه منصوب بإضمار فعل تقديره: اَحْتَرَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ، كَذَا قَدَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ قَالَ الشَّيْخُ: "وَهَذَا تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرٌ إِعْرَابٍ، وَتَفْسِيرٌ إِعْرَابٍ: "إِمَّا تَخْتَارُ الْإِلْقَاءَ". وَالثَّانِي: أَتَى مَرْفُوعٌ عَلَى خَيْرِ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: الْأَمْرُ إِمَّا الْفَاؤُكُ أَوْ الْفَاؤُنَا، كَذَا قَدَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ. الْثَالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، وَخَيْرُهُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: الْفَاؤُكُ أَوَّلٌ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى". وَاخْتَارَ هَذَا الشَّيْخُ، وَقَالَ: "فَتَحْسُنُ الْمَقَابَلَةَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ تَحْضُلْ مَقَابَلَةً مِنْ حَيْثُ التَّرْكِيبِ اللَّفْظِيِّ". ثُمَّ قَالَ: "وَفِي تَقْدِيرِ الزَّمخَشَرِيِّ "الْأَمْرُ الْفَاؤُكُ" لَا مَقَابَلَةَ فِيهِ" وَهَذَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي الْأَعْرَافِ.

* { قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا جِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى }

قوله: {فَإِذَا جِبَالُهُمْ} هذه الفاء عاطفة على جملة محذوفة دل عليها السياق. والتقدير: قَالِقُوا فَإِذَا. و"إذا" هذه التي للمفاجأة. وفيها ثلاثة أقوال تقدمت. أحدها: أنها باقية على ظرفية الزمان. الثاني: أنها ظرف مكان. الثالث: أنها حرف.

قال الزمخشري: "والتحقيق فيها أنها الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصياً لها، وجملة تُضَافُ إِلَيْهَا حُصَّتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِأَنْ يَكُونَ النَّاصِبُ لَهَا فِعْلاً مَخْصُوصاً، وَهُوَ فِعْلُ الْمَفْاجَأَةِ، وَالْجَمْلَةُ ابْتِدَائِيَّةٌ لَا غَيْرَ. فَتَقْدِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى {فَإِذَا جِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ}: فَفَاجَأَ مُوسَى وَقَتَّ تَخْيِيلَ سَعْيِ جِبَالِهِمْ وَعِصْيِهِمْ، [وَهَذَا تَمَثِيلٌ. وَالْمَعْنَى: عَلَى مَفْاجَأَتِهِ جِبَالِهِمْ وَعِصْيِهِمْ مُخَيَّلَةً إِلَيْهِ السَّعْيِ]". انتهى.

(10/228)

قال الشيخ: "قوله "إنها زمانية" مرجوح، وهو مذهب الرِّياشي. وقوله "الطالبة ناصياً" صحيح. وقوله: "وجملة تُضَافُ إِلَيْهَا" ليس صحيحاً عند بعض أصحابنا لأنها: إِمَّا أَنْ تَكُونَ هِيَ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَعْمُولَةً لَخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتِحَالٌ أَنْ تُضَافَ إِلَى الْجَمْلَةِ؛ لِأَنَّهَا: إِمَّا أَنْ تَكُونَ بَعْضَ الْجَمْلَةِ، أَوْ مَعْمُولَةً لِبَعْضِهَا فَلَا يُمْكِنُ الْإِضَافَةُ. وَقَوْلُهُ: "حُصَّتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ إِلَى آخِرِهِ" قَدْ بَيَّنَّا النَّاصِبَ لَهَا. وَقَوْلُهُ: "وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهَا ابْتِدَائِيَّةٌ لَا غَيْرَ" هَذَا الْحَضْرُ

ليس بصحيح بل قد جَوَزَ الأَخْفَشُ، ونصَّ على أن الجملة الفعلية المقترنة بـ"قد" تقع بعدها نحو "خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قد ضربه عمروٌ" برفع "زيد" ونصبه على الاشتغال. وقوله: "والمعنى: على مفاجاته حبالهم وعصبيهم مخبلةً إليه السَّعْيِ" فهذا عكسٌ ما فُذِّرَ بل المعنى: على مفاجاة حبالهم وعصبيهم إياه. فإذا قتل: "خَرَجْتُ فإذا السَّبْعُ" فالمعنى: أنه فاجأني السَّبْعُ وهجم ظهوره" انتهى ما رَدَّ به.

قوله: وما رَدَّ به عليه غيرُ لازم له، لأنه يَرُدُّ عليه بقول بعض النحاة، وهو لا يلتزم ذلك القول حتى يَرُودَ عليه لا سيما إذا كان المشهورُ غيرَه، ومقصوده تفسيرُ المعنى.

وقال أبو البقاء: الفاءُ جوابٌ ما حُذِفَ، تقديره "قَالَ قَوْلُ فَإِذَا"، فـ"إذا" في هذا ظرفٌ مكان، العاملُ فيه "أَلْقُوا". وفي هذا نظر؛ لأنَّ "أَلْقُوا" هذا المقَدَّرُ لا يَطْلُبُ جواباً حتى يقول: الفاءُ جوابُه، بل كان ينبغي أن يقول: الفاءُ عاطفةٌ هذه الجملة الفجائية على جملةٍ أخرى مقدرة. وقوله "ظرف مكان"، هذا مذهبُ المبرد، وظاهرُ قول سيبويه أيضاً، وإن كان المشهورُ بقاءها على الزمان. وقوله: "إن العامل فيها" فألقوا" لا يجوز لأنَّ الفاءَ تمنع من ذلك.

(10/229)

هذا كلامُ الشيخ ثم قال بعده: "ولأنَّ" إذا" هذه إنما هي معمولةٌ لخبرِ المبتدأ الذي هو "حبالهم وعصبيهم" إن لم يجعلها هي في موضع الخبر؛ لأنه يجوز أن يكونَ الخبرُ "يُخَيَّلُ"، ويجوز أن تكونَ "إذا" و"يُخَيَّلُ" في موضع الحال. وهذا نظير: "خَرَجْتُ فإذا الأسدُ رابضٌ ورايضاً" فإذا رَفَعْتَ "رابضاً" كانت "إذا" معمولةً له، والتقدير: فالبحيرة الأسدُ رابضٌ، أو في المكان. وإذا تَصَبَّتْ كانت "إذا" خبراً. ولذلك يُكتفى بها وبالمرفوع بعدها كلاماً، نحو: "خَرَجْتُ فإذا الأسدُ".

قوله: {يُخَيَّلُ إِلَيْهِ} قرأ العامة "يُخَيَّلُ" بضمِّ الياء الأولى وفتح الثانية مبنياً للمفعول. و"أَنَّهَا تَسْعَى" مرفوعٌ بالفعل قبله لقيامه مقامَ الفاعلِ تقديره: يُخَيَّلُ إِلَيْهِ سَعْيُهَا. وجوز أبو البقاء فيه وجهين آخرين: أحدهما: أن يكونَ القائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرَ الحبالِ والعصبي، وإنما دُكِّرَ ولم يَقُلْ "تُخَيَّلُ" بالتاء من فوق؛ لأنَّ تَأْنِيَتَ الجبالِ غيرُ حقيقي. الثاني: أن القائمَ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ يعوَدُ على المُلقَى، ولذلك دُكِّرَ. وعلى الوجهين ففي قوله "أَنَّهَا تَسْعَى" وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ اشتغالٍ من ذلك المضميرِ المستترِ في "يُخَيَّلُ". والثاني: أنه مصدرٌ في موضع نصبٍ على الحال من الضميرِ المستترِ أيضاً. والمعنى: يُخَيَّلُ إِلَيْهِ هِيَ أَنَّهُذَا سَعْيٌ. ولا حاجةً إلى هذا، وأيضاً فقد تَصَوَّوا على أن المصدرَ المؤول لا يقع موقعَ الحال. لو قلت: "جاء زيدٌ أن يركضَ" تريد ركضاً، بمعنى ذا ركض، لم يَجُزْ.

(10/230)

وقرأ ابن ذكوان "تَحَيَّلُ" بالتاء من فوق. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّ الفعلَ مُسْنَدٌ لضميرِ الحبالِ والعَصِيِّ، و"إِنَّهَا تَسْعَى" بدلُ اشتمالٍ من ذلك الضميرِ. الثاني: كذلك إِلَّا أَنَّ "أَنَّهَا تَسْعَى" حالٌ أي: ذاتِ سعيٍ كما تقدّمَ تقريرُهُ قبلَ ذلك. الثالث: أَنَّ الفعلَ مسندٌ لقوله "أَنَّهَا تَسْعَى" كقراءةِ العامّةِ في أحدِ الأوجهِ، وإنما أتتِ الفعلَ لاكتسابِ المرفوعِ التأنيتِ بالإضافة؛ إذا التقديرُ: تُحَيَّلُ إليه سعيُّها فهو كقوله:

3302..... * شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

[وقوله تعالى:] {قَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا

}. وقرأ أبو السَّمَّالِ "تَحَيَّلُ" بفتحِ التاءِ والياءِ منبياً للفاعلِ، والأصلُ: تَحَيَّلَ فَحَدَفَ إِحْدَى النَّاعَيْنِ نحو: {تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ}، و"أَنَّهَا تَسْعَى" بدلُ اشتمالٍ أيضاً من ذلك الضميرِ. وَجَوَّزَ ابْنُ عَطِيَّةٍ أيضاً أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ. ونقل ابنُ جُبَّارَةَ الهُدَلِيُّ قراءةَ أبي السَّمَّالِ "تَحَيَّلُ" بضمِّ التاءِ مِنْ فَوْقٍ وكسرِ الياءِ، فالفعلُ مسندٌ لضميرِ الحبالِ، و"أَنَّهَا تَسْعَى" مفعولٌ أي: تُحَيَّلُ الحبالُ سَعْيَها. وَتَسَبَّ ابْنُ عَطِيَّةٍ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ لِلْحَسَنِ وَعَيْسَى الثَّقَفِيِّ. وقرأ أبو حيوةَ "تَحَيَّلُ" بنونِ العظمةِ، و"أَنَّهَا تَسْعَى" مفعولٌ به أيضاً على هذه القراءة.

وقرأ الحسنُ والثقفِيُّ "عُصِيَّهُمْ" بضمِ العينِ حيثُ وقعَ، وهو الأصلُ. وإنما كَسَبَتِ الْعَيْنُ إِتْبَاعاً لِلصَّادِ وَكَسَبَتِ الصَّادُ إِتْبَاعاً لِلْيَاءِ. وَالأصلُ عُصُوُّ بواوٍين قَاعِلٌ - كما ترى - بقلبِ الواوِينِ يَاءَيْنِ اسْتِثْقَالاً لهما، فَكَسَبَتِ الصَّادُ لِتَصِحِّحِ، وَكَسَبَتِ الْعَيْنُ إِتْبَاعاً. ونقل صاحبُ "اللوامح" أَنَّ قِرَاءَةَ الْحَسَنِ "عُصِيَّهُمْ" بضمِ العينِ وسكونِ الصَّادِ وتخفيفِ الياءِ معِ الرفعِ، وهو أيضاً جمعُ كالعامةِ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى فُعْلٍ كَحُمَرٍ، وَالأولُ عَلَى فُعُولٍ كَفُلُوسٍ.

(10/231)

والجملةُ من "يُحَيَّلُ" يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبِراً لـ "هي" على أن "إذا" الفجائيةُ فَضْلَةٌ، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَلِّ، عَلَى أَنَّ "إذا" الفجائيةُ هي الخبرِ. وَالضَّمِيرُ فِي "إِلَيْهِ" الظَّاهِرُ عَوْدُهُ عَلَى مُوسَى. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى فِرْعَوْنَ، وَيَدُلُّ لِأَوَّلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى}.

* { وَالْقِيَامَ فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفَ مَا صَنَعُوا وَإِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاجِرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاجِرُ حَيْثُ أَتَى }

قوله: {تَلَقَّفَ}: قَرَأَ الْعَامَّةُ بِفَتْحِ الْإِلَامِ وَتَشْدِيدِ الْقَافِ وَجَزَمَ الْفَاءَ عَلَى جَوَابِ الأَمْرِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حَفْصاً يَقْرَأُ "تَلَقَّفَ": بِسُكُونِ الْإِلَامِ وَتَخْفِيفِ الْقَافِ. وَقَرَأَ ابْنُ ذَكْوَانَ هُنَا "تَلَقَّفَ" بِالرَّفْعِ: إِمَّا عَلَى الْحَالِ، وَإِمَّا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ. وَأَتَتْ الْفِعْلَ فِي "تَلَقَّفَ" حَمَلًا عَلَى مَعْنَى "مَا" لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْعَصَا، وَلَوْ ذُكِرَ ذَهَابًا إِلَى لَفْظِهَا لَجَازَ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِهِ. [وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ "تَلَقَّفَ" ضَمِيرَ مُوسَى" فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "تَلَقَّفَ" فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ حَالًا مِنْ "مُوسَى". وَفِيهِ بُعْدٌ]. قوله: {كَيْدٌ سَاجِرٌ} الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعٍ "كَيْدٌ" عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ "إِنَّ" وَ"مَا" مُوَصُولَةٌ.

"صَنَعُوا" صَلَّيْهَا، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، وَالْمَوْصُولُ هُوَ الْاسْمُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ الَّذِي صَنَعَهُ كَيْدٌ سَاحِرٌ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "مَا" مَصْدَرِيَّةً فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعَائِدِ، وَالْإِعْرَابُ بِحَالِهِ. وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ صُنْعَهُمْ كَيْدٌ سَاحِرٌ. وَقَرَأَ مَجَاهِدٌ وَحَمِيدٌ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "كَيْدٌ" بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَ"مَا" مَزِيدَةٌ مُهَيَّئَةٌ.

(10/232)

وَقَرَأَ الْأَخْوَانُ "كَيْ سِخْرٍ" عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: كَيْدٌ ذَوِي سِخْرٍ، أَوْ جُعِلُوا نَفْسَ السِّحْرِ مَبَالِغَةً، أَوْ تَبْيِينٌ لِلْكَيدِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ سِخْرًا وَغَيْرَ سِخْرٍ، كَمَا تُمَيِّزُ سَائِرَ الْأَعْدَادِ بِمَا يُفَسِّرُهَا نَحْوَ "مِئَةِ دَرَاهِمٍ، وَأَلْفِ دِينَارٍ". وَمِثْلُهُ: عِلْمٌ فَهْمٌ، وَعِلْمٌ نَحْوِ وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "كَيْدٌ سَاحِرٌ" إِضَافَةٌ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ وَ"كَيْدٌ سِخْرٌ" إِضَافَةٌ الْجِنْسِ إِلَى النَّوْعِ.
وَالْبَاقُونَ "سَاحِرٌ". وَأَفْرَدَ سَاحِرًا، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ جَمَاعَةً. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "لِأَنَّ الْقَصْدَ فِي هَذَا الْكَلَامِ إِلَى مَعْنَى الْجِنْسِيَّةِ، لَا إِلَى مَعْنَى الْعَدَدِ، لَوْ جُمِعَ لُحِيلَ أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْعَدَدُ".

* { قَالَ آمَنَّا لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَيْبُرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّخْرَ فَلَا قُطْعَانَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَا صَلَبَتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَتَعَلَّمْنَا أَيُّهَا اسَّدٌ عَدَابًا وَأَبْقَى }

قوله: { فَلَا قُطْعَانَ } : قد تقدّم نحو ذلك. و"مِنْ خِلَافٍ" حالٌ أي: مختلفة. و"مِنْ" لابتداء الغاية، وقد تقدّم أيضاً تحريك هذا وما قرئ به هناك.
قوله: { فِي جُدُوعِ النَّخْلِ } يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً، وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُ تَقَرَّرَ جُدُوعُ النَّخْلِ حَتَّى جَوَّقَهَا، وَوَضَعَهُمْ فِيهَا، فَامْتُوا جَوْعًا وَعَطَشًا، وَأَنْ يَكُونَ مَجَازًا، وَلَهُ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ وَضَعَ حَرْفًا مَكَانَ آخَرَ. وَالْأَصْلُ: عَلَى جُدُوعِ النَّخْلِ كَقَوْلِ الْآخَرِ:

3303- بَطُلٌ كَانَ نِيَابِهِ فِي سَبِيحَةٍ * يُحْدَى نِعَالَ السَّبَبِ لَيْسَ بِنَوْءٍ م
وَالثَّانِي: أَنَّهُ شَبَّهَ تَمَكُّنَهُمْ بِتَمَكُّنِ مَنْ حَوَاهِ الْجِدْعُ وَاشْتَمَلَ عَلَيْهِ. وَمِنْ تَعَدِّي "صَلَبَ" بـ"فِي" قَوْلُهُ:

3304- وَقَدْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَحْلَةٍ * فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

(10/233)

قوله: { أَيُّهَا اسَّدٌ } مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ سَادَّةٌ مَسَدَّةٌ الْمَفْعُولَيْنِ إِنْ كَانَتْ "عِلْمٌ" عَلَى بَابِهَا، وَمَسَدَّةٌ وَاحِدٌ إِنْ كَانَتْ عَرْفَانِيَّةً. وَيَجُوزُ عَلَى جَعْلِهَا عَرْفَانِيَّةً أَنْ تَكُونَ "أَيُّهَا" مَوْصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي، وَبَيِّنَتْ لِأَنَّهُ قَدْ أَضِيقَتْ، وَحُذِفَ صَدْرُ صَلَّيْهَا، وَ"اسَّدٌ" خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ. وَالْجُمْلَةُ مِنْ ذَلِكَ الْمَبْتَدَأِ وَهِيَ الْخَبْرُ صَلُّهُ "أَيُّ" وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولًا بِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ

أَبْهَمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ { فِي أَحَدٍ أَوْجِهَهُ كَمَا تَقْدِمُ .

* { قَالُوا لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَيَّ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيْتَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا }

قوله: { وَالَّذِي فَطَرَنَا } : فيه وجهان، أحدهما: أن الواو عاطفة، عَطَفْتُ هذا الموصولَ عليّ " ما جاءنا " أي: لن نُؤْتِرَكَ على الذين جاءنا، ولا على الذي فطرنا. وإنما أُخْرِجُوا ذَكَرَ الْبَارِيَّ تَعَالَى لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّرْقِيِّ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى. والثاني: أنها واو قسم، والموصولُ مقسّمٌ به. وجوابُ القسم محذوفٌ أي: وَحَقُّ الَّذِي فَطَرْنَا لَا نُؤْتِرَكَ عَلَى الْحَقِّ. ولا يجوز أن يكونَ الجوابُ "لن نُؤْتِرَكَ" عند مَنْ يَجُوزُ تَقْدِيمَ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجَابُ الْقِسْمُ بِ"لن" إِلَّا فِي شَدْوِذٍ مِنَ الْكَلَامِ.

(10/234)

قوله: { مَا أَنْتَ قَاضٍ } يجوز في "ما" وجهان، أظهرهما: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، و"أنت قاضٍ" صلُّها والعائدُ محذوفٌ، أي: قاضيه. وجاز حَذْفُهُ، وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضًا، لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ الْمَحَلِّ. أي: فاقض الذي أنت قاضيه. والثاني: أنها مصدريةٌ ظرفيةٌ، والتقدير: فاقض أمرُك مدةً ما أنت قاضٍ. ذكر ذلك أبو البقاء. وقد منع بعضهم ذلك أعني جعلها مصدريةً قال: لأنَّ: "ما" المصدرية لا تُوصَلُ بِالْحِمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ. وهذا المَنْعُ ليسَ مجمَعاً عليه، بل جَوَّزَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ. ونقل ابنُ مالكٍ أَنَّ ذَلِكَ يَكْتَرُ إِذَا دَلَّتْ "ما" على الظرفية. وأنشد:

3305- واصلِ خليلك ما التواصلُ مُمَكِّنٌ * فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَلِيلٍ ذَاهِبٌ وَيَقْلُ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ ظَرْفِيَّةٍ. وأنشد:

3306- أَخْلَاكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ * كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ
قوله: { إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ } يجوز في "ما" وهذه وجهان، أحدهما: أن تكونَ المهيئةً لدخولِ "إِنَّ" على الفعلِ و"الحياةَ الدنيا" ظرفٌ لـ"تقضي"، ومفعولُهُ محذوفٌ أي: تقضي عَرَضَكَ وَأَمْرَكَ. ويجوز أن تكونَ "الحياةَ" مفعولاً به على الاتساع، وبدلٌ لذلك قراءةُ أبي حيوةٍ "تُقْضَى هَذِهِ الْحَيَاةُ" بِنَاءِ الْعِفْلِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعِ "الحياةَ" لقيامها مقامَ الفاعلِ؛ وذلك أَنَّهُ اتَّسِعَ فِيهِ فِقَامُ مَقَامِ الْفَاعِلِ فَرُفِعَ.

والثاني: أن تكونَ "ما" مصدريةً هي اسمٌ "إِنَّ"، والخبرُ الظرفُ. والتقدير: إِنَّ قَضَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، يَعْنِي: إِنَّ لَكَ الدُّنْيَا فَقَطْ، وَلِنَا الْآخِرَةَ. وقال أبو البقاء: "فإن كان قد فُرِيَءَ بالرفع فهو خبرٌ إِنَّ". يعني لو قرىء برفع "الحياةَ" لكان خبراً لـ"إِنَّ" ويكون اسمها حينئذٍ "ما"، وهي موصولةٌ بمعنى الذي، وعائدها محذوفٌ تقديره: إِنَّ تَقْضِيَهُ هَذِهِ الْحَيَاةُ لَا غَيْرَهَا.

(10/235)

* { إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السُّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى }
{

قوله: { وَمَا أَكْرَهْتَنَا } : يجوز في "ما" هذه وجهان، أحدهما: أنها موصولة بمعنى الذي. وفي محلها احتمالان، أحدهما: أنها منصوبة المحلّ تَسْقًا على "خطايانا" أي: ليغفر لنا أيضاً الذي أكرهتنا. والثاني من الاحتمالين: أنها مرفوعة المحلّ على الابتداء والخبر محذوف تقديره: والذي أكرهتنا عليه من السحر محطوط عنا، أو لا نؤاخذُ به ونحوه.

والوجه الثاني: أنها نافية. قال أبو البقاء: "وفي الكلام تقديم، تقديره: ليغفر لنا خطايانا من / السُّحْرِ، ولم تُكْرِهْنَا عليه" وهذا بعيدٌ عن المعنى. والظاهر هو الأول.

و"من السحر" يجوز أن يكونَ حالاً من الهاءِ في "عليه" أو من الموصولِ. ويجوزُ أن تكونَ لبيانِ الجنسِ.

* { إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى }
{

قوله: { إِنَّهُ مَن يَأْتِ } : الهاءُ ضميرُ الشَّانِ. والجملةُ الشرطيَّةُ خبرُها. و"مُجْرِمًا" حالٌ مِنْ فاعلِ "يَأْتِ". وقوله: { لَا يَمُوتُ } يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ الهاءِ في "له" وأن يكونَ حالاً من "جهنم"؛ لأنَّ في الجملة ضميرَ كلِّ منهما.

* { جَنَّاتٍ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَرَكَى }
{

قوله: { جَنَّاتٌ } : بدلٌ من "الدرجات" أو بيانٌ. قال أبو البقاء: "ولا يجوزُ أن يكونَ التقديرُ: هي جناتٌ؛ لأنَّ "خالدين" حالٌ. وعلى هذا التقدير لا يكونُ في الكلام ما يعملُ في الثاني، وعلى الأولِ يكونُ العاملُ في الحالِ الاستقرارَ أو معنى الإشارةِ".

* { وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اسْرِ بِعِبَادِي قَاصِرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَا تَخَافُ دَرْكاً وَلَا تُخْشَى }
{

(10/236)

قوله: { طَرِيقاً } : فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به؛ وذلك على سبيلِ المجاز: وهو أنَّ الطَّرِيقَ مُتَسَبِّبٌ عن صَرْبِ البحرِ، إذ المعنى: أضربَ البحرَ لنغلقَ لهم فيصيرَ طريقاً، فهذا صحَّ نِسْبَةُ الضربِ إلى الطريقِ. وقيل: "ضرب" هنا بمعنى جَعَلَ أي: اجعل لهم طريقاً وأشرعهُ فيه. والثاني: أنه منصوبٌ على الطرفِ. قال أبو البقاء: "التقدير: موضعَ طريقٍ، فهو مفعولٌ به على الظاهر. ونظيرُهُ قوله { أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ } وهو مثلُ "ضربتُ زيدا". وقيل: "ضرب" هنا بمعنى "جعل" و"شرع" مثل قولهم: ضربتُ له بسهمٍ" انتهى. فقوله على الظاهر يعني أنه لولا التأويلُ لكان طرفاً.

قوله: { يَبَساً } صفةٌ لـ "طريقاً" وصقّه به لِمَا يُؤوَلُ إليه؛ لأنه لم يكن يَبَساً بعدُ،

إنما مرّت عليه الصّبا فجفّفته، كما يُزوي في التفسير. وهل في الأصل مصدرٌ
وُصِفَ به مبالغةً، أو على حذفٍ مضافٍ أو جمعٍ يابسٍ كخادمٍ وخَدَمَ، وُصِفَ به
الواحدُ مبالغةً كقوله:

3307 * ومعَى جِيعاً

أي: كجماعةٍ نجيعٍ، ووصفَ به لقرط جوعه؟
وقرأ الحسنُ "يَبَساً" بالسكون. وهو مصدرٌ أيضاً. وقيل: المفتوحُ اسمٌ،
والساكنُ مصدرٌ. وقرأ أبو حيوه "يابساً" اسمٌ فاعلٌ.
قوله: { لا تَخَفُ } العامّةُ على "لا تخاف" مرفوعاً، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه
مستأنفٌ فلا محلٌّ له من الإعراب. الثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحال من
فاعلٍ "اضرب" أي: اضرب غيرَ خائفٍ. والثالث: أنه صفةٌ لـ "طريقاً"، والعاثُ
محدوفٌ أي لا تخافُ فيه.

(10/237)

[وقرأ] حمزةٌ وحده من السبعة "ولا تَخَفُ" بالجزمِ على النهي. وفيه أوجهٌ،
أحدها: أن يكونَ تهياً مستأنفاً. الثاني: أنه نهيٌ أيضاً في محلِّ نصبٍ على الحال
من فاعلٍ "اضرب" أو صفةٌ لطريقاً، كما تقدّم من قراءة العامّة، إلا أن ذلك
يحتاج إلى إضمار قول أي: مقولاً لك، أو طريقاً مقولاً فيها: لا تخف. كقوله:

3308. جاؤوا بمدقٍ هل رأيت الذئبَ قطاً

الثالث: مجزومٌ على جواب الأمر أي: إن تضربُ طريقاً يبساً لا تخفُ.
قوله: { ولا تَخَشَى } لم يُقرأ إلا ثابت الألف. وكان من حَقِّ مَنْ قرأ "لا تَخَفُ"
جزماً أن يُقرأ "لا تَخَشَى" بحذفها، كذا قال بعضهم. وليس بشيءٍ لأنَّ القراءةَ
سُنَّةٌ. وفيها أوجهٌ أحدها: أن تكونَ حالاً. وفيه إشكالٌ: وهو أنَّ المضارعَ المنفِيَّ
بـ "لا" كالمُثَبَّتِ في عدمِ مباشرةِ الواو له. وتأويله على حذفٍ مبتدأ أي: وأنت لا
تَخَشَى كقوله:

3309 * تَجَوُّثٌ وَأَرْهَنُهُم مَالِكا

والثاني: أنه مستأنفٌ. أخبره تعالى أنه لا يَحْضُلُ له خوفٌ. والثالث: أنه مجزومٌ
بحذفِ الحركةِ تقديراً كقوله:

3310. إذا العَجُوزُ عَصَبَتْ فَطَلَّقِ * ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقِ

وقول الآخر:

3311 * كَأَنَّ لَمْ تَرَى قِلي أسيراً يمانياً

ومنه { فلا تَنْسَى } في أحد القولين، إجراءً لحرفِ العلةِ مُجرى الحرفِ
الصحيح. وقد تقدّم لك من هذا جملةٌ صالحةٌ في سورة يوسف عند { مَنْ يَتَّقِ }.
والرابع: أنه مجزومٌ أيضاً بحذفِ حرفِ العلةِ. وهذه الألفُ ليستُ تلكَ، أعني لامَ
الكلمةِ، إنما هي ألفُ إشباعِ أَيْبِ بها موافقةٌ للفواصلِ ورؤوسِ الآيِ، فهي
كالألفِ في قوله: { الرَّسُولِ } و{ السَّيْلِ } و{ الضَّنُونِ } وهذه الأوجهُ إنما يحتاجُ
إليها في قراءةِ جزمٍ "لا تَخَفُ". وأمّا من قرأه مرفوعاً فهذا معطوفٌ عليه.

(10/238)

وقرأ أبو حيوة "دَرَكَأ" بسكون الراء. والدَّرَك والدَّرَك [اسمان] من الإدراك أي: لا يُدركك فرعونُ وجنوده. وقد تقدّم الكلامُ عليهما في سورة النساء، وإنَّ الكوفيين قرؤوه بالسكونِ كأبي حيوة هنا.

* { فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ } *

قوله: {بِجُنُودِهِ}: فيه أوجهٌ: أحدها: أن تكونَ الباءُ للحال: وذلك على أن "أَتْبَعَ" متعدِّ لاثنينِ حُذِفَ ثانيهما. والتقدير: فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ. وقَدَّره الشيخ: "رُؤَسَاءَهُ وَجَنَّتَمَهُ" والأول أحسن. والثاني: أن الباءَ زائدةٌ في المفعول الثاني. والتقدير: فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ جُنُودَهُ فهو كقوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ} [وقول الشاعر]:

3312..... * لا يَفْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وأَتْبَعَ قد جاء متعدياً لاثنينِ مُصْرَحٍ بهما قال: {وَأَتْبَعَتْهُمُ...}. والثالث: أنها مُعَدِّيَةٌ على أن "أَتْبَعَ" قد يتعدى لواحدٍ بمعنى مع، ويجوزُ على هذا الوجه أن تكونَ الباءُ للحالِ أيضاً، بل هو الأظهرُ.

وقرأ أبو عمرو في روايةٍ والحسنُ "فَأَتْبَعَهُمْ" بالشديد، وكذلك قراءة الحسن في جميع القرآن/ إلا في قوله: {فَأَتْبَعَهُ شَيْهَابٌ تَأَقَّبَ} قوله: {مَا غَشِيَهُمْ} فاعلٌ "غَشِيَهُمْ"، وهذا من باب الاختصار وجوامع الكلم التي يَقِلُّ لفظها ويكثرُ معناها أي: فغَشِيَهُمْ ما لا يَعْلَمُ كُنْهَهُ إلا اللهُ تعالى. وقرأ الأعمش: "فَعَشَاهُمْ" مضعفاً. وفي الفاعل حينئذٍ ثلاثهٌ أوجه، أحدها: أنه "ما عَشَاهُمْ" كالقراءةِ قبله. أي: عَطَاهُمْ من اليَمِّ ما عَطَاهُمْ. والثاني: هو ضميرُ البارئِ تعالى أي: فَعَشَاهُمْ اللهُ. والثالث: هو ضميرُ فرعونَ لأنه السببُ في إهلاكهم. وعلى هذين الوجهين ف"ما عَشَاهُمْ" في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً.

(10/239)

* { يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى } *

قوله: {قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ}: قرأ الأخوان "قد أَنْجَيْتُكُمْ" و"وَاعَدْتُكُمْ" و{رَزَقْنَاكُمْ} بناءً المتكلم. والباقون "أَنْجَيْنَاكُمْ" و"رَزَقْنَاكُمْ" و"وَاعَدْنَاكُمْ" بنون العظمة. وانفقوا على "ونزلنا". وتقدّم خلافُ أبي عمرو في "وَاعَدْنَا" في البقرة. وقرأ حميد "نَجَّيْنَاكُمْ" بالتشديد.

وقُريء "الْأَيْمَنِ" بالجرِّ. قال الزمخشري: "خَفِضَ عَلَيَّ الْجَوَارِ، كَقَوْلِهِمْ: "جُحِرُ صَبَّ حَرْبٍ" وجعله الشيخ شاذاً ضعيفاً. وحَرَّجَه على أنه نعتٌ للطورِ قال: "وُصِفَ بِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْيُمْنِ، أَوْ لِكُونِهِ عَلَى يَمِينِ مَنْ يَسْتَقْبِلُ الْجَبَلَ". و"جَانِبٌ" مفعولٌ ثانٍ على حَذْفِ مضافٍ أي: إتيانِ جانبٍ. ولا يجوزُ أن يكونَ المفعولُ الثاني محذوفاً. و"جانبٌ" ظرفٌ للوعد. والتدقيق: ووَاعَدْنَاكُمْ التوراةَ

في هذا المكان؛ لأنه ظرفُ مكانٍ مختصٍّ، لا يَصِلُ إليه الفعلُ بنفسه ولو قيل: إنه تُوسَّعَ في هذا الظرفِ فُجِعَ مفعولاً به أي: جُعِلَ نفسَ الموعود نحو: "سِيرَ عليه فرسخان وبريدان" لجاز.

* { كَلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطَعُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلِّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى }

قوله: { فَيَحِلَّ } : قرأ العامة " فيحلُّ " بكسر الحاء، واللام من " يحلُّ " .
والكسائيُّ في آخرين بضمَّهما، وابن عتية وافق العامَّة في الحاء، والكسائيُّ في اللام. فقراءةُ العامَّةِ مِنْ حَلَّ عَلَيْهِ كذا أي: وَجَبَ، مِنْ حَلَّ الدَّيْنُ يَحِلُّ أَي: وَجَبَ قضاؤه. ومنه قوله: { حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ } ومنه أيضاً { وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقيْمٌ } . وقراءةُ الكسائي مِنْ حَلَّ يَحِلُّ أَي: تَزَل، ومنه { أَوْ تَحُلُّ قَرِيباً مِّن دَارِهِمْ }

(10/240)

{ والمشهورُ أنَّ فاعلَ " يحلُّ " في القراءتين هو " غضبي " . وقال صاحب " اللوامح " : " إنه مفعولٌ به، وإنَّ الفاعلَ تُركٌ لشهْرته، والتقدير: فيحلُّ عليكم طغيانكم غضبي، ودلَّ عليه " ولا تطعوا " . ولا يجوز أن يُسند إلى " غضبي " فيصير في موضع رفع بفعله " . ثم قال : " وقد يُحْدَفُ المفعولُ للدليل عليه، وهو " العذاب " ونحوه " . قلت: فعنده أن حَلَّ متعديٌ بنفسه لأنه من الإحلال كما صرح هو به. وإذا كان من الإحلال تعديُّ لواحد، وذلك المتعديُّ إليه: إمَّا " غضبي " ، على أنَّ الفاعلَ ضميرٌ عائِدٌ على الطغيان، كما قدَّره، وإمَّا محذوفٌ، والفاعل " غضبي " . وفي عبارته قَلْبٌ .
وقرأ طلحة " لا يحلُّ عليكم " بـ " لا " الناهية وكسر الحاء، وفتح اللام مِنْ يَحِلُّ، ونون التوكيد المشددة أي: لا تتعرَّضوا للطغيان فيحقَّ عليكم غضبي، وهو من باب " لا أرتبك ههنا " .
وقرأ زيد بن علي " ولا تطعوا " بضم الغين مِنْ طعا يطعوا، كعدا يعدو. وقوله: { فَيَحِلُّ } يجوز أن يكونَ مجزوماً عطفاً على " لا تطعوا " كذا قال أبو البقاء، وفيه نظر؛ إذ المعنى ليس على تَهَيِّ الغضبِ أن يحلَّ بهم. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ " أن " في الجواب. وهو واضح.

* { وَمَا أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَا مُوسَى }

(10/241)

قوله: { وَمَا أَعْجَلَكَ } : مبتدأٌ وخبرٌ و " ما " استفهاميةٌ عن سببِ التقدُّم على قومه. وقال الزمخشري: " فإن قلت: " ما أعجلك " سؤالٌ عن سببِ العجلة، فكان الذي ينطبقُ عليه من الجواب أن يُقال: طَلَبُ زيادةِ رضاك والشوقِ إلى

كلامك وتَنْجِزَ مَوْعِدِكَ. وقوله: { هُمْ أَوْلَاءِ عَلَيَّ أَتْرِي } - كما ترى - غيرُ منطبقٍ عليه. قلت: قد تَصَمَّنَ ما واجَهَهُ به رَبُّ العِزَّةِ شَيْئَيْنِ، أحدهما: إنكارُ العَجَلَةِ فِي نفسها. والثاني: السؤالُ عن سببِ المُسْتَنَكِرِ والحاملِ عليه، فكان أَوْهَمُ الأَمْرَيْنِ إلى موسى يَسْطُ العُدْرَ وتمهيدَ العلةِ في نفسِ ما أنكرَ عليه، فاعتلَّ بأنه لم يوجَدْ مني إلا تقدُّمٌ يسيرٌ، مثله لا يُعْتَدُّ به في العادة ولا يُحتفلُ به، وليس بيني وبين مَنْ سبقته إلا مسافةٌ قريبةٌ، يتقدَّمُ بمثلها الوفدَ رأسهم ومقدمتهم. ثم عَقِبَهُ بجوابِ السؤالِ عن السببِ فقال: { وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى }.

* { قَالَ هُمْ أَوْلَاءِ عَلَيَّ أَتْرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى }

قوله: { هُمْ أَوْلَاءِ عَلَيَّ أَتْرِي } : كقوله: { تُمْ أَنْتُمْ هَاؤُلَاءِ تَقُولُونَ } و"على أتري" يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً.

وقرأ الجمهور "أولاء" بهمزة مكسورة. والحسن وابن معاذ بياء مكسورة، أبدال الهمزة ياءً تخفيفاً. وابن وثاب "أولاً" بالقصر دون همزة. وقرأت طائفة "أولاي" بياءً مفتوحة، وهي قريبة من العَلَطِ. والجمهور على أتري" بفتح الهمزة، والياء. وأبو عمرو في واية عبد الوارث وزيد بن علي "إتري" بكسر الهمزة وسكون الياء. وعيسى بضمها وسكون الياء، وحكاها الكسائي لغةً.

* { قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَصْلَهُمُ السَّامِرِيُّ }

(10/242)

قوله: { وَأَصْلَهُمُ } : العَامَّةُ على أنه فعلٌ ماضٍ مسندٌ إلى السامريِّ. وقرأ أبو معاذ في آخرين "وأصلهم" مرفوعاً بالابتداء، وهو أفعالٌ تفضيلٌ. و"السامريُّ" خبره.

* { فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَا قَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا أَقْطَالَ عَلَيْكُمْ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّنْ رَبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُمْ مَّوْعِدِي }

قوله: { غَضْبَانَ أَسِفًا } : حالان. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في سورة الأعراف. قوله: { وَعَدًّا حَسَنًا } / يجوز أن يكونَ مصدرًا مؤكدًا، والمفعولُ الثاني محذوفٌ تقديره: يَعِدْكُمْ بالكتاب وبالهداية، أو يُترك المفعولُ الثاني ليُعْمَ. ويجوز أن يكونَ الوعدُ بمعنى الموعد فيكونَ هو المفعولُ الثاني. قوله: { مَّوْعِدِي } مصدرٌ. ويجوز أن يكونَ مضافاً لفاعلِهِ بمعنى: أَوْجَدْتُمُونِي أَخْلَفْتُمْ ما وعدتكم. وأن يكونَ مضافاً لمفعوله، بمعنى: أنهم وعدوه أن يتمسكوا بدينه وشيعته.

* { قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا وَلَا كِنَا حُمَلْنَا أَوْ زَارًا مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَدَفْتَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ }

قوله: {بِمَلِكِنَا}: قرأ الأخوان بضم الميم. ونافع وعاصم بفتحها، والباقون بكسرها: ف قيل: لغاتٌ بمعنى واحدٍ كالنَّقْضِ والنَّقْضِ. ومعناها: القُدْرَةُ والتسَلُّطُ. وفرَّقَ الفارسيُّ وغيره بينها فقال: "المضمومُ معناه: لم يكن [لنا] مُلْكٌ فَتُخْلَفُ مَوْعِدُكَ بِسُلْطَانِهِ، وإنما قَعَلْنَاهُ بِنظَرٍ واجتهادٍ، فالمعنى على "أَنْ لَيْسَ لَهُمْ مُلْكٌ. كقول ذي الرمة:

3313- لا تُشْتكى سَفْطَةً منها وقد رَقَصَتْ * بها المفاوِزُ حتى ظهرَها حَدْبٌ

(10/243)

أي: لا يقع منها سَفْطَةٌ فتشتكى ". وفتح الميم مصدرٌ مِنْ مَلَكَ أمرًا. والمعنى: ما فعلناه بأنا مَلَكْنَا الصوابَ، بل عَلَيْنَا أَنْفُسُنَا. وكسر الميم كثر فيما تَحْوِزُهُ اليدُ وتحويه، ولكنه يُسْتعمل في الأمور التي يُبْرِمُهَا الإنسانُ ومعناها كمعنى التي قبلها. والمصدرُ في هذين الوجهين مضافٌ لفاعله، والمفعولُ محذوفٌ أي: بملكنا الصوابَ.

قوله: {حُمَلْنَا} قرأ نافعُ وبانٌ كثيرٌ وابنٌ عامرٌ وحفصٌ بضم الحاء وكسر الميم مشددة. وأبو جعفر كذلك إلا أنه حَفَفَ الميم، والباقون بفتحها خفيفة الميم. فالقراءةُ الأولى والثانية تَسَبَّوا فيهما الفعلُ إلى غيرهم، وفي الثالثة تَسَبَّوه إلى أنفسهم. و{أَوْ زَارًا} مفعولٌ ثانٍ على غيرِ القراءةِ الثالثة. و{مِّن زِينَةٍ} يجوز أن يكون متعلقًا بـ"حُمَلْنَا"، وأن يكونَ متعلقًا بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ"أَوْ زَارًا". وقوله: {فَكَذَلِكَ} نعتٌ لمصدرٍ، أو حالٌ من ضميره عند سبويه أي: إلقاءً مثل إلقاء السامريِّ.

* { أَقَلًا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ صَرًّا وَلَا تَفْعًا }

قوله: {إِلَّا يَرْجِعُ}: العامةُ على "يرجعُ" لأنها المخففةُ من الثقلة. ويدلُّ على ذلك وقوعُ أصلها وهو المشددةُ في قوله: {أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ}. وقرأ أبو حيوةُ والشافعيُّ وأبانٌ بنصبه. جعلوها الناصبة. والرؤيةُ على الأولى يقينية، وعلى الثانية بَصْرِيَّةٌ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذين القولين في سورة المائدة. والسامريُّ: منصوبٌ لقبيلةٍ يُقال لها: سامرة. وقرأ الأعمشُ "فنسي" بكسوتين السين وهي لغةٌ فصيحَةٌ. والضميرُ في "نسي" يجوز أن يعود على السامريِّ، وعلى هذا فهو من كلامِ الله تعالى، ويجوز أن يعودَ على موسى صلى الله عليه وسلم. وعلى هذا فهو من كلامِ السامريِّ أي: نسي إلهه. والقولان منقولان لأهل التفسير.

(10/244)

* { وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَانُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي }

وقرأ العامّة: "إنما فُتِنْتُمْ" و"إِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ" بالكسر فيهما، لأنهما بعد القول لا بمعنى الظن. وقرأت فرقة يفتحهما وُحْرَجْتَ على لغة سُلَيْمٍ: وهو أنهم يفتحون "أَنَّ" بعد القول مطلقاً. وقرأ أبو عمرو في رواية، والحسن وعيسى بن عمر بفتح "أَنَّ رَبَّكُم" فقط. وُحْرَجْتَ على وجهين، أحدهما: أنها وما بعدها بتأويل مصدر في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: والأمر أن رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فهو مِنْ عَطْفِ الْجَلِّ لا مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ. والثاني: أنها مجرورة بحرفٍ مقدّرٍ أي: لأنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي. وقد تقدّم القول في نظير ذلك بالنسبة إلى هذه الفاء.

* { قَالَ يَاهَرُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا }

و"إذ" منصوبٌ بـ"مَنَعَكَ" أي: أيُّ شيءٍ مَنَعَكَ وقتَ ضلالِهِم؟

* { أَلَا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي }

و"ألا" فيها قولان. أحدهما: أنها مزيدة. أي ما منعك مِنْ أَنْ تَتَّبِعَنِي. والثاني: أنها دَخَلَتْ حَمَلًا على المعنى، إذ المعنى: ما حملك على أن لا تتبّعني، وما دعاك إلى أن تتبّعني؟ ذكره علي بن عيسى. وقد تقدّم تحقيق هذين القولين بحمد الله في أول الأعراف.

* { قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي }

وتقدّم الكلام والقراءة في "يا بن أمّ".

(10/245)

والجمهور على كسر اللام من اللّحْيَةِ وهي الفصحى. وفيها الفتح. وبه قرأ عيسى بن سليمان الحجازي. والفتح لغة الحجاز. ويجمع على لِحَى كقَرَبٍ، وتُقل فيها الضمُّ، كما قالوا: صَوَّرَ بالكسر، وحقّها الضمُّ. والباء في "بِلِحْيَتِي" ليست زائدة: إمّا لأنَّ المعنى: لا يكنْ منكْ أُجْدٌ، وإمّا لأنَّ المفعول محذوفٌ أي: لا تأخذني. ومن زعم زيادتها كهي في {وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ} فقد تعسّف. قوله: {وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي} هذه الجملة محلها النصبُ نَسَبًا [على] {فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ} أي: أن تقولك فَرَّقْتَ بينهم، وأن تقول: لم تَرْقُبْ قَوْلِي أي:

لم.....
وقرأ أبو جعفر "تَرْقُبْ" بضمِّ حرفِ المضارعةِ مِنْ أَرْقَبَ.

* { قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَا سَامِرِيُّ }

قوله: {فَمَا خَطْبُكَ} متبداً وخبر. وَالْخَطْبُ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي يَوْسُفَ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ هُنَا: "إِنَّهُ يَقْتَضِي انْتِهَاراً كَأَنَّهُ قَالَ: مَا يَحْسُبُكَ وَمَا شَأْنُكَ؟" وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ}.

* { قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلْتُ لِي نَفْسِي }

قوله: {بَصُرْتُ}: يُقَالُ: بَصَرَ بِالشَّيْءِ أَي عَلِمَهُ، وَأَبْصَرَهُ. أَي: نَظَرَ إِلَيْهِ. كَذَا قَالَ الزَّجَّاجُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: "بَصَرَ بِهِ وَأَبْصَرَهُ بِمَعْنَى عِلْمٍ".
وَالْعَامَّةُ عَلَى ضَمِّ الصَّادِ فِي الْمَاضِي مُضَارِعِهِ. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ وَأَبُو السَّمَّالِ "بَصُرْتُ" بِالْكَسْرِ، يَبْصُرُوا بِالْفَتْحِ وَهِيَ لُغَةٌ. وَعَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فِي الْفَعْلَيْنِ أَي: أَعْلَمْتُ بِمَا لَمْ يُعْلَمُوا بِهِ.
وَقَرَأَ الْأَخْوَانُ "تَبْصُرُوا" خُطَاباً لِمُوسَى وَقَوْمِهِ أَوْ تَعْظِيماً لَهُ كَقَوْلِهِ: {إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ} وَ [قَوْلِهِ]:

3314..... حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ *

وَالْبَاقُونَ بِالْعَيْبَةِ عَنْ قَوْمِهِ.

(10/246)

وَالْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الْقَافِ مِنْ "قَبْضَةٍ" وَهِيَ الْمَرَّةُ مِنْ قَبْضَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَأَمَّا الْقَبْضَةُ فَالْمَرَّةُ مِنَ الْقَبْضِ، وَإِطْلَاقُهَا عَلَى الْمَقْبُوضِ مِنْ تَسْمِيَةِ الْمَفْعُولِ بِالْمَصْدَرِ" قَتْلًا: وَالنَّحَاةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَصْدَرَ الْوَاقِعَ كَذَلِكَ لَا يُؤْتَى بِالتَّاءِ تَقُولُ: هَذِهِ حُلَّةٌ تَسُجُّ الْيَمَنَ " وَلَا تَقُولُ: تَسْحَةُ الْيَمَنَ. وَيَعْتَرِضُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ، ثُمَّ يُجِيبُونَ أَنَّ الْيَمَنَ وَإِمَّا هُوَ التَّاءُ الدَّالَّةُ عَلَى التَّحْدِيدِ لَا عَلَى مَجْرَدِ التَّأْنِيثِ. وَهَذِهِ التَّاءُ دَالَّةٌ عَلَى مَجْرَدِ التَّأْنِيثِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: {وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ} وَقَرَأَ الْحَسَنُ "قُبْضَةً" بِضَمِّ الْقَافِ كَالْعُرْقَةِ وَالْمُضْغَةِ فِي مَعْنَى الْمَعْرُوفِ وَالْمَقْبُوضِ. وَرُوِيَ عَنْهُ "قُبْضَةً" بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ. وَالْقَبْضُ بِالْمَعْجَمَةِ بِجَمِيعِ الْكُفِّ، وَبِالْمَهْمَلَةِ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ. وَلَهُ نِظَائِرٌ كَالْحَضْمِ وَهُوَ الْأَكْلُ بِجَمِيعِ الْفَمِّ، وَالْقَضْمُ بِمَقْدَمِهِ. وَالْقَضْمُ: قَطْعٌ بِانْفِصَالٍ، وَالْقَضْمُ بِالْفَاءِ بِاتِّصَالٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ.

وَأَدْعَمُ ابْنُ مَحِيصِنٍ الصَّادَ الْمَعْجَمَةَ فِي تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ إِبْقَائِهِ الْإِطْبَاقَ، كَمَا تَقَدَّمَ [فِي] "بَسَطْتُ". وَأَدْعَمُ الْأَخْوَانُ وَأَبُو عَمْرٍو الذَّالَ فِي التَّاءِ مِنْ "قَبْضَتُهَا".

* { قَالَ فَادْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّنَّا نُخْلِقُهُ وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا }

قوله: {لَا مَسَاسَ} قرأ العامَّةُ بكسر الميم وفتح السين. وهو مصدرٌ لـ فاعل كالقتال مِنْ قَاتَلَ، فهو يقتضي المشاركة. وفي التفسير: لَا تَمَسَّنِي وَلَا أَمْسُكُ، وَإِنَّ مَنْ مَسَّهُ أَصَابَتْهُ الْحُمَّى.

(10/247)

وقرأ الحسن وأبو حيوة وابن أبي عبلة وقعيب بفتح الميم وكسر السين. قلت: هكذا عَبَّرَ الشَّيْخُ وَتَبِعَ فِيهِ أَبَا الْبِقَاءِ. وَمَتَى أَحَدُنَا بظاهر هذه العبارة لَزِمَ يُقْرَأُ "مَسَّيْسَ" بقلب الألف ياءً لانكسار ما قبلها ولكن لم يُرَوَ ذلك، فينبغي أن يكونوا أرادوا بالكسر الإمالة. وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْتُهُ مَا قَالَهُ الزمخشريُّ: "وَقَرِيءٌ لَا مَسَاسَ يوزن فَجَارٌ. وَنَحْوُهُ قولهم في الطباء: "إِنْ وَرَدَتِ الْمَاءُ فَلَا عَبَابَ وَإِنْ فَقَدَتْهُ فَلَا أَبَابَ" وهي أعلامٌ لِلْمَسَّةِ وَالْعَبَّةِ وَالْأَبَّةِ وهي المرَّةُ مِنَ الْأَبِّ وَهُوَ الطَّلَبُ". فهذا تصريحٌ منه ببقاء الألفِ على حالها.

ويدلُّ أيضاً قولُ صاحبِ "اللوامح": "هُوَ عَلَى صُورَةِ تَرَالٍ وَتَضَارٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى انْزَلُ وَأَنْظُرْ" فهذا أيضاً تصريحٌ بإقرار الألفِ على حالها. ثم قال صاحب "اللوامح": "فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارفٌ، ولا تدخلُ عليها "لا" النافية التي تنصبُ النكراتِ، نحو "لامالَ لك" لكنه فيه تَفْيُّ الفعلِ فتقديره: لا يكون منك مساسٌ، ومعناه النهيُ أي: لَا تَمَسَّنِي". وقال ابنُ عطية: "لَا مَسَاسَ هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ الْمَصْدَرِ كَفَجَارٍ وَنَحْوِهِ. وَشَبَّهَهُ أَبُو عبيدة وغيره بتزالٍ ودراكٍ ونحوه، والشَّبهُ صحيحٌ من حيث هُنَّ معدولاتٌ. وفارقه في أن هذه عُدِلَتْ عَنِ الْأَمْرِ، وَمَسَاسٌ وَفَجَارٌ عُدِلَتْ عَنِ الْمَصْدَرِ. وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

3315- تَيْمٌ كَرِهَطِ السَّامِرِيِّ وَقَوْلُهُ * أَلَا لَا يَرِيدُ السَّامِرِيُّ مَسَاسَ
فكلامُ الزمخشريِّ وابنِ عطيةِ يعطي أن "مَسَاسَ" عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مَعْدُولٌ
عَنِ الْمَصْدَرِ كَفَجَارٍ عَنِ الْفَجْرَةِ، وَكَلَامُ صَاحِبِ اللُّوَامِحِ يَقْتَضِي أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنِ
فِعْلِ أَمْرٍ، وَإِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ، كَمَا أَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ مَعْدُولٌ، كَمَا
تَقَدَّمَ تَوْجِيهَ ابْنِ عَطِيَّةٍ لِكَلَامِ أَبِي عُبَيْدَةَ.

(10/248)

قوله: {لَنْ تُخْلَقَهُ} قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو بكسر اللام على البناء للفاعل. والباقون بفتحها على البناء للمفعول. وقرأ أبو نهيك - فيما حكاه عنه ابنُ خالويه - بفتح التاء من فوق، وضمَّ اللام، وحكى عنه صاحب "اللوامح" كذلك، إلا أن بالياء مِنْ تَحْتِ. وابنُ مسعودٍ والحسنُ بضمِّ نونِ العظيمةِ وكسر اللام. فأما القراءةُ الأولى فمعناها: لَنْ تَجِدَهُ مُخْلِفاً كقولك: أَحْمَدْتُهُ وَأَجَبْتُهُ/ أَي: وَجَدْتُهُ مَحْمُوداً وَجَبَاناً. وقيل: المعنى: سَيَصِلُ إِلَيْكَ، وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الرَّوْعَانُ وَلَا الْحَيْدَةَ عَنْهُ. قال الزمخشري: "وهذا مِنْ أَخْلَفْتُ الْوَعْدَ إِذَا وَجَدْتَهُ مُخْلِفاً. قال

الأعشى:
 3316- أَتَوَى وَقَصَّرَ لَيْلَةً لِيُرَوِّدَا * فَمَضَى وَأَخْلَفَ مِنْ قُتَيْلَةَ مَوْعِدَا
 ومعنى الثانية: لن يُخْلِفَ اللهُ موعده الذي وَعَدَكَ. وَأَمَّا قراءتا أبي نهبك فهما
 مِنْ خَلْفِهِ يَخْلُفُهُ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ أَي: الموعَدَ الَّذِي لَكَ لَا يَدْفَعُ قَوْلَكَ الَّذِي تَقُولُهُ.
 وهي قراءةُ ابن مسعود فأسند الفعلَ فيها إلى الله تعالى والمفعولُ الأولُ محذوفٌ
 أَي: لن يُخْلِفَكَه.
 قوله: {ظَلَلْتُ} العامَّةُ على فتح الظاء، وبعدها لامٌ ساكنة. وابنُ مسعودٍ وقتادهُ
 والأعمشُ بخلافٍ عنه وأبو حيوةُ وابنُ أبي عبيدةٍ وبحيى بن يعمرٍ [على] كسرِ
 الظاء. وروى عن ابن يعمرٍ ضمُّها أيضاً. وأبَيُّ والأعمش في الرواية الأخرى
 "ظَلَلْتُ" بلامَيْنِ أولاهما مكسورةٌ."

فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ فِيهَا: حَذَفُ أَحَدِ الْمِثْلَيْنِ، وَإِبْقَاءُ الظَّاءِ عَلَى حَالِهَا مِنْ
 حَرَكَتِهَا، وَإِنَّمَا حُذِفَ تَخْفِيفًا. وَعَدَّهُ سَبِيبُوه فِي الشَّاذِ يَعْنِي شَذُودَ قِيَاسٍ لَا
 شَذُودَ اسْتِعْمَالٍ، وَعَدَّ مَعَهُ الْفِإِظَا أَيْ حَرَّ نَحْو: مَسْتُ وَأَحَسْتُ كَقَوْلِهِ:
 3317- * أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ سُؤسُ

(10/249)

وَعَدَّ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ "هَمَمْتُ" فِي "هَمَمْتُ" وَلَا يَكُونُ هَذَا الْحَذْفُ إِلَّا إِذَا سَكَّنْتَ لَامَ
 الْفِعْلِ. وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ مَنَاقِسُ فِي كُلِّ مَضَاعِفِ الْعَيْنِ
 وَاللَّامِ سَكَّنْتَ لَامُهُ، وَذَلِكَ فِي لُغَةِ سُؤسٍ.
 وَالَّذِي أَقُولُهُ: إِنَّهُ مَتَى التَّقَى التَّضْعِيفُ الْمَذْكُورُ وَالْكَسْرُ نَحْو: ظَلَلْتُ وَمَسِسْتُ
 أَنْقَاسَ الْحَذْفِ. وَهَلْ يَجْرِي الضَّمُّ مَجْرَى الْكَسْرِ فِي ذَلِكَ؟ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجْرِي.
 بَلْ بِطَرِيقِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الضَّمَّ أَثْقَلُ مِنَ الْكَسْرِ نَحْو: عُضْنَ يَا نَسُوهُ أَي: أَعْضَضْنَ
 أَبْصَارَكُنَّ، ذَكَرَهُ جَمَالُ الدِّينِ ابْنُ مَالِكٍ. وَأَمَّا الْفَتْحُ فَالْحَذْفُ فِيهِ ضَعِيفٌ نَحْو:
 "قَرَنَ يَا نَسُوهُ فِي الْمَنْزِلِ" وَمِنْهُ فِي أَحَدِ تَوْجِيهِئِي قِرَاءَةَ {وَقَرَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} كَمَا
 سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
 وَأَمَّا الْكَسْرُ فَوَجْهُهُ أَنَّهُ تَقَلَّ كَسْرَةُ اللَّامِ إِلَى الْفَاءِ بَعْدَ سَلْبِهَا حَرَكَتِهَا لِتَدُلَّ
 عَلَيْهَا. وَأَمَّا الضَّمُّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَاءَ فِيهِ لُغَةٌ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي
 الْمَاضِي وَضَمِّهَا فِي الْمَضَارِعِ، ثُمَّ تُفَلَّتْ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْكَسْرِ. وَأَمَّا صَلَلْتُ
 بِلَامَيْنِ فَهَذِهِ هِيَ الْأَصْلُ، وَهِيَ مَبْتَهَةٌ عَلَى غَيْرِهَا. وَ"عَاكَفًا" خَيْرٌ "ظَلَلْتُ".
 قَوْلُهُ: {لِنُحَرِّقَنَّهُ} جَوَابٌ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ أَي: وَاللَّهِ لِنُحَرِّقَنَّهُ. وَالْعَامَّةُ عَلَى ضَمِّ
 النُّونِ وَكَسْرِ الرَّاءِ مُشَدَّدَةً مِنْ حَرَّقَهُ يُحَرِّقُهُ بِالشَّدِيدِ. وَفِيهَا تَأْوِيلَانِ. أَظْهَرُهُمَا:
 أَنَّهَا مِنْ حَرَّقَهُ بِالنَّارِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ حَرَّقَ نَابُ الْبَعِيرِ، إِذَا وَقَعَ عَصُ بَعْضِ
 أَنْبِيَاهِ عَلَى بَعْضٍ. وَالصَّوْتُ الْمَسْمُوعُ مِنْهُ يُقَالُ لَهُ الصَّرِيفُ.
 وَالْمَعْنَى: لِنَبْرَدْتَهُ بِالْمِبْرَدِ بَرْدًا نَمَحَّقَهُ بِهِ كَمَا يَفْعَلُ الْبَعِيرُ بِأَنْبِيَاهِ بَعْضُهَا عَلَى
 بَعْضٍ.

(10/250)

وقرأ الحسن وقتادة وأبو جعفر "لُخْرَقَتْهُ" بضم النون وسكون الحاء وكسر الراء، مِنْ أَحْرَقَ رِباعِيًا. وقرأ ابن عباس وحميد وعيسى وأبو جعفر "لُخْرَقَتْهُ" كذلك إلا أنه ضمَّ الراء. فيجوز أن يكونَ أَحْرَقَ وَحَرَّقَ بمعنى كأَنْزَلَ وَنَزَلَ. أمَّا القراءةُ الأخيرةُ فبمعنى لَتَبَرَّدَتْهُ بالمبرد.

قوله: {لَتَنْسِفَنَّه} العامَّةُ على فتح النون الأولى وسكون الثانية وكسر السين خفيفةً، وقرأ عيسى بضم السين. وقرأ ابن مقسم بضمَّ النون الأولى وفتح الثانية وكسر السين مشددةً. والتَّسْفُ: التفرقة والتَّذْرِيةُ وقيل: قَلَعُ الشَّيْءِ مِنْ أصله يقال: تَسَفَهُ يَتَسَفَهُ بكسر السين وضمها في المضارع، وعليه القراءتان. والتشديد للتكثير.

* { إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا }

قوله: { وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا } : العامَّةُ على كسر السين خفيفةً. و"عِلْمًا" على هذه القراءة تمييزٌ منقولٌ من الفاعل؛ إذ الأصلُ: وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمُهُ. وقرأ مجاهد وقتادة بفتح السين مشددةً. وفي انتصاب "علمًا" حينئذٍ [وجهان]، أحدهما: أنه مفعولٌ به. قال الزمخشري: "وَجْهَهُ أَنْ وَسِعَ مُتَعَدًّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ. وَأَمَّا "عِلْمًا" فَانْتِصَابُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى. فَلَمَّا ثَقُلَ ثِقَلٌ إِلَى التَّعْدِيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَنَصَبُهُمَا مَعًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَمِّرَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، كَمَا تَقُولُ فِي "خَافَ زَيْدٌ عَمْرًا": "خَوَّفَتِ زَيْدًا عَمْرًا" فَتَرَدُّ بِالنَّقْلِ مَا كَانَ فَاعِلًا مَفْعُولًا". وقال أبو البقاء: "والعنى: أعطى كل شيء علمًا" فضمنه معنى أعطى. وما قاله الزمخشريُّ أولى.

(10/251)

والوجه الثاني: أنه تمييزٌ أيضاً كما هو في قراءة التخفيف. قال أبو البقاء: "وفيه وجهٌ آخرٌ؛ وهو أن يكونَ بمعنى: عَظُمَ خَلْقَ كُلِّ شَيْءٍ كَالْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، وَهُوَ بِمَعْنَى بَسَطَ، فَيَكُونُ عِلْمًا تَمْيِيزًا". وقال ابن عطية: "وسَّعَ خَلْقَ الْأَشْيَاءِ وَكَثَّرَهَا بِالِاخْتِرَاعِ".

* { كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءٍ مَا قَدْ سَبَقَ وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا }

قوله: { كَذَلِكَ نَقُصُّ } : الكافُ: إمَّا نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَوْ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَّرِ. وَالتَّقْدِيرُ: كَقَصَّصْنَا هَذَا لِلنَّبِيِّ الْغَرِيبِ نَقُصُّ. و"مننت أنباءً" صفةٌ لمحذوفٍ هو مفعولٌ نَقُصُّ أَي: نَقُصُّ نَبَأًا مِنْ أَنْبَاءٍ.

* { مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا }

قوله: { مَنْ أَعْرَضَ } : يجوزُ أَنْ تَكُونَ "مَنْ" شَرْطِيَّةً أَوْ مَوْصُولَةً. وَالجَمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ أَوْ الْخَبْرِيَّةُ الشَّبِيهُةُ بِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ صَفَةً لـ "ذِكْرًا".

* { خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا }

قوله: { خَالِدِينَ } : حالٌ مِنْ فاعلٍ "يَحْمِلُ" . فإن قيل: كيف [وقع] حالاً من مفرد؟ فالجوابُ أنه حُمِلَ على لفظ "مَنْ" فَأُفِرِدَ الضميرُ في قوله "أَعْرَضَ" و"فإنه" و"يَحْمِلُ" ، وعلى معناها فَجُمِعَ في "خَالِدِينَ" و"لهم" . والضميرُ في "فيه" يعود لـ "وَزُرًّا" . والمرادُ في العقابِ المتسببِ عن الوِزْرِ وهو الذنبُ قَاقِمُ السببِ مُقَامَ المُسَبَّبِ .

وقرأ داود بن رِفيع "يَحْمَلُ" مُصَغَّفاً مبنياً للمفعول والقائمُ مقامَ فاعله ضميرُ "مَنْ" . و"وَزُرًّا" مفعولٌ ثانٍ .

(10/252)

قوله: { وَسَاءَ } هذه "ساء" التي بمعنى بُئِسَ . وفاعلُها مستترٌ فيها يعودُ على "حِمْلًا" المنصوب على التمييز، لأنَّ هذا البابُ يُقَسَّرُ الضميرُ فيه بما بعده . والتقديرُ: وساءَ الحِمْلُ حِمْلًا . والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ تقديرُه: وساءَ الحِمْلُ حِمْلًا وِزْرُهُم: ولا يجوز أن يكون الفاعلُ لـ "بُئِسَ" ضميرُ الوِزْرِ، لأنَّ شَرْطَ الضميرِ في هذا الباب أن يعودَ على نفس التمييز . فإن قلت: ما أنكرت أن يكونَ في "ساء" ضميرُ الوِزْرِ؟ قلت: لا يَصِحُّ أن يكونَ في "ساء" - وحكمه حكمُ "بُئِسَ" - ضميرٌ شيءٍ بعينه غيرِ مبهم . ولا جائزُ أن تكونَ "ساء" هني بمعنى أهُمَّ وأحزنَ، فتكونَ متصرفةً كسائرِ الأفعال . قال الزمخشري: "كفاك صادقاً عنه أن يُؤولَ كلامُ الله تعالى إلى [قولك]: وأحزنَ الوِزْرُ لهم يومَ القيامة حِمْلًا . وذلك بعد أن تَحَرَّجَ عن عُهدَةِ هذه اللامِ وعُهدَةِ هذا المنصوبِ" انتهى . واللامُ في "لهم" متعلقةٌ بمحذوفٍ على سبيلِ البيان، كهي في { هَيَّتْ لَكَ }

* { يَوْمَ يَنْفَعُ فِي الصُّورِ وَتَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمِيذٍ زُرْقًا }

قوله: { يَوْمَ يَنْفَعُ } : "يومٌ" بدل من "يومَ القيامة" أو بيانٌ له، أو منصوبٌ بإضمار فعل، أو خبرٌ متبداً مضمراً . ويُني على الفتحِ على رأي الكوفيين كقراءة { هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ } وقد تقدم .

وقرأ أبو عمرو "تَنْفَعُ" مبنياً للفاعل بنونِ العظمة، أُسْنِدَ الفعلُ إلى الأمرِ به تعظيماً للمأمورِ، وهو المَلَكُ إسرافيل . والباقون بالياءِ مضمومةٌ مفتوحُ الفاءِ على البناءِ للمفعول . والقائمُ مقامَ الفاعلِ الجارُّ والمجرورُ بعده . والعامَّةُ على إسكانِ الواو . وقرأ الحسنُ وابنُ عامرٍ - في روايةٍ - بفتحها جمعَ "صُورَةٍ" كعَرَفَ جمعَ عُرْفَةٍ . وقد تقدَّم القولُ في "الصور" في الأنعام .

(10/253)

وقرىء "يَنْفُخُ" و"يَخْشُرُ" بالياءِ مفتوحةً مبيناً للفاعل، وهو الله تعالى أو المَلَكُ. وقرأ الحسنُ وطلحةُ وحميدُ "يَنْفُخُ" كالجهور و"يَخْشُرُ" بالياءِ مفتوحةً مبيناً للفاعل. والفاعلُ كما تقدّم ضمير البارِي أو ضميرُ المَلَكِ. وروى عن الحسن أيضاً و"يَخْشُرُ" مبيناً للمفعول "المجرمون" رفعُ به. و"زُرْقاً" حال من المجرمين. والمرادُ زُرْقَةُ العيون. وجاءت الحالُ هنا بصفةٍ تشبه اللازمة؛ لأنَّ أصلها على عَدَمِ اللزوم، ولو قلت في الكلام: "جاءني زيدٌ أزرق العين" لم يَجْزُ إلا بتأويلٍ.

* { يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا }

قوله: { يَتَخَفَتُونَ } : يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون حالاً ثانية من "المجرمين" وأن يكون حالاً من الضمير المستتر في "زرقاً" فتكون حالاً متداخلةً إذ هي حالٌ من حال. ومعنى "يَتَخَفَتُونَ": "أي: يتسأرون فيما بينهم". وقوله: { إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا } هو مفعولُ المَسَائِرَةِ. وقوله: { إِلَّا عَشْرًا } : يجوز أن يراد الليالي، فَحَذَفُ التَّاءِ من العددِ قياسٌ، وأن يراد الأيامُ فَيُسألُ: لم حُذِفَت التاء؟ فقول: إِنْ لم يُذَكَّرِ المميِّزُ في عددِ المذكر جازت التاءُ وعَدَمُها. سَمِعَ من كلامهم "صُمْنَا من الشهرِ خمساً" والمَصُومُ إنما هو الأيامُ دون الليالي. وفي الحديث: "مَنْ صامَ رمضانَ وأتبعه بسِتٍّ من شوالٍ" وحَسُنَ الحذفُ هنا لكونه رأسَ آيةٍ وفاصلةً.

* { تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا }

قوله: { إِذْ يَقُولُ } : منصوبٌ بـ"أَعْلَمُ" وطريقةٌ نصبٌ على التمييز.

* { فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا }

(10/254)

قوله: { فَيَذَرُهَا } : في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه ضميرُ الأرضِ أُضْمِرَتْ للدلالةِ عليها؟ والثاني: ضميرُ الجبال، وذلك على حَذْفِ مضافٍ أي: فَيَذَرُ مراكزها ومقارها. و"تَذَرُ" يجوز أن يكونَ بمعنى يُخَلِّيها، فيكونُ "قاعاً" حالاً، وأن يكونَ بمعنى يترك التصيرية فيتعدى لاثنين فـ"قاعاً" ثانيهما. وفي "القاع" أقوالٌ، فقول: هو مستنقعُ الماء/ ولا يليقُ معناه هنا. والثاني: أنه المنكشِفُ من الأرض. قاله مكي. الثالث: أنه المكانُ المستوي ومنه قول ضرار بن الخطاب/

3318- لَتَكُونَنَّ بالبَطاحِ قُرَيْشٌ * فَفَعَّ القاعِ في أَكْفِ الإماءِ

الرابع: أنه الأرضُ التي لا نباتَ فيها ولا بناءً.

والصَّفْصَفُ: الأرضُ المَلْسَاءُ. وقيل: المستوية، فهما قريبان من المترادف. وجمعُ القاعِ: أقوع وأقواع وقيعان.

* { لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا }

قوله: {لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا}: يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفةً، وأن تكون جالاً من الجبال، ويجوز أن تكون صفةً للحال المتقدمة وهي "قاعاً" على أحد التأويلين، أو صفة للمفعول الثاني على التأويل الآخر.

(10/255)

والعِوَجُ: تقدم الكلام عليه. قال الزمخشري هنا: "فإن قلت: قد قرّوا بين العِوَجِ والعَوَجِ. قالوا: العِوَجُ بالكسر في المعاني، وبالفتح في الأعيان، والأرض عينٌ، فكيف صحَّ فيها كسرُ العين؟ قلت: اختيَارُ هذا اللفظ له موقعٌ حسنٌ بدیعٌ في وصفِ الأرض بالاستواءِ والملاسةِ ونفيِ الاعوجاجِ عنها، على أبلغ ما يكون: وذلك أنك لو عمّدت إلى قطعة أرض فسوّيتها، وبالغت في التسوية على عينك وعيون البصراء، وانفقتم على أنه لم يبق فيها اعوجاجٌ قط، ثم استطلعت رأي المهندس فيها وأمرته أن يعرض استواءها على المقاييس الهندسية لعتر فيها على عِوَجٍ في غير موضع، لا يدرك ذلك بحاسة البصر، ولكن بالقياس الهندسي، فنفى الله تعالى ذلك العِوَجَ الذي دقَّ ولطف عن الإدراك، اللهم إلا بالقياس الذي يعرفه صاحبُ التقدير الهندسي. وذلك الاعوجاجُ كما لم يدرك إلا بالقياس دون الإحساس لِحَقِّ بالمعاني ف قيل فيه "عِوَجٌ بالكسر".

والأُمْتُ: التُّبُوُّ اليسيرُ. يقال: مَدَّ حبله حتى ما فيه أُمْتُ. وقيل: الأُمْتُ: التُّلُّ، وهو قريبٌ من الأول. وقيل: الشَّقُوقُ في الأرض. وقيل: الأكَامُ.

* {يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَانِ فَلَا تُسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا}

قوله: {يَوْمَئِذٍ}: منصوبٌ بـ"يَتَّبِعُونَ". وقيل: بدلٌ من {يَوْمَ الْقِيَامَةِ}. قاله الزمخشري. وفيه نظرٌ للفصل الكثير. وأيضاً فإنه يبقى "يَتَّبِعُونَ" غير مرتبط بما قبله، وبه يفوت المعنى. والتقدير: يومٌ إذ نُسِفتِ الجبال.

(10/256)

قوله: {لَا عِوَجَ لَهُ} يجوز أن تكون الجملة مُستأنفةً، وأن تكون جالاً من "الداعي" ويجوز أن تكون الجملة نعتاً لمصدر محذوفٍ تقديره: يَتَّبِعُونَهُ اتِّبَاعاً لَا عِوَجَ لَهُ. والضمير في "له" فيه أوجه، أظهرها: أنه يعودُ على الداعي أي: لا عِوَجَ لدعائه بل يسمع جميعهم، فلا يميل إلى ناسٍ دون ناسٍ. وقيل: هو عائدٌ علي ذلك المصدر المحذوف أي لا عِوَجَ لذلك الاتِّبَاعِ. الثالث: أن في الكلام قلباً. تقديره لا عِوَجَ لهم عنه.

قوله: {إِلَّا هَمْسًا} مفعولٌ به وهو استثناءٌ مفرغٌ. والهَمْسُ: الصوتُ الخفيُّ. قيل: هو تحريكُ الشفتين دون نطقٍ. قال الزمخشري: "هو الرُّكُزُ الخفيُّ. ومنه

الحروف المهموسه". وقيل: هو ما يُسْمَعُ مِنْ وَقْعِ الْأَقْدَامِ عَلَى الْأَرْضِ. ومنه
هَمَسَتِ الْإِبِلُ: إِذَا سُمِعَ ذَلِكَ مِنْ وَقْعِ أَخْفَافِهَا عَلَى الْأَرْضِ قَالَ
3319- وَهَنَّ يَمْشِينَنَا هَمِيسًا

* { يَوْمِيذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَدَانَ لَهُ الرَّحْمَانُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا } {

قوله: { يَوْمِيذٍ } : يدلُّ مِمَّا تَقْدِمُ أَوْ مَنْصُوبٌ بِمَا بَعْدَ "لَا" عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ ذَلِكَ.
والتقديرُ: يَوْمَ إِذْ يَتَّبِعُونَ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ.

(10/257)

قوله: { إِلَّا مَنْ أَدَانَ } فيه أوجه. أحدها: أنه منصوبٌ على المفعولِ بهِ. والناصبُ
له "تَنْفَعُ". و"مَنْ" حينئذٍ واقعةٌ على المشفوعِ له. الثاني: أنه في محلِّ رَفْعٍ
بدلاً من الشفاعة، ولا بدُّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ تَقْدِيرُهُ: إِلَّا شَفَاعَةً مِنْ أَدَانَ لَهُ.
الثالث: أنه منصوبٌ على الاستثناءِ مِنَ الشَّفَاعَةِ بِتَقْدِيرِ الْمِضَافِ الْمَحذُوفِ،
وهو استثناءٌ متصلٌ على هذا. ويجوزُ أَنْ يَكْنَ اسْتِثْنَاءً مَنْقُطِعاً إِذَا لَمْ تَقْدُرْ شَيْئاً
وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِ، أَوْ مَرْفُوعاً وَهِيَ لُغَةُ تَمِيمٍ. وكلُّ
هذه الأوجهِ واضحةٌ مِمَّا تَقْدِمُ فَلَا أُطِيلُ بِتَقْرِيرِهَا. و"له" في الموضعين للتعليل
كقوله: { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا } أي: لأجله ولأجلهم.

* { وَعَنْتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا } {

قوله: { وَعَنْتِ الْوُجُوهُ } : يُقَالُ: عَنَّا يَعْتُو إِذَا دَلَّ وَخَصَّعَ. وَأَعْنَاهُ غَيْرُهُ أَي: أذَلَّهُ.
ومنهُ الْعُنَاةُ جَمْعُ عَانٍ. وَهُوَ الْأَسِيرُ قَالَ:
3320- فَيَا رَبِّ مَكْرُوبٍ كَرَّرْتُ وَرَاءَهُ * وَعَانٍ فَكَكْتُ الْعُلَّ عَنْهُ فَقَدَّانِي
وقال أمية بن أبي الصلت:

3321- مَلِيكَ عَلَى عَرْشِ السَّمَاءِ مُهَيِّمٍ * لِعِزَّتِهِ تَعْنُوا الْوُجُوهُ وَتَسْجُدْ

وفي الحديث: "فَأِنَّهِنَّ عَوَانٌ"
". قوله: { وَقَدْ خَابَ } يجوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مَسْتَأْنَفَةً، وَأَنْ تَكُونَ حَالاً،
ويجوزُ أَنْ تَكُونَ اعْتِرَاضاً. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَقَدْ خَابَ وَمَا بَعْدَهُ اعْتِرَاضٌ
كقولك: خابوا وخسروا، وكلُّ مَنْ ظَلَمَ فَهُوَ خَائِبٌ خَائِبٌ"، وَمِرَادُهُ بِالاعْتِرَاضِ
هنا أَنَّهُ خَصَّ الْوُجُوهُ بِوَجْهِ الْعِصَاةِ حَتَّى تَكُونَ الْجُمْلَةُ قَدْ دَخَلَتْ بَيْنَ الْعِصَاةِ
وَبَيْنَ { وَمَنْ يَعْمَلُ مِنَ الصَّالِحَاتِ } فهذا/ عنده قسيمٌ "وَعَنْتِ الْوُجُوهُ" فلهذا
كان اعْتِرَاضاً. وَأَمَّا ابْنُ عَطِيَّةٍ فَجَعَلَ الْوُجُوهُ عَامَةً، فَلِذَلِكَ جَعَلَ "وَقَدْ خَابَ مَنْ
حَمَلَ ظُلْمًا" مَعَادَلاً بِقَوْلِهِ: { وَمَنْ يَعْمَلُ مِنَ الصَّالِحَاتِ } إِلَى آخِرِهِ.

(10/258)

* { وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا }

قوله: { وَهُوَ مُؤْمِنٌ } : جملةٌ حاليةٌ. وقوله: { فَلَا يَخَافُ } . قرأ ابنُ كثيرٍ بجزيمه على النهي. والباقون برفعه على النفعي والاستئنافِ أي: فهو لا يَخَافُ. والهِضْمُ: التَّقْصُصُ. تقول العرب: "هَضَمْتُ لزيدٍ مِنْ حَقِي" أي: تَقَصَّصْتُ منه، ومنه "هَضِيمُ الكَشْحَيْنِ" أي ضامِرُهُما. وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا { طَلَعَهَا هَضِيمٌ } أي: دَقِيقٌ متراكِبٌ، كَأَنَّ بَعْضَهُ يظلم بَعْضًا فَيُبْقِصُهُ حَقَّهُ. ورجل هَظِيمٌ ومُهْتَضَمٌ أي: مَظْلُومٌ. وَهَضَمْتُهُ وَإِهْتَضَمْتُهُ وَتَهَضَّمْتُهُ، كُلٌّ بِمَعْنَى. أقل المتوكل الليثي: 3322. إِنَّ الْأَذْلَةَ وَاللثَامَ لَمَعَسْرٌ * مَوْلَاهُمْ الْمُتَهَضَّمُ المَظْلُومُ قيل: والظلمُ الهَضْمُ متقاربان. وَفَرَّقَ القَاضِي المَارُودِي بينهما فقال: "الظلمُ مَنَعُ جَمِيعِ الحَقِّ، والهَضْمُ مَنَعُ بَعْضِهِ".

* { وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا }

قوله: { وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ } : نسقٌ على { كَذَلِكَ تَقْصُّ } . قال الزمخشري: "ومثل ذلك الإنزال، وكما أنزلنا عليك هؤلاء الآيات أنزلنا القرآن كله على هذه الوتيرة". وقال غيره: "والمعنى: كما قدّرنا هذه الأمور وجعلناها حقيقة بالمرصاد للعباد، كذلك حدّرتنا هؤلاء أمرها وأنزلناه قرآنًا".

قوله: { مِنَ الْوَعِيدِ } صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ أي: صرّفنا في القرآن وعيداً من الوعيد، والمرادُ به الجنسُ. ويجوزُ أن تكونَ "مِنْ" مزيدةً على رأي الأَخْفَشِيِّ في المفعولِ به. والتقديرُ: وصرّفناه في الوعيدِ.

(10/259)

وقرأ الحسن "أو يُحْدِثُ" كالجماعة، إلا أنه سَكَنَ لامَ الفعل. وعبدالله والحسن أيضاً في روايةٍ ومجاهدٌ وأبو حيوة: "تُحْدِثُ" بالنون وتسكين اللام أيضاً. وَخُرِّجَ على إجراء الوصل مُجْرَى الوقفِ، أو على تسكين الفعل استثناءً للحركة، كقول امرئ القيس:

3323. فاليومَ أَشْرَبُ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ *

وقول جرير:

3324. * أو نهزُ نِيْرِي فلا تَعْرِفُكُمُ النَّفِرُ

وقد فعله كما تقدّم أبو عمرو في الرأءِ خاصّةً نحو { يَنْصُرُكُمْ } . وقُرِيءَ "تُحْدِثُ" بناءً الخُطابِ أي: تُحْدِثُ أنتِ.

* { فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا }

قوله: { يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ } : العامّةُ على بناءِ "يُقْضَى" للمفعول ورفع "وَحْيِهِ" لقيامه مقامَ الفاعلِ. والجحدري وأبو حيوة والحسن - وهي قراءةُ عبدالله -

"يَقْضِي" ينون العظمة مبنياً للفاعل، و"وَحْيَهُ" معقول به. وقرأ الأعمشُ كذلك، إلا أنه سَكَنَ لامَ الفعل. استثقلَ الحركةَ وإن كَانَتْ خفيفةً علي حرفِ العلة. وقد تقدّم لك منه شواهدٌ عند قراءة { مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ }.

* { وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا }

وقرأ اليماني "قُنْسِي" بضم النون وتشديد السين بمعنى: تَسَّاهُ الشيطانُ. قوله: { وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا } يجوزُ أن تكونَ "وجد" علميةً فتتعدى لاثنين، وهما "له عَزْمًا"، وأن تكونَ بمعنى الإصابة فتتعدى لواحد، وهو "عَزْمًا". و"له" متعلقٌ بالوجدانِ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "عَزْمًا" إذ هو في الأصل صفةٌ له فُدِّمَتْ عليه.

* { وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى }

(10/260)

قوله: { أَبَى }؛ جملة مستأنفة لأنها جوابُ سؤالٍ مقدر. أي: ما منعه من السجود؟ فأجيب بأنه أبى واستكبر. ومفعولُ الإِبَاءِ يجوزُ أن يكونَ مُراداً. وقد صرَّح به في الآية الأخرى في قوله { أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ }، وَحَسَّنَ حَدَقَهُ هنا كونُ العاملِ رأسَ فاصلةٍ، ويجوزُ أَنْ لا يُرَادَ البتَّةَ، وأنَّ المعنى: إنه مِنْ أَهْلِ الإِبَاءِ والعصيانِ، من غيرِ نظرٍ إلى متعلقِ الإِبَاءِ ما هو؟

* { فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِرَوْحِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى }

قوله: { فَتَشْقَى }؛ منصوبٌ بإضمار "أَنْ" في جواب النهي. والنهي في الصورة لإبليس، والماردُ به هما أي: لا تتعاطيا أسبابَ الخروجِ فيحصلُ لكما الشقاءُ، وهو الكدُّ والتعبُ الدنيوي خاصة. ويجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً على الاستئنافِ أي: فأنت تَشْقَى. كذا قَدَّرَهُ الشيخ. وهو بعيدٌ أو ممتنع؛ إذ ليس المقصودُ الإخبارُ بأنه يَشْقَى، بل إنَّ وَقَعَ الإِخْرَاجُ لهما من إبليسَ حَصَلَ ما ذكر. وأسند الشقاوةَ إليه دوتها؛ لأنَّ الأمورَ معصوبةٌ برؤوس الرجال. وحسن ذلك كونه رأسَ فاصلةٍ.

* { إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى }

قوله: { إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ } في محلِّ نصب اسماً لـ "إِنَّ". والخبرُ "لك" والتقديرُ: إِنَّ لَكَ عَدَمَ الجوعِ والعري. ف"تَعْرَى" منصوبٌ تقديراً تَسْقَى على "تجوع". والعُرَى: تجرُّدُ الجِلْدِ عن شيءٍ يقيه. يُقال منه: عَرِيَ يَعْرَى عُرِيًّا قال الشاعر:

3325- وَإِنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كُسِيَ الْجَوَارِي * فَتَبُّو العَيْنُ عَنْ كَرَمِ عِجَافِ

* { وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى }

(10/261)

قوله: {وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ}: قرأ نافع وأبو بكر و"إنك" بكسر الهمزة. والباقون بفتحها. فَمَنْ كَسَرَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءً، وَأَنْ يَكُونَ تَسْقَاً عَلَى "إِنَّ" الْأُولَى. وَمَنْ فَتَحَ فَلَأَنَّهُ عَطَفَ مَصْدَرًا مَوْلاً عَلَى اسْمِ "إِنَّ" الْأُولَى. وَالْخَبْرُ "لَكَ" الْمَتَقَدِّمُ. وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ لَكَ عَدَمَ الْجُوعِ وَعَدَمَ الْعُرْيِ وَعَدَمَ الظَّمَا وَالضُّحَا. وَجَازُ أَنْ تَكُونَ "أَنَّ" بِالْفَتْحِ اسْمًا لـ"إِنَّ" بِالْكَسْرِ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ. لَوْ قُتِلَ: "إِنَّ زَيْدًا قَامَ": حَقٌّ لَمْ يَجْزُ فَلَمَّا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا جَازَ. وَتَقُولُ: "إِنَّ عِنْدِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ" فَ"عِنْدِي" هُوَ الْخَبْرُ قُدِّمَ عَلَى الْاسْمِ وَهُوَ "أَنَّ" وَمَا تَأْوِيلُهَا لِكُونِهِ ظَرْفًا، وَالآيَةُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: وَإِنَّ لَكَ أَتَى لَا تَضْمًا. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: "إِنَّ" لَا تَدْخُلُ عَلَى "أَنَّ" فَلَا يُقَالُ: "إِنَّ زَيْدًا مَطْلُوقٌ"، وَالْوَاوُ نَائِبَةٌ عَنِ "إِنَّ"، وَقَائِمَةٌ مَقَامَهَا فَلَمْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا؟ قُلْتَ: الْوَاوُ لَمْ تُؤْضِعْ لِتَكُونَ أَيْدًا نَائِبَةً عَنِ "إِنَّ" إِنَّمَا هِيَ نَائِبَةٌ عَنِ كُلِّ عَامِلٍ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ حَرْفًا مَوْضِعًا لِلتَّحْقِيقِ خَاصَّةً كـ"إِنَّ" لَمْ يَمْتَنِعْ اجْتِمَاعُهَا كَمَا [امْتَنَعَ اجْتِمَاعُ] إِنَّ وَأَنَّ.

وَصَحَى يَصْحَى أَي: بَرَزَ لِلشَّمْسِ. قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:
3326- رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسِ عَارَصَتْ * فَيَصْحَى وَأَيَّمَا بِالْعَيْشِيِّ فَيَخْصُرُ
وَذَكَرَ الزَّمخَشَرِيُّ هُنَا مَعْنَى حَسَنًا فِي كَوْنِهِ تَعَالَى ذَكَرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ بِلَفْظِ
النَّفْيِ، دُونَ أَنْ يَذَكَرَ أَضْدَادَهَا بِلَفْظِ الْإِثْبَاتِ. فَيَقُولُكَ إِنَّ لَكَ الشَّيْءَ وَالْكِسْوَةَ
وَالرِّيَّ وَالْاِكْتِنَانَ فِي الظَّلِّ فَقَالَ: "وَذَكَرَهَا بِلَفْظِ لِنَقَائِضِهَا الَّتِي هِيَ الْجُوعُ
وَالْعُرْيُ وَالظَّمَا وَالضُّحُو لِيَطْرُقَ سَمْعُهُ بِأَسَامِي أَصْنَافِ الشَّقْوَةِ الَّتِي حَذَّرَهُ مِنْهَا
حَتَّى يَتَحَامَى السَّبَبَ الْمَوْقِعَ فِيهَا كِرَاهَةً لَهَا.

(10/262)

* { فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدَّبْتُكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا
يَبْلَى }

قوله: { فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ } وَشَوَسَ إِلَيْهِ أَي: أَنهَى إِلَيْهِ الْوَسْوَسَةَ. وَأَمَّا وَشَوَسَ لَهُ فَمَعْنَاهُ لِأَجْلِهِ. الزَّمخَشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ عَدَّ "وَسْوَسَ" تَارَةً بِاللَّامِ فِي قَوْلِهِ: { فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ } وَأُخْرَى بِـ إِلَى: قُلْتَ وَشَوَسَهُ الشَّيْطَانُ كَوَلْوَلَةِ التَّكْلِ وَوَفُوقَةِ الدَّجَاجَةِ فِي أَنَّهَا حِكَايَاتٌ لِلْأَصْوَاتِ، فَحَكْمُهَا حَكْمُ صَوْتِ أَوْ جَرَسٍ. وَمِنْهُ وَشَوَسَ الْمُتَبَرِّسَمَ، وَهُوَ مُوسُوَسٌ بِالْكَسْرِ. وَالْفَتْحُ لِحْنٍ. وَأَنْشَدَ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ:

3327- وَشَوَسَ يَدْعُو مُخْلِصًا رَبَّ الْقَلْقِ

فَإِذَا قُلْتَ: وَشَوَسَ لَهُ فَمَعْنَاهُ لِأَجْلِهِ كَقَوْلِهِ:

3328- أَجْرَسَ لَهَا يَا ابْنَ أَبِي كِبَاشِ

وَمَعْنَى وَشَوَسَ إِلَيْهِ: أَنهَى إِلَيْهِ الْوَسْوَسَةَ لِكُونِهِ بِمَعْنَى ذَكَرَ لَهُ. وَيَكُونُ بِمَعْنَى

لأجله.

* { فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى }

قوله: { فَعَوَى } : الجمهورُ على فتح الواو وبعدها ألفٌ. وتفسيرُها واضحٌ. وقيل: معناه بَشِمَ. من قولهم: "عَوِيَ البعير" بكسر الواو، والياء، إذا أصابه ذلك. وقد حكى أبو البقاء هذه قراءةً وفسرَها بهذا المعنى. قال الزمخشريُّ: "وعن بعضهم: فَعَوَى فبشِمَ من كثرة الأكل. وهذا - وإن صحَّ على لغةٍ مَنْ يَقْلِبُ الياءَ المكسورة ما قبلها ألفاً فيقولُ في قِنِي وَبَقِي: قَنَا وَبَقَاى وهم بنو طيِّء - تفسيرٌ خبيثٌ". قتل: كانه لم يَطْلُعْ على أنه فَرِيء بكسر الواو، ولو اطلع عليها لَرَدَّهَا. وقد قرَّ القائلُ بهذه المقالةٍ مِنْ نسبةِ آدمَ عليه السلام إلى العَيِّ.

* { وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى }

(10/263)

قوله: { ضَنْكاً } : صفةٌ لـ "معيشة"، وأصله المصدرُ فلذلك لم يُؤنَّث. ويقع للمفرد والمثنى والمجموع بلفظٍ واحدٍ. وقرأ الجمهورُ "ضَنْكاً" بالتنوينِ وَضَلًا وإبداله ألفاً وقفاً كسائرِ المعربات. وقرأتُ فرقةٌ قوله: "ضَنْكِي" بألفٍ كسكْرِي. وفي هذه الألف احتمالان، أحدهما: أنها بدلٌ من التنوينِ أجرى الوصلَ مُجْرَى الوقفِ كَنظَائِرٍ لَهُ مَرَّتْ. وسيأتي منها بقيةٌ إن شاء الله تعالى. والثاني: أن تكونَ أَلْفُ التَّائِيثِ، بُنِي المصدرُ على فَعْلَى نحو دَعَوَى. والضَنْكُ: الضَيْقُ والسُّدَّة. يُقال منه: ضَنْكَ عَيْشُهُ يَضْنُكَ ضَنْكاً وَضَنْكاً. وامرأة ضَنْكٌ كثيرةٌ لحم البدن، كأنهم تخَلَّلُوا ضَيْقَ جَلْدِهَا بِهِ. وقرأ العامةُ "وَنَحْشُرُهُ" بالنونِ وَرَفَعَ الفِعْلَ على الاستثناف. وقرأ أبانُ ابن تغلب في آخرين بتسكينِ الراءِ. وهي محتملةٌ لوجهين، أحدهما: أن يكونَ الفِعْلُ مجزوماً تَسْقاً على مَحَلِّ جزاء الشرط، وهو الجملةُ مِنْ قَوْلِهِ { فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً } فَإِنَّ محلَّها الجزمُ، فه كقراءةٍ { مَنْ يُضَلِّ اللُّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَدْرُهُمْ } بتسكينِ الراءِ. والثاني: أن يكونَ السكُونُ سكُونِ تخفيفٍ نحو { يَا مُرْكُمُ } وبأيه. وقرأ فرقةٌ بياءِ العَيْبَةِ وهو اللُّهُ تعالى أو المَلِكِ. وأبان بن تغلب في روايةٍ "وَنَحْشُرُهُ" بسكُونِ الهاءِ وصلًا. وتخريجُها: إمَّا على لغةِ بني عقيل وبني كلاب، وإمَّا على إجراءِ الوصلِ مُجْرَى الوقفِ. و"أعمى" نصب على الحال.

* { قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيَا أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا }

قوله: { وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا } : جملةٌ حاليةٌ من مفعولٍ "حَشَرْتَنِي". وَفَتَحَ الياءَ مِنْ "حَشَرْتَنِي" قبل الهمزة نافعٌ وابن كثير.

* { قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَّتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى }

(10/264)

قوله: {كَذَلِكَ أَتَتْكَ} : قال أبو البقاء: "وكذلك" في موضع نصب أي: حَسْرًا
مثل ذلك، أو قَعَلْنَا مثل ذلك، أو إِيَانًا مثل ذلك، أو جِزَاءً مِثْلَ إِعْرَاضِكَ أو
نِسْيَانًا". وهذه الأوجه التي قالها تكون الكاف في بعضها نصباً على المصدر،
وفي بعضها نصباً على المفعول به. ولم يذكر الزمخشري في غير المعقول به
فقال: "أي: مثل ذلك قَعَلْتَ أنت، ثم فسّر بأن آياتنا أَتَتْكَ واضحة مستنيرة فلم
تنظر إليها بعين المُعْتَبِرِ".

* { وَكَذَلِكَ تَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنِ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى }
{

قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ تَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ}: أي: ومثل ذلك الجزاء تَجْزِي مَنْ
أسرف.

* { أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النَّهْيِ }

قوله: {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ}: في فاعل "يَهْدِ" أوجه، أحدهما: أنه ضميرُ الباري
تعالى. ومعنى يَهْدِي: يَبِينُ. ومفعول يهدي محذوفٌ تقديره: أفلم يَبِينِ اللهُ لهم
العبرَ وفِعْله بالأمم المكذبة. قال أبو البقاء: "وفي فاعله وجهان، أحدهما:
ضميرُ اسم الله تعالى، وعلق "يَبِينُ" هنا إذا كَانَتْ بمعنى اعلم، كما علقه في
قوله تعالى: {وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ}. قال الشيخ: و"كم: هنا خبرية ل
تعلق العاملِ عنها". وقال الزمخشري: "ويجوز أن يكون فيه ضميرُ الله أو
الرسول. ويدلُّ عليه القراءةُ بالنون.

(10/265)

الوجه الثاني: أنَّ الفاعلَ مضمَّرٌ يُفسِّره ما دلَّ عليه من الكلام بعده. قال
الحوفي: "كم أهْلَكْنَا" قد دلَّ على هلاك القرون. التقدير: أفلم يَبِينِ لهم هلاكُ
مَنْ أَهْلَكْنَا من القرنِ وَمَحُوْ أثارهم فَيَبْتَعْظُوا بِذَلِكَ. وقال أبو البقاء: "الفاعلُ ما
دلَّ عليه قوله: {أَهْلَكْنَا} أي إهْلَاكْنَا والجملةُ مفسِّرةٌ له".

الوجه الثالث: أنَّ الفاعلَ نفسُ الجملة بعده. قال الزمخشري: "فاعلُ" لم
يَهْدِ" الجملةُ بعده. يريدُ: ألم يَهْدِ لهم هذا بمعناه ومضمونه. ونظيره قوله
تعالى: {وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ} أي تَرَكْنَا عليه
هذا الكلام". قال الشيخ: "وكوّنَ الجملةُ فاعلٌ يَهْدِ" هو مذهبُ كفوي. وأمَّا
تشبيهه وتنظيره بقوله: {وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي
الْعَالَمِينَ} فإنَّ "تركنا" معناه معنى القول، فَحَكَيْتُ به الجملةُ كأنه قيل: وقُلْنَا
عليه وأطلقنا عليه هذا اللفظ، والجملةُ تُحَكِّي بمعنى القول كما تُحَكِّي بالقول".

الوجه الرابع: أنه ضميرُ الرسول صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؛ لأنه هو المُبَيَّن لهم بما يُوحَى إليه من أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية. وهذا الوجه تقدّم نقله عن أبي القاسم الزمخشري.

الوجه الخامس: أنّ الفاعلَ محذوفٌ، قال ابنُ عطية نقلًا عن غيره: "إنّ الفاعلَ مقدّرٌ تقديرُه: الهدى أو الأمرُ أو النظرُ والاعتبار" قال ابن عطية: "وهذا عندي أحسنُ التقادير".

(10/266)

قال الشيخ: "وهو قولُ المبرد، وليس بجيد؛ إذ فيه حذفُ الفاعلِ وهو لا يجوز عند البصريين، وتحسنُه أن يُقالَ: الفاعلُ مضمَرٌ تقديرُه: يهد هو أي الهدى"، قلت: ليس في هذا القولُ أنّ الفاعلَ محذوفٌ، بل فيه أنه مقدّرٌ، ولفظُ "مقدّرٌ" كثيراً ما يُستعمل في المضمَر. وأما مفعولُ "يهد" ففيه وجهان أحدهما: أنه محذوف. والثاني: أن يكونَ الجملةُ من "كم" وما في حيزها؛ لأنها معلقةٌ له فهي سادّةٌ مسدّدةٌ مفعولة.

الوجه السادس: أنّ الفاعلَ "كم"، قاله الحوفي وأنكره على قائله؛ لأنّ "كم" استفهامٌ لا يعمَلُ فيها ما قبلها. قال الشيخ: "وليست هنا استفهاماً بل هي خبرية". واختار الشيخ أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ الله تعالى فقال: "وأحسنُ التخارج أن يكونَ الفاعلُ ضميراً عائداً على الله تعالى فكأنه قال: أفلم يبيّن الله ومفعول "يبيّن" محذوفٌ أي: العبر بإهلاك القرون السابقة. ثم قال: {كَمْ أَهْلَكْنَا} أي: كثيراً أهْلَكْنَا فـ"كم" مفعولةٌ بأهلكنا، والجملةُ كأنها مفسّرةٌ للمفعول المحذوف لـ"يهد".

قوله: {مَنْ الْقُرُونُ} في محلِّ نصبٍ نعتاً لـ"كم" لأنها نكرة. ويضعفُ جعلُه حالاً من النكرة. ولا يجوزُ أن يكونَ تمييزاً على قواعد البصريين، و"مِنْ" داخلَةٌ عليه على حدِّ دخولها على غيره من التميزات لتعريفه.

وقرأ العامةُ "يهد" بياء العيبة. وتقدّم الكلامُ في فاعله. وقرأ ابن عباس وأبو عبد الرحمن بالنون المؤدّية بالتعظيم، وهي مؤيدةٌ لكونِ الفاعلِ في قراءةِ العامةِ ضميرَ الله تعالى.

(10/267)

قوله: {يَمْسُونُ} حالٌ من القرون أو مِنْ مفعول "أهْلَكْنَا". والضميرُ على هذين عائداً على القرون المُهْلَكَة. ومعناه: إنّنا أهْلَكْنَاكم وهم في حالِ أمنٍ ومَنَسِي وتقلب في حاجاتهم كقوله: {أَخَذْنَاكُمْ بَعْتَةً} ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير في "لهم". والضميرُ في "يَمْسُونُ" على هذا عائداً على مَنْ عاد عليه الضمير "لهم"، وهم المشركون المعاصرون لرسول الله صلى الله عليه وسلم. والعامِلُ فيها "يهد". / و[المعنى]: أنكم تَمْسُونُ في مساكن الأمم السالفة، وتتصرّفون في بلادهم، فينبغي أن تعتبروا لئلا يحلَّ بكم ما حلَّ بهم. وقرأ ابن السميعة "يَمْسُونُ" مبنياً للمفعول مضعفاً؛ لأنه لَمَّا تَعَدَّى بالتضعيف

جاز بناؤه للمفعول.

* { وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى }

قوله: { وَأَجَلٌ مُسَمًّى } : في رفعه وجهان، أظهرهما: عطفه على "كلمة" أي: ولولا أجل مُسَمًّى لكان العذاب لا زماً لهم. الثاني: - جَوَّزَه الزمخشري - وهو أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستتر. والضمير عائدٌ على الأخذ العاجل المدلول عليه بالسياق. وقام الفصل بالجرِّ مقامَ التأكيد. والتقدير: ولولا كلمة سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ الأخذُ العاجلُ وَأَجَلٌ مُسَمًّى لِزَمَيْنَ لَهُمْ، كما كانا لِزَمَيْنَ لِعادٍ وثمودَ، ولم ينفردِ الأجلُ المُسَمًّى دون الأخذِ العاجلِ. قلت: فقد جعل اسم "كان" عائداً على ما دلَّ عليه السياق، إلا أنه قد تُشكِلُ عليه مسألة: وهو أنه قد جَوَّزَ في "لزام" وجهين، أحدهما: أن يكون مصدرَ لَزَمَ كالخصام، ولا إشكال على هذا.

(10/268)

والثاني: أن يكون وصفاً على فعال بمعنى مُفْعَلٍ أي: مُلْزَم، كأنه آله اللزوم لقرط لزومه كما قالوا: لِزَأُ حَصْمٍ، وعلى هذا فيقال: كان ينبغي أن يطابق في التثنية فيقال: لِزَامَيْنِ بخلاف كونه مصدرًا فإنه يُفْرَدُ على كل حال. وجَوَّزَ أبو البقاء أن يكون "لزماً" جمع لازم كقيام جمع قائم.

* { فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى }

قوله: { بِحَمْدِ رَبِّكَ } : حالٌ أي: وأنت حامدٌ له. قوله: { وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ } متعلقٌ بـ "سَبِّحْ" الثانية، وقد تقدّم ما في هذه الفاء. قوله: { وَأَطْرَافَ } العامّة علت نصيه. وفيه وجهان أحدهما: أنه عطف على محلّ { وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ } . والثاني: أنه عطف على "قبل". وقرأ الحسن وعيسى بن عمر "أطراف" بالجرِّ عطفاً على "آناء الليل". وقوله هنا "أطراف" وفي هود { طَرَفِي النَّهَارِ } فقيل: هو مِنْ وَضَعِ الجَمْعِ موضعَ التثنية كقوله: 3329 - طَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسِينِ . وقيل هو على حقيقته. والمرادُ بالأطراف: الساعات. قوله: { تَرْضَى } قرأ الكسائي وأبو بكر عن عاصمٍ تُرْضَى "مبيناً للمفعول. والباقون مبيناً للفاعل، وعليه { وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى } .

* { وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِيَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقَ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى }

(10/269)

قوله: {أَزْوَاجًا}: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعول به وهو واضح. والثاني: أنه منصوبٌ على الحال من الهاء في "به". راعى لفظاً "ما" مرةً، ومعناها أخرى، فلذلك جَمَعَ. قال الزمخشري: "ويكون الفعل واقعاً على "منهم". قال الزمخشري: "كأنه قيل: إلى الذي مَتَّعْنَا به وهو أصنافٌ بعضهم وناساً منهم".

قوله: {رَهْرَةً} في نصبه تسعة أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ ثانٍ لأنه صَمَّنَ مَتَّعْنَا معنى أعطينا. فـ"أزواجاً" مفعولٌ أولٌ، و"زهرة" هو الثاني. أن يكون بدلاً من "أزواجاً"، وذلك: إمَّا على حذفٍ مضافٍ أي: ذوي زهرة، وإمَّا على المبالغة جُعِلُوا نفسَ الزهرة. الثالث: أن يكون منصوباً بفعلٍ مضميرٍ دلَّ عليه "مَتَّعْنَا" تقديره: جَعَلْنَا لهم زهرةً. الثالث: تَصَبُّه على الدَّمِّ، قال الزمخشري: "وهو النصبُ على الاختصاص". الرابع: أن يكون بدلاً من موضع الموصول. قال أبو البقاء: "واختاره بعضهم. وقال آخرون: لا يجوزُ لأنَّ قوله {لِنُفِيتَهُمْ} مِنْ صِلَةِ "مَتَّعْنَا" فيلزمُ الفصلُ بين الصلَّةِ والموصولِ بالأجنبي". وهو اعتراضٌ حسنٌ. الخامس: أن ينتصبَ على البديل من محلِّ "به". السادس: أن ينتصبَ على الحال مِنْ "ما" الموصولة. السابع: أنه حالٌ من الهاء في "به" وهو ضميرُ الموصولِ فهو كالذي قبله في المعنى، فإن قيل: كيف تقع الحال معرفة؟ فالجوابُ أن تجعلَ "زهرةً" منونةً نكرةً، وأما حُذْفَ التنوينِ لالتقاء الساكنين نحو:

3330..... * ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيلاً

وعلى هذا: فيم جُرِّتِ الحياة؟ فقيل: على البديل مِنْ "ما" الموصولة. والثامن: أنه تمييزٌ لـ"ما" أو للهاءِ في "به" قاله الفراء. وقد رَدَّوه عليه بأنه معرفة، والمميِّزُ لا يكون معرفة. وهذا غيرُ لازمٍ له؛ لأنه يجوزُ تعريفُ التمييزِ على أصول الكوفيين.

(10/270)

التاسع: أنه صفةٌ لـ"أزواجاً" بالتأويلين المذكورين في نصبه حالاً. وقد منع أبو البقاء من هذا الوجهِ بكونِ الموصوفِ نكرةً، والوصفِ معرفةً، وهذا يُجَابُ عنه بما أجيب في تسويغِ نصبه حالاً، أعني حذفَ التنوينِ لالتقاءِ الساكنين. والعامَّةُ على تسكينِ الهاء. وقرأ الحسن وأبو البرهيسم وأبو حيوةً بفتحها، فقيل: بمعنى، كـجَهْرَةٍ وَجَهْرَةٍ. وأجاز الزمخشري أن يكونَ جمعَ زاهرٍ كِفَاجِرٍ وَقَجْرَةٍ وَبَارٍّ وَبَرْرَةٍ، وروى الأصمعي عن نافعٍ "لِنُفِيتَهُمْ" بضمِّ النونِ مِنْ أَفْتَنَهُ إِذَا أَوْقَعَهُ فِي الْفِتْنَةِ.

والرَّهْرَةُ: بفتحِ الهاءِ وسكونِها كَتَهْرٍ وَتَهْرٍ، ما يَرُوقُ مِنَ النَّوْرِ. وسِرَاجٌ زَاهِرٌ لبريقه، ورجلٌ أَرْهَرٌ وَأَمْرٌ زَهْرَاءٌ مِنْ ذَلِكَ. والأنجمُ الزهْرُ هي المضيئة.

* { وَأُمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلْكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرِزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى }

قوله: {لِلنَّفَوَى}: أي: لأهل التقوى. ويؤيد هذات قوله في موضع آخر {وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ}، وقرأ ابن وثاب "تَرْزُك" بإدغام القاف في الكاف./
والمشهورُ عنه أنه لا يُدْعَمُ إلا إذا كانتِ الكافُ متصلَةً بميمٍ جمعٍ نحو {خَلَقَكُمْ} وقد تقدم.

* { وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِّن رَّبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى }

(10/271)

قوله: {أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ}: قرأ نافع وأبو عمرو وحفص "تأتهم" بالتأنيث، والباقون بالياء من تحت؛ لأنَّ التأنيث مجازي. وقرأ العامة "بيئته" بإضافة "بيئته" إلى "ما" مرفوعة وهي واضحة. وقرأ أبو عمرو فيما رواه أبو زيد بتنوين "بيئته" مرفوعة. وعلى هذه القراءة ففي "ما" أوجه، أحدها: أنها بدلٌ من "بيئته" بدل كل من كل. والثاني: أن تكونَ خبرَ مبتدأ مضمرة أي: هي ما في الصحف الأولى. والثالث أن تكونَ "ما" نافيةً. قال صاحب اللوامح: "وأريد بذلك ما في القرآن من الناسخ و الفصّل ممّا لم يكن في غيره من الكتب". وقرأت جماعة "بيئته" بالتنوين والنصب. ووجهها أن تكونَ "ما" فاعلةً، و"بيئته" نصب على الحال، وأثبت على معنى "ما". ومن قرأ بتاء التأنيث حملاً على معنى "ما"، ومن قرأ بياء العيبة فعلى لفظها. وقرأ ابن عباس بسكون الحاء.

* { وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ يَعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَنْ نَّذَلَّ وَنَحْرَى }

والهاءُ في "قَبْلِهِ" يجوزُ أن تعودَ للرسولِ بدليلِ قوله: {لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا}. وجوزَ الزمخشري وغيره أن تعودَ على "بيئته" باعتبارِ أنها في معنى البرهان والدليل.

قوله: {فَنَتَّبِعَ} نصبٌ بإضمار "أن" في جوابِ التخصيص. وفي إعراب أبي البقاء: "في جوابِ الاستفهام" وهو سهوٌ. وقرأ ابن عباس وابنُ الحنيفة والحسن وجماعةٌ كثيرةٌ "نُذَلَّ وَنَحْرَى". مبنين للمفعول.

* { قُلْ كُلُّ مُتَرَبِّصٍ فَتَرَبَّصُوا فَسَتَعْلَمُونَ مَن أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى }

و"تَرَبَّصُ" خبرٌ "كل"، أفردَ حملاً على لفظ "كل".

(10/272)

قوله: { مَنْ أَصْحَابُ } يجوز في " مَنْ " هذه وجهان، أظهرهما: أَنْ تكون استفهامية مبتدأ، و" أصحاب " خبره. والجملة في محل نصب سادة مسد المفعولين. والثاني - ويُعزى للفراء - أن تكمون موصولة بمعنى الذين. و" أصحاب " خبر متبداً مضمراً أي: هم أصحاب، وهذا على مقتضى مذهبيهم، يحذفون مثل هذا العائد وإن لم تطل الصلة. ثم " عَلِمَ " يجوز أن تكون عرفانية فتكتفي بهذا المفعول، وأن تكون على بابها فلا بُدَّ مِنْ تقدير ثانيهما. وقرأ العامة: " السَّوِيَّ " على وزن فَعِيل بمعنى المُسْتَوِي. وقرأ أبو مجلز وعمران بن حدير " السَّوَاء " بفتح السين والمد، بمعنى الوسط الجيد. وقرأ يحيى بن يعمر والجدري " السَّوَاءِي " على فُعْلَى باعتبار أن الصراط يُدَكَّرُ ويؤنث. وقرأ ابن عباس " السَّوَاء " بفتح السين بمعنى الشر. وروي عنهما " السَّوِيَّ " بضم السين وتشديد الواو. ويحتمل ذلك وجهين، أحدهما: أَنْ يكون قلبَ الهمزة واواً، وأدغم الواو في الواو، وأن يكون فُعْلَى من السَّوَاء. أصله السُّوِيَّا فُكِّلَتِ الياءُ واواً وأدغم أيضاً. وكان قياسُ هذه السُّوِيَّا؛ لأنه متى اجتمع ياءٌ وواوٌ وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً وهنا فُعِلَ بالعكس.

وقرىء " السَّوِيَّ " بضم السين وفتح الواو وتشديد الياء تصغير " سُوء " قاله الزمخشري. قال الشيخ: " وليس بجيد إذ لو كان كذلك لَبَيَّتْ همزة " سوء ". والأجودُ أَنْ يكونَ تصغيرَ " سواء "، كقولهم عَطِيٌّ في عَطَاء ". قلت: وقد جعله أبو البقاء أيضاً تصغيرَ السُّوسِ يعني بفتح السين. وتردُّ عليه ما تقدّم إيرادُه على الزمخشري، وإبدالُ مثلِ هذه الهمزة جائرٌ فلا إيراد.

(10/273)

قوله: { وَمَنْ إِهْتَدَى } فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ تكونَ استفهاميةً، وحكمها كالتي قبلها إلا في حذفِ العائد. الثاني: أنها في محل رفع علي ما تقدّم في الاستفهامية. الثالث: أنها في محل جرٍّ نسقاً على " الصرَّاطِ " أي: وأصحابُ مَنْ اهتدى. وعلى هذين الوجهين تكونُ موصولةً، قال أبو البقاء في الوجه الثاني: " وفيه عَطْفٌ الخبر على الاستفهام، وفيه تقوية قول الفراء " يعني أنه إذا جعلها موصولةً كانت خبريةً.

سورة الأنبياء

* { اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ }

(10/274)

قوله: { اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ } اللامُ متعلِّقٌ بـ " اقترب ". قال الزمخشري: " هذه اللامُ لا تخلو: إمَّا أَنْ تكونَ صلةً لاقترب، أو تأكيداً لإضافة الحساب إليهم كقولك: أَرَفَ لِلْحَيِّ رَحِيلَهُمْ، ونحون ما أورده سيبويه في باب " ما يُنْتَى فيه المستقرُّ

توكيداً " نحو: "عليك زيدٌ حريصٌ عليك"، و"فيك زيدٌ راغبٌ فيك"، ومنه قولهم: "ولا أبا لك" لأنَّ اللامَ مؤكدةٌ لمعنى الإضافة. وهذا الوجهُ أغربُ من الأول. قال الشيخ: / "يعني بقوله صلةٌ لا قُترِبَ أي: متعلقةٌ به. وأمَّا جَعَلَهُ اللامَ تأكيداً لإضافة الحسابِ عليهم مع تقدُّمِ اللامِ ودخولها على الاسمِ لإظهاره، فلا نعلم أحداً يقول ذلك، وأيضاً فتحتاج إلى ما تتعلَّقُ به. ولا يمكن تعلقها بـ "حسابهم"؛ لأنه مصدرٌ موصولٌ، لأنَّ قُدِّمَ معموله عليه. وأيضاً فإنَّ التوكيدَ يكونُ متأخراً عن المؤكِّد، وأيضاً فلو أُخِّرَ في هذا التركيبِ لم يَصِحَّ. وأمَّا تشبيهه بما أُورد سيبويه فالفرقُ واضحٌ فإنَّ "عليك" معمولٌ لـ "حريصٌ"، و"عليك" المتأخِّرةُ تأكيدٌ، وكذلك "فيك زيدٌ راغبٌ فيك" يتعلَّقُ "فيك" بـ "راغبٌ"، و"فيك" الثانيةُ توكيدٌ. وإنما عَرَّه في ذلك صحةُ تركيبِ حسابِ الناسِ، وكذلك "أزفَ رحيلُ الحيِّ" فاعتقدَ إذا تقدَّم الظاهرُ مجروراً باللامِ وأضيفَ المصدرُ لمضيره أنه من بابِ "فيك زيدٌ راغبٌ فيك"، فليس مثله. أمَّا "لا أبا لك" فهي مسألةٌ مشكَّلةٌ، وفيها خلافٌ، ويمكن أن يقال فيها ذلك؛ لأنَّ اللامَ فيها جاوَرَتِ الإضافة، ولا يُقاس عليها لشذوذها وخروجها عن الأقيسة".

قلت: مسألةُ الزمخشري أشبهُ شيءٍ بمسألةِ "لا أبا لك"، والمعنى الذي أُورده صحيحٌ. وأمَّا كونُها مشكَّلةً فهو إنما بناها على قولِ الجمهورِ، والمُشكِّلُ مقررٌ في بابه، فلا يَصْرُنَا القياسُ عليه لتقريره في مكانه.

(10/275)

قوله: { وَهُمْ فِي عَقْلَةٍ مُعْرِضُونَ } يجوز أن يكونَ الجارُّ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضميرِ في مُعْرِضُونَ، وأن يكونَ خبراً للضميرِ، و"مُعْرِضُونَ" خبر ثانٍ. وقولُ أبي البقاء في هذا الجارُّ "إنه خبرٌ ثانٍ" يعني في العِدِّ، وإلا فهو أولٌ في الحقيقة. وقد يقال: لَمَّا كان في تأويلِ المفردِ جُعِلَ المفردُ الصريحُ مقدِّماً في الرتبةِ فهو ثانٍ بهذا الاعتبارِ. وهذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من "الناس".

* { مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ }

قوله: { مُّحَدَّثٍ } : العامةُ على جَرِّ "من" مُّحَدَّثٍ "نعناً" لـ "ذِكْرٍ" على اللفظِ. وقوله: { مِّن رَّبِّهِمْ } فيه أوجهٌ، أجوبها: أن يتعلَّقَ بـ "يَأْتِيهِمْ" وتكونُ "مِن" لابتداءِ الغايةِ مجازاً. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ في "مُحَدَّثٍ". الثالث: أن يكونَ حالاً مِن نفسِ "ذِكْرٍ" وإن كان نكرةً لأنَّه تَخَصَّصَ بالوصفِ بـ "مُحَدَّثٍ"، وهو نظيرٌ "ما جاءني رجلٌ قائماً منطلقاً" فَفَصَلَ بالحالِ بين الصفةِ والموصوفِ. وأيضاً فإنَّ الكلامَ نفياً وهو مُسَوِّغٌ لمجيءِ الحالِ من النكرة. الرابع: أن يكونَ نعناً لـ "ذِكْرٍ" فيجوزُ في محله الوجهان: الجَرُّ باعتبارِ اللفظِ، والرفعُ باعتبارِ المحلِّ لأنه مرفوعٌ المحلِّ إذ "من" مزيدةٌ فيه، وسيأتي. وفي جَعَلَهُ نعناً لـ "ذِكْرٍ" إشكالٌ من حيث إنه قد تقدَّم غيرُ الصريحِ على الصريحِ. وتقدَّم تجريره في المائدة. الخامس: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على سبيلِ البيان.

(10/276)

وقرأ ابنُ أبي [عَبْلَةَ] "مُحَدَّثٌ" رفَعاً نَعْنَاءً لـ "ذِكْرٌ" على المحلِّ لَأَنَّ "مِنْ" مزيدةٌ فيه لاستكمالِ الشرطين. وقال أبو البقاء: "ولو رُفِعَ على موضعٍ "مِنْ ذِكْرٌ" جاز". كأنه لم يَطْلُعْ عليه قراءةً. وزيدُ بنُ عليٍّ "مُحَدَّثًا" نصباً على الحالِ مِنْ "ذِكْرٍ"، وَسَوَّغَ ذلكَ و صُفِّهَ بـ "مِنْ رِبِهِمْ" إِنْ جَعَلْنَاهُ صَفَةً، أو اعتمادهُ على النفي. ويجوز أن يكونَ من الضميرِ المستترِ في "مِنْ رِبِهِمْ" إذا جَعَلْنَاهُ صَفَةً. قوله: {إِلَّا اسْتَمَعُوهُ} هذه الجملةُ حالٌ من مفعولِ "يَأْتِيهِمْ"، وهو استثناءٌ مفرغٌ، و"أَقْدَمَ" معه مضمرةٌ عند قومٍ. قوله: {وَهُمْ يَلْعَبُونَ} حالٌ مِنْ فاعلِ "استمعوه".

* { لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَادَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ }

قوله: { لَاهِيَةً } : يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ "اسْتَمَعُوهُ" - عند مَنْ يُجِيزُ تعدُّدَ الحالِ - فتكونُ الحالانِ مترادِفَتَيْنِ، وأن تكونَ حالاً من فاعلِ "يَلْعَبُونَ" فتكونُ الحالانِ متداخلتين. وَعَبَّرَ الزمخشريُّ عن ذلكَ فقال: {وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ} حالانِ مترادفتانِ أو متداخلتانِ "وإذا جعلناهما حالينِ مترادفتينِ ففيه تقديمُ الحالِ غيرِ الصريحةِ على الصريحةِ، وفيه من البحثِ كما في بابِ النعتِ. و"قلوبُهُم" مرفوعٌ بـ "لاهيته".

والعامةُ على نصبِ "لاهيته". وابنُ أبي عبلةٍ بالرفعِ على أنها خبرٌ ثانٍ بقوله "وهم" عند مَنْ يُجَوِّزُ ذلكَ، أو خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ عند مَنْ لا يُجَوِّزُه. قوله: {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} يجوزُ في محلِّ "الذين" ثلاثةُ شُؤْنٍ أوجهٍ: الرفعُ والنصبُ والجَرُّ. فالرفعُ مِنْ أوجهٍ، أحدها: أنه بدلٌ من واوِ "أَسْرُوا" تنبيهاً على اتِّسامهم بالظلمِ الفاحشِ، وعزاه ابنُ عطيةٍ لسيبويه، وغيره للمبرد.

(10/277)

الثاني: أنه فاعلٌ. الواوُ علامةُ جمعِ دَلَّتْ على جمعِ الفاعلِ، كما تَدُلُّ التاءُ على تأنيته، وكذلك يفعلون في التثنية فيقولون: قاما أخواك. وأنشدوا: 3331- يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّحِيلِ * أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلَةٌ وَمُ
وقد تقدَّمت هذه المسألةُ في المائدةِ عند قوله تعالى: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ} وإليه ذهب الأَخفشُ وأبو عبيدة. وضَعَّفَ بعضهم هذه اللغةَ، وبضعفهم حَسَّنَها ونسبها لأزدِ شِنُوءَةٍ، وقد تقدمت هذه المسألةُ في المائدةِ عند قوله تعالى: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ}.
الثالث: أن يكونَ "الذين" متبداً، و"أَسْرُوا" جملةٌ خبريةٌ قُدِّمَتْ على المبتدأ، ويُعْرَى للكسائي.
الرابع: أن يكونَ "الذين" مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ ف قيل تقديره: يقولُ الذين.

واختاره النحاس قال: "والقول كثيراً ما يُضمَرُ. ويَدُلُّ عليه قوله بعد ذلك: {هَلْ هَادَا إِلَّا بَشْرٌ مِّثْلَكُمْ}. وقيل: تقديره: أسرها الذين ظلموا. الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ مضمَرٌ تقديره: هم الذين ظلموا. السادس: أنه مبتدأ. وخبره الجملة من قوله: {هَلْ هَادَا إِلَّا بَشْرٌ} ولا يُدَّ من إضمار القول على هذا القولِ تقديره: الذين ظلموا يقولون: هل هذا إلا بَشْرٌ، والقولُ يُضمَرُ كثيراً. والنصبُ مِنْ وجهين، أحدهما: الذمُّ. الثاني: إضمار أعني. والجرُّ من وجهين أيضاً: أحدهما: النعت: والثاني: البدلُ، من "للناس"، ويُعْرَى هذا للفراء، وفيه بُعدٌ.

قوله: {هَلْ هَادَا} إلى قوله: {تُبْصِرُونَ} يجوز في هاتين الجملتين الاستفهاميتين أن يكونا في محلِّ نصب بدلاً من "النجوى"، وأن يكونا في محلِّ نصب بإضمار القول. قالهما الزمخشريُّ، وأن يكونا في محلِّ نصب على أنهما محكيَّتان بالنجوى، لأنها في معنى القول. {وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ} جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعل "تأتون".

(10/278)

* { قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ }

قوله: {قَالَ رَبِّي}: قرأ الأخوان وحفص "قال" على لفظ الخبر. والضمير للرسول عليه السلام. والباقون "قُل" على الأمر له. قوله: {فِي السَّمَاءِ} في أوجه، أحدها: أن يتعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من القول. والثاني: أنه حالٌ من فاعل "يعلم". وصَعَفَهُ أبو البقاء، وينبغي أن يمتنع. والثالث: أنه متعلق بـ"يعلم"، وهو قريبٌ مما قبله. وحَذَفُ متعلق السميع العليم للعلم به.

* { بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأُولُونَ }

قوله: {أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ}: خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: هو أضغاثٌ. والجملةُ نصبٌ بالقول. قوله: {كَمَا أُرْسِلَ} يجوزُ في هذه الكاف وجهان، أحدهما: أن تكونَ في محلِّ جرٍّ نعتاً لـ"آية" أي: بآيةٍ مثل آيةِ إرسالِ الأولين. فـ"ما" مصدريةٌ. والثاني: أن تكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إتياناً مثلَ إرسالِ الأولين.

* { مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ }

قوله: {أَهْلَكْنَاهَا} و{أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ}: قد تقدّم نظيره.

* { وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِيَا إِلَيْهِمْ فَمَا سَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ }

قوله: {تُوحِيَا إِلَيْهِمْ}: قرأ حفص "تُوحِي" بنون العظمة مبنياً للفاعل أي: نوحى نحن. وألباقون بالياء وفتح الحاء مبنياً للمفعول، وقد تقدّم ذلك في يوسف. وهذه الجملة في محل نصب نعتاً لـ"رجالاً" و"إليهم" في القراءة الأولى منصوبُ المحلِّ. والمفعولُ محذوفٌ أي: نُوحى إليهم القرآن أو الذِّكْرُ، ومرفوعُ المحلِّ في القراءة الثانية لقيامه مقامَ الفاعلِ.

(10/279)

قوله: {إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} جوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالة ما تقدّم عليه أي: فاسألوهم، حُذِفَ لدلالة ما تقدّم عليه. ومفعولا العلمِ يجوز أن يُرادا أي: لا تعلمون أن ذلك كذلك، ويجوز أن لا يُرادا أي: إن كنتم من غير ذوي العلمِ.

* { وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ }

قوله: {لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ}: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنّها في محلِّ نصب نعتاً لـ"جسداً"، و"جسداً" مفرّدٌ يُرادُ به الجمعُ، وهو على حذفٍ مضافٍ أي: ذوي أجسادٍ غير آكلين الطعام. وهذا ردٌّ لقولهم: {مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ}. و"وجعل" يجوز أن يكونَ بمعنى صير فيتعدّى لاثنين، ثانيهما "جسداً"، ويجوز أن يكونَ بمعنى خلق وأنشأ فيتعدّى لواحدٍ، فيكون "جسداً" حالاً بتأويله بمشتقٍ أي: مُتَعَدِّينَ؛ لأنَّ الجسدَ لا بُدَّ له من الغذاءِ.

وقال أبو البقاء: "إنَّ" لا يأكلون" حالٌ أخرى بعد "جسداً" إذا قلنا إنَّ "جعل" يتعدّى لواحدٍ". وفيه نظرٌ، بل هي صفةٌ لـ"جسداً" بالاعتبارين، لا يليق المعنى إلا به.

* { ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ فَأَنْجَيْنَاهُمْ وَمَنْ نَشَاءُ وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ }

قوله: {صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ}: "صدق" يتعدّى لاثنين إلى ثانيهما بحرف الجرِّ، وقد يُحذف. تقول: صدقتك الحديث، وفي الحديث. نحو: أمر واستغفر وقد تقدّم في آل عمران.

* { لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ }

(10/280)

قوله: {فِيهِ ذِكْرُكُمْ}: يجوز أن تكونَ جملةً في محلِّ نصب صفةً لـ"كتاباً" ويجوز أن يكونَ "فيه" هو الوصفَ وحده و"ذِكْرُكُمْ" فاعلٌ. وقال بعضهم: "في الكلام حذْفُ مضافٍ تقديره: فيه ذِكْرٌ شَرَفِكُمْ. و"ذَكَر" هنا مصدرٌ يجوز أن

يكون مضافاً لمفعوله أي: ذكّرنا إياكم. ويجوز أن يكون مضافاً لفاعله أي: ما ذكّرتم من الشّرك وتكذيب النبيّ صلى الله عليه وسلم.

* { وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ } {

قوله: / { وَكَمْ قَصَمْنَا } : في محلّ نصب مفعولاً مقدماً بـ "قَصَمْنَا". و"من قرية" تمييزٌ. الظاهر أن "كم" هنا خبريةٌ لأنها تفيّد التكثر. قوله: { كَانَتْ ظَالِمَةً } في محلّ جرّ صفةٍ لـ "قرية". ولا بُدّ من مضافٍ محذوفٍ قبل قرية أي: وكم قَصَمْنَا من أهل قريةٍ بدليل عَوْد الضمير في قوله: { قَوْمًا } ولا يجوز أن يعودَ على قوله "قوماً"؛ لأنه لم يذكّر لهم ما يفتضي ذلك.

* { فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسْنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ } {

قوله: { إِذَا } : هذه فجائيةٌ. وقد تقدّم الخلاف فيها مُشَبَّعاً. و"هم" مبتدأ، و"يَرْكُضُونَ" خبره، وتقدّم في أول هذه الموضوع أن هذه الآية وأمثالها دالّةٌ على أن "لَمَّا" ليست ظرفيةً، بل حرفٌ وجوبٍ لوجوب لأنّ الطرف لا بُدّ له من عاملٍ ولا عاملٍ هنا لأنّ ما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها. والجواب: أنه عمِل فيها معنى المفاجأة المدلول عليه بـ "إذا". والضمير في "منها" يعودُ على "قرية". ويجوز أن يعودَ على "بأسنا" لأنه في معنى التّفمة والبأساء، فَأَنْتَ الضمير حملاً على المعنى. و"مِنْ" على الأول لابتداء الغاية، وللتعليل على الثاني. والرّكض: صَرْبُ الدابة بالرجل. يُقال: رَكَضَ الدابة يَرْكُضُهَا رَكَضًا.

(10/281)

* { فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ } {

قوله: { فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ } : اسم "زَالَتْ" "تلك" و"عواهم" الخبر، هذا هو الصواب. وقد قال الحوفي والزمخشري وأبو البقاء بجواز العكس. وهو مردودٌ بأنه إذا خفي الإعرابُ مع استوائيهما في المُسَوِّغ لكون كل منهما اسماً أو خبراً وَجَبَ جَعَلَ المتقدّم اسماً والمتأخر خبراً، وهو من باب "ضرب موسى عيسى" وقد تقدّم إيضاح هذا في أول سورة الأعراف. وهناك شيء لا يتأتى هنا فَلْيَلْتَقِ إِلَيْهِ. و"تلك" إشارةٌ إلى الجملة المقولة.

قوله: { حَصِيدًا } مفعولٌ ثانٍ؛ لأنّ الجعل هنا تصييرٌ. و{ حَصِيدًا خَامِدِينَ } : يجدورُ أن يكونَ من باب "هذا حلّ حامضٌ". كأن قيل: جَعَلْنَاهُمْ جامعين بين الوصفين جميعاً. ويجوز أن يكونَ "خَامِدِينَ" حالاً من الضمير في "جَعَلْنَاهُمْ"، أو من الضمير المستكنّ في "حَصِيدًا" فإنّه في معنى مَحْضُود. ويجوز أن يكونَ مِنْ باب ما تعدّد فيه الخبر نحو: "زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ". وجوّز أبو البقاء فيه أيضاً أن يكونَ صفةً لـ "حَصِيدًا" وحصيد بمعنى مَحْضُود كما تقدّم؛ فلذلك لم يُجْمَع. وقال أبو البقاء: "والتقدير: مثل حصيدٍ، فلذلك لم يُجْمَع كما لم يُجْمَعُ مثل "المقدر" انتهى. وإذا كان بمعنى مَحْضُودين فلا حاجة.

* { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِأَعْيُنٍ }

قوله: {لأعين} : حلٌ من فاعل "خَلَقْنَا".

* { لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَنَتَّخِذُتَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا قَاعِلِينَ }

قوله: {إِنْ كُنَّا قَاعِلِينَ} : في "إِنْ" هذه وجهان، أحدهما: أنها نافية أي: ما كُنَّا قَاعِلِينَ. والثاني: أنها شرطية. وجوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالة جوابِ "لو" عليه. والتقدير: إِنْ كُنَّا قَاعِلِينَ اتَّخَذْنَا.

(10/282)

* { بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ رَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ }

قوله: {فَيَدْمَغُهُ} : العَامَّةُ على رفع الغين تَسْقًا على ما قبله. وقرأ عيسى بن عمر بنصيبها. قال الزمخشري: "وهو في صَعْفٍ قوله: 3332- سَأْتُرِكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ * وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ قَاسْتَرِيحًا وقرىء شاذاً "فَيَدْمَغُهُ" بضم الميم، وهي محتملة لأن يكون في المضارع لغتان: يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ، وأن يكون الأصلُ الفتح، والضممة للإتباع حرف الحق. ويدمغه: أي يصيب دماغه، من قولهم دَمَعْتُ الرَّجْلَ أي: صَرَبْتُهُ في دماغه كقولهم رَأَسَهُ وَكَبَدَهُ وَرَجَلَهُ، إذا أصاب منه هذه الأعضاء.

قوله: {مِمَّا تَصِفُونَ} فيه أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بالاستقرار الذي تَعَلَّقَ به الخبرُ أي: استقرَّ لكم الويلُ من أجل ما تَصِفُونَ. و"مِنْ" تعليليةٌ. وهذا وجهٌ وجيهٌ. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ، والثالث: أنه حالٌ من الويلِ أي: الويلُ واقعاً مِمَّا تَصِفُونَ، كذا قَدَّرَهُ أبو البقاء. و"ما" في {مِمَّا تَصِفُونَ} يجوز أن تكونَ مصدريةً فلا عائِدٌ عند الجمهور، وأن تكونَ بمعنى الذي، أو نكرةً موصوفةً ولا بُدَّ من العائد، عند الجميع، حُذِفَ لاستكمالِ الشروطِ.

* { وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ }

(10/283)

قوله: {وَمَنْ عِنْدَهُ} : يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على "مَنْ" الأولي. أخبر تعالى عن مَنْ في السماواتِ والأرضِ، وعن مَنْ عنده بأنَّ الكلَّ له في ملكه، وعلى هذا فيكون من باب ذكر الخاصِّ بعد العام مَنبَهَةً على شرفه.

لأنَّ قولَه: {مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ} شَمَلِ مَنْ عِنْدَهُ، وَقَدْ مَرَّ نَظِيرُهُ فِي قَوْلِهِ: {وَجِبْرِيَلٌ وَمِيكَالٌ}. وَقَوْلُهُ: {لَا يَسْتَكْبِرُونَ} عَلَى هَذَا فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَالٌ / مِنْ "مَنْ" الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةِ أَوْ مِنْهُمَا مَعًا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "حَالٌ: إِذَا مِنْ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةِ عَلَى قَوْلٍ مَنْ رَفَعَ بِالظَّرْفِ" يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا جَعَلْنَا "مَنْ" فِي قَوْلِهِ {وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ} مَرْفُوعًا بِالْفَاعِلِيَّةِ، وَالرَّافِعُ الظَّرْفُ؛ وَذَلِكَ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ، جَازٌ أَنْ يَكُونَ "لَا يَسْتَكْبِرُونَ" حَالًا: إِذَا مِنْ "مَنْ" الْأُولَى، وَإِذَا مِنْ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يَجِيءُ مِنْهُ الْحَالُ. وَمَفْهُومُهُ أَنَّا إِذَا جَعَلْنَا مُبْتَدَأً لَا يَجِيءُ "يَسْتَكْبِرُونَ" حَالًا، وَكَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْحَالَ لَا تَجِيءُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ رَأْيٌ لِبَعْضِهِمْ. وَفِي الْمَسْأَلَةِ كَلَامٌ مَقْرُرٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ "لَا يَسْتَكْبِرُونَ" حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكَنَّ فِي "عِنْدَهُ" الْوَاقِعِ صَلَةً، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكَنَّ فِي "لَهُ" الْوَاقِعِ خَبْرًا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنَ وَجْهَيْ "مَنْ": أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً، وَ"لَا يَسْتَكْبِرُونَ" خَبْرُهُ، وَهَذِهِ جَمَلَةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جَمَلَةٍ قَبْلِهَا. وَهَلِ الْجَمَلَةُ مِنْ قَوْلِهِ {وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ} اسْتِثْنَائِيَّةٌ أَوْ مَعَادِلَةٌ لَجَمَلَةٍ قَوْلِهِ: {وَلَكُمْ الْوَيْلُ} أَي: لَكُمْ الْوَيْلُ، وَلِلَّهِ تَعَالَى جَمِيعُ الْعَالَمِ عُلُوبُهُ وَسُفْلِيَّتُهُ؟ وَالْأَوْلَى أَظْهَرُ. وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ أَي: لَا يَكُونُونَ وَلَا يَتَّبِعُونَ. يُقَالُ: اسْتَحْسَرَ الْبَعِيرُ أَي كَلَّ وَتَعَبَ. قَالَ: عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ:

3333- بِهَا حَيْفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا * فَيَبُضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ

(10/284)

ويقال: حَسَرَ الْبَعِيرُ، وَحَسَرْتَهُ أَنَا، فَيَكُونُ لِازِمًا وَمَتَعِدِيًا. وَأَحْسَرْتُهُ أَيضًا. فَيَكُونُ فَعَلَ وَأَفْعَلَ بِمَعْنَى فِي أَحَدِ وَجْهَيْ فَعَلٍ. قَالَ الزَّمَخْشِيرِيُّ: "الاسْتِحْسَارُ مَبَالِغَةٌ فِي الْحُسُورِ. فَكَانَ الْأَبْلَغُ فِي وَصْفِهِمْ أَنْ يَنْفِي عَنْهُمْ أَدْنَى الْحُسُورِ. قُلْتُ: فِي الْاسْتِحْسَارِ بَيَانٌ أَنَّ مَا هُمْ فِيهِ يَوْجِبُ غَايَةَ الْحُسُورِ وَأَقْصَاهَا، وَأَنَّهَا أَحْقَاءُ لِتِلْكَ الْعِبَادَاتِ الْبَاهِظَةِ بِأَنْ يَسْتَحْسِرُوا فِيمَا يَفْعَلُونَ" وَهُوَ سَوْأَلٌ حَسَنٌ وَجَوَابٌ مُطَابِقٌ.

* { يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ }

قوله: { يُسَبِّحُونَ } بِجُوزِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ فِي الْجَمَلَةِ قَبْلَهُ. وَ{ لَا يَفْتُرُونَ } بِجُوزِ فِيهِ الْاسْتِثْنَاءُ وَالْحَالُ مِنْ فَاعِلِ "يُسَبِّحُونَ".

* { أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْسِفُونَ }

قوله: { أَمْ اتَّخَذُوا } هَذِهِ "أَمْ" الْمُنْقَطِعَةُ، فَيَتَقَدَّرُ بِـ بِلِ التِّي لِإِضْرَابِ الْإِنْتِقَالِ، وَبِالْهَمْزَةِ الَّتِي مَعْنَاهَا الْإِنْكَارُ. وَ"اتَّخَذَ" بِجُوزِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى صَنَعَ، فَتَتَعَلَّقُ "مِنْ" بِهِ. وَجُوزِ الشَّيْخِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى صَيَّرَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: { وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا } قَالَ: "وَفِيهِ مَعْنَى الْإِصْطِفَاءِ وَالِاخْتِيَارِ". وَ{ مِّنَ الْأَرْضِ } بِجُوزِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِاتِّخَاذِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا نَعْتُ لـ "الْهَةِ" أَي:

من جنس الأرض.
قوله: { هُمْ يُنْشِرُونَ } جملة في محل نصب صفة لآلهة. وقرأ العامة
"يُنْشِرُونَ" بضم حرف المضارعة من أنشَر. وقرأ الحسن يفتحها وضم الشين
يُقال: أنشَر الله الموتى فَتَشَرُوا، وتَشَر يكون لازماً ومتعدياً.

* { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ }

(10/285)

قوله: { إِلَّا اللَّهُ } : "إلا" هنا صفة للنكرة قبلها بمعنى "غير". والإعراب فيها
متعذر، فجعل علي ما بعدها. وللوصف بها شروط منها: تنكير الموصوف، أو
قُرْبُهُ مِنَ النَّكْرَةِ بَأَنَّ يَكُونُ مَعْرِفًا بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ. ومنها أَنْ يَكُونَ جَمْعًا صَرِيحًا
كالآية، أو ما في قوة الجمع كقوله:
3334- لو كان غيري سُلَيْمَى الْيَوْمَ غَيْرَهُ * وَقَعِ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الدَّكْرُ
ف: إِلَّا الصَّارِمُ "صفة لغيري لأنه في معنى الجمع. ومنها أَنْ لَا يُحْدَفَ مَوْصُوفُهَا
عكس "غير". وقد أتقنا هذا كله في "إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل" فعليك
به. وأنشد سيبويه على ذلك قول الشاعر:

3335- وَكُلُّ أَحْ مُفَارِقُهُ أَحُوهُ * لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقِدَانِ
أي: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه. وقد وقع الوصف بـ "إلا" كما وقع
الاستثناء بـ "غير"، والأصل في "إلا" الاستثناء وفي "غير" الصفة. ومن ملح
كلام أبي القاسم الزمخشري: "واعلم أن "إلا" وغير يتقارضان".
ولا يجوز أن ترتفع الجلالة على البدل من "آلهة" لفساد المعنى. قال
الزمخشري: "فإن قلت: ما متعك من الرفع على البدل؟ قلت: لأن "لو" بمنزلة
"إن" في أن الكلام معها موجب، والبدل لا يسوغ إلا في الكلام غير الموجب
كقوله تعالى: { وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ } وذلك لأن أعم العام يصح
نفيه ولا يصح إيجابه". فجعل المانع صناعياً مستنداً إلى ما ذكر من عدم صحة
إيجاب أعم العام.

(10/286)

وأحسن من هذا ما ذكره أبو البقاء من جهة المعنى فقال: "ولا يجوز أن يكون
بدلاً، لأن المعنى يصير إلى قولك: لو كان فيهما الله لفسدتا، ألا ترى أنك لو
قلت: "ما/جاءني قومك إلا زيد" على البدل لكان المعنى: جاءني زيد وحده.
ثم ذكر الوجه الذي رد به الزمخشري فقال: "وقيل: يمتنع البدل لأن قبلها
إيجاباً". ومنع أبو البقاء النصب على الاستثناء لوجهين، أحدهما: أنه فاسد في
المعنى، وذلك أنك إذا قلت: "لو جاءني القوم إلا زيداً لقتلهم" كان معناه: أن
القتل امتنع لكون زيد مع القوم. فلو نصبت في الآية لكان المعنى: إن فساد
السموات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة. وفي ذلك إثبات إليه مع

الله. وإذا رُفِعَتْ على الوصف لا يلزم مثل ذلك؛ لأنَّ المعنى: لو كان فيهما غيرُ الله لفسدتا. والوجه الثاني: أنَّ آلهة هنا نكرة، والجمع إذا كان نكرة لم يُسْتثنَ منه عند جماعةٍ من المحققين؛ إذ لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء.

وهذا الوجه الذي منعه - أعني الزمخشري وأبا البقاء - قد أجازهُ أبو العباس المبرد وغيره: أمَّا المبردُ فإنه قال: "جاز البدلُ لأنَّ ما بعد "لو" غيرُ موجبٍ في المعنى. والبدلُ في غير الواجب أحسنُّ من الوصف. وفي هذه نظرٌ من جهة ما ذكر أبو البقاء من فسادِ المعنى.

وقال ابنُ الضائع تابعاً للمبرد: لا يَصِحُّ المعنى عندي إلاَّ أن تكون "إلا" في معنى "غير" التي يُراد بها البدلُ أي: لو كان فيهما آلهةٌ عَوَضَ واحدٌ أي بدل الواحد الذي هو الله لفسدتا. وهذا المعنى أرادَ سيبويه في المسألة التي جاء بها توطئة.

(10/287)

وقال السَّلَوِيُّين في مسألة سيبويه "لو كان معنا رجلٌ إلاَّ زيدٌ لَعَلَّنا": إنَّ المعنى: لو كان معنا رجلٌ مكانَ زيدٍ لَعَلَّنا، ف"إلا" بمعنى "غير" التي بمعنى مكان. وهذا أيضاً جنوحٌ من أبي عليٍّ إلى البدل. وما ذكره ابنُ الضائع من المعنى المتقدم مُسَوِّغٌ للبدل. وهو جوابٌ عمَّا أفسد به أبو البقاء وجهَ البدل، إذ معناه واضحٌ، ولكنه قريبٌ من تفسير المعنى لا من تفسير الإعراب.

* { أمَّ ائْتَجِدُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُّعْرِضُونَ }

قوله: { هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ } : العامةُ على إضافة "ذِكْرٌ" إلى "مَنْ" إضافة المصدرِ إلى مفعوله، كقوله تعالى: { بِسْؤَالِ تَعَجَّتْكَ } . وقُرِيءَ "ذِكْرٌ" بالتنوين فيهما، و"مَنْ" مفتوحة الميم، إليه، المصدرُ ونُصِبَ به المفعولُ كقوله تعالى: { أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَبَةٍ يَتِيمًا } . وقرأ يحيى بن يعمر "ذِكْرٌ" بتنوينه و"مِنْ" بكسر الميم، وفيه تأويلان، أحدهما: أنَّ تَمَّ موصوفاً محذوفاً قامتْ صفته وهي الظرف مَقَامَه. والتقدير: هذا ذِكْرٌ مِنْ كتابِ معي، ومِنْ كتابِ قبلي. والثاني: أنَّ "معي" بمعنى عندي. ودخولُ "مِنْ" على "مع" في الجملة نادرٌ؛ لأنها ظرفٌ لا يَتَصَرَّفُ. وقد صَعَّفَ أبو حاتم هذه القراءة، ولم يَرِ لدخولِ "مِنْ" على "مع" وجهاً. وقرأ طلحةُ "ذِكْرٌ معي وذِكْرٌ قبلي" بتنوينهما دونَ "مِنْ" فيهما. وقرأت طائفةُ "ذِكْرٌ مَنْ" بالإضافة لـ "مَنْ" كالعامة، وذِكْرٌ مِنْ قَبْلِ" بتنوينه وكسرِ ميمِ "مِنْ". ووجهها واضحٌ ممَّا تتقدم.

(10/288)

قوله: { لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ } العامّة على نصب "الحق". وفيه وجهان، أظهرهما: أنّه مفعولٌ به بالفعل قبله. والثاني: أنه مصدرٌ مؤكد. قال الزمخشريُّ: "ويجوزُ أن يكونَ المنصوبُ أيضاً على التوكيدِ لمضمونِ الجملةِ السابقة، كما تقول: "هذا عبدُ الله الحقُّ لا الباطل" فأكدَّ انتفاءَ العلم".

وقرأ الحسن وابن محيصن وحميد برفع "الحق". وفيه وجهان، أحدهما: أنّه مبتدأ والخبرُ مضمّر. والثاني: أنه خبرٌ لمبتدأ مضمّر. قال الزمخشريُّ: وقُرئ "الحقُّ" بالرفع على توسيطِ التوكيدِ بين السببِ والمسبّب. والمعنى: أن إعراصهم بسببِ الجهلِ هو الحقُّ لا الباطل".

* { وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَانُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ }

قوله: { بَلْ عِبَادٌ } : "عبادٌ" خبرٌ مبتدأ مضمّرٍ أي: هم عبادٌ. و"مُكْرَمُونَ" في العامّة مخفّف، وقراءة عكرمة مشدداً.

* { لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ }

قوله: { لَا يَسْبِقُونَهُ } : جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ "عبادٌ". والعامّة على كسرِ الباء في "يسبقونه" وقُرئ بضمّها. وحُرِّجَتْ على أنه مضارعٌ سبقه أي غلبه في السبق يُقال: سابقه فسابقه يسبقه أي: غلبه في السبق. ومضارعٌ فعَل في المغالبة مضمومٌ العين مطلقاً إلا في ياءِ العين أو اللام، والمراد: لا يسبقونه بقوله، فعَوَّضَ الألفَ واللامَ عن الضمة عند الكوفيين، والضميرُ محذوفٌ عن البصريين أي بالقول منه.

* { وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّنْ دُونِهِ فَذَالِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ }

(10/289)

قوله: { فَذَالِكَ نَجْزِيهِ } : يجوزُ في ذلك وجهان أحدهما: أنّه مرفوعٌ بالابتداء. وهذا وجهٌ حسنٌ. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُقَسَّرُه هذا الظاهرُ. والمسألةُ من باب الاشتغال. وفي هذا الوجهِ إضمارٌ عاملٍ مع الاستغناء عنه، فهو مرجوحٌ، والفاءُ وما في حيزها في موضعِ جزمٍ جواباً للشرطِ و"كذلك" نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ أي: جزاءٌ مثل ذلك الجزاء، أو نجزي الجزاءَ حالَ كونه مثل ذلك.

وقرأ العامّة "نجزي" بفتح النون. وأبو عبد الرحمن المقرئ بضمّها. ووجهها أنه مِنْ أَجْزَاءِ بِالْهَمْزِ، مِنْ أَجْزَائِي كَذَا أَي: كفاني، ثم حَقَفَ الهمزة فاقبلت إلى الياء.

* { أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَإِنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ }

قوله: {أَوْلَمَ يَرَ}: قرأ ابن كثير "ألم ير" من غير واو. والباقون/ بالواو بين همزة الاستفهام و"لم". ونظيرٌ حذف الواو وإثباتها هنا ما تقدم في البقرة وآل عمران في قوله {قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا} {سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ} وقد تقدم حكم ذلك. والرؤية هنا يجوز أن تكون قلبية، وأن تكون بصرية. ف"أن" وما في حيزها سادّة مسدّد مفعولين عند الجمهور على الأول، ومسدّد واحد والثاني محذوف، عند الأخفش، وسادّة مسدّد واحد فقط على الثاني.

(10/290)

قوله: {كَانَتَا} الضمير يعودُ على السموات والأرض بلفظ التثنية، والمتقدم جمع. وفي ذلك أوجه أحدهما: ما ذكره الزمخشري فقال: "وإنما قيل "كانتا" دون "كنن" لأن المراد جماعة السموات وجماعة الأرضين. ومنه قولهم: "لِقَاحِانِ سَوْدَاوَانَ" أي: جماعتان. فَعَلَّ في المضمَر نحو ما فَعَلَ في المظهر. الثاني: قال أبو البقاء: "الضمير يعودُ على الجنسين". الثالث: قال الحوفي: "قال: كانتا رتقا والسموات جمعُ لاه أراد الصنقين. قال الأسود ابن يعفر:

3336- إن المنية الخُوفَ كلاهما * يوفي المخارم يرقبان سوادي
لأنه أراد النوعين، وتبعه ابن عطية في هذا فقال: "وقال: "وكانتا" من حيث هما نوعان. ونحوه قولُ عمرو بن شيم:

3337- ألم يُحزّنك أن حبال قيس * وتعلب قد تبايتنا انقطاعا
ورثقا: خبر. ولم يثن لأنه في الأصل مصدر. ثم لك أن تجعله قائما مقاما المفعول كالحلق بمعنى المخلوق، أو تجعله على حذف مضاف أي: ذواتي رثقي. وهذه قراءة الجمهور.

وقرأ الحسنُ وزيد بن علي وأبو حيوة وعيسى "رتقا" بفتح التاء وفيه وجهان، أحدهما: أنه مصدر أيضا، ففيه الوجهان المتقدمان في الساكن التاء. والثاني: أنه فعل بمعنى مفعول كالقبض والنقض بمعنى المقبوض والمقبوض، وعلى هذا فكان ينبغي أن يطابق بخبره في التثنية. وأجاب الزمخشري عن ذلك فقال: "هو على تقدير موصوفٍ أي: كانتا شيئا رتقا". ورجح بعضهم المصدرية بعدم المطابقة في التثنية، وقد عرفت جوابه. وله أن يقول: الأصل عدم حذف الموصوف فلا يصر إليه دون ضرورة.

(10/291)

والرثق: الانضمام. ارتقق خلقه: أي: انظم. وامرأه رتقا أي: مُسبدة الفرج، فلم يُمكن جماعها من ذلك. والقنق: فصل ذلك المُرتقي، وهو من أحسن البديع هنا؛ حيث قابل الرثق بالقنق. قال الزمخشري: "فإن قلت: متى رأوهما رتقا حتى جاء تقريرهم بذلك؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أنه وارد في القرآن الذي هو معجز في نفسه، فقام مقام المرئي المشاهد. الثاني: أن تلاصق السماء والأرض وتبايتهما كلاهما جائز في العقل فلا بُدَّ للتباين دون التلاصق من

مخصّص وهو القديمُ سبحانه".
 قوله: { وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ } يجوزُ في "جَعَلَ" هذه أن تكونَ بمعنى
 "خلق" فتتعدّى لواحدٍ وهو كلُّ شيءٍ، و{ مِنَ الْمَاءِ } متعلقٌ بالفعلِ قبله. ويجوزُ
 أن يتعلّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من "كل شيء" لأنه في الأصلِ يجوزُ أن يكونَ
 وَصْفًا له، فلما قُدِّمَ عليه نُصِبَ على الحال. ومعنى خَلَقَهُ من الماءِ أحدُ شَيْئَيْنِ:
 إمَّا شِدَّةُ احتاج كلُّ حيوانٍ للماءِ فلا يعيشُ بدونه، وإمَّا لأنه مخلوقٌ من النُّطْقَةِ
 التي تُسَمَّى ماءً. ويجوزُ أن تكونَ "جَعَلَ" بمعنى صَيَّرَ فتتعدّى لاثنين، ثانيهما
 الجائرُ بمعنى: أَنَا صَيَّرْنَا كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ بسببِ من الماءِ لا بُدَّ له منه.

والعائمهُ على خفضٍ "حي" صفةً لشيءٍ. وقرأ حميدٌ بنصبه على أنه مفعولٌ ثانٍ
 لـ جَعَلْنَا. والظرفُ لغوٌ. ويُتعدُّ على هذه القراءة أن يكونَ "جعل" بمعنى
 "خلق"، وأن ينتصبَ "حيًا" على الحال.

* { وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًا أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ
 يَهْتَدُونَ }

(10/292)

قوله: { أَنْ تَمِيدَ } مفعولٌ من أجله أي: أن لا تَمِيدَ فَحَذِقتُ "لا" لَقَهْمُ المعنى،
 أو كراهةٌ أن تيمد. وقَدَّره أبو البقاء فقال: "مخافةٌ أن تَمِيدَ". وفيه نظيرٌ لَأَنَّ إن
 جَعَلْنَا المخافةً مسندةً إلى المخاطبينِ أُحْتَلَّ شرطٌ من شروطِ النصبِ في
 المفعولِ له وهو الفاعل. وإن جَعَلْنَا مسندةً لفاعلِ الجَعَلِ استحال ذلك، لأنَّه
 تبارك وتعالى لا يُسندُ إليهِ الخوفُ. وقد يقال: يُختارُ أن تُسندَ المخافةُ إلى
 المخاطبين. قولكم: يختلُّ شرطٌ من شروطِ النصبِ. جوائه: أنه ليس
 بمنصوبٍ، بل مجرورٌ بحرفِ العلةِ المقدرِ. / وحذفتُ حرفِ الجرِّ مُطرِدٌ مع أن
 وأنَّ بشرطه.

قوله: { فِجَاجًا سُبُلًا } في "فِجَاجًا" وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به و"سُبُلًا" بدلٌ
 منه. والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ مِنْ "سُبُلًا" لأنه في الأصلِ صفةٌ له فلَمَّا
 قُدِّمَ انتصبَ حالًا كقوله:

3338- لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ * يَلُوخُ كَأَنَّهُ خَلَلٌ

ويدلُّ على ذلك مجيئه صفةً في الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: { لَتَسْلُكُوا مِنْهَا
 سُبُلًا فِجَاجًا }. قال الزمخشري: "فإن قلت: في الفِجَاجِ معنى الوصفِ، فما لها
 قُدِّمَتْ على السُّبُلِ ولم تُؤخَّرْ، كقوله تعالى: { لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا }؟
 قلت: لم تُقدِّمَ وهي صفةٌ ولكن جُعِلَتْ حالًا كقوله:

3339- لِعِرَّةٍ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ *

فإن قلت: ما الفرقُ بينهما من جهةِ المعنى؟ قلتُ: أحدهما أعلامٌ بأنه جَعَلَ فيها
 طرقًا واسعة. والثاني: أنه حينَ خَلَقَهَا خَلَقَهَا على تلكِ الصفةِ، فهو بيانٌ لما
 أنهم ثمةٌ".

قال الشيخ: "يعني بالإبهامِ أن الوصفَ لا يلزمُ أن يكونَ الموصوفُ متصفًا به
 حالةَ الإخبارِ عنه، وإن كان الأكثرُ قيامه به حالةَ الإخبارِ عنه. ألا ترى أنه يُقال:
 مررتُ بوَحْشِيٍّ القاتلِ حمزةً، وحالةَ المرورِ لم يكن قائمًا به قتلُ حمزةً".

(10/293)

وَالْفَجُّ: الطريقُ الواسعُ. والجمعُ: الفِجَاجُ.
والضميرُ في "فيها" يجوزُ أن يعودَ على الأرضِ، وهو الظاهرُ كقوله: {وَاللَّهُ
جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا لِتَسْلِكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا} وَأَنْ يَعودَ على الرَّوَاسِي،
يعني أنه جعل في الجبال طُرُقًا واسعة

* { وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَفْهًا مَّحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ }

قوله: { وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا } جملةٌ استثنائيةٌ، وَيَضَعُفُ جَعَلَهَا حالاً مقدرةً. وقرأ
مجاهد وحميد "عن آياتها" بلفظِ الإفراد. جَعَلَ الخلقَ آيةً، وهي مشتملةٌ على
آياتٍ، أو أطلق الواحدَ وأراد به الجنسَ.

* { وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ }

قوله: { كُلٌّ } أي: كلُّ منهما أي: من الشمس والقمر، أو منها أي: من الليل
والنهار والشمس والقمر. وَيَسْبَحُونَ "يجوز أن يكونَ خبرَ "كُلٌّ" على المعنى.
و"في فلكٍ". وهذا الذي: ذَكَرْتُهُ من كونِ المضافِ إليه يجوزُ أَنْ يُقَدَّرَ بالأربعةِ
الأشياءِ المذكورةِ. ذكره أبو البقاء. وَأَمَّا غَيْرُهُ فلم يذكرْ إِلَّا أَنَّ المضافَ إليه
الشمسُ والقمرُ. وهو الظاهرُ؛ لِأَنَّ السباحَةَ من صفتيها دونَ الليلِ والنهارِ،
وعلى هذا فَيُعْتَدَرُ عن الإتيانِ الجمعِ، وعن كونه جَمْعَ مَنْ يَعْقِلُ.
أَمَّا الأوَّلُ فقول: إنما جُمِعَ لِأَنَّ تَمَّ معطوفاً محذوفاً تقديره: والنجومُ، كما دلَّتْ
عليه آياتٌ أُخْرَى. وقال الزمخشري: "الضميرُ للشمس والقمر، والمرادُ بهما
جنسُ الطوالعِ كلِّ يومٍ وليلةٍ، جعلوها متكاثرةً لتكثيرِ مَطَالِعِهَا، وهو السببُ في
جمعهما بالشموسِ والأقمارِ". انتهى. والذي حَسَّنَ ذلك كونهَ رأسَ آيةٍ.

(10/294)

وقيل أبو البقاء: "يَسْبَحُونَ" خبر "كُلٌّ" على المعنى؛ لِأَنَّ كُلَّ واحدٍ إذا سَبَحَ
فكلها تَسْبَحُ. وقيل: يَسْبَحُونَ على هذا الوجهِ حالٌ. والخبر "في فَلَكٍ". وقيل:
التقدير: كلها، والخبر "يَسْبَحُونَ"، أتى بضميرِ الجمعِ على معنى "كُلٌّ". وفي
هذا الكلامِ نظرٌ: من حيث إنه لَمَّا جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ المضافُ إليه شيئينِ جَعَلَ
الخبرَ الجارَّ، و"يَسْبَحُونَ" حالاً، فِراراً من عدمِ مطابقتِ الخبرِ للمبتدأ، فَوَقَعَ في
خالفِ الحالِ وصاحبها.

وَأَمَّا الثَّانِي فَلأنَّه لَمَّا أَسَنَّ إليها السباحَةَ الي هي مِنْ أفعالِ العقلاءِ جَمَعَهَا جَمَعَ
العقلاءِ كقوله: { رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ } و{ أَلَيْسَ لَنَا طَائِعِينَ }
{. وهذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ لا محلَّ لها من الإعرابِ لاستئنافها. ويجوزُ أَنْ
يكونَ محلُّها النصبُ على الحالِ. فَإِنْ قُلْنَا: إن السباحَةَ تُنسَبُ إلى الليلِ
والنهارِ، كما تقدَّم تَقْلَهُ عن أبي البقاء في أحدِ الوجهين فتكونُ حالاً من الجميعِ.

وإن كان لا يَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلَيْهِمَا كَانَتْ حَالاً مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ. وتَأْوِيلُ الْجَمْعِ قَدْ تَقَدَّمَ. قَالَ الشَّيْخُ: "أَوْ مَحَلُّهَا النِّصْبُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَتَّصِفَانِ بَأَنَّهُمَا يَجْرِيَانِ فِي قَلْبِكَ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا وَهَيْدًا مَتَبَرِّجَةً" انتهى. وهذا قد سبقه إليه الزمخشري فَنَقَلَهُ عَنْهُ، يَعْنِي أَنَّهُ قَدْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَالَ مِنْ بَعْضِ مَا تَقَدَّمَ كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ.

وَالسَّبَاحَةُ: الْعَوْمُ فِي الْمَاءِ. وَقَدْ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ مَطْلَقِ الذَّهَابِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْتِنْفَاقُهُ فِي "سُبْحَانَكَ".

* { وَمَا جَعَلْنَا لِنَبْرِ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَقَانٍ مَّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ }

(10/295)

قَوْلُهُ: { أَقَانٍ مَّتَّ } : قَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي آلِ عِمْرَانَ عِنْدَ قَوْلِهِ: { أَقَانٍ مَّاتٍ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ }. وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ سَبِيوِيهِ: وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ شَرْطٌ وَاسْتَفْهَامٌ أَجِيبَ الشَّرْطُ. فَتَكُونُ الْآيَةُ قَدْ دَخَلَتْ فِيهَا هَمْزَةُ الْاسْتَفْهَامِ عَلَى جَمَلَةِ الشَّرْطِ. وَالْجَمَلَةُ الْمُقْتَرَنَةُ بِالْفَاءِ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَلَيْسَتْ مَصَبَّةً الْاسْتَفْهَامِ، وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ الْاسْتَفْهَامَ / مُنْصَبٌّ عَلَى الْجَمَلَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالْفَاءِ، وَأَنَّ الشَّرْطَ مُعْتَرِّبٌ بَيْنَ الْاسْتَفْهَامِ وَبَيْنَهَا، وَجَوَابُهُ مَحْذُوفٌ. وَلَيْسَ بِشَيْءٍ إِذْ لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَكَانَ التَّرْكِيبُ: أَقَانٍ مَّتَّ هُمُ الْخَالِدُونَ، بَغَيْرِ فَاءٍ. وَكَانَ ابْنُ عَطِيَّةٍ نَحَا مَنَحَى يُونُسَ فَإِنَّهُ قَالَ: "وَأَلْفُ الْاسْتَفْهَامِ دَاخِلَةٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ".

* { كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَتَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْحَيْرِ فِتْنَةٌ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ }

قَوْلُهُ: { فِتْنَةٌ } : فِي نَصِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَي: فَاتِنِينَ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِنْ مَعْنَى الْعَامِلِ لَا مِنْ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِلَاءَ فِتْنَةٌ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: تَفْتِنُكُمْ فِتْنَةٌ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "تُرْجَعُونَ" بِنَاءِ الْخَطَابِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَغَيْرُهُمْ بِنَاءِ الْعَيْبَةِ عَلَى الْإِنْفَاتِ.

* { وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَآذَا الَّذِي يَذُكُرُ إِلَيْكُمْ وَهُمْ يَذُكُرُ الرَّحْمَٰنِ هُمْ كَافِرُونَ }

(10/296)

قَوْلُهُ: { إِنْ يَتَّخِذُونَكَ } : "إِنْ" هُنَا نَافِيَةٌ، وَهِيَ وَمَا فِي حَيْثُهَا جَوَابُ الشَّرْطِ بِـ إِذَا، وَ"إِذَا" مُخَالَفَةٌ لِأَدْوَابِ الشَّرْطِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ أَدْوَابَ الشَّرْطِ مَتَى أَجِيبَتْ بِـ "إِنْ" النَّافِيَةِ أَوْ بِـ "مَا" النَّافِيَةِ وَجَبَ الْإِتْيَانُ بِالْفَاءِ تَقُولُ: إِنْ أَتَيْتَنِي فَإِنْ أَهْنُوكَ

وفما أَهَنْتُكَ . وتقول: إِذَا أَتَيْتَنِي مَا أَهَنْتُكَ يَغِيرُ فَأَيُّ بَدَلٍ لَه قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ خُبْرَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا { وَ"اتَّخَذَ" هُنَا مُتَعَدِيَةً لِاثْنَيْنِ. وَ"هُزُوا" هُنَا الثَّانِي: إِمَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَإِمَّا عَلَى الْوَصْفِ بِالْمَصْدَرِ الْمَبَالِغَةِ، وَإِمَّا عَلَى وَقْوَعِهِ مَوْقِعِ اسْمِ الْمَفْعُولِ.

وفي جواب "إذا" قولان، أحدهما: أنه "إن" النافية، وقد تقدّم ذلك. والثاني: أنه محذوف، وهو القول الذي قد حكي به الجملة الاستفهامية في قوله: {أَهَادَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ} إذ التقدير: وإذا رأك الذين كفروا يقولوا: أهذا الذي. وتكُنُّ الجملة المنفية معترضةً بين الشرط وبين جوابه المقدر. قوله: {وَهُمْ يَذْكُرُ الرَّحْمَانَ هُمْ كَافِرُونَ} "هم" الأولى مبتدأ مخبر عنه بـ"كافرون"، و"يذكر" متعلق بالخبر. والتقدير: وهم كافرون بذكر. و"هم" الثاني تأكيدٌ للأول تأكيداً لفظياً، فوقع الفصل بين العامل ومعموله بالموكّد، وبين المؤكّد والمعمول.

وفي هذه الجملة قولان، أحدهما: أنه في محلّ نصبٍ على الحال من فاعل القول المقدر أي: يقولون ذلك وهم على هذه الحالة. والثاني: أنها حالٌ من فاعل "يتخذونك"، وإليه نحا الزمخشري، فإنه قال: "والجملة في موضع الحال أي: يتخذونك هزواً وهم على حالٍ هي أصلُ الهزءِ والسخرية، وهي الكفر بالله".

* { خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ }

(10/297)

قوله: { مِنْ عَجَلٍ } : فِيهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ. وَالْأَصْلُ: خُلِقَ الْعَجَلُ مِنَ الْإِنْسَانِ لَشِدَّةِ صَدُورِهِ مِنْهُ وَمِلَازِمَتِهِ لَهُ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو عَمْرٍو. وَقَدْ يَتَأَيَّدُ هَذَا بِقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ "خُلِقَ الْعَجَلُ مِنَ الْإِنْسَانِ" وَالْقَلْبُ مُوجُودٌ. قَالَ الشَّاعِرُ:

3340- حَسْرَتُ كَفِّي عَنِ السَّرْبَالِ آخِذُهُ *
يريد: حسرت السربال عن كفي. ومثله في الكلام "إذا طلعت الشغرى استوى العود على الحزباء" وقالوا: عرّضت الناقة على الخوض. وقد قدّمت منه أمثلة غير هذه. إلا أن بعضهم يخصّه بالضرورة، وقد قدّمت فيه مذاهب ثلاثة. والثاني: أنه لا قلب فيه وفيه تأويلات، أحسنها: أن ذلك على المبالغة، جعل ذات الإنسان كأنها خلقت من نفس العجلة، دلالة على شدة اتصاف الإنسان بها، وأنها مادته التي أخذ منها. ومثله في المبالغة من جانب النفي قوله عليه السلام: "لست من الدّر، ولا الدّد مني" والدّد: اللعّب. وفيه لغات: "دّد" محذوف اللام و"ددا" مَقْصُوراً كـ"عصا" و"دَدَن" بالنون. وألفه في إحدى لغاته مجهولة الأصل لا ندري: أهى ياءٍ أو واوٍ؟
وقيل: العَجَلُ: الطين بلغة حمير، أنشد أبو عبيدة على ذلك لشاعرٍ منهم:

3341- النَّبْعُ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ مَنِيئُهُ * وَالنَّحْلُ مَنِيئُهُ فِي الْمَاءِ وَالْعَجَلِ
قال الزمخشري بعد إنشاده عَجَزَ هَذَا الْبَيْتِ: وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهِ " وهو معذورٌ.

وهذا الجارُّ يحتملُ تَعَلُّفَهُ بِـ "خُلِقَ" على المجاز أو الحقيقة المتقدِّمَيْن، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ كَأَنَّهُ قِيلَ: خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجَلًا. وكذا قال أبو البقاء. والأولُّ أَوْلَى.

وقرأ العامة "خُلِقَ" مبنياً للمفعول. "الإنسانُ" مرفوعاً لقيامه مقامَ الفاعلِ.

وقرأ مجاهد وحميد وابن مقسم "خَلَقَ" مبنياً للفاعل. "الإنسانُ" نصباً مفعولاً به.

(10/298)

* { وَيَقُولُونَ مَتَى هَٰذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

قوله: { مَتَى هَٰذَا } : "متى" خبرٌ مقدَّم، فهي في محلِّ رفع. وزعم بعضُ أهل الكوفة أنها في محلِّ نصبٍ على الظرفِ. والعامِلُ فيها فَعَلٌ مقدَّرٌ رافعٌ لهذا. والتدقيِّرُ: متى يجيءُ هذا الوعدُ، أو متى يأتي؟ ونحوه. والأولُّ هو المشهورُ.

* { لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونُ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ }

قوله: { لَوْ يَعْلَمُ } : جوائها مقدَّرٌ لأنه أبلغُ في الوعيد. فقدَّره الزمخشريُّ: "لما كانوا بتلك الصفة/ من الكفر والاستهزاء والاستعجال، ولكنَّ جهْلهم به هو الذي هَوَّنَه عندهم". وقدَّره ابنُ عطية: "لما استعجلوا". وقدَّره الحوفي "لسارعوا". وقدَّره غيرُهم "لعلِّموا صِحَّةَ البعث".

و"حين" مفعولٌ به لـ "علِّموا" وليس منصوباً على الظرفِ. أي لو يَعْلَمُونَ وقتَ عدمِ كَفِّ النَّارِ. وقال الزمخشري: "ويجوزُ أَنْ يَكُونَ "يعلمُ" متروكاً بلا تَعْدِيَةٍ بمعنى: لو كان معهم علمٌ ولم يكونوا جاهلين لما كانوا مستعجلين. و"حين" منصوبٌ بمضمَرٍ أي: حين لا يَكْفُونُ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْبَاطِلِ"، وعلى هذا فـ "حين" منصوبٌ على الظرفِ لأنه جَعَلَ مفعولَ العلمِ "أنَّهُمْ كَانُوا".

وقال الشيخ: "والظاهرُ أَنَّ مفعولَ "يعلم" محذوفٌ لدلالة ما قبله أي: لو يعلم الذين كفروا مجيءَ الموعدِ الذي سألوا عنه واستنبطوه. و"حين" منصوبٌ بالمفعولِ الذي هو "مجيءٌ". ويجوزُ أَنْ يَكُونَ من بابِ الإعمالِ على جَدْفٍ مضافٍ، وأعملَ الثاني. والمعنى: لو يعلمون مباشرةَ النَّارِ حين لا يَكْفُونَهَا عَنْ وُجُوهِهِمْ".

* { بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ }

(10/299)

قوله: {بَعْتَهُ}: في موضع نصب على الحال أي مباعته. والضمير في "تأتيهم" يعود على النار. وقيل: يعود على الحين لأنه في معنى الساعة. وقيل: على الساعة التي يصيرهم فيها إلى العذاب. وقيل: على الوعد؛ لأنه في معنى النار التي وعدوها، قال النوخشري وفيه تكلف.

وقرأ الأعمش: "بل تأتيهم" بياء العيبة. "بعته" بفتح الغين. "فبيهتهم" بالياء أيضاً. فأما الياء فأعاد الضمير على الحين أو على الوعد. وقال بعضهم: "هو عائد على النار، وإنما ذكر ضميرها لأنها في معنى العذاب، ثم راعى لفظ النار فأنت في قوله: "ردّها".

وقوله: {بَلْ تَأْتِيهِمْ} إضرابٌ انتقال. وقال ابن عطية: "بل" استدراكٌ مقدرٌ قبله نفي، تقديره: "إن الآيات لا تأتي على حسب اقتراحهم". وفيه نظر؛ لأنه يصير التقدير: لا تأتيهم الآيات على حسب اقتراحهم، بل تأتيهم بعته، فيكون الظاهر أن الآيات تأتي بعته، وليس ذلك مُراداً قطعاً. وإن أراد أن يكون التقدير: بل تأتيهم الساعة أو النار فليس مطابقاً لقاعدة الإضراب.

* { قُلْ مَنْ يَكْلُوكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَانِ بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُّعْرِضُونَ }
{

قوله: {مِنَ الرَّحْمَانِ}: متعلقٌ بـ "يَكْلُوكُمْ" علي حذفٍ مضافٍ أي من أمر الرحمن أو بآسره كقوله: {يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ}. و"بالليل" بمعنى في الليل. والكلاءة: الحفظ يقال: كلاه يكلؤه الله كلاءة بالكسر. كذا ضبطه الجوهري فهو كاليء ومكلوء. قال ابن هزيمة:

3342- إِنَّ سُلَيْمَى وَاللَّهُ يَكْلُوهَا * صَنَّتْ بَشِيءٍ مَا كَانَ يَزْرُوهَا

(10/300)

واكتلات منه: احتربيت، و منه سُمِّيَ النباتُ كلاً؛ لأنَّ به تقومُ بنيةُ البهائم وتُخرس. ويقال: "بَلَعَ اللهُ بكُ أكلًا العُمر" والمُكلأ: موضعٌ تُحفظ فيه السفن. وفي الحديث: "نهى عن بيع الكاليء بالكاليء" أي: بيع الدِّين بالدِّين؛ كأنَّ كلاً من ربِّ الدِّينين يكلأ الآخر أي: يراقبه.

وقوله: {بَلْ هُمْ} إضرابٌ عن ما تصمَّنه الكلامُ الأول من النفي، إذا التقدير: ليس لهم كاليء ولا مانعٌ غيرُ الرحمن.

وقرأ الزهري وابن القعقاع "يَكْلُوكُمْ" بضمه خفيفةً دونَ همز. وحكى الكسائي والفراء "يَكْلُوكُمْ" بفتح اللام وسكون الواو ولم أعرفها قراءةً، وهو قريبٌ من لغةٍ مَنْ يَخْفُفُ "أَكَلْتُ الكلا على الكلو" وقفاً إلا أنه أجرى الوصل مُجرى الوقف.

* { أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْتَعُهُمْ مِّنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِّنَّا يُصْحَبُونَ }
{

قوله: {أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ}: "أم" منقطعةٌ أي: بل ألهم آلهة. وقد تقدم ما فيها. وقوله: {مِّنْ دُونِنَا} فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بـ "تَمْتَعُهُمْ" قيل: والمعنى:

أهم آلهة تجعلهم في منعة وعزٍّ. وإلى هذا ذهب الحوفي. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ "آلهة" أي: آلهة من دوننا تمنعهم؛ ولذلك قال ابن عباس: "إنَّ في الكلام تقدماً وتأخيراً". وقوله: {لَا يَسْتَطِيعُونَ} مستأنفٌ فلا محلَّ له، ويجوز أن يكونَ صفةً لـ "آلهة" وفيه بُعدٌ من حيث المعنى.

* { قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ } {

(10/301)

قوله: {وَلَا يَسْمَعُ}: قرأ ابنُ عامرٍ هنا "ولا يُسْمِعُ" بضمِّ التاءِ للخطابِ وكسرِ الميمِ، "الصُّمُّ الدعاءُ" منصوبين. وقرأ ابنُ كثيرٍ كذلك في النمل والروم. وقرأ باقي السبعةِ بفتحِ ياءِ العَيْبَةِ والميمِ، "الصُّمُّ" بالرفعِ، "الدعاءُ" بالنصبِ في جميعِ القرآن.

وقرأ الحسنُ كقراءةِ ابنِ عامرٍ إلا أنه بيأى العَيْبَةَ وروى عنه ابنُ خالويه "ولا يُسْمَعُ" بياءِ الغيبةِ مبنياً للمفعول، "الصُّمُّ" رفعاً، "الدعاءُ" نصباً. وروى عن أبي عمرو بن العلاءِ "ولا يُسْمِعُ" بضمِّ الياءِ مِنْ تحْتِ وكسرِ الميمِ "الصُّمُّ"، نصباً "الدعاءُ" رفعاً.

فأمَّا قراءةُ ابنِ عامرٍ وانبِ كثيرٍ فالفاعلُ فيها ضميرُ المُخاطَبِ وهو الرسولُ عليه السلامُ، فانتصب "الصُّمُّ" والدعاءُ" على المعفولين، وأولُّهما هو الفاعلُ المعنوي. وأمَّا قراءةُ الجماعةِ فالفعلُ مسندٌ لـ "الصُّمُّ" فانتصب الدعاءُ مفعولاً به/ وأمَّا قراءةُ الحسنِ الأولى قَاسِندَ الفعلُ فيها إلى ضميرِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه وسلم. وهي كقراءةِ ابنِ عامرٍ في المعنى. وأمَّا قراءتهُ الثانيةُ فإنه أسندَ الفعلُ فيها إلى "الصُّمُّ" قائماً مقامَ الفاعلِ، فانتصب الثاني وهو "الدعاءُ". وأمَّا قراءةُ أبي عمرو فإنه أسندَ الفعلُ فيها إلى الدعاءِ على سبيلِ الاتساعِ، وحذفَ المعفولَ الثاني للعلمِ به. والتقديرُ: ولا يُسْمِعُ الدعاءُ الصُّمَّ شيئاً البتة. ولمَّا وصل أبو البقاء هنا قال: "ولا يَسْمَعُ" فيه قراءاتٌ وجوهها ظاهرةٌ ولم يَدْكُرْها.

و[قوله]: "إذا" في ناصبه وجهان، أحدهما: أنه "يَسْمَعُ". الثاني: أنه "الدعاءُ" فاعمل المصدرَ المعرَّفَ بـ آل، وإذا أعملوه في المفعولِ الصريحِ ففي الطرفِ أُخْرَى.

* { وَلَيْنَ مَسْتَهْمُ تَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَتَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ } {

(10/302)

قوله: {تَفْحَةٌ}: قال الزمخشري: "في هذا ثلاثُ مبالغاتٍ: لفظُ المَسِّ وما النفجُ مِنْ معنى القلَّةِ والتَّرَارَةِ. يقال: تَفَحَّه الدَّابَّةُ: رَمَحَتْهُ رَمْحاً يسيراً. وتَفَحَّه بَعَطِيَّةٌ أي: بنائلٍ قليلٍ، ولبناءِ المَرَّةِ منه أي: بأدنى إصابةٍ يخضعون. والتَّفْحُ: الحَظْرَةُ. وتَفَحَّ له من عطائه: أي رَضَّ له بشيءٍ. قال الشاعر:

3343- إذا رِيَدَهُ من حيث ما تَفَحَّتْ له * أتاه بَرَبَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ
و{مَنْ عَدَابَ} صفةٌ لـ "تَفَحَّةٌ".

* { وَتَصَعُّ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُطْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ
حَبَّةٍ مِّنْ حَرْدَلٍ آتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ }

قوله: { الْقِسْطَ } : في نصب " الْقِسْطَ " وجهان أحدهما: أنه نعتٌ للموازنين،
وعلى هذا: فِلِمَ أَفْرِدَ؟ وعنه جوابان، أحدهما: أنه في الأصلِ مصدرٌ، والمصدر
يُوَحِّدُ مطلقاً. والثاني: أنه على حَذْفِ مضافٍ. الوجه الثاني: أنه مفعولٌ من
أجله أي: لأجلِ الْقِسْطِ. إلا أن في هذا نظراً من حيث إن المفعولَ له إذا كان
معرفاً بالِ يَقِلُّ تجرُّده من حرف العلة تقول: جنثٌ للإكرام، ويقَلُّ: جنثٌ
الإكرام، كقول الآخر:

3344- لا أَفْعُدُ الجِبْنَ عن الهَيْجَاءِ * ولو تَوَالَتْ رُمُ الأعداءِ

وقرىء " الْقِصْطَ " بالصاد لأجل الطاء، وقد تقدم.

قوله: { لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ } في هذه اللام أوجه، أحدهما: قال الزمخشري: " مثلها
في قولك: جنثٌ لخمسة حَلَوْنَ من الشهر، ومنه بيتُ النابغة.

3345- تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا * لستة أعوام وذا العام سابعٌ

والثاني: أنها بمعنى في. وإليه ذهب ابن قتيبة وابن مالك. وهو رأي الكوفيين
ومنهم عندهم: { لَا يُجَلِّيهَا لَوْفَيْهَا إِلَّا هُوَ } وكقول مسكين الدرامي:

3346- أولئك قومي قد مَضَوْا لسبيلهم * كما قد مضى مِنْ قَبْلِ عَادٍ وَنَبَعِ

وكقول الآخر:

(10/303)

3347- وكلُّ أب وابن وإنْ عُمِّرَا معاً * مُفِيْمَيْنِ مَفْقُودٍ لَوْ قِتَّ وفاقِدُ
والثالث: أنها على بابها مِنَ التعليل، ولكن على حَذْفِ مضافٍ.

أي: لحساب يوم القيامة.

قوله: { شَيْئًا } يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً، وأن يكون مصدرراً، أي: شيئاً من
الظلم.

قوله: { مِثْقَالَ } قرأ نافعٌ وفي لقمان برفع " مِثْقَالَ " على أن " كان " تامة، أي:
وإنْ وُجِدَ مِثْقَالَ. والباقون بالنصب على أنها ناقصة، واسمها مضمرة أي: وإنْ
[كان] العمل. و{مَنْ حَرَدَلٍ} صفةٌ لِحَبَّةٍ.

وقرأ العامة " أَتَيْنَا " من الإتيان بَقَصْرِ الهمزة أي: جئنا بها، وكذا قرأ ابن مسعود
وهو تفسيرٌ معنى لا تلاوة. وقرأ ابنُ عباسٍ ومجاهدٌ وسعيد وابن أبي إسحاق
والعلاء بن سبابة وجعفر بن محمد " أَتَيْنَا " بمد الهمزة وفيها أوجهٌ، أحدها: - وهو
الصحيح - أنه فاعلنا من المؤاتاة وهي المجازاة والمكافأة. والمعنى: جازينا بها،
ولذلك تَعَدَّى بالباء. الثاني: أنها مُفَاعَلَةٌ من الإتيان لمعنى المجازاة والكافأة
لأنهم أتوه بالأعمال وأتاهم بالجزاء، قاله الزمخشري. الثالث: أنه أفعلٌ من
الإيتاء. كذا توهَّم بعضهم وهو غلط. قال ابن عطية: " ولو كان آتينا أعطينا لما
تعدَّى بحرفٍ جرٍّ. ويُوهِنُ هذه القراءة أنْ بدلَ الواوِ المفتوحة همزةً ليس

بمعروفٍ، وإنما يُعَرَّفُ ذلك في المضمومة والمكسورة " يعني أنه كان مِنْ حَقِّ
هذا القاريءِ أَنْ يَقْرَأَ "وَأَتَيْنَا" مثل واطَّئْنَا؛ لأنها من المُوَاتَاةِ على الصحيح،
فأبدل هذا القاريءُ الواوَ المفتوحةَ همزةً. وهو قليلٌ ومنه أَحَدٌ "واتاه".
وقال أبو البقاء: "وَيُقْرَأُ بِالْمَدِّ بِمَعْنَى جَارَيْنَا بِهَا، فَهُوَ يَقْرُبُ مِنْ مَعْنَى أَعْطَيْنَا؛
لأنَّ الجزاءَ إعطاءٌ، وليس منقولاً مِنْ أَتَيْنَا، لأن ذلك لم يُنْقَلْ عَنْهُمْ.

(10/304)

وقرأ حميد "أَتَيْنَا" من الثواب. والضمير من "بها" عائد على المِثْقَالِ، وَأَتَتْ
ضميره لإضافته لمؤنث فهو كقوله:
3348- * كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ
في اكتسابه بالإضافة التأنيث.

* { وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ }

قوله: { وَضِيَاءً وَذِكْرًا } : يجوزُ أن يكونَ من باب عطفِ الصفاتِ، فالمرادُ به
شيءٌ واحدٌ أي: آتَيْنَاهُ الجَامِعَ بين هذه الأشياءِ. وقيل: الواوُ زائدةٌ. قال أبو
البقاء: فـ"ضياءً" حالٌ على هذا."/.

* { الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَهُمْ مِّنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ }

قوله: { الَّذِينَ يَخْشَوْنَ } : في محلِّه ثلاثةُ الأوجهِ: وهي الجرُّ على النعتِ أو البدلُ
أو البيانُ. والرفعُ والنصبُ على الطقع.

* { وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ }

قوله: { رُشْدَهُ } : مفعول ثانٍ. وقرأ العامةُ "رُشْدَهُ" بضم الراء وسكون الشين.
وعيسى الثقفي بفتحهما. وقد تقدّم الكلامُ عليهما.
قوله: { مِن قَبْلُ } أي: من قبل موسى وهارون. وهذا أحسنُ ما قُدِّرَ به
المضافُ إليه. وقيل: من قبل بلوغه أو نبوته. والضميرُ في "به" يعودُ على
إبراهيم. وقيل: على "رُشْدَهُ".

* { إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ }

قوله: { إِذْ قَالَ } : يجوزُ أن يكونَ منصوباً بـ"آتَيْنَا" أو بـ"رُشْدَهُ" أو بعالمين أو
بمضمرةٍ أي: اذكِرْ وقتِ قوله: وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ مَوْضِعِ قَبْلُ
أي: إنه يَحُلُّ مَحَلَّهُ فَيَصِحُّ الْمَعْنَى، إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: وَلَقَدْ آتَيْنَاهُ رُشْدَهُ إِذْ قَالَ.
وهو بعيدٌ من المعنى بهذا التقدير.

(10/305)

قوله: {لَهَا} قيل: اللامُ للعلّةِ أي: عاكفون لأجلها. وقيل: بمعنى على أي: عاكفون عليها. وقيل: صَمَّنَ "عاكفون" معنى عابدين فلذلك أتى باللام. وقال أبو البقاء: وقيل: أفادت معنى الاختصاص. وقال الزمخشري: "لم يَنُوءَ للعاكفين محذوفاً"، وأجراه مُجرى ما لا يَتَعَدَّى كقوله: فاعِلون العكوفَ". قلت: الأولى أن تكونَ اللامُ للتعليل، وصله "عاكفون" محذوفة أي: عاكفون عليها لأجلها لشيءٍ آخر.

والتماثيل: جمع تِمثال، وهو الصورةُ المصنوعةُ من رُخامٍ أو نحاسٍ أو حَسَبٍ، يُشَبِّهه بخلقِ الأدميِّ وغيره من الحيوانات. قال امرؤ القيس: 3349- فَيَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةً * بَانِسَةٍ كَأَنَّهَا حَطَّ تَمثالِ

* { قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ }

قوله: {لَهَا عَابِدِينَ}: "عابدين" مفعولٌ ثانٍ لـ "وَجَدْنَا" و"لَهَا" لا تَعَلَّقُ له؛ لأنَّ اللامَ زائدةٌ في المفعول به لتقدّمهن.

* { قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }

قوله: {أَنْتُمْ}: تأكيدٌ للضمير المتصل. قال الزمخشري: "وأنتم من التأكيد الذي لا يَصِحُّ الكلامُ مع الإخلاق به؛ لأنَّ العطفَ على ضميرٍ هو في حكمٍ بعض الفعلِ ممتنعٌ. ونحوه {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}. قال الشيخ: "وليس هذا حكماً مُجمَعاً عليه؛ فلا يَصِحُّ الكلامُ مع الإخلاق به؛ لأنَّ الكوفيين يُحيزون العطفَ على الضمير المتصلِ المرفوعِ من غيرِ تأكيدٍ بالضمير المنفصل ولا فصل. وتنظيرٌ ذلك بـ {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} مخالفٌ لمذهبه في {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ} لأنَّ مذهبَه يزعم أنَّ "وزوجك" ليس معطوفاً على الضمير المستكنِّ في "اسْكُنْ"، بل مرفوعٌ بفعلٍ مضمّرٍ أي: وَلَتَسْكُنَنَّ، فهو عنده من قبيل عطفِ الجمل، وقوله هذا مخالفٌ لمذهبِ سيبويه".

(10/306)

قلت: لا يَلَزَمُ من ذلك أنه خالفَ مذهبَه، إذ يجوزُ أن يُنظَرَ بذلك عند مَنْ يعتقدُ ذلك، وإن لم يعتقدَه هو.

و{فِي ضَلَالٍ} يجوزُ أنْ يكونَ خبراً إنْ كَانَتْ "كان" ناقصةً، أو متعلقاً بـ"كنتم" إنْ كَانَتْ تامّةً.

* { قَالُوا أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ }

قوله: {بِالْحَقِّ}: متعلقٌ بـ"جِئْنَا". وليس المرادُ به حقيقةَ المجيء؛ إذ لم يكنْ غائباً. و"أم أنت" "أم" متصلةٌ وإنْ كان بعدها جملةٌ لأنها في حكم المفرد، إذ

التقدير: أَيُّ الأَمْرَيْنِ واقعٌ: مجيئُك بالحقِّ أم لَعْبُك؟ كقوله:
3350- ما أبالي أَنبَّ بالحَرَنِ تَيْسٌ * أم جفاني بظهرِ عَيْبٍ لئيمٍ

وقوله:
3351- لَعْمُكَ ما أَذْرِي وَإِن كُنْتُ دارباً * شُعَيْبُ بْنُ سَهْمٍ أم شُعَيْبُ بْنُ مِقْرٍ
يريد: أَيُّ الأَمْرَيْنِ واقعٌ؟ ولو كَانَتْ منقطعةً لَقُدِّرَتْ بـ بل وَالهمزة، وليس ذلك
مُراداً.

* { قَالَ بَلِ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ وَأَنَا عَلَى ذَالِكُمْ مِنَ
الشَّاهِدِينَ }

قوله: {الَّذِي فَطَرَهُنَّ}: يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعَ الموضع، أو منصوبه على
القطع، والضميرُ المنصوبُ في "فَطَرَهُنَّ" للسمواتِ والأرض. قال الشيخ:
"ولمَّا لم تكنُ السمواتُ والأرضُ تُبْلَغُ في العددِ الكثيرِ منه جاء الضميرُ ضميرَ
القلة". قلت: إِنَّ عَنَى لم يَبْلُغْ كلَّ واحدٍ من السَّمَاوَاتِ والأرضِ فمُسَلَّم، وليكنه
غيرُ مرادٍ بل المرادُ المجموعُ. وَإِنَّ عَنَى لم يَبْلُغْ المجموعُ منهما فغيرُ مُسَلَّم؛
لأنه يبلغُ أربعَ عشرة، وهو في حَدِّ جمعِ الكثرة، اللهم إِنْ نَقُولَ: إِنَّ الأَرْضَ
شخصٌ واحدٌ، وليسَتْ بسبعٍ كالسماءِ على ما رآه بعضهم فَيَصِحُّ له ذلك ولكنه
غيرُ مُعَوَّلٍ عليه.

(10/307)

وقيل: على التماثل. قال الزمخشري: "وكوئنه للتماثل أثبت لتضليلهم، وأدخل
في الاحتجاج عليهم". وقال ابن عطية: فَطَرَهُنَّ عبارةٌ عنها كأنها تَعْقِلُ، وهذه
من حيث لها طاعةٌ وانقيادٌ، وقد وُصِفَتْ في مواضعٍ بَوَصْفِ مَنْ يَعْقِلُ". وقال
غيره: "فَطَرَهُنَّ: أعادَ ضميرَ مَنْ يَعْقِلُ لَمَّا صَدَرَ مِنْهُنَّ من الأحوالِ اليَت تَدَلُّ
على أَنها من قبيلِ مَنْ يَعْقِلُ؛ فَإِنَّ اللهَ تعالى أخبر بقوله: {أَتَيْتَا طَائِعِينَ}.
وقوله عليه السلام: "أطبت السماءُ وحقَّ لها أَنْ تَبْطُ
". قلت: كأنَّ ابنَ عطيةٍ وهذا القائلَ تَوَهَّما أَنْ "هُنَّ"، من الضمائرِ المختصةِ
بالمؤنثاتِ العاقلاتِ، وليس كذلك بل هو لفظٌ / مشتركٌ بين العلاقاتِ وغيرها.
قال تعالى: {مِنْهَا أَرْبَعَةُ حُرُمٌ} ثم قال: {فَلَا تَطْلُمُوا فِيهِنَّ}.

قوله: {عَلَى ذَالِكُمْ} متعلقٌ بمحذوفٍ، أو بـ"الشاهدين" اتساعاً، أو على البيان.
وقد تقدَّم نظيره نحو: {لَكَمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ}.

* { وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ }

قوله: {وَتَاللَّهِ}: قرأ العامةُ بالتاءِ مثناةً من فوقٍ. وقرأ معاذ بن جبل وأحمد بن
حنبل بالتاءِ موحدة. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما الفرقُ بين الباءِ والتاءِ؟
قلت: الباءُ هي الأصلُ، والتاءُ بدلٌ من الواوِ المُبَدَّلِ منها، وإنَّ التاءَ فيها زيادةٌ
معنى، وهو التعجبُ، كأنه تَعَجَّبَ من تسهيلِ الكيدِ على يده وتأيئه". أمَّا قوله:

"إن الباء هي الأصل" فيدلُّ على ذلك تَصَرُّفُهَا في الباب، بخلافِ الواوِ والتاءِ، وإن كان السهيليُّ قد رَدَّ كَوْنَ الواوِ بدلاً منها.
وقال الشيخ: "النظرُ يقتضي أن كلاً منها أصلٌ. وأمَّا قوله "التعجبُ" فنصوصُ التَّحْوِينِ أنه يجوزُ فيها التعجبُ وعدمُه، وإما يلزمُ ذلك مع اللامِ كقوله:

(10/308)

3352. لله يَبْقَى على الأَبَامِ ذُو حَيْدٍ * بِمُسْمَخٍ بِهِ الطَّيَّانُ وَالْإَوْسُ
و"بَعْدَ" مَنْصُوبٌ بِ"لَاكَيْدَنَّ". و"مُدْبِرِينَ" حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ، لِأَنَّ "تَوَلَّوْا" تُفْهَمُ مَعْنَاهَا.
وَقَرَأَ الْعَلِيَّةُ "تَوَلَّوْا" بضم التاءِ و اللّامِ مضارعٌ "وَلِي" مُشَدِّدًا؟ وَقَرَأَ عَيْسَى بن
عمر "تَوَلَّوْا" بفتحهما مضارعٌ "تَوَلَّى" وَالْأَصْلُ "تَوَلَّوْا" فَحَذَفَ إِحْدَى التَّاءَيْنِ:
إِمَّا الْأُولَى عَلِيٌّ رَأَى هِشَامَ، وَإِمَّا الثَّانِيَةَ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ. وَيَنْصُرُهَا قِرَاءَةُ
الْجَمِيعِ {قَتَلُوا عَنْهُ مُدْبِرِينَ} وَلَمْ يَقْرَأْ أَحَدٌ "قَوَلُوا" وَهِيَ قِيَاسُ قِرَاءَةِ النَّاسِ
هِنَا. وَعَلَى كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ فَلَا مُمْحَذِوْفٌ وَهُوَ الْبَاءُ لِأَنَّهُ مِنْ وَلِي. وَمَتَعَلِّقٌ هَذَا الْفِعْلُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: تَوَلَّوْا إِلَى عَيْدِكُمْ، وَنَحْوُهُ.

* { فَجَعَلَهُمْ جُدَادًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ }

قوله: { جُدَادًا } : قرأ العامة "جُدَادًا" بضم الجيم. والكسائيُّ بكسرِها، وابن نهيك وأبو السَّمَالِ بفتحها. قال قطرب: هي في لغاتها كلها مصدرٌ فلا يثنى ولا يُجمع ولا يؤنثُ. والظاهرُ أن المضمومَ اسمٌ للشيءِ المكسَّرِ كالحطامِ والثَّرَفَاتِ والفُتَاتِ بمعنى الشيءِ المحطمِ والمفتَّتِ. وقال الزبيديُّ: "المضمومُ جمعُ جُدَادَةٍ بالضم نحو: رُجَاجٌ في رُجَاجَةٍ، والمكسورُ جمعُ جَذِيذٍ نحو: كِرَامٌ في كَرِيمٍ". وقال بعضهم: المفتوحُ مصدرٌ بمعنى المفعولِ أي: مَحْذُودِينَ. ويجوزُ على هذا أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: ذواتُ جُدَادٍ. وقيل: المضمومُ جمعُ جُدَادَةٍ بالضم، والمكسورُ جمعُ جُدَادَةٍ بالكسر، والمفتوحُ مصدرٌ.

(10/309)

وقرأ ابن وثاب "جُدَادًا" بضمَّتَيْنِ دُونَ الْإِفِّ بَيْنَ الدَّالِّينِ، وَهُوَ جَمْعُ جَذِيذٍ كَقَلْبٍ وَقَلْبٍ. وَقُرِئَ بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الدَّالِ. وَفِيهَا وَجْهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا ضَمَّتَيْنِ، وَأَمَّا حُفِّفَ بِإِبْدَالِ الضَّمَّةِ فَتَحَةً نَحْوُ: سَرَّرَ وَدَلَّلَ فِي جَمْعِ سَرِيرٍ وَدَلِيلٍ، وَهِيَ لَعْنَةُ لَبْنِي كَلْبٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعُ جُدَّةٍ نَحْوُ: قَتَّتْ فِي فُتَّةٍ، وَدَرَّرَ فِي دُرَّةٍ. وَالْجَدُّ: الْقَطْعُ وَالتَّكْسِيرُ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ:

3353. بنو المهلبِ جَدُّ اللَّهِ دَابِرُهُمْ * أَمَسُوا رَمَادًا فَلَا أَصْلُ وَلَا طَرَفُ

وقد تقدّم هذا مستوفى في هود.

وأتى بـ"هم" وهو ضميرُ العقلاءِ معاملةً للأصنامِ معاملةً العقلاءِ، حين اعتقدوا فيها ذلك.

قوله: { إِلَّا كَبِيرًا } استثناءً من المنصوب في "فَجَعَلَهُمْ"، أي: لم يكسره بل

تركه. "لهم" صفة له، والضمير يجوز أن يعود على الأصنام، وتأويلُ عودِ ضميرِ العقلاء عليها تقدّم. ويجوز أن يكون عائداً على عابديها. والضميرُ في "إليه" يجوز أن يعود إلى إبراهيم أي: يَرْجِعُونَ إلى مقالته حين يظهر لهم الحقُّ، ويجوز أن يكونَ عائداً على الكبير، وبكلِّ قيل.

* { قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا يَا إِلَهَاتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ }

قوله: { مَنْ فَعَلَ } : يجوز في "مَنْ" أن تكون استفهامية. وهو الظاهر. فعلى هذا تكونُ الجملةُ مِنْ قَوْلِهِ "إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ" استثناءً لا محلَّ لها من الإعراب، ويجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وعلى هذا فالجملةُ من "إِنَّهُ" في محلِّ رفع خبراً للموصول. التقديرُ: الذي فَعَلَ هذا بالهتنا إنه.

* { قَالُوا سَمِعْنَا قَتَى يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبرَاهِيمُ }

(10/310)

قوله: { يَذُكُرُهُمْ } : في هذه الجملة [وجوه] أحدها: أن "سمع" هنا تتعدى لاثنين لأنها متعلقة بعين، فيكونُ "قَتَى" مفعولاً أول، و"يَذُكُرُهُمْ" هذه الجملةُ في محلِّ نصب / مفعولاً ثانياً، ألا ترى أنك لو قلت: "سمعتُ زيدا" وسكتَ لم يكن كلاماً بخلافِ سمعت قراءته وحديثه. والثاني: أنها في محلِّ نصب أيضاً صفةً لإبراهيم، قال الزمخشري: "فإن قلت: ما حكمُ الفعلين بعد "سمعنا" وما الفرقُ بينهما؟ قلت: هما صفتان لـ "قَتَى"؛ إلا أن الأولَ وهو "يَذُكُرُهُمْ" لا بُدَّ منه لـ "سَمِعَ"؛ لأنك لا تقول: سمعت زيدا، وتسكتُ، حتى تذكر شيئاً ممَّا يُسْمَعُ، وأمَّا الثاني فليس كذلك".

قلت: هذا الذي قاله لا يتعين؛ لما عَرَفْتَ أَنَّ "سَمِعَ" إنْ تَعَلَّقَتْ بما يُسْمَعُ نحو "سمعت مقالة بكر" فلا خلاف أنها تتعدى لواحد، وإن تَعَلَّقَتْ بما لا يُسْمَعُ فلا يُكْتَفَى به أيضاً بخلاف؛ بل لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ شَيْءٍ يُسْمَعُ فلو قلت: "سمعتُ زيدا" وسكتَ، أو "سمعتُ زيدا يركبُ" لم يَجْزُ. فإن قلت: سمعته يقرأ صحَّ. وجرى في ذلك خلافٌ بين النحاة، أبوا علي جعلها متعديةً لاثنين ولا يَتَمَشَّى عليه قولُ الزمخشري، وغيره يجعلها متعديةً لواحد، ويجعلُ الجملةَ بعد المعرفة حالاً، وبعد النكرة صفةً، وهذا أراد الزمخشري.

(10/311)

قوله: { إِبرَاهِيمُ } في رفع "إبراهيم" أوجهق أحدها: أنه مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعله أي: قال له هذا اللفظ، ولذلك قال أبو البقاء: "فالمرادُ الاسمُ لا المُسَمَّى" وفي هذه المسألة خلافٌ بين النحويين: أعني تسلط القول على المفرد الذي لا يؤدي معنى جملة، ولا هو مقتطعٌ من جملة، ولا هو مصدرٌ لـ "قال"، ولا هو صفةٌ لمصدره نحو: قلتُ زيدا، أي: قلت هذا اللفظ، فاختره

جماعة كالزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك، ومنعه آخرون. وممن اختار رفع إبراهيم على ما ذكره الزمخشري وابن عطية. أمّا إذا كان المفرد مؤدياً معنى جملة كقولهم: قلت خطبة وشعراً وقصيدة، أو اقتطع من جملة كقوله:

3354- إذا دُفِئْتُ فاها قلت طعمٌ مُدَامَةٌ * مُعْتَقَةٌ مِمَّا يَجِيءُ بِهِ الشُّجْرُ
أو كان مصدرًا نحو: قلت قولاً، أو صفةً لو نحو: قلت حقاً أو باطلاً، فإنه يتسلط عليه. كذا قالوا: وفي قولهم "المفرد المقتطع من الجملة" نظر لأن هذا لم يتسلط عليه القول، إنما يتسلط على الجملة المشتملة عليه.
الثاني: إنه خبرٌ مبتدأ مضمير أي: يقال له: هذا إبراهيم، أو هو إبراهيم. الثالث: أنه مبتدأ محذوف الخبر أي: يقال له: إبراهيم فاعل ذلك. الرابع: أنه منادى وحرف النداء محذوف أي: يا إبراهيم، وعلى الأوجه الثلاثة فهو مقتطع من جملة، وتلك الجملة محكيته يُقال. وقد تقدّم تقرير هذا في البقرة عند { وَقُولُوا حِطَّةً } رفعا ونصبا. وفي الأعراف عند قوله { قَالُوا مَعذِرَةٌ } رفعا ونصبا. والجملة من "يقال له" يُحتمل أن تكون مفعولاً آخر نحو قولك: "ظننتُ زيدا" كاتباً شاعراً" وأن تكون صفةً على رأي الزمخشري ومن تابعه، وأن تكون حالاً من "فتى". وجاز ذلك لتخصيصها بالوصف.

* { قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ }

(10/312)

قوله: { عَلَى أَعْيُنِ } في محل نصب على الحال من الهاء في "به" أي: ائتوا به ظاهراً مكشوفاً بمرأى منهم ومنظر. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى الاستعلاء في "على"؟ قتل: هو واردٌ على طريق المثل أي: يثبت إتيانه في الأعين ويتمكن ثبات الراكب على المركوب وتمكنه منه".

* { قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمُ }

قوله: { أَنْتَ فَعَلْتَ } في "أنت" وجهان، أحدهما: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدر يُفسرُه الظاهرُ بعده. والتقدير: أفعلت هذا بالهيتا، فلما حذفت الفعل انفصل الضمير. والثاني: أنه مبتدأ، والخبر بعده الجملة. والفرق بين الوجهين من حيث اللفظ واضح: فإن الجملة من قوله "فعلت" الملفوظ بها على الأول لا محل لها لأنها مفسرة، ومجلها الرفع على الثاني، ومن حيث المعنى: إن الاستفهام إذا دخل على الفعل أشعر بأن الشك إنما تعلق به: هل وقع أم لا؟ من غير شك في فاعله. وإذا دخل على الاسم وقع الشك فيه: هل هو الفاعل أم غيره، والفعل غير مشكوك في وقوعه، بل هو واقع فقط. فإذا قتل: "أقام زيداً؟" كان شكك في قيامه. وإذا قلت: "أزيد قام" وجعلته مبتدأ كان شكك في صدور الفعل منه أم من عمرو. والوجه الأول هو المختار عند النحاة لأن الفعل تقدم ما يطلبه وهو أداة الاستفهام.

* { قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ }

قوله: {بَلَّ فَعَلَهُ}: هذا الإضرابُ عن جملةٍ محذوفةٍ تقديرُهُ: لم أفعَله، إنما الفاعلُ حقيقةً اللهُ تعالى، بل فعله. وإسنادُ الفعلِ إلى "كبيرهم" مِنْ أبلغِ المعارِضِ.

(10/313)

قوله: {هَذَا} فيه ستةٌ أوجه، أحدها: أن يكونَ نعتاً لـ "كبيرهم". الثاني: أن يكونَ بدلاً من "كبيرهم". الثالث: أن يكونَ خبراً لـ "كبيرهم" على أن الكلامَ يَمُّ عند قوله {بَلَّ فَعَلَهُ}، وفاعلُ الفعلِ محذوفٌ، كذا نقله أبو البقاء، وقال: وهذا بعيدٌ لأنَّ حَذْفَ الفاعلِ لا يَسُوغُ، قلت: وهذا القولُ يُعزى للكسائي، وحينئذٍ لا يَحْسُنُ الرَدُّ عليه بحذفِ الفاعلِ فإنه يُجيز ذلك ويلتزمه، ويجعلُ التقديرَ: بل فعله مِنْ فعله. ويجوزُ أن يكونَ أرادَ بالحذفِ الإضمارَ لأنه لَمَّا لم يُذكرِ الفاعلُ لفظاً سُمِّيَ ذلكَ حَذْفاً.

الرابع: أن يكونَ الفاعلُ ضميرٌ "فتى". الخامس: أن يكونَ الفاعلُ ضميرٌ "إبراهيم". وهذان الوجهان يؤيدان ما ذكرتُ من أنه قد يكونُ مرادُ القائلِ بحذفِ الفاعلِ إنما هو الإضمارُ. السادس: أن "فَعَلَهُ" ليس فعلاً، بل الفاءُ حرفٌ عطفٍ دخلتْ على "عَلَّ" التي أصلها "علل" حرفَ تَرَجٍّ. وحذفُ اللامِ الأولى ثابتٌ، فصار اللفظُ فَعَلَهُ أي قَلَعَهُ، ثم حُذفتِ اللامُ الأولى وحُققتِ الثانيةُ. وهذا يُعزى للفراء، وهو قولٌ مرغوبٌ عنه وقد استدلَّ على مذهبه بقراءة ابن السَّميْعِ "فَعَلَهُ" بتشديدِ اللامِ وهذه شاذَّةٌ، لا يُرَجَّعُ بالقراءة المشهورة إليها، وكان الذي حَمَلَهُم على هذا خفاءٌ وجِهٌ صدور هذا الكلامِ من النبيِّ عليه السلام. قوله: {إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ} جوابُهُ محذوفٌ لدلالة ما قبله. وَمَنْ يجوزُ التقديمُ يجعلُ "فسألوهم" هو الجوابُ.

* {ثُمَّ نَكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ}

قوله: {ثُمَّ نَكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ}: قرأ العامةُ "نَكِسُوا" مبنياً للمفعول مخففةً الكاف أي: نَكَسَهُم اللهُ أو حَجَّلَهُمْ. و{عَلَى رُءُوسِهِمْ} حالٌ أي: كائنين على رؤوسهم. ويجوز أن يتعلق بنفسِ الفعلِ.

(10/314)

والتَّكْسُ والتَّنْكِيسُ: القَلْبُ يقال: تَكَسَ رأسه وتَكَسَّه مخففاً ومشدداً أي: طَاطَاهُ حتى صار أعلاه أسفله. وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة وابن الجارود وابن مقسم "نَكِسُوا" بالتشديد. وقد تقدَّم أنه لغةٌ في المخفف، فليس التشديدُ لتعديَّةٍ ولا تكثيرٍ. وقرأ رضوان بن عبدالمعبود "نَكِسُوا" مخففاً مبنياً للفاعل، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ تقديرُهُ: تَكَسُوا أَنفُسَهُمْ على رؤوسهم.

قولهم: {لَقَدْ عَلِمْتُمْ} هذه الجملة جوابُ قسم محذوفٍ، والقسمُ وجوابُه معمولان لِقَوْلٍ مضمِرٍ، وذلك القولُ المضمِرُ حالٌ من مرفوع "نُكِسُوا" أي: نُكِسُوا قائلين واللّه لَقَدْ علمت. قوله: {مَا هَآؤُلَآءِ يَنْطِقُونَ} يجوزُ أَنْ تكونَ "ما" هذه حجازيةً فيكونَ "هؤلاء" اسمها و"يَنْطِقُونَ" في محلِّ نصب خبرها، أو تميميةً فلا عملَ لها. والجملة المنفيةُ بأسرها سادّةٌ مَسَدَّةٌ المفعوليتين، إن كانت "عَلِمْتُمْ" على بابها، ومَسَدَّةٌ واحدٍ إن كانت عِزْفانيةً.

* { أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ }

وقد تقدّم الكلامُ على "أف" في سبحان ولغاتها. واللام في "لكم" وفي "لما" لامُ التبيينِ أي: التأفيهُ لَكُمْ لا لغيركم وهي نظيرُهُ {هَيْتَ لَكَ}.

* { قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ }

قوله: {بَرْدًا}: أي: ذات بَرْدٍ. والظاهر في "سلامًا" أنه نَسَقٌ على "بَرْدًا" فيكونُ خبراً عن "كُونِي". وَجَوَّزَ بعضُهُم أن ينتصبَ على المصدرِ المقصودِ به التحيّةُ في العَرْفِ. وقد رُذِّ هذا بأنّه لو قُصِدَ ذلك لكان الرَفْعُ فيه أَوْلَىٰ نحو قول إبراهيم: {سَلَامٌ}. وهذا غيرُ لازم؛ لأنه يجوزُ أَنْ يَأْتِيَ القِرْآنُ على الفصحِ والأفصحِ. وَيَدُلُّ على ذلك أنه جاءَ منصوباً، والمقصودُ به التحيّةُ نحو قول الملائكة: {قَالُوا سَلَامًا}

(10/315)

{. وقوله: {عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ} متعلق بنفس "سلام" إن قُصِدَ به التحيّةُ. ويجوزُ أن يكونَ صفةً فيتعلّقُ بمحذوفٍ. وعلى هذا فيحتملُ أن يكونَ قد حَذَفَ صفةً الأولى دلالةً صفةً الثاني عليه تقديرُهُ: كوني بَرْدًا عليه وسلاماً عليه.

* { وَتَجَنَّبْهُ وَوُطْأَ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ }

قوله: {وُطْأَ}: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ معطوفاً على المفعولِ قبله، والثاني: أن يكونَ مفعولاً معه. والأولُ أَوْلَىٰ. وقوله: {إِلَى الْأَرْضِ} يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يتعلّقَ بِتَجَنَّبْهُ على أن يُصَمَّنَ معنى أخرجناه بالنجاة. فلَمَّا صُيِّبَ معنى أخرج تعدّيّ تعديته. والثاني: أنه لا تضمينَ فيه، وأنَّ حرفَ الجرِّ يتعلّقُ بمحذوفٍ على أنه/ حالٌ من الضمير في "تَجَنَّبْهُ" أي: تَجَنَّبْهُ مُنْتَهياً إلى الأرضِ كذا قدّره الشيخ. وفيه نظرٌ: من حيث إنه قدّر كوناً مقيّداً، وهو كثيراً ما يَرُدُّ على الزمخشري وغيره ذلك.

* { وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ }

قوله: {تَأْفَلَةٌ}: قيل في تفسير النافله: إنها العطيّة. وقيل: الزيادة. وقيل: ولد. فعلى الأول تنتصبُ انتصابَ المصادر من معنى العامل وهو "وهبنا"، لا من لفظه؛ لأنَّ الهبة والإعطاء متقاربان فهي كالعاقبة والعافية. وعلى الأخيرين تنتصبُ على الحال، والمرادُ بها يعقوب. والنافلهُ مختصةٌ بـ يعقوب على كل تقدير؛ لأنَّ إسحاقَ ولده لصلبه.

قوله: {وَكَلًّا} مفعولٌ أولٌ لـ "جَعَلْنَا" و"صالحين" هو الثاني، توسَّطَ العاملُ بينهما. والأصل: وَجَعَلْنَا أَي: صَيَّرْنَا كَلًّا من إبراهيم وَمَنْ دُكِرَ معه صَالِحِينَ.

(10/316)

* { وَجَعَلْنَا لَهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا غَابِضِينَ }

وقوله: { وَجَعَلْنَا لَهُمْ أُمَّةً } : كما تقدّم إلا أنه لم يُوسَّطَ العاملُ. و"يهدون" صفةٌ لـ "أئمة". و"بأمرنا" متعلقٌ بـ "يهدون". وقد تقدّم التصريفُ المتعلق بلفظ أئمة وقراءةُ القراءِ فيها.

قوله: { فِعْلَ الْخَيْرَاتِ } قال الزمخشري: "أصله أن تُفَعَلَ الخيرات، ثم فِعْلًا الخيرات، ثم فِعَلَ الخيرات، وكذلك " وإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ". قال الشيخ: "كانَ الزمخشريُّ لَمَّا رَأَى أَنَّ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ليس من الأحكامِ المختصةِ بالمُوحَى إليهم، بل هم وغيرهم في ذلك مشتركون بئِي الفعلِ للمفعولِ، حتى لا يكونَ المصدرُ مضافاً من حيث المعنى إلى ضميرِ المُوحَى إليهم، فلا يكونُ التقديرُ: فَعَلَهُم الخيرات، وإِقَامَتَهُم الصَّلَاةَ، وَإِيتَاءَهُم الزَّكَاةَ. ولا يَلَزِمُ ذلك؛ إذ الفاعلُ مع المصدرِ محذوفٌ. ويجوزُ أن يكونَ من حيث معنى صرفاً إلى ظاهرِ محذوفٍ، ويشملُ المُوحَى إليه وغيرهم. والتقديرُ: فَعَلَ المكلِّفِين الخيرات. ويجوزُ أن يكونَ مضافاً إلى ضميرِ الموحى إليه أي: [أن] يفعلوا الخيرات، ويُقيموا الصَّلَاةَ، ويؤتوا الزَّكَاةَ، وإذا كانوا هم قد أُوحي إليهم ذلك فأتباعُهُم جازونٌ مجراهم في ذلك، ولا يَلَزِمُ اختصاصُهُم به. ثم اعتقادُ بناءِ المصدرِ للمفعولِ مختلفٌ فيه. أجاز ذلك الأَخفشُ. والصحيحُ مَنْعُهُ فليس ما اختاره الزمخشريُّ بمختارٍ".

(10/317)

قلت: الذي يَطهرُ أَنَّ الزمخشريَّ لم يُقدِّرْ هذا التقديرَ، لما ذكره الشيخ، حتى يَلزِمَهُ ما قاله، بل إنما قدَّرَ ذلكَ لأنَّ نفسَ الفعلِ الذي هو معنى صادرٌ مِنْ فاعلِهِ لا بُوْحِي، إنما بُوْحِي ألفاظٌ تَدُلُّ عليه، وكأنه قيل: وأَوْحَيْنَا هذا اللفظَ، وهو أن تُفَعَلَ الْخَيْرَاتِ، ثم صاغَ ذلكَ الحرفَ المصدرِيَّ مع ما بعده مصدراً منوناً ناصباً لما بعده، ثم جَعَلَهُ مصدراً مضافاً لمفعوله.

وقال ابن عطية: "والإقام مصدرٌ. وفي هذا نظر". انتهى. يعني ابن عطية

بالنظر أن مصدرَ أَفْعَلَ على الإفعال. فإن كان صحيحَ العين جاء تاماً كالإكرام، وإن كان معتلها حُذِفَ منه إحدى الألفين، وعُوِّضَ منه تاءُ التأنيث فيقال إقامة. فلَمَّا لم يُقَلْ كذلك جاء فيه النظر المذكور. قال الشيخ: "وأَيُّ نظرٍ في هذا؟ وقد تَصَّ سيبويه على أنه مصدرٌ بمعني الإقامة وإن كان الأكثرُ الإقامةُ بالبناء، وهو المقيسُ في مصدرِ أَفْعَلَ إذا اعتلَّتْ عَيْنُهُ. وَحَسَّنَ ذلك أنه قَائِلٌ {وَإِيْتَاءُ الرَّكَاةِ} وهو بغير تاءٍ، فتقع الموازنةُ بين قوله {وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيْتَاءَ الرَّكَاةِ}. وقال الزجاج: "حُذِفَتِ التَّاءُ مِنْ إِقَامَةٍ لِأَنَّ الإِضَافَةَ عَوَّضُ عَنْهَا" وهذا قولُ الفراء: زعم أن النَّاءَ تُحْدَفُ للإِضَافَةِ كالتنوين. وقد تقدم بَسْطُ القولِ في ذلك عند قراءة مَنْ قرأ في براءة {عُدَّةً وَلَا كِنَ كِرَةً}.

* { وَلَوْطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوَاءٍ فَاسِقِينَ }

قوله: { وَلَوْطًا آتَيْنَاهُ } : "لَوْطًا" منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهرُ بعده، تقديره: وَأَتَيْنَاهُ لَوْطًا آتَيْنَاهُ، فهي من الاشتغال. والنصبُ في مثله هو الراجح؛ ولذلك لم يُقْرَأْ إلا به لِعَطْفِ جَمَلِيَّتِهِ عَلَى جَمَلِيَّةِ فَعْلِيَّةٍ، وهو أَحَدُ الْمَرْجَحَاتِ.

(10/318)

قوله: { مِنَ الْقَرْيَةِ } أي: من أهل. يدلُّ على ذلك قوله بعد ذلك: { إِنَّهُمْ كَانُوا }، وكذلك إسنادُ عملِ الخبائثِ إليها، والمرادُ أهلُها. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا. والخبائثُ: / صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: تعملُ الأعمالَ الخبائثَ.

* { وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ }

قوله: { وَنُوحًا } : فيه وجهان: أحدهما: أنه منصوبٌ عَطْفًا على "لَوْطًا" فيكونُ مشتركًا معه في عامليهِ الذي هو "آتَيْنَاهُ" المفسَّرُ بـ"آتَيْنَاهُ" الظاهر. وكذلك { وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ } والتقدير: ونوحًا آتينا حُكْمًا، وداودَ وسليمانَ آتينا حُكْمًا. على هذا فـ"إِذْ" بدلٌ مِنْ "نُوحًا" وَمِنْ "داودَ وسليمانَ" بدلٌ اشتمالٍ. وقد تقدَّم تحقيقُ مثلِ هذا في طه. الثاني: أنه منصوبٌ بِإِضْمَارِ "أَذْكَرُ" أي: اذكر نوحًا وداودَ وسليمانَ أي أذْكَرُ خَبَرَهُمْ وَقَصَّتْهُمْ، وعلى هذا فتكونُ "إِذْ" منصوبةً بنفسِ المضافِ المقدَّرِ أي: خَبَرَهُم الْوَاقِعَ فِي وَقْتِ كَانِ كَيْتٍ وَكَيْتٍ.

وقوله: { مِنْ قَبْلُ } أي: مِنْ قَبْلِ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ.

* { وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوَاءٍ فَأَعْرِفْتَاهُمْ أَجْمَعِينَ }

قوله: { مِنَ الْقَوْمِ } : فيه أوجهٌ، أحدها: أن يُصَمَّنَ "نَصَرْنَاهُ" معنى مَنَعْنَاهُ

وَعَصَمْنَا. ومثله { فَمَنْ يَنْصُرْنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ } فلَمَّا ضُمِّنَ معناه تَعَدَّى تَعَدِيَّتَهُ. الثاني: أَنْ تَصَرَ مطاوعُهُ انتصر، فتَعَدَّى تَعَدِيَّةً ما طاوعه. قال الزمخشري: "وهو تَصَرَ الذي مطاوعُهُ انتصر. وسمعتُ هَدَلِيًّا يدعو على سارقٍ" اللهم اُنْصُرْهم منه " أي: اجْعَلْهم منتصرين منه". ولم يظهر فرقٌ بالنسبة إلى التضمين المذكور؛ فَإِنَّ معنى قوله "منتصرين منه" أي: ممتنعين أو مَعْصُومين منه. الثالث: أن "مِنْ" بمعنى على أي: على القوم.

(10/319)

* { وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ }

قوله: { لِحُكْمِهِمْ } : في الضمير المضاف إليه "حُكْمٌ" أوجهٌ. أحدها أنه ضميرٌ يُرادُ به المثني، وإنما وقع الجمعُ موقعَ التثنية مجازاً، أو لأنَّ التثنية جمعٌ، وأقلُّ الجمع اثنتان. وبدل على أن المراد التثنية قراءة ابن عباس "لِحُكْمِهِمَا" بصيغة التثنية. الثاني: أن المصدر مضافٌ للحاكمين وهما داودُ وسليمانُ والمحكوم له والمحكوم، وعليه فهؤلاء جماعةٌ. وهذا يلزمُ منه إضافة المصدر لفاعله ومفعوله دُفْعَةً واحدةً، وهو إنما يُضافُ لأحدهما فقط. وفيه الجمعُ بين الحقيقة والمجاز، فإنَّ الحقيقة إضافة المصدر لفاعله، والمجازُ إضافته لمفعوله، والثالث: أن هذا مصدرٌ لا يُرادُ به الدلالة على عِلَالٍ، بل جيءَ به للدلالة على أن هذا الحدث وقع وصدر كقولهم: له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماءِ وقَهْمٌ فهمُ الأذكاءِ، فلا يتحلَّ لحرفٍ مصدرٍ وفعلٍ، وإذا كان كذلك فهو مضافٌ في المعنى للحاكم والمحكوم له والمحكوم عليه. ويتدفع المحذوران المذكوران.

* { فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ }

وقرأ العامةُ "فَفَهَّمْنَاهَا" بالتضعيف الذي للتعدية، والضميرُ للمسألة أو للفتيا. وقرأ عكرمةُ "فَأَفَهَّمْنَاهَا" بالهمزة عَدَّاه بالهمزة، كما عَدَّاه العامةُ بالتضعيف.

(10/320)

قوله: { يُسَبِّحْنَ } في موضع نصب على الحال. و"الطيرُ" يجوز أن ينتصبَ تَسْبِحًا على الجبالِ، وأن ينتصبَ على المفعولِ معه. وقيل: "يُسَبِّحْنَ" مستأنفٌ فلا محلَّ له. وهو بعيدٌ، وقرئ "الطيرُ" رفعا، وفيه وجهان. أحدهما: أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ أي: والطيورُ مُسَخَّرَاتٌ أيضا. والثاني: أنه تَسْبِقُ على الضمير في "يُسَبِّحْنَ" ولم يؤكد ولم يُفصل، وهو موافق لمذهب الكوفيين. والتفسي: الانتشارُ، ومنه { كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ } وتَفَسَّتِ الماشيةُ: أي: رَعَتْ ليلًا

بغير راعٍ عكسَ الهَمَلِ وهو رَعِيْهَا نهاراً مِنْ غيرِ راعٍ.

* { وَعَلَّمَنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِيُخْصِنَكُمْ مِّنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ }

قوله: {لَبُوسٍ}: الجمهورُ على فتح اللام، وهو الشيءُ المُعَدُّ لِلْبُوسِ. قال الشاعر:

3355- لَبَسَ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبُوسَهَا * إِمَّا تَعِيْمَهَا وَإِمَّا بُوسَهَا
وُقِرِيَء "لَبُوسٍ" بضمها، وحينئذ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمَعَ لَبَسَ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْجِعَ
الْمَفْعُولِ، وَإِمَّا أَنْ يَكْنَ وَاقِعًا مَوْجِعَهُ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ. و"لكم" يَجُوزُ أَنْ يَتَّعَلَقَ
بَعَلْمَنَاهُ، وَأَنْ يَتَّعَلَقَ بِصَنْعَةٍ. قاله أبو البقاء. وفيه بُعْدٌ، وَأَنْ يَتَّعَلَقَ بِمَحْذُوفٍ عَلَى
أَنَّهُ صِفَةٌ لِلْبُوسِ.

قوله: {لِيُخْصِنَكُمْ} هذه لامٌ كي. وفي متعلقها أوجهٌ، أحدها: أَنْ يَتَّعَلَقَ بِعَلْمَنَاهُ.
وهذا ظاهراً على القولين الأخيرين. وأمَّا على القول الثالث فيُشْكِلُ. وذلك أنه
يلزمُ تَعَلُّقَ حَرْفِيٍّ جَرِّ مُتَحَدِّينَ لفظاً ومعنى. ويُجَابُ عنه: بَأَنَّ يُجْمَعَلُ بَدَلًا مِنْ
"لكم" بإعادة العامل، كقوله تعالى: {لَمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَانِ لِيُبْتِئَهُمْ} / وهو بدل
اشتمال وذلك أَنَّ "أَنْ" الناصبة للفعل المقدر مؤولُهُ هي ومنصوبُها بمصدرٍ.
وذلك المصدرُ بدلٌ من ضمير الخطابِ في "لكم" بدلُ اشتمالٍ، والتقدير:
وعَلَّمَنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لِتَحْصِيْنِكُمْ.

(10/321)

الثاني: أَنْ يَتَّعَلَقَ بِـ "صَنْعَةٍ" على معنى أنه بدلٌ من "لكم" كما تقدّم تقييده،
وذلك على رأي أبي البقاء فإنه علق "لكم" بـ "صَنْعَةٍ". والثالث: أَنْ يَتَّعَلَقَ
بالاستقرار الذي تعلق به "لكم" إذا جَعَلْنَاهُ صِفَةً لِمَا قَبْلَهُ.
وقرأ الحَرَمِيُّانَ والأخوان وأبو عمرو "لِيُخْصِنَكُمْ" بالياء من تحت. والفاعلُ الله
تعالى - وفيه التفاضُّ على هذا الوجه إذ تَقَدَّمَ ضميرُ المتكلم في قوله:
{ وَعَلَّمَنَاهُ } - أو داوُدُ أو التعلِيمُ أو اللبوس. وقرأ حفصٌ وأبنُ عامرٍ بالتاء من
فوق. والفاعلُ الصَّنِيعَةُ أو الدَّرْعُ مؤنثة كما تقدم. وقرأ أبو بكرٍ "لِيُخْصِنَكُمْ"
بالنون جرياً على "عَلْمَنَاهُ" وعلى هذه القراءاتِ الثلاثِ: الحاءُ ساكنةٌ والصادُ
مخففةٌ.

وقرأ الأعمش "لِيُخْصِنَكُمْ" وكذا الفقيمي عن أبي عمرو بفتح الحاءِ وتشديد
الصادِ على التثنية. إلا أَنَّ الأعمشَ بالتاءِ من فوق، وأبو عمرو بالياء من تحت.
وقد تقدّم ما هو الفاعلُ.

* { وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ
شَيْءٍ عَالِمِينَ }

قوله: {وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ}: العاصفةُ على النصب أي: وسَخَّرْنَا الرِّيحَ لِسُلَيْمَانَ،
فهي منصوبةٌ بعاملٍ مقدر. وقرأ ابنُ هرْمَزٍ، وأبو بكرٍ عن عاصمٍ في روايةٍ،
بالرفع على الابتداء، والخبرُ الجارُّ قبله. وقرأ الحسنُ وأبو رجاء بالجمعِ

والنصب. وأبوحوية بالجمع والرفع. وقد تقدّم الكلام على الجمع والإفراد في البقرة، وبعض هؤلاء قرأ كذلك في سبأ. وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

(10/322)

قوله: {عَاصِفَةً} حال. والعامل فيها علي قراءة من نصب: سَخَّرْنَا الْمُقَدَّرَ، وفي قراءة من رَفَعَ: الاستقراؤ الذي تعلق به الخبر. يُقَالُ: عَصَفَتِ الرِّيحُ تَعَصِفُ عَصْفًا وَعُصُوفًا فِيهِ عَاصِفٌ وَعَاصِفَةٌ. وَأَسَدٌ تَقُولُ: أَعَصَفْتُ بِالْأَلْفِ تُعَصِفُ، فَهِيَ مُعَصِفٌ وَمُعَصِفَةٌ.
و"تَجْرِي" يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا ثَانِيَةً، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي "عَاصِفَةً" فَتَكُونُ حَالَيْنِ مُتَدَاخِلِينَ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ {إِلَيْهِ بَارَكْنَا فِيهَا} صِفَةٌ لِلرِّيحِ، وَفِي الْآيَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ. وَالتَّقْدِيرُ: الرِّيحُ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا إِلَى الْأَرْضِ، وَهُوَ تَعَسَّفٌ.

* { وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوضُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ }

قوله: {مَنْ يَغُوضُونَ}: يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة. وعلى كلا التقديرين فموضعهما: إِمَّا نَصَبٌ تَسْقَا عَلَى "الرِّيحِ" أَي: وَسَخَّرْنَا لَهُ مَنْ يَغُوضُونَ، أَوْ رَفَعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ. وَالخَبْرُ فِي الْجَارِ قَبْلَهُ. وَجُمِعَ الضَّمِيرُ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى "مَنْ". وَحَسَّنَ ذَلِكَ تَقَدُّمُ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ {الشَّيَاطِينِ}، فَلَمَّا تَرَشَّحَ جَانِبُ الْمَعْنَى رُوعِي. وَنظيره قوله:
3356- وَإِنَّ مِنَ النَّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ * تَهَيَّجُ الرِّبَاضُ قَبْلَهَا وَتَصْرُخُ رَاعِي التَّانِيثَ لِتَقَدُّمِ قَوْلِهِ "وَإِنَّ مِنَ النَّسْوَانِ".
{دُونَ ذَلِكَ} صِفَةٌ لـ "عَمَلًا".

* { وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ }

قوله: {وَأَيُّوبَ}: كقولهِ: "ونوحاً" وما بعده. وقرأ العامة "أني" لتسليط النداء عليها بإضمار حرف الجر أي: يَا أَيُّوبَ. وعيسى بن عمر بكسر. فمذهب البصريين إضمار القول أي: نادى فقال: أني. ومذهب الكوفيين إضمار النداء مُجْرَى الْقَوْلِ.

والضُّرُّ بالضم: المَرَضُ فِي الْبَدَنِ، وَبِالْفَتْحِ: الضَّرُّ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْأَوَّلِ.

(10/323)

* { فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَأَتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَذَكَرَى لِلْعَابِدِينَ }

قوله: {رَحْمَةً}: فيه وجهان، أظهرهما: أنها مفعولٌ من أجله. والثاني: أنها مصدرٌ لفعلٍ مقدرٍ أي: رَحِمْنَا رَحْمَةً. و{مَنْ عِنْدَنَا} صفةٌ لـ"رحمة".

* {وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ الصَّابِرِينَ}

قوله: {وَذَا الْكِفْلِ}: و{وَذَا التُّونِ} عطفاً على "أيوب" و"ذا" بمعنى صاحب. والكيفلُ هنا: الكفالة يقال: إنه تكفلَ بأمورٍ قوفى بها.

* {وَذَا التُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ}

* {وَذَا التُّونِ}

: الحَوْتُ، ويجمع على يَنَانٍ، كحَوْتُ وحيَتَان. وسُمِّي بذلك، لأنَّ النونَ أبتلعه. قوله: {مُغَاضِبًا} حالٌ مِنْ فاعِلٍ "ذهب". والمفاعلةُ هنا تحتلُّ أنْ تكمُونَ على بابها من المشاركة. أي: غاصبَ قومه وغاصبوه، وحين لم يُؤْمِنُوا في أول الأمر. وفي بعض التفاسير: مُغَاضِبًا لربِّه. فإنَّ صَحَّ ذلكَ عَمَّن يُعتبر قوله، فينبغي أنْ تكونَ اللامُ للتعليلِ لا للتعديةِ للمفعولِ أي: لأجلِ ربِّه ولدينه، ويحتملُ أنْ تكونَ بمعنى: غضبانَ فلا مشاركةَ كعاقبتُ وسأقرتُ. والعامَّةُ على "مُغَاضِبًا" اسمٌ فاعِلٍ. وقرأ أو شرف "مغاضباً" بفتح الصادِ علي مالم يُسمِّ فاعِله. كذا نقله الشيخ، ونقله الزمخشري عن أبي شرف "مُغَاضِبًا" دون ألفٍ مِنْ أَعْصَبْتَهُ فهو مُعْصَبٌ. قوله: {أَن لَّن} هذه المخمفةُ، وأسمُّها ضميرُ الشأنِ محذوفٌ. و{لَّن نَّقْدِرَ} هو الخبرُ. والفاصلُ/ حرفُ النفيِ المعنى: أنْ لَّن نُصَيِّقُ عليه، من بابِ قوله: {فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ}، {وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ}

(10/324)

{. والعامَّةُ على "نَقْدِرَ" بنونِ العظمةِ مفتوحةً وتخفيفِ الدالِ. والمفعولُ محذوفٌ أي: الجهاتِ والأماكن. وقرأ الزُّهريُّ بضمِّها وتشديدِ الدالِ. وقرأ ابنُ أبي ليلى وأبو شرفٍ والكلبي وحמיד بن قيس "يَقْدِرَ" بضمِّ الياءِ مِنْ تحثُ وفتحِ الدالِ خفيفةً مبنياً للمفعول. وقرأ الحسنُ وعيسى بنُ عمرَ بفتحِ الياءِ وكسرِ الدالِ خفيفةً. وعليُّ بنُ أبي طالبٍ واليمانِيُّ بضمِّ الياءِ وكسرِ الدالِ مثنويةً. والفاعلُ على هذينِ الوجهينِ ضميرٌ يعودُ على اللهِ تعالى. قوله: {أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ} يجوزُ في "أَن" وجهان، أحدهما: أنها المخمفةُ من الثقيلة. فاسمُها كما تقدَّم محذوفٌ. والجملةُ المنفيةُ بعدها الخبرُ. والثاني: أنها تفسيريَّةٌ؛ لأها بعد ما هو بمعنى القولِ لا حروفه.

* {فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْعَمِّ وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ}

قوله: {وَكَذَلِكَ نُجِي} لأكاف نعتٌ لمصدرٍ أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ. وقرأ

العامة "نُجِّي" بضم النون الأولى وسكون الثانية مِنْ أُنْجِيَ يُنْجِي. وقراً ابن عامر وأبو بكر عن عاصم "نُجِّي" بتشديد الجيم وسكون الياء. وفيها أوجه، أحسنها: أن تكونَ الأصل "نُجِّي" بضمِّ الألوِي وفتح الثانية وتشديد الجيم، فاستثقل توالي مِثْلين، فحذفت الثانية، كما حذفت في قوله {وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ} في قراءة مَنْ قرأه كما تقدّم، وكما حذفت التاء الثانية في قوله {تَذَكَّرُونَ} و{تَظَاهَرُونَ} وبأيه.

ولكنَّ أبا البقاء استضعفَ هذا التوجيهَ بوجهين فقال: "أحدهما: أنَّ النونَ الثانيةَ أصلٌ، وهي فاءُ الكلمةِ فَحَذَفُهَا يَبْعُدُ جِدًّا. والثاني: أنَّ حركتها غيرُ حركةِ النونِ الأولى، فلا يُسْتَقْبَلُ الجمعُ بينهما بخلافِ "تظَاهرون" ألا ترى أنَّك لو قلت: "تُحامي المظالم" لم يَسُعْ حَذْفُ الثانيةِ".

(10/325)

أمَّا كونُ الثانيةِ أصلاً فلا أثرَ له في مَعِ الحذفِ، ألا ترى أن التَّحْوِينَ اختلفوا في إقامة واستقامة: أيُّ الألفين المحذوفة؟ مع أنَّ الأولى هي أصلٌ لأنَّها عينُ الكلمة. وأمَّا اختلافُ الحركةِ فلا أثرَ له أيضاً؛ لأنَّ الاستثقالَ باتحادِ لفظِ الحرفين على أيِّ حركةٍ كانا.

الوجه الثاني: أن "نُجِّي" فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وإنما سُكِّنَتْ لأمه تخفيفاً، كما سُكِّنَتْ في قوله: {مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا} في قراءةٍ شاذةٍ تقدَّمتْ لك. قالوا: وإذا كان الماضي الصحيح قد سُكِّنَ تخفيفاً فالمعتلُّ أولى، فمنه: 3357- إِمَّا شِعْرِي قَيْدٌ * قد حُلِطَ بِجُلْجُلَانٍ وقد ذَكَرْتُ مِنْهُ جَمَلَةً صَالِحَةً.

وأسبَدَ هذا الفعلُ إلى ضميرِ المصدرِ مع وجودِ المفعول الصريح كقراءةِ أبي جعفرٍ {لِيَجْزِيَ قَوْماً يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} وهذا رأيُّ الكوفيين والأخفش. وقد ذَكَرْتُ له شواهدَ فيما مضى من هذا التصنيفِ، والتقدير: نُجِّي النَّحَاءُ. قال أبو البقاء: "وهو ضعيفٌ من وجهين، أحدهما: تسكينُ آخرِ الفعلِ الماضي، والآخرُ إقامةُ المصدرِ مع وجودِ المفعول الصريح". قلت: عَرَفْتُ جَوَابَهُمَا مِمَّا تَقَدَّمَ. الوجه الثالث: أنَّ الأصلَ: نُجِّي كقراءةِ العامة، إلا أنَّ النونَ الثانيةَ قُلِبَتْ جِماً، وأدغمت في الجيم بعدها. وهذا ضعيفٌ جداً؛ لأنَّ النونَ لا تُقَارِبُ الجيمَ فأُدغِمَتْ فيها.

الوجه الرابع: أنه ماضٍ مسندٌ لضميرِ المصدرِ أي: نُجِّي النَّحَاءُ كما تقدم في الوجه الثاني، إلا أن "المؤمنين" ليس منصوباً بنجِّي بل بفعلٍ مقدرٍ، وكان صاحبُ هذا الوجهِ قَرَّ من إقامةِ غيرِ المفعول به مع وجودِهِ، فجعله مِنْ جَمَلَةٍ أُخْرَى.

(10/326)

وهذا القراءة متواترة، ولا التفات على مَنْ طَعَن على قارئها، وإن كان أبو علي قال: "هي لحن". وهذه جراءة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج. أما الزمخشري فلم يَطعن عليها، إنما طعن على بعض الأوجه التي قدّمها فقال: "وَمَنْ تَمَحَّلَ لصحته فجعله فُعل وقال: نُجِّي النَّهَاءَ المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره وتَصَبَّ المؤمنين، فتعسّفُ باردُ التعسّفِ". قلت: فلم يَرْتَضِ هذا التخريج بل للقراءة عنده تخريجٌ آخر. وقد يمكن أن يكون هو الذي بدأت به لسلامته ممّا تقدّم من الضعف.

* { فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ }

قوله: { وَيَدْعُونَنَا } : العامّة على ثبوت الرفع قبل "نا" مفكوكة منها. وقرأت فرقة "يَدْعُونَا" بحذف نون الرفع. وطلحة بادغامها فيها. وهذان الوجهان فيهما إجراء نون "نا" مُجَرَى نون الوقاية. وقد تقدّم ذلك. قوله: { رَغَبًا وَرَهَبًا } يجوز أن يَنْتَصِبَا على المفعول من أجله، وأن ينتصبا على أنهما مصدران واقعان موقع الحال أي: راغبين راهبين، وأن ينتصبا على المصدر الملاقي لعامليه في المعنى دون اللفظ لأن ذلك نوعٌ منه. والعامّة على فتح الغين والهاء. وابن وثاب والأعمش - ورويت عن أبي عمرو - بسكون الغين والهاء. وتُقِلُّ عن الأعمش - وهو الأشهرُ عنه - بضمّ الراء وما بعدها. وقرأت فرقة بضمّة وسكون فيهما.

* { وَاللَّيْلَىٰ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابِتْهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ }

(10/327)

قوله: { وَاللَّيْلَىٰ أَحْصَنَتْ } : يجوز أن ينتصِبَ نَسَقًا على ما قبلها، وأن ينتصِبَ بإضمارٍ اذْكَرٌ، وأن يرتفع بالابتداء، والخبرُ محذوف أي: وفيما يُتلى عليكم التي أحصنت. ويجوز أن يكون الخبرُ "فنَفَخْنَا" وزيدت الفاء على رأي الأخفش نحو: "زيدٌ فقائمٌ".

وفي كلام الزمخشري "فَنَفَخْنَا الروحَ في عيسى فيها". قال الشيخ مؤخذاً له: "فاستعمل "نَفَخَ" متعدياً. والمحفوظ أنه لا يَتَعَدَّى فيحتاج في تَعَدُّيه إلى سماع، وغير متعدٍّ أستعمله هو في قوله "أي: نَفَخْتُ في المِرْمَارِ" انتهى ما واحده به. قلت: وقد سُمِعَ "نَفَخَ" متعدياً. وبَدُلَ على ذلك ما قُرئ في الشاذ "فأنفخها فيكون طائراً" وقد حكاها هو قراءة فكيف يُنكّرُها؟ فعليك بالالتفات إلى ذلك.

قوله: { آيَةً } إنما لم يطابق المفعول الأول فيثني الثاني؛ لأنّ كلاّ منهما آيةٌ بالآخر فصارا آيةً واحدة. أو نقول: إنّه حُذِفَ من الأول دلالة الثاني، أو بالعكس أي: وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ آيَةً. وأمّه كذلك. وهو نظيرُ الحذف في قوله { وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ } وقد تقدّم.

* { إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ }

قوله: { أُمَّةً وَاحِدَةً } : العَامَّةُ على رفع "أمتكم" خبراً لـ "إِنَّ" ونصب "أمةً واحدةً" على الجال. وقيل على البذل من "هذه"، فيكونُ قد فُصِّلَ بالخبرِ بين البذل والمبدلِ منه نحو "إن زيدا قائمٌ أخاك".
 وقرأ الحسنُ "أُمَّتِكُمْ" بالنصب على البذل من "هذه" أو عطف البيان. وقرأ أيضاً هو وابن أبي إسحاق والأشهبُ العقبلي وأبو حيوة وابن أبي عبله وهارون عن أبي عمرو "أُمَّتِكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً" برفع الثلاثة على أن تكونَ "أمتكم" خبرَ "إِنَّ" كما تقدّمَ و"أمةً واحدةً" بدلٌ منها بدلٌ نكرةٍ من معرفةٍ، أو تكونَ "أمةً واحدةً" خبرٌ مبتدأً محذوفٍ.

(10/328)

* { وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ }

قوله: { أَمْرَهُمْ } : فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الخفضِ أي: تَقَرَّقُوا في أمرهم. الثاني: أنه مفعولٌ به، وَعَدَّي تَقَطَّعُوا لَأنه قَطَّعُوا. الثالث: أنه تمييزٌ. وليس بواضح معنىً وهو معرفةٌ، فلا يَصِحُّ من جهة صناعة البصريين. قال أبو البقاء: "وقيل: هو تمييزٌ أي تقطع أمرهم" فجعله منقولاً من الفاعلية.
 و"زُبْرًا" يجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً على أن يُضَمَّنَ "تقطَّعوا" معنى صَبَّروا بالتقطيع، وإمَّا أن ينتصبَ على الحال من المفعول - أي: مثل زُبْرٍ أي: كُتِبَ؛ فَإِنَّ الزُّبْرَ جَمْعُ زُبْرٍ كُرْسُلُ جَمْعِ رَسُولٍ، أو يكونَ حالاً من الفاعلِ. نقله أبو البقاء في سورة المؤمنين. وفيه نظرٌ؛ إذ لا معنى له، وإنما يظهر كونه حالاً من الفاعلِ في قراءة "زُبْرًا" بفتح الباءِ أي فَرَقًا. والمعنى: صَبَّروا أمرهم زُبْرًا أو تقطَّعوه ف يهذه الحال. والوجهان مأخوذان من تفسير الزمخشري لمعنى الآية الكريمة، فإنه قال: "والمعنى: جعلوا أمرَ دينهم فيما بينهم قِطْعاً كما يتوزَّعُ الجماعةُ [الشيء] ويقتسمونه، فيطير لهذا نصيبٌ ولذلك نصيبٌ، تمثلاً لاختلافهم فيه وصيرورتهم فَرَقًا وأحزاباً".
 وفي الكلام التفتُّ من الخطاب وهو قوله "أمتكم" إلى العيبة تشنيعاً عليهم بسوءِ صنيعهم.

وقرأ الأعمش بفتح الباء جمع زُبْرَةٍ، وهي قطعة الحديد في الأصل. ونصبه على الحال من ضمير الفاعل في "تقطَّعوا" وقد تقدّم. ولم يتعرَّض له أبو البقاء في هذه السورة وتعرَّض له في المؤمنين فذكر فيه الأوجه المتقدمة وزاد أنه قُرِئَ "زُبْرًا" بكونِ الباء، وهو بمعنى المضمومها.

* { فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ }

(10/329)

قوله: { فَلَا كُفْرَانَ } الكُفْرَانَ: مصدرٌ بمعنى الكُفْرِ. قال: 3358- رأيتُ أناساً لا تنام جُدُودُهُمْ * وَجَدِّي - ولا كُفْرَانَ لله - نائمٌ و"لِسَعِيهِ" متعلقٌ بمحذوفٍ أي: يكفر لسَعِيهِ، ولا يتعلق بكُفْرَانَ؛ لأنه يصير مُطَوَّلًا، والمطوّل يُنصَبُ. وهذا مبنيٌ. والضميرُ في "له" يعودُ على السعي.

* { وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ }

قوله: { وَحَرَامٌ } : قرأ الأخوان وأبو بكرٍ ورويتُ عن ابنِ عمرو "وَجِزْمٌ" بكسرِ الحاءِ وسكونِ الراءِ. وهما لغتان كالجِلِّ والحَلَالِ. وقرأ ابنُ عباسٍ وعكرمةٌ و"حَرِمٌ" بفتحِ الحاءِ وكسرِ الراءِ وفتحك الميم، على أنه فعلٌ ماضٍ، وروى عنهم أيضاً وعن أبي العالية فتح الحاء والميم وضمَّ الراءِ نزنة كَرَمٍ، وهو فعلٌ ماضٍ أيضاً. وروى عن ابنِ عباسٍ فتح الجميع. وهو فعلٌ ماضٍ أيضاً. واليمانيُّ بضمِّ الحال وكسرِ الراءِ مشددةٌ وفتح الميم ماضياً مبنياً للمفعول. وروى عن عكرمة بفتح الحاء وكسرِ الراءِ و تنوين الميم. فَمَنْ جعله اسماً: ففي رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ/ وفي الخبر حينئذٍ ثلاثة أوجه، أحدها: قوله { أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ } وفي ذلك حينئذٍ أربعةٌ تأويلاتٍ، التأويلُ الأولُ: أنَّ "لا" زائدةٌ، والمعنى: وممنعٌ على قريةٍ قدَّزنا إهلاكها لكفرهم رجوعهم إلى الإيمان، إلى أن تقوم الساعةُ. وممن ذهب إلى زيادتها أبو عمرو مستشهداً عليه بقوله تعالى: { مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ } يعني في أحدِ القولين. التأويل الثاني: أنها غيرُ زائدةٍ، وأنَّ المعنى: أَنَّهُمْ غيرُ راجعين عن معصيتهم وكفرهم. التأويل الثالث: أنَّ الحرامَ يُرادُ به الواجب. ويُدلُّ عليه قوله تعالى: { قُلْ تَعَالَوْا أَنبِئْ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ كَمَا تَشْرِكُوا } وتَرَكَ الشِّرْكَ واجبٌ، ويُدلُّ عليه أيضاً قولُ الخنساء:

(10/330)

3359- حرامٌ عليَّ لا أرى الدهرَ باكياً * على شَجْوِهِ إلا بَكَيْتُ على صَحْرِ

وأيضاً فمن الاستعمال إطلاقُ أحدِ الضدين على الآخر. ومِنْ تَمَّ قال الحسن والسدي: لا يَرْجِعُونَ عن الشريك. وقال قتادة: إلى الدنيا. التأويل الرابع: قال أبو مسلم ابن بَحْرٍ: "حرامٌ: ممتنع. وأنه لا يرجعون: انتفاء الرجوع إلى الآخرة، فإذا امتنع الانتفاء وَجَبَ الرجوعُ: فالمعنى: أنه يجبُ رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة. ويكون الغرضُ إبطالَ قول مَنْ يُنكر البعثَ. وتحقيقُ ما تقدّم من أنه لا كُفْرَانَ لسَعِي أَحَدٍ، وأنه يُجْرَى على ذلك يومَ القيامةِ". وقول ابن عطية قريبٌ من هذا قال: "وممنعٌ على الكفرة المُهْلِكِينَ أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ إلى عذابِ الله وأليمِ عقابِهِ، فتكون "لا" على بابها، والحرامُ على بابها".

الوجه الثاني: أنَّ الخبرَ منحذوفٌ تقديره: حرامٌ توبئهم أو رجاءٌ بعثهم، ويكونُ "أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ" علةً لما تقدّم من معنى الجملة، ولكن لك حينئذٍ في "لا" احتمالان، الاحتمال الأول: أن تكونَ زائدةً. ولذلك قال أبو البقاء في هذا الوجه بعدَ تقديره الخبرَ المتقدم: "إذا جَعَلْتَ لا زائدةً" قتل: والمعنى عنده: لأنهم

يَرْجِعُونَ إِلَى الْآخِرَةِ وَجَزَائِهَا. الاحتمال الثاني: أن تكونَ غيرَ زائدةٍ بمعنى: ممتنعٌ توْبُّهُمُ أو رجاءٌ بعِثِهِمُ؛ لأنهم لا يَرْجِعُونَ إلى الدنيا فَيَسْتَدْرِكُوا فِيهَا مَا فَاتَهُمْ مِنْ ذَلِكَ.

(10/331)

الوجهُ الثالث: أن يكونَ هذا المبتدأ لا خبرَ له لفظاً ولا تقديرًا، وإنما رَفَعَ شيئاً يقوم مقامَ خبره من باب "أقائم أخواك". قال أبو البقاء: "والجيدُ أن يكونَ "أنهم" فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر"، قلت: وفي هذا نظرٌ؛ لأن ذلك يُشترطُ فيه أن يعتمدَ الوصفُ على نفي أو استفهام، وهنا فلم يعتمدَ المبتدأ على شيءٍ من ذلك، اللهم إلا أن ينحوَّ نحوَ الأخفش، فنه لا يشترطُ ذلك. وقد قررتُ هذه المسألة في غير هذا الموضوع، والذي يظهر قولَ الأخفش، وحينئذ يكون في "لا" الوجهان المتقدمان من الزيادة وعِدْهُمَا، باختلاف معنيين: أي امتنع رجوعُهُم إلى الدنيا أو عن شركهم إذا قَدَّرْتَهَا زائدةً، أو امتنع عدمُ رجوعِهِم إلى عقابِ الله في الآخرة إذا قَدَّرْتَهَا غيرَ زائدة.

الوجه الثاني: من وجهي رفع "حرام" أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، فقَدَّرَهُ بعضهم: الإقالة والتوبة حرامٌ. وقَدَّرَهُ أبو البقاء: "أي ذلك الذي دُكِرَ من العملِ الصالح حرامٌ". وقال الزمخشري: "وحرامٌ على قريةٍ أهلكتها ذاك، وهو المذكورُ في الآية المتقدمة من العملِ الصالح والسَّعي المشكور غير المكفور. ثم غلَّ فقيل: إنهم لا يرجعون عن الكفر فكيف لا يمتنع ذلك؟

وقرأ العامةُ "أهلكتها" بنون العظمة. وقرأ أبو عبدالرحمن وقتادةُ "أهلكتها" بناء المتكلم. ومن قرأ "حَرَمٌ" بفتح الحاء وكسرِ الراء وتنوين الميم، فهو في قراءته صفةٌ على فعلٍ نحو: حَذِر. وقال:

3360- وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ * يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرَضُمُ
ومن قرأه فعلاً ماضياً فهو في قراءته مسندٌ لـ "أن" وما في حيزها. ولا يخفى الكلامُ في "لا" بالنسبة إلى الزيادة وعِدْهِمَا/ فإنَّ المعنى واضحٌ مما تقدّم، وقُرىء "إنهم" بالكسر على الاستئناف، وحينئذ فلا بد من تقديرٍ مبتدأ يَتِمُّ به الكلام، تقديره: ذلك العملُ الصالح حرامٌ. وتقدّم تحريرُ ذلك.

(10/332)

* { حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ }

قوله: { حَتَّى إِذَا } : قد تقدم الكلام على "حتى" الداخلة على "إذا" مشبعاً. وقال الزمخشري هنا: "فإن قلت: بم تعلقَتْ "حتى" وأقعةً غايةً له وأيةُ الثلاث هي؟ قلت: هي متعلقةٌ بـ "حرامٌ" وهي غايةٌ له؛ لأنَّ امتناعَ رجوعِهِم لا يزول حتى تقومَ القيامةُ، وهي "حتى" التي يُحكى بعدها الكلامُ، والكلامُ المحكيُّ هو الجملةُ من الشرطِ والجزاء، أعني "إذا" وما في حيزها". وأبو البقاء نحا هذا

النحو فقال: "وحتى" متعلقة في المعنى بـ "حرام" أي: يستمر الامتناع إلى هذا الوقت، ولا عمل لها في "إذا".
وقال الحوفي: "هي غاية، والعامل فيها ما دلَّ عليه المعنى من تأسُّفهم على ما قرَّطوا فيه من الطاعة حين فاتهم الاستدراك". وقال ابن عطية: "حتى" متعلقة بقوله "وتقطعوا". وتحتمل على بعض التاويلات المتقدمة أن تتعلق بـ "يرجعون"، وتحتمل أن تكون حرف ابتداء، وهو الأظهر؛ بسبب "إذا"؛ لأنها تقتضي جواباً هو المقصود ذكره". قال الشيخ: "وكون" حتى "متعلقة بـ"تقطعوا" فيه بُعد من حيث كثرة الفصل لكنه من حيث المعنى جيد؛ وهو أنهم لا يزالون مختلفين على دين الحق إلى قرب مجيء الساعة، فإذا جاءت الساعة انقطع ذلك كله".
وتلخص في تعلق "حتى" أوجه، أحدها: أنها متعلقة بـ "حرام". الثاني: أنها متعلقة بمحذوف دلَّ عليه المعنى، وهو قول الحوفي. الثالث: أنها متعلقة بـ "تقطعوا". الرابع: أنها متعلقة بـ "يرجعون". وتلخص في "حتى" وجهان، أحدهما: أنها حرف ابتداء وهو قول الزمخشري وابن عطية فيما اختاره، الثاني: حرف جر، بمعنى إلى.

(10/333)

وقرأ "فُتِّحَتْ" بالتشديد ابن عامر. والباقون بالتخفيف. وقد تقدّم ذلك أول الأنعام، وفي جواب "إذا" أوجه أحدها: أنه محذوف فقدّره أبو إسحاق: "قالوا يا ويلنا"، وقدّره غيره: فحينئذ يبعثون. وقوله "فإذا هي شاخصة" عطف على هذا المقدر. الثاني: أن جوابها الفاء في قوله "فإذا هي" قاله الحوفي والزمخشري وابن عطية. فقال الزمخشري: "وإذا هي المفاجأة، وهي في المجازاة سادّة مسدّ الفاء كقوله تعالى: {إِذَا هُمْ يَقْتَطِبُونَ} فإذا جاءت الفاء معها تعاوتتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد. ولو قيل: إذا هي شاخصة كان سديداً. وقال ابن عطية: "والذي أقول: إن الجواب في قوله "فإذا هي شاخصة"، وهذا هو المعنى الذي قصد ذكره؛ لأنه رجوعهم الذي كانوا يكذبون به وحرّم عليهم امتناعه".

وقوله: {يَأْجُوجُ} هو على حذف مضاف أي: سدُّ يأجوج ومأجوج. وتقدّم الكلام فيهما قريباً.

قوله: "وهم" يجوز أن يعود على يأجوج ومأجوج، وأن يعود على العالم بأسرهم. والأول أظهر.

وقرأ العامة: "ينسلون" بكسر السين، وأبو السَّمَّال وابن أبي إسحاق بضمها. والحَدَب: النَّسْرُ من الأرض أي: المرتفع، ومنه الحَدَبُ في الظهر وكلُّ كُدْيَةٍ أو أَكْمَةٍ فهي حَدَبَةٌ، وبها سُمِّيَ القَبْرُ لظهوره على وجه الأرض، والنَّسْلان مَقَارِبَةٌ الحَطْو مع الإسراع، يُقال: نَسَلَ ينسِلُ وينسَلُ بالفتح في الماضي، والكسِرِ والضم في المضارع، ونَسَلَ وعَسَلَ واحد، قال الشاعر:
3361- عَسَلَانَ الذَّنْبِ أَمْسَى قَارِبًا * بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَتَسَلَّ

(10/334)

والتَّسْلُّ من ذلك وهو الرَّبِّيَّةُ، أطلقَ المصدرَ على المَفْعُولِ. و"تَسَلَّتْ ريشَ الطائر" من ذلك. وُقِدَّمَ الجارُّ على متعلقه لتواخي رؤوس الأي. وقرأ عبد الله وابن عباس "جَدَتْ" بالثاء المثلثة، وهو القَبْرُ. وُقِرِيَءَ بالفاء وهي بدلٌ منها. قال الزمخشري: "الثناء" للحجاز والفاء لتميم". وبنبغي أن يكونا أصلين؛ لأنَّ كلاً منهما لغهٌ مستقلةٌ، ولكن قد كُتِرَ إبدالُ الثاء من الفاء قالوا: مَعْفُورٌ في مَعْفُورٍ، وقالوا: "فُمٌّ" في فُؤْمٍ، فأبدلت هذه من هذه تارةً، وهذه من هذه أخرى.

* { وَافْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَتَا قَدْ كُنَّا فِي عَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ }

قوله: { فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ } : فيه أوجهٌ أحدها: - وهو الأجود - أن تكمون "هي" ضميرُ القصة، و"شاخِصَةٌ" خبرٌ مقدَّمٌ، و"أبصارٌ" مبتدأٌ مؤخرٌ، والجملةُ خبرٌ لـ "هي" لأنها لا تُفَسَّرُ إلا بجملةٍ مصرَّحٍ بجزأياها، وهذا مذهبُ البصريين. الثاني: أن تكونَ "شاخِصَةٌ" مبتدأً، و"أبصارٌ" فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ، وهذا يتمشى على رأي الكوفيين؛ لأنَّ ضميرَ القصة يُفَسَّرُ عندهم بالمفردِ العاملِ عملَ الفعلِ فإِنَّه في قوة الجملة. الثالث: قال الزمخشري: "هي" ضميرٌ مُبْهَمٌ تُوضِّحُه الأبصارُ وتُفَسِّرُه، كما فُسِّرَ { الَّذِينَ ظَلَمُوا } { وَأَسْرُوا }. ولم يَدْرُكْ غيرَه. قلت: وهذا هو قولُ الفراء؛ فإِنَّه قال: "هي" ضميرُ الأبصارِ تقدَّمتْ لدلالة الكلام ومجيء ما يُفَسِّرُها". وأنشد شاهداً على ذلك: /

3362_ فلا وأبيها لا تقول خليلتي * ألا قرَّعني مالكُ بنُ أبْنِ كعبِ الرابع: أن تكونَ "هي" عماداً، وهو قولُ الفراء أيضاً، قال: "لأنه يصلح موضعها هو" وأنشد:

3363_ بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ * فهل هو مرفوعٌ بما ههنا راسٍ

(10/335)

وهذا لا يَتَمَسَّيْ إِلَّا على أحدِ قولي الكسائي: وهو أنه يُجيزُ تقدُّمَ الفصلِ مع الخبرِ المقدَّمِ نحو: "هو خيرٌ منك زيد" الأصل: زيدٌ هو خيرٌ منك، وقال الشيخ: "أجاز هو القائمُ زيدٌ، على أنَّ "زيداً" هو المبتدأُ و"القائم" خبره و"هو" عمادٌ. وأصلُ المسألة: زيدٌ هو القائم". قلتُ: وفي هذا التمثيلُ [نظراً]؛ لأنَّ تقديمَ الخبرِ هنا ممتنعٌ لا ستوائيهما في التعريفِ، بخلاف المَثالِ الذي قدَّمْتُهُ، فيكون أصلُ الآيةِ الكريمة: فإذا أبصارُ الذين كفروا هي شاخِصَةٌ، فلما قُدِّمَ الخبرُ وهو "شاخِصَةٌ" قُدِّمَ معها العمادُ. وهذا أيضاً إنما يجيء على مذهبِ مَنْ يرى وقوعَ العمادِ قبلَ النكرة غيرِ المقاربةِ للمعرفة.

الخامس: أن تكونَ "هي" مبتدأً، وخبرُه مضمَّرٌ، ويَتِمُّ الكلامُ حينئذٍ على "هي"، ويبتدأُ بقوله "شاخِصَةٌ أبصار". والتقديرُ: فإذا هي بارزةٌ أي: الساعةُ بارزةٌ أوة حاضرة، و"شاخِصَةٌ" خبرٌ مقدَّمٌ و"أبصارٌ" مبتدأٌ مؤخرٌ. ذكره الثعلبي. وهو بعيدٌ جداً لتناهِرِ التركيبِ، وهو التعقيدُ عند علماء البيان.

قوله: { يَا وَيْلَتْنَا } معمولٌ لقول محذوفٍ، وفي هذا القول المحذوف وجهان، أحدهما: أنه جوابٌ "حتى إذا" كما تقدّم. والثاني: في محل نصبٍ على الحال من "الذين كفروا"، قاله الزمخشري.

* { إِيَّاكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ }

قوله: { وَمَا تَعْبُدُونَ } : أتى هنا بـ "ما" وهي لغير العقلاء، لأنه متى اختلط العاقلُ بغيره تَحَيَّرَ الناطقُ بين ما ومن.

(10/336)

وقرأ العامة "حَصَبُ" بالمهملتين والصاد مفتوحة، وهو ما يُحَصَّبُ أي: يُرْمَى في النار، ولا يقال له حَصَبٌ إلا وهو في النار. فَأَمَّا [ما] قبل ذلك فَحَصَبٌ وشجرٌ وغير ذلك وقيل: هي لغة حبشية. وقيل: يُقال له حَصَبٌ قبل الإلقاء في النار. وقرأ ابن السَّمِيفِغِ وابن أبي عُبَيْلَةَ - ورُوِيَ عن ابن كثير - بسكون الصاد وهو مصدرٌ، فيجوز أن يكون واقعاً موضع المفعول، أو على المبالغة أو على حَذْفٍ مضافٍ. وقرأ ابن عباس بالصاد معجمةً مفتوحة أو ساكنةً، وهو أيضاً ما يُرْمَى به في النار، ومنه المِحْصَبُ: عُوْدٌ تُحَرَّكُ به النارُ لِتُوقَدَ. وَأَنْشِدَ:

3364- فلا تَكُ في حَرِينَا مِحْصَبًا * فتجعل قومك سَنَى شُعوبَا
وقرأ أمير المؤمنين وأبي وعائشة وابن الزبير "حَصَبٌ" بالطاء، ولا أظنها إلا تفسيرا لا تلاوةً.

* { لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُّوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ }

قوله: { آلِهَةً } : العامةُ علّ النصب خبراً لـ "كان" وقرأ طلحة بالرفع، وتخريجها كتخريج قوله:

3365- إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ... *

ففيها ضمير الشأن.

وقوله: { أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ } جَوَّزَ أبو البقاء في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون بدلاً من "حَصَبُ جنهم". قلت: يعني أن الجملة بدلٌ من المفرد الواقع خبراً، وإبدال الجملة من المفرد إذا كان أحدهما بمعنى الآخر جائز، إذ التقدير: إنكم أنتم لها واردون. والثاني: أن تكون الجملة مستأنفةً. والثالث: أن تكون في محل نصب على الحال من "جنهم" ذكره أبو البقاء. وفيه نظرٌ من حيث مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة.

* { إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ }

(10/337)

قوله: {مَّنَّا}: يجوز أن يتعلَّق بـ "سَبَقَتْ"، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من الحسنى.

* { لَا يَسْمَعُونَ حَسِيَّتَهَا وَهُمْ فِي مَا اسْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ }

قوله: {لَا يَسْمَعُونَ}: يجوز أن يكونَ بدلاً من "مُبْعَدُونَ" لأنه يخلُّ مَحَلَّهُ، فيغني عنه، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير المستتر في "مُبْعَدُونَ".
قوله: {وَهُمْ فِي مَا اسْتَهَتْ} إلى قوله "وَتَتَلَقَّاهُمْ" كلُّ جملةٍ من هذه الجملِ يحتمل أن تكونَ حالاً ممَّا قبلها. وأن تكون مستأنفةً. وكذا الجملةُ المضمرةُ من القولِ العاملِ في جملة قوله "هذا يومكم" إذا التقديرُ: وتتلقَّاهم يقولون: هذا يومكم.

* { يَوْمَ تَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِلِّ لِلْكِتَابِ كَمَا بَدَأْتَ أَوَّلَ خَلْقٍ تُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا قَاعِلِينَ }

قوله: {يَوْمَ تَطْوِي}: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بـ "لا يَحْزُنُهُمْ". والثاني: أنه منصوبٌ بـ "تتلقَّاهم". الثالث أنه منصوبٌ بإضمارِ اذكر أو أعني. والرابع: أنه بدلٌ من العائدِ المقدرِ تقديرُه: تُوعَدُونَه / يَوْمَ تَطْوِي فـ "يَوْمَ" بدل من الهاء. ذكره أبو البقاء. وفيه نظرٌ؛ إذ يَلَزَمُ مِنْ ذل خُلُوُّ الجملةِ الموصولِ بها من عائدٍ على الموصول، ولذلك مَتَّعُوا "جاء الذي مررتُ به أبي عبدالله" على أن يكونَ "أبي عبدالله" بدلاً من الهاءِ لما ذكرْتُ، وإن كان في المسألة خلاف. الخامس: أنه منصوبٌ بالفتح، قاله الزمخشري، وفيه نظرٌ؛ من حيث إنه أَعْمَلُ المصدرِ الموصوفِ قبل أخذه معموله.

وقد تقدّم أن نافعاً يقرأ "يُحْزِنُ" بضم الياء إلا هنا، وأن شيخه ابن القَعْقَاعِ يقرأ "يَحْزِنُ" بالفتح إلا هنا.

(10/338)

وقرأ العامّة "تَطْوِي" بنون العظمة وشيبة بن نصح في آخرين "يطوي" بياء العبيبة، والفاعلُ هو الله تعالى، وقرأ أبو جعفر في آخرين "تُطَوَى" بضم التاء من فوق وفتح الواو مبنياً للمفعول.
وقرأ العامّة "السَّجِلِّ" بكسر السين والجيم وتشديد اللام كالطَمِرِّ. وقرأ أبو هيريرة وصاحبه أبو زرعة بن عمرو بن جرير بضمَّهما، واللامُ مشددةٌ أيضاً بزنة "عُنُلٌ". ونقل أبو البقاء تخفيفها في هذه القراءة أيضاً، فتكونُ بزنة عُنُق، وأبو السَّمَّالِ وطلحة والأعمش بفتح السين. والحسن وعيسى بن عمر [بكسرهما]. والجيمُ في هاتين القراءتين ساكنةٌ واللامُ مخففةٌ، قال أبو عمرو: "قراءةُ أهلِ مكة مثل قراءة الحسن".
والسَّجِلُّ: الصيحةُ مطلقاً. وقيل: بل هو مخصوصٌ بصحيفة العهد، وهي من المساجلة، والسَّجِلُّ: الدَلُّ المَلأى. وقال بعضهم: هو فارسيٌّ معرَّب فلا

اشتقاق له. و"طَيَّ" مصدرٌ مضافٌ للمفعول. والفاعلُ محذوفٌ بقديره: كما يطوي الرجلُ الصحيفةَ ليكتبَ فيها، أو لما يكتبُ فيها من المعاني، والفاعلُ يُحذفُ مع المصدرِ بأطراد. والكلامُ في الكافِ معروفٌ أعني كونها نعتاً لمصدرٍ مقدرٍ أو حالاً مِنْ ضميره. وأصلُ طَيَّ: طَوَّى فَأَعْلَلُ كَنظائره. وقيل: السَّجَلُ سَامٌ مَلِكٌ يَطْوِي كَتَبَ أَعْمَالِ بَنِي آدَم. وقيل: اسمُ رجلٍ كان يكتبُ لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم. وعلى هذين القولين يكون المصدرُ مضافاً لفاعله. و"الكتاب" اسمٌ للصحيفةِ المكتوبِ فيها. وقال أبو إسحاق: "السَّجَلُ: الرجلُ لسانِ الحبشة". وقال الزمخشري: كما يُطَوَى الطومارُ للكتابة، أي: ليُكتبَ فيه، أو لما يُكتبَ فيه؛ لأن الكتابَ أصله المصدرُ كالبناء ثم يوقع على المكتوب". فقدَّره الزمخشريُّ من الفعلِ المبنيِّ للمفعول. وقد عَرَفَتْ ما فيه من الخلاف.

(10/339)

واللام في "للكتاب": إمَّا مزيدةٌ في المفعول إن قلنا إنَّ المصدرَ مضافٌ لفاعله، وإمَّا متعلقةٌ بطَيَّ، وإمَّا بمعنى "على". وهذا ينبغي أن لا يجوزَ لبُعْدِ معناه على كل قول. والقراءاتُ المذكورةُ في "السَّجَلُ" كلها لغات. وقرأ الأخوان وحفص "للكتب" جمعاً، والباقون "للكتاب" مفرداً، والرسمُ يحتملهما؛ فالإفراءُ يُرادُ به الجنسُ، وإلجمُ للدلالةِ على الاختلافِ. قوله: {كَمَا بَدَأْنَا} في متعلقِ هذه الكافِ وجهان، أحدهما: أنَّها متعلقةٌ بـ"نُعِيدُهُ"، و"ما" مصدريةٌ و"بدأنا" صلُّها، فيه وما في حَيِّزِها في محلِّ جرٍ بالكاف. و"أولَ خَلْقٍ" مفعولٌ "بدأنا"، والمعنى: نُعيدُ أولَ خَلْقٍ إعادةً مثلَ بَدَأْنَا له أي: كما أبتَرزناه من العَدَمِ إلى الوجودِ نُعيدُهُ من العَدَمِ إلى الوجودِ. وإلى هذا نحا أبو البقاء فإنه قال: "الكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: نُعيدُهُ عَوْداً مثلَ بَدَأْنَا" وفي قوله "عَوْدٌ" نظرٌ إذ الأحسنُ أن يقلو: إعادةً.

والثاني: أنها تتعلَّقُ بفعلٍ مضميرٍ. قال الزمخشري: ووجهٌ آخر: وهو أن تَنصِبَ الكافُ بفعلٍ مضميرٍ يفسِّره "نُعِيدُهُ" و"ما" موصولةٌ أي: نُعيدُ مثلَ الذي بَدَأْنَا نُعيدُهُ، و"أولَ خَلْقٍ" ظرفٌ لـ"بدأناه" أي: أولَ ما خلق، أو حالٌ من ضميرِ الموصولِ السَّاقطِ من اللفظِ الثابتِ في المعنى.

(10/340)

قال الشيخ: "وفي تقديره تهيئهُ "بدأنا" لأنَّ يَنْصِبَ "أولَ خَلْقٍ" على المفعوليةِ وقَطَعَهُ عنه، من غيرِ ضرورةٍ تدعو إلى ذلك، وارتكابُ إضمارٍ بعيدٍ مُفسِّراً بـ"نُعِيدُهُ"، وهذه عَجْمَةٌ في كتابِ الله. أمَّا قوله "ووجهٌ آخر: وهو أن تَنصِبَ الكافُ بفعلٍ مضميرٍ يفسِّره "نُعِيدُهُ" فهو ضعيفٌ جداً؛ لأنه مبنيٌّ على أن الكافَ اسمٌ لا حرفٌ، وليس مذهبُ الجمهورِ، وإنما ذهب إلى ذلك الأخفشُ. وكونُها

اسماً عند البصريين مخصوصٌ بالشعر". قلت: كلُّ ما قَدَّرَه فهو جارٌ على القواعد المنضبطة، وقادّة إلى ذلك المعنى الصحيح، فلا مُوَاحَدَة عليه. يظهر ذلك بالتأمُّل لغير القَطِين.

وأما قوله: "ما" ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مصدريةٌ. والثاني: أنها بمعنى الذي. وقد تقدّم تقريرُ هذين، والثالث: أنها كافةٌ للكافش عن العمل كما هي في قوله:

3366- * كما الناسُ مَجْرُومٌ عليه و جارمٌ
فيمَن رفع "الناس". قال الزمخشري: "أولَ خَلقٍ" مفعولٌ "نُعِيدُ" الذي يُقَسِّرُه "نُعِيدُه"، والكافُ مكفوفةٌ بـ"ما". والمعنى: نُعيدُ أولَ الخَلقِ كما بدأناه تَشْبِيهاً للإعادة بالابتداء في تناوُلٍ / القُدْرَة لهما على السَّواء. فإن قلت: فما أولُ الخَلقِ حتى يُعيدَه كما بدأه؟ قلت: أوَّلُه إِبْجاءُه عن العَدَمِ، فكما أوجدَه أولاً عن عدمٍ يُعيدُه ثانياً عن عدمٍ.

وأما "أولَ خَلقٍ" فتَحَصَّل فيه أربعةٌ أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ "بدأنا". والثاني: أنه ظرفٌ لـ"بدأنا". والثالث: أنه منصوبٌ على الحال من ضمير الموصول كما تقدّم تقريرُ كل ذلك. والرابع: أنه حالٌ من مفعول "نُعِيدُه" قاله أبو البقاء، والمعنى: مثلَ أولِ خَلقِه.

(10/341)

وأما تنكيرُ "خَلقٍ" فللدلالة على التفصيل. قاله الزمخشري: "فإن قلت" ما بال "خَلقٍ" منكرًا؟ قلت: هو كقولك: "هو أولُ رجلٍ جاءني" تريد: أول الرجال. ولكنك وَحَدَّثَه وتكرَّرتَه إرادةً تفصيلهم رجلاً رجلاً، وكذلك معنى "أولَ خَلقٍ" بمعنى: أول الخلائق؛ لأنَّ الخَلقَ مصدرٌ لا يُجمَعُ.

قوله: {وَعَدَّا} منصوبٌ على المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة المتقدِّمة، فناصره مضمراً أي: وَعَدْنَا ذلك وَعَدَّا.

* { وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ }

قوله: { مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ } : يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ"كُتِبْنَا"، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ "الزَّبُورِ" لأنَّه بمعنى المَرْبُورِ أي: المكتوبِ أي: المَرْبُورِ مِنْ بَعْدِ. ومفعول "كُتِبْنَا" أَنْ وما في حَيْزِها أي: كُتِبْنَا وِرَاثَةَ الصَّالِحِينَ لِلأَرِثَةِ أي: حَكَمْنَا بِهِ.

* { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ }

قوله: { إِلَّا رَحْمَةً } : يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً له أي: لأجل الرَّحْمَةِ. ويجوزُ أَنْ ينتَصِبَ على الحال مبالغةً في أَنْ جَعَلَه نفسَ الرحمة، وإمَّا على حَدِّ مضافٍ أي: ذا رحمةٍ أو بمعنى راجِمٍ. وفي الحديث "يا أيها الناسُ إنما أنا رحمةٌ مُهْدَاةٌ". قوله: { لِلْعَالَمِينَ } يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ"رَحْمَةً" أي: كائنةٌ للعالمين. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ"أَرْسَلْنَاكَ" عند مَنْ يَرَى تَعَلُّقَ ما بعد "إِلَّا" بما قبلها جائزاً أو بمحذوفٍ عند مَنْ لا يَرَى ذلك. هذا إذا لم يُفَرِّغِ الفِعْلُ لِمَا

بعدها، أما إذا فُرِّعَ فيجوزُ نحو: ما مررتُ إلا بزَيْدٍ، كذا قاله الشيخ هنا. وفيه نظرٌ من حيث إن هذا أيضاً مفرغٌ؛ لأنَّ المفرغَ عبارةٌ عمّا افتقر ما بعد "إلا" لما قبلها على جهة المعمولية له.

(10/342)

* { قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ }

قوله: { أَنَّمَا إِلَهُكُمُ } : "أَنَّ" وما في حَيْزِهَا في محلِّ رفع لقيامه مقامَ الفاعل؛ إذا التقديرُ: إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَحْدَانِيَّةُ إِلَهُكُم. وقال الزمخشري: "إِنَّمَا" لِقَصْرِ الحكم على شيءٍ أو لِقَصْرِ الشيءِ على حكم كقولك: "إنما زيدٌ قائمٌ" و"إنما يقومُ زيدٌ". وقد اجتمع المثالان في هذه الآية؛ لأنَّ { إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ } مع فاعله بمنزلة "إنما يقومُ زيدٌ"، و{ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ } بمنزلة "إنما زيدٌ قائمٌ". وفائدة اجتماعها الدلالة على أَنَّ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقصورٌ على استئثارِ اللَّهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ.

قال الشيخ: "أَمَّا ما ذكره في "أَنَّمَا" أَنَّهَا لِقَصْرِ ما ذَكَرَ، فهو مَبْنِيٌّ على أَنَّ "أَنَّمَا" للحصر، وقد قررنا أنها لا تكون للحصر وَأَنَّ "ما" مع "أَنَّ" كهي مع كَأَنَّ ومع لعل. فكما أنها لا تفيد الحصر في التشبيه ولا الحصر في الترجي، فكذلك لا تفيد مع "أَنَّ". وأما جَعْلُهُ "أَنَّمَا" المفتوحة الهمزة مثل المكسورة تدلُّ على الْقَصْرِ فلا نعلم الخلاف إلا في "إنما" بالكسر، وأما "أَنَّمَا" بالفتح فحرفٌ مصدريٌّ، ينسبُ منه مع ما بَعْدَهُ مصدرٌ، فالجملة بعدها ليست جملةً مستقلةً. ولو كانت "أَنَّمَا" دالَّةً على الحصر لزم أَنْ يُقَالَ: إنه لم يُوحَ إليه شيءٌ إلا التوحيدُ، وذلك لا يَصِحُّ الحَصْرُ فيه، إذ قد أُوحِيَ له أشياءٌ غيرُ التوحيدِ.

(10/343)

قلت: الحَصْرُ بحسب كلِّ مقامٍ على ما يناسبُه؛ فقد يكون هذا المقامُ يقتضي الحصرَ في إحياءِ الواحديةِ لشيءٍ جَرَى من إنكارِ الكفارِ وحدانيَّةِ تعالى، وأنَّ اللهَ لم يُوحَ إليه لها شيئاً. وهذا كما أجاب الناسُ عن هذا الإشكال الذي ذكره الشيخُ في قوله تعالى: { إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ } { إِنَّمَا أَتَا بِبَشْرٍ } { إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ } إلى كغير ذلك. و"ما" من قوله { إِنَّمَا يُوحَىٰ } يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ كافَّةً وقد تقدَّم. والثاني: أن تكونَ موصولةً كهي في قوله: { إِنَّمَا صَنَعُوا } ويكون الخبرُ هو الجملةُ مِنْ قوله: { أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ } تقديرُه: إن الذي يوحى إليَّ هو هذا الحكمُ. قوله: { فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ } استفهامٌ معناه الأمرُ بمعنى أسلموا، كقوله: { فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ } أي: انتهوا.

* { فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آدَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ وَإِنْ أَدْرِيَا أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ }

قوله: {آذَنْتُكُمْ}: أي: أَعَلَّمْتُكُمْ. فالهمزة فيه للنقل. قال الزمخشري: "آذن منقولٌ مِنْ آذَنْ إِذَا عَلِمَ، ولكنه كَثُرَ استعمالُه فِي الْجَزِي مَجْرَى الْإِنْدَار. ومنه قوله تعالى: {قَادُوا بِحَرْبٍ} وقول ابن جرير: /
3367- آذَنَّا بَيْنَهَا أَسْمَاءً *

قلت: وقد تقدّم تحقيق هذا في البقرة.
قوله: {عَلَى سَوَاءٍ} في محلّ نصبٍ على الجال من الفاعل والمفعول معاً، أي: مُسْتَوِينَ فِي الْعِلْمِ بِمَا أَعَلَّمْتُكُمْ بِهِ لَمْ يَطْوِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ.

(10/344)

قوله: {وَإِنْ أَدْرِيَا} العامّة على إرسال الياء ساكنة، إذ لا يُوجِبُ لغير ذلك. وروي عن ابن عباس أنه قرأ: "وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ"، {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ} بفتح الياءين. وخرّج على التشبيه بياء الإضافة. على أن ابن مجاهد أنكر هذه القراءة البتة. وقال ابن جنبي: "هو غَلَطٌ، لِأَنَّ "إِنْ" نافية لا عمل لها". وتقل أبو البقاء عن غيره أنه قال في تخريجها: "إنه ألقى حركة الهمزة على الياء فتحرّكت وبقيت الهمزة ساكنة، فأبدلت ألفاً لا نفتاح ما قبلها، ثم أبدلت همزة متحرّكة؛ لأنها في حكم المبتدأ بها، والابتداء بالساكن مُحالٌ. وهذا تخرّيج متكلّف لا حاجة إليه. ونسبته رواها عن ابن عباس إلى الغلطِ أُولَى من هذا التكلّف، فإنها قراءة شاذة مُنكرة. وهذا التخرّيج وإن تفع في الأولى فلا يُجدي في الثانية شيئاً. وسيأتي لك قريبٌ من ادعاء قلب الهمزة ألفاً ثم قلب الألف همزة في قوله: {مِنْ سَأَلْتَهُ} إن شاء الله تعالى، وبذلك يسهل الخطب في التخرّيج المذكور.

والجملة الاستفهامية في محلّ نصبٍ بـ"أدري" لأنها معلقة لها عن العمل، وأخر المُسْتَفْهَم عنه لكونه فاصلةً. ولو وسّطه لكان التركيب: أقرب ما تُوعدون أم بعيد، ولكنه آخر مراعاة لرؤوس الآي. و{مَا تُوعدون} يجوز أن يكون مبتدأ، وما قبله خبرٌ عنه ومعطوفٌ عليه. وجوز أبو البقاء فيه أن يرتفع فاعلاً بـ"قريب". قال: "لأنه اعتمد على الهمزة". قال: "وبخرّج على قول البصريين أن يرتفع بـ"بعيد" لأنه أقرب إليه". قلت: يعني أنه يجوز أن تكون المسألة من التنازع فإنّ كلا من الوصفين يصحُّ تسلطه على "ما تُوعدون" من حيث المعنى.

* { إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ }

(10/345)

قوله: {مِنَ الْقَوْلِ}: حالٌ مِنْ "الجهر".

* { وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ }

قوله: {لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ} : الظاهر أن هذه الجملة معلقة لـ "أذري"، والكوفيون يُجرون الترجي مُجَرَى الاستفهام في ذلك، إلا أن التَّخَوِين لم يَعُدُوا من المعلقات "لعل" وهي ظاهرة في ذلك كهذه الآية وكقوله: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ بَرَّكَى} {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ}.

* { قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَانُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ }

قوله: {قَالَ}: قرأ حفص "قال" خبراً عن الرسول عليه السلام. الباقر "قل" على الأمر. وقرأ العامة "رَبِّ" بكسر الباء اجترأ بالكسرة عن ياء الإضافة، وهي الفصحى. وقرأ أبو جعفر بضمَّ الباء، فقال صاحب "اللوامح": "إنه منادى مفرد ثم قال: "وَحَدَفُ حَرْفِ النِّدَاءِ فِيمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لـ "أَيَّ" بعيداً، بابه الشعر". قلت: ليس هذا من المنادى المفرد، بل تصَّ بعضهم على أن هذه بعضُ اللغات الجائزة في المضاف إلى ياء المتكلم حال ندائه. وقرأ العامة "أَحْكُم" على صورة الأمر. وقرأ ابن عباس وعكرمة وابن يعمر "رَبِّي" بسكون الباء "أَحْكُم" أفعل تفضيل فهما مبتدأ وخبر. وقرئ "أَحْكَم" بفتح الميم كألزَم، على أنه فعل ماضٍ في محلِّ خبر أيضاً لـ "رَبِّي"، وقرأ العامة "تَصِفُونَ" بالخطاب. وقرأ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم على أبي رضي الله عنه "يَصِفُونَ" بالياء مِنْ تحت، وهي مَرْوِيَّةٌ أيضاً عن عاصم وابن عامر. والغيبة والخطاب واضحان.

(10/346)

محلُّ خبر أيضاً لـ "رَبِّي"، وقرأ العامة "تَصِفُونَ" بالخطاب. وقرأ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم على أبي رضي الله عنه "يَصِفُونَ" بالياء مِنْ تحت، وهي مَرْوِيَّةٌ أيضاً عن عاصم وابن عامر. والغيبة والخطاب واضحان.

سورة الحج

* { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ }

قوله: {إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ} يجوزُ في هذا المصدر وجهان، أحدهما: أن يكون مضافاً لفاعله وذلك على تقديرين. أحدُ التقديرين: أن يكونَ مِنْ زلزل الإلزام بمعنى تَزَلَزَ فالتقدير: إِنَّ تَزَلَزَ السَّاعَةَ. والتقديرُ الثاني: أن يكونَ مِنْ زَلَزَ المتعدِّي، ويكون المفعولُ محذوفاً تقديره: إِنَّ زَلَزَالَ السَّاعَةَ النَّاسَ. وكذا قَدَّرَهُ أبو البقاء. وأحسُّ مِنْ هذا أن يُقَدَّرَ: إِنَّ زَلَزَالَ السَّاعَةَ لِلأَرْضِ. يَدُلُّ عليه قوله: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ} ونسبة التَزَلُّزِ أو الزلزال إلى الساعة على سبيل المجاز.

الوجه الثاني: أن يكونَ المصدرُ مضافاً إلى المفعولِ به، على طريقة الاتساع في الظرف كقوله:

3368- طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلُ
وقد أوضح الزمخشري ذلك بقوله: "ولا تَخْلُو السَّاعَةُ من أَنْ تَكُونَ على تقدير
الفاعلة لها، كأنها هي التي تُرْزَلُ الأشياءُ، على المجاز الحُكْمِي، فتكونُ الزلزلة
مصدرًا مضافًا إلى فاعله، أو على تقدير/ المفعول فيها على طريقة الاتِّساعِ
في الظرفِ، وإجرائه مُجْرَى المفعولِ به، كقوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ

* {يَوْمَ تَرَوْهَا تَدْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا
وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَا يَنْصَبُونَ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدًا }

(10/347)

قوله: {يَوْمَ} فيه أوجه، أحدها: أَنْ يَنْصَبَ بـ "تَدْهَلُ" ولم يذكر الزمخشري
غيره. الثاني: أنه منصوب بـ "عظيم". الثالث: أنه منصوب بإضمار اذكر. الرابع:
أنه بدل من الساعة. وإنما فُتِحَ لأنه مبني لإضافته إلى الفعل. وهذا إنما يَتَمَسَّي
على قول الأَخْفَشِ، وقد تَقَدَّمَ تحقيقه آخر المائدة. الخامس: أنه بدل من
"زلزلة" بدل اشتمال؛ لأنَّ كلاً من الحدث والزمان يَصْدُقُ أنه مشتمل على
الآخر، ولا يجوز أَنْ يَنْصَبَ بـ "زلزلة" لِمَا يَلَزَمُ من الفصل بين المصدرِ ومعموله
بالخير.

قوله: {تَرَوْهَا} في هذا الضمير قولان، أظهرهما: أنه ضميرُ الزلزلةِ لأنها
المحدثُ عنها، وبؤيدُه أيضاً قوله {تَدْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ}. الثاني: أنه ضميرُ
الساعة. فعلى الأول يكونُ الذَّهولُ والوَضْعُ حقيقةً لأنه في الدنيا، وعلى الثاني
يكونُ على سبيلِ التعظيمِ والتهويلِ، وأنها الحِيثِيَّة، إذ المرادُ بالساعةِ القيامةُ،
وهو كقوله: {يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا}

{. قوله: {تَدْهَلُ} في محلِّ نصبٍ على الحال من "ها" في "تَرَوْهَا" فإنَّ
الرؤيةَ هنا بَصْرِيَّةٌ، وهذا إنما يَجِبُ على غير الوجه الأول. وأمَّا الوجهُ الأولُ وهو
أَنَّ "تَدْهَلُ" يَأْصِبُ لـ "يَوْمَ تَرَوْهَا" فلا محلَّ للجملةِ من الإعرابِ لأنها مستأنفةٌ،
أو يكونُ محلُّها النَّصْبُ على الحال من الزلزلة، أو من الضمير في "عظيم"،
وإن كان مذكراً، لأنَّه هو الرَّزْلَةُ في المعنى، أو من الساعةِ، وإن كانت مضافاً
إليها، لأنها: إمَّا فاعلٌ أو مفعولٌ كما تقدَّم. وإذا جَعَلْنَاهَا حالاً فلا بُدَّ من ضميرٍ
محذوفٍ تقديره: تَدْهَلُ فيها.

(10/348)

وقرأ العامة "تَدْهَلُ" بفتح التاءِ والهَاءِ، مِنْ دَهَلٍ عن كذا يَدْهَلُ. وقرأ ابن أبي
عبلة واليماني بضم التاءِ وكسر الهاءِ ونصب "كل" على المفعولية، مِنْ أَدْهَلَهُ
عن كذا يُدْهَلُهُ عَدَاهُ بالهمزة، وَالذَّهولُ: الاشتغالُ عن الشيءِ. وقيل: إذا كان
مع دَهْسَةٍ. وقيل: إذا كان ذلك لَطْرَانٍ شَاعِلٍ مِنْ هَمٍّ وَمَرَضٍ وَنَحْوِهِمَا. وَدُهِلَ

بُنْ سَيِّبَانُ أَصْلُهُ مِنْ هَذَا. وَالْمُرْضِعَةُ: مَنْ تَلَبَّسَتْ بِالْفِعْلِ، وَالْمُرْضِعُ: مَنْ سَأَهَا أَنْ تُرْضِعَ كحائض، فإذا أريد التلبُّسُ قيل: حائِضَةٌ. قال الزمخشري: "فإن قلت: لم قيل مُرْضِعَةٌ دون مُرْضِع؟ قلت: المُرْضِعَةُ التي هي في حال الإرضاع ملقمةٌ تديها الصبي، والمرضِعُ التي من شأنها أَنْ تُرْضِعَ وإن لم تباشِرْ الإرضاع في حالِ وَصْفِهَا به" والمعنى: إِنَّ مِنْ شِدَّةِ الْهَوْلِ تَذَهَلُ هَذِهِ عَنْ وَلَدِهَا فَكَيْفَ بغيرها؟ وقال بعضُ الكوفيين: المُرْضِعَةُ تقال للآمِّ، والمُرْضِعُ تقال للمستأجرة غير الأمِّ، وهذا مردودٌ بقول الشاعر:

3369- كَمُرْضِعَةٍ أَوْلَادٍ أُخْرَى وَصَيَّعَتْ * بَنِي بَطْنِهَا هَذَا الظَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ
فَأَطْلَقَ الْمُرْضِعَةَ بِالتَّاءِ عَلَى غَيْرِ الْآمِّ. وقول العرب مُرْضِعَةٌ يَرُدُّ أَيْضاً قَوْلَ
الكوفيين: إِنَّ الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةَ بِالْمَوْثِقِ لَا يَلْحَقُهَا تَاءُ التَّائِيثِ نَحْوُ: حَائِضٌ
وَطَالِقٌ. فَالَّذِي يُقَالُ: إِنَّ فُصِدَ التَّسْبُ فَالْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرُوا، وَإِنْ قُصِدَ الدَّلَالَةُ
عَلَى التَّلَبُّسِ بِالْفِعْلِ وَجَبَتْ التَّاءُ فَيُقَالُ: حَائِضَةٌ وَطَالِقَةٌ وَطَائِمَةٌ.
قوله: {عَمَّا أَرْضَعَتْ} يجوزُ في "ما" أَنْ تَكْمُونَ مصدريةً أي: عن إرضاعِهَا. ولا
حاجةَ إلى تقديرِ حَذْفٍ على هذا. ويجوزُ أَنْ تَكُونَ بمعنى الذي فلا بُدَّ من حَذْفِ
عائِدِ أي: أَرْضَعَتْهُ. وَيَقْوَى بِهِ تَعَدِّي "بَصَعُ" إلى مفعولٍ دونَ مصدرٍ. وَالْحَمْلُ
بِالْفَتْحِ: مَا كَانَ فِي بَطْنٍ أَوْ عَلَى رَأْسِ شَجَرَةٍ، وَبِالْكَسْرِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرٍ.

(10/349)

قوله: {وَوَتَرِي النَّاسَ سُكَارَى} العَامَّةُ على فتح التاءِ من "تري" على خطابِ
الواحد. وقرأ زيدٌ بن عليٍّ بضمِّ التاءِ وكسرِ الرَّاءِ، على أَنَّ الفاعِلَ ضَمِيرُ
الزَّلْزَلَةِ أَوْ السَّاعَةِ. وعلى هذه القراءةِ فلا بُدَّ من مفعولٍ أولٍ محذوفٍ لِيَتِمَّ
المعنى به أي: وَتَرِي الزَّلْزَلَةُ أَوْ السَّاعَةُ الحَلَقَ النَّاسِ سُكَارَى. ويؤيدُ هذا قراءةُ
أبي هريرةَ وأبي زرعةَ وأبي نهيك "تُرى الناسَ سُكَارَى". بضمِّ التاءِ وفتحِ الرَّاءِ
على ما لم يُسَمَّ فاعله، ونصب "الناسَ"، بِنَوْهٍ من المتعدِّي لثلاثية: فالأولُ قامَ
مَقَامَ الفاعِلِ، وهو ضَمِيرُ الخطابِ، و"الناسَ سُكَارَى" هما الأولُ والثاني.
ويجوزُ أَنْ يَكُونَ متعدِّياً لاثنتين فقط على معنى: وَتَرِي الزَّلْزَلَةُ أَوْ السَّاعَةُ/
[الناسَ] قوماً سُكَارَى. فالناسَ هو الأولُ و"سُكَارَى" هو الثاني.
وقرأ الزعفرانيُّ وعباسٌ في اختياره "وَتَرِي" كقراءةِ أبي هريرةَ إلاَّ أَنَّهُمَا رَفَعَا
"الناسَ" على أَنَّهُ مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله. والتأنيثُ في الفعلِ على تأويلهم
بالجماعة.

وقرأ الأخوان "سَكَرَى" "وما هم بسَكَرَى" على وزنِ وَصَفِ المَوْثِقَةِ بِذَلِكَ.
وَاحْتِلَالِ فِي ذَلِكَ: هَلْ هُوَ صِيغَةٌ جَمْعٍ عَلَى فَعْلَى كَمَرَضَى وَقَتْلَى، أَوْ صِفَةٌ مَفْرَدَةٌ
اسْتُعْنِي بِهَا فِي وَصْفِ الجَمَاعَةِ؟. خِلافُ مشهورٍ تقدَّمَ الكلامُ عليه ي قوله:
"أسبرى". وظاهرُ كلامِ سيبويه أَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ فَإِنَّهُ قَالَ: "وقومٌ يقولون:
سَكَرَى، جَعَلُوهُ مِثْلَ مَرَضَى لِأَنَّهَا شَيْئَانِ يَدْخُلَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ، ثُمَّ جَعَلُوا
"رُوبَى" مِثْلَ سَكَرَى وَهَمَّ المُسْتَقْلُونَ نَوْماً مِنْ شَرِبِ الرَّائِبِ. وقال الفارسي:
"وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ "سَكَرَى" كَرَمِينَ وَرَمْتَى. وقد حُكِيَ "رَجُلٌ سَكَرَى" بمعنى
سَكَرَانَ فَيَجِيءُ سَكَرَى حِينَئِذٍ لِتَأْنِيثِ الجَمْعِ". قلت: وَمِنْ وورودِ "سَكَرَى" بمعنى

سَكَرَانَ قَوْلُهُ: 3370- وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلْنِي * تَوْبِي فَأَنْهَضُ تَهْضُ الشَّارِبِ السَّكْرِ

(10/350)

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رَجُلَيْنِ مُعْتَدِلًا * فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ
وَيُرْوَى الْبَيْتُ الْأَوَّلُ "الشَّارِبِ التَّمِيلِ"، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِدَلَالَةِ الْبَيْتِ الثَّانِي عَلَيْهِ.
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ "سُكَارَى" بِضَمِّ السَّيْنِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا فِي الْبَقْرَةِ خِلَافٌ: هَلْ هَذِهِ
الصِّيغَةُ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ أَوْ اسْمٌ جَمْعٌ؟
وَقَرَأَ أَبُو هَيْرِيرَةَ وَأَبُو نَهْيَكٍ وَعَيْسَى بِفَتْحِ السَّيْنِ فِيهِمَا، وَهُوَ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ، وَاحِدُهُ
سَكَرَانَ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ".
وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَالْأَعْرَجُ وَأَبُو زُرْعَةَ وَالْأَعْمَشُ "سُكَرَى" "بِسُكَرَى" بِضَمِّ السَّيْنِ
فِيهِمَا. فَقَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: "هِيَ اسْمٌ مَفْرُودٌ كَالْبُشْرَى. بِهَذَا أَفْتَانِي أَبُو عَلِيٍّ". وَقَالَ
أَبُو الْفَضْلِ: "فُعَلَى بِضَمِّ الْفَاءِ مِنْ صِفَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْإِنَاثِ، لَكِنَهَا لَمَّا جُعِلَتْ
مِنْ صِفَاتِ النَّاسِ وَهُمْ جَمَاعَةٌ، أُخْرِجَتْ الْجَمَاعَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤَنَّثِ الْمَوْحَدِ". وَقَالَ
الزَّمَخْشَرِيُّ: "هُوَ غَرِيبٌ". قَتْلٌ: وَلَا غَرَابَةَ؛ فَإِنَّ فُعَلَى بِضَمِّ الْفَاءِ كَثُرَ مَجِيئُهَا فِي
أَوْصَافِ الْمُؤَنَّثَةِ نَحْوِ الرَّبِّيِّ وَالْحُبْلِيِّ وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا مِنْ
سُكَارَى. وَكَانَ مِنْ حَقِّ هَذَا الْقَارِئِ أَنْ يُحَرِّكَ الْكَافَ بِالْفَتْحِ إِبْقَاءً لَهَا عَلَى مَا
كَاتَبْتُ عَلَيْهِ. وَقَدْ رَوَاهَا بَعْضُهُمْ كَذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ. وَقُرِئَ "وَيُرَى النَّاسُ" بِالْيَاءِ
مِنْ تَحْتِ وَرَفَعَ "النَّاسُ".

وَقَرَأَ أَبُو زُرْعَةَ فِي رِوَايَةٍ "سَكَرَى" بِالْفَتْحِ، "بِسُكَرَى" بِالضَّمِّ. وَعَنْ ابْنِ جَبْرِ
كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْأَلْفَ مِنَ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.
وَإِثْبَاتُ السُّكْرِ وَعَدَمُهُ بِمَعْنَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ أَيُّ: وَتَرَى النَّاسَ سَكَرِعَلَى
التَّشْبِيهِ، وَمَا هُمْ بِسَكَرَى عَلَى التَّحْقِيقِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَإِنْ قِيلَتْ: لِمَ قِيلَ
أَوَّلًا: تَرُونَ، ثُمَّ قِيلَ: "تَرَى" عَلَى الْإِفْرَادِ؟ قَتْلٌ: لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ أَوَّلًا عُلِّقَتْ بِالزَّلْزَلَةِ،
فَجُعِلَ النَّاسُ جَمِيعًا رَائِينَ لَهَا، وَهِيَ مَعْلَقَةٌ أُخِيرَ بِكَوْنِ النَّاسِ عَلَى حَالِ
السُّكْرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُجْعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَائِيًا لِسَائِرِهِمْ".

(10/351)

* { وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِعَيْرِ عِلْمٍ وَبَيِّعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ }

و"مَنْ" فِي { مَن يُجَادِلُ } يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مُوصُوفَةً، وَأَنْ تَكُونَ مُوصُولَةً.
{ فِي اللَّهِ } أَيُّ فِي صِفَاتِهِ. وَ{ بِعَيْرِ عِلْمٍ } مَفْعُولٌ أَوْ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ "يُجَادِلُ".
وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "وَبَيِّعُ".

* { كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ }

قوله: {كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ}: قرأ العامَّةُ "كُتِبَ" مبنياً للمفعول وفتح "أَنَّ" في
الموضعين. وفي ذلك وجهان، أحدهما: أَنَّ الضمير وما في حيزه في محل رفعٍ
لقيامه مقامَ الفاعل. فالهاءُ في "عليه" وفي "أنه" يعودان على "مَنْ"
المتقدمة. و"مَنْ" الثانية يجوز أن تكونَ شرطيةً والفاءُ جوابُها، وأن تكونَ
موصولةً، والفاءُ زائدةٌ في الخبرِ لِشَبِّهِ المبتدأ بالشرط. وفتحُ "أَنَّ" الثانيةُ
لأنها وها في حيزها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، تقديره: فشأنه وحاله
أنه يُضِلُّه. أو يُقَدِّرُ "فَأَنَّهُ": مبتدأ، والخبر محذوفٌ أي: فله أَنَّهُ يَضِلُّه.
الثاني: قال الزمخشري: "وَمَنْ فَتَحَ فَلَأَنَّ الْأَوَّلَ فاعِلٌ "كُتِبَ"، والثاني عَطْفٌ
عليه". قال الشيخ: "وهذا لا يجوز؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ "فَأَنَّهُ" عطفاً على "أَنَّهُ"
بقيت "أَنَّهُ" بلا استيفاءٍ خير، لِأَنَّ "مَنْ تَوَلَّاهُ" "مَنْ" فيه مبتدأ. فَإِنْ قَدَّرْتَهَا
موصولةً فلا خبر لها حتى تَسْتَقِلَّ خبراً لـ "أنه". وَإِنْ جَعَلْتَهَا شرطيةً فلا جوابَ
لها؛ إِذْ جُعِلَتْ "فَأَنَّهُ" عَطْفاً على "أَنَّهُ".
قلت: وقد دَهَبَ ابنُ عطية - رحمه الله - إلى مثل قول الزمخشري فإنه قال:
"وأَنَّهُ" في موضع رفعٍ على المفعول الذي: لم يُسَمَّ فاعله و"أَنَّهُ" الثانيةُ عطْفٌ
على الأولى مؤكدةٌ مثلها". وهذا رَدٌّ واضحٌ.

(10/352)

وُقِرِيَء "كُتِبَ" مبنياً للفاعل أي: كَتَبَ اللهُ. فـ"أَنَّ" وة ما في حيزها في محل
نصب على المفعول به، وباقي الآية على ما تقدم.
وقرأ الأعمش والجعفي عن أبي عمرو "إنه" فإنه "بكسر الهمزتين. وقال ابن
عطية: "وقرأ أبو عمرو "إنه" "فإنه" بالكسر فيهما"، وهذا يُؤهم أَنَّهُ مشهورٌ
عنه وليس كذلك. وفي تخريج هذه القراءة/ ثلاثة أوجهٍ ذكرها الزمخشري
وهي: أَنْ تكونَ على حكايةِ المكتوبِ كما هو، كأنه قيل: كُتِبَ يكونَ على إضمار
"قيل". الثالث: أَنَّ "كُتِبَ" فيه معنى قيل. قال الشيخ: أمَّا تقديرُ "قيل" يعني
فيكون "عليه" في موضع مفعولٍ ما لم يُسَمَّ فاعله و"أنه مَنْ تَوَلَّاهُ" الجملةُ
مفعولٌ لم يُسَمَّ لـ قِيلِ المضمرة. وهذا ليس مذهبَ البصريين فإن الجملة
عندهم لا تكونَ فاعلاً ولا تكونَ مفعولاً ما لم يُسَمَّ فاعله" وكانَّ الشيخ قد اختار
ما بدأ به الزمخشريُّ أولاً، وفيه ما قَرَّرَ منه: وهو أَنَّهُ أسندَ الفعلَ إلى الجملةِ
فباللزامِ مُشْتَبَرِكٌ. وقد تقدَّم تقريرُ مثل هذا في أولِ البقرة. ثم قال: "وأَمَّا
الثاني يعني أَنَّهُ صُيِّمَنَ "كُتِبَ" معنى القولِ فليس مذهبَ البصريين لِأَنَّهُ لا تُكْسَرُ
"إِنَّ" عندهم" إلا بعد القولِ الصريحِ لا ما هو بمعناه".
والضميران في "عليه" و"أنه" عائدان على "مَنْ" الأولى كما تقدَّم، وكذلك
الضمائرُ في "تَوَلَّاهُ" و"فإنه"، والمرفوعُ في "يُضِلُّه" و"يَهْدِيه"؛ لِأَنَّ "مَنْ" الأول
هو المحدثُ عنه. والضميرُ المرفوعُ في "تَوَلَّاهُ" والمنصوبُ في "يُضِلُّه"
و"يَهْدِيه" عائِدُ على "مَنْ" الثانية. وقيل: الضميرُ في "عليه" لكلِّ شيطان.
والضميرُ في "فَأَنَّهُ" للشأن. وقال ابن عطية: "الذي يَطْهَرُ لي أَنَّ الضميرَ الأول
في "أَنَّهُ" يعودُ على كلِّ شيطان، وفي "فَأَنَّهُ" يعودُ على "مَنْ" الذي هو
المُتَوَلِّي".

(10/353)

* { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّنَّ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مَّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَعَجْرٍ مُّخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّنْ يَمُوتُ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمْرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِئَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ رَوْحٍ بِهِيجٌ }

قوله: { مِّنَّ الْبَعْثِ } : يجوز أن يتعلّق بـ "ريب"، ويجوز أن يتعلّق بمجدوف على أنه صفة لـ ريب. وقرأ الحسن "الْبَعْثُ" بفتح اليعن. وهي لغة كالطرد والجلب في الطرد والجلب بالسكون. قال الشيخ: "والكوفيون إسكان العين عندهم تخفيفاً [يقبسونه] فيما وسطه حرف حلق كالنَّهْرِ والنَّهْرِ والشَّعْرِ والشَّعْرِ، والبصريون لا يقبسونه، وما وردَ من ذلك هو عندهم ممّا جاء فيه لغتان" قلت: فهذا يؤهّم ظاهره أن الأصل البعث بالفتح، وإنما حُفّف، وليس الأمر كذلك، وإنما محلّ النزاع إذا سُمِعَ الحلق مفتوح العين: هل يجوز تسكينه أم لا؟ لا أنه كل ما جاء ساكن العين من الحلقية يدعى أن أصلها الفتح كما هو ظاهر عبارته.

قوله: { مُّخَلَّقَةٍ وَعَجْرٍ مُّخَلَّقَةٍ } العامة على الجرّ في "مُخَلَّقَةٍ"، وفي "غير"، على النعت. وقرأ ابن أبي عبله بنصيهما على الحال من النكرة، وهو قليل جداً وإن كان سيويه قاسه.

(10/354)

والعَلَقَةُ: القطعة من الدم الجامدة. وعن بعضهم - وقد سُئِلَ عن أصعب الأشياء - فقال: "وَفَعَّ الرَّقِ عَلَى الْعَلَقِ" أي: على دم القتلي في المعركة. والمُضْغَةُ: القطعة من اللحم قَدَّرَ ما تُمَضَّعُ نحو: العُرْقَةُ والأكلة بمعنى: المغروفة والمأكولة. والمُخَلَّقَةُ: المَلْسَاءُ التي لا عَيْبَ فيها مِنْ قولهم: صخره خَلَقَاءُ أي: مَلْسَاءُ. خَلَقْتُ السُّوَاكَ: سَوَّيْتُهُ وَمَلَسْتُهُ. وقيل: التضعيفُ في "مُخَلَّقَةٍ" دلالة على تكثير الخلق لأنَّ الإنسانَ ذو أعضاءٍ متباينةٍ وخلقٍ متفاوتةٍ. قاله الشعبي وقتادة وأبو العالية. وهو معنى حسن.

قوله: { وَنُقِرُّ } العامة على رفع "وَنُقِرُّ" لأنه مستأنف، وليس علة لما قبله فينتصب نَسَقًا على ما تقدّمه. وقرأ يعقوب وعاصم في رواية بنصبه. قال أبو البقاء: "على" أن يكون معطوفاً في اللفظ، والمعنى مختلف؛ لأنَّ اللام في "لِنُبَيِّنَ" للتعليل، واللام المقدرّة من "نُقِرُّ" للضرورة" وفيه نظر؛ لأنَّ قوله "معطوفاً في اللفظ" يدّفعه قوله: واللام المقدرّة" فإنَّ تقدير اللام يقتضي النصب بإضمار "أن" بعدها لا بالعطف على ما قبله. وعن عاصم أيضاً "ثم نُخْرِجُكُمْ" بنصب الجيم. وقرأ ابن أبي عبله "لِنُبَيِّنَ وَنُقِرُّ" بالياء من تحت فيهما، والفاعل هو الله تعالى كما في قراءة النون.

وقرأ يعقوب في رواية "وَنُقِرُّ" بفتح النون وضم القاف ورفع الراء، مِنْ قَرَّ الْمَاءُ يُقَرُّ أَي: صَبَّه. وقرأ أبو زيد النحوي "وَيُقِرُّ" بفتح الياء من تحت وكسر القاف ونصب الراء أي: وَيُقِرُّ الله. وهو مِنْ قَرَّ الْمَاءُ إِذَا صَبَّه. وفي "الكامل" لابن

جبارة "لِنُبَيِّنَ وَنُقَرِّرَ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ" بالنصب فيهنَّ - يعني وبالنون في الجميع - المفضل. بالياء فيهما مع النصب: أبو حاتم، والياء والرفع عمر بن شبة" انتهى.

(10/355)

وقال الزمخشري: / "والقراءةُ بالرفع إخبارٌ بأنه تعالى يُقَرِّرُ في الأرحام ما يشاء أَنْ يُقَرِّره". ثم قال: "والقراءةُ بالنصب تعليلٌ، معطوفٌ على تعليل. معناه: خلقناكم مُدَرِّجِينَ، هذا التدرُّج لغرضين، أحدهما: أَنْ نُبَيِّنَ قدرتنا. والثاني: أَنْ نُقَرِّرَ في الأرحام مَنْ نُقَرِّرُ، ثم يُؤَلِّدُوا وَيُنَبِّئُوا وَيَبْلُغُوا حَدَّ التَّكْلِيفِ فَأَكْلَفَهُمْ. وَيَعْضُدُ هذه القراءةُ قوله {ثُمَّ لَتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ}. قلت: تسمية مثل هذه الأفعال المسندة إلى الله تعالى عَرَضًا لا يجوز. وقرأ ابن وثاب "نِشَاء" بكسر النون، وهو كسرُ حرفِ المضارعة، وقد تقدَّمَ ذلك في أول هذه الموضوع.

قوله: {طِفْلًا} حالٌ مِنْ مفعول "نُخْرِجُكُمْ"، وإنما وُجِدَ لِأَنَّهُ في الأصل مصدرٌ كالرِّضَا وَالْعَدْلُ، فَيَلَزِمُ الإِفْرَادُ والتذكيرُ، قاله المبرد: إمَّا لأنه مرادٌ به الجنسُ، وإمَّا لأن المعنى: يُخْرِجُ كُلَّ واحدٍ منكم نحو: القوم يُشِيعُهُمْ رَغِيفٌ أَي: كُلُّ واحدٍ منهم. وقد يطابقُ به ما يُرَادُ بِهِ، فيقال: طفلان وأطفال. وفي الحديث: "سئل عن أطفال المشركين" والطفلُ يُطْلَقُ على الولدِ مِنْ حين الانفصالِ إلى البلوغ. وأمَّا الطِفْلُ بالفتح فهو الناعم، والمرأة طِفْلَةٌ قال: 3371 ولقد لهوْتُ بِطِفْلَةٍ مَيْالَةٍ * بِلَهَاءِ تُطْلِعُنِي على أسرارِها أمَّا الطفلُ بفتح الطاءِ والفاءِ فوقهُ ما بعد العصر، مِنْ قولهم: طَفَلَتِ الشمسُ إذا مالَتْ للغروبِ. وأطفلتِ المرأةُ أَي: صارت ذاتِ طِفْلٍ.

وقرأت فِرْقَةً "يَتَوَفَّى" بفتح الياء. وفيه تخريجان، أحدهما: أَنَّ الفاعلَ ضميرُ البارئِ تعالى أَي: يَتَوَفَّاهُ اللهُ تعالى، كذا قدره الزمخشري. والثاني: أن الفاعلَ ضميرُ "مَنْ" أَي: يَتَوَفَّى أَجْلَهُ. وهذا القراءةُ كالتي في البقرة {وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ} أَي: مدتهم.

(10/356)

وروي عن أب عمرو ونافع أنهما قرآ "العُمَرُ" بسكون العين وهو تخفيفٌ قياسيٌّ نحوه "عُنُق" في "عُنُق". قوله: {لِكَيْلَا} متعلقٌ بـ "يُرَدُّ". وتقدَّمَ نظيره في النحل.

و"هامدة" نصب على الحال لأن الرؤيةَ بصريَّةٌ. والهَمُودُ: السكونُ الحُشُوعُ. وَهَمَدَتِ الأَرْضُ: يَبَسَتْ وَدَرَسَتْ. وَهَمَدَ الثوبُ: بَلِيَ. قال الأعشى: 3372. قَالَتْ قَتِيلَةُ ما لِحَسَمِكَ شاحبا * وأرى ثيابك بالياتِ هَمَّدا والاهتزازُ: التحرُّكُ، وَنُجُوزٌ به هنا عن إنباتِ الأرضِ نباتها بالماء. والجمهوزُ على "رَبَتْ" أَي: زادت، مِنْ رَبَا يَرْبُو. وقرأ أبو جعفر وعبدالله ابن جعفر وأبو عمرو في رواية "وَرَبَات" بالهمزِ أَي ارتفعت. يقال: رَبَا بنفسه عن كذا أَي: ارتفع

عنه. ومنه الرَّبِّيَّةُ وهو مَنْ يَطْلَعُ على موضعٍ عالٍ لينظر للقوم ما يأتيهم. ويقال له "رَبِيٌّ" أيضاً قال الشاعر:

3373- بَعْنَا رَبِيئاً قَبْلَ ذَلِكَ مُخْمِلاً * كذئب العَصَى يمشي الصَّراء ويَبْقِي
قوله: { مِنْ كُلِّ رَوْحٍ } فيه وجهان، أحدهما: أنه صفةٌ للمفعول المحذوف
تقديره: وَأَنْبَتُ الْوَأْنَا أو أزواجاً من كُلِّ رَوْحٍ. والثاني: أَنَّ "مِنْ" زائدة أي:
أَنْبَتُ كُلَّ رَوْحٍ. وهذا ماشٍ عند الكوفيين والأخفش.
والبهيح: الحَسَنُ الذي يُسِرُّ ناظره. وقد بَهَجَ - بالضم - بَهَاجَةً وبَهَجَةً أي: حَسُنَ.
وأبهجنى كذا أي: سَرَّنِي بحُسْنِهِ.

* { ذَالِكِ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّبُ الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ نَسِيءٍ قَدِيرٌ }

(10/357)

قوله: { ذَالِكِ } : فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أَنَّهُ مبتدأ، والخبرُ الجائرُ بعده. والمُشارُ
إليه ما تقدَّم مِنْ خَلْقِ بَنِي آدَمَ وتطويرهم. والتقدير: ذَالِكِ الذي ذَكَرْنَا مِنْ خَلْقِ
بَنِي آدَمَ وتطويرهم حَاصِلٌ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ، إلى آخره. والثاني: أَنَّ
"ذَالِكِ" خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: الأَمْرُ ذَالِكِ. الثالث: أَنَّ "ذَالِكِ" منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ
أي: فَعَلْنَا ذَالِكِ بِسَبَبِ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ. فالباءُ على الأَوَّلِ مرفوعةٌ المحلُّ،
وعلى الثاني والثالث منصوبته.

* { وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ }

قوله: { وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ } : فيه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ عطْفٌ على المجرورِ بالباءِ
أي: ذَالِكِ بِأَنَّ السَّاعَةَ. والثاني: أَنَّهُ لي معطوفاً عليه ولا داخلاً في حَيِّزِ السببيةِ.
وإنما هو خبرٌ. والمبتدأُ محذوفٌ لفَهْمِ المعنى، والتقدير: والأَمْرُ أَنَّ السَّاعَةَ.
و"لا ريبَ فيها" يُحتملُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ خبراً ثانياً وأن تكونَ حالاً.

* { وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ }

قوله: { وَمِنَ النَّاسِ } : جعل ابنُ عطية هذه الواوُ للحال فقال: "وكانه يقولُ:
هذه الأمثالُ في غاية الوضوح، ومن الناس مع ذلك مَنْ يجادلُ، فكان الواوُ واوُ
الحال، و الآيةُ المتقدمةُ الواوُ فيها واوُ عطْفٍ". قال الشيخ: "ولا يُتَحَيَّلُ أَنَّ الواوُ
في { وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ } واوُ حال، وعلى تقديرِ الجملةِ التي قَدَّرَها قبله لو
كان مُصَرَّحاً بها فلا تتقدرُ بـ"إذ"، فلا تكونُ للحالِ وإنما هي للعطف". قلت:
وَمَنْعُهُ مِنْ تَقْدِيرِهَا بـ"إذ" فيه نظرٌ، إذ لو قُدِّرَ لَمْ يَلَزَمْ/ مِنْهُ مَحْذُورٌ.
قوله: { بِغَيْرِ عِلْمٍ } يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ"يُجَادِلُ"، وَأَنْ يتعلَّقَ بِمَحْذُوفٍ على أَنَّهُ
حَالٌ مِنْ فَاعِلِ "يُجَادِلُ" أي: يجادلُ ملتبساً بغيرِ عِلْمٍ أي: جاهلاً.

(10/358)

* { تَانِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيْقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ }

قوله: { تَانِي عِطْفِهِ } : حالٌ مِنْ فاعلٍ "يُجَادِلُ" أي: معترضاً. وهي إضافة لفيضة نحو { مَمْطِرَاتًا }. العَامَّةُ على كسرِ العين وهو الجائب، كَتَى به عن التكبر. والحسين بفتح العين، وهو مصدرٌ بمعنى التعطف، وصفة بالقسوة. قوله: { لِيُضِلَّ } متعلقٌ: إمَّا بـ "يُجَادِلُ"، وإمَّا بـ "تَانِي عِطْفِهِ". وقرأ العَامَّةُ بضم الياء مِنْ "يُضِلُّ" والمفعولُ محذوفٌ أي: لِيُضِلَّ غَيْرَهُ. وقرأ مجاهد وأبو عمرو في رواية فتحها أي: لِيُضِلَّ هو في نفسه.

قوله: { لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ } هذه الملة يجوز أن تكونَ حالاً مقارنته أي: مُسْتَحَقًّا ذلك، وأن تكونَ حالاً مقدره، وأن تكونَ مستأنفةً. وقرأ زيد بن علي "وَأُذِيْقُهُ" بهمزة المتكلم. "وعذابَ الحريق" يجوز أن يكون من باب إضافة الموصوف لصفته، إذ الأصل: العذاب الحريق أي: المُخْرِق كالسَّميع بمعنى المُسْمِع.

* { ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ }

قوله: { ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ } : كقوله: { ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ } . وكذا قوله: { وَأَنَّ اللَّهَ } يجوز عطفه على السبب. ويجوز أن يكونَ التقدير: والأمرُ أن الله، فيكون منقطعاً عما قبله.

وقوله: { بِظَلَّامٍ } مثالٌ مبالغة. وأنت إذا قلت: "ليس زيدٌ بظلام" لا يلزم منه نفي أصل الظلم؛ فإنَّ نَهْيَ الأخصِّ لا يستلزم نَهْيَ الأعمِّ. والجواب: أن المبالغة إنما جيء بها لتكثير محالها فإن العبيد جمعٌ. وأحسنُ منه أن فعلاً هنا للنسب أي: [ليس] بذي ظلم لا للمبالغة.

(10/359)

* { وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ }

قوله: { عَلَى حَرْفٍ } : حالٌ من فاعلٍ "يَعْبُدُ" أي: مُتَرَلِّزاً. ومعنى "على حرف" أي: على شك أو على انحراف، أو على طرف الدين لا في وسطه، كالذي يكون في طرف العسكر: إن رأى خيراً ثبت وإلا فرَّ. قوله: { خَسِرَ } قرأ العَامَّةُ "خَسِرَ" فعلاً ماضياً. وهو يحتملُ ثلاثة أوجه: الاستئناف، والحالية مِنْ فاعلٍ، "انقلب"، ولا حاجة إلى إضمار "قد" على الصحيح، والبدلية مِنْ قوله "انقلب"، كما أبدل المضارع مِنْ مثله في قوله: { يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفُ }

{. وقرأ مجاهدٌ والأعرجُ وابنُ محيصن والجحدري في آخرين "خاسير" بصيغة سم فاعلٍ منصوبٍ على الحال، وهي تؤيدُ كونَ الماضي في قراءة العَامَّةِ حالاً.

وُقِرَىء برفعه. وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ فاعِلاً بـ "انقلبَ" ويكونُ مَنْ وُضِعَ الظاهرِ مَوْضِعَ المضمَرِ أي: انقلبَ خاسرُ الدنيا. والأصلُ: انقلبَ هو. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: هو خاسرٌ. وهذه القراءة تُؤَيِّدُ الاستِثْناءَ في قراءةِ الْمُضِيِّ على التخرِيجِ الثاني. وَحَقُّ مَنْ قَرَأَ "خاسر" رفعاً ونصباً أَنْ يَجُوزَ "الآخرة" لعطفها على "الدنيا" المحرور بالإضافة. ويجوز أن يبقى النصبُ فيها؛ إذ يجوزُ أَنْ تكونَ "الدنيا" منصوبةً. وإنما حُذِفَ التَّنوينُ من "خاسر" لا لتقاء الساكنين نحو قوله:

3374_ * ولا ذاكِرَ اللّهِ إِلَّا قليلاً

* { يَدْعُو لَمَنْ صَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ تَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَشِيرُ }

(10/360)

قوله: { يَدْعُو لَمَنْ صَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ تَفْعِهِ } : فيه عشرة أوجه، وذلك أنه: إمّا بجعل "يَدْعُو" متسليطاً على الجملة من قوله: { لَمَنْ صَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ تَفْعِهِ } أو لا. فإنَّ جَعْلَتَاهُ مُتَسَلِّطاً عليها كان في سبعة أوجه، أحدها: أَنْ "يَدْعُو" بمعنى يَقُولُ، واللامُ للابتداء، و"مَنْ" موصولةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء. و"صَرَّهُ" مبتدأٌ ثانٍ و"أقربُ" خبره. وهذه الجملةُ صلةٌ للموصول، وخبرُ الموصولِ محذوفٌ تقديره: يقولُ لِذِي صَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ تَفْعِهِ إلهٌ أو إلهي أو نحو ذلك. والجملةُ كلها في محلِّ نصبٍ بـ "يَدْعُو" لأنه بمعنى يَقُولُ، فهي محكيّةٌ به. وهذا قولُ أبي الحسن. وعلى هذا فيكون قوله: { لَيْسَ الْمَوْلَى } مستانفاً ليس داخلاً في المَحْكِيّ قبله؛ لأنَّ الكفار لا يقولون في أصنامهم ذلك. وقد رَدَّ بعضهم هذا القولُ بأنه فاسدُ المعنى، والكافر لا يعتقد في الأصنامِ أَنْ صَرَّهَا أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهَا البتة.

الثاني: أَنْ "يَدْعُو" مُشَبَّهَةٌ بأفعالِ القلوب؛ لأنَّ الدعاءَ لا يَصْدُرُ إِلَّا عن اعتقادٍ، وأفعالِ القلوب تُعَلَّقُ، فـ "يَدْعُو" مُعَلَّقٌ أيضاً باللام. و"مَنْ" مبتدأٌ موصولٌ والجملةُ بعده صلةٌ، وخبره محذوفٌ على ما مرَّ في الوجه قبله. والجملةُ في محلِّ نصبٍ، كما تكون كذلك بعد أفعالِ القلوب. الثالث: أَنْ يُضَمَّنَ يَدْعُو معنى يزعم، فَيُعَلَّقُ كما يُعَلَّقُ، والكلامُ فيه كالكلامِ في الوجه الذي قبله. والرابع: أن الأفعالَ كلها يجوزُ أَنْ تُعَلَّقَ قلبيةً كانت أو غيرها فاللامُ معلقةٌ لـ "يَدْعُوا"، وهو مذهبُ يونسَ. فالجملةُ بعده الكلامُ فيها كما تقدّم.

(10/361)

الخامس: أَنْ "يَدْعُوا" بمعنى يُسَمِّي، فتكونُ اللامُ مزيدةً في المفعولِ الأولِ وهو الموصولُ وصلته، ويكونُ المفعولُ الثاني محذوفاً تقديره: يُسَمِّي الذي صَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إلهاً ومعبوداً ونحو ذلك. السادس: أَنْ اللامُ مُرَالَةٌ مِنْ مَوْضِعِهَا. والأصلُ: يَدْعُو مَنْ لَصَرَّهُ أَقْرَبُ. فَقَدِّمَتْ مِنْ تَأخِيرٍ. وهذا قولُ الفراء. وقد رَدُّوا هذا بأنَّ ما في صلةِ الموصولِ لا يتقدّمُ على الموصولِ. السابع: أَنْ

اللام زائدة في المفعول به وهو "مَنْ". والتقدير: يَدْعُو مَنْ صَرَّه أقرب. ف"مَنْ" موصول، والجملة بعدها صلته، والموصول هو المفعول بـ"يَدْعُو" زيدت فيه اللام كزيادتها في قوله {رَرَفَ لَكُمْ} في أحد القولين. وقد رُدَّ هذا بأن زيادة اللام إنما تكون إذا كان العامل قَرَعاً، أو بتقديم المفعول. وقرأ عبدالله "يَدْعُو مَنْ صَرَّه" بغير لام ابتداءً، وهي مؤيدة لهذا الوجه. وإن لم تجعله متسلطاً على الجملة بعده كان فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أن "يَدْعُو" الثاني توكيد لـ"يَدْعُو" الأول فلا معمول له، كأنه قيل: يَدْعُو يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَصْرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ. وعلى هذا فتكون الجملة مِنْ قَوْلِهِ {ذَلِكَ هُوَ الصَّلَاةُ} معترضة بين المؤكِّد والتوكيد؛ لأنَّ فيها تَسْديدًا وتأكيدًا للكلام، ويكون قوله {لَمَنْ صَرَّه} كلاماً مستأنفاً. فتكون اللام للابتداء و"مَنْ" موصولة، و"صَرَّه" مبتدأ و"أقرب" خبره. والجملة صلة، و"لَيْسَ" جواب قسم مقدر. وهذا القسم المقدر وجوابه خبر المبتدأ الذي هو الموصول.

(10/362)

الثاني: أن يُجْعَلَ "ذلك" موصولاً بمعنى الذي. و"هو" مبتدأ، و"الصلاة" خبره والجملة صلة. وهذا الموصول مع صلته في محل نصب مفعولاً بـ"يَدْعُو" أي: يدعو الذي هو الصلاة. وهذا منقول عن أبي علي الفارسي، وليس هذا بماش على رأي البصريين؛ إذ لا يكون عندهم من أسماء الإشارة موصول إلا "ذا" بشروط ذكرتها فيما تقدم. وأمَّا الكوفيون فيجيزون في أسماء الإشارة مطلقاً أن تكون موصولة، وعلى هذا فيكون "لَمَنْ صَرَّه أقرب" مستأنفاً، على ما تقدم تقريره.

والثالث: أن يُجْعَلَ "ذلك" مبتدأ، و"هو": جَوَزُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا أَوْ قَصْلًا أَوْ مَبْتَدَأً، و"الصلاة" خبر "ذلك" أو خبر "هو" على حَسَبِ الْخِلافِ فِي "هُوَ" و"يَدْعُو" حال، والعائد منه محذوف تقديره: يَدْعُوهُ، وَقَدَّرُوا هَذَا الْفِعْلَ الْوَاقِعَ مَوْقِعَ الْحَالِ بِـ"مَدْعُوًّا" قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "هُوَ ضَعِيفٌ"، وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَ ضَعْفِهِ. وَكَانَ وَجْهَهُ أَنَّ "يَدْعُو" مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ فَلَا يَنَاسِبُ أَنْ تُقَدَّرَ الْحَالُ الْوَاقِعَةُ مَوْقِعَهُ اسْمَ مَفْعُولٍ، بَلِ الْمُنَاسِبُ أَنْ تُقَدَّرَ اسْمَ فَاعِلٍ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ: دَاعِيًا وَلَوْ كَانَ التَّرْكِيْبُ "يَدْعَى" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ لِحَسَنِ تَقْدِيرِهِمْ مَدْعُوًّا. وَأَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "جَاءَ زَيْدٌ يَضْرِبُ" كَيْفَ تُقَدَّرُهُ بِـ"ضَارِبٍ" لَا بِـ"مَضْرُوبٍ".

والمخصوص بالذم محذوف، وتقديره: لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَشِيرُ ذَلِكَ الْمَدْعُوُّ.

* { مَن كَانَ يَطْرُقُ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُدْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ }

قوله: {مَنْ كَانَ}: يجوز أن تكون شرطية، وهو الظاهر، وأن تكون موصولة. وقوله: {فَلْيَمْدُدْ} إما جزاء للشرط أو خبر للموصول، والفاء للتشبيه بالشرط.

(10/363)

والجمهوز على كسرش اللام مِنْ "لِيَقْطَعُ" وَسَكَّنَهَا بَعْضُهُمْ، وَكَمَا سَكَّنَهَا بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ لِكُونِهِنَّ عَوَاطِفَ. وَكَذَلِكَ أَجْرُوا "ثُمَّ" مُجْرَاهُمَا فِي تَسْكِينِ هَاءِ "هُوَ" وَ"هِيَ" بَعْدَهَا، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْكِسَائِي وَنَافِعٌ فِي رِوَايَةِ قَالُونَ عَنْهُ. قَوْلُهُ: { هَلْ يُدْهِبَنَّ } الْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ يُعْلَقُ بِالْاسْتِفْهَامِ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْفِكْرِ تَعَدَّى بِـ "فِي". وَقَوْلُهُ: { مَا يَغِيظُ } "مَا" مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَسْتَرِ. وَ"مَا" وَصَلَتْهَا مَفْعُولٌ بِعَقُولِهِ "يُدْهِبَنَّ" أَي: هَلْ يُدْهِبَنَّ كَيْدَهُ الشَّيْءَ الَّذِي يَغِيظُهُ. فَالْمَرْفُوعُ فِي يَغِيظُهُ عَائِدٌ عَلَى الَّذِي، وَالْمَنْصُوبُ عَلَى مَنْ كَانَ يَظُنُّ. وَقَالَ الشَّيْخُ: "وَمَا فِي" مَا يَغِيظُ" بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ. قُلْتُ: كَلَاهِذِينَ الْقَوْلِينَ لَا يَصِحُّ. أَمَّا قَوْلُهُ: "وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ" فَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مَضْمُرٌ مُسْتَسْتَرٌّ فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ - كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ قَبْلَ ذَلِكَ - وَنَمَا يُقَالُ مَحْذُوفٌ فِيمَا كَانَ مَنْصُوبَ الْمَحَلِّ أَوْ مَجْرُورِهِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ" فَلَيْسَ كَذَلِكَ أَيْضًا؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً لَكَانَتْ حَرْفًا عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا لَمْ يَعْذُ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ، وَإِذَا لَمْ يَعْذُ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ بَقِيَ الْفِعْلُ بِلَا فَاعِلٍ. فَإِنْ قُلْتُ: أَضْمِرُ فِي "يَغِيظُ" ضَمِيرًا فَاعِلًا يَعُودُ عَلَى مَنْ كَانَ يَظُنُّ. فَأَلْجُوبُ: أَنَّ مَنْ كَانَ يَظُنُّ، فِي الْمَعْنَى مَغِيظٌ لَا غَائِظٌ، وَهَذَا بَحْثٌ حَسَنٌ فَتَأَمَّلْهُ./ وَالضَّمِيرُ فِي "يُنْصَرُّهُ" الظَّاهِرُ عَوْدُهُ عَلَى "مَنْ" وَفُسِّرَ النُّصْرُ بِالرِّزْقِ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الدِّينِ وَالْإِسْلَامِ فَالنُّصْرُ عَلَى بَابِهِ.

* { وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ }

(10/364)

قَوْلُهُ: { وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا } الْكَافُ: إِمَّا حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَرِ، وَإِمَّا نِعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ أَي: وَمِثْلَ ذَلِكَ الْإِنْزَالِ أَنْزَلْنَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ. فَ"آيَاتٍ" حَالٌ.

قَوْلُهُ: { وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي } يَجُوزُ فِي "أَنَّ" ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ إِلَى الْمَحَلِّ عَطْفًا عَلَى مَفْعُولِ "أَنْزَلْنَا" أَي: وَأَنْزَلْنَا أَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَرِيدُ. أَي: أَنْزَلْنَا هِدَايَةَ اللَّهِ لِمَنْ يَرِيدُ هِدَايَتَهُ. الثَّانِي: أَنَّهَا عَلَى حَذْفِ جَرَفِ الْجَرِّ، وَذَلِكَ الْحَرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ. وَالتَّقْدِيرُ: وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَرِيدُ أَنْزَلْنَا، فَيَجِيءُ فِي مَوْضِعِهَا الْقَوْلَانِ الْمَشْهُورَانِ: أَفِي مَحَلِّ تَصْبٍ هِيَ أَمْ جَرِّ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ وَقَالَ فِي تَقْدِيرِهِ: "وَلِأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي بِهِ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ أَنْزَلَهُ كَذَلِكَ مَبِينًا". الثَّلَاثُ: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَضْمُرٍ، تَقْدِيرُهُ: وَالْأَمْرُ أَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَرِيدُ.

* { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالْبَصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }

قوله: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا}: الآية فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّ "إِنَّ" الثانية واسمها وخبرها في محل رفع خبراً لـ "إِنَّ" الأولى. قال الزمخشري: "وَأَدْخَلْتَ "إِنَّ" على كل واحد من جُزْأَي الجملة لزيادة التأكيد. ونحوه قول جرير: 3375- إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَّبَهُ * سِرْبَالَ مُلْكٍ بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ

(10/365)

قال الشيخ: "وظاهر هذا أنه سَبَّه البيت بالآية، وكذلك قرنه الرَّجَاج خبره "به تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ"، ويكون "إِنَّ اللَّهَ سَرَّبَهُ" جملة اعتراض بين اسم "إِنَّ" وخبرها، بخلاف الآية، فإنه يتعيَّن قوله: {إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ}. وَحَسَّنَ دُخُولَ "إِنَّ" على الجملة الواقعة خبراً طولُ القَصل بينهما بالمعاطيف". قلت: قوله: "فإنه يتعيَّن قوله إن الله يَفْصِلُ" يعني أن يكون خبراً. ليس كذلك لأن الآية محتملة لوجهين آخرين ذكرهما الناس. الأول: أن يكون الخبر محذوفاً تقديره: يفترون يوم القيامة ونحوه، والمذكور تفسير له. كذا ذكره أبو البقاء. والثاني: أن "إِنَّ" الثانية تكريرٌ للأولى على سبيل التوكيد. وهذا ماش على القاعدة: وهو أن الحرف إذا كرر توكيداً أعيد معه ما اتصل به أو ضمير ما اتصل به، وهذا قد أعيد معه ما اتصل به أولاً: وهي الجلالة المعظمة، فلم يتعيَّن أن يكون قوله: {إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ} خبراً لـ "إِنَّ" الأولى كما ذكر.

وقد تقدّم تفسيرُ ألفاظ هذه الآية، إلا المجوس. وهم قومٌ اختلف أهل العلم فيهم فقيل: قومٌ يعبدون النار. وقيل: الشمس والقمر. وقيل: اعتزلوا النصارى وليسوا المُستوح. وقيل: أخذوا من دين النصارى شيئاً، ومن دين اليهود شيئاً، وهم القائلون بأن للعالم أصليين: نور وظلمة. وقيل: هم قومٌ يستعملون النجاسات، والأصل: تجوس بالنون فأبدلت ميماً.

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَن يَهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ }

(10/366)

قوله: {وَكثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ}: فيه أوجهٌ أحدها: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مضمرةٍ تقديره: وَيَسْجُدُ له كثيرٌ من الناس. وهذا عند مَنْ يمنع استعمالَ المشترك في معنیه، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز، في كلمة واحدة؛ وذلك أن السجودَ المسندَ لغير العقلاء غيرُ السجودِ المسندِ للعقلاء، فلا يُعْطَفُ "كثيْرٌ من الناس" على ما قبله لا لاختلاف الفعل المسند إليهما في المعنى. ألا ترى أن سجودَ غير العقلاء هو الطواعية والإذعانُ لأمره، وسجودَ العقلاء هو هذه الكيفية المخصوصة. الثاني: أنه معطوفٌ علي ما تقدّمه. وفي ذلك ثلاثة تأويلات أحدها: أن المراد بالسجودِ القدرُ المشترك بين الكلِّ العقلاء وغيرهم وهو الخضوع والطواعية،

وهو من باب الاشتراك المعنوي. والتأويل الثاني: أنه مشترك اشتراكاً لفظياً، ويجوز استعمال المشترك في معنيه. والتأويل الثالث: أن السجود المسند للعقلاء حقيقة ولغيرهم مجاز. ويجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز. وهذه الأشياء فيها خلاف، لتقريره موضوع هو أليق به من هذا. الثالث من الأوجه المتقدمة: أن يكون "كثير" مرفوعاً بالابتداء، وخبره محذوف وهو "مثاب" لدلالة خبر مقابله عليه، وهو قوله: {وَكَثِيرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ} قَدَّرَهُ الزمخشري. وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ: "مُطِيعُونَ أَوْ مُثَابُونَ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ". الرابع: أن يرتفع "كثير" على الابتداء أيضاً، ويكون خبره "من الناس" أي: من الناس الذينهم الناس على الحقيقة، وهم الصالحون والملتقون. والخامس: أن يرتفع بالابتداء أيضاً. وَيُبَالِغُ فِي تَكْثِيرِ الْمُحَقَّقِينَ بِالْعَذَابِ، فَيُعْطَفُ "كثير" على "كثير" ثم يُخْبَرُ عَنْهُمْ بِـ{حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ} ذكر ذلك الزمخشري. قال الشيخ: - بعد أن حكى عن الزمخشري الوجهين الآخرين - قال: "وهذان التخريجان ضعيفان" ولم يُبَيِّنْ وَجْهَ ضَعْفِهِمَا.

(10/367)

قلت: أمّا أوّلُهُما فلا شكَّ في ضعفِهِ؛ إذ لا فائدة طائفة في الإخبار بذلك. / وأمّا الثاني فقد يظهر: وذلك أن التكرير يفيد التكثر، وهو قريب من قولهم: "عندي ألفٌ وألفٌ"، وقوله:

3376- لو عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ *

وقرأ الزهري "والدَّوَابُّ" مخففَ الباء. قال أبو البقاء: "ووجهها: أنه حَذَفَ الباءَ الأولى كراهية التضعيف والجمع بين ساكنين". وقرأ جناح بن حبيش و"كبير" بالباء الموحدة. وقرىء "وكثيرٌ حَقًّا" بالنصب. وناسبه محذوفٌ وهو الخبر، تقديره: وكثيرٌ حَقٌّ عليه العذابُ حقًّا. "والعذابُ" مرفوع بالفاعلية. وقرىء "حَقٌّ" مبنياً للمفعول.

وقال ابن عطية: {وَكَثِيرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ} يحتمل أن يكونَ معطوفاً على ما تقدّم أي: وكثيرٌ حَقٌّ عليه العذابُ يسجد أي كراهيةً وعلى رَغْمِهِ؛ إما بظله، وإمّا بخضوعه عند المكاره. قلت: فقوله: "معطوفٌ على ما تقدّم" يعني عطفاً الجمل لا أنه هو وحده عطفاً على ما قبله، بدليل أنه قَدَّرَهُ مبتدأ. وخبره قوله: "يَسْجُد".

قوله: {وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ} "مَنْ" مفعولٌ مقدّم، وهي شرطية. جوابها الفاء مع ما بعدها. والعامّة على "مُكْرِمٌ" بكسر الراء اسم فاعل. وقرأ ابن أبي عبله بفتحها، وهو اسمٌ مصدرٍ أي: فما له مِنْ إِكْرَامِ.

* { هَذَا إِنْ حَضَمَانَ احْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ تِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ }

(10/368)

قوله: {هَذَا أَنْ حَصَمَانِ}: الحَصْمُ في الأصل: مصدرٌ؛ ولذلك يُوحَدُ ويذكرُ غالباً، وعليه قوله تعالى: {تَبَا الحَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا}. ويجوز أن يُتَنَّى ويجمعُ ويؤنَّثُ، وعليه هذه الآية. ولَمَّا كان كُلُّ حَصْمٍ فَرِيقاً يَجْمَعُ طَائِفَةً قال: اِخْتَصَمُوا بصغية الجمع كقوله: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا} فالجمعُ مراعاةٌ للمعنى. وقرأ ابن أبي عبله "اختصما" مراعاةً للفظه وهي مخالفةٌ للسواد. وقال أبو البقاء: وأكثرُ الاستعمالِ توحيدُه فَمَنْ تَنَاهَا وَجَمَعَهُ حَمَلَهُ الصفات والأسماء، و"اختصموا" إنما جُمِعَ حملاً على المعنى لأنَّ كُلَّ حَصْمٍ [فريقٌ] تحته أشخاصٌ". وقال الزمخشري: "الخصم صفةٌ وُصِفَ بها الفوجُ أو الفريقُ فكانه قيل: هذان فوجان أو فريقان مختصمان. وقوله: "هذان" للفظ، و"اختصموا" للمعنى كقوله: {وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا حَرَجُوا} ولو قيل: هؤلاء خصمان أو اختصما جاز أن يُراد: المؤمنون والكافرون. قلت: إن عَنَى بقوله: "إن حَصَمًا" صفةً بطريق الاستعمال المجازي فمُسَلَّمٌ؛ لأنَّ المصدرَ يكثرُ الوصفُ به، وإنَّ أَرَادَ أَنَّهُ صَفَةٌ حَقِيقَةً فَحَطَّوهُ ظَاهِرٌ لِتَحْصِيرِهِمْ بِأَنَّ نَحْوَ "رَجُلٌ حَصْمٌ" مثل "رَجُلٌ عَدْلٌ" وقوله: هذان للفظ "أي: إنما أشير إشارة المثنى. وإن كان في الحقيقة المرادُ الجمعُ، باعتبار لفظِ الفوجين والفريقين ونحوهما. وقوله كقولهم: {وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ} إلى آخره فيه نظرٌ؛ لأنَّ في تلك الآية تقدَّمَ شيءٌ له لفظٌ ومعنى، وهو "مَنْ"، وهنا لم يتقدَّم شيءٌ له لفظٌ ومعنى. وقوله تعالى: {فِي رَبِّهِمْ} أي: في دين ربهم، فلا بُدَّ من حذف مضاف.

(10/369)

وقرأ الكسائيُّ - في روايةٍ عنه - "خصمان" بكسر الخاء. وقوله: {قَالَذِينَ كَفَرُوا} هذه الجملةُ تفصيلٌ وبيانٌ لفصل الخصومة المعنوي بقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ} قال الزمخشري. وعلى هذا فيكونُ {هَذَا أَنْ حَصَمَانِ} معترضاً. والجملةُ مِنْ "اختصموا" حاليةٌ، وليست مؤكدةً؛ لأنها أخصُّ مِنْ مطلقِ الخصومة المفهومة من "خصمان". وقرأ الزعفراني في اختياره "قُطِعَتْ" مخففة الطاء. والقراءة المشهورةُ تفيذُ التكتير، وهذه تحتمله. قوله: {يُصَبُّ} هذه الجملةُ تحتملُ أن تكونَ خبراً ثانياً للموصول، وأن تكونَ حالاً من الضمير في "لهم"، وأن تكونَ خبراً ثانياً للموصول، وأن تكونَ حالاً من الضمير في "لهم"، وأن تكونَ مستأنفةً.

* { يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ }

قوله: {يُصْهَرُ} جملةٌ حاليةٌ من الحميم. والصَّهْرُ: الإذابة. يُقال: صَهَرْتُ الشحمَ أي: أذَبْتُهُ والصُّهارة: الآلية المذابة، وصَهَرْتُهُ الشَّمْسُ: أذَابْتُهُ بحرارتها قال:

3377..... * تَصْهَرُهُ الشَّمْسُ فَمَا يَنْصَهَرُ
وَسُمِّي الصَّهْرُ صَهْرًا لَا مَتْرَاجَهُ بِأَصْهَارِهِ تَخِيلاً لِشِدَّةِ الْمَخَالِطَةِ. وقرأ الحسن في آخرين "يُصْهَرُ" بفتح الصاد وتشديد الهاء مبالغةً وتكثيراً لذلك. قوله: {وَالْجُلُودُ} فيه وجهان، أظهرهما: عَطَفَهُ عَلَى "مَا" الموصولة أي: يُذَابُ

الذي في بطونهم من الأمعاء، وتذاب أيضاً الجلود أي: يذاب ظاهرهم وباطنهم، والثاني: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: وتُحرقُ الجلودُ. قالوا: لأن الجلد لا يُذاب، إنما يَنْقَبُصُ وينكمشُ إذا صَلَّى النَّارُ وهو في التقدير كقوله:
3378. عَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَاءً بَارِداً *

[وقوله].

3379. * وَرَجَّحَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

(10/370)

[وقوله تعالى]: { وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ } . فإن تقدير: وَسَقَيْتُهَا مَاءً، وَكَلَّلَنَ الْعُيُونَا، واعتقدوا الإيمان.

* { وَلَهُمْ مَقَامِعٌ مِنْ حَدِيدٍ }

قوله: { وَلَهُمْ مَقَامِعٌ } : يجوزُ في هذا الضميرِ وجهان، أظهرهما: أنه يعودُ على الذين كفروا، وفي اللام حنينٌ قولان، أحدهما: أنها للاستحقاق. الثاني: أنها بمعنى "على" كقوله: { وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ } وليس بشيء. الوجه الثاني: أن الضمير يعودُ على الزبانية أعوان جهنم ودلَّ عليهم سياقُ الكلام، وفيه بُعدٌ. و"مِنْ حَدِيدٍ" صفةٌ لمقامع وهي جمعٌ "مِقْمَعَةٍ" بكسرِ الميم لأنها ألَّةٌ لِقْمَعٍ. يقال: قَمَعَهُ يَقْمَعُهُ إذا صَرَبَهُ بشيءٍ يَرْجُرُهُ به وبُدَلِهِ، والمِقْمَعَةُ: المِطْرَقَةُ. وقيل: السُّوْطُ.

* { كَلَّمَآ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ عَمٍّ أَعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ }

قوله: { كَلَّمَآ أَرَادُوا } : كلٌّ: نصبٌ على الظرفِ. وقد تقدَّم الكلامُ في تحقيقها في البقرة. والعاملُ فيها هنا قوله: { أَعِيدُوا } . و{ مِنْ عَمٍّ } في وجهان أحدهما: أنه بدلٌ من الضميرِ في "منها" بإعادةِ العاملِ، بدلٌ اشتمالٍ كقوله: { لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَانِ لِيُبْتَلِيَهُمْ } . ولكن لا بُدَّ في بدلِ الاشتمالِ من رابطٍ، ولا رابطٍ، فقالوا: هو مقدرٌ تقديره: مِنْ عَمِّهَا. والثاني: أنه مفعولٌ له، ولَمَّا تَقَصَّ شرطٌ من شروطِ النصبِ جُرَّ بحرفِ السَّببِ. وذلك الشرطُ: هو عدمُ اتحادِ الفاعلِ؛ فإن فاعلَ الخروجِ غيرُ فاعلِ العَمِّ، فإنَّ العَمَّ من النارِ والخروجُ من الكفارِ. قوله: { وَذُوقُوا } منصوبٌ بقولٍ مقدرٍ معطوفٍ على "أَعِيدُوا" أي: وقيل لهم: ذُوقُوا.

(10/371)

* { إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِيَنَاسُفَهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ }

قوله: {يُحَلِّوْنَ}: العامَّةُ على الياءِ وفتح اللامِ مشددةً، مِنْ خَلَّاهُ يُحَلِّاهُ إِذَا أَلْبَسَهُ الْخَلِيَّ. وَفُرِيَءٌ بِسُكُونِ الْحَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ مَخْفَفَةٌ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ، كَأَنَّهُمْ عَدَّوْهُ تَارَةً بِالتَّضْعِيفِ وَتَارَةً بِالْهَمْزَةِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "مِنْ قَوْلِكَ: أَخْلَى أَيَّ أَلْبَسَ الْخَلِيَّ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَشْدَدِّ".
 وَقَرَأَ أَبُو عَبَّاسٍ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْحَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ مَخْفَفَةً. وَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ. أَحَدُهَا: أَنَّهُ مِنْ خَلَيْتَ الْمَرْأَةَ تَخَلَّى فَهِيَ حَالٍ. وَكَذَلِكَ خَلَيْ الرَّجُلُ فَهُوَ حَالٍ، إِذَا لَبَسَ الْخَلِيَّ أَوْ صَارَ دُونَ خَلِيٍّ. الثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ خَلَيْتَ بَعِينِي كَذَا يَخْلِي إِذَا اسْتَحْسَنْتَهُ. وَ"مِنْ" مَزِيدَةٌ فِي قَوْلِهِ {مِنْ أَسَاوَرَ} قَالَ: "فِيكَوْنُ الْمَعْنَى: يَسْتَحْسِنُونَ فِيهَا الْأَسَاوِرَ الْمَلْبُوسَةَ". وَلَمَّا نَقَلَ الشَّيْخُ هَذَا الْوَجْهَ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ قَالَ: "وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّهُ جَعَلَ خَلَيْتَ فِعْلًا مُتَعَدِيًا، وَلِذَلِكَ حَكَمَ بِزِيَادَةِ "مِنْ" فِي الْوَاجِبِ. وَلَيْسَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ. وَبِنَبْغِي عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَنْ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْفَظُ بِهَذَا الْمَعْنَى إِلَّا لِأَزْمًا، فَإِنْ كَانَ بِهَذَا الْمَعْنَى كَانَتْ "مِنْ" لِلْسَبَبِ أَيَّ: لِبَلِيَّاسِ الْأَسَاوِرِ الذَّهَبِ يَخْلُوْنَ بَعِينٍ مِّنْ رَأْهِمْ، أَيَّ: يَخْلَى بَعْضُهُمْ بَعِينٍ بَعْضٍ".

قلت: وهذا الذي نقله عن أبي الفضل قاله أبو البقاء، وجوّز في مفعول الفعل وجهاً آخر فقال: "ويجوز أن يكونَ مِنْ خَلَيْتَ بَعِينِي كَذَا إِذَا حَسَنَ، وَتَكُونُ "مِنْ" زَائِدَةً أَوْ يَكُونُ الْمَفْعُولُ مَحْذُوفًا، وَ"مِنْ أَسَاوَرَ" نَعْتُ لَهُ". فَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْتَعَدِّيِّ لَيْسَ إِلَّا، وَجَوَّزَ فِي الْمَفْعُولِ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

(10/372)

الثالث: أَنَّهُ مِنْ خَلَيْتَ بِكَذَا إِذَا طَفَّرَ بِهِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: يَخْلُوْنَ بِأَسَاوِرٍ. فَ"مِنْ" بِمَعْنَى الْبَاءِ. وَمِنْ مَجِيءِ خَلَيْتَ بِمَعْنَى طَفَّرَ قَوْلُهُمْ: لَمْ يَخَلِّ فَلَانٌ بِطَائِلِ أَيَّ: لَمْ يَطْفِرْ بِهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ خَلَيْتَ بِمَعْنَى لَبَسَ الْحَلِيَّةِ، أَوْ بِمَعْنَى طَفَّرَ مِنْ مَادَّةِ أَلْيَاءٍ لِأَنَّهَا مِنَ الْحَلِيَّةِ. وَإِنَّمَا خَلَيْتَ بَعِينِي كَذَا فَإِنَّهُ مِنْ مَادَّةِ الْوَاوِ لِأَنَّهُ مِنَ الْحَلَاوَةِ، وَإِنَّمَا قَلِبْتَ الْوَاوِيَاءَ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا.
 قَوْلُهُ: {مِنْ أَسَاوَرَ مِنْ دَهَبٍ} فِي "مِنْ" الْأُولَى ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا زَائِدَةٌ، كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ عَنِ الرَّازِيِّ وَأَبِي الْبَقَاءِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصُولِ الْبَصْرِيِّينَ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا لِلتَّعْبِيضِ أَيَّ: بَعْضُ أَسَاوِرٍ. وَالثَّالِثُ: أَنَّهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ، وَبِهِ بَدَأَ. وَفِيهِ نَظْرٌ إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مَبْهُمٌ. وَفِي "مِنْ دَهَبٍ" لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ، هِيَ نَعْتُ الْأَسَاوِرِ كَمَا تَقَدَّمَ.
 وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ "مِنْ أَسَاوَرَ" دُونَ أَلْفٍ وَلَا هَاءٍ، وَهُوَ مَحْذُوفٌ مِنْ "أَسَاوِرٍ" كَمَا [فِي] جَنَدِلٍ وَالْأَصْلُ جَنَادِلٌ، قَالَ الشَّيْخُ: "وَكَانَ قِيَاسُهُ صَرَفَهُ؛ لِأَنَّهُ تَقَصَّ بِنَاؤُهُ فَصَارَ كَجَنَدِلٍ، لَكِنَّهُ قَدَّرَ الْمَحْذُوفَ مَوْجُودًا فَمَعْنَاهُ الصَّرْفُ". قُلْتُ: فَقَدْ جَعَلَ أَنَّ التَّنْوِينَ فِي جَنَدِلٍ الْمَقْصُورِ مِنْ "جَنَادِلٍ" تَنْوِينٌ صَرَفٍ. وَنَقَدَ نَصَّ بَعْضِ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّهُ تَنْوِينٌ عَوْضٍ كَهَوِّ فِي جَوَارٍ وَعَوَاشٍ وَبَابِهِمَا.

(10/373)

قوله: {وَلَوْلُوًّا} قرأ نافعٌ وعاصمٌ بالنصب، والباقون بالخفض، فأما النصبُ ففيه أربعةٌ أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ تقديره: وَيُوتُونَ لَوْلُوًّا. ولم يذكر الزمخشريُّ غيره، وكذا أبو الفتح حمله على إضمار فعل. الثاني: أنه منصوبٌ تنسيقاً على موضع "مِنْ أساور"، وهذا كتخريجهم "وَأَرْجَلَكُمْ" بالنصب عطفاً على محلِّ {بِرُؤُوسِكُمْ}، ولأنَّ {يُحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرٍ} في قوة: "يَلْبَسُونَ أساور" فَحَمِلَ هذا عليه. والثالث: أنه عطفُ على "أساور"، لأنَّ "مِنْ" مزيدةٌ فيها كما تقدّمَ تقريره. الرابع: أنه معطوفٌ على ذلك المفعول المحذوف. التقدير: يُحْلُونَ فيها الملبوسَ مِنْ أساور ولَوْلُوًّا. فـ"لَوْلُوًّا" عطفُ على الملبوس.

وأما الجرُّ فعلى وجهين، أحدهما: عطفه على "أساور". والثاني: عطفه على "مِنْ ذهب" لأنَّ السَّوَارَ يُتَّخَذُ مِنَ اللُّوْلُوِّ أيضاً، يُنْظَمُ بعضُه إلى بعض. وقد منع أبو البقاء العطفَ على "ذهب" قال: "لأنَّ السَّوَارَ لا يكونَ مِنْ لَوْلُوِّ في العادة ويصحُّ أن يكونَ حُلِيًّا".

واختلف الناسُ في رَسْمِ هذه اللفظة في الإمام: فنقل الأصمعيُّ أنها في الإمام "لَوْلُو" بغير ألفٍ بعد الواو، ونقل الجحدريُّ أنها ثابتةٌ في الإمام بعد الواو. وهذا الخلافُ بعينه قراءةٌ وتوجيهاً جارٍ في حَرْفِ فاطر أيضاً. وقرأ أبو بكر في رواية المَعْلَى بن منصور عنه "لَوْلُوا" بهمزةٍ أولاً وواوٍ آخراً. وفي روايةٍ يحيى عه عكسُ ذلك. وقرأ الفياض "ولوليا" بواوٍ أولاً وياءٍ أخيراً، والأصل: لَوْلُوًّا أبدل إهمزتين واوَيْنِ، فبقي في آخر السَّمِ واوٌ بعد ضمةٍ. ففعلٌ فيها ما فعل ب أدل جمع دلو: بأن فليث الواو ياءً والضمة كسرةً.

(10/374)

وقرأ ابنُ عباس: "وليليا" بياءَيْنِ، فَعَل ما فَعَلَ الفياض، ثم أتبع الواو الأولى للثانية في القلبِ، وقرأ طلحة "ولول" بالجر عطفاً على المجرور قبله. وقد تقدم، والأصل "ولولو" بواوين، ثم أعلَّ إعلالَ أدلٍ. واللؤلؤ: قيل: كِبَارُ الجَوهَرِ وقيل صغاره.

* { وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ }

قوله: {مِنَ الْقَوْلِ}: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من "الطَّيِّبِ"، وأن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ فيه. و"مِنْ" للتعبيرِ أو للبيان.

* { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظَلْمٍ يُدِقُّهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ }

قوله: {وَيَصُدُّونَ}: فيه ثلاثةٌ أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على ما قبله. وحينئذٍ ففي عطفه على الماضي ثلاثةٌ تأويلاتٍ. أحدها: أنَّ المضارعَ قولاً يُفصِّدُ به

الدلالة على زمن معين من حال، أو استقبال، وإنما يُراد به مجرد الاستمرار. ومثله {الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ}. الثاني: أنه مؤول بالماضي لعطفه على الماضي. الثالث: أنه على بابيه، وأن الماضي قبله مؤول بالمستقبل.

(10/375)

الوجه الثاني: أنه حال من فاعل "كفروا" وبه بدأ أبو البقاء. وهو فاسدٌ ظاهرًا؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ، وما كان كذلك لا تَدْخُلُ عليه الواو، وما ورد منه على قلبه مؤولٌ فلا يُحْمَلُ عليه القرآن، وعلى هذين القولين فالخيرٌ محذوفٌ. واختلفوا في موضع تقديره: فقدّره ابن عطية بعد قوله "وألباد" أي: إن الذين كفروا حَسِرُوا أو هلكوا ونحو ذلك. وقدّره الزمخشري بعد قوله {وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} أي: إن الذين كفروا يُذَيِّفُهُمْ من عذاب أليم. وإنما قدّره كذلك لأن قوله: {تُذَفُّهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ} يَدُلُّ عليه.

إلّا أنّ الشيخ قال في تقدير الزمخشري بعد المسجد الحرام: "لا يصحُّ"، قال: "لأنّ الذي" صفة للمسجد الحرام، فموضع التقدير هو بعد "الباد" يعني: أنه يلزم من تقديره الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، وهو خبرٌ "إن"، فيصير التركيب هكذا: إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام يُذَيِّفُهُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ. وللزمخشري أن يفصل عن هذا الاعتراض بأن "الذين جعلناه" لا يُسَلِّمُ أنه نعتٌ للمسجد حتى يلزم ما ذكر، بل تجعله مقطوعاً عنه نصّباً أو رفعاً. ثم قال الشيخ: "لكنّ مُقَدَّرَ الزمخشري أحسن من مقدّر ابن عطية؛ لأنه يدلُّ عليه الجملة الشرطية بعد من جهة اللفظ، وابن عطية لخطأ من جهة المعنى؛ لأنّ مَنْ أذيق العذاب حَسِرَ وهلك".

(10/376)

الوجه الثالث: أن الواو في "ويصدون" مزيدة في خبر "إن" تقديره: إن الذين كفروا يصدون. وزيادة الواو مذهبٌ كوفي تقدّم بطلانه، وقال ابن عطية: "وهذا مُفْسِدٌ للمعنى المقصود". قلت: ولا أدري فساد المعنى من أيّ جهة؟ ألا ترى أنه لو صحّ بقولنا: إن الذين كفروا يصدون لم يكن فيه فسادٌ معنى. فالمانع إنما هو أمرٌ صناعيٌّ عند أهل البصرة لا معنويٌّ. اللهم إلا أن يريد معنى خاصاً يفسد لهذا التقدير فيحتاج إلى بيانه.

قوله: {الَّذِي جَعَلْنَاهُ} يجوز جرّه على النعت أو البدل أو البيان، والنصب بإضمار فعل، والرفع بإضمار مبتدأ. و"جعل" يجوز أن يتعدى لأثنين بمعنى صير، وأن يتعدى لواحد.

والعامّة على رفع "سواء" وقرأه حفص عن عاصم بالنصب هنا وفي الجاثية: "سواءً مَحْيَاهُمْ". ووافق على الذي في الجاثية الأخوان، وسيأتي توجيهه. فأما

على قراءة الرفع فإن قلنا: إِنَّ جَعَلَ بمعنى صَيَّرَ كان في المفعول الثاني أوجه، أحدها: - وهو الأظهر - أَنَّ الجملة مِنْ قَوْلِهِ {سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ} هي المفعول الثاني، ثم الأحسنُ في رفع "سواءً" أن يكون خبراً مقدماً، والعاكفُ والبادي مبتدأ مؤخر. وإنما وُجِدَ الخبرُ وإن كان المبتدأ اثنين؛ لأن سواءً في الأصل مصدرٌ وُصِفَ به. وقد تقدّم هذا أولَ البقرة. وأجاز بعضهم أن يكون "سواءً" مبتدأ، وأما بعده الخبر. وفيه صَعْفٌ أو مَنَعٌ من حيث الابتداءً بالنكرة من غير مُسَوِّغٍ، ولأنه متى اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جُعِلَتِ المعرفةُ المبتدأ. وعلى هذا الوجه - أعني كونَ الجملة مفعولاً ثانياً - فقوله "للناس" يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلقَ بالجَعَلِ أي: جَعَلْنَا لأجلِ الناسِ كذا. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ، على أنه حالٌ مِنْ مفعولٍ "جَعَلْنَاهُ" ولم يذكر أبو البقاء فيه على هذا الوجه غير ذلك وليس معناه متضحاً.

(10/377)

الوجه الثاني: أَنَّ "للناس" هو المفعولُ الثاني. والجملة مِنْ قَوْلِهِ {سَوَاءً الْعَاكِفُ} في محلِّ نصب على الحال: إمَّا من الموصول، وإمَّا مِنْ عَائِدِهِ. وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء. وفيه نظر؛ لأنه جعل هذه الجملة التي هي محط الفائدة فَصْلَةً.

الوجه الثالث: أَنَّ المفعولَ الثاني محذوفٌ، قال ابن عطية: "والمعنى: الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ قِبْلَةً وَمَتَعَبْدًا. فتقدير ابن عطية هذا مُرْتَبِدٌ لهذا الوجه. إلا أن الشيخ". قال "ولا يُحْتَاجُ إلى هذا التقدير، إلا إن كان أراد تفسيرَ المعنى لا الإعراب. فَيَسْوَعُ لَأَنَّ الجملة في موضعِ المفعول الثاني، فلا يُحْتَاجُ إلى هذا التقدير. وإن جَعَلْنَاهَا متعديةً لواحدٍ كان قَوْلُهُ "للناس" متعلقاً بالجَعَلِ على العِلِّيَّةِ. وَجَوَّزَ فِيهِ أَبُو الْبِقَاءِ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: نَهْ حَالٌ مِنْ مفعولٍ "جَعَلْنَاهُ". والثاني: أنه مفعولٌ تَعَدَّى إِلَيْهِ بحرف الجر. وهذا الثاني لا يَتَعَقَّلُ، كيف يكون "للناس" مفعولاً عُدِّيَ إِلَيْهِ الفعلُ بالحرف؟ هذا ما لا يعقل. فإن أراد أنه مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ فهي عبارةٌ بعيدةٌ من عبارة النحاة. وأما على قراءة حفص: فإن قلنا: "جَعَلَ" يتعدى لإثنين كان "سواءً" مفعولاً ثانياً. وإن قلنا يتعدى لواحدٍ كان حالاً من هاءِ "جَعَلْنَاهُ" وعلى التقديرين: فالعاكفُ مرفوعٌ به على الفاعلية؛ لأنه مصدرٌ وُصِفَ به فهو في قوةِ اسمِ الفاعل المشتقِّ تقديره: جَعَلْنَاهُ مُسْتَوِيًّا فِيهِ الْعَاكِفُ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ هُوَ وَالْعَدَمُ". ف"هو" تأكيدٌ للضميرِ المستترِ فيه، و"العدَمُ" نسقٌ على الضميرِ المستترِ ولذلك ارتفع. وَيُرْوَى: "سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ" بدون تأكيدٍ وهو شاذٌ.

(10/378)

وقرأ الأعمش وجماعه "سواءً" نصياً، "العاكف" جرّاً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من "الناس" بدلٌ تفصيل. والثاني: أنه عطفٌ بيان. وهذا أراد ابن عطية

بقوله "عَطْفًا عَلَى النَّاسِ" ويمتنع في هذه القراءة رفع "سواء" لفساده صناعةً ومعنى؛ ولذلك قال أبو البقاء: "وسواءً على هذا نصبٌ لا غير". وأثبت ابن كثير بقاء "والبادي" وصلًا ووقفًا، وأثبتها أبو عمرو وورش وصلًا وحذفًا ووقفًا. وحذفها الباقون وصلًا ووقفًا وهي محذوفة في الإمام. قوله: {وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ} فيه أربعة أوجه، أحدها: أنَّ مفعول "يُرِدْ" محذوف، وقوله: "بِالْحَادِ بظلم" حالان مترادفتان. والتقدير: وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ مرادًا ما، عاديًا عن القصدِ ظالمًا، يُذْفَعُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ. وإنما حُذِفَ لِيَتَنَاوَلَ كُلَّ مِتَنَاوَلَ. قال معناه الزمخشري. والثاني: أن المفعول أيضاً محذوفٌ تقديره: وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ تَعَدَّى، و"بِالْحَادِ" حال أي: مُلْتَبِسًا بِالْحَادِ. و"بظلم" بدلٌ بإعادة الجار. الثالث: أن يكون "بظلم" متعلقاً بـ"يُرِدْ"، والباءُ للسببية أي بسبب الظلم و"بِالْحَادِ" مفعولٌ به. والباءُ مزيدةٌ فيه كقوله: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ} [وقوله]

3380 * لا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وإليه ذهب أبو عبيدة، وأنشد للأعشى:

3381 صَمِنْتُ بَرزِقَ عِيَالِنَا أَرْمَاخُنَا *

أي: صَمِنْتُ بَرزِقَ. ويؤيده قراءة الحسن "وَمَنْ يُرِدْ الْحَادُ بظلم". اقله الزمخشري: أراد الحاد فيه فأضاه على الاتساع في الظرف كـ {مَكْرُ اللَّيْلِ} ومعناه: وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُلْحَدَ فِيهِ ظَالِمًا. الرابع: أن يَصْمَنَ "يُرِدْ" معنى يتلبس، لذلك يتعدى بالباء أي: وَمَنْ يَتَلَبَّسُ بِالْحَادِ مُرِيدًا لَهُ.

(10/379)

والعامَّةُ على "يُرِدْ" بضم الباء من الإرادة. وحكى الكسائي والفراء أنه قرئ "يُرِدْ" بفتح الباء. وقال الزمخشري: "من الوُرُود ومعناه: مَضُنُّ أُنَى فِيهِ بِالْحَادِ ظَالِمًا".

* {وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهَّرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ}

قوله: {وَإِذْ بَوَّأْنَا}: أي: اذْكُرْ حِينَ. واللامُ في "إبراهيم" فيها ثلاثة أوجهٍ أحدها: أنها للعلقة، ويكون مفعولُ "بَوَّأْنَا" محذوفًا أي: بَوَّأْنَا النَّاهِيْنَ لِأَجْلِ إِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ. و"بَوَّأْنَا" جاء متعدياً صريحاً قال تعالى: {وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، {لِنُبَوِّئَنَّهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا}. وقال الشاعر:

3382- كَمْ مِنْ أَخٍ لِي صَالِحٍ * بَوَّأْتُهُ بِيَدِي لِحَدَا

والثاني: أنها مزيدةٌ في المفعول به. وهو ضعيفٌ؛ لِمَا عَرَفْتِ أَنَّهَا لَا تُزَادُ إِلَّا إِنْ تَقَدَّمَ المَعْمُولُ، أو كان العاملُ فرعاً الثالث: أن تكون مُعَدِّيَّةً للفعل على أنه مُصَمَّنٌ معنى فعل يتعدى بها أي: هَيَّأْنَا لَهُ مَكَانَ الْبَيْتِ كقولك: هَيَّأْتُ لَهُ بَيْتًا، فتكون اللامُ مُعَدِّيَّةً قال معناه أبو البقاء. وقال الزمخشري: "واذْكُرْ حِينَ جَعَلْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ مَبَاءً" ففسر المعنى بأنه صَمَّنَ "بَوَّأْنَا" معنى جَعَلْنَا، ولا يريد تفسير الإعراب.

وفي {مَكَانَ النَّبِيِّ} وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ به. الثاني: قال أبو البقاء: "أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا". وهو ممتنعٌ من حيث إنَّه ظَرْفٌ مختصٌّ فَحَقُّهُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِـ فِي.

(10/380)

قوله: {أَنْ لَا تُشْرِكُ} في "أَنْ هَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا هِيَ الْمَفْسَّرَةُ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ - : "فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَكُونُ النَّهْيُ عَنِ الشَّرِكِ وَالْأَمْرُ بِتَطْهِيرِ الْبَيْتِ تَفْسِيرًا لِلنَّبْوَةِ؟ قُلْتَ: كَانَتْ الْبِتْوَةُ مَقْصُودَةً مِنْ أَجْلِ الْعِبَادَةِ، وَكَانَ قِيلَ: تَعَبَّدْنَا لِإِبْرَاهِيمَ فُلْنَا لَهُ: لَا تُشْرِكُ". قُلْتَ: يَعْنِي أَبُو الْقَاسِمِ أَنَّ "أَنْ" الْمَفْسَّرَةَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَا هُوَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ لَا حَرْفِهِ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ إِلَّا النَّبْوَةُ وَلَيْسَتْ بِمَعْنَى الْقَوْلِ، فَصَمَّنَهَا مَعْنَى الْقَوْلِ، وَلَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ "قُلْنَا: لَا تُشْرِكُ" تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ بَلْ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَفْسَّرَةَ لَا تَفْسَّرُ الْقَوْلَ الصَّرِيحَ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "تَقْدِيرُهُ: قَائِلِينَ لَهُ: لَا تُشْرِكُ فـ" أَنْ" مَفْسَّرَةٌ لِقَوْلِ الْمَقْدَّرِ "وَهَذَا.....".

الثاني: أَنَّهَا الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ. وَفِيهِ نَظْرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ "أَنْ" الْمَخْفَفَةَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا فِعْلٌ تَحْقِيقٌ أَوْ تَرْجِيحٌ، كَحَالِهَا إِذَا كَانَتْ مُشَدَّدَةً. الثالث: أَنَّهَا الْمَصْدَرِيَّةُ الَّتِي تَنْصِبُ الْمَضَارِعَ، وَهِيَ تُؤْصَلُ بِالْمَاضِي وَالْمَضَارِعَ وَالْأَمْرَ، وَالنَّهْيَ كَالْأَمْرِ. وَعَلَى هَذَا فـ"أَنْ" مَجْرُورَةٌ بِلَامِ الْعَلَّةِ مَقْدَرَةٌ أَيْ: بَوَّأَنَاهُ لِثَلَاثَةِ تَشْرِكٍ. وَكَانَ مِنْ حَقِّ اللَّفْظِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ "أَنْ لَا يُشْرِكُ" بَيَاءً الْعَيْبَةِ، وَقَدْ قُرِئَ بِذَلِكَ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَقَوَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَهُ بِالْيَاءِ" يَعْنِي مَنْ تَحَثَّ. قُلْتَ: وَوَجْهُ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ عَلَى هَذَا التَّخْرِيجِ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْإِلْتِقَاتِ مِنَ الْعَيْبَةِ إِلَى الْخَطَابِ. الرابع: أَنَّهَا النَّاصِبَةُ، وَمَجْرُورَةٌ بِلَامٍ أَيْضًا. إِلَّا أَنْ اللَّامَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ أَيْ: فَعَلَّنَاهُ ذَلِكَ لِثَلَاثَةِ تَشْرِكٍ، فَجَعَلَ النَّهْيَ صِلَةً لَهَا. وَقَوَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْيَاءِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ مَعَ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ.

(10/381)

وقرأ عكرمة وأبو نهيك "أَنْ لَا يُشْرِكُ" بِالْيَاءِ. قَالَ الشَّيْخُ: "عَلَى مَعْنَى: أَنْ يَقُولَ مَعْنَى الْقَوْلِ الَّذِي قِيلَ لَهُ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "وَلَا بُدَّ مِنْ نَصْبِ الْكَافِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِمَعْنَى لِثَلَاثَةِ تَشْرِكٍ". قُلْتَ: كَانَهُ لَمْ يَطْهَرُ لَهُ صِلَةٌ "أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ بِجُمْلَةٍ النَّهْيِ. فَجَلَّ "لَا" نَافِيَةً، وَسَلَطَ "أَنْ" عَلَى الْمَضَارِعِ بَعْدَهَا، حَتَّى صَارَ عَلَةً لِلْفِعْلِ قَبْلَهُ. وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ لِمَا تَقَدَّمَ لَكَ مِنْ وَضُوحِ الْمَعْنَى مَعَ جَعْلِهَا نَائِبَةً.

* { وَأَدَّنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُونَكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ صَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ }

قوله: {وَأَذِّنْ}: قرأ العامة بتشديد الذال بمعنى ناد. وقرأ الحسن وابن محيصن "أَذِّنْ" بالمَدِّ والتخفيف بمعنى أَعْلِم. وبيَّعده قوله: {فِي النَّاسِ} إذا كان ينبغي أَنْ يتعدَّى بنفسه. وقرأ أيضاً فيما نقله عنهما أبو الفتح "أَذِّنْ" بالقصر وتخفيف الذال. وخرَّجها أبو الفتح وصاحب "اللوامح" على أنها عطْفٌ على "بَوَّأْنَا" أي: واذكُرْ/ إذ بَوَّأْنَا وإذ أذِنَ في الناس وهي تخرِجُ واضح. وزاد صاحب "اللوامح" فقال: فيصيرُ في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ ويصير "ياتوك" جزماً على جواب الأمر الذي في "وطهَّرْ": وتَسَبَّ أبْنُ عطية أبا الفتح في هذه القراءة إلى التصحيفِ فقال - بعد أن حكى قراءة الحسن وابن محيصن "وَأَذِّنْ" بالمَدِّ - و"تَصَحَّفَ هذا على ابن جني فإنه حكى عنهما "وَأَذِّنْ" على فعلٍ ماضٍ. وأعرَبَ على ذلك بأنَّ جَعَلَهُ عطفاً على "بَوَّأْنَا".

قلت: ولم يَتَصَحَّفَ فَعَلُهُ، بل حكى تلك القراءة أبو الفضل الرازي في "اللوامح" له عنهما، وذكرها أيضاً ابن خالويه، ولكنه لم يَطْلِعْ عليها فنسب مَنْ أطلع إلى الصحيح ولو تأتَّى أصحاب أو كاد. وقرأ بنُ أبي إسحاق "بالجج" بكسرِ الحاء حيث وَقَعَ كما قَدَّمْتُهُ عنه.

(10/382)

قوله: {رُجَالًا} نصبٌ على الحال، وهو جمعٌ راجلٍ نحو: صاحبٌ وصحابٌ وتاجرٌ وتجارٌ وقائمٌ وقيامٌ. وقرأ عكرمة والحسن وأبو مجلز "رُجَالًا" بضمِّ الراء وتشديدِ الجيم. وروى عنهم تخفيفها. وافقهم ابنُ أبي إسحاق على التخفيفِ وجعفر من محمد ومجاهدٌ على التشديد. ورويتُ عن ابن عباس بالألف. فالمخفف اسمٌ جمع كظوَّار، والمشدَّدُ جمعٌ تسكير كصائمٌ وضوَّام. وروى عن عكرمة أيضاً "رُجَالِي" كنعامي بألف التأنيث، وكذلك عن ابن عباس وعطاء، إلا أنَّهما شدَّدا الجيم.

قوله: {وَعَلَى كُلِّ صَامِرٍ} نسقٌ على "رجالاً" فيكون حالاً أي: مُشَاهَةً وركباناً. قوله: {يَأْتِيَنَّ} النونُ ضميرٌ "كلِّ صَامِرٍ" حملاً على المعنى؛ إذ المعنى: على صوامرٍ. و"يَأْتِيَنَّ" صفةٌ لـ"صَامِرٍ". وأتى بضمير الجمع حملاً على المعنى. وكان قد تقرَّرَ أولُ هذا التصنيفِ أنَّ "كل" إذا أُصِيفَتْ إلى نكرةٍ لم يُرَاعَ معناها، إلا في قليلٍ كقوله:

3383- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ تَرَّةٍ * فترَكَنَّ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ
وهذه الآيةُ تُرَدُّه؛ فإنَّ "كلَّ" فيها مضافةٌ لنكرةٍ وقد روعي معناها. وكان بعضهم أجاب عن بيتٍ زهير بأنه إنما جاز ذلك لأنه في جملتين، فقلت: فهذه الآيةُ جملةٌ واحدةٌ لأنَّ "يَأْتِيَنَّ" صفةٌ لـ"صَامِرٍ".

وجَوَّزَ الشيخ أن يكونَ الضميرُ يَشْمَلُ رجالاً وكلَّ صَامِرٍ قال: "على معنى الجماعات والرفاق" قلت: فعلى هذا يجوزُ أن يُقالَ عنده: الرجالُ يَأْتِيَنَّ. ولا ينفَعُهُ كونهُ اجتمع مع الرجال هنا كلُّ صَامِرٍ فيقال: جاز ذلك لَمَّا اجتمع معه ما يجوزُ فيه ذلك؛ إذ يلزمُ منه تغليبُ غيرِ العاقلِ على العاقلِ، وهو ممنوعٌ.

(10/383)

وقرأ ابن مسعود والضحاك وابن أبي عبيدة "يَأْتُونَ" تغليباً للعقلاء الذكور، وعلى هذا فيحتمل أن يكون قوله: {وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ} حالاً أيضاً. ويكون "يَأْتُونَ" مستأنفاً يتعلّق به {مِنْ كُلِّ فَجٍ} أي: يَأْتُونَ رَجَالاً وَرَكباناً ثم قال: يَأْتُونَ مِنْ كُلِّ فَجٍ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: "يَأْتُونَ" أي: يَأْتُونَ عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ مِنْ كُلِّ فَجٍ، و"يَأْتُونَ" مستأنفٌ أيضاً. ولا يجوز أن يكونَ صفةً لـ "رجالاً" و"ركباناً" لاختلاف الموصوف في الإعراب؛ لأنَّ أحدهما منصوبٌ والآخر مجرورٌ. لو قلت "رأيتُ زيدا ومررت بعمرٍ والعاقليين" على النعت لم يَجُزْ، بل على القطع. وقد جَوَّزَ ذلك الزمخشري فقال: "وقرىء "يَأْتُونَ" صفةً للرجال والركبان" وهو مردودٌ بما ذكرته.

والضامِرُ: المَهْزولُ، يقال: ... والعَميقُ: البعيدُ سُفلاً. يقال: بئرٌ عَميقٌ وَمَعِيقٌ، فيجوز أن يكون مقلوباً، لأنه أَقَلُّ من الأول قال:
3384- إذا الخيلُ جاءت من فِجَاجٍ عَميقةٍ * يَمُدُّ بها في السيرِ أشعُ شاحِبُ
يقال: عَمِقَ وَعَمَّقَ بكسر العين وَصَمَّهَا عَمَقاً بفتح الفاء. قال الليث: عَمِيقٌ وَمَعِيقٌ، والعَمِيقُ في الطريق أكثرُ. وقال الفراء: "عميق" لغةُ الحجاز، و"مَعِيقٌ" لغةُ تميم". وَأَعَمَّقْتُ البئرَ وَأَمَعَّقْتُهَا، وَعَمَّقْتُ وَمَعَقْتُ عَمَاقَةً وَمَعَاقَةً وَإِعْقَاماً وَإِمَعِاقاً. قال رؤبة:

3385- وقاتمِ الأعماقِ خاوي المَحْتَرِقِ
الأعماقُ هنا - بفتح الهمزة - جمع عَمِيقٍ، وعلى هذا فلا قلبَ في مَعِيقٍ لأنها لغة مستقلة، وهو ظاهر قول الليث أيضاً. وقرأ ابن مسعود "فج مَعِيقٌ" بتقديم الميم. ويقال: عَمِيقٌ بالغين المعجمة أيضاً.

* { لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكَلِمَاتٍ مِّنْهَا وَأَطَعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ }

(10/384)

قوله: {لِيَشْهَدُوا}: يجوز في هذه اللام وجهان أحدهما: أن يتعلّق بـ "أَدْن" أي: أَدْنٌ لِيَشْهَدُوا. والثاني: أنها متعلّقة بـ "يَأْتُونَ" وهو الأظهر. قال الزمخشري: "ونكر منافع لأنه أراد منافع مختصة بهذه العبادة دينية ودنياوية لا تُوجَدُ في غيرها من العبادات".

* { تَمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ }

قوله: {تَمَّ لِيَقْضُوا}: العَامَّةُ على كسر اللام وهي لامُ الأمر. وقرأ نافع والكوفيون والبزي بسكونها إجرأً للمنفصلِ مُجْرَى المتصلِ نحو "كَيْفٌ" وهو نظيرُ تسكينِ هاءِ "هو" بعد "تَمَّ" في قراءة الكسائي وقالون حيث أُجْرِيَتْ "تَمَّ" مُجْرَى الواو والفاء. والتَّفْيُّ قيل: أصله مِنَ التَّفِّ وهو وَسَحُ الأظفارِ، قُلِبَتْ الفاءُ ثاءً كـ مُعْتُورٍ في

مُعْفُور. وقيل: هو الوسخُ والقَدْرُ يقال: ما تَقَنَّكَ؟ وحكى قطرب: تَفَّتَ الرجلُ أي: كَثُرَ وسخُه في سَفَرِه. ومعنى "لِيَقْضُوا تَقَنَّهُمْ": ليصنعوا ما يصنعه الْمُحْرِمُ من إزالة شعرٍ وَشَعَثٍ ونحوهما عند حِلِّه، وفي ضمن هذا قضاء جميع المناسك، إلا يَفْعَلُ هذا إلا بعد فِعْلِ المناسك كلها.

قوله: {وَلْيُؤْفُوا} قرأ أبو بكر "وَلْيُؤْفُوا" بالتشديد والباقون بالتخفيف. وقد تقدم في البقرة أن فيه ثلاث لغات: وَقَى ووقى وأوقى. وقرأ ابن ذكوان "وَلْيُؤْفُوا" بكسر اللام، والباقون بسكونها، وكذلك هذا الخلاف جارٍ في قوله: {وَلْيَطَّوَّفُوا}.

* { ذَالِكَ وَمِنْ بَعْظِمُ جُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأَجَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُنَلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ }

(10/385)

قوله: {ذَالِكَ}: خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: الأمرُ والشأنُ ذلك. قال الزمخشري: "كما يُقَدِّمُ الكاتبُ جلمةً من كتابه في بعض المعاني، ثم إذا أراد الخوض في معنى آخر قال: هذا وقد كان كذا". وَقَدَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "قَرَّطُكُمْ ذَلِكَ، أَوْ الْوَاجِبُ ذَلِكَ". وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف. أي: ذلك الأمرُ الذي ذكرته. وقيل: في محل نصب أي: امتثلوا ذلك. ونظيرُ هذه الإشارة قولُ زهير، بعد تقدُّمِ جُمْلَةٍ في وَصْفِ هَرَمِ ابْنِ سِنَانٍ:

3386- هذا وليس كمن يَغِيَا بِحُطْبَتِهِ * وَسَطَ النَّدِيِّ إِذَا مَا نَاطِقٌ يَبْطَاقَا

قوله: "فهو" "هو" ضميرُ المصدرِ المفهوم من قوله {وَمِنْ يُعْظَمُ} أي: وتعظيمُه حرمةُ الله خيرٌ له كقوله تعالى: {اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ} و"خيرٌ" هنا ظاهرُها التفضيلُ بالتأويلِ المعروفِ.

قوله: {إِلَّا مَا يُنَلَى عَلَيْكُمْ} يجوز أن يكون استثناءً متصلًا، ويُضْرَفُ إلى ما يُحَرِّمُ مِنْ بهيمةِ الأنعامِ لسببِ عارضِ كالموت ونحوه، وأن يكون استثناءً منقطعاً؛ إذ ليس فيها مُحَرَّمٌ وقد تقدَّم تقريرُ هذا الوجهِ أولَ المائدةِ.

(10/386)

قوله: {مِنَ الْأَوْثَانِ} في "مِنَ" ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لبيان الجنس، وهو مهشورٌ قولُ الْمُعْرَبِينَ، وَيَتَقَدَّرُ بقولك: الرَّجْسُ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ. وقد تقدَّم أن شرط كونها بيانيةً ذلك. وتجيء مواضعٌ كثيرةٌ لا يتأتى فيها ذلك ولا بعضه. والثاني: أنها لابتداء الغاية. وقد حَلَطَ أبو البقاء القولين فجعلهما قولاً واحداً فقال: "ومِنَ لبيان الجنس أي: اجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من هذا القبيل، وهو بمعنى ابتداء الغاية ههنا" يعني أنه في المعنى يؤول إلى ذلك، ولا يؤول إليه التبعة. الثالث: أنها للتعبيض. وقد عَلَطَ ابْنُ عَطِيَّةٍ القائلَ بكونها للتعبيض، فقال: "وَمَنْ قَالَ: إن "مِنَ" للتعبيض قلب معنى الآية فأفسده" وقد يُمكنُ التبعيضُ فيها: بأن يَغْنَى بِالرِّجْسِ عِبَادَةُ الْأَوْثَانِ. وبه قال ابنُ عباسٍ وابنُ جريج، فكانه قال:

فاجتنبوا من الأوثان الرّجس وهو العبادة؛ لأنّ المُحرّم من الأوثان إنما هو العبادة، ألا ترى أنه قد يتصوّر استعمال الوثن في بناءٍ وغيره ممّا لم يُحرّم الشرع استعماله، وللوثن جهات منها عبادتها، وهي بعض جهاتها. قاله الشيخ. وهو تأويلٌ بعيدٌ.

* { حُنْفَاءٌ لِلَّهِ عَيْرٌ مُّشْرِكِينَ بِهِ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا حَرَّمَ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ }

قوله: { حُنْفَاءٌ } : حالٌ مِنْ فاعلٍ "اجتنبوا". وكذلك { عَيْرٌ مُّشْرِكِينَ } وهي حالٌ مؤكدة، إذ يلزم من كونهم حُنْفَاءً عدمُ الإشراك.

(10/387)

قوله: { فَتَخَطَّفَهُ } قرأ نافعٌ بفتح الخاءِ والطاءِ مشددةً. وأصلها تَخَطَّفَهُ فأدغم. وباقي السبعة "فَتَخَطَّفَهُ" بسكون الخاءِ وتخفيفِ الطاءِ. وقرأ الحسنُ والأعمشُ وأبو رجاء بكسر التاءِ والحاءِ والطاءِ مع التشديد. وروى عن الحسنِ أيضاً فتحُ الطاءِ مشددةً مع كسر التاءِ والحاءِ. وروى عن الأعمش كقراءةِ العامّةِ إلا أنه بغير فاء: "تَخَطَّفَهُ". وتوجيهُ هذه القراءاتِ قد تقدّم مستوفى في أوائل البقرة عند ذكر القراءاتِ في قوله تعالى: { يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ } فلا أعيدها.

وقرأ أبو جعفر "الرياحُ" جمعاً. وقوله "حَرَّ" في معنى يَخْرُ؛ ولذلك عُطِفَ عليه المستقبلُ وهو "فَتَخَطَّفَهُ"، ويجوز أن يكون على بابه، ولا يكونُ "فَتَخَطَّفَهُ" عطفاً عليه، بل هو خبرٌ مبتدأ مضمّر أي: فهو يَخَطَّفُهُ. قال الزمخشري: "ويجوزُ في هذا التشبيهِ أن يكونَ من المركبِ والمفترّق. فإن كان تشبيهاً مركباً فكانه قال: مَنْ أشرك بالله فقد أهلك نفسه إهلاكاً ليس بعده [هلاك]؛ بأن صوّر حاله بصورةِ حالٍ مَنْ حَرَّ من السماءِ فاحتطفتُه الطيرُ، فتفرّق مرعاً في حواصلها، أو عَصَفَتْ به الرّيحُ حتى هَوَتْ به في بعض المطاوح البعيدة. وإن كان مُفَرَّقاً فقد سَبَّه الإيمانَ في عُلوّه بالسماءِ، والذي تركَ الإيمانَ وأشرك بالله، بالساقط من السماءِ، والأهواءِ التي تتورّعُ أفكاره بالطير المتخطفة، والشيطانَ الذي يُطَوِّخُ به في وادي الضلالةِ بالريح التي تهوي بما عَصَفَتْ به في بعض المهاولي المُثْلِقَةِ". قلت: وهذه العبارةُ من أبي القاسم مما يُتَسَطَّكُ إلى تَعَلُّمِ عِلْمِ البیانِ فإنها في غايةِ البلاغةِ.

(10/388)

والأوثان: جمع وثن. والوثنُ يُطَلَّقُ على ما صوّر من نحاسٍ وحديدٍ وحشَبٍ. ويُطَلَّقُ أيضاً على الصليب. عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعدى وقد رأى في عنقه صليبا: "ألق هذا الوثنَ عنك". وقال الأعشى:
3387- يطوفُ العبادُ بأبوابه * كطوفِ النصارى ببيتِ الوثنِ

واشتقاقه من وَتَن الشيءُ أي: أقام بمكانه وتَبَّت فهو واثنٌ. وأنشد لرؤبة:

3388_ على أَخْلَاءِ الصَّفَاءِ الوَثْنِ
أي: المقيمين على العهد. وقد تقدّم الفرق بين الوَثْنِ والصنم.
والسَّحِيقُ: البعيدُ. ومنه سَحَقَهُ اللهُ أي: أبعدَه. وقوله عليه السلام: "فأقولُ
سُخْفًا سُخْفًا" بُعْدًا. والنَّخْلَةُ السَّخُوقُ: الممتدَّة في السماء، من ذلك.

* { ذَالِكَ وَمَنْ يُعْظَمُ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ } {

قوله: { ذَالِكَ } : إعرابه كإعرابِ " ذلك " المتقدمِ وتقدّم تفسيرُ " الشعيرة " واشتقاقها في المائدة.

قوله: { فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ } في هذا الضميرِ وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ الشعائرِ، على حَذْفِ مضافٍ. أي: فإن تعظيمها مِنْ تقوى القلوبِ. والثاني: أنه ضميرُ المصدرِ المفهومِ من الفعلِ قبله أي: فإنَّ التعظيمةَ مِنْ تقوى القلوبِ. والعائدُ على اسمِ الشرطِ من هذه الجملةِ الجزائيةِ مقدرٌ، وتقديره: فإنها مِنْ تَقْوَى القلوبِ منهم. وَمَنْ جَوَّزَ إقامةَ آلِ مُقامِ الضميرِ - وهم الكوفيون - أجاز ذلك هنا، والتقدير: مِنْ تقوى قلوبهم، كقوله: { فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى } وقد تقدّم تقريره. وقال الزمخشري: أي فإنَّ تعظيمها من أفعالِ ذوي تقوى القلوبِ فحذفتُ هذه المضافاتُ، ولا يَسْتَقِيمُ المعنى إلا بتقديرها؛ لأنه لا بُدَّ من راجعٍ من الجزاءِ إلى " مَنْ " لتَرْتِيبِ به " قال الشيخ:

(10/389)

وما قدّره عار من راجع من الضميرِ من الجزاءِ إلى " مَنْ ". ألا ترى أنّ قوله " فإنَّ تعظيمها من أفعالِ ذوي تقوى القلوبِ " ليس في شيءٍ منه ضميرٌ يَرْجِعُ من الجزاءِ إلى " مَنْ " يربطه به. وإصلاحه أن يقول: فإنَّ تعظيمها منه، فالضميرُ في " منه " عائدٌ على " مَنْ ".
والعامةُ على خفضِ " القلوبِ ". وقرئ برفعها فاعلةٌ للمصدرِ قبلها وهو " تقوى ".

* { لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعٌ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ } {

قوله: { فِيهَا } : والضميرُ في " فيها " عائدٌ على الشعائرِ بمعنى الشرائعِ أي: لكم في التمسكِ بها، وقيل: عائدٌ بهيمةِ الأنعامِ.

* { وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسِكًا لِتُذَكَّرُوا بِاسْمِ اللَّهِ عَلَيَّ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَإِلَهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ } {

قوله: { مَنَسِكًا } : قرأ الأخوان هذا وما بعده " مَنَسِكًا " بالكسر، والباقون بالفتح. فقيل: هما بمعنى واحد، والمرادُ بالمَنَسِكِ مكانُ النَّسِكِ أو المصدرُ. وقيل: المكسورُ مكانٌ، والمفتوحُ مصدرٌ. قال ابن عطية: "الكسرُ في هذا من الشادِّ،

ولا يَسُوغُ فيه القياس. وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الكِسَائِيُّ سَمِعَهُ مِنَ العَرَبِ". قلت: وهذا الكلامُ منه غيرَ مَرَضِيٍّ: كيف يقول: وَيُشْبِهُ أَنْ يَكْنَ الكِسَائِيُّ سَمِعَهُ. الكِسَائِيُّ يقول: قرأتُ به فكيف يحتاج إلى سماع مع تمسُّكه بأقوى السَّمَاعَاتِ، وهو روايتهُ لذلك قرآناً متواتراً؟ وقوله: "من الشاذُّ" يعني قياساً لا استعمالاً فإنه فيصيحُ في الاستعمال؛ وذلك أَنَّ قَعْلَ يَفْعُلُ بضم العين في المضارع قياسُ المَفْعَلِ منه: أن تُفْتَحَ عَيْتُهُ مطلقاً أي: سواءً أريد به الزمانُ أم المكانُ أم المصدرُ. وقد شَدَّتْ أَلْفَاظُ صَبَطِهَا النَحَاءُ في كتبهم وذكرتها أيضاً في هذا الموضوع.

(10/390)

* { الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ }

قوله: { الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ } : يجوز أن يكونَ هذا الموصولُ في موضعِ جرٍّ أو نصبٍ أو رفعٍ. فالجرُّ من ثلاثة أوجهٍ: النعتُ للمُخَيِّتِينَ، أو البدلُ منهم، أو البيانُ لهم. والنصبُ على المدحِ. الرفعُ على إضمارِ "هم" وهو مدحٌ أيضاً، وَيُسَمِّيهِ النحويون "قَطْعاً".
قوله: { وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ } العامَّةُ على خفضِ "الصلاة" بإضافةِ المقيمين إليها. وقرأ الحسن وأبو عمرو في روايةٍ بِنَصْبِهَا على حذفِ النونِ تخفيفاً، كما يُحذفُ التنوينُ لالتقاءِ الساكنين. وقرأ ابنُ مسعودٍ والأعمشُ بهذا الأصلِ: "والمقيمنَ الصلاةَ" بإثباتِ النونِ، ونصبِ "الصلاة". وقرأ الضحَّاكُ "والمقيمَ الصلاةَ" بميمٍ ليس بعدها شيءٌ. وهذه لا تخالفُ قراءةَ العامَّةِ لفظاً، وإنما تظهرُ مخالفتها لها وَقْفاً وَحَطّاً.

* { وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا حَيْرٌ فَإِذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ }

قوله: { وَالْبُدْنَ } : العامَّةُ على نصبِ "البُدْنَ" على الاشتغالِ. وَرُجِحَ النصبُ وإن كانَ مُحَوَّجاً لإضمارِ، على الرفعِ الذي لم يُحَوَّجْ إليه، لتقدُّمِ جملةٍ فعليةٍ على جملةٍ الاشتغالِ. وقُرِئَ برفعِها على الابتداءِ، والجملةُ بعدها الخبرُ.

(10/391)

والعامَّةُ أيضاً على تسكينِ الدالِ. وقرأ الحسن - وَتُرْوَى نافع وشيخةُ أبي جعفر - بضمِّها، وهما جمعان لـ "بَدَنَةٍ" نحو: تَمَرَةٍ وَتُمْرٍ وَتُمْرٍ. فالتسكينُ يحتملُ أن يكونَ تخفيفاً من المضمومِ، وأن يكونَ أصلاً. وقيل: أَلْبُدُّ وَالْبُدُنُّ جمعُ بَدَنٍ، وَالْبَدَنُ جمعُ لَبَدَنَةٍ نحو: حَسْبَةٌ وَحَسَبٌ، ثم يُجمعُ حَسَباً على حُسْبٍ وَحُسْبٍ. /

وقيل: البُدُنُ اسمٌ مفردٌ لا جمعٌ يَعْنُونَ اسمَ جنسٍ. وقرأ ابنُ أبي إسحاق "البُدُنُ" بضم الباء والبدال وتشديد النون. وهي تَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما: أنَّه قرأ بالحسن، فوَقَفَ على الكلمةِ وَصَعَّفَ لامَها كقولهم: "هَذَا قَرْحٌ" ثم أجرى الوصلَ مُجْرَى الوَقْفِ في ذلك. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسماً على فُعْلٍ كَعُتْلٍ.

وَسُمِّيَتِ البَدَنَةُ بَدَنَةً لأنها تُبَدَنُ أي: تُسَمَّنُ. وهنل تختصُّ بالإبل؟ الجمهورُ على ذلك. قال الزمخشري: "والبُدُنُ: جمعُ بَدَنَةٍ سُمِّيَتْ لِعِظَمِ بَدَنِهَا، وهي الإبلُ خاصة؛ لأنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ألحق البقرَ بالإبل حين قال: "البَدَنَةُ عن سبعة، والبقرة عن سبعة" فَجَعَلَ البقرَ بالإبلِ حين قال: "البَدَنَةُ متناوَلَةٌ في الشريعة للجنسين عند أبي حنيفة وأصحابه، وإلا فالْبُدُنُ هي الإبلُ وعليه تَدُلُّ الآيةُ". وقيل لا تختصُّ، فقال الليث: البَدَنَةُ بالهاء تقعُ على الناقةِ والبقرةِ والبعيرِ وما يجوز في الهَدْيِ والأضاحي، ولا تقعُ على الشاة. وقال عطاءٌ وغيره: ما أشعر من ناقةٍ أو بقرةٍ. وقال آخرون: البُدُنُ يُراد به العظيْمُ السِّنُّ من الإبلِ والبقرِ. ويقال للسمين من الرجال. وهو اسمٌ جنسٍ مفردٍ.

قوله: {مَنْ شَعَائِرِ اللَّهِ} هو المفعولُ الثاني للَجَعْلِ بمعنى التصيير.

(10/392)

قوله: {لَكُمْ فِيهَا حَيْرٌ} الجملةُ حالٌ: إمَّا من "ها" "جَعَلْنَاهَا"، وإمَّا مِنْ شَعَائِرِ الله. وهذان مَبْنِيَانِ على أن الضميرَ في "فيها" هل هو عائِدٌ على "البُدُنُ" أو على شعائِر؟ والأولُ قولُ الجمهورِ.

قوله: {صَوَافٍ} نصبٌ على الحالِ أي: مُصْطَلَقَةً جنبَ بعضها إلى بعض. وقرأ أبو موسى الأشعري والحسن ومجاهد وزيد بن أسلم "صَوَافِي" جمعَ صَافِيَةٍ أي: خالصةً لوجهِ الله تعالى. وقرأ عمرو بن عبيد كذلك، إلا أنه تَوَوَّنَ الياءَ فقرأ "صَوَافِيًا". واستُشْكِلَتْ من حيث إنه جمعٌ مَتَنَاءٍ. وَخُرِّجَتْ على وجهين، أحدهما:

- ذكره الزمخشري - وهو أن يكونَ التَّنوينُ عَوَضًا من حرفِ الإِطْلَاقِ عند الوقف. يعني أنه وَقَفَ على "صَوَافِي" بإشباعِ فتحةِ الياءِ فَتَوَلَّدَ مِنْهَا أَلِفٌ يُسَمَّى حرفَ الإِطْلَاقِ، ثم عَوَّضَ عنه هذا التَّنوينُ، وهو الذي يُسَمَّى أهلُ النحوِ تَنوينَ التَّرْتِيمِ. والثاني: أنه جاء على لغةٍ مَنْ يَصْرِفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ.

وقرأ الحسنُ "صَوَافِي" بالكسرِ والتَّنوينِ. وتوجيهُها: أنه نصبها بفتحةٍ مقدرةٍ، فصار حكمُ هذه الكلمةِ كحكمِها حالةَ الرِّفْعِ والجَرِّ في حَذْفِ الياءِ وتعوِيَةِ التَّنوينِ نحو: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ. وتقديرُ الفتحةِ في الياءِ كثيرٌ كقولهم: "أَعْطِ القوسَ باريها" وقوله:

3389- كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالقَاعِ القَرِيقِ * أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقِ
قوله:

3390- وَكَسَوْتُ عَارٍ لَحْمُهُ *

ويدلُّ على ذلك قراءةُ بعضهم "صَوَافِي" بياءٍ سكانيةٍ من غيرِ تَنوينِ، نحو: "رَأَيْتُ القَاضِيَّ يَأْفَتِي" بسكونِ الياءِ. ويجوز أن يكونَ سكنُ الياءِ في هذه القراءةِ للوقفِ ثم أَجْرَى الوصلَ مُجْرَاهُ.

(10/393)

وقرأ العبادة ومجاهدُ والأعمشُ "صَوَافِنٌ" بالنون جمعُ "صَافِنَةٍ" وهي التي تقومُ على ثلاثٍ وطرفِ الرابعة، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْلِ كَقَوْلِهِ: {الصَّافِنَاتُ الْجَيَادُ}، وسيأتي، فيكون استعماله في الإبل استعارةً. والوجوبُ: السُّقُوطُ. وَجَبَتِ الشَّمْسُ أَي: سَقَطَتْ. وَوَجَبَ الْجِدَارُ أَي: سَقَطَ، ومنه الواجبُ الشرعي كأنه وقع علينا ولزمنا. وقال أوس بن حجر: 3391- ألم تُكسِفِ الشمسُ شمسَ النَّهَارِ * والبدْرُ للجبلِ الواجبِ قوله: القانعُ والمعتَرُ" فيهما أقوالٌ. فالقانعُ: السائلُ والمُعْتَرُّ: المعترضُ من غير سؤالٍ. وقال قومٌ بالعكس. وقال ابن عباس: القانعُ: المستغنى بما أعطيته، والمعتَرُ: المعترضُ من غير سؤالٍ. وعنه أيضاً: القانعُ: المتعقِّفُ، والمعتَرُ: السائلُ. وقال بعضهم: القانعُ: الراضي بالشيءِ اليسيرِ. مِنْ قَنَعَ يَقْنَعُ قَنَاعَةً فهو قَانِعٌ. والقَنَعُ: بغير ألفٍ هو السائلُ. ذكره أبو البقاء. وقال الزمخشري: "القانعُ: السائلُ. مِنْ قَنَعْتُ وَكَنَعْتُ إِذَا حَصَعْتَ لَهُ. وَسَأَلْتُهُ قُنُوعًا. وَالْمُعْتَرُّ: الْمُعْتَرِّضُ بِغَيْرِ سَوْأَلٍ، أَوِ الْقَانِعُ الرَّاضِي. وَبِمَا عِنْدَهُ، وَبِمَا يُعْطَى، مِنْ غَيْرِ سَوْأَلٍ. مِنْ قَنَعْتُ قَنَعًا وَقَنَاعَةً. وَالْمُعْتَرُّ: الْمُعْتَرِّضُ بِالسَّوْأَلِ". انتهى. وفرَّق بعضهم بين المعنيين بالمصدر فقال: قَنَعَ يَقْنَعُ قُنُوعًا أَي سَأَلَ، وَقَنَاعَةً أَي: تَعَقَّفَ بئِلْغَتِهِ وَاسْتَغْنَى بِهَا. وَأَنْشَدَ لِلشَّمَاخِ: 3392- لَمَالِ الْمَرْءِ يُضِلُّهُ فَيُعْنِي * مَفَاقِرَهُ أَعْفُ مِنْ الْقُنُوعِ وقال ابن قتيبة: "المُعْتَرُّ: من غير سؤالٍ. يُقَالُ: عَرَّه/ وَعَارَّه وَعَرَاهُ وَعَارَّاهُ أَي: أَنَاهُ طَالِبًا مَعْرُوفَهُ قَالَ: 3393- لَعَمْرُكَ مَا الْمُعْتَرُّ يَعْشَى بِلَادَنَا * لِيَمْنَعَهُ بِالضَّائِعِ الْمُتَهَضِّمِ وقوله الآخر: 3394- سَلِي الطَّارِقَ الْمُعْتَرِّ يَا أُمَّ مَالِكٍ * إِذَا مَا اعْتَرَانِي بَيْنَ قِدْرِي وَمَجْرِي

(10/394)

وقرأ أبو رجا "القنع" دون ألف. وفيها وجهان، أحدهما: أَنَّ أَصْلَهَا "القانع" فَحَدَفَ الْأَلْفَ كَمَا قَالُوا: مَقُولٌ وَمُحَيِّطٌ وَجَدَلٌ وَعُغْلِيْطٌ فِي: مَقُولٌ وَمُحَيِّطٌ وَجَدَلٌ وَعُغْلَابُطٌ. والثاني: أَنَّ الْقَانِعَ هُوَ الرَّاضِي بِالْيَسِيرِ، وَالْقَنَعُ: السَّائِلُ، كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَالْقَنَعُ: الرَّاضِي لِأَيْ غَيْرِ".

وقرأ الحسن: "والمعتري" اسمُ فاعلٍ مِنْ اعْتَرَى يَعْتَرِي. وقرأ إسماعيل - وُروى عن أبي رجا والحسن أيضاً - "والمُعْتَرِّ" بكسر الراء اجتزاءً بالكسرة عن لام الكلمة. وقُرِيَء "المُعْتَرِّي" بفتح الياء. قال أبو البقاء: "وهو في معناه" أَي: معنى "المعتَرِّ" في قراءة العامة. [وقوله:] {كَذَلِكَ سَخَّرْنَاَهَا} الكافُ نعتٌ مصدرٍ أَوْ حَالٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ.

* { لَنْ يَتَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَا يَنْتَالُهُ النَّفْوَى مِنْكُمْ كَذَالِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ }
 وكذلك قوله: { كَذَالِكَ سَخَّرَهَا } : و { لِتُكَبِّرُوا } : متعلق به . { عَلَى مَا هَدَاكُمْ }
 متعلق بالتكبير . عُدِّيَّ بـ " على " لتضمينه معنى الشكر .

قوله: { لَنْ يَتَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا } : العامَّة علي القراءة بياء العَيْبَةِ فِي الفَعْلِينَ ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيْتَ مجازي وقد وَجَد الفصلُ بينهما . وقُرِئَ بالياءِ فيهما اعتباراً باللفظ .
 وقرأ زيد بن علي " لِحُومِهَا وَلَا دِمَاءَهَا " بالنصب ، والجلالة بالرفع ، و " لَكِنْ يُنَالُهُ " بضم الياء ، على أن يكونَ القَائِمَ مقامَ الفاعلِ ، " القَتوى " ، و " منكم " حال من " القَتوى " ، ويجوز أن يتعلق بنفسِ " تناله " .

* { إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ }

(10/395)

قوله: { يُدَافِعُ } : قرأ ابن كثير وأبو عمرو " يَدَقَعُ " والباقون " يُدَافِعُ " . وفيه وجهان ، أحدهما: أَنَّ فاعِلَ بمعنى فَعَلَ المجرّد نحو: جَاوَزْتَهُ وَجُرِّتَهُ ، وَسَاقَرْتَهُ ، وَطَارَقْتَهُ . والثاني: أَنَّهُ أُخْرِجَ على زَيْتَةِ المُفَاعَلَةِ مبالغةً فيه ؛ لِأَنَّ فِعْلَ المُفَاعَلَةِ أبلغُ مِنْ غيرِهِ . وقال ابن عطية: " فَحَسُنَ دَفَاعٌ لَأَنَّهُ قَدْ عَنَّ لِلْمُؤْمِنِينَ [مَنْ] يَدْفَعُهُمْ وَيؤدِّيهِمْ فَتَجِيءُ مَقَاوِمُهُ وَدَفَعُهُ عَنْهُمْ مُدَافَعَةً " يعني: فَيُلْحِظُ فِيهَا المُفَالَةَ .

* { أذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنفُسِهِمْ ظُلْمًا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ }

قوله: { أذِنَ لِلَّذِينَ } : قرأه مبنياً للمفعول نافع وأبو عمرو وعاصم . والباقون قرؤون مبنياً للفاعل . وَأَمَّا " يُقَاتِلُونَ " فقرأه مبنياً للمفعول نافع وابن عامر وحفص . والباقون مبنياً للفاعل . وَحَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِ الفَعْلِينَ : أَنَّ نَافِعًا وَحَفْصًا بَنِيَاهُمَا لِلْمَفْعُولِ ، وَأَنَّ ابْنَ كَثِيرَ وَحَمَزَةَ وَالْكَسَائِيَّ بَنِيَاهُمَا لِلْفَاعِلِ ، وَأَنَّ أَبَا عَمْرٍو وَأَبَا بَكْرَ بَنِيَّ الْأَوَّلِ لِلْمَفْعُولِ وَالثَّانِي لِلْفَاعِلِ . وَأَنَّ ابْنَ عَامَرَ عَكَسَ هَذَا فَهَذَا أَرَبُ رُبِّبٍ . وَالْمَآذُونَ فِيهِ مَحذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ أَي: لِلَّذِي يُقَاتِلُونَ فِي الْقِتَالِ . وَ{ بِأَنفُسِهِمْ ظُلْمًا } متعلق بـ " أذِنَ " والباءُ سببِيَّةٌ أَي: بِسَبَبِ أَنَّهُمْ مَظْلُومُونَ .

* { الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتْ صَوَابِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ }

قوله: { الَّذِينَ أُخْرِجُوا } : يجوز أن يكونَ فِي محلِّ جَرِّ ، نَعْتًا لِلْمَوْصُولِ الْأَوَّلِ أَوْ بَيَانًا لَهُ ، أَوْ بَدَلًا مِنْهُ ، وَأَنْ يَكُونَ فِي محلِّ نَصْبٍ عَلَى المَدْحِ ، وَأَنْ يَكُونَ فِي محلِّ رَفْعٍ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأً .

(10/396)

قوله: {إِلَّا أَنْ يَقُولُوا} فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الاستثناء المنقطع، وهذا ممَّا يُجمَعُ العربُ على نصبه؛ لأنه منقطعٌ لا يمكنُ توجُّهَ العاملِ إليه، وما كان كذا أجمعوا على نصبه، نحو: "ما زاد إلا ما نقص"، "وما نفع إلا ما ضرَّ". فو توجُّهَ العاملِ جاز فيه لغتان: النصبُ وهو لغةُ الحجاز، وأن يكونَ كالمتصلِ في النصبِ والبدلُ نحو: "ما فيها أحدٌ إلا حمأ"، وإنما كانت الآيةُ الكريمةُ من الذي لا يتوجَّهُ عليه العاملُ؛ لأنك لو قلت: "الذين أخرجوا من ديارهم إلا أن يقولوا ربنا الله" لم يصحَّ. الثاني: أنه في محلِّ جرٍّ بدلاً من "حق" قال الزمخشري: "أي بغير موجب سوى التوحيد الذي ينبغي أن يكون موجب الإقرار والتمكين لا موجب الإخراذ والتسيير. ومثله: {هَلْ تَنقُمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ

(10/397)

{. وممَّنت جَعَلَهُ في موضع جرٍّ بدلاً ممَّا قبله الزجاجُ. إلا أن الشيخ قد ردَّ ذلك فقال: "ما أجازاه من البدل لا يجوز؛ لأنَّ البدلَ لا يجوزُ إلا حيث سبقه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ في معنى النفي. وأمَّا إذا كان الكلامُ موجِّباً أو أمراً فلا يجوزُ البدلُ؛ لأنَّ البدلَ لا يكونُ إلا حيث يكونُ العاملُ يتسلطُّ عليه. ولو قلت: "قام إلا زيد"، و"ليصيرُ إلا عمرو" لم يجز. ولو قلت في غير القرآن: "أخرج الناسُ من ديارهم إلا بأن يقولوا: لا إله إلا الله" لم يكن كلاماً. هذا إذا تحيَّل أن يكونَ {إِلَّا أَنْ يَقُولُوا} في موضع جرٍّ بدلاً من "غير" المضاف إلى "حق". وأمَّا إذا كان بدلاً من "حق" كما نصَّ عليه الزمخشريُّ فهو في غيبة الفساد؛ لأنه يلزمُ منه أن يكونَ البدلُ يلي "غيراً" فيصيرُ التركيبُ: بغير إلا أن يقولوا، وهذا لا يصحُّ، ولو قدَّرتنا [إلا] بـ "غير" كما/ يُقدَّرُ في النفي في: "ما مررت بأحدٍ إلا زيد" فتجعله بدلاً لم يصحَّ؛ لأنه يصيرُ التركيبُ: بغير غير قولهم ربنا الله، فتكونُ قد أفَتَ غيراً إلى "غير" وهي هي فيصيرُ: بغير غير، ويصحُّ في "ما مررت بأحدٍ إلا زيد" أن تقول: ما مررت بغير زيد، ثم إن الزمخشري حيث مثَّل البدلَ قدَّره: بغير موجب سوى التوحيد، وهذا تمثيلٌ للصفة جَعَلَ [إلا] بمعنى سوى، ويصحُّ على الصفةِ فالتبسَ عليه بابُ الصفةِ باب البدل. ويجوز أن تقول: "مررت بالقوم إلا زيد" على الصفة لا على البدل".

قوله: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ} قد تقدَّم الخلافُ فيه في البقرة وتوجيهُ القراءتين. وقرأ "لَهْدِمَتْ" بالتخفيف نافعٌ وابن كثير. والباقون بالثقل الدالُّ على التكثير؛ لأنَّ المواضعَ كثيرةٌ متعددة، والقراءةُ الأولى صالحةٌ لهذا المعنى أيضاً.

(10/398)

والعامة على "صَلَوَاتُ" بفتح الصاد واللام جمع صلاة. وقرأ جعفر ابن محمد "وَصَلَوَاتٍ" بضمها. وروى عنه أيضاً بكسر الصاد وسكون اللام. وقرأ الجحدري بضم الصاد وفتح اللام. وأبو العالية بفتح الصاد وسكون اللام. والجحدري أيضاً "وَصَلَوَاتٍ" بضمهما وسكون الواو، بعدها تاءً مثناةً من فوقٍ مثل: صَلَبٌ وِصْلُوبٌ.

والكلبي والضحاك كذلك، إلا أنهما أعجمتا التاءً بثلاثٍ من فوقها. والجحدري أيضاً وأبو العالية وأبو رجاءٍ ومجاهدٌ كذلك، إلا أنهم جعلوا بعد التاء المثناة ألفاً فقرأوا "صَلَوَاتِ" وروى عن مجاهدٍ في هذه التاء المثناة من فوقٍ أيضاً. وروى عن الجحدري أيضاً "صَلَوَاتٍ" بضم الصاد وسكون اللام وألفٍ بعد الواو والتاء المثناة.

وقرأ عكرمة "صَلَوَاتِي" بكسر الصاد وسكون اللام، وبعدها واؤٌ مكسورةٌ بعدها ياءٌ مثناةٌ من تحتٍ بعدها تاءٌ مثناةٌ، وحكى ابنُ مجاهدٍ أنه قرىء "صَلَوَاتٍ" بكسر الصاد وسكون اللام. بعدها واؤٌ، بعدها ألفٌ، بعدها تاءٌ مثناةٌ. وقرأ الجحدري "وَصَلُوبٌ" مثل كُغُوبٍ بالباء الموحدة وهو جمع "صليب"، وفُعُولٌ جمعُ فعيلٍ شاذٌ نحو: ظريفٍ وظروفٍ وأسينةٍ وأسُونٍ، وروى عن أبي عمرو "صَلَوَاتٍ" كالعامة، إلا أنه لم يَتَوَّنْ، مَنَعَهُ الصَّرْفُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَهُ اسْمَ مَوْضِعٍ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ قِرَاءَةً، الْمَشْهُورُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ، وَهِيَ هَذِهِ الصَّلَاةُ الْمَعْهُودَةُ.

(10/399)

وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ لِيَصِيحَّ تَسَلُّطُ الْهَدْمِ عَلَيْهَا أَي: مَوَاضِعُ صَلَوَاتٍ، أَوْ يُضْمَنُ "هُدْمَتْ" مَعْنَى "عُطِلَتْ" فَيَكُونُ قَدْرًا مَشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَوَاضِعِ وَالْأَفْعَالِ؛ فَإِنَّ تَعطِيلَ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسْبِهِ. وَأَحْرَ الْمَسَاجِدَ لِحُدُوثِهَا فِي الْوُجُودِ، أَوْ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْأَشْرَفِ. وَالصَّلَوَاتُ فِي الْأَمَمِ صَلَاةٌ كُلُّ مِلَّةٍ بِحَسْبِهَا. وَظَاهِرُ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنَّهَا نَفْسِهَا اسْمٌ مَكَانٍ فَإِنَّهُ قَالَ: "وَسُمِّيَتْ الْكِنْسِيَّةُ صَلَاةً لِأَنَّهُ يُصَلُّ فِيهَا. وَقِيلَ: هِيَ كَلِمَةٌ مُعَرَّبَةٌ أَصْلُهَا بِالْعِبْرَانِيَّةِ صَلَوَاتَا". انْتَهَى. وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الْقِرَاءَاتِ فَقِيلَ: هِيَ سَرْيَانِيَّةٌ أَوْ عِبْرَانِيَّةٌ دَخَلَتْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ. وَلِذَلِكَ كَثُرَ فِيهَا اللَّغَاثُ.

وَالصَّوَامِعُ: جَمْعُ صَوْمَعَةٍ وَهِيَ الْبِنَاءُ الْمَرْتَفِعُ الْحَدِيدُ الْأَعْلَى، مِنْ قَوْلِهِمْ رَجُلٌ أَصْمَعٌ، وَهُوَ الْحَدِيدُ الْقَوْلِ. وَوَزْنُهَا قَوْعَلَةٌ كَدَوْحَلَةٍ. وَهِيَ مَتَعَبَّدُ الرَّهْبَانِ لِأَنَّهُمْ يَنْفَرِدُونَ. وَقِيلَ: مَتَعَبَّدُ الصَّابِيِّينَ.

وَالْبَيْعُ: جَمْعُ بَيْعَةٍ، وَهِيَ مَتَعَبَّدُ النَّصَارَى. وَقِيلَ: كِنَائِسُ الْيَهُودِ. وَالْأَشْهَرُ أَنَّ الصَّوَامِعَ لِلرَّهْبَانِ وَالْبَيْعَ لِلنَّصَارَى، وَالصَّلَوَاتِ لِلْيَهُودِ، وَالْمَسَاجِدَ لِلْمُسْلِمِينَ. {يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ} يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْمَوَاضِعِ الْمَتَقَدِّمَةِ كُلِّهَا، إِنْ أَعَدْنَا الضَّمِيرَ مِنْ "فِيهَا" عَلَيْهَا، أَوْ صِفَةً لِلْمَسَاجِدِ فَقَطْ، إِنْ حَصَصْنَا الضَّمِيرَ فِي "فِيهَا" بِهَا، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ.

* { إِيذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَتَهَوُّوا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ }

(10/400)

قوله: {الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ}: يجوز في هذا الموصول ما جاز في الموصول قبله. ويزيد هذا عليه: بأن يجوز أن يكون بدلاً من "مَنْ يَنْصُرُهُ" ذكره الزجاج أي: وليَنْصُرَنَّ اللَّهُ الَّذِي إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ. وَإِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ " شرط. و"أقاموا" جوابه " والجملة الشرطية بأسرها صلة الموصول.

* { وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ تَكْوِينُهُ }

قوله: {تَكْوِينُهُ}: النكير مصدر بمعنى الإنكار كاللذير بمعنى الإنذار. وأثبت ياء "تَكْوِينُهُ" حيث وقع ورش في الوصل، وحذفها في الوقف. والباقون بحذفها وصلًا ووقفًا.

* { فَكَأَيِّنُّ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبْرِىءُ مَعْطَلَةٌ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ }

قوله: { فَكَأَيِّنُّ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا }: يجوز أن تكون "كأين" منصوبة المحل على الاشتغال بفعل مقدر يُفسره "أهلكناها" وأن يكون في محل رفع بالابتداء، والخبر "أهلكناها". وقد تقدم تحقيق القول فيها. قوله: { وَهِيَ ظَالِمَةٌ } جملة حالية من هاء "أهلكناها". قوله: { فَهِيَ خَاوِيَةٌ } عطف على "أهلكناها"، فيجوز أن تكون في محل رفع لعطفها على الخبر على القول الثاني، وأن لا يكون لها محل لعطفها على الجملة المفسرة على القول الأول. وهذا عنى الزمخشري بقوله: "والثانية - يعني قوله: { فَهِيَ خَاوِيَةٌ } - لا محل لها لأنها معطوفة على "أهلكناها"، وهذا الفعل ليس له محلٌ تفرعاً على القول بالاشتغال. وإلا فإذا قلنا: إنه خبر لـ "كأين" كان له محل ضرورة.

(10/401)

الدر المصون في علم الكتاب المكنون
السمين الحلبي
(11)

نسخ وتنسيق مكتبة مشكاة الإسلامية
وقرأ أبو عمرو "أهلكناها". والباقون "أهلكناها" وهما واضحتان. قوله: { وَيَبْرِىءُ مَعْطَلَةٌ } عطف على "قريه"، وكذلك "قصر" أي: وكأين من بئر وقصر أهلكناها أيضاً، هذا هو الوجه. وفيه وجه ثان: أن تكون معطوفة وما بعدها على عروشها" أي: خاوية على بئر وقصر أيضاً. وليس بشيء. والبيئر: من بارت الأرض أي حفرتها. ومنه "التأبير" وهو شق الطلع.

والبئر فعل بمعنى مفعول كالذبح بمعنى المدبوح وهي مؤنثة، وقد تُذكر على معنى القلب. وقوله:

3395..... * وَيُرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوْبَتٍ

يَحْتَمِلُ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ. وَالْمُعْطَلَةُ: الْمُهْمَلَةُ، وَالتَّعْطِيلُ: الإِهْمَالُ. وَقَرِيءٌ "مُعْطَلَةٌ" بالتخفيف يقال: أَعْطَلْتُ البئرَ وَعَطَلْتُهَا فَعَطَلْتُ بِفَتْحِ الطَّاءِ، وَأَمَّا عَطَلْتُ المَرَأَةَ مِنَ الحُلِيِّ فبِكَسْرِ الطَّاءِ. وَالمَشْيِدُ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ المَرْتَفِعُ أَوْ المَجْصَصُ. وَإِنَّمَا بَنِي هُنَا مِنْ شَادِهِ، وَفِي النِّسَاءِ مِنْ سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ بَعْدَ جَمْعٍ فَنَاسَبَ التَّكْثِيرَ، وَهُنَا بَعْدَ مَفْرَدٍ فَنَاسَبَ التَّخْفِيفَ، وَلِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ وَفَاصِلَةٍ.

* { أَقْلَمَ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آدَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارَ وَلَا كِنَ تَعْمَى القُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ }

قوله: { فَتَكُونُ }؛ هو منصوبٌ على جواب الاستفهام. وعبارة الحوفي "على جواب التقرير". وقيل: على جواب الإنفي، وقرأ مبشّر بن عبيد "فيكون" بالياء من تحت؛ لأنّ التانيث مجازيٌّ. ومتعلق الفعل محذوفٌ أي: ما حلّ بالأمم السالفة.

(11/1)

قوله: { فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى } الضميرُ للقصة. و{ لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ } يُفَسِّرُهُ لَهُ. وَحَسَّنَ التَّأْنِيثَ فِي الضميرِ كَوْنُهُ وَلِيَهُ فِعْلٌ بِعَلَامَةِ تَأْنِيثٍ، وَلَوْ ذُكِرَ فِي الكَلَامِ فَقِيلَ: "فإنه" لَجَرَ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مَرْوِيَّةٌ عَنِ عَبْدِ اللهِ، وَالتَّذْكِيرُ بِاعْتِبَارِ الأَمْرِ وَالشَّانِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُبْتَهَمًا يُفَسِّرُهُ "الأَبْصَارُ" وَفِي "تَعْمَى" رَاجِعٌ إِلَيْهِ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الَّذِي يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ مَحْصُورٌ، وَلَيْسَ هَذَا وَاحِدًا مِنْهُ؛ وَهُوَ مِنْ بَابِ "رَبَّ"، وَفِي بَابِ نَعَمَ وَبُئْسَ، وَفِي بَابِ الإِعْمَالِ، وَفِي بَابِ البِدْلِ، وَفِي بَابِ المَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ، عَلَى خِلَافٍ فِي بَعْضِهَا، وَفِي بَابِ ضَمِيرِ الشَّانِ، وَالخَمِيسَةُ الأَوَّلُ تُفَسَّرُ بِمَفْرَدٍ إِلاَّ ضَمِيرَ الشَّانِ، فَإِنَّهُ يُفَسَّرُ بِجُمْلَةٍ، وَهَذَا لَيْسَ وَاحِدًا مِنَ السِّتَةِ".

قلت: بل هذا من المواضع المذكورة، وهو باب المبتدأ. غاية ما في ذلك أنه دَحَلَ عَلَيْهِ نَاسِخٌ وَهُوَ "إِنَّ" فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ: "هِيَ العَرُوبُ تَقُولُ مَا شَاءَتْ، وَهِيَ النَفْسُ تَحْتَمِلُ مَا حَمَلَتْ" وَقَوْلُهُ تَعَالَى: { إِنَّ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا }. وَقَدْ جَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ جَمِيعَ ذَلِكَ مِمَّا يُفَسَّرُ بِمَا بَعْدَهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الآيَةِ الكَرِيمَةِ وَبَيْنَ هَذِهِ الأَمْثَلَةِ إِلاَّ دُخُولَ النَاسِخِ وَلا أَثَرَ لَهُ، وَعَجِبْتُ مِنْ عَقْلَةِ الشَّيْخِ عَنِ ذَلِكَ.

(11/2)

قوله: { الَّتِي فِي الصُّدُورِ } صفةٌ أو بدلٌ أو بيانٌ. وهل هو توكيدٌ؛ لأنّ القلوب لا تكون في غير الصدور، أو لها معنى زائدٌ؟ كما قال الزَّمَخْشَرِيُّ: "الذي قد

تُغُورُفِ وَاعْتَقِدَ أَنَّ الْعَمَى فِي الْحَقِيقَةِ كَانَهُ الْبَصْرُ، وَهُوَ أَنْ يَصَابَ الْحَدَقَةُ بِمَا يَطْمِسُ نُورَهَا، وَاسْتِعْمَالَهُ فِي الْقَلْبِ اسْتِعَارَةٌ وَمَثَلٌ. فَلَمَّا أُرِيدَ إِثْبَاتُ مَا هُوَ خِلَافُ الْمَعْتَقَدِ مِنْ نِسْبَةِ الْعَمَى إِلَى الْقُلُوبِ حَقِيقَةً، وَنَفِيَهُ عَنِ الْأَبْصَارِ، احتاج هذا التصويرُ إلى زيادةٍ تعيينٍ وَفَضْلٍ تعريفٍ؛ لِيَتَقَرَّرَ أَنَّ مَكَانَ الْعَمَى هُوَ الْقُلُوبُ لَا الْأَبْصَارُ، كما تقولُ: ليسَ الْمَصَاءُ لِلسَّيْفِ، ولكنه لِسَانِكَ الَّذِي بَيْنَ فَكَيْكَ. فقولك: "الذي بين فَكَيْكَ" تقريرٌ لِمَا ادَّعَيْتَهُ لِلسَّيْفِ وَتَثْبِيْتُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْمَصَاءِ هُوَ هُوَ لِغَيْرِ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا تَقَيْتُ الْمَصَاءَ عَنِ السَّيْفِ وَأَثْبَتَهُ لِلسَّيْفِ فَلْتَهُ مِنِّي وَلَا سَهْوًا، وَلَكِنْ تَعَمَّدْتُ بِهِ إِثَابَهُ بِيَعْنَهُ تَعَمُّدًا.

وَقَدْ رَدَّ الشَّيْخُ عَلَيَّ أَبِي الْقَاسِمِ قَوْلَهُ: "تَعَمَّدْتُ بِهِ إِثَابَهُ" وَجَعَلَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ عُجْمَةً مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَصَلَ الضَّمِيرَ، وَلَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ قَصْلِهِ، وَكَانَ صَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ: تَعَمَّدْتُ بِهِ كَمَا تَقُولُ: "السَّيْفُ ضَرَبْتُكَ بِهِ" لَا "ضَرَبْتُكَ بِهِ إِثَابَهُ". قُلْتَ: وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ نَظِيرٌ هَذَا الرَّدِّ وَالْجَوَابُ عَنْهُ بِمَا أَحْبَبَ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ}، {وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ}: وَهُوَ أَنَّهُ - مَعَ قَصْدِ تَقْدِيمِ غَيْرِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ لَغَرَضٍ - يَمْتَنِعُ اتِّصَالُهُ، وَأَيُّ خَطَأٍ فِي مِثْلِ هَذِهِ حَتَّى يَدَّعِيَ الْعُجْمَةَ عَلَيَّ فَصِيحٌ شَهَدَ لَهُ بِذَلِكَ أَعْدَاؤُهُ، وَإِنْ كَانَ مُخْطِئًا فِي بَعْضِ الْإِعْتِقَادَاتِ مِمَّا لَا تَعْلُقَ لَهُ فِيمَا نَحْنُ بِصِدِّدِهِ؟

(11/3)

وَقَالَ الْإِمَامُ فخر الدين: "وفيه عندي وجهٌ آخر: وهو أَنَّ الْقَلْبَ قَدْ يُجَعَلُ كِنَايَةً عَنِ الْخَاطِرِ وَالتَّدْبِيرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ}. وعند قومٍ أَنَّ مَحَلَّ الذِّكْرِ هُوَ الدِّمَاغُ، فَاللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ هُوَ الصَّدْرُ". وفي مَحَلَّ الْعَقْلِ خِلَافٌ مشهورٌ، وَإِلَى الْأَوَّلِ مَيْلُ ابْنِ عَطِيَّةٍ قَالَ: هُوَ مَبَالِغُهُ كَمَا تَقُولُ: نَظَرْتُ إِلَيْهِ بَعِينِي، كَقَوْلِهِ: يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ". قُلْتَ: وَقَدْ أَبْدَيْتُ فَائِدَةً فِي قَوْلِهِ "بِأَفْوَاهِهِمْ" زِيَادَةً عَلَى التَّكْيِيدِ.

* { وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ }

قوله: { مِمَّا تَعُدُّونَ }؛ قرأ الأخوان وابن كثير "يَعُدُّونَ" ببياء الغيبة. والباقون بتاء الخطاب وهما واضحتان.

* { وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ لِّمَن أَهَرْتَهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ }

قوله: { وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ }؛ قد تقدّم نظيرها. قال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ عَطَفْتَ الْأَوَّلَى بِالْفَاءِ، وَهَذِهِ الْوَاوُ؟ قلت الأولى وَقَعَتْ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ { فَكَيْفَ كَانَ تَكْبِيرُ } و[أما] هذه فحكّمها حكم الجملتين قبلها المعطوقتين بالواو، أعني قَلْوَهُ { وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ }.

* { وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ }

قوله: {مُعَاجِزِينَ}: قرأ أبو عمرو وابن كثير بالتشديد في الجيم هنا، وفي حرقِي سبأ، والباقون "مُعَاجِزِينَ" في الأماكن الثلاثة. والجدري كقراءة ابن كثير وأبي عمرو في جميع القرآن وابن الزبير: "مُعَاجِزِينَ" بسكون العين.

(11/4)

فَأَمَّا الْأُولَى ففِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: قَالَ الْفَارِسِيُّ: مَعْنَاهُ: نَاسِبِينَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْعَجَزِ نَحْوُ: فَسَقْتُه أَيْ تَسَبَّهْتُ إِلَى الْفَسْقِ". وَالثَّانِي: أَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ. وَمَعْنَاهَا: مُتَّبِعِينَ النَّاسَ عَنِ الْإِيمَانِ. وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَمَعْنَاهَا: طَائِفِينَ أَنَّهُمْ يَعْجِزُونَ. وَقِيلَ: مَعَانِدِينَ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "عَاجِزَهُ: سَابِقَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي طَلَبِ إِعْجَازِ الْآخَرِ عَنِ الْلِحَاقِ بِهِ. فَإِذَا سَبَقَهُ قِيلَ: أَعْجَزَهُ وَعَجَزَهُ. فَالْمَعْنَى: سَابِقِينَ أَوْ مُسَابِقِينَ فِي زَعْمِهِمْ وَتَقْدِيرِهِمْ طَائِفِينَ أَنْ كَيْدَهُمْ لِلْإِسْلَامِ يَتِمُّ لَهُمْ. وَالْمَعْنَى: سَبَقُوا فِي مَعْنَاهَا بِالْفَسَادِ". وَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: إِنَّ مُعَاجِزِينَ فِي مَعْنَى الْمُسَدِّدِ، مِثْلَ عَاهَدَ وَعَهَّدَ. وَقِيلَ: عَاجَزَ سَابِقًا، وَعَجَزَ سَبَقًا".

* { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيهِ فَیَسْخُحُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }

قوله: {إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ}: في هذه الجملة بعد "إِلَّا" ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محل نصب على الحال من "رسول" والمعنى: وما أَرْسَلْنَا إِلَّا حاله هذه، والحال محصورة. الثاني: أنها في محل الصفة لـ "رسول"، فيجوز أن يُحْكَمَ على موضعها بالجر باعتبار لفظ الموصوف، وبالنصب باعتبار محلها؛ فإن "مِنْ" مزيدة فيه. الثالث: أنها في موضع استثناء من غير الجنس. قاله أبو البقاء. يعني أنه استثناء منقطع.

(11/5)

و"إذا" هذه يجوز أن تكون شرطية، وهو الظاهر، وإليه ذهب الحوفي، وأن تكون لمجرد الظرفية. قال الشيخ: "وَتَصَّوُّوا عَلَيَّه يَلِيهَا فِي النَّفْيِ - يَعْنِي "إِلَّا" - الْمَضَارِعُ بِلا شرط نحو: ما زيدٌ إلا يفعل، وما رأيتُ زيداً إلا يفعل، والماضي بشرط تقدّم فعل نحو: { مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا } أو مصاحبة قد [نحو: "ما زيدٌ إلا قد فعل". وما جاء بعد "إِلَّا" في الآية جملة شرطية، ولم يَلِهَا ماضٍ مصحوبٌ بـ "قَدْ" ولا عارٍ منها. فإن صحَّ ما تصَّوُّوا عليه يُؤَوَّلُ على أن "إذا" جُرِّدَتْ لِلظَّرْفِيَّةِ وَلَا شَرَطَ فِيهِ وَفَصِلَ بَهَا بَيْنَ "إِلَّا" وَالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ "الْقَى"، وَهُوَ فَصْلٌ جَائِزٌ، فَتَكُونُ "إِلَّا" قَدْ وَلِيهَا ماضٍ فِي التَّقْدِيرِ وَوُجِدَ شَرْطُهُ: وَهُوَ تَقَدُّمُ فِعْلِ قَبْلَ "إِلَّا" وَهُوَ "وَمَا أَرْسَلْنَا".

قلت: ولا حاجة إلى هذا التكليف المُخْرَجِ لِلآيَةِ عَنْ مَعْنَاهَا. بل هو جملة شرطية: إمَّا حَالٌ، أَوْ صِفَةٌ، أَوْ اسْتِثْنَاءٌ، كَقَوْلِهِ: {إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيَعْدُبُهُ}

وكيف يُدعى الفصلُ بها وبالفعلِ بعدها بين "إلّا" وبين "ألقى" مِنْ غير ضرورةٍ تدعو إليه ومع عدم صحة المعنى؟
 وقوله تعالى: {إِذَا تَمَّتْ} : إنما أفرد الضميرُ، وإن تقدّمه شيئان معطوفٌ أحدهما على الآخر بالواو؛ لأنّ في الكلام حذفاً تقديره: وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا إِذَا تَمَّتْ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَّتْ كقوله: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ}. والحذفُ: إمّا من الأول أو من الثاني.
 والضميرُ في "أُمِّيَّتِهِ" فيه قولان، أحدهما: - وهو الذين ينبغي أن يكونَ - أنه ضميرُ الشيطان. والثاني: أنه ضميرُ الرسولِ، وَرَوَوْا في ذلك تفاسيرَ الله أعلم بصحتها.

(11/6)

* { لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ }

قوله: {لِيَجْعَلَ}: في متعلق هذه اللام ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها متعلقة بـ"يُحْكِم" أي: يُحْكِم الله آياته ليجعل. وقوله: {وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} جملةٌ اعتراض. وإليه نحا الجوفي. والثاني: أنها متعلقة بـ"يَنْسَخُ" وإليه نحا ابن عطية. وهو ظاهرٌ أيضاً. الثالث: أنها متعلقة بألقى، وليس بظاهر. وفي اللام قولان، أحدهما: أنها للعلّة، والثاني: أنها للعاقبة. و"ما" في قوله {مَا يُلْقِي} الظاهر: أنّها/ بمعنى الذي، ويجوز أن تكونَ مصدريةً.

قوله: {وَالْقَاسِيَةِ} أل في "القاسية" موصولة، والصفة صلّتها، و"قلوبهم" فاعلٌ بها، والضميرُ المضافُ إليه هو عائِدُ الموصولِ وأُنْتُتِ الصلّةُ لأنّ مرفوعاً مؤنثٌ مجازي، ولو وُضع فعلٌ موضعها لجاز تأنيبه. و"القاسية" معطوفٌ على "الذين" أي: فتنةٌ للذين في قلوبهم مَرَضٌ وفتنةٌ للقاسية قلوبهم.
 قوله: {وَإِنَّ الظَّالِمِينَ} مِنْ وَضَعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ المضمَرِ؛ إذ الأصلُ: "وإنهم في ضلال" ولكن أبرزوا ظاهرين للشهادة عليهم بهذه الصفة الدائمة.

* { وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ }

قوله: {وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ} : عطفُ على "ليجعل" عطفَ علةٌ على مثلها. والضميرُ في "أنّه" فيه قولان، أحدهما - وإليه ذهب الرمخشري - أنه عائِدٌ على تمكين الشيطان أي: ليعلم المؤمنون أن تمكين الشيطان هو الحق. الثاني - وإليه نحا ابن عطية - أنه عائِدٌ على القران. وهو وإن لم يجر له ذكرٌ فهو في قوة المنطوق.

(11/7)

قوله: {فَيُؤْمِنُوا} عطفٌ على "وليعلم" و"فَتُخَيِّتِ" عطفٌ عليه. وما أحسن ما وقعت هذه الفاءات.
وقرأ العامة "لهاري الذين" بالإضافة تخفيفاً. وابن أبي عبله وأبو حيوة بتنوين الصفة وإعمالها في الموصول.

* { وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ }

والمِرْيَةُ والمِرْيَةُ بالكسر والضم لغتان مشهورتان. وظاهرُ كلام أبي البقاء أنهما قراءتان، ولا أحفظ الضم هنا. والضمير في "منه" قيل: يعودُ على القرآن. وقيل: على الرسول. وقيل: على ما ألقاه الشيطان.
قوله: {عَقِيمٍ} العقيم: من العقم. وفيه قولان، أحدهما: أنه السدُّ يقال: امرأه مَعْقُومَةٌ الرَّجْمُ أي: مسبوذته عن الولادة. وهذا قول أبي عبيد. والثاني: أن أصله القطع. ومنه "الملك عقيم" أي: لأنه يقطع صلة الرحم بالتزاحم عليه. ومنه العقيم لانقطاع ولادتها. العقم: انقطاع الخير، ومنه "يومٌ عقيم". قيل: لأنه لا ليلة بعده ولا يومٌ فشبهه بمن انقطع تسله. هذا إن أريد به يومُ القيامة. وإن أريد به يومٌ بدرٍ فقيل: لأن أبناء الحرب تُقتلُ فيه، فكان النساء لم تُلدهنَّ، فيكنَّ عقمًا. ويقال: رجل عقيم وامرأة عقيمة أي: لا يولد لهما، والجمع عقم.

* { الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي حَيَاتِهِمْ }
{ النَّعِيمِ }

قوله: {يَوْمَئِذٍ}: منصوبٌ بما تصمَّنه "لله" من الاستقرارِ لوقوعه خبراً. و"يَحْكُمُ" يجوزُ أن يكونَ حالاً من اسم الله، وأن يكون مستأنفاً. والتنوينُ في "يَوْمَئِذٍ" عوضٌ من جملة فقدَّرها الزمخشري: "يوم يؤمنون" وهو لازمٌ لزوال المِرْيَةِ. وقدَّره أيضاً "يوم تزولُ مِرْيَتُهُم".

(11/8)

* { وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ }

قوله: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا}: مبتدأ. وقوله: {فَأُولَٰئِكَ} وما بعده خبره. ودخلت الفاءُ لما عرِّفتُ من تضمُّن المبتدأ معنى الشرطِ بالشرطِ المذكور. و"لهم" يُحتمل أن يكونَ خبراً عن "أولئك". و"عذاب" فاعلٌ به لاعتماده على المخبر عنه، وإن يكونَ خبراً مقدِّماً، وما بعده مبتدأ، والجملةُ خبرٌ "أولئك".

* { وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ }

قوله: {لَيَرْزُقَنَّهُمُ}: جوابٌ قَسَمٍ مقدر. والجملةُ القسميةُ وجوابها خبرٌ قوله: {وَالَّذِينَ هَاجَرُوا}، وفيه دليلٌ على وقوع الجملة القسمية خبراً لمبتدأ. ومن

يَمْنَعُ يُضْمِرُ قَوْلًا هـ والخبر تُحكى به هذه الجملة القَسَمِيَّة. وهو قولُ مرجوح.
قوله: {رَزَقًا} يجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً على أنه من بابِ الرَّعْيِ والدَّيْحِ أي:
مرزوقاً حسناً، وأن يكونَ مصدرًا مؤكِّدًا. وقوله: {ثُمَّ قَتَلُوا} وقوله "مُدْخَلًا"
قد تقدم الخلافُ في القراءةِ بهما في آلِ عمران والنساء.

* { لَيْدُخِلْتَهُمْ مُدْخَلًا يَرْضَوْتُهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ }
والجملُ مِنْ "لَيْدُخِلْتَهُمْ" يجوزُ أن تكونَ بدلاً مِنْ "لَيْزُرُقْتَهُمْ"، وأن تكونَ
مستأنفةً.

* { ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُؤٌ
عَفُورٌ }

(11/9)

قوله: {ذَلِكَ}: خبرٌ مبتدأ مضميرُ أي: الأمرُ ذلك. وما بعده مستأنفٌ. الباءُ في
قوله: {بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ} للسببيةِ في الموضوعين. قاله أبو البقاء. الذين يظهر
أن الأولى يُشبهه أن تكونَ لآله. و{وَمَنْ عَاقَبَ} مبتدأ، خبره {لَيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ}.

* { ذَلِكَ يَأَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ
بَصِيرٌ }

قوله: {ذَلِكَ}: مبتدأ، و{يَأَنَّ اللَّهَ} خبره أي: ذلك النصر بسببِ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ.
وقرأ العامةُ و"أَنَّ مَا" عطفاً على الأولى، والحسن بكسرها استئنافاً.

* { ذَلِكَ يَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ
الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ }

قوله: {هُوَ الْحَقُّ}: يجوزُ أَنْ يكونَ فصلاً ومبتدأً. وجوزَ أبو البقاء أن يكونَ
توكيداً. وبه بدأ. وهو غلط؛ لأنَّ المضمَرَ لا يُوكِّدُ المظهرَ، وكان صيغةُ النصبِ
أولى به من الرفعِ فيقال: إياه "لأنَّ المتبوعَ منصوبٌ".
وقرأ الأخوان وحفصٌ وأبو عمروٍ هنا وفي لقمان "يَدْعُونَ" بالياء من تحت.
الباقون بالتاء من فوق. والفعلُ مبنئٌ للفاعل. وقرأ مجاهدٌ واليماني بالياء من
تحت مبنياً للمفعول. والواوُ التي هي ضميرٌ تعودُ على "ما" على معناها
والمرادُ بها الأصنامُ أو الشياطينُ.

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ
خَبِيرٌ }

(11/10)

قوله: {فَتُصَيِّحُ}: فيه قولان، أحدهما: أنه مضارعٌ لفظاً ماضٍ معنى، تقديره فأصبحت، فهو عطفٌ على أنزل. قاله أبو البقاء. ثم قال بعد أن عطف على "أنزل": "فلا موضعٌ له إذن" وهو كلامٌ متهاقٍ؛ لأنَّ عطفه على "أنزل" يقتضي أن يكون له محلٌّ من الإعراب: وهو الرفعُ خبراً لـ "أن"، لكنه لا يجوزُ لعدم الرابط. والثاني: أنه على بايه، ورفعه على الاستئناف. قال/ أبو البقاء: "فهى أي الصقة، وتُصَيِّحُ الخبر". قلت: ولا حاجةٌ إلى تقديرٍ مبتدأ، بل هذه جملةٌ فعليةٌ مستأنفة، ولا سيما وقَدِّرَ المبتدأ ضميرَ القصة ثم حذفه وهو لا يجوز؛ لأنه لا يُؤتى بضمير القصة إلا للتأكيد والتعظيم، والحذفُ يُنافيه.

قال الزمخشري: "فإن قلت: هلا قيل: فأصبحت، ولمْ صُرِفَ إلى لفظِ المضارع؟ قلت: لنكتةٌ فيه: وهي إفادةُ بقاءِ أثرِ المطرِ زماناً بعد زمان كما تقول: أنعم عليَّ فلانٌ عامٌ كذا فأرُوح وأعدوا شاكرًا له. ولو قلت: رُحْتُ وعَدَوْتُ لم يَقَعْ ذلك الموقع. فإن قلت: فما له رُفِعَ ولمْ يُنصَبْ جواباً للاستفهام؟ قلت: لو نُصِبَ لأعطى عكسَ الغرض لأنَّ معناه إثباتُ الاخضرار، فينقلبُ بالنصب إلى نفيِ الاخضرار. مثاله أن تقولَ لصاحبك: ألم تَرَ أني أنعمتُ عليك فتشكر؟ إن تصبَّتْ فأنت نافيٌ لشكره شاكٍ تفريطه [فيه]، وإن رَفَعْتَهُ فأنت مُثَبِّتٌ للشكر، وهذا وأمثاله ممَّا يجب أن يَرَعَبَ له من التَّسمُّمِ بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله". وقال ابنُ عطية: "قوله: "فتصيح" بمنزلة قوله فتضحى أو تصير، عبارةٌ عن استعجالها إثر نزول الماء واستمرارها لذلك عادةً. ورفَعُ قوله "فتصيح" من حيث الآية خبرٌ، والفاء عاطفةٌ وليستْ بجواب، لأنَّ كونها جواباً لقوله: {ألم تَرَ} فاسدٌ المعنى".

(11/11)

قال الشيخ: "ولم يبين هو ولا الزمخشري قبله كيف يكون النصبُ نافيةً للإخضرار، إلاَّ كونَ المعنى فاسداً؟ قال سيبويه: "وسألته - يعني الخليل - عن {ألم تَرَ أنَّ الله أنزلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصَيِّحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً} فقال: هذا واجبٌ وتنبه. وكانك قلت: أسمعُ أنزلَ الله من السماء ماءً فكان كذا وكذا". قال بان خروف: وقوله: "هذا واجبٌ" وقوله: "فكان كذا" يريدُ أنهما ماضيان، وقَسَّرَ الكلام بـ "أسمع ليريكَ أنه لا يتصل بالاستفهام لضعف حكم الاستفهام فيه. وقال بعضُ سُرَّاحِ الكتاب: "فتصيح" لا يمكن نصبه؛ لأنَّ الكلامَ واجب. ألا ترى أن المعنى: أن الله أنزلَ، فالأرضُ هذه حالها. وقال الفراء: "ألم تَرَ" خبرٌ كما تقولُ في الكلام: علم أن الله يفعل كذا فيكون كذا". ويقول: "إنما امتنع النصب جواباً للاستفهام هنا؛ لأنَّ النفيَ إذا دخل عليه الاستفهام، وإن كان يقتضي تقريراً في بعض الكلام هو مُعامَلٌ مُعاملةً النفي المَحْض في الجواب". ألا ترى إلى قوله تعالى: {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى} وكذلك الجوابُ بالفاء إذا أَجَبْتَ النفيَ كان على معنيين في كل منهما يَنْتَفِي الجوابُ. فإذا قلت: "ما تأتينا فتحدِّثنا" بالنصب، فالمعنى: ما تأتينا محدِّثاً، وإنما تأتينا ولا تحدث. ويجوزُ أن يكون المعنى: أنك لا تأتي فكيف تحدِّث؟ فالحديثُ منتفٍ في الحالتين، والتقريبُ بأداةِ الاستفهام كالنفي المَحْض في الجواب يُثبت ما دَخَلَهُ الهمزة،

ويتنفي الجواب، فيلزم من هذا الذي قَرَّرناه إثبات الرؤية وانتفاء الاخضرار، وهو خلاف المقصود. وأيضاً فإنَّ جواب الاستفهام ينعقدُ منه مع الاستفهام السابق شَرْطٌ وجزاءٌ كقوله:
3396- ألم تَسْأَلْ فَنُحَيِّرَكَ الرُّسُومُ *

(11/12)

يتقدر: إنَّ تَسْأَلْ تخيِّرُك الرسوم، وهنوا لاي تقدر: إنَّ تَرَّ إنزال المطر تصبح الأرض مخضرة؛ لأنَّ اخضارَها ليس مترتباً على عِلْمِكَ أو رؤيتِكَ، إنما هو مترتبٌ على الإنزال وإنما عَبَّرَ بالمضارع؛ لا، فيه تصويراً للهيئة التي الأرض عليها والحالة التي لا بَسَتْ الأرض، والماضي يفيد انقطاع الشيء. وهذا كقول جَحْدَر بن مَعُونَةَ يصف ح اله مع أشدَّ نازلةً في قصة جَرَتْ له مع الحجاج ابن يوسف الثقفي، وهي أبياتٌ فمنها:

3397- يَسْمُومُوا بِنَاطِرَتَيْنِ تَحْسَبُ فِيهِمَا * لِمَا أَجَالَهُمَا شِعَاعَ سِرَاجٍ
لَمَّا تَزَلَّتْ بَحْصِنِ أُرْبَرٍ مُهْصِرٍ * لِلقِرْنِ أرواحِ العدا مَجَاجٍ

فأكثُرُ أحملٌ وهو يُقَعِي بآسْتَه * فإذا يعودُ فراجعُ أدراجي
وعلمتُ أني إنَّ أبَيْتَ نِزَالَه * أني من الحَجَّاجِ لستُ بناجي
فقوله: "فاكثُرُ" تصويرٌ للحالة التي لا بَسَتْها".
قلت: أمَّا قوله "وأيضاً فإنَّ جواب الاستفهام ينعقدُ منه مع الاستفهام" إلى قوله: "إنما هو مترتبٌ على الإنزال" منتزَعٌ مِنْ كلام أبي البقاء. قال أبو البقاء: "إنما رُفِعَ الفعلُ هنا وإنَّ كان قبله استفهامٌ لأمرين، أحدهما: أنه استفهامٌ بمعنى الخبر أي: قد رأيت، فلا يكون له جوابٌ. الثاني: أنَّ ما بعدَ الفاءِ ينتصِبُ إذا كان المستفهمُ عنه سبباً له، ورؤيته لإنزال الماءِ لا يُوجِبُ اخضارَ الأرض، وإنما يجبُ عن الماءِ" وأمَّا قوله: "وإنما عَبَّرَ بالمضارع" فهو معنى كلام الزمخشري بعينه، وإنما عَيَّرَ عبارته وأوسَعَهَا.

(11/13)

وقوله: "فتصبحُ" استدللَّ به بعضُهم على أن الفاءَ لا تقتضي التعقيبَ قال: "لأنَّ اخضارَها متراخٍ عن إنزالِ الماءِ، هذا بالمشاهدة". وقد أُجِيبَ عن ذلك بما نقله عكرمة: مِنْ أَنَّ أرضَ مكة وتهامةً على ما ذُكِر، وأنها تُمَطَّرُ الليلة فتصبح الأرضُ عُذْوَةً حَضِرَةً، فالفاءُ على بابها. قال ابن عطية: "وشاهدتُ هذا في السُّوسِ الأقصى، تَزَلُّ المطرُ ليلاً بعدَ قَحْطٍ، فأصبحت تلك الأرضُ الرَّمْلَةُ التي تَسْفِيها الرياحُ قد اخضرتُ نباتٍ ضعيفٍ" وقيل: تراخي كلُّ شيء بحسبه. وقيل: يَمَّ جملٌ مجدوفٌ قبل الفاءِ تقديره: فَتَهْتَرُ وَتَرَبُّو وَتَنْبُتُ فَتَصْبِحُ. بيِّن ذلك قوله: {فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا المَاءَ اهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ وَأَنْبَتَتْ} وهذا من الحذف الذي يَدُلُّ عليه فَحْوَى الكلام كقوله تعالى: {يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَقْتَبَا}. إلى آخر القصة.

"تُصِيحُ" يجوزُ أَنْ تكونَ الناقصة، وَأَنْ تكونَ التامة. و"مُخَصَّرَةٌ" حال. قاله أبو البقاء. وفيه بُعْدٌ عن المعنى إذ يصير التقدير: فَتَدْخُلُ الأَرْضُ في وقتِ الصباحِ على هذه الحال. ويجوزُ فيها أيضاً أَنْ تكونَ على بابها من الدلالة على اقترانِ مضمونِ الجملة بهذا الزمنِ الخاصِّ. وإنما حَصَّ هذا الوقتَ لأن الخصرةَ والبساتينَ أبهَجُ ما تُرى فيه. ويجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى تصير. وقرأ العامةُ بضمِّ الميمِ وتشديدِ الراءِ اسمَ فاعلٍ، مِنْ أَحَصَّرَتْ فيه مُخَصَّرَةٌ. والأصلُ مُخَصَّرَةٌ بكسرِ الراءِ الأولى، فأدْغَمَتْ في مثلها. وقرأ بعضهم "مَخَصَّرَةٌ" بفتحِ الميمِ وتخفيفِ الراءِ بزنة مَبْقَلَةٌ وَمَسْبَعَةٌ. ولامعنى: ذاتِ حُصْرَاتٍ وذاتِ سِبَاعٍ وذاتِ بَقَلٍ.

(11/14)

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ }

قوله: { وَالْفُلْكَ } : العامةُ على نصبِ "الفلك" وفيه وجهان، أحدهما: أنها عطْفٌ على { مَّا فِي الْأَرْضِ } أي: سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ، وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ. وأفردها بالذَّكْرِ، وَإِنْ أَنْدَرَجَتْ بطريقِ العمومِ تحت "ما". ومن قوله: { مَّا فِي الْأَرْضِ } لظهورِ الامتنانِ بها ولعجيبِ تسخيرِها دونَ سائرِ المُسَخَّرَاتِ. و"تَجْرِي" على هذا حال. الثاني: أنها عَطْفٌ على الجلالةِ بتقدير: ألم تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ، فتجري خبرٌ على هذا. وضمُّ لَامِ "الْفُلْكَ" هنا الكسائي فيما رواه عن الحسن، وهي قراءةُ ابنِ مقسم. وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحة والأعرج وأبو حيوة والزعفراني يرفع "والفلك" على الابتداء وتجري بعد الخبر. ويجوزُ أَنْ يكونَ ارتفاعُ عطفاً على محلِّ اسمِ "أَنَّ" عند مَنْ يُجَوِّزُ ذلكَ نحو: "إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُؤُ قَائِمَانِ" وعلى هذا ف"تجري" حال أيضاً. و"بأمره" الباءُ/ للسببية. قوله: { أَنْ تَقَعَ } فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ لأنها على حَدْفِ حرفِ الجرِّ تقديرُه: من أَنْ تَقَعَ. الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ فقط؛ لأها بدلٌ من "السما" بدلُ اشتمال. أي: وَيُمْسِكُ وَقَوْعَهَا يَمْتَعُهُ. الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على المفعولِ مِنْ أَجْلِهِ، فالبصريون يقدِّرون: كراهةُ أَنْ تَقَعَ. والكوفيون: لئلا تَقَعَ.

(11/15)

قوله: { إِلَّا بِإِذْنِهِ } في هذا الجارِّ وجهان، أحدهما: أَنَّهُ متعلقٌ بـ"تقع" أي: إِلَّا بِإِذْنِهِ فَتَقَعَ. والثاني: أَنَّهُ متعلقٌ بِمُسِيكِ. قال ابن عطية: "ويحتملُ أَنْ يعودَ قوله { إِلَّا بِإِذْنِهِ } على الإمساك، لأنَّ الكلامَ يَقْتَضِي بغيرِ عَمَدٍ ونحوه، - كأنه أراد: إِلَّا بِإِذْنِهِ فَبِهِ يُمْسِكُهَا" قال الشيخ: "ولو كان على ما قال لكان التركيبُ: بِإِذْنِهِ، دونَ أداةِ الاستثناءِ. ويكونُ التقديرُ: وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ بِإِذْنِهِ". قلت: وهذا الاستثناءُ مُفَرَّغٌ، ولا يقعُ في موجبٍ، لكنه لَمَّا كان الكلاً قبله في

قوة النفي ساعَ ذلك، إذ التقدير: لا يُتْرَكُهَا تَقَعُ إِلَّا بِإِذْنِهِ. والذي يظهر أن هذه الباءَ حاليةٌ أي: إلا ملتبسةً بأمره.

* { لَكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا هُمْ تَاسِبُوهُ فَلَا يُتَارِزُ عُنْكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ }

قوله: { هُمْ تَاسِبُوهُ } هذه الجملةُ صفةٌ لـ مَنَسَكًا. وقد تقدّم أنه يُقْرَأُ بالفتح والكسر. وتقدّم الخلافُ فيه: هل هـو مصدرٌ أو مكانٌ؟ وقال ابنُ عطية: "تَاسِبُوهُ يُعْطَى أَنْ الْمَنَسَكُ الْمَصْدَرُ، وَلَوْ كَانَ مَكَانًا لَقَالَ: تَاسِبُونَ فِيهِ" يعني أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِ الظَّرْفِ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ "فِي". وما قاله غيرُ لازم؛ لأنه قد يُنْسَعُ فِي الظَّرْفِ فَيَجْرِي مَجْرَى الْمَفْعُولِ بِهِ، فَيَصِلُ الْفِعْلُ إِلَى ضَمِيرِهِ بِنَفْسِهِ، وَكَذَا مَا عَمَلَ عَمَلَ الْفِعْلِ. ومن الاتساعِ في ظَرْفِ الزَّمَانِ قوله: 3398 وَيَوْمَ شَهِدْتَاهُ سُلَيْمَى وَعَامِرًا * قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ وَمِنِ الْإِتْسَاعِ فِي ظَرْفِ الْمَكَانِ قوله: 3399 وَمَشْرَبٍ أَشْرَبُهُ وَشَيْلٍ * لَا أَجِنِ الطَّعْمِ وَلَا وَيَلٍ يريد: أشرب فيه.

(11/16)

قوله: { فَلَا يُتَارِزُ عُنْكَ } وقُرِئَ بالنون الخفيفة. وقرأ أبو مجلز: "فلا يُتَارِزُ عُنْكَ" مِنْ كَذَا أَي: قَلَعْتُهُ مِنْهُ. وقال الزجاج: "هُوَ مِنْ نَارَعْتُهُ فَتَرَعْتُهُ أَنْزَعْتُهُ أَي: عَلَبْتُهُ فِي الْمَنَارَعَةِ". ومجيءُ هذه الآيةِ كقولهِ تعالى: { فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا } وقولهم: لَا أَرَبُّكَ ههنا. وهنا جاء قوله { لَكُلِّ أُمَّةٍ } من غيرِ وَاوٍ عَطْفٍ، بخلافِ ما تقدّم مِنْ نظيرِهَا فَإِنَّهَا بِوَاوٍ عَطْفٍ. قال الزمخشري: "لأنَّ تَلْكَ" وَقَعَتْ مَعَ مَا يُدَانِيهَا وَيُنَاسِبُهَا مِنَ الْآيِ وَالْوَارِدَةِ فِي أَمْرِ النِّسَائِكِ، وَقَعَطِفَتْ عَلَى أَخَوَاتِهَا، وَأَمَّا هَذِهِ فَوَاقِعَةٌ مَعَ أَبَاعِدٍ مِنْ مَعْنَاهَا فَلَمْ تَجِدْ مَعَطْفًا.

* { وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِيهِ وُجُوهَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قُلْ أَقَاتِبْكُمْ بِشَرِّ مَنْ ذَالِكُمْ النَّارُ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَسِّنَّ الْمَصِيرُ }

قوله: { تَعْرِفُ } : الْعَامَّةُ عَلَى "تَعْرِفُ" خَطَابًا مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. "الْمُنْكَرُ" مَفْعُولٌ بِهِ. وَعَيْسَى بْنُ عَمْرِ "يُعْرِفُ" بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وَ"الْمُنْكَرُ" مَرْفُوعٌ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ. وَالْمُنْكَرُ اسْمٌ مَصْدَرٌ بِعِنَى الْإِنْكَارِ. وَقَوْلُهُ: {الَّذِينَ كَفَرُوا} مِنْ إِقَامَةِ الظَّاهِرِ مُقَامَ الْمَضْمَرِ لِلزِّيَادَةِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ. قوله: { يَكَادُونَ يَسْطُونَ } هذه حالٌ: إِمَّا مِنَ الْمَوْصُولِ، وَإِنْ كَانَ مِضَافًا إِلَيْهِ، لِأَنَّ الْمِضَافَ جِزْؤُهُ، وَإِمَّا مِنَ الْوَجْهِ لِأَنَّهَا يُعْتَبَرُ بِهَا عَنْ أَصْحَابِهَا، كَقَوْلِهِ: { وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ } ثُمَّ قَالَ: "أُولَئِكَ هُمْ". وَ"يَسْطُونَ" ضَمَّنَ مَعْنَى يَبْطِشُونَ فَيُعَدِّي تَعْدِيَتَهُ، وَإِلَّا فَهُوَ مُتَعَدٍّ بِ عَلَى يُقَالُ: سَطَا عَلَيْهِ. أَصْلُهُ الْقَهْرُ وَالغَلْبَةُ. وَقِيلَ: إِظْهَارٌ مَا يُهَوَّلُ لِلْإِخَافَةِ. وَلِفَلَانٍ سَطَوَهُ أَي: تَسَلَّطَ وَقَهَرَ.

(11/17)

قوله: "النار" يُقرأ بالحركات الثلاث: فالرفع مِنْ وجهين: أحدهما: الرفع على الابتداء، والخبر الجملة مِنْ "وَعَدَهَا اللهُ" والجملة لا محل لها فإنها مفسرة للشئ المتقدم، كأنه قيل: ما شئ من ذلك. فقيل: النار وعدها الله. والثاني: أنها خبر مبتدأ مضمير كأنه قيل: ما شئ من ذلك؟ فقيل: النار أي: هو النار، وحينئذ يجوز في "وَعَدَهَا اللهُ" الرفع على كونها خبراً بعد خبر. وأجيز أن تكون بدلاً من "النار". وفيه نظر: من حيث إنَّ المُبَدَّلَ منه مفرد. وقد يُجاب عنه: بأنَّ الجملة في تأويل مفرد، وتكون بدلًا اشتمال. كأنه قيل النار وعدها الله الكفار. وأجيز أن تكون مستأنفة لا محل لها. ولا يجوز أن تكون حال. قال أبو البقاء: "لأنه فيش في الجملة ما يصلح أن يعمل في الحال". وظاهر نقل الشيخ عن الزمخشري أنه يُجيز كونها حالاً فقال: "وأجاز الزمخشري أن تكون "النار" مبتدأ، و"وَعَدَهَا" خبر، وأن يكون حالاً على الإعراب الأول". انتهى. والإعراب الأول هو كون "النار" خبراً مبتدأ مضمير. والزمخشري لم يجعلها حالاً إلا إذا تصبَّت "النار" أو جرَّتها بإضمار "قدم" هذا نصه. وإنما منع ذلك لما تقدَّم من قول أبي البقاء، وهو عدم العامل. والتصبُّ - وهو قراءة زيد بن علي وابن أبي عبيدة - من ثلاثة أوجه، أحدها: أنها منصوبة بفعل مقدر يُفسره الفعل الظاهر، والمسألة من الاشتغال. الثاني: أنها منصوبة على الاختصاص، قاله الزمخشري. الثالث: أن ينتصب بإضمار أعني، وهو قريب ممَّا قبله أو هو هو. / والجر - وهو قراءة ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح على البدل مِنْ "شر".

(11/18)

والضمير في "عدها". قال الشيخ: "الظاهر أنه هو المفعول الأول على أنه تعالى وَعَدَ النَّارَ بِالْكَفَارِ أَنْ يُعْطِعَهَا إِيَّاهُمْ، ألا ترى إلى قوله تعالى: {وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ}، ويجوز أن يكون الضمير هو المفعول الثاني، و{الَّذِينَ كَفَرُوا} هو المفعول الأول كما قال: {وَعَدَ اللهُ الْمُتَافِقِينَ وَالْمُتَافِقَاتِ وَالْكَافِرَاتِ جَهَنَّمَ}. قلت: ينبغي أن يتعين هذا الثاني؛ لأنه متى اجتمع بعدما يتعدى إلى اثنين شيان ليس ثانيهما عبارة عن الأول، فالفاعل المعنوي رتبته التقديم وهو المفعول الأول. ونعني بالفاعل المعنوي مَنْ يتأى منه فَعَل. فإذا قلت: وَعَدْتُ زيدا ديناراً فالدينار هو المفعول؛ لأنه لا يتأى من فَعَل، وهو نظير: أعطيت زيدا درهماً" ف"زيد" هو الفاعل لأنه أخذ للدرهم.

قوله: {وَبَسَّسَ الْمَصِيرُ} المخصوص محذوف. تقديره: وبسَّس المصير هي النار.

* { يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ }

قوله: {الَّذِينَ كَفَرُوا}: قال الأخفش: "ليس هنا مَثَلٌ، وإنما المعنى: جَعَلَ الكَفْرُ لله مَثَلًا" وقال الزمخشري: "فإن قلت: الذي جاء به ليس مَثَلًا فكيف سَمَّاهُ مَثَلًا؟ قلت: قد سُمِّيَتِ الصِّفَةُ والقِصَّةُ الرَّائِعَةُ المَثَلُ المَثَلُ بالاستحسان والاستغراب مثلاً؛ تشبيهاً لها ببعض الأمثالِ المَسِيرَةِ لكونها مستغربةً مستحسنةً." وقال غيره: هو مَثَلٌ "من حيث المعنى؛ لأنه ضَرِبَ مَثَلٌ مَنْ يَعْبُدُ الأصنامَ بمن يعبد ما لا يخلقُ دُباباً".

(11/19)

وقرأ العامَّةُ "تَدْعُونَ" بقاء الخطاب. والحسن ويعقوب وهارون ومحجوب عن أبي عمرو بالياء من تحت. وهو في كليهما مبنيٌّ للفاعل. وموسى الأسواري واليماني: يُدْعُونَ بالياء من أسفلٍ مبنياً للمفعول.

قوله: {لَنْ يَخْلُقُوا} جعل الزمخشري تَفِي "لن" للتأيد وقد تقدّم البحث معه في ذلك. والذبابُ معروفٌ. ويُجمع على ذَبَّانٍ وَذَبَّانٍ بكسر الهمزة وضمها وعلى ذُبِّ. والمِدْبَةُ ما يُطْرَدُ بها الذبابُ. وهو اسمُ جنسٍ واحدٌ ذُبابَةٌ، يقع للمذكور والمؤنث فيفروق بالوصف.

قوله: {وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ} قال الزمخشري: "نصبٌ على الحالِ كأنه قال: يَسْتَحِيلُ خَلْقُهُم الذبابَ مشروطاً [عليهم] اجتماعهم جميعاً لَخَلْقِهِ وتعاونهم عليه" وقد تقدم غير مرة أنّ هذه الواو عاطفةٌ هذه الجملة الحالية على حالٍ مجذوفيةٍ أي: انتفى خَلْقُهُم الذبابَ على كلِّ حالٍ، ولو في هذه الحالِ المقتضية لَخَلْقِهِم لأجل الذباب، أو لأجل الصتم.

والسَّلْبُ: اختطافُ الشيءِ بسرعة. يُقال: سَلَبَهُ نِعْمَتَهُ. السَّلْبُ: ما على القتل. وفي الحديث: "مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ". والاستنقاذ: استفعالٌ بمعنى الإفعال يقال: أنقذه من كذا أي: أنجاه منه، وخَلَصَهُ. ومثله أَمَلُ المَرِيضِ واسْتَبَلَّ، وقوله: "صَعَفَ الطالِبُ" قيل هو إخبار. وقيل: هو تعجُّبٌ والأولُ أظهر.

* {اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ}

قوله: {اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ}: قيل: تقديره: ومن الناس رسلاً. ولا حاجة لذلك، بل قوله {وَمِنَ النَّاسِ} مقدّر التقديم أي: يصطفي من الملائكة، ومن الناس رسلاً.

(11/20)

* {وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّثْلَ أَيْكُمُ ابْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ

وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ {

قوله: {حَقَّ جِهَادِهِ}: يحوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً على المصدرِ وهو واضح. وقال أبو البقاء: "وبجوزُ أَنْ يَكُونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: جهاداً حَقَّ جِهَادِهِ" وفيه نظر من حيث إنَّ هذا معرفةٌ فكيف يُجَعَلُ صفةً لنكرة؟ قال الزمخشريُّ: "فإن قلت: ما وَجَّهَ هذه الإضافة، وكان القياسُ حَقَّ الجهادِ فيه، أو حَقَّ جهادِكم فيه. كما قال: {وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ}؟ قلت: الإضافةُ تكونُ بأدنى ملابسةٍ واختصاصٍ، فلَمَّا كان الجهادُ/ مختصاً بالله من حيث إنه مفعولٌ من أجلِهِ ولوجهه صَحَّتْ إضافتهُ إليه. وبجوزُ أَنْ يُتَّسَعَّ في الظرفِ كقوله:

3400- ويومِ شَهْدَانَاهُ سُلَيْمَى وَعَامِراً *

يعني بِالظرفِ الجارِّ والمجرورِ، كأنه كان الأصلُ: حَقَّ جهادِ فيه، فحذف حرفَ الجرِّ وأضيف المصِدْرُ للضميرِ، وهو من باب "هو حقُّ عالمٍ وجدُّ علامٍ" أي: عالمٌ حقاً وعالمٌ جدّاً.

(11/21)

قوله: {مَلَّةٌ أَبِيكُمْ} فيه أوجهٌ أحدها: أنها منصوبةٌ بـ"اتَّبِعُوا" مضمراً قاله الحوفي، وتبعه أبو البقاء. الثاني: أنها إلى الاختصاصِ أي: أعني بالدينِ مَلَّةٌ أبيكم. الثالث: أنها منصوبةٌ بما تقدَّمها، كأنه قال: وَسَّعَ دِينَكُمْ تَوْسِيعَةً مَلَّةٌ أبيكم، ثم حُذِفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ. قاله الزمخشري. الرابع: أنه منصوبٌ بـ"جَعَلَهَا" مُقَدِّراً، قاله ابن عطية. الخامس: أنها منصوبةٌ على حَذْفِ كافِ الجرِّ أي كملَّةِ إبراهيم، قاله الفراء. وقال أبو البقاء قريباً منه. فإنه قال: "وقيل: تقديره: مثلُ مَلَّةٍ؛ لأن المعنى: سَهَّلَ عليكم الدينَ مثلَ مَلَّةِ أبيكم، فَحُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ". وأظهر هذه الثالث. و"إبراهيم" بدلٌ أو بيانٌ، أو منصوبٌ بأعني.

قوله: {هُوَ سَمَّاكُمْ} في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه عائِدٌ على "إبراهيم" فإنه أقربُ مذكورٍ. إلا أن ابنَ عطية قال: "وفي هذه اللفظة - يعني قوله "وفي هذا" - صَعْفُ قَوْلٍ مَنْ قَالَ: الضمير لإبراهيم. ولا يَتَوَجَّهُ إلا بتقديرٍ محذوفٍ من الكلامِ مستأنفٍ" انتهى. ومعنى "صَعْفُ قَوْلٍ مَنْ قَالَ بذلك" أن قوله "وفي هذا" عطفٌ على "مَنْ قَبْلُ"، و"هذا" إشارةٌ إلى القرآنِ المشارِ إليه إنما نزل بعد إبراهيم بِمُدَدٍ طَوَالٍ؛ فلذلك صَعَفَ قوله. وقوله: "إلا بتقديرٍ محذوفٍ" الذي ينبغي أَنْ يَقْدَرَ: وَسَمَّيْتُمْ فِي هذا القرآنِ المسلمين. وقال أبو البقاء: "قيل الضميرُ لإبراهيم، فعلى هذا الوجهِ يكونُ قوله "وفي هذا" أي: وفي هذا القرآنِ سببُ تسميتهم". والثاني: أنه عائِدٌ على الله تعالى وَيَدُلُّ قراءَةُ أَبِي: "الله سَمَّاكُمْ" بصريحِ الجلالةِ أي: سَمَّاكُمْ فِي الكُتُبِ السالفةِ وفي هذا القرآنِ الكريمِ أيضاً.

قوله: {لِيَكُونَ الرَّسُولُ} متعلقٌ بسَمَّاكُمْ.

(11/22)

وقوله: { فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ } أي: الله. وحَسَّن حذفَ المخصوصِ وقوعُ الثاني رأسَ آيةٍ وفاصلةٍ.

سورة المؤمنون

* { قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ }

قوله: { قَدْ أَفْلَحَ } : العامةُ على "أَفْلَحَ" مفتوحِ الهمزةِ والحاءِ فعلاً ماضياً مبنياً للفاعلِ. وورثُ على قاعدتهِ مِنْ تَقَلَّ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها وحَدَفُها. وعن حمزة في الوقفِ خلفُ: فَرُوي عنه كورشي، وكالجمالة. وقال أبو البقاء: "مَنْ ألقى حركةَ الهمزةِ على الدالِ وحَدَفَها فَعَلَّتهُ: أَنَّ الهمزةَ بعد حَدَفِ حركتها صِيَّرتُ ألفاً، ثم حُدِفَتْ لسكونها وسكون الدالِ قبلها في الأصلِ. ولا يُعْتَدُّ بحركةِ الدالِ لأنها عارضةٌ". وفي كلامه نظرٌ من وجهين، أحدهما: أَنَّ اللغةَ الفصيحةَ في النقلِ حَدَفُ الهمزةِ من الأصلِ فيقولون: المَرَّةَ والكمَّةَ في: المَرَّاةِ والكمَّاةِ. وَاللغةُ الضعيفةُ فيه إبقاؤها وتَدْبِيرُها بحركةِ ما قبلها فيقولون: المَرَّاةِ والكمَّاةِ بمدَّةٍ بدل الهمزةِ كراس وفاس فيمَنْ حَقَّقَهما. فقوله: "صِيَّرتُ ألفاً" ارتكابٌ لأضعفِ اللغتين.

الثاني: أنه - وإن سُلِّمَ أَنَّها صِيَّرتُ ألفاً فلا تُسَلِّمُ أَنَّ حَدَفَها لسكونها وسكون الدالِ في الأصلِ، بل حَدَفَها لساكنِ محققٍ في اللفظِ هو الفاءِ مِنْ "أفْلَحَ"، ومتى وُجد سببٌ ظاهرٌ أحيل الحُكْمُ عليه دونَ السببِ المقدرِ.

(11/23)

وقرأ طلحة بن مصرف وعمرو بن عبيد "أَفْلَحَ" مبنياً للمعقولِ أي: دَخَلوا في الفلاحِ. فيُحتملُ أَنْ يكونَ مِنْ أَفْلَحَ متعدِّياً. يقال: أَفْلَحَ أي: أصاره إلى الفلاحِ، فيكون "أَفْلَحَ" مستعملاً لازماً ومتعدِّياً. وقرأ طلحة أيضاً "أَفْلَحَ" بفتح الهمزةِ واللامِ وضمِّ الحاءِ. وتخرِجُها على أَنَّ الأصلَ "أَفْلَحوا المؤمنون" بلحاقِ علامةِ جمعٍ قبلِ الفاعلِ كلغةِ "أكلوني البراغيثَ" فيجِيءُ فيها ما قَدَّمتهُ في قول: { تَمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ } { وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا } قال عيسى: "سمعتُ طلحةً يقرؤها. فقلتُ له: أتَلحنُ؟ اقل: نعم كما لحن أصحابي" يعني اتَّبَعْتُهُمْ فيما قرأْتُ به . فَإِنْ لَحَنوا على سبيلِ قَرُضِ الْمُحَالِ فَإنا لاجنُّ تَبَعاً لهم. وهذا يدلُّ على شدَّةِ اعتناءِ القدماءِ بالتَّقْلِ وصَبْطِهِ خِلافاً لمن يُعَلِّطُ الرواةَ. وقال ابن عطية: "وهي قراءةٌ مردودةٌ". قلت: ولا أدري كيف يَرُدُّونها مع ثبوتِ مِثْلِها في القرآنِ بإجماعِ وهم الآيتان المتقدمتان؟ وقال الزمخشري: "وعنه - أي عن طلحة - "أَفْلَحَ" بضمِّه بغيرِ واو، اجتزاءً بها عنها قوله:

3401- فَلَوْ أَنَّ الْأَطْيَبَا كَانُ حَوْلِي *

وفيه نظرٌ مِنْ حيثِ إِنَّ الواوَ لا تُتَّبَعُ في مِثْلِ هذا دَرَجاً لئلاَّ يلتقي ساكنانِ، فالحَدَفُ هنا لا بُدَّ منه فكيف يقول اجتزاءً عنها بها؟ وأمَّا تنظيره بالبيتِ فليس

بمطابق؛ لأنَّ حَذْفَهَا من الآيَةِ ضروريٌّ ومن البيتِ ضرورةً. وهذه الواوُ لا يظهر لفظها في الدَّرَج، بل يظهرُ في الوقفِ وفي الحَطِّ.

(11/24)

وقد اختلف النَّقَلَةُ لقراءةٍ طلحة: هل يُثَبِّتُ للواوِ صورةً؟ ففي كتاب ابن خالويه مكتوباً بواو بعد الحاء، وفي "اللوامح": "وَحُذِّقَتِ الواوُ بعد الحاءِ لِاتِّفَاقِهِمَا في الدَّرَج، وكانت الكتابَةُ عليها محمولةً على الوصلِ نحو: {وَيَمْحُ اللّهُ البَاطِلَ}. قلت: ومنه {سَتَدُوعُ الرِّبَانِيَّةِ}، {صَالِ الحَجِيمِ}، {وَقَد} هنا للتوقع. قال الزمخشري: "قد: نقيضه "لَمَّا"، هي تُثَبِّتُ المتوقَّعَ و"لَمَّا" تنفيهِ، ولا شك أن المؤمنين كانوا متوقَّعين لهذه البشارة، وهي للإخبار بثباتِ الفلاحِ لهم فَحُطِّبُوا بما دَلَّ على ثباتِ ما تَوَقَّعُوهُ".

* { الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ }

قوله: {فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ}: الجارُّ متعلِّقٌ بما بعدهِ وَقُدِّمَ للاهتمام، وَخَسَّنَه كَوْنَ متعلِّقَه فاصلةً، وكذلك فيما بعده من أخواتِهِ وَأُضِيفَتِ الصلاةُ إليه لأنهم هم المُتَنَفِّعُونَ بها، والمُصَلِّيُّ له عَنِيٌّ عِنَّا، فلذلك أُضِيفَتِ إليهم دَوْنَه.

* { وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ } * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ }

(11/25)

قوله: {لِلزَّكَاةِ}: اللامُ مزيدةٌ في المفعول لتقدِّمه على عامليه ولكونه فرعاً. والزكاةُ في الأصلِ مصدرٌ، ويُطْلَقُ على القَدْرِ المُخْرَجِ من الأعيان. قال الزمخشري: "أسمٌ مشتركٌ بين عَيْنٍ وَمَعْنَى، فالعينُ: القَدْرُ الذي يُخْرِجُه المُزَكِّي مِنَ النَّصَابِ، والمعنى: فِعْلُ المُزَكِّي، وهو الذي أَرَادَه اللهُ فجعل المَزَكِّيَّ فاعِلين له ولا يَسُوغُ فيه غيرُه لأنَّه ما مِنْ مصدرٍ إِلَّا يُعَبَّرُ عنه بالفِعْلِ. ويُقالُ لِلمُحَدِّثِ فاعِلٌ. تقول للضارب: فاعِلُ الصَّرْبِ، وللقاتل فاعِلُ القَتْلِ، وللمزكي فاعِلُ الزَّكَاةِ، وعلى هذا الكلامُ كله. والتحقيقُ في هذا أنَّكَ تقولُ في جميع الحوادث: مَنْ فاعلُها؟ فيقالُ لك: اللهُ أو بعضُ الخلق. ولم تمنعِ الزكاةُ الدالَّةُ على العينِ أَنْ يتعلَّقَ بها [فاعِلون] لخروجها مِنْ صِحَّةِ أَنْ يتناولها الفاعِلُ، ولكن لأنَّ الخلقَ ليسوا بفاعليها. وقد أنشدوا لاميةً بن أبي الصلت:

3402. المُطْعَمُونَ الطعمَ في السَّنَةِ الـ * أزمه والفاعِلون للزكوات ويجوز أن يُرَادَ بالزكاة العَيْنُ، ويُقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ وهو الأداء، وحَمَلُ البيتِ على هذا أَصَحُّ لأنها فيه مجموعةٌ". قلت: إنما أحوجُّ أبا القاسمِ إلى هذا أنَّ

بعضهم زعم أنه يتعيَّن أن تكون الزكاة هنا المصدر؛ لأنه لو أراد العين لقال مُؤَدُّون، ولم يقل فاعلون، فقال الزمخشري: لم يمتنع ذلك لعدم صحة تناوُل فاعِل لها، بل لأنَّ الخلق ليسوا بفاعليها، وإنما جعلَ الزكوات في بيتِ أمية أعياناً لجمعها؛ لأنَّ المصدر لا يُجمع. وناقشه الشيخ فقال: "يجوز أن مصدرًا وإنما جمعَ لاختلافِ أنواعه".

(11/26)

قوله: {إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاجِهِمْ} فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متعلقٌ بـ"حافظون" على التضمين. يعني مُمَسِّكِينَ أو قاصِرِينَ. وكلاهما يتعدَّى بـ"على". قال تعالى: {أُمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ} الثاني: أن "على" بمعنى "من" أي: إلا من أزواجهم. فـ"على" بمعنى "من"، كما جاءت "من" بمعنى "على" في قوله {وَوَصَّيْتَاهُ مِنْ الْقَوْمِ}، وإليه ذهب الفراء. الثالث: أن يكون في موضع نصب على الحال. قال الزمخشري: أي إلا والين على أزواجهم أو قَوْمِينَ عليهنَّ. ومن قولك: كان فلان على فلانة فمات عنها، فحلف عليها فلان. ونظيره: كان زيادُ على البصرة أي: والياً عليها. ومنه قولهم: "ثلاثةٌ تحت فلان، ون تمَّ سُمِّيَتِ المرأَةُ فِراشاً". الرابع: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ يدلُّ عليه "غيرُ ملومين". قال الزمخشري: "كأنه قيل: يلامون إلا على أزواجهم أي: يلامون على كلِّ مباشرٍ إلا على ما أطلق لهم فإنهم غيرُ ملومين عليه". قلت: وإنما لم يجعله متعلقاً بـ"ملومين" لوجهين. أحدهما: أن ما بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها. والثاني: أن المضافَ إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، ولفسادِ المعنى أيضاً. الخامس: أن يجعل صلةً لحافظين. قال الزمخشري: "من قولك: احفظْ عليَّ عِيَاناً فرسي"، على تضمينه معني النفي كما ضمَّن قولهم: "تَشَدُّتْكَ بِاللَّهِ إِلَّا قَعَلْتَ" معنى: ما طلبتُ منك إلا فِعْلَكَ. يعني: أن صورته إثباتٌ ومعناه نفيٌ. قال الشيخ بعدما ذكرته عن الزمخشري: "وهذه وجوهٌ متكلِّفةٌ ظاهرٌ فيها العُجْمَةُ" قلت: وأيُّ عُجْمَةٍ في ذلك؟ على أن الشيخ جعلها متعلقةً بـ"حافظون" على ما ذكره من التضمين. وهذا لا يصحُّ له إلا بأن يرتكب وجهاً منها؛ وهو التأويلُ بالنفي كـ"تَشَدُّتْكَ اللهُ" لأنه استثناءٌ مفرغٌ، ولا يكون إلا بعد نفي أو ما في معناه.

(11/27)

السادس: قال أبو البقاء: "في موضعِ نصبٍ بـ"حافظون" على المعنى؛ لأنَّ المعنى: صائوها عن كلِّ قَرْحٍ إلا عن فروجِ أزواجهم". قلت: وفيه شيان، أحدهما: تضمين "حافظون" معنى صائوا، وتضمين "على" معنى "عن". قوله: {أَوْ مَا مَلَكَتْ} "ما" بمعنى اللات. وفي وقوعها على العقلاء وجهان، أحدهما: أنها واقعةٌ على الأنواع كقوله: {فَانكِحُوا مَا طَابَ} أي: أنواع. والثاني: قال الزمخشري: "أريد من جنس العقلاء ما يجري مجرى غيرِ العقلاء وهم الإناث". قال الشيخ "وقوله: "وهم" ليس بجيد؛ لأنَّ لفظ "هم" مختصُّ

بالذكور، فكان ينبغي أن يقول: "وهو" على لفظ "ما". أو "وهن" على معنى "ما" قلت: والجواب عنه: أن الضمير عائذ على العقلاء، فقوله "وهم" أي: والعقلاء الإناث.

* { وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَاتِيهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ }

قوله: {لَأَمَاتِيهِمْ}: قرأ ابن كثير هنا وفي "سأل" لأماتيتهم" بالتوحيد. والباقون بالجمع. وهما في المعنى واحد؛ إذ المرادُ العمومُ والجمعُ أوفقُ. والإماتية في الأصل مصدرٌ، ويُطلق على الشيء المؤتمن عليه كقوله: {أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا} {وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ} وإنما يُؤَيِّ وَيُخَانُ الأعيانُ لا المعاني، كذا قال الزمخشري. أمَّا ما ذكره من الآيتين فمُستلم. وأمَّا هذا الآية الكريمة فتحتمل المصدر، وتحتمل العين.

(11/28)

وقرأ الأخوان "على صلاتهم" بالتوحيد. والباقون "صلواتهم" بالجمع. وليس في المعارح خلافٌ، والإفرادُ والجمعُ كما تقدّم في "أمانتهم" و"أماناتهم". قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف كرّر ذكر الصلاة أولاً وأخراً؟ قلت: هما ذكران مختلفان، وليس بتكرير، وُصِفُوا أولاً بالخشوع في صلاتهم، وأخراً بالمحافظة عليها". ثم قال: "وأيضاً فقد وُحِدَتْ أولاً لِيُفَادَ الخشوعُ في جنس الصلاة أي صلاة كاتت، وُجِعت أخراً لِيُفَادَ المحافظة على أعيانها، وهي الصلوات الخمسُ والوئزُ والسُننُ الراتبَةُ". قلت: وهذا إنما يَنجُه في قراءة غير الأخوين. وأمّا الأخوان فإنهما أُفِرِدَا أولاً وأخراً. على أن الزمخشري قد حَكَى الخلافَ في جَمْعِ الصلاة الثانية وإفرادها بالنسبة إلى القراءة.

* { الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }

قوله: {هُم فِيهَا خَالِدُونَ}: يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفةً، وأن تكون حالاً مقدرَةً: إمَّا من الفاعلِ بـ"يرثون"، وإمَّا من مفعوله؛ إذ فيها ذكر كل منهما.

* { وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ }

قوله: {من سُلَالَةٍ}: فيه وجهان: أحدهما: - وهو الظاهرُ - أن يتعلّق بـ خَلَقْنَا و"من" لابتداء الغاية. والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الإنسان. والسُلَالَةُ: فُعالة. وهو بناءٌ يَدُلُّ على القِلَّةِ كالقُلَامَةِ. وهي من سَلَلْتُ الشيءَ من الشيءِ أي استخرّجته منه، ومنه قولهم: هو سُلَالَةُ أبيه كأنه انسلَّ من ظهره وأنشِد:

3403. فجاءت به عَصَبَ الأديمِ عَصَنَقَرًا * سُلَالَةَ فَرَجٍ كان غيرِ حَصِينِ

وقال أمية بن أبي الصلت:
3404- حَلَقَ الْبَرِيَّةَ مِنْ سُلَالَةٍ مُتَيْنِ * وَإِلَى السُّلَالَةِ كُلِّهَا سَنَعُوذُ

(11/29)

وقال المخشري: "السُّلَالَةُ: الحُلَاصَةُ لِأَنَّهَا تُسَلُّ مِنْ بَيْنِ الْكَدَّرِ". وهذه الجملة جوابٌ قسم محذوف. أي: والله لقد خَلَقْنَا. وَعُطِّقَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُنَاسِبَةِ؛ وَهُوَ أَنَّ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْمُتَّصِفِينَ بِتِلْكَ الْأَوْصَافِ يَرْتَوْنَ الْفِرْدَوْسَ، فَتَصَمَّرَ ذِكْرَ الْمَعَادِ الْآخِرِيِّ، ذَكَرَ النِّشَاةَ الْأُولَى لِيَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَى الْمَعَادِ، فَإِنَّ الْإِبْتِدَاءَ فِي الْعَادَةِ أَصْعَبُ مِنَ الْإِعَادَةِ كَقَوْلِهِ: {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}. وهذا أحسن من قوله ابن عطية: "هذا ابتداءٌ كلام، والواو في أوله عاطفةٌ جملةٌ كلامٍ على جملةٍ كلامٍ، وإن تباينتا في المعنى" لِأَنَّ قَدَّمَ لَكَ وَجْهَ الْمُنَاسِبَةِ.

قوله: {مَنْ طِينٍ} في "من" وجهان، أحدهما: أنها لابتداءٍ الغاية. والثاني: أنها لبيان الجنس. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما الفرق بين "من" و"مِنْ"؟ قلت الأولى للابتداء، والثانية للبيان كقوله: {مِنْ الْأَوْتَانِ}. قال الشيخ: "ولا تكون للبيان؛ إلا إذا قلنا: إن السُّلَالَةَ هِيَ الطِينُ. أمَّا إذا قلنا: إنه مِنْ أُسَيْلٍ مِنَ الطِينِ فـ"مِنْ" لابتداءٍ الغاية".

وفيما تتعلق به "من" هذه أوجه، أحدها: أنها تتعلق بمحذوفٍ إذ هي صفةٌ لـ"سُّلَالَةٍ". الثاني: أنها تتعلق بنفس "سُّلَالَةٍ"؛ لأنها بمعنى مَسْلُولَةٍ. الثالث: أنها تتعلق بـ"خَلَقْنَا" لأنها بدلٌ من الأولى، إذا قلنا: إن السُّلَالَةَ هِيَ نَفْسُ الطِينِ.

* { تُمَّ جَعَلْنَا نُطْقَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ }

(11/30)

قوله: { تُمَّ جَعَلْنَا نُطْقَةً }؛ في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه يعود للإنسان. فإن أريد غير آدم فواضح، ويكون خَلَقَهُ مِنْ سُلَالَةِ الطِينِ خَلَقَ أَصْلَهُ وَهُوَ آدَمُ، فيكون على حَذْفِ مضافٍ. وإن كان المراد به آدم فيكون الضمير عائداً على تَسْلِيهِ أَي: جَعَلْنَا تَسْلَهُ فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مضافٍ أيضاً. أو عاد الضمير على الإنسان اللائق به ذلك، وهون تَسْلُ آدَمُ، فلفظ الإنسان من حيث هو صالحٌ للأصل والفرع، ويعود كل شيءٍ لما يليق به. وإليه نحا الزمخشري.

قوله: { فِي قَرَارٍ } يجوز أن يتعلق بالجعل، وأن يتعلق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ"نُطْقَةٍ". والقَرَارُ: الْمُسْتَقَرُّ وَهُوَ مَوْضِعُ الْإِسْتِقْرَارِ. والمرادُ بِهَا الرَّحْمُ. وَوُصِفَتْ بِـ"مَكِينٍ" لِمَكَانَةِ الَّتِي هِيَ صِفَةُ الْمُسْتَقَرِّ فِيهَا، لِأَحَدِ مَعْنِيَيْنِ: أَمَّا عَلَى الْمَجَازِ كَطَرِيقِ سَائِرٍ، وَإِنَّمَا السَّائِرُ مَنْ فِيهِ، وَإِنَّمَا لِمَكَانَتِهَا فِي نَفْسِهَا لِأَنَّهَا تَمَكَّنَتْ بِحَيْثُ هِيَ وَأَحْرَزَتْ.

* { ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ }

قوله: { ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً } وما بعدها. صَمَّنَ "خَلَقَ" معنى جَعَلَ التصيرية فِعْيَدَّتْ لاثنين كما تَصَمَّنَ جَعَلَ معنى خَلَقَ فيتعدى لواحدٍ نحو: { وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ }

(11/31)

{ عِظَامًا } قرأ العامة "عِظَامًا" و"العظام" بالجمع فيهما. وابن عامر وأبو بكر عن عاصم "عَظْمًا" و"العظم" بالإفراد فيهما. والسلمي والأعرج والأعمش بإفراد الأول وجمع الثاني. وأبو رجاء ومجاهد وإبراهيم ابن أبي بكر بجمع الأول وإفراد الثاني عكس ما قلبه. فالجمع على الأصل لأنه مطابق لما يُراد به، والإفراد للجنس كقوله: { وَهِنَّ الْعِظَمُ مِنِّي }. وقال الزمخشري: "وَصَغَ الواحدَ موضعَ الجمعِ لزوالِ اللبسِ لأنَّ الإنسانَ ذو عِظامٍ كثيرة". قال الشيخ: "هذا عند سيبويه وأصحابه لا يجوز إلا في ضرورة وأنشدوا:

3405- كُلُوا فِي بَعْضِ يَطْنِكُمْ تَعَفُوا *

وإن كان معلوماً أنَّ كُلَّ واحدٍ له بطنٌ". قلت: ومثله:

3406- لا تُكِرُوا القَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا * فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ سُجِينَا

يريد: في خلوقكم. ومثله قول الآخر:

3407- به جِيفُ الحَسْرِي فَأَمَّا عِظَامُهَا * فَيَبِضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ

يريد: جلودها، ومنه { وَعَلَى سَمْعِهِمْ } وقد تقدّم طرفٌ من هذا.

قوله: { أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ } فيه ثلاثة أوجه. أحدها: أنه بدلٌ من الجلالة. الثاني: أنه نعتٌ للجلالة وهو أولى ممّا قبله؛ لأنّ البَدَلَ بالمشتقِ يَقِلُّ. الثالث: أن يكون خبر مبتدأ مضمّر أي: هو أحسن. والأصلُ عدمُ الإضمار. وقد منع أبو البقاء أن يكون وصفاً قال: "لأنه نكرة وإن أضيف لمعرفة؛ لأنّ المضاف إليه عَوْ مِنْ "من" وهكذا جيمعُ أَفْعَلٍ منك". قلت: وهذا بناءٌ منه على أحد القولين في أَفْعَلٍ التفضيل إذا أضيف: هل إضافته محضة أم لا؟ والصحيح الأول.

والخالقين أي: المقدرين كقول زهير:

3408- ولأنت تَفْرِي ما خَلَقْتَ وَبَعْضُ * القومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْرِي

(11/32)

/والمميرُ لأفْعَلٍ محذوفٌ لدلالةِ المضافِ إليه عليه أي: أحسن الخالقين خَلْقًا أي: المقدرين تقديراً كقوله: { أَدْرِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ } أي: في القتال. حَذَفَ المأذونُ فيه لدلالةِ الصلةِ عليه.

* { ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ }

قوله: {بَعَدَ ذَلِكَ}: أي: بعدما ذُكِرَ، ولذلك أُفِرِدَ اسْمُ الإِشَارَةِ. وقرأ العامَّةُ "لَمَيِّتُونَ". وزيد بن علي وابن أبي عيطة وابن محيصن "لمائتون" والفرق بينهما: أنَّ المَيِّتَ يدلُّ على الثبوت والاستقرار، والمَائِتُ على الحدوثِ كصَيِّقٍ وضائقٍ، وْفَرِحَ وْفَارِحَ. فيقال لِمَنْ سيموتُ: مَيِّتْ ومَائِتٌ، ولمن مات: مَيِّتَ فقط دون مَائِتَ لاستقرار الصفة وثبوتها وسيأتي مثله في الزمر إن شاء الله تعالى، فإن قيل: الموتُ لم يَحْتَلِفْ فيه اثنان، وكم مِنْ مخالفٍ في البعثِ فِلِمَ أَكَّدَ الْمُجْمَعُ عليه أبلغَ تأكيدٍ، وثُرِكَ المِخْتَلِفُ فيه مِنْ تِلْكَ المِبالِغَةِ في التأكيدِ؟ فالجواب: أنَّ البعثَ لَمَّا تَظَاهَرَتْ أدلُّهُ وتضافرتْ أَبْرَزَ في صورةِ المُجْمَعِ عليه المستغني عن ذلك، وأنهم لَمَّا لم يعملوا للموتِ ولم يهتموا بأموره نُزُّكوا منزلةً مَنْ يُنكره فأبرزهم في صورةِ المُنْكَرِ الذي استعبده كلُّ استعبادٍ. وكان الشيخُ، سُئِلَ عن ذلك. فأجاب بِأَنَّ اللامَ غالباً تُخَلِّصُ المضارعَ للحال، ولا يمكنُ دخولها في "تُبْعَثُونَ" لأنه مخلصٌ للاستقبالِ لعمله في ظرفِ المستقبلِ. واعترض على نفسه بقوله: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} فَإِنَّ اللامَ دَخَلَتْ على المضارعِ العاملِ في ظرفِ مستقبلٍ وهو يومُ القيامةِ. وأجاب بأنه حَرَجَ هذا بقوله "غالباً" أو بِأَنَّ العَاملَ في يومِ القيامةِ مقدرٌ، وفيه نظرٌ لا يَحْفَى؛ إذ فيه تهيئةُ العاملِ للعملِ وقطعهُ عنه. و"بعد ذلك" متعلقٌ بـ"مَيِّتُونَ" ولا تَمْتَعُ لَامُ الإبتداءِ من ذلك.

(11/33)

* { وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ }

قوله: {عَلَى ذَهَابٍ بِهِ}: "على ذهاب" متعلقٌ بـ"لقادرون" واللامُ - كما تقدّم - غيرُ مانعةٍ من ذلك، و"به" متعلقٌ بـ"ذَهَابٍ" وهي مرادفةٌ للهمزة كهي في {لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ} أي على إذهابه.

* { وَسَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورٍ سَيِّئَاءَ تَنْبُثُ بِالذُّهْنِ وَصِنِغٍ لِلْأَكْلِيِّنَ }

قوله: {وَسَجَرَةً}: عطْفٌ على "جنات". وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو "سيناء" بكسر السين. والباقون بفتحها. والأعمش كذلك إلا أنه قصرها. فأما القراءةُ الأولى فالهمزةُ فيها ليستُ للتانيث؛ إذ ليس في الكلامِ فِعْلَاءٌ بكسر الأول، وهمزتهُ للتانيث، بل للإلحاقِ كـ"سِيْرِدَاحٍ" و"قِرْطَاسٍ" فهي كِعِلْبَاءٍ فتكوُنُ الهمزةُ منقلبةً عن ياءٍ أو واوٍ؛ لأنَّ الإلحاقَ يكونُ بهما، فلَمَّا وقع حرفُ العلةِ متطرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ قَلِبَتْ همزةُ كِرْدَاءٍ وكِسَاءٍ، قال الفارسي: "وهي الياءُ التي ظهرتْ في "دِرْحَايَةِ". الدَّرْحَايَةُ: الرجلُ القصيرُ السمينُ.

(11/34)

وجعل أبو البقاء هذه الهمزة أصليةً فقال: "والهمزة على هذا أصلٌ مثل "جَمَلًا" وليسَتْ للتأنيثِ إذ ليس في الكلام مثل [جَمْرًا والياءُ أصلٌ إذ ليس في الكلام "سنا"] يعني: مادة سين ونون وهمزة. وهذا مخالفٌ لما تقدّم من كونها بدلاً من زائدٍ ملحق بالأصل. على أن كلامه محتملٌ للتأويل إلى ما تقدّم، وعلى هذا فَمَنَعُ الصرفِ للتعريف والتأنيث؛ لأنها اسمٌ بُقعةٍ بعينها، وقيل: للتعريف والعجمة، قال بعضهم: والصحيح أن "سيناء" اسمٌ أعجمي تَطَلَّقَتْ به العربُ فاختلقت فيه لغاتها فقالوا: سَيْنَاء كَحَمْرَاء وصَفْرَاء، وسَيْنَاء كَعِلْبَاء وجزباء وسينين كخندبذ وزحليل، والخندبذ: الفحل والحصي أيضاً، فهو من الأضداد، وهو أيضاً رأسُ الجبل المرتفع، والزحليل: المُنْتَحِي من رَحَل إذا تَنَحَّى.

وقال الزمخشري: "طُوْرُ سناء وطور سينين: لا يخلوا: إمّا أن يُضَافَ فيه الطوْرُ إلى بقعةٍ أسْمُها سيناء، وسينون، وإمّا أن يكونَ اسماً للجبل مركباً من مضافٍ ومضافٍ إليه كامرئ القيس وبعليك، فيمنُ أضاف. فَمَنُ كَسَرَ سين "سيناء" فقد مَنَعَ الصرفِ للتعريفِ والعجمة، أو التأنيثِ، لأنها بقعة وفِعْلَاء لا تكون ألفه للتأنيث كَعِلْبَاء وجزباء. قلت: وكونُ ألفِ فِعْلَاء بالكسر ليست للتأنيث هو قولُ أهل البصرة، وأمّا الكوفيون فعندهم أن ألفها تكون للتأنيثِ، فهي عندهم ممنوعةٌ للتأنيثِ اللازم كحمرأ وبابها. وكسرُ السين في "سيناء" لغَةٌ كِنَانَةٌ. وأمّا القراءة الثانية فالفُها للتأنيثِ، فَمَنَعُ الصرفِ واضحٌ. قال أبو البقاء: "وهمزته للتأنيثِ إذ ليس في الكلام فَعْلَال بالفتح. وما حكى الفراء من قولهم: ناقه فيها حَزعال" لا يَنْبُتُ، وإن ثبت فهو شاذٌ لا يُحْمَلُ عليه".

(11/35)

وقد وَهَمَ بعضهم فجعل "سيناء" مشتقةً من السَّنا وهو الضوءُ، ولا يَصِحُّ ذلك لوجهين أحدهما: أنه ليس عربيّ الوَضْع. تَصَوُّوا على ذلك كما/ تقدم، الثاني: أنّا - وإن سلمنا أنه عربيّ الوَضْع، لكنّ المادّتان مختلفتان، فإنَّ عَيْنَ "السنا" يهونُ وعَيْنَ "سيناء" ياء. كذا قال بعضهم. وفيه نظرٌ؛ إذ لقائل أن يقول: لا نَسَلَمُ أن عينَ "سيناء" ياءٌ، بل هي عينها نونٌ وبأؤها مزبدهٌ، وهمزتها منقلبةٌ عن واوٍ كما قُلبت السَّنا، ووزنها حينئذٍ فيعال، وفيعال موجودٌ في كلامهم كَمِيلَاعٍ وقَيْتَالٍ مصدرٌ قاتلٌ.

قوله "تنبتُ" قرأ ابن كثير وأبو عمرو، "تنبتُ" بضمّ التاء وكسر الباء. والباقون بفتح التاء وضم الباء. فأما الأولى ففيها ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنّ "أنبت" بمعنى تنبت فهو مما اتَّفَقَ فيه فَعَلَ وأَفْعَلَ وأنشدوا لزهير:

3409- رأيتُ ذوي الحاجات عند بيوتهم * قَطِيناً لها حتى إذا أُنبتَ البقلُ
أي: نبت، وأنكره الأصمعي، الثاني: أنّ الهمزة للتعدية، والمفعول محذوفٌ لفهم المعنى أي: تُنبتُ ثمرها أو جناها. و"بالدهن" أي: ملتبساً بالدهن. الثالث: أنّ الباء مزبدهٌ في المفعول به كهي في {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ} وقول الشاعر:

3410- * سُودُ المَحَاجِرِ لا يَفْرَآنَ بالسُّورِ

وقول الآخر:

3411- تَصْرَبُ بالسَّيْفِ ونَرْجُو بالفَرْجِ

وأما القراءة الأخرى فواضحةٌ، والباء للحال من الفاعل أي: ملتسبةٌ بالدهن،

يعني: وفيها الدهن.
وقرأ الحسن والزهري وابن هرمز "تُبَيْتُ" مبنياً للمفعول، مِنْ أَنْبَتْهَا اللهُ.
و"بالدهن" حالٌ من القائمِ مقامِ الفاعلِ أي: ملتسبَةً بالدهن.

(11/36)

وقرأ زر بن حبيش "تُبَيْتُ الدُّهْنُ" مِنْ أَنْبَتْ، وسقوطُ الباءِ هنا يَدُلُّ على زيادتها في قراءة مَنْ أَنْبَتْهَا. والأشهب وسليمان بن عبد الملك "بالدهان" وهو جمع دُهْنٍ كَرُمُحٍ وِرْمَاحٍ. وأمَّا قراءة أَبِي "تُتْمَرٌ"، وعبدالله "تَخْرُجُ" فتفسيرٌ لا قراءةٌ لمخالفة السواد.
والدُّهْنُ: عُصَارَةٌ ما فِيهِ دَسَمٌ. والدُّهْنُ بالفتح المَسْحُ بالدُّهْنِ مصدرٌ دَهَنَ يَدُهْنُ، والمُدَاهَنَةُ مِنْ ذَلِكَ؛ كَأَنَّهُ يَمَسَحُ عَلَى صَاحِبِهِ لِيَقَرَّ خَاطِرُهُ.
قوله: { وَصَبَّغَ } العَامَّةُ عَلَى الْجَرِّ تَسْبِغًا عَلَى "بِالدُّهْنِ". والأعْمَشُ "وصبغاً" بالنصبِ تَسْبِغًا عَلَى مَوْضِعِ "بِالدُّهْنِ" كقراءة "وَأَرْجَلَكُمْ" فِي أَحَدِ مَحْتَمَلَاتِهِ، وعامر بن عبدالله "وصبغ" بالألف، وكانت هذه القراءة مناسبة لقراءة مَنْ قَرَأَ "بِالدُّهَانِ". والصَّبْغُ وَالصَّبَاغُ كَالدَّبَّغِ وَالذَّبَاغِ وَهُوَ اسْمٌ مَا يُفْعَلُ بِهِ. وللأَكْلِينِ صِفَةٌ.

* { وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ }

قوله: { نُسَقِيكُمْ } : قد ذُكِرَ ما فِي النحل، وقُرِئَ "نُسَقِيكُمْ" بالتاءِ مِنْ فَوْقِ أَي: أَي: الْأَنْعَامِ.

* { وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ }

قوله: { مُنْزَلًا مُبَارَكًا } : قرأ أبو بكر فتح الميم وكسر الزاي، والباقون بضم الميم وفتح الزاي. والمُنْزَلُ والمُنْزَلُ كُلُّ مِنْهُمَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمَ مَصْدَرٍ وَهُوَ الْإِنْزَالُ وَالنُّزُولُ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمَ مَكَانٍ لِلنُّزُولِ وَالْإِنْزَالِ، إِلَّا أَنَّ الْقِيَاسَ "مُنْزَلًا" بِالضَمِّ وَالْفَتْحِ لِقَوْلِهِ "أَنْزِلْنِي"، وَأَمَّا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ فَعَلَى نِيَابَةِ مَصْدَرِ الثَّلَاثِي مَنَابِ مَصْدَرِ الرَّبَاعِيِّ كَقَوْلِهِ { أَنْبَتْكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ تَبَاتًا }، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي مَدَّخَلٍ وَمُدَّخَلٍ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ.

(11/37)

و"إِنَّ" فِي قَوْلِهِ: { وَإِنْ كُنَّا } مَخْفِئَةٌ. وَاللَّامُ فَارِقَةٌ. وَقِيلَ: "إِنَّ" نَافِيَةٌ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى "إِلَّا"، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ غَيْرَ مَرَّةٍ.

* { فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ }
{

قوله: { فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ } قال الزمخشري: "فإن قلت: حق" أرسل "أن يتعدى بـ"إلى" كأخواته التي هي: وَجَّهَ وَأَنْفَذَ وَبَعَثَ، فما باله عُدِّي في القرآن بـ إلى تارة وبـ في أخرى كقوله { كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِيهَا أُمَّةً }؟ قلت: لم يُعَدَّ بـ"في" كما عُدِّي بـ"إلى" ولم يجعله صلةً مثله، ولكن الأمة أو القرية جُعِلَتْ مَوْضِعًا للإرسال كقوله رُؤْبَةٌ:

3412- أرسلت فيها مُضْعَبًا ذا إقحام

وقد جاء "بعث" على ذلك كقوله تعالى: { وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ تَذِيبًا }
{. قوله: { أَنْ اعْبُدُوا } يجوز أن تكون المصدرية أي: أرسلناه بأن اعبدوا أي: بقوله اعبدوا، وأن تكون مفسرةً.

قال الزمخشري: "فإن قلت: ذكر مقالة هود في جوابه في سورة الأعراف، وسورة هود، بغير واو: { قَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ آثًا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ } { قَالُوا يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ } وههنا مع الواو فايٌّ فَرَّقَ بينهما؟ قلت: الذي بغير واو على تقدير سؤال سائل: قال: فماذا قيل له؟ فقيل له: قالوا: كيت وكيت. وأما الذي مع الواو فَعَطْفٌ لِمَا قَالُوهُ عَلَى مَا قَالَهُ، ومعناه أنه اجتمع في الحصول: هذا الحق وهذا الباطل، وشتان ما بينهما".

قلت: ولقائل أن يقول: هذا جوابٌ بنفيس الواقع، والسؤال باقٍ! إذ يحسن أن يُقال: لِمَ لَا يَجْعَلُ هُنَا قَوْلَهُمْ أَيْضًا جَوَابًا لِسُؤَالِ سَائِلٍ كَمَا فِي تَضْيِرْتَيْهَا لَوْ عَكَسَ الْأَمْرَ.

(11/38)

* { وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا الْآخِرَةَ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ }
{

قوله: { مِمَّا تَشْرَبُونَ } أي: منه، فَحَذَفَ الْعَائِدَ لِاسْتِكْمَالِ شَرْطِهِ وَهُوَ: اتِّحَادُ الْحَرْفِ وَالْمَتَعَلْقِ، وَعَدَمُ قِيَامِهِ مَقَامَ مَرْفُوعٍ، وَعَدَمُ ضَمِيرٍ آخَرَ. هَذَا إِذَا جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى الَّذِي فَإِنْ جَعَلْتَهَا مَصْدَرًا لَمْ تَحْتَجْ إِلَى عَائِدٍ، وَيَكُونُ الْمَصْدَرُ وَأَقْعًا مَوْجِعَ الْمَفْعُولِ أَي: مِنْ مَشْرُوبِكُمْ. وَقَالَ فِي التَّحْرِيرِ: "وزعم الفراء أن معنى "ما تَشْرَبُونَ" على حذف أي: تشربون منه.

وهذا لا يجوز عند البصريين، ولا يَحْتَاجُ إِلَى حَذْفِ الْبَيِّنَةِ لِأَنَّ "ما" إِذَا كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً لَمْ تَحْتَجْ إِلَى عَائِدٍ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا بِمَعْنَى حَذَفْتَ الْعَائِدَ، وَلَمْ يُحْتَجْ إِلَى إِضْمَارِ "مِنْ". يَعْنِي أَنَّهُ يُقَدَّرُ: تَشْرَبُونَهُ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ جَرٍّ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ شَرْطُ الْحَذْفِ أَيْضًا مَوْجُودَةً، وَلَكِنَّهُ تَفُوتُ الْمَقَابِلَةُ إِذْ قَوْلُهُ { تَأْكُلُونَ مِنْهُ } فِيهِ تَبْعِيضٌ، فَلَوْ قَدَّرْتْ هَذَا: تَشْرَبُونَهُ مِنْ غَيْرِ "مِنْ" فَاتَتْ الْمَقَابِلَةُ. ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ: "وهو لا يجوز عند البصريين" ممنوع بل هو جائز لوجود شروط الحذف.

* { وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ }

قوله: {إِذَنْ}: قال الزمخشري: "واقِعٌ في جزاءِ الشرطِ وجوابٍ للذين قالوهم مِنْ قومهم". قال الشيخ: "وليس "إذن" واقِعاً في جزاءِ الشرط بل واقِعاً بين "إِنَّكُمْ" والخبر، و"إِنَّكُمْ" والخبر ليس جزاءً للشرط، بل ذلك جملةُ جوابِ القسمِ المحذوفِ قبل "إِنْ" الشرطية، ولو كانت "إِنَّكُمْ" والخبر جواباً للشرط، لَزِمَتِ الفاءُ فِي "إِنَّكُمْ"، بل لو كان بالفاءِ في تركيبِ غيرِ القرآنِ لم يكنُ ذلك التركيبُ جائزاً إلا عند الفراءِ. والبصريون لا يُجيزونه. وهو عندهم خطأ".

(11/39)

قلت: يعني أنه إذا توالى شرطٌ وقسمٌ أُجيبَ سابقهما، والقِسْمُ هنا متقدِّمٌ فينبغي أن يُجَابَ ولا يجابَ الشرط، ولو أُجيبَ الشرطُ لاخْتَلَتْ القاعدةُ إلا عند بعض الكوفيين، فإنه يُجيب الشرطَ وإن تأخَّر. وهو موجودٌ في الشعر.

* { أَبَعْدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِنْكُمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ }

قوله: {أَبَعْدُكُمْ أَنْكُمْ}: الآيةُ في إعرابها ستُّ أوجهٍ، أحدها: أنَّ اسم "أَنْ" الأولى مضافٌ لضميرِ الخطابِ حُذِفَ وأقيم المضافُ غعليه مُقامه، والخبرُ قوله: {إِذَا مِنْكُمْ} و {أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ} تكريرٌ لـ "أَنْ" الأولى للتأكيدِ والدلالةِ على المحذوفِ والمعنى: أنَّ إخراجكم إذا مِنْكُمْ وَكُنْتُمْ الثاني: أنَّ خبر "أَنْ" الأولى هو "مُخْرَجُونَ"، وهو العاملُ في "إِذَا"، وكُرِّرَتْ الثانيةُ توكيداً لَمَّا طال الفصلُ. وإليه ذهبَ الجرميُّ والمبردُ والفراءُ. الثالث: أنَّ {أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ} مُؤَوَّلٌ بمصدرٍ مرفوعٍ بفعلٍ محذوفٍ، ذلك الفعلُ المحذوفُ هو جوابُ "إِذَا" الشرطية، وإذا الشرطيةُ وجوابُها المقدَّرُ خبرٌ لـ "أَنْكُمْ" الأولى، تقديرُه: يَحْدُثُ أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ. الرابع: - كالثالثِ - في كونه مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ، إلا أنَّ هذا الفعلَ المقدَّرَ خبرٌ لـ "أَنْ" لأولى، وهو العاملُ في "إِذَا". الخامس: أنَّ خبر الأولى محذوفٌ لدلالةِ خبرِ الثانيةِ عليه، تقديرُه: أَنْكُمْ تُبْعَثُونَ، وهو العاملُ في الظرف، وأنَّ الثانيةُ وما في حَيْزِهَا بدلٌ من الأولى، وهذا مذهبُ سيبويه.

(11/40)

السادس: أنَّ {أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ} مبتدأ، وخبرُه الظرفُ مقدَّماً عليه، والجملةُ خبرٌ عن "أَنْكُمْ" الأولى، والتقديرُ: أَبَعْدُكُمْ أَنْكُمْ إخراجكم كائنٌ أو مستقرٌّ وقت موتكم. ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ في "إِذَا" "مُخْرَجُونَ" على كلِّ قولٍ؛ لأنَّ ما في حَيْزِ "أَنْ" لا يعملُ فيما قبلها، ولا يعملُ فيها "مِنْكُمْ" لأنَّ الحرفِ، إِذْ الأصلُ:

أَبْعِدْكُمْ بِأَنْتُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ حَرْفُ جَرٍّ، فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ فَقَطْ نَحْوُ:
وَعَدْتُ زَيْدًا خَيْرًا.

* { هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ }

قوله: { هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ } : اسمٌ فعلٍ معناه: بَعْدَ، وَكُرِّرَ للتوكيدِ، فليستِ المسألة من التنازع. قال جرير:
3413- فهيهات هيهات العقيق وأهله * وهيهات خل بالعقيق نواصله
وقسره الزجاج في ظاهر عبارته بالمصدرِ فقال: "البُعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ، أو بَعْدَ لِمَا
توعدون". فظاهرها أنه مصدرٌ بدليلِ عَطْفِ الفعلِ عليه. ويمكنُ أَنْ يَكُونَ قَسْرُ
المعنى فقط. و"هيهات" اسمٌ فعلٍ قاصرٍ يرفعُ الفاعلَ، وهنا قد جاء ما ظاهره
الفاعلُ مجروراً باللام: فمنهم مَنْ جعله على ظاهره وقال: "ما توعدون"
فاعلٌ به، وزيدت فيه اللامُ. التقديرُ: بَعْدَ بَعْدَ ما تُوعَدُونَ. وهو ضعيفٌ إذ لم
يُعْهَدُ زيادتها في الفاعل. ومنهم مَنْ جعلَ الفاعلَ مضمراً لدلالة الكلام عليه،
فقدَّره أبو البقاء: "هيهات التصديق أو الصحة لِمَا تُوعَدُونَ". وقدَّره غيره: بَعْدَ
إخراجكم، و"لِمَا تُوعَدُونَ" للبيان. قال؟ الزمخشري: "بيان المُستَبَعِدِ ما هو
بَعْدَ التصويب بكلمة الاستبعاد؟ كما جاءت اللامُ في { هَيْهَاتَ لَكَ } لبيان المُهَيَّبِ
به". وقال الزجاج: "البُعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ" فجعله مبتدأ، والجارُّ بعده الخبر. قال
الزمخشري: "فإن قلت: ما تُوعَدُونَ هو المستبعد، ومن حقه أن يرتفع
بـ"هيهات" كما ارتفع بقوله:

(11/41)

فهيهات هيهات العقيق وأهله *
فما هذا اللام؟ قلت: قال الزجاج في تفسيره: "البُعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ"، أو بَعْدَ لِمَا
تُوعَدُونَ فيمَنْ تَوَّنَ فَتَرَّلَهُ مَنزِلَةَ المصدرِ". قال الشيخ: "وقولُ الزمخشري:
فَمَنْ تَوَّنَ تَرَّلَهُ مَنزِلَةَ المصدرِ، ليس بواضح، لأنهم قد تَوَّنُوا أسماءَ الأفعالِ ولا
نقول: إنها إذا تَوَّنَتْ تَرَّلَتْ مَنزِلَةَ المصدرِ". قلت: الزمخشري لم يَقُلْ كذا،
إنما قال فيمَنْ تَوَّنَ تَرَّلَهُ مَنزِلَةَ المصدرِ لأجلِ قوله: "أولُ بَعْدَ" فالتنوينُ علتهُ
لتقديره إياه نكرةً لا لكونه مُتَرَّلًا مَنزِلَةَ المصدرِ؛ فإنَّ أسماءَ الأفعالِ ما تُوَّنُ
منها نكرةً، وما لم يُتَوَّنْ معرفةً نحو: صَهْ وَصَهْ، تقديرُ الأولِ بالسكوت، والثاني
بسكوتٍ ما.

وقال ابن عطية: "طَوَّرًا تلي الفاعلَ دون لام، تقول: هيهات مجيء زيدٍ أي:
بَعْدَ، وأحياناً يكون الفاعلُ محذوفاً عند اللام كهذه الآية. التقديرُ: بَعْدَ الوجودِ
لِمَا تُوعَدُونَ". ولم يَسْتَجِزْهُ الشيخُ ومن حيث قوله حُذِفَ الفاعلُ، والفاعلُ لا
يُحْدَفُ. ومن حيث إن فيه حَذْفَ المصدرِ - وهو الوجودُ - وإبقاءَ معموله وهو
"لِمَا تُوعَدُونَ". وهيهات الثاني تأكيدٌ للأولِ تأكيداً لفظياً. وقد جاء غيرَ مؤكِّدٍ
كقوله:

3414- هيهات مَنزِلْنَا بِنَعْفِ سُوْبِقَةٍ * كانت مباركةً على الأيام

وقال آخر:

3415- هيهات ناسٌ مِنْ أناسٍ ديارُهُمْ * دُقاقٌ ودارُ الآخرين الأوانسُ

وقال رؤبة:

3416- هِيَهَاتٍ مِنْ مُنْخَرِقٍ هَيْهَاؤُهُ

قال القيسي شارح "أبيات الإيضاح": "وهذا مثل قولك: بَعْدَ بَعْدِهِ؛ وذلك أنه بنى من هذه اللفظِ فَعَلَلًا، فجاء به مجيء القَلْقَالِ والزَّلْزَالِ. والألفُ في "هيهات" غيرُ الألفِ في "هيهَاؤُهُ"، وهي في "هيهات" لامُ الفعلِ الثانيةُ كقافِ الحَفَقَةِ الثانية، وهي في "هيهَاؤُهُ" ألفُ القَلْقَالِ الزائدة".

(11/42)

وفي هذه اللفظة لغاتٌ كثيرةٌ تزيد على الأربعين، وأذكر هنا مشهورها ما فُرىء به: فالمشهورُ هَيْهَاتٍ بفتح التاء من غيرِ تنوين، بُنِيَ لوقوعِهِ موقِعَ المَبْنِيِّ أو لِشَبْهِهِ بالحرفِ وقد تقدّم تحقيق ذلك. وبها قرأ العامةُ وهي لغة الحجازيين. و"هَيْهَاتًا" بالفتح والتنوين، وبها قرأ أبو عمرو في رواية هارون عنه. ونسبها ابن عطية لخالد بن إلياس. و"هَيْهَاتٌ" بالضم والتنوين وبها قرأ الأحمر وأبو حيوة. وبالضم من غيرِ تنوين، وتُروى عن أبي حيوة أيضاً، فعنه فيها وجهان، وافقه أبو السَّمَالِ في الأولِ دونِ الثانية.

و"هَيْهَاتٍ" بالكسر والتنوين، وبها قرأ عيسى وخالد بن إلياس، وبالكسر من غيرِ تنوين، وهي قراءةُ أبي جعفرٍ وشَيْبَةَ، وتروى عن عيسى أيضاً، وهي لغة تميم وأسد. وهَيْهَاتٌ بإسكان التاء، وبها قرأ عيسى أيضاً وخارجة عن أبي عمرو والأعرج. وهَيْهَاهُ" بالهاءِ آخرًا وصلًا ووَقْفًا. "أَيْهَاتٌ" بإبدالِ لهاءِ همزة مع فتح التاء، وبهاتين قرأ بعضُ القراءِ فيما نقل أبو البقاء. فهذه تسعُ لغاتٍ قد فُرىء بهن، ولم يتواترَ منها غيرُ الأولى.

(11/43)

ويجوز إبدالُ الهمزة من الهاءِ الأولى في جميع ما تقدّم فيكُمَلُ بذلك ست عشرة لغةً. و"إيهان" بالنون آخرًا، و"أيهي" بالألفِ آخرًا. فَمَنْ فَتَحَ التَاءَ قالوا فهي عنده اسم مفرد. وَمَنْ كَسَرَهَا فهي عنده جَمْعُ تَأْنِيثِ كَرَبَاتٍ وهِنَاتٍ ويُعزى هذا لسببويه لأنه قال: "هي مثل بَيضَاتٍ" فُنُسِبَ إليه أنه جَمَعُ مِنْ ذَلِكَ، حتى قال بعض النحويين: مفردُها هَيْهَةٌ مثل بَيْضَةٍ. وليس بشيء بل مفردُها هَيْهَاتٍ قالوا؛ وكان ينبغي على أصله أن يُقال فيها: هَيْهَاتٍ بقلب ألف هَيْهَاتٍ ياءً لزيادتها على الأربعة نحو: مَلْهَيَاتٍ وَمَعْوَيَاتٍ وَمَرْمِيَاتٍ؛ لأنها من بنات الأربعة المضعفة من الياءِ نم باب حَايَتْ وَصِيصِيَّةِ. وأصلُها بوزن القَلْقَلَةِ والحَفَقَةِ/ فانقلبت الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارتُ هَيْهَاهُ كَالسَّلْقَاءِ وَالجَعْبَاءِ، وإن كانت الياءُ التي انقلبت عنها أَلْفٌ "سَلْقَاءُ" و"جَعْبَاءُ" زائدة، وباء هَيْهَيَّةِ أصلًا، فلَمَّا جُمِعَتْ كان قياسُها على قولهم أَرْطِيَاتٍ وَعَلْقِيَاتٍ أن يقلولوا فيها هَيْهَيَاتٍ، إلا أنهم حَدَفُوا الألفَ لالتقاء الساكنين لما كانت في آخر اسم مَبْنِيٍّ، كما حَدَفُوهَا في ذانِ واللّتان وتان لِيَقْصِلُوا بين الألفاتِ في أواخر المَبْنِيَّةِ

والألغات في أواخر المتمكنة، وعلى هذا حذفوها في أولات وذوات لتخالف ياء "حَصِيَّاتٍ" و"تَوِيَّاتٍ".
وقالوا: مَنْ فَتَحَ تَاءً "هِيَهَات" فَحَقَّهُ أَنْ يَكْتُبَهَا هَاءً لِأَنَّهَا فِي مَفْرَدٍ كَتَمْرَةٍ وَنَوَاءٍ.
وَمَنْ كَسَرَهَا فَحَقَّهُ أَنْ يَكْتُبَهَا تَاءً لِأَنَّهَا فِي جَمْعٍ كَهِنْدَاتٍ. وَكَذَلِكَ حَكْمُ الْوَقْفِ
سِوَاءٍ. وَلَا التَّفَاتِ إِلَى لُغَةٍ "كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخْوَاءُ" وَلَا "هَذِهِ تَمَرَاتٌ" لِقَلْبِهَا. وَقَدْ
رُسِمَتْ فِي الْمَصْحَفِ بِالْهَاءِ.

(11/44)

واختلف القراء في الوقف عليها: فمنهم مَنْ اتَّبَعَ الرَّسْمَ فَوَقَّفَ بِالْهَاءِ وَهَمَا
الْكَسَائِيُّ وَالْبِزِّيُّ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ وَقَّفَ بِالتَّاءِ، وَهُنَّ الْبَاقُونَ. وَكَانَ
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَكْثَرُ عَلَى الْوَقْفِ بِالْهَاءِ لَوَجْهِينِ، أَحَدُهُمَا: مُوَافَقَةُ الرَّسْمِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمَفْتُوحُ اسْمٌ مَفْرَدٌ أَصْلُهُ هَيْهَاتَ كَرَلْرَلَةٍ وَقَلْقَلَةٍ مِنْ
مِضَاعِفِ الرَّبَاعِيِّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ: أَنَّ الْمَفْرَدَ يُوقَفُ عَلَى تَاءٍ تَأْنِيثِهِ بِالْهَاءِ.

وَأَمَّا التَّنْوِينُ فَهُوَ عَلَى قَاعِدَةٍ تَنْوِينِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ: دَخُولُهُ دَالٌّ عَلَى التَّنْكِيرِ،
وَخُرُوجُهُ دَالٌّ عَلَى التَّعْرِيفِ. قَالَ الْقَيْسِيُّ: "مَنْ تَوَّنَ اعْتَقَدَ تَنْكِيرَهَا وَتَصَوَّرَ
مَعْنَى الْمَصْدَرِ النُّكْرَةَ كَأَنَّهُ قَالَ: بَعْدًا. وَمَنْ لَمْ يَنْوِّنْ اعْتَقَدَ تَعْرِيفَهَا وَتَصَوَّرَ مَعْنَى
الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةِ كَأَنَّهُ قَالَ: الْبُعْدَ فَجَعَلَ التَّنْوِينُ دَلِيلَ التَّنْكِيرِ وَعَدَمَهُ دَلِيلَ
التَّعْرِيفِ". انْتَهَى. وَلَا يُوجَدُ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ إِلَّا فِي نَوْعَيْنِ: أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ
وَأَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ نَحْوِ: سَيْبِيهِ وَسَيْبِيهِ، وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ: بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ لِكَ أَنْ
تُتَوَّنَ مِنْهَا مَا شِئَتْ بَلْ مَا سُمِعَ تَنْوِينُهُ اعْتُقِدَ تَنْكِيرُهُ. وَالَّذِي يُقَالُ فِي الْقِرَاءَاتِ
الْمُقَدَّمَةِ: إِنَّ مَنْ تَوَّنَ جَعَلَهُ لِلتَّنْكِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَنْ لَمْ يَتَوَّنْ جَعَلَ عَدَمَ التَّنْوِينِ
لِلتَّعْرِيفِ. وَمَنْ فَتِّحَ فَلِلْحَقِّقَةِ وَاللِّتْبَاعِ، وَوَجَّهَ كَسَرَ فَعَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّكَانِيِّ،
وَمَنْ ضَمَّ فَتَشْبِيهَا بِقَبْلٍ وَبَعْدُ، وَمَنْ سَكَنَ فَلِأَنَّ أَصْلَ الْبِنَاءِ السُّكُونُ، وَمَنْ وَقَفَ
بِالْهَاءِ فَإِتْبَاعًا لِلرَّسْمِ، وَمَنْ وَقَفَ بِالتَّاءِ فَعَلَى الْأَصْلِ سِوَاءً كَسَبَتْ التَّاءُ أَوْ
فُتِحَتْ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمَا سِوَاءٌ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ تَغْيِيرِ اللُّغَاتِ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْقُولُ
مِنْ مَذْهَبِ سَيْبِيهِ مَا تَقَدَّمَ. هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ تُعْلَلُ الْقِرَاءَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ.

(11/45)

وقال ابن عطية فيمن صَمَّ وَتَوَّنَ: "إنه اسمٌ معرَّبٌ مستقلٌ مرفوعٌ بالابتداء،
وخبره "لِمَا تُؤْعَدُونَ" أي: البعدُ لوعدكم كما تقول: التُّجَّحُ لِسَعْيِكَ". وقال
الرازي في "اللوامح": "فَأَمَّا مَنْ رَفَعَ وَتَوَّنَ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ اسْمِينَ مَتَمَكِّنِينَ
مَرْفُوعِينَ [بِالْإِبْتِدَاءِ]، خَبَرُهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ بِمَعْنَى: الْبُعْدُ لِمَا تُؤْعَدُونَ.
وَالتَّكْرَارُ لِلتَّأْكِيدِ. وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْفِعْلِ. وَالضَّمُّ لِلْبِنَاءِ مِثْلُ: حَوْبٌ فِي
رَجْرِ الْإِبِلِ، لَكِنَّهُ تَوَّنَ نَكْرَةً". قُلْتُ: وَكَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ عَطِيَّةٍ وَلِأَبِي الْفَضْلِ أَنْ
يَجْعَلَاهُ اسْمًا أَيْضًا فِي حَالَةِ النَّصْبِ مَعَ التَّنْوِينِ، عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ
الْفِعْلِ. قَرَأَ بَأَنَّ أَبِي عِبْلَةَ "هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ مَا تُؤْعَدُونَ" مِنْ غَيْرِ لَامٍ جَرٍّ. وَهِيَ

واضحة مؤبده لمدعي زيادتها في قراءة العامة.
و"ما" في "لما تُؤعدون" تحتل المصدرية أي: ليوعدكم، وأن تكمون بمعنى
الذي،/ والعائدُ محذوفُ أي: تُؤعدوته.

* { إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ }

قوله: { إِنْ هِيَ } : "هي: ضميرٌ يُفسِّره سياقُ الكلامِ أي: إِنْ حَيَاتِكُمْ إِلَّا حَيَاتُنَا.
قال الزمخشري: "هذا ضميرٌ لا يُعلمُ ما يُرادُ به إِلَّا بما يُلوه مِنْ بَيَانِهِ وَأَصْلُهُ:
إِنْ الحَيَاةُ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا، فَوَضَعَ "هي" مَوْضِعَ "حَيَاتُنَا" لِأَنَّ الخَيْرَ يَدُلُّ عَلَيْهَا
وَيَبِينُهَا. وَمِنْهُ "هي النفس تتحمل ما حملت" و"هي العربُ تقولُ ما شاءت".
وقد جعل بعضهم هذا القسمَ ممَّا يُفسَّرُ بما بعده لفظاً ورتبةً ونسبه إلى
الزمخشري متعلقاً بهذا الكلام الذي نقلته عنه، لا تعلق له في ذلك.

(11/46)

قوله: { تَمُوتُ وَنَحْيَا } جملةٌ مفسرةٌ لما ادَّعَوْهُ مِنْ أَنَّ حَيَاتَهُمْ مَا هِيَ إِلَّا كَذَا.
وزعم بعضهم أنَّ فيها دليلاً على عدم الترتيب في الواو، إذ المعنى: نحيا
ونموتُ إذ هـنوَ الواقعُ. ولا دليلَ فيها؛ لِأَنَّ الظاهرَ مِنْ معناها: يموت البعض مِنَّا،
ويحيا آخرون، وهَلُمَّ جَرًّا. يُشِيرُونَ إِلَى انقراضِ العصرِ وَخَلْفِ غَيْرِهِ مَكَاتِهِ.
وقيل: نموت نحن ويحيا أبناؤنا. وقيل: القومُ يعتقدون الرجعةَ أي: نموت ثم
نحيا بعد ذلك الموت.

* { قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِحَّ نَادِمِينَ }

قوله: { عَمَّا قَلِيلٍ } : في "ما" هذه وجهان، أحدهما: أنها مزيدةٌ بينَ الجارِّ
ومجروره للتوكيد كما زيدت في الباءِ نحو: { قَبِيماً رَحْمَةً } . وفي "مِنْ" نحو
{ مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ } . و"قليل" صفةٌ لزمانٍ محذوفٍ أي عَن زَمَنِ قَلِيلٍ.
والثاني: أنها غيرُ زائدةٍ بل هي نكرةٌ بمعنى شيءٍ أو زمنٍ. و"قليل" صفتُها أو
بدلٌ منها. وهذا الجارُّ فيه ثلاثةٌ أوجه. أحدها: أنَّه متعلقٌ بقوله: { لِيُصِحَّ } أي
لِيُصِحَّ عَنْ زَمَنِ قَلِيلٍ نَادِمِينَ. والثاني: أنه متعلقٌ بـ"نادمين". وهذا على أحدِ
الأقوالِ في لامِ القسمِ، وذلك أنَّ فيها ثلاثةٌ أقوال: جوازُ تقديمِ معمولٍ ما بعدها
عليها مطلقاً. وهو قولُ الفراءِ وأبي عبيدة. والثاني: المنعُ مطلقاً وهو قولُ
جمهورِ البصريين. والثالث: التفصيلُ بينِ الطرفِ وعدليه، وبين غيرهما، فيجوزُ
فيهما الاتساعُ، ويمتنعُ في غيرهما، فلا يجوزُ في: "والله لأضربنَّ زيدا" "زيداً
لأضربنَّ" لأنه غيرُ طرفٍ ولا عدليه.

والثالث من الأوجه المتقدمة: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ تقديره: عَمَّا قَلِيلٍ نُنصِرُ
حُذِفَ لدلالةِ ما قبله عليه. وهو قوله "رَبِّ ائْضُرْنِي".
وقرىء "لِنُصِحَّنَّ" بناءً الخطابِ على الالتفاتِ، أو على أن القولَ صدرَ من
الرسولِ لقومه بذلك.

(11/47)

* { فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ فَجَعَلْنَاهُمْ عُتَاءً فَبُعَدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ }

قوله: {عُتَاءً}: مفعول ثانٍ للجعل بمعنى التصيير. والعُتَاءُ: قيل هو الجفاء وقد تقدّم في الرعد. قاله الأَخْفَشُ. وقال الزجاج: "هو البالي من ورق الشجر، إذا جَرَى السيلُ خالطَ رَبَدَهُ". وقيل: كل ما يُلقيه السَّيْلُ والقَدْرُ ممّا لا يُبتَغَعُ به، وبه يُضْرَبُ المِثْلُ في ذلك. ولأمه واؤ لأنه من غنا الوادي يَغْتُو عَنُوتًا وكذلك عَنَّتِ القَدْرُ. وأما عَنَيْتُ نفسه تَغْيِي عَنِّيَانًا أي: حَبَّتْ فهو قريبٌ من معناه، ولكنه من مادة الياء. وتشدّدُ ثاء "العُتَاءُ" وتُخَفَّفُ وقد جُمع على "أَعْتَاءُ" وهو شاذٌّ، بل كان قياسه أن يُجْمَعَ على أَعْيِيَّةٍ كأعْرِبَةٍ، أو على عُنْيَانٍ كعُزْبَانٍ وعِلْمَانٍ. وأنشدوا لامرئ القيس:

3417- * من السَّيْلِ والعُتَاءِ فَلَكَّةٌ مُعْرَلِ

بتشديد الثاء وتخفيفها والجمع أي: والأعْتَاءُ.

قوله: {فَبُعَدًا لِلْقَوْمِ}: بُعَدًا: مصدرٌ بَدَلٌ من اللفظِ بفعليه، فناصره واجبٌ الإضمارُ لأنّه بمعنى الدعاء عليهم. والأصلُ: بُعَدًا وَبَعْدًا نحو: رَسَدَ رُسْدًا ورَسَدًا. وفي هذه اللام قولان أحدهما: وهو الظاهرُ أنّها متعلّقةٌ بمحذوفٍ للبيان كهي في سَفِيًّا له وَجَدَعًا له. قاله الزمخشري. الثاني: أنّها متعلّقةٌ بـبُعَدًا. قاله الحوفي. وهذا مردودٌ؛ لأنه لا يُحَقِّطُ حَذْفُ هذه اللامِ ووصولُ المصدرِ إلى مجرورها البتّة، ولذلك منعوا الاشتغال في قوله {وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ} لأنّ السلام لا تتعلّقُ بـ"تَعَسَا" بل بمحذوفٍ، وإن كان الزمخشريُّ جَوَّرَ ذلك، وسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

(11/48)

* { ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتَيْنَاهُمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعَدًا لِقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ }

قوله: {تَتْرَى}: فيه وجهان، أحدهما: - وهو الظاهرُ - أنّه منصوبٌ على الحالِ مِنْ "رُسُلْنَا" بمعنى متواترين أي: واحداً بعد واحدٍ، أو مُتتَابِعِينَ على حَسَبِ الخلافِ في معناه كما سيأتي. وحقيقته أنه مصدرٌ واقعٌ موقعٌ الحال. والثاني: أنه نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ تقديره: إرسالاً تَتْرَى أي: متتابعين أو إرسالاً إثرَ إرسالٍ.

(11/49)

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو - وهي قراءةُ الشافعيِّ - "تَتْرَى" بالتنوين. وباقي السبعة "تَتْرَى" بالفِ صريحةٌ دون تنوينٍ. وهذه هي اللغَةُ المشهورَةُ، فَمَنْ تَوَّن

فله وجهان، أحدهما: أَنْ وَزَنَ الْكَلِمَةَ فَعَلَ كَفَلَسَ، فقولُه: "تَتَرَّى" كقولك: تَصَرُّتُهُ تَصَرًّا. وَوَزَنُهُ فِي قِرَاءَتِهِمْ فَعَلًّا. وَقَدْ رُدَّ هَذَا الْوَجْهَ بِأَنَّهُ لَمْ يُحَقِّظْ جَرِيَانُ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ عَلَى رَأْيِهِ، فَيُقَالُ: هَذَا تَتَرَّى وَمَرَرْتُ بِتَتَرَّى نَحْوُ: هَذَا تَصَرُّتُ، وَرَأَيْتُ نَصْرًا، وَمَرَرْتُ بِنَصْرٍ. فَإِذَا لَمْ يُحَقِّظْ ذَلِكَ بَطَلَّ أَنْ يَكُونَ وَزَنُهُ فَعَلًّا. الثَّانِي: أَنْ أَلْفَهُ لِلْإِلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ كَهَيِّ فِي أَرْضِي وَعَلَقِي فَلَمَّا تَوَّانَ دَهَبَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَهَذَا أَقْرَبُ مِمَّا قَبْلَهُ، وَلَكِنَّهُ يَلْزِمُ مِنْهُ وَجُودُ أَلْفِ الْإِلْحَاقِ فِي الْمَصَادِرِ وَهُوَ نَادِرٌ، الثَّلَاثُ: أَنَّهَا لِلتَّأْنِيثِ كَدَعَوَى. وَهِيَ وَاضِحَةٌ فَتَحَصَّلَ فِي أَلْفِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ. الثَّانِي: أَنَّهَا لِلْإِلْحَاقِ. الثَّلَاثُ لِلتَّأْنِيثِ. وَاخْتَلَفَ فِيهَا: هَلْ هِيَ مَصْدَرٌ كَدَعَوَى وَذِكْرِي، أَوْ سَامٌ جَمْعُ كَأَسْرَى وَشَتَى، كَذَا قَالَهُمَا الشَّيْخُ. وَفِيهِ نَظَرٌ، إِذَا الْمَشْهُورُ أَنَّ أَسْرَى وَشَتَى جَمْعًا تَكْسِيرًا لَا اسْمًا جَمْعٍ. وَفَاوُّهَا فِي الْأَصْلِ وَآوُ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَوَاتِرَةِ وَالْوَتْرِ، فُقِلِبَتْ تَاءً كَمَا قُلِبَتْ تَاءً فِي تَوَارَةٍ وَتَوَلَجَ وَتَيَفَّرَ وَتَحَمَّ وَتَرَاثَ وَتَجَاهَ، فَإِنَّهَا مِنَ الْوَتْرِ وَالْوَلُوجِ وَالْوَقَارِ وَالْوَخَامَةِ وَالْوَرَاثَةِ وَالْوَجْهِ.

واختلفوا في مَدْلُولِهَا: فَعَنِ الْأَصْمَعِيِّ: وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، وَبَيْنَهُمَا مُهْلَةٌ. وَقَالَ غَيْرُهُ: هِيَ مِنَ الْمَوَاتِرَةِ وَهِيَ التَّتَائِعُ بِغَيْرِ مُهْلَةٍ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "وَالْتَوَاتُرُ: تَتَائِعُ الشَّيْءِ وَتَرًا وَفَرَادَى. قَالَ تَعَالَى: {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتَرَّى} وَالْوَتِيرَةُ: السَّجِيَّةُ وَالطَّرِيقَةُ. يُقَالُ: هُمْ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ. وَالتَّرَةُ: الدَّحْلُ. وَالْوَتِيرَةُ: الْحَاجِرُ بَيْنَ الْمَنْخَرَيْنِ.

(11/50)

قوله: {أَحَادِيثٌ} قيل: هو جمعٌ "حديث" ولكنه شاذٌّ. وقيل: بل هو جمعٌ أُحْدُوْتَةٌ كَأَصْحُوْكَةٍ. وقال الأَخْفَشُ: "لَا يُقَالُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّرِّ. وَلَا يُقَالُ فِي الْخَيْرِ. وَقَدْ شَدَّتِ الْعَرَبُ فِي الْيُفَاطِ فَجَمَعُوْهَا عَلَى صِيغَةِ مَفَاعِيلِ كَأَبَاطِيلِ وَأَقَاطِيعِ". وقال اليزمخشري: "الأحاديث تكون اسم جمع للحديث، ومنه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم". قال الشيخ: "وأفَاعِيلِ ليس من أبنية اسم الجمع، وإنما ذكره أصحابنا فيما شَدَّ من الجموع كَقَطِيعِ وَأَقَاطِيعِ، وَإِذَا كَانَ عِبَادِيدَ قَدْ حَكَمُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرًا مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَلْفِظُوا لَهُ بِوَاحِدٍ فَأَحْرَى "أحاديث" وقد لَفِظَ لَهُ بِوَاحِدٍ وَهُوَ "حديث" فاتضح أنه جمعٌ تَكْسِيرًا لَا اسْمًا جَمْعًا لِمَا ذَكَرْنَا".

* {ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ}

قوله: {هَارُونَ}: يجوز أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، وَأَنْ يَكُونَ بَيَانًا، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ "أَعْنِي".

* {فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ}

قوله: {لِبَشَرَيْنِ}: "بَشَرٌ" يقع على الواحدِ والمثنىِ والمجموعِ والمذكرِ والمؤنثِ. قَالَ تَعَالَى: {مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا} وَقَدْ

يُطابق. ومنه هذه الآية. وأما أفراد "مِثْلَنَا" فلأنه يَجْرِي مَجَى المصادر في الأفراد والتذكير، ولا يُؤنَّثُ أصلاً، وقد يطابق ما هو له تشبيه كقوله: {مَثَلِيهِمْ رَأْيِ الْعَيْنِ} وجمعاً كقوله: {ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ}. وقيل: أريد المماثلة في البشرية لا الكمية. وقيل: أكتفي بالواحد عن الاثنين. قوله: {وَقَوْمُهُمَا لَنَا غَابِدُونَ} جملةٌ حاليةٌ.

* { وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ }

(11/51)

قوله: { وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ } : قيل: أراد قومَ موسى فَجُذِفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مُقامه؛ ولذلك أعاد الضميرَ مِنْ قَوْلِهِ "لَعَلَّهُمْ" عليهم. وفيه/ نظرٌ؛ إذ يجوز عَوْدُ الضميرِ على القومِ مِنْ غيرِ تقديرٍ إضافيهم إلى موسى، وتكونُ هدايتهم مُتَرْتِبَةً على إيتاء التوراة لموسى.

* { وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ }

قوله: { وَمَعِينٍ } : صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: يوماءٍ مَعِينٍ. وفيه أحدهما: أَنَّ ميمَه زائدة، وأصله مَعِينُونَ أي: مُبَصَّرٌ بالعين، فأَعْلَلَّ "مبيع" وبابه، وهو مثلُ قولهم "كَبِدْتُهُ" أي ضربتُ كَبِدَهُ، ورَأْسَتُهُ أي: أصبتُ رأْسَهُ، وعِنْتُهُ أي: أدركتُه بعيني. ولذلك أدخله الخليلُ في مادة ع ي ن. والثاني: أن الميمَ أصليةٌ، ووزنه فَعِيلٌ مشتقٌ من المَعْنِ. واخْتِيفَ في المَعْنِ فَعِيلٌ: هو الشيءُ القليلُ ومنه الماعُون. وقيل: هو مِنْ مَعْنِ الشيءِ مَعَانَةً أي كَثْرًا. قال جرير:
3418- إِنَّ الَّذِينَ عَدَّوْا بِبَيْتِكَ غَادَرُوا * وَسَلَاً بَعِينِكَ لَا يَزَالُ مَعِيناً
وقال الراغب: "وهو مِنْ مَعْنِ الماءِ: جرى" وسمَّى مجاري الماءِ مُعْنَانًا، "وأمعنَ الفرس: تباعدَ في عَدْوِهِ، وأمعنَ بحقي ذهبَ به، وفلان مَعْنٌ في حاجته". يعني سريعاً. قلت: كله راجعٌ إلى معنى الجَرْيِ والسُرْعَةِ.

* { يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ }

قوله: { وَاعْمَلُوا صَالِحاً } : يجوزُ أَنْ يكونَ "صالحاً" نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: واعملوا صالحاً من غيرِ نظرٍ إللا ما يعلونه كقولهم: تُعْطِي وتَمْنَعُ. ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به وهو واقعٌ على نفسِ المعمولِ.

* { وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ }

(11/52)

قوله: { وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ } : قرأ ابن عامر وحده " وَأَنَّ " هذه بفتح الهمزة وتخفيف النون. والكوفيون بكسرها والتثقل، والباقون بفتحها والتثقل. فأما قراءة ابن عامر فهي المخففة من الثقيلة. وسيأتي توجيه الفتح في الثقيلة فيتضح معنى قراءته. وأما قراءة الكوفيين فعلى الاستئناف. وأما قراءة الباقيين ففيها ثلاثة أوجه: أحدها: أنها على حذف اللام أي: وَإِنَّ هَٰذِهِ، فلما حذف الحرف جرى الخلاف المشهور. وهذه اللام تتعلق بـ "أَقُونَ". والكلام في الفاء كالقلام في قوله: { وَإِيَّايَ قَارِهِيُونَ }. والثاني: أنها منسوقة على " بما تعملون " أي: إِنِّي عَلِيمٌ بما تعملون وبأن هذه. فهذه داخله في حيز المعلوم. والثالث: أن في الكلام حذفاً تقديره: واعلموا أن هذه أُمَّتُكُمْ.

* { فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبْرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ }

وقد تقدّم { فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبْرًا } وما قيل فيهما، وما فُرىء به فأعنى عن إعادته.

* { فَذَرَهُمْ فِي عَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ }

(11/53)

قولهم: { فِي عَمَرَتِهِمْ } مفعول ثانٍ لـ " ذَرَهُم " أي: انتركهم مُسْتَقَرِّين في عَمَرَتِهِمْ. ويجوز أن يكون ظرفاً للترك. والمفعول الثاني محذوف. والعَمَرَةُ في الأصل: الماء الذي يَعْمُرُ القامة، والعَمْرُ: الماء الذي يَعْمُرُ الأرض، ثم استعير ذلك للجّهالة، فقول: فلانٌ في عَمْرَةٍ، والمادة تدلُّ على الغطاء والاستتار، ومنه العُمُرُ بالضم لمن لم يُجَرِّبِ الأمور، وعُمائرُ الناس وحُمائرهم: زحامهم. والعَمْرُ بالكسر الحقد؛ لأنه يُعْطِي القلب. والعَمْرَات: الشدائد. والغامِرُ: الذي يُلقى نفسه في المهالك. وقال الزمخشري: " والعَمْرَةُ: الماء الذي يَعْمُرُ القامة، فَضْرِبَتْ لَهُمْ مَثَلًا لِمَا هُمْ [مَعْمُورُونَ] فِيهِ مِنْ جَهْلِهِمْ وَعَمَائِهِمْ. أَوْ شَبَّهُوا بِاللَّاعِبِينَ فِي عَمْرَةِ الْمَاءِ؛ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبَاطِلِ كَقَوْلِهِ: 3419- * كَانَنِي ضَارِبٌ فِي عَمْرَةٍ لَعِبٌ

وقرأ أمير المؤمنين وأبو حيوة وأبو عبد الرحمن "عَمْرَاتِهِمْ" بالجمع؛ لأنَّ لكلَّ منهم عَمْرَةً تَخُصُّه. وقراءة العامة لا تأبى هذا المعنى فإنه اسمُ جنسٍ مضاف.

* { أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنٍ }

* { نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَّا يَشْعُرُونَ }

(11/54)

قوله: {أَتَمَّا نُمِدُّهُمْ}: في "ما" هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بمعنى الذي وهي اسمٌ "أَنْ" و"نُمِدُّهُمْ" صلُّها وعائِدُها. "ومن مالٍ" حالٌ من الموصول، أو بيانٌ له، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و"نُسارِعُ" خبرٌ "أَنْ" والعائِدُ من هذه الجملة إلى اسم "أَنْ" محذوفٌ تقديره: نُسارِعُ لهم به، أو فيه، إلاَّ أَنْ حَذَفَ مثله قليلٌ. وقيل: الرابطُ بين هذه الجملة باسم "أَنْ" هو الظاهرُ الذي قامَ مقامَ الضميرِ مِنْ قوله "في الخيرات"، إذ الأصل: نُسارِعُ لهم فيه، فأوقع "الخيرات" موقعه تعظيماً وتنبهياً على كونه من الخيرات. وهذا يَتَمَسَّي على مذهب الأَخفش؛ إذ يَرى الرَّبْطُ بالأسماءِ الظاهرة، وإن لم يكن بلفظِ الأول، فيُجيزُ "زيد الذي قام أبو عبدالله" إذا كان "أبو عبدالله" كنيةً "زيد". وتقدَّمتُ منه أمثلةٌ. قال أبو البقاء: "ولا يجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ مِنْ مالٍ" لأنه كان "مِنْ مالٍ"، فلا يُعابُ عليهم ذلك، وإنما يُعابُ عليهم [اعتقادهم أَنْ تلكَ الأموالَ خيرٌ لهم].

الثاني: أن تكمونَ "ما" مصريةً فينسبُكُ منه ومِمَّا بعدَها مصدرٌ هو اسم "أَنْ" و"نُسارِعُ" هو الخبرُ. وعلى هذا فلا بُدَّ مِنْ حَذَفِ "أَنْ" المصريةِ قبل "نُسارِعُ" ليصحَّ الإخيارُ، تقديره: أَنْ نُسارِعُ. فلَمَّا حُذِفَتْ "أَنْ" ارتفعَ المضارعُ بعدَها. والتقديرُ: أَحْسَبُونَ أَنْ إِمْدَادَنَا لهم من كذا مسارعةً مَنَّا لهم في الخيرات. والثالث: أنها مُهَيَّئَةٌ كَافَّةٌ. وبه قال الكسائي في هذه الآية/ وحينئذٍ يُوقَفُ على "وَيَبِينُ" لأنه قد حصل بعد فِعْلِ الحُسبانِ نسبةٌ مِنْ مسندٍ ومسندٍ إليه نحو: حَسِبْتُ أَنَّمَا يَنْطَلِقُ عَمْرُو، وَأَمَّا تَقَوْمُ أَنْتَ.

(11/55)

وقرأ يحيى بنُ وَثَّابٍ "إنما" بكسر الهمزة على الاستئناف، ويكونُ حَذَفُ مفعولَي الحُسبانِ اقتصاراً أو اختصاراً. وأبُنُ كثيرٌ في رواية "يُمِدُّهُمْ" بالياء، وهو اللُّهُ تعالى. وقياسُه أَنْ يقرأ "نُسارِعُ" بالياء أيضاً. وقرأ السلمي وابن أبي بكرة "نُسارِعُ" بالياء وكسر الراء. وفي فاعله وجهان، أحدهما: الباري تعالى، الثاني: ضميرٌ "ما" الموصولة إن جَعَلْنَاهَا بمعنى الذي، أو على المصدر إن جَعَلْنَاهَا مصدريةً. وحينئذٍ يكون "نُسارِعُ لهم" للخبر. فعلى الأول يُحْتَاجُ إلى تقديرٍ عائِدٍ أي: نُسارِعُ اللُّهُ لهم به أو فيه. وعلى الثاني لا يُحْتَاجُ إِذِ الفاعلُ ضميرٌ "ما" الموصولة.

وعن أبي بكرة المتقدم أيضاً "نُسارِعُ" بالياء مبنياً للمفعول وفي الخيرات "هو القائمُ مقامَ الفاعل. والجملةُ خبرٌ "أَنْ" والعائِدُ محذوفٌ على ما تقدَّم، وقرأ الحسنُ "نُسارِعُ" بالنون مِنْ "أَسْرَعُ" وهي كـ "نُسارِعُ" فيما تقدَّم.

و{بَلْ لَا يَشْعُرُونَ} إضرابٌ عن الحُسبانِ المُستفهمِ عنه استفهامٌ تفرُّعٌ، وهو إضرابٌ انتقالٌ.

* {إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشِيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ}

قوله: {مَنْ خَشِيَةِ رَبِّهِمْ}: فيه وجهان، أحدهما: أنها لبيان الجنس. قال ابن عطية: "هي لبيان جنس الإشفاق". قلت: وهي عبارةٌ قلقة. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ "مُشْفِقُونَ" قاله الحوفي، وهو واضح.

* { وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ }

قوله: {يُؤْتُونَ مَا آتَوْا}: العامة على أنه من الإنبياء أي: يُعْطُونَ ما أَعْطَوْا. وقرأت عائشة وابن عباس والحسن والأعشى "يَأْتُونَ ما آتَوْا" من الإتيان أي: يفعلون ما فَعَلُوا من الطاعات. واقتصر أبو البقاء في ذكر الخلاف على "آتوا" بالقصر فقط. وليس بجيد لأنه يُوهم أن مَنْ قرأ "آتوا" بالقصر قرأ "يؤتون" من الرباعي. وليس كذلك.

(11/56)

قوله: {وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ} هذه الجملة حالٌ مِنْ فاعل "يؤتون"، فالواو للحال. قوله "أنهم" يجوز أن يكون التقدير: وَجَلَةٌ مِنْ أَنَّهُمْ، أي: خائفةٌ مِنْ رجوعهم إلى ربهم. ويجوز أن يكون "لأنهم" أي: سَبَبُ الوَجَلِ الرجوعُ إلى ربهم.

* { أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ }

قوله: {أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ}: هذه الجملة خبرٌ "إِنَّ الَّذِينَ". وقرأ الأعمش "إنهم" بالكسر على الاستئناف فالوقف على "وجلة" تامٌ أو كافي. وقرأ الحُرُّ "يُسَارِعُونَ" مِنْ أَسْرَعَ. قال الزجاج: "يُسَارِعُونَ أَبْلَغُ" يعني من حيث إنَّ المفاعلة تدلُّ على قوة الفعل لأجل المغالبة. قوله: {وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ} في الضمير في "لها" أوجه، أظهرها: أنه يعودُ على "الخيرات" لتقدمها في اللفظ. وقيل: يعودُ على الجنة. وقيل: على السعادة. وقيل: على الأمم. الظاهرُ أنَّ "سابقون" هو الخبر. و"لها" متعلقٌ به قُدِّمَ للفاصلة وللاختصاص. واللامُ قيل: بمعنى إلى. يقال: سَبَقْتُ له وإليه بمعنى. ومفعولٌ "سابقون" محذوفٌ تقديره: سابقون الناسَ إليها. وقيل: اللامُ للتعليل أي: سابقون الناسَ لأجلها. وتكونُ هذه الجملة مؤكدةً للجملة قبلها، وهي "يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ" ولأنها تفيدُ معنىً آخرَ وهو الثبوتُ والاستقرارُ بعدما دَلَّتِ الأولى على التجدد.

وقال الزمخشري: "أي فاعلون التَّسْبِقِ لأجلها أو سابقون الناسَ لأجلها". قال الشيخ: "وهذا القولان عندي واحدٌ". قلت: ليسا بواحدٍ إذ مرَّاهُ بالتقدير الأول أن لا يُقَدَّرَ للتَّسْبِقِ مفعولُ البتَّة، وإنما الغرضُ الإعلامُ بوقوعِ التَّسْبِقِ منهم غيرَ تَظَرٍّ إلى مَنْ سَبَقوه كقوله: {يُحْيِي وَيُمِيتُ} {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا} "يعطي ويمنع" وغرضه في الثاني تقديرُ مفعولٍ حُذِفَ للدلالة، واللامُ للعلة في التقديرين.

(11/57)

وقال الزمخشري أيضاً: "أو إياها سابقون أي: ينالونها قبل الآخرة، حيث عُجِّلَتْ لهم في الدنيا". قلت: يعني أن "لها" هو المفعولُ بـ"سابقون" وتكون اللامُ قد

زَيْدَتْ فِي الْمَفْعُولِ. وَحَسِّنْ زِيَادَتَهَا شَيْئَانِ، / كُلُّ مِنْهُمَا لَوْ انْفَرَدَ لِاقْتَضَى الْجَوَازَ: كَوْنُ الْعَامِلِ فِرْعَاءً، وَكَوْنُهُ مَقْدَمًا عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَا يَدُلُّ لَفْظُ "لَهَا سَابِقُونَ" عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ لِأَنَّ سَبْقَ الشَّيْءِ الشَّيْءَ يَدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِ السَّابِقِ عَلَى الْمَسْبُوقِ فَكَيْفَ يَقُولُ: وَهُمْ يَسْبِقُونَ الْخَيْرَاتِ؟ وَهَذَا لَا يَصِحُّ".
 قلت: وَلَا أُدْرِي: عَدَمُ الصَّحَّةِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ؟ وَكَأَنَّهُ تَخَيَّلَ أَنَّ السَّابِقَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَسْبُوعِ فَكَيْفَ يَتَلَقَّيَانِ؟ لَكِنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: فَكَيْفَ يَقُولُ: وَهُمْ يَنَالُونَ الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَا يُجَامِعُونَهَا لِتَقَدُّمِهِمْ عَلَيْهَا؟ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ سَبَقَهُ الْقَلَمُ فَكَتَبَ بَدَلَ "وَهُمْ يَنَالُونَ": "وَهُمْ يَسْبِقُونَ"، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَايْنَ عَدَمُ الصَّحَّةِ؟.

وقال الزمخشري أيضاً: "ويجوز أن يكون "وهم لها سابقون" خبراً بعد خبر، ومعنى "وهم لها" كمعنى قوله:

3420_ أنت لها أحمدٌ من بين البشر

يعني أن هذا الوصف الذي وصف به الصالحين غير خارج من حدِّ الوُسْعِ والطاقة". فتحصل في اللام ثلاثة أقوال، أحدها: أنها بمعنى "إلى". الثاني: أنها للتعليل على بابها. الثالث: أنها مزيدة. وفي خبر المبتدأ قولان، أحدهما: أنه "سابقون" وهو الظاهر. والثاني: أنه الجار كقوله:
 - أنت لها أحمدٌ م، بين البشر
 وقد رجَّحه الطبري، وهو مروى عن ابن عباس.

* { وَلَا تُكَلِّفُ تَفْسَاً إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْتَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظَلِّمُونَ }

قوله: {يَنْطِقُ}: صفة لـ "كتاب"، و"بالحق" يجوز أن يتعلّق بـ "يَنْطِقُ"، وأن يتعلّق بمحذوف، حالاً من فاعله أي: يَنْطِقُ مُلتسباً بالحق.

(11/58)

* { بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي عَمْرٍةٍ مِّنْ هَآدَا وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّنْ دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ }

قوله: {هُم لَهَا عَامِلُونَ}: كقوله {هُم لَهَا سَابِقُونَ}.

* { حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ }

قوله: {حَتَّىٰ إِذَا}: "حتى" هذه: إمَّا حرفُ ابتداءٍ والجمله الشرطية بعدها غاية لما قبلها، و"إذا" الثانية فجائية هي جوا الشرطية، وإمَّا حرفُ جرٍّ عند بعضهم. وقد تقدّم تحقيقه غير مرة. وقال الحوفي: "حتى غاية، وهي عاطفة، "إذا" ظرفٌ مضافٌ لما بعده، فيه معنى الشرط، "إذا" الثانية في موضع جواب الأولى، ومعنى الكلام عاملٌ في "إذا" والمعنى جأروا. والعامل في الثانية "أخذنا". وهو كلامٌ لا يطر.

وقال ابن عطية: و"حتى" حرفُ ابتداءٍ لا غير. و"إذا" والثانية التي هو جواب تمنعان من أن تكون "حتى" غاية لـ "عاملون". قلت: يعني أن الجملة الشرطية وجوابها لا يظهر أن تكون غاية لـ "عاملون". وظاهرُ كلام مكي أنها غاية

لـ "عاملون" فإنه قال: "أي لكفار قريش أعمالٌ من الشرِّ دونَ أعمالِ أهلِ البرِّ لها عاملون، إلى أن يأخذَ اللهُ أهلَ النعمةِ والبَطْرِ منهم إذا هم يَصِحُّون". انتهى.
والجُوار: الصُّرَاخُ مطلقاً. وأنشد الجوهري:
3421- يُرَاوِحُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِيكِ * طَوْرًا سُجُودًا وَطَوْرًا جُورًا
وقد تقدّم هذه مستوفىً في النحل.

* { قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُنَلِّي عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ تَنكِصُونَ }

قوله: { عَلَى أَعْقَابِكُمْ }؛ فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ "تَنكِصُونَ". كقوله { تَنكِصَ عَلَى عَقَبَيْهِ }؟ والثاني: أنه متعلقٌ بمجذوفٍ لأنه حالٌ مِنْ فاعِلٍ "تَنكِصُونَ" قاله أبو البقاء ولا حاجةَ إليه. وقرأ أميرُ المؤمنين "تَنكِصُونَ" بضم العين. وهي لغةٌ.

(11/59)

* { مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ }

قوله: { مُسْتَكْبِرِينَ }؛ حالٌ مِنْ فاعِلٍ "تَنكِصُونَ". قوله: "به" فيه قولان، أحدهما: أنه يتعلّقُ بـ "مُسْتَكْبِرِينَ". والثاني أنه متعلقٌ بـ "سَامِرًا". وعلى الأول فالضميرُ للقرآن أو للبيتِ شَرَّفَهُ اللهُ تعالى، أو للرسولِ صَلَّى اللهُ عليه وسلم أهْلُ النَّكُوصِ المدلولُ عليه بـ "تَنكِصُونَ"، كقوله: { اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ }. والباءُ هذا كله للسببية؛ لأنه استكبروا بسببِ القرآنِ لَمَّا تُلِيَ عَ لِيهِمْ، وبسببِ البيتِ لأنهم يقولون: نحن وُلأئهِ وبالرسولِ لأنهم يقولون: هو مِنَّا دونَ غيره، أو بالنكوصِ لأنه سببُ الاستكبارِ. وقيل: صَمَّنَ الاستكبارَ معنى التكذيب؛ فلذلك عُذِّي بالياءِ، وهذا يتأتَّى على أن يكونَ الضميرُ للقرآنِ أو للرسولِ.

وأما على الثاني وهو تعلُّقه بـ "سَامِرًا" فيجوزُ أن يكونَ الضميرُ عائداً على ما عادَ عليه فيما تقدّم، إلا النكوصَ لأنه كانوا يَسْمُرُونَ بالقرآنِ وبالرسولِ أي: جعلوَنهما حديثاً لهم يَخُوضون في ذلك كما يُسَمَّرُ بالأحاديثِ، وكانوا يَسْمُرُونَ في البيتِ، فالباءُ ظرفيةٌ على هذا، و"سَامِرًا" نصبٌ على الحالِ: إِمَّا مِنْ فاعِلٍ "تَنكِصُونَ"، وإِمَّا مِنَ الضميرِ في "مُسْتَكْبِرِينَ".

وقرأ ابنُ مسعودٍ وابنُ عباسٍ وأبو حيوةٍ - وثروى عن أبي عمرو - "سَمَرًا" بضمِّ الفاءِ وفتحِ العينِ مشددةً. وزيد بن عليٍّ وأبو رجاءٍ وابنُ عباسٍ أيضاً "سَمَارًا" كذلك، إلا أنه بزيادةِ ألفٍ بين الميمِ والراءِ، وكلاهما جمعٌ لـ "سَامِرٍ". وهما جمعان مَقِيسان لـ "فاعِلٍ" الصفةِ نحو: صُرِّبَ وَصُرَّابٌ في ضاربٍ. والأفصحُ الإفرادُ؛ لأنه يقعُ على ما فوق الواحدِ بلفظِ الإفرادِ تقول: قومٌ سَامِرٌ. والسَّامِرُ مأخوذٌ من السَّمَرِ وهو سَهْرُ الليلِ، مأخوذٌ من السَّمَرِ وهو ما يقعُ على الشجرِ من ضوءِ القمرِ، فيجلسون إليه يتحدثون مُسْتَأْسِينَ به. قال الشاعر:

(11/60)

3422- كَانَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجَوْنِ إِلَى الصَّفَا * أَنَيْسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ

وقال الراغب: "السَّامِرُ: الليلُ المظلم، ولا آئِكَ ما سَمَرَ ابنا سَمِيرٍ، يَعْتُونَ الليل والنهار. والسُّمْرَةُ: أحدُ الألوان، والسُّمْرَاءُ: كُنِيَ بِهَا عَنِ الْحِنْطَةِ".
قوله: {تَهْجُرُونَ} قرأ العامَّةُ بفتح التاءِ وضَمِّ الجيمِ، وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أَنَّهَا مِنَ الْهَجْرِ بِسُكُونِ الْجِيمِ، وَهُوَ الْقَطْعُ وَالصَّدُّ، أَي: تَهْجُرُونَ آيَاتِ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَتَرْهَدُونَ فِيهِمَا، فَلَا تَصِلُونَهُمَا. الثاني: أَنَّهَا مِنَ الْهَجْرِ بِفَتْحِهَا وَهُوَ الْهَدْيَانُ. يُقَالُ: هَجَرَ الْمَرِيضُ هَجْرًا أَي هَدَى فَلَا مَفْعُولَ لَهُ. وَنَافِعٌ وَابْنُ مَحِيصَنٍ بَضَمِ التَّاءِ وَكَسْرِ الْجِيمِ مِنْ أَهَجَرَ إِهْجَارًا أَي: أَفْحَشَ فِي مَنْطِقِهِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "يَعْنِي سَبَّ الصَّحَابَةِ". زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابْنُ مَحِيصَنٍ وَأَبُو نَهْيَكٍ بَضَمَ التَّاءِ وَفَتْحَ الْهَاءِ وَكَسَرَ الْجِيمَ مُشَدَّدَةً مُضَارِعَ هَجَّرَ بِالتَّشْدِيدِ. وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَضَعِيفًا لِلْهَجْرِ أَوْ الْهَجْرِ أَوْ الْهَجْرِ. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ كَالْعَامَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتٍ وَهُوَ التَّفَاؤُتُ.

* { وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ }

قوله: { وَلَوْ اتَّبَعَ } : الجمهورُ علي كسر الواو لالتقاء الساكنين. وابن وثاب بضمها تشبهاً بواو الضمير كما كسرت واو الضمير تشبهاً بها.

(11/61)

قوله: { بَلْ أَتَيْنَاهُمْ } العامَّةُ على إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه. والمراد: أَتَيْتُهُمْ رَسَلْنَا. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةٍ "أَتَيْنَاهُمْ" بِالْمَدِّ بَعْمَنِي أَعْطَيْنَاهُمْ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي غَيْرَ مَذْكُورٍ. وَبِحْتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ "بِذِكْرِهِمْ" وَالْبَاءُ مَزِيدَةٌ فِيهِ. وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَيْسَى بْنُ عَمْرِو وَأَبُو عَمْرٍو أَيْضًا "أَتَيْنَاهُمْ" بِنَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ. وَأَبُو الْبَرَهْسَمِ وَأَبُو حَيُوهَ وَالْجَدْرِيُّ وَأَبُو رَجَاءٍ "أَتَيْنَاهُمْ" بِنَاءِ الْخَطَابِ، وَهُوَ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَيْسَى "بِذِكْرَاهُمْ" بِالْفِ التَّيْنِثِ. وَقِتَادَةُ "نُذِّكْرُهُمْ" يَنُونُ الْمُتَكَلِّمِ الْمَعْظَمِ نَفْسَهُ مَكَانَ بَاءِ الْجَرِّ مُضَارِعَ "ذَكَرَ" الْمَشَدَّدِ، وَيَكُونُ "نُذِّكْرُهُمْ" جَمَلَةً حَالِيَةً. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي "حَرْجَاءٍ" وَ"حَرَجٍ" فِي الْكَهْفِ.

* { وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَّاكِبُونَ }

قوله: { عَنِ الصِّرَاطِ } : مَتَّعِلِقٌ بـ "نَاكِبُونَ"، وَلَا تَمْنَعُ لَأَمُّ الْإِبْتِدَاءِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى رَأْيٍ قَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقَهُ. وَالتَّكُوبُ وَالتَّكَبُّ: الْعُدُولُ وَالْمَيْلُ. وَمِنْهُ التَّكْبَاءُ لِلرِّيحِ بَيْنَ رِيحَيْنِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِغُدُولِهَا عَنِ الْمَهَابِّ وَتَكَبُّتِ حُدُوبِ الدَّهْرِ أَي: هَبَّتْ هُبُوبَ التَّكْبَاءِ، وَالتَّكَبُّ: مُجْتَمَعٌ مَا بَيْنَ الْعَصْدِ وَالْكَنْفِ. وَالتَّكَبُّ الْمَائِلُ الْمُنْكَبِ. وَلِفُلَانٍ نِكَابَةٌ فِي قَوْمِهِ أَي: نِقَابَةٌ فَيُشَبَّهُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ بَدَلًا مِنَ الْقَافِ. وَيُقَالُ: تَكَبَّتْ وَتَكَبَّتْ مُخَفَّفًا وَمُتَقَلِّبًا.

* { وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِّنْ صُرٍّ لِّلْجُؤِ فِي طُعْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ }

(11/62)

قوله: {لِّلْجُؤِ}: "لو". وقد توالى فيه لامن وفيه تَصْعِيفٌ لقول مَنْ قَالَ: إِنَّ جَوَابَهَا إِذَا نَفِي بـ"لم" ونحوها مِمَّا صُدِّرَ فِيهِ حَرْفُ النَفْيِ بِلامٍ، إِنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ اللّامِ لَوْ قُلْتَ: "لو قام زدي لَمَّ يقيم عمرو" لم يَجُزْ قَالَ: لئلا يتوالى لامن. وهذا موجودٌ في الإيجابِ كهذه الآية ولم يَمْتَعِ، وإلا فما الفرقُ بين النفي والإثباتِ في ذلك؟
واللَّجَّاجُ: التَّمَادِي فِي العِنَادِ فِي تعاطي الفعلِ المزجورِ عنه. ومنه اللَّجَّةُ بالفتح لتردُّد الصوت كقوله:
4323- فِي لَجْمَةِ أَمْسِكُ فُلَانًا عَنْ قُلِّ
وَلَجَّةُ البَحْرِ لَتَرْدٌ أَمْوَاجِهِ. وَلَجَّةُ اللَّيْلِ لَتَرْدٌ ظَلَامِهِ. وَاللَّجَجَةُ تَرْدٌ الكَلَامِ، وَهُوَ تَكْرِيرٌ لَجَّ. وَيُقَالُ: لَجَّ وَالْجَّ.

* { وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَثُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَصَرَّعُونَ }

قوله: {فَمَا اسْتَكَثُوا}: قد تقدم قبله استكان في آل عمران. وجاء الأول ماضياً، والثاني مضارعاً ولم يَجِينَا ماضيين ولا مضارعين، ولا جاء الأول مضارعاً والثاني ماضياً؛ لإفادَةِ الماضي وجودَ الفعلِ وتحققه وهو بالاستكانة أليقُ بخلافِ التصرُّعِ، فإنه أخبر عنهم بنفي ذلك في الإِسْتِقْبَالِ. وَأَمَّا الاسْتِكَانَةُ فَقَدْ تُوجَدُ مِنْهُمْ. وَقَالَ الزمخشري: "فإن قلت: هلاً قيل: وما تصرَّعوا فما يَسْتَكِينُونَ. قلت: لأن المعنى مَحَنَاهُمْ فَمَا وَجِدَتْ مِنْهُمْ عَقِبَ المِحْنَةِ اسْتِكَانَةً، وما من عادة هؤلاء أن يَسْتَكِينُوا ويتصرَّعوا حتى / يُفْتَحَ عَلَيْهِمْ بَابُ العَذَابِ الشَّدِيدِ". قلت: فظاهرُ هذا أن "حتى" غايةٌ لنفي الاستكانة والتصرُّعِ.

* { حَتَّى إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَاباً ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ }

وقرىء "فَتَحْنَا" بالتشديد. والكلام في "إذا" و"إذا" قد تقدم قريباً. وقرأ السُّلَمِيُّ "مُبْلِسُونَ" بفتح اللامِ مِنْ أْبْلَسَهُ أَي: أدخله في الإِبْلَاسِ.

(11/63)

* { وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ }

قوله: {أَفَلَا تَعْقِلُونَ}: قرأ أبو عمرو - في رواية - "يَعْقِلُونَ" بياء الغيبة على اللاتفات.

* { سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ }

قوله: { سَيَقُولُونَ لِلَّهِ } : قرأ أبو عمرو "سيقولون لله" في الأخيرتين من غير لام جرّ، رَفَعَ الجلالة، جواباً على اللفظِ لقولِهِ "مَنْ" [مِنْ] قوله: "سيقولون لله، قل: أفلا تتقون" "سيقولون لله"، قُلْ قَائِلِي تُسَخِّرُونَ" لِأَنَّ المسْئُولَ به مرفوعُ المحلِّ وهو "مَنْ" فجاء جوابه مرفوعاً مطابقاً له لفظاً، وكذلك رُسِمَ المرضعان في مصاحفِ البصرة. والباقون "الله" في الموضوعين باللام، وهو جوابٌ على المعنى؛ لأنَّه لا فَرْقَ بين قوله "مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ" وبين قوله "لِمَنْ السَّمَوَاتِ". ولا بينَ قوله "م، بيده" ولا "لِمَنْ له" إلا جازئه. وهذا كقولك: مَنْ رَبُّ هذه الدار؟ فيقال: زيدٌ. وإن شِئْتَ: لزيد؛ لِأَنَّ السُّؤالَ لا فرقَ فيه بين أن يقال: لِمَنْ هذه الدار، وَمَنْ رَبُّهَا؟ واللامُ مرسومةٌ في مصاحفهم فوافقَ كُلُّ مُصَحِّفِهِ، ولم يُخْتَلَفْ في الأولِ أنه "الله" لأنه مرسومٌ باللام. وجاء الجوابُ باللام كما في السؤال. ولو حُذِفَتْ من الجوابِ لجاز؛ لأنه لا فرقَ بين "لِمَنْ الأرض" و"مَنْ رَبُّ الأرض" إلا أنَّه لم يَقْرَأْ به أحدٌ.

* { بَلْ أَتَيْنَاهُم بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ }

قوله: { بَلْ أَتَيْنَاهُمْ } قد قُرئ هنا ببعض ما قُرئ به في نظيره: فقرأ ابنُ أبي إسحاق "أتيتهم" بناءً الخطاب، وغيره بناءً المتكلم.

* { مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ }

(11/64)

قوله: { إِذَا لَدَّهَبَ } : "إِدْنٌ" جوابٌ وجزاء. قال الزمخشري: فإن قلت: "إِدْنٌ" لا تَدْخُلُ إلا على كلام هو جوابٌ وجزاء، فكيف وقع قوله: "لَدَّهَبَ" جواباً وجزاء، ولم يتقدّمه شرط ولا سؤال سائل؟ قلت: الشرطُ محذوفٌ تقديره: "لو كان معه آلهة" حُذِفَ لدلالة "وما كان معه من إله". قلت: هذا رأي الفراء، وقد تقدّم ذلك في الإسراء في قوله: { وَإِذَا لَاتَّخَذُوكَ } . قوله: { عَمَّا يُصِفُونَ } . وقُرئ تصفون، بناءً الخطاب. وهو التفاض.

* { عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ }

قوله: { عَالِمِ الْغَيْبِ } : قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابنُ عامر وحفصُ عن عاصم بالجرّ على البَدَل من الجلالة. وقال الزمخشري: صفة الله "كأنه تَمَحَّصَ للإضافة فتعرّف المضافُ. والباقون بالرفع على القطع خبر مبتدأ محذوف. قوله: { فَتَعَالَى } عطْفٌ على معنى ما تقدّم كأنه قال: عَلِمَ الْغَيْبِ فَتَعَالَى كقولك: زيدٌ شجاعٌ فعظمتُ منزلهُ أي: شجّعَ فعظمتُ. أو يكونُ على إضمارِ القولِ أي: أقول: فتعالَى اللهُ.

* { قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيَّتِي مَا يُوعَدُونَ }

قوله: {إِمَّا تُرِيَّتِي}: قرأ العامة "تُرِيَّتِي" بصريح الياء. والضحاك "تُرِيَّتِي" بالهمز عوض الياء وهذا كقراءته: "إِمَّا تَرِيَّتِي" "لَتَرُونَّ" بالهمز وهو بدل شاذ.

* { رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ }

قوله: {فَلَا تَجْعَلْنِي}: جوابُ الشرط. و"رَبِّ" نداءٌ معترضٌ بين الشرطِ وجزائه.

* { وَإِنَّا عَلَىٰ أَن تُرِيكَ مَا نَعِدُهُمْ لَقَادِرُونَ }

قوله: {عَلَىٰ أَن تُرِيكَ}: متعلقٌ بـ لِقَادِرُونَ أو بمحذوفٍ على خلافِ سَبَقَ: في أَن هذه اللام تمنع ما بعدها أن تعمل فيما قبلها.

* { وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ }

(11/65)

قوله: {مِنْ هَمَزَاتِ}: جمع هَمْزَةٌ وهي النَّحْسَةُ والدَّفْعَةُ بيدٍ وغيرها. المِهْمَارُ: مِفْعَالٌ مِنْ ذَلِكَ كالمِحْرَاتِ مِنَ الحَرْثِ. والهِمَارُ: الذي يَعِيبُ النَّاسَ كانه يَدْفَعُ بلسانه وَيَنْحُسُ به.

* { حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ }

قوله: {حَتَّىٰ إِذَا}: في "حتى" هذه أوجه، أحدها: أنها غايةٌ لقوله: "بما يَصِفُونَ". الثاني: أنها غايةٌ لـ "كاذبون". ويبيِّن هذين الوجهين قولُ الزمخشري: "حتى تتعلق بـ"يصفون" أي: لا يزالون على سوء الذكر إلى هذا الوقت، والآية فاصلةٌ بينهما على وجه الاعتراض والتأكيد". ثم قال: "أو على قوله"إنهم لكاذبون". قلت: قوله: "أو على قوله كذا" كلام محملٌ على المعنى إذ التقدير "حتى" مُعَلِّقَةٌ على "يصفون" أو على قوله: "لكاذبون". وفي الجملة فعبارَةٌ مُسْتَلَكَةٌ. الثالث: قال ابن عطية: "حتى" في هذه المواضع حرفٌ ابتداءً. ويحتمل أن تكون غايةً مجردةً بتقدير كلام محذوف. والأولُ أْبَيَّنُّ؛ لأنَّ ما بعدها هو المَعْنِيُّ به المقصودُ ذِكرُهُ". قال الشيخ: "فَتَوَهَّمُ ابْنُ عطية أن "حتى" إذا كانت حرفٌ ابتداءً لا تكون غايةً، وهي وإن كاتتْ حرفَ ابتداءً، فالغايةُ معنَى لا يُفَارِقُهَا، ولم يُبَيِّنْ الكلامَ المحذوفَ المقدر". وقال أبو البقاء: "حتى" غايةٌ في معنى العطف". وقال الشيخكم "والذي يظهر لي أن قبلها جملةٌ محذوفةٌ تكمن "حتى" غايةً لها يدلُّ عليها ما قبلها. التقدير: فلا أكونُ كالكفار الذين تَهْمَزُهُمُ الشياطينُ ويَحْضُرُونَهُمْ، حتى إذا جاء. ونظيرُ حَذْفِهَا قولُ الشاعر:

3424. فإ عَجَبًا حمتي كُلِّبْتُ تَسْتَبِي *

أي: يَسْتَبِي النّاسُ كُلَّهُمْ حتّى كَلَيْبٌ. إلّا أن في البيت دَلٌّ ما بعدها عليها بخلاف الآية الكريمة.

(11/66)

قوله: { رَبِّ ارْجِعُونِ } في قوله "ارْجِعُون" بـخِطَابِ الجمعِ ثلاثةُ أوجهٍ، أجودُها: أنه على سبيلِ التعظيمِ كقولِ الشاعرِ:
3425. فَإِنْ شِئْتَ حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ * وَإِنْ شِئْتَ لَمْ أَطْعَمْ تُقَاخًا وَلَا بَرْدًا
وقال آخر:

2326. أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ *
قد يُؤخَذُ من هذا البيت ما يَرُدُّ على الشيخ جمال الدين بن مالك حيث قال: "إنه لم يَعْلَمْ أحداً أجاز للداعي يقول: يا رحيمون". قال "لئلا يُؤْهِمُ خلافَ التوحيد". وقد أخبر تعالى عن نفسه بهذه الصيغة وشبَّهها للتعظيمِ في غير موضعٍ من كتابه الكريم.

الثاني: أنه نادى رَبَّهُ، ثم خاطب ملائكةَ رَبِّهِ بقوله: "ارْجِعُون" ويجوز على هذا الوجه أن يكونَ على حَدِّ مضافٍ أي: يا ملائكةَ رَبِّي، بفحذفِ المضافِ ثم التفتَ إليه عَوْدَ الضميرِ كقوله: { وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا } ثم قال: { أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } التفاتاً لـ "أهل" المحذوف.

الثالث: أن ذلك يَدُلُّ على تكريرِ الفعلِ، كأنه قال: ارْجِعُون ارْجِعُون ارْجِعُون. يُقوله أبو البقاء. وهو يُشْبِهُ ما قالوه في قوله: { أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ } أنه بمعنى: ألقى ألقى الفعلُ للدلالةِ على ذلك، وأنشدوا قوله:
3427. فَمَا تَبَّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ *
أي: قِفْ قِفْ.

* { لَعَلِّيَا أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ }

قوله: { إِنَّهَا كَلِمَةٌ } من بابِ إطلاقِ الجزءِ وإرادةِ الكلِّ. كقوله: "أصدقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةٌ لبيدٍ" بعني قوله:
3428. أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *
وقد تقدّم طَرَفٌ مِنْ هذا بأوسعِ عبارةٍ في آلِ عمران. و"هو قائلُها" صفةٌ لـ "كلمة".

(11/67)

قوله: { بَرْزَخٌ } البَرْزَخُ: الحاجزُ بين المتناهيَيْنِ. وقيل: الحِجَابُ بين الشيتين أنْ يَصِلَ أحدهما للآخر، وهو بمعنى الأول. وقال الراغب: "أصله بَرَزَه بالهاءِ فَعَرَّبَ. وهو في القيامةِ الحائلُ بين الإنسانِ وبين المنازلِ. الرفيعة. والبَرْزَخُ

قبل البعث: المَعْنُ بين الإنسان وبين الرَّجْعَةِ التي يتمنَّها".

* { فَإِذَا تُفْعَخُ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ }

قوله: { فِي الصُّورِ } : قرأ العامَّةُ بضم الصادِ وسكون الواو. وابن عباسٍ والحسنُ بفتح الواو جمعَ صورة. وأبورزين بكسر الصاد وفتح الواو وهو شاذٌ، وهذا عكسٌ "لَحَى" بضم اللام جمعَ "لَحِيَةٍ" بكسرها.
قوله: { فَلَا أَنْسَابَ } الأنسابُ: جمعُ نَسَبٍ وهو القَرَابَةُ مِنْ جِهَةِ الْوِلَادَةِ، وَبُعْبَرُ به عن التواصل، وهو في الأصل مصدرٌ. قال الشاعر:
3429- لَا تَنْسَبُ الْيَوْمَ وَلَا حُلَّةً * اتَّسَعَ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ
قوله: { بَيْنَهُمْ } يجوزُ تَعَلُّقُهُ بِنَفْسِ "أَنْسَابٍ"، وكذلك "يَوْمَئِذٍ" أي: فلا قرابةَ بينهم في ذلك اليوم. ويجوزُ أن يتلقَّ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ "أَنْسَابٍ".
والتنوينُ في "يَوْمَئِذٍ" عوضٌ من جملةٍ، تقديره: يومٌ إذ يُفْعَخُ فِي الصُّورِ.

* { وَمَنْ حَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ }

(11/68)

قوله: { فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ "خَالِدُونَ" خبراً ثانياً لـ "أُولَئِكَ" وَأَنْ يَكُونَ خبرٌ مبتدأ مضميرُ أي: هم خالدون، وقال الزمخشري: { فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ } بدلٌ مِنْ "خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ"، ولا محلٌّ للبدل والمبدل منه؛ لأنَّ الصلة لا محلَّ لها. قال الشيخ: "جَعَلَ" فِي جَهَنَّمَ "بدلاً مِنْ" "خَسِرُوا" وهذا بدلٌ غريبٌ. وحقيقته أَنْ يَكُونَ البدلُ الفعلُ الذي تَعَلَّقَ به "في جهنم" أي: استقرُّوا في جهنم، وهو بدلٌ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ؛ لأنَّ مَنْ خَسِرَ نَفْسَهُ اسْتَقَرَّ فِي جَهَنَّمَ".

قلت: فجعل الشيخ الجائر والمجرورَ البدلَ دون "خالدون" والزمخشري جعل جميع ذلك بدلاً، وبدليل قوله بعد ذلك: "أو خبرٌ بعد خبرٍ لـ"أُولَئِكَ" أو خبرٌ مبتدأ محذوفٍ". وهذا إنمَّا يُلْقِيَانِ بـ"خالدون"، وأما "في جهنم" فمتعلِّقٌ به، فيحتاج كلامُ الزمخشريِّ إلى جواب. وأيضاً فيصير "خالدون" مُفْلَتاً. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُولُ نَعْتاً لِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَفِيهِ نَظْرٌ؛ إِذَا الظَّاهِرُ كَوْنُهُ خَبِراً لَهُ.

* { تَلْفَحُ وُجُوهُهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ }

قوله: { تَلْفَحُ } : يجوزُ اسْتِنَافُهُ، ويجوزُ حَالِيَّتُهُ. ويجوزُ كَوْنُهُ خَبِراً آخِراً لـ "أُولَئِكَ"، واللفحُ: إِصَابَةُ النَّارِ الشَّيْءَ/ وَكَلْحَهَا وَإِحْرَاقُهَا لَهُ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ النَّفْحِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ النَّفْحُ فِي الْأَنْبِيَاءِ.

قوله: { كَالِحُونَ } الكُلُوحُ: تَسْمِيرُ الشَّقَةِ الْعَلِيَا، وَإِسْتِرْحَاءُ السُّفْلَى. وَفِي التِّرْمِذِيِّ: تَنَقَّلَ سَفِيهُ الْعَلِيَا، وَحَتَّى بَتَلَعَ وَسَطَ رَأْسِهِ، وَتَسْتَرَّخِي السُّلْفَى حَتَّى تَبْلَغَ سُرَّتَهُ "ومنه" "كُلُوحُ الْأَسَدِ" أي: تَكْشِيرُهُ عَنْ أَنْبِيَاءِهِ. وَدَهْرٌ كَالِحٌ، وَبِرْدٌ كَالِحٌ أَي: شَدِيدٌ. وَقِيلَ: الْكُلُوحُ هُوَ: تَقْطِيبُ الْوَجْهِ وَتُسُورُهُ. وَكَلَحَ الرَّجُلُ يَكْلُحُ كَلُوحاً وَكِلَاحاً.

* { قَالُوا رَبَّنَا عَلَبَتْ عَلَيْنَا شِفْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ }

(11/69)

قوله: { شِفْوَتُنَا } : قرأ الأخوان: "شَقَاوُنَا" بفتح الشين وألفٍ بعد القاف. والباقون بكسر الشين وسكون القاف وهما مصدران بمعنى واحد، فالشفاوة كالقساوة وهي لغه فاشية، والشفاوة كالفطنة والتعمة. وأنشد الفراء: 3430- كَلَفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِفْوَتِهِ * بنت ثمانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ وهي لغه الحجاز. قرأ قتادة والحسن في رواية كالأخوين إلا أنهما كسرا الشين. وشبل في اختيار كالباقين، إلا أنه فتح الشين.

* { إِنَّهُ كَانَ قَرِيْقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ }

قوله: { إِنَّهُ كَانَ } : العامة على كسر الهمزة استئنافاً. وأبي والعتكي بفتحها أي: لأنه. والهاء ضمير الشأن.

* { فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِحْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوْكُم ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضَحِكُونَ }

قوله: { سِحْرِيًّا } : مفعول ثانٍ لاتخاذ. وقرأ الأخوان ونافع هنا وفي ص بكسر السين. والباقون بضمها في المؤمنين. واختلف الناس في معناها. وفقيل: هما بمعنى واحد، وهو قول الخليل وسيبويه والكسائي وأبي زيد. وقال يونس: "إن أريد الخدمة والسحرة فالضم لا غير. وإن أريد الهزء فالضم والكسر. ورجح أبو علي - وتبعه مكي - قراءة الكسر قال: لأن ما بعدها أليق لها لقوله: { وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضَحِكُونَ } . قلت: ولا حجة فيه لأنهم جمعوا بين الأمرين: سَخَرُوهُمْ في العمل، وسَخَرُوا منهم استهزاءً. والسحرة بالتاء: الاستخدام، وسحريًّا - بالضم - منها، والسحُرُ بدونها: الهزء، والمكسورُ منه. قال الأعشى:

3431- إني أتاني حديثٌ لا أسرُّ به * من علو لا كذب فيه ولا سُحُرُ

(11/70)

ولم يختلف السبعة في ضم ما في الزخرف؛ لأن المراد الاستخدام وهو يقوي قول من فرق بينهما. إلا أن ابن محيصن وابن مسلم وأصحاب عبد الله كسروه أيضاً، وهي مقوية لقول من جعلها بمعنى. والياء في "سحريًّا" و"سحريًّا" للنسب زيدت للدلالة على قوة الفعل، فالسحري أقوى من السحر، كما قيل في الخصوص: خصوصية، دلالة على قوة ذلك، قال معناه الزمخشري.

* { إِي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ } {

قله: { أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ } : قرأ الأخوان بكسر الهمزة استئنافاً. والباقون بالفتح، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه تعليل وهي موافقة للأولى فإن الاستئناف يُعَلِّقُ به أيضاً. والثاني - ولم يذكر الزمخشري غيره - أنه مفعول ثانٍ لَجَزَيْتُهُمْ. أي: بأنهم أي: قَوْرَهُمْ. وعلى الأول يكون المفعول الثاني محذوفاً.

* { قَالَ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ } {

قوله: { قَالَ كَمْ لَبِئْتُمْ } : قرأ الأخوان "قل: كم لَبِئْتُمْ". "قُلْ إِنْ لَبِئْتُمْ بِالْأمر في الموضوعين، وابن كثير كالأخوين في الأول فقط، والباقون "قال" في الموضوعين، على الإخبار عن الله أو المَلِك. والفعالان مرسومان بغير ألف في مصاحف الكوفة، وبألف في مصاحف مكة والمدينة والشام والبصرة، فحزمة والكسائي وافلحا مصاحف الكوفة وخالفها عاصم، أو افقها على تقدير حَذَفِ الألف من الرسم وإرادتها. وابن كثير وافق في الثاني مصاحف مكة، وفي الأول غيرها، أو أنها على تقدير حَذَفِ الألف وإرادتها. وأما الباقيون فوافقوا مصاحفهم في الأول والثاني. و"كم" في موضع نصب على ظرف الزمان أي: كم سنة. و"عدد" بدلٌ مِنْ "كم" قاله أبو البقاء: وقال غيره: إن "عد سنين" تمييز لـ"كم" وهذا هو الصحيح.

(11/71)

وقرأ الأعمش والفضل عن عاصم "عَدَدًا" منوناً. وفيه أوجه، أحدها: أن يكون "عددًا" مصدرًا أقيم مُقام الاسم، فهو نعتٌ تقدّم على المنعوت. قاله صاحب اللوامح". يعني أن الأصل: "سنين عددًا" أي: معدودة، لكنهخ يُلتزم تقديم النعت على المنعوت، فصوابه أن يقول: فانتصبَ حالاً. هذا مذهب البصريين. والثاني: أن "لَبِئْتُمْ" بمعنى عَدَدْتُمْ. فيكون نصبُ "عددًا" على المصدر و"سنين" بدلٌ منه. وقال صاحب اللوامح "أيضاً: "وفيه بُعْدٌ؛ لعدم دلالة اللبث على العدد". والثالث: أن "عددًا" تمييزٌ لـ"كم" و"سنين" بدلٌ منه.

* { قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلِّ الْعَادِيْنَ } {

قوله: { الْعَادِيْنَ } : جمعُ "عادٍ" من العَدَد. وقرأ الحسن والكسائي في رواية بتخفيف الدال جمعُ "عادٍ" اسم فاعلٍ مِنْ عدا أي: /الظلمة. وقال أبو البقاء: "وقُرئ بالتخفيف على معنى العادِيْنَ المتقدمين كقولك: "وهذه بئرٌ عادية"، أي: سئل من تقدّمنا. وحذف إحدى ياءَي النسب كما قالوا الأشعرون حَذَفَ الأخرى لالتقاء الساكنين". قلت: المحذوفٌ أولاً مِنَ الياء الثانية لأنها المتحركة، وبحذفها يلتقي ساكنان. ويؤيد ما ذكره أبو البقاء ما ذكره الزمخشري فقال: "وقُرئ "العاديين" أي: القدماء المُعَمَّرين فإنهم

يستقصرونها فيكف بمن دونهم؟". وقال ابن خالويه: "ولغة أخرى "العاديين" - يعني بياء مشددة جمع عادية - بمعنى القدماء".

* { قَالَ إِنْ لَبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ }

قوله: { لَوْ أَنَّكُمْ } : جوائها محذوف، تقديره: لو كنتم تعلمون مقدار لبئكم من الطول لما أجبتكم بهذه المدة. وانتصب "قليلاً" على النعت لزم من محذوف أو مصدر محذوف أي: إلا زمناً قليلاً أو إلا لبئاً قليلاً.

(11/72)

* { أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ }

قوله: { عَبَثًا } : في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مصدر واقع موقع الحال أي: عابثين. الثاني: أنه مفعول من أجله أي: لأجل العبث. والعبث: اللعب وما لا فائدة فيه وكل ما ليس له عرض صحيح. يقال: عَبَثَ يَعْْبَثُ عَبَثًا إِذْ خَلَطَ عَمَلَهُ بِالْعَبِّ. وأصله من قولهم: عَبَثُ الْأَقِطِ أَي: خَلَطُهُ. والعَيْثُ طعام مخلوط بشيء، ومنه الْعَوْبَتَانِي لتمر وسويق وسمن مختلط.

قوله: { وَأَنَّكُمْ } يجوز أن يكون معطوفاً على { أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ } فيكون الحُسابُ منسحباً عليه، وأن يكون معطوفاً على "عبثاً" إذا كان مفعولاً من أجله. قال الزمخشري: "ويجوز أن يكون معطوفاً على "عبثاً" أي: للبعث ولتذكيم غير مرجوعين". وقدّم "إلينا" على "ترجعون" لأجل الفواصل. قوله: { لَا تُرْجَعُونَ } هو خبر "انكم". زوقراً الأخوان "ترجعون" مبنياً للفاعل. الباقون مبنياً للمفعول. وقد تقدّم أنّ "رجع" يكون لازماً ومتعدياً. وقيل: لا يكون إلا متعدياً والمفعول محذوف.

* { فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ }

قوله: { الْكَرِيمِ } : قرأه العامّة مجروراً نعتاً للعرش وُصِفَ بِذَلِكَ لِتَنَزُّلِ الْخَيْرَاتِ مِنْهُ أَوْ لِنَسَبِهِ إِلَى أَكْرَمِ الْأَكْرَمِينَ. وقرأ أبو جعفر وأنب محيصر وإسماعيل عن ابن كثير وأبان بن تغلب مرفوعاً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه نعت للعرش أيضاً. ولكنه قُطِعَ عَنْ إِعْرَابِهِ لِأَجْلِ الْمَدْحِ عَلَى خَيْرِ مَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ. وهذا جيد لتوافق القراءتين في المعنى. الثاني: أنه نعت لـ"رب".

* { وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ }

(11/73)

قوله: {وَمَنْ يَدْعُ}: شرط. وفي جوابه وجهان أصحهما: أنه قوله "فإنما حسابه" وعلى هذا ففي الجملة المتقدمة وهي قوله: {لَا بُرْهَانَ لَهُ} وجهان، أحدهما: أنها صفة لـ "إلهاً" وهو صفة لازمة. أي: لا يكون إلا إله المدعو من دون الله إلا كذا، فليس لها مفهوم لفساد المعنى. ومثله {وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ} لا يفهم أن تَمَّ إلهاً آخر مدعوّاً من دون الله له برهان، وأن تَمَّ طائراً يطير بغير جناحه. الثاني: أنها جملة اعتراض بين الشرط وجوابه. وإلى الوجهين أشار الزمخشري بقوله: "وهي صفة لازمة كقوله: "يطير بجناحيه"، جيء بها للتوكيد لأن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان. ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء كقولك: "من أحسن إلى زيد - لا أحق بالإحسان منه - فالله مثيبه".

الثاني: من الوجهين الأولين: أن جواب الشرط "قوله لا برهان له به" كأنه قرّر من مفهوم الصفة لما يلزم من فساده فوقع في شيء لا يجوز إلا في ضرورة شعر، وهو حذف فاء الجزاء من الجملة الاسمية، كقوله:

3432- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا *

البيت. وقد تقدّم تخريج كون "لا برهان له" على الصفة. ولا إشكال؛ لأنها صفة لازمة، أو على أنها جملة اعتراض.

(11/74)

قوله: {إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ} الجمهور على كسر الهمزة على الاستئناف المفيد للعلم. وقرأ الحسن وقتاده "انه" بالفتح. وخرجه الزمخشري على أن يكن خبر "حسابه" قال: ومعناه: حسابه عدم الفلاح. والأصل: حسابه أنه لا يفلح هو، فوضع "الكافرون" في موضع الضمير، لأن من يدع في معنى الجمع وكذلك "حسابه أنه لا يفلح" في معنى: حاسبهم أنه لا يفلحون" انتهى. ويجوز أن يكون ذلك على حذف حرف العلة أي [ل] أنه لا يفلح. وقرأ الحسن "لا يفلح" بفتح الياء واللام، مضارع فَلَحَ بمعنى أفلح، فَعَلَ وأَفْعَلَ فيه بمعنى. الله أعلم، وهو يقول الحق ويهدي السبيل.

سورة النور

* {سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَصْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ}

قوله: {سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا}: يجوز في رفعها وجهان. أحدهما: أن يكون مبتدأ، والجملة بعدها صفة لها، وذلك هو المسوّغ للابتداء بالنكرة. وفي الخبر وجهان، أحدهما: أنه الجملة من قوله: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي} وإلى هذا نحا ابن عطية، فإنه قال: "يجوز أن يكون مبتدأ. والخبر {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي} وما بعد ذلك. والمعنى: السورة المترلة المفروضة كذا وكذا؛ إذ السورة عبارة عن آيات مسرودة لها يدع وختم". والثاني: أن الخبر محذوف أي: فيما يئلى عليكم سورة، أو فيما أنزلنا سورة.

(11/75)

والوجهُ الثَّانِ مِنَ الْوَجْهِينِ الْأَوَّلَيْنِ: أَنْ يَكُونَ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ مضمراً أَي: هذه سورةٌ. وقال أبو البقاء: "سورةٌ بالرفع على تقدير: هذه سورةٌ، أو مِمَّا يُتْلَى عَلَيْكَ سورةٌ فلا تكونُ "سورةٌ" مبتدأً لأنها نكرةٌ". وهذه عبارةٌ مُشكلة على ظاهرها. كيف يقول: لا تكونُ مبتدأً مع تقديره: فيما يُتْلَى عَلَيْكَ سورةٌ؟ وكيف يُعَلَّلُ المنعَ بأنها نكرةٌ مع تقديره لخبرها جاراً مُقَدِّماً عليها، وهو مُسَوِّغٌ للابتداء بالنكرة.

وقراه العامةُ بالرفع على ما تقدّم. وقرأ الحسن بن عبدالعزيز وعيسى الثقفي وعيسى الكوفي ومجاهدٌ وأبو حيوه في آخرين "سورةً" بالنصب. وفيها أوجهٌ، أحدها: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ غير مفسَّرٍ بما بعده. بتقديره: أتلى سورةً أو اقرأ سورةً. والثاني: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مضمَرٍ يُقَسَّرُ ما بعده. والمسألةُ من الاشتغال. تقديره: أنزلنا سورةً أنزلناها. والفرق بين الوجهين: أن الجملة بعد "سورةً" في محلِّ نصب على الأول، ولا محلِّ لها على الثاني. الثالث: أنها منصوبةٌ على الإغراء، أي: دوتكَ سورةً. قال الزمخشري، ورَدَّه الشيخُ: بأنه لا يجوزُ حَذْفُ أداة الإغراء، واستشكل الشيخُ أيضاً على وجه الاشتغال جوازَ الابتداء بالنكرة من غيرِ مُسَوِّغٍ. ومعنى ذلك: أنه ما مِنْ مَوْضِعٍ يجوزُ [فيه] النصبُ على الاشتغال إلا ويجوزُ أن يُرْفَعَ على الابتداء، وهنا لو رُفِعَتْ "سورة" بالابتداء لم يَجْزُ: إذ لا مُسَوِّغٍ. فلا يُقال: رجلاً ضربته لامتناعه: رجلٌ ضربته. ثم أجاب: بأنه إن اعتقد حَذْفُ وصفٍ جاز، أي: سورةٌ مُعظمةٌ - أو مَوْصحةٌ - أنزلناها، فيجوزُ ذلك.

(11/76)

الرابع: أنها منصوبةٌ على الحال مِنْ "ها" في "أنزلناها". والجالُّ مِنَ الْمُكْتَبِ يجوزُ أن تتقدّم عليه. قاله الفراء. وعلى هذا فالضميرُ في "أنزلناها" ليس عائداً على سورة بل على الأحكام. كأنه قيل: أنزلنا الأحكامَ سورةً مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ، فهذه الأحكامُ ثابتةٌ بالقرآن، بخلاف غيرها فإنه قد تَبَيَّنَتْ بالسنة. قوله: {وَقَرَضْنَاها} قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتشديد. والباقون بالتخفيف. فالتشديد: إمَّا للمبالغة في الإيجاب وتوكيداً، وإمَّا لتكثير المفروض عليهم، وإمَّا لتكثير الشيء المفروض. والتخفيفُ بمعنى: أوَجَبْنَاها وجعلناها مقطوعاً بها.

* { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشِهْدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله: { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي } في رفعهما وجهان: مذهب سيبويه أنه مبتدأ، وخبره محذوفٌ أي: فيما يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ. ثم بيّن ذلك بقوله: { فَاجْلِدُوا } إلى آخره. والثاني وهو مذهبُ الأخفش وغيره: أنه مبتدأ. والخبرُ جملة الأمر. ودخلت الفاءُ لشبهه المبتدأ بالشرط. وقد تقدّم الكلامُ على هذه المسألة مستوفىً عند قوله { وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِيهَا مِنكُمْ فَأُذَوْهُمَا } وعند قوله { وَالسَّارِقِ }

وَالسَّارِقَةُ { فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.
وقرأ عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة ورويس
بالنصب على الاشتغال. وقال الزمخشري: "وهو أحسن من" سورة أنزلناها"
لأجل الأمر. وقرأ "واللذان" بلا ياء.

(11/77)

قوله: {رَأْفَةٌ} قرأ العامة هنا، وفي الحديد، بسكون الهمزة، وابن كثير بفتحها.
وقرأ ابن جريج وتروى أيضاً عن ابن كثير وعاصم - "رَافَةٌ" بالفتح بعد الهمزة
بزنة سحابة، وكلها مصادر لـ رَافَ به يَرُوفُ. وقد تقدّم معناه. وأشهر المصادر
الأول. ونقل أبو البقاء فيها لغة رابعة: وهي إبدال الهمزة ألفاً. مثل هذا ظاهر
غير محتاج للتنبيه عليه فإنها لغة مستقلة وقراءة متواترة.
وقرأ العامة "تَأْخُذُكُمْ" بالتأنيث مراعاةً للفظ. وعلي بن أبي طالب والسلمي
ومجاهد بالياء من تحت؛ لأنّ التأنيث مجازي وللفصل بالمفعول والجار. و"بهما"
متعلق بـ"تَأْخُذُكُمْ" أو بمحذوفٍ على سبيل البيان. ولا يتعلق بـ"رَافَةٌ" لأنّ
المصدر لا يتقدّم عليه معموله، وفي "دين الله" متعلق بالفعل قبله أيضاً. وهذه
الجملة دالة على جواب الشرط بعدها، أو هي الجواب عند بعضهم.

* {الرَّانِي لَا يَنْكُحُ إِلَّا رَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالرَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ
وَخَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ }

قوله: {وَخَرَّمَ ذَلِكَ}: قرأ أبو البرهسم "وخرّم" مبنياً للفاعل مشدداً. زيد بن
علي "وخرّم" بزنة كرم.

* {وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ يَأْتُوا بَأْرِبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَاَجْلِدُوهُمْ تَمَائِينَ
جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْقَاسِفُونَ }

(11/78)

قوله: {وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ}: كقوله: {الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاَجْلِدُوا}، فيعود
فيه ما تقدّم بحاله. وقوله: {الْمُحْصَنَاتِ} فيه وجهان أحدهما: أنّ المراد به
النساء فقط، وإثما خصهن بالذكر؛ لأنّ قَدْفَهُنَّ أشنع. والثاني: أنّ المراد بهنّ
النساء والرجال، وعلى هذا فيقال: كيف غلبت المؤنث على المذكر؟ والجواب:
أنه صفة لشيء محذوف يعم الرجال والنساء، أي: الأنفس المحصنات وهو
بعيد. أو تقول: ثم معطوف محذوف لفهم المعنى، والإجماع على أنّ حكمهم
حكمهن أي: والمُحْصَنِينَ.

قوله: {بَأْرِبَعَةٍ شُهَدَاءَ} العامة على إضافة اسم العدد للمعدود. وقرأ أبو زرعة
وعبدالله بن مسلم بالتنوين في العدد، واستفصح الناس هذه القراءة حتى
جاوز بعضهم الحدّ، كابن جني، ففصلها على قراءة العامة قال: "لأنّ المعدود"

متى كان صفةً فالأجودُ الإِتباعُ دونَ الإِضافةِ. تقول: عندي ثلاثةُ ضاربون، وَيَصْغَفُ ثلاثةُ ضارِبين " وهذا غلط، لأن الصفةَ التي جَرَتْ مَجْرَى الأَسْمَاءِ تُعْطَى حَكْمَهَا فَيُضَافُ إِلَيْهَا العَدَدُ، و"شهداء" مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ كَثُرَ حَذْفُ موصوفِهِ. قال تَعَالَى: {مَنْ كُلُّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ} {وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ} وتقول: عندي ثلاثةُ أَعْبِدُ، وكلُّ ذلك صفةٌ فِي الأَصْلِ.

وتَقَلَّ ابنُ عطية عن سيبويه أَنه لا يُجَيَّرُ تنوينَ العَدَدِ إِلاَّ فِي شِعْرٍ، وليس كما نقله عنه، إِنما قال سيبويه ذلك فِي الأَسْمَاءِ نحو: ثلاثةُ رجالٍ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ ففِيهَا التَّفْصِيلُ المَتَقَدِّمُ.

وفي {شُهَدَاءَ} على هذه القِراءةِ ثلاثةُ أوجهٍ. أَحَدُهَا: أَنه تَمْيِيزٌ. وهذا فاسدٌ؛ لِأَنَّ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلى عَشْرَةٍ يُضَافُ لِمَمَيِّزِهِ لَيْسَ إِلاَّ، وَغَيْرُ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ. الثَّانِي: أَنه حَالٌ مَوْهُو ضَعِيفٌ أَيضاً لِمَجِيئِهَا مِنَ النِّكَرَةِ مِنْ غَيْرِ مَخْصَصٍ. الثَّالِثُ: أَنها مَجْرورَةٌ نَعْنَاءً لِأَرْبَعَةٍ، ولم يَنْصَرِفْ لِألفِ التَّائِيثِ.

(11/79)

قوله: {وَأَوْلَايِكَ هُمُ الْقَاسِقُونَ} يجوزُ أن تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً. وهو الأظهرُ، وَجَوَّزَ أبو البقاء فِيها أن تكونَ حَالاً.

* {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ} *

قوله: {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا}: فِي هذا الاستثناءِ خلافٌ: هل يعودُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الجملِ أم إلى الجملةِ الأخيرةِ فقط؟ وتكلم عليهم من النحاة ابنُ مالكٍ والمهلباذي. فاختر ابنُ مالكٍ عَوْدَهُ إلى الجملةِ المِتَقَدِّمةِ، والمهلباذي إلى الأخيرة. وقال الزمخشري: "رُدُّ شهادةِ القاذِفِ مُعَلَّقٌ عند أبي حنيفةٍ رحمه الله باستيفاءِ الحدِّ. فإذا شهد

[به] قبلَ الحدِّ أو قبلَ ما استيفائه فُلبِثَ شهادتهُ. فإذا استُوفِيَ لم تُقبَلْ شهادتهُ أبداً، وإن تاب وكان من الأبرار الأتقياء. وعند الشافعي رحمه الله يتعلَّقُ رَدُّ شهادتهِ بنفسِ القَذْفِ. فإذا تاب عن القَذْفِ بأن يرجع عنه عاد مقبولَ الشهادةِ. وكلاهما متمسكٌ بالآية: فأبو حنيفةٍ - رحمه الله - جعلَ جزاءَ الشرطِ - الذي هو الرميُّ - الجَلَجَ وَرَدَّ الشهادةِ عقيبَ الجَلَدِ على التَّابِيدِ، وكانوا مردودي الشهادةِ عنده فِي أَبْدِهِمْ وَهُومَدُهُ حَيَاتِهِمْ، وجعل قولهُ {وَأَوْلَايِكَ هُمُ الْقَاسِقُونَ} كلاماً مستأنفاً غيرَ داخلٍ فِي حَيِّزِ جزاءِ الشرطِ، كأبهِ حكايةً حالِ الرامين عند الله بعد انقضاءِ الجملةِ الشرطيةِ، و{إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا} استثناءً من "القاسقين". وَبَدَّلَ عَلَيْهِ قولهُ: {فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ}. والشافعي - رحمه الله - جعلَ جزاءَ الشرطِ الجملتين أيضاً، غيرَ أَنه صَرَفَ الأَبَدَ إلى مدةٍ كونهِ قاذفاً وهي تنتهي بالتوبة [والرجوع] عن القذف، وجعل الاستثناءَ بالجملةِ الثانيةِ متعلِّقاً. انتهى، وإنما ذكرْتُ الحكمَ؛ لِأَنَّ الإِعْرَابَ متوقفٌ عليه.

(11/80)

وَمَحَلُّ الْمَسْتَثْنَى فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِدَلَالَةٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "لَهُمْ" وَقَدْ أَوْضَحَ الزَّمخَشَرِيُّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ "وَحَقُّ الْمَسْتَثْنَى عِنْدَهُ - أَيِ الشَّافِعِيِّ - أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا بِدَلَالَةٍ مِنْ "هُمْ" فِي "لَهُمْ"، وَحَقُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّهُ عَنِ الْمُؤَجَّبِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ وَنِظْمُهَا أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّلَاثُ بِمَجْمُوعٍ جَزَاءَ الشَّرْطِ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَنْ قَدَّفَ الْمُخَصَّنَاتِ فَاجْلِدُوهُمْ، وَرُدُّوا شَهَادَتَهُمْ وَقَسَّوْهُمُ أَيِ: فَاجْمَعُوا لَهُمُ الْجَلْدَ وَالرَّدَّ وَالتَّفْسِيقَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا عَنِ الْقَدْفِ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُمْ فَيَنْقَلِبُونَ غَيْرَ مَجْلُودِينَ وَلَا مَرْدُودِينَ وَلَا مُقَسَّيْنَ". وَقَالَ الشَّيْخُ: "وَلَيْسَ ظَاهِرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي عَوْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْجُمْلَةِ الثَّلَاثِ، بَلِ الظَّاهِرُ/ هُوَ مَا يَعْصِدُهُ كَلَامُ الْعَرَبِ وَهُوَ الرَّجُوعُ إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي تَلِيهَا".

والوجه الثالث: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ { فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ }. وَاعْتَرِضَ بِخُلُوقِهِمَا مِنْ رَابِطٍ. وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ مَحذُوفٌ أَيِ: عَفُورٌ لَهُمْ، وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ: هَلْ هُوَ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْقَطِعٌ؟ وَالثَّانِي ضَعِيفٌ جَدًّا.

* { وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ }

(11/81)

قوله: { وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ } : فِي رَفْعِ "أَنْفُسُهُمْ" وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "شُهَدَاءِ"، وَلَمْ يَذَكَرِ الزَّمخَشَرِيُّ فِي غَضُونِهِ كَلَامَهُ غَيْرَهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ نَعْتٌ لَهُ، عَلَى أَنَّ "إِلَّا" بِمَعْنَى "غَيْرٍ". قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَلَوْ قُرِئَ بِالنَّصْبِ لَجَازَ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَبْرَ كَانَ، أَوْ مَنْصُوبًا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ. وَإِنَّمَا كَانَ الرِّفْعُ هُنَا أَقْوَى؛ لِأَنَّ "إِلَّا" هُنَا صِفَةٌ لِلنَّكْرَةِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ". قُلْتُ: وَعَلَى قِرَاءَةِ الرِّفْعِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "كَانَ" نَاقِصَةً، وَخَبْرُهَا الْجَارُّ، وَأَنْ تَكُونَ تَامَةً أَيِ: وَلَمْ يُوجَدْ لَمْ شُهَدَاءً.

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "يَكُنْ" بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتٍ، وَهُوَ الْفَصِيحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ لِمَا بَعْدَ "إِلَّا" عَلَى سَبِيلِ التَّفْرِيجِ وَجَبَ عِنْدَ بَعْضِهِمُ التَّذْكِيرُ فِي الْفِعْلِ نَحْوِ:

مَا قَامَ إِلَّا هُنْدٌ وَلَا يَجُوزُ: مَا قَامَتْ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ:
3433_ * وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ

أَوْ فِي شَذُوذِ قِرَاءَةِ الْحَسَنِ: "لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ" وَقُرِئَ "وَلَمْ تَكُنْ" بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ وَقَدْ عَرَفْتِ مَا فِيهِ.

قوله: { فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ } فِي رَفْعِهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً، وَخَبْرُهُ مَقْدَرُ التَّقْدِيمِ أَيِ: فَعَلَيْهِمْ شَهَادَةٌ، أَوْ مُؤَخَّرَةٌ أَيِ: فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ كَافِيَةٌ أَوْ وَاجِبَةٌ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ خَبْرَ مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ أَيِ: فَالْجَوَابُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ مَقْدَرٍ أَيِ: فَيَكْفِي. الْمَصْدَرُ هُنَا مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ.

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ" بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ. وَالْعَامِلُ فِيهِ "شَهَادَةُ" فَالِنَّاصِبُ لِلْمَصْدَرِ مُصَدَّرٌ مِثْلَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ { فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَرَّاءُكُمْ جَرَّاءٌ مَوْفُورًا }. وَقَرَأَ الْأَخْوَانُ وَحَفْصٌ بِرَفْعِ "أَرْبَعُ" عَلَى أَنَّهَا خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "شَهَادَةٌ".

(11/82)

ويتخرَّجُ على القراءتين تعلقُ الجارِّ في قوله: "بالله"، فعلى قراءةِ النصبِ يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنْ يتعلَّقَ بشهادات؛ لأنه أقربُ إليه. والثاني: أنه متعلِّقٌ بقوله: "فشهادةُ" أي: فشهادةُ أحدهم بالله. ولا يَصُرُّ الفصلُ بـ "أربع" لأنها معلومةٌ للمصدرِ فليستْ أجنبيَّةً. والثالث: أن المسألةَ من باب التنازع؛ فإنَّ كلاً مِنْ شهادة وشهادات تطلِّبه من حيث المعنى، وتكون المسألةُ من إعمالِ الثاني للحدْفِ من الأول، وهو مختار البصريين. وعلى قراءةِ الرفعِ يتعيَّن تعلقُه بشهادات؛ إذ لو علَّقته بشهادة لزم الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِه بالجرِّ، ولا يجوزُ لأنه أجنبيٌّ. ولم يُختلفْ في "أربع" الثانية وهي قوله "أنْ تشهد أربعَ شهاداتٍ أنها منصوبةٌ للتصريحِ بالعاملِ فيها. وهو الفعلُ.

* { وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ }

(11/83)

قوله: { وَالْخَامِسَةُ } : اتفق السبعةُ على رفعِ الخامسةِ الأولى، واختلفوا في الثانية: فنصبها حفصٌ، نصَّبها معاً الحسنُ والسلمي وطلحة والأعمش. فالرفعُ على الابتداءِ، وما بعده مِنْ "أَنَّ" وما في حَيْزِهَا الخبرُ. أمَّا نصبُ الأولى فعلى قراءةٍ مَنْ نصب "أربعَ شهادات" يكون النصبُ للعطفِ على المنصوبِ قبلها. وعلى قراءةٍ مَنْ رَفَعَ يكونُ النصبُ بفعلٍ مقدرٍ أي: وَيَشْهَدُ الخامسةُ. وأمَّا نصبُ الثانيةِ فعطفُ على ما قبلها من المنصوبِ وهو "أربعَ شهادات". والنصبُ هنا أقوى منه في الأولى لقوةِ النصبِ فيما قبلها كما تقدَّم تقريرُه؛ ولذلك لم يُختلفْ فيه. وأمَّا "أَنَّ" وما في حَيْزِهَا: فعلى قراءةِ الرفعِ تكونُ في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ كما تقدَّم، وعلى قراءةِ النصبِ تكونُ على إسقاطِ الخافضِ، ويتعلَّقُ الخافضُ بذلك الناصبِ للخامسةِ أي: ويشهد الخامسةُ بأنَّ لعنةَ الله وبأنَّ غضبَ الله. وجَوَّز أبو البقاء أن يكونَ بدلاً من الخامسة.

(11/84)

قوله: { أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ } قرأ العامةُ بتشديد "أَنَّ" في الموضعين. وقرأ نافعٌ بتخفيفها في الموضعين، إلا أنه يقرأ "عَضِبَ اللهُ" بجعل "عَضِبَ" فعلاً ماضياً، والجلالة فاعله. كذا نقل الشيخ عنه التخفيفَ في الأولى أيضاً، ولم ينقله غيره. فعلى قراءته يكون اسمُ "أَنَّ" ضميرَ الشأنِ في الموضعين، و"لعنةُ الله" مبتدأٌ و"عليه" خبرها. والجملةُ خبرٌ "أَنَّ". وفي الثانية يكون "عَضِبَ اللهُ" جملةً فعليةً في محلِّ خبر "إِنَّ" أيضاً، ولكنه يقال: يلزمكم أحدُ أمرين، وهو إمَّا عَدَمُ الفصلِ بين المخففةِ والفعلِ الواقعِ خبراً، وإمَّا وقوعُ الطلبِ خيراً في هذا البابِ وهو ممتنعٌ. تقريرُ ذلك: أنَّ خبرَ المخففةِ منتهى كان فعلاً متصرفاً غير

مقرون بـ"قد: وَجَبَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا. بما تقدّم في سورة المائدة. فإن أُجيب بأنه دعاءٌ أَعْتَرَضَ بِأَنَّ الدَّعَاءَ طَلَبٌ، وقد تَصَوَّوا على أَنَّ الْجَمَلَ الطَّلِيْبَةُ لا تقع خبراً لـ"إنَّ". حتى تأوّلوا قوله:

3434..... * إِنَّ الرِّبَايَةَ لا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ

وقوله:

3435- إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ * لا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عن ليلكم ناما على إضمار القول. ومثله {أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ}. وقرأ الحسن وأبورجاء وقتادة والسلمي وعيسى بتخفيف "أَنْ" و"عَصَبُ اللَّهِ" بالرفع على الابتداء، والجارُّ بعده خبره. والجملة خبر "أَنْ".

(11/85)

وقال ابن عطية: "وَأَنَّ الْخَفِيْفَةَ على قراءة الرفع في قوله: "أَنَّ عَصَبٌ" وقد وليها الفعل. وقال أبو علي: "وأهل العربية يَسْتَفِيحُونَ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ إِلَّا بَأَنَّ يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِشَاءٍ نحو قوله {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ} {أَقْلًا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ} فأما قوله: {وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ} فذلك لقلّة تمكّن "ليس" في الأفعال. أما قوله: {أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ} فـ"بُورِكَ" في معنى الدعاء فلم يجيء دخول الفاصل لئلا يفسد المعنى". قلت: فظاهر هذا أنّ "عَصَبٌ" ليس دعاءً، بل هو خبر عن "عَصَبُ اللَّهِ عليها" والظاهر أنه دعاء، كما أنّ "بُورِكَ" كذلك. وليس المعنى على الإخبارِ فيهما فاعتراضُ أبي علي ومتابعُ أبي محمد له ليسا بمَرَضِيَيْنِ.

* { وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ }

قوله: { وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ } : جوابُ "لولا" محذوفُ أي: لَهَلَكْتُمْ.

* { إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لاَ تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ مَّا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِنِّمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ }

(11/86)

قوله: { إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ } : في خبر "إنَّ" وجهان، أحدهما: أنه "عُصْبَةٌ" و"منكم" صفته. قال أبو البقاء: "وه أفادَ الخبر". والثاني: أنّ الخبر الجملة من قوله { لا تَحْسَبُوهُ } ويكونُ "عُصْبَةٌ" بدلاً من فاعلِ "جاءوا". قال ابن عطية: "التقدير: إِنَّ فَعَلَ الَّذِينَ. وهذا أنسقُ في المعنى وأكثرُ فائدةً من أن يكونَ "عُصْبَةٌ" خبرَ إِنَّ. كذا أورده عنه الشيخ غير معترض عليه. والاعتراضُ عليه واضح: من حيث إنه أوقع خبرَ "إنَّ" جملةً طليبةً، وقد تقدم أنه لا يجوز. وإن وردَ منه شيءٌ في الشعر أولَ كالبيتين المتقدمين، وتقديرُ ابن عطية ذلك

المضاف قبل الموصول ليصح به التركيب الكلامي؛ إذ لو لم يُقدَّر لكان التركيب: لا تحسبوهم. ولا يعود الضمير في "لا تحسبوه" على قول ابن عطية على الإفك لثلاثي الجمل من رابط يربطها بالابتداء. وفي قول غيره يجوز أن يعود على الإفك أو على القذف، أو على المصدر المفهوم من "جاؤوا" أو على ما نال المسلمين من العم.

قوله: {كِبْرَةٌ} العامة على كسر الكاف، وصمها في قراءته الحسن والزهرى وأبو رجاء وأبو البرهسم وابن أبي عبلة ومجاهد وعمرة بنت عبدالرحمن، ورويت أيضاً عن أبي عمرو والكسائي فقل: هما لغتان في مصدر كبر الشيء أي: عظم، لكن علب في الاستعمال أن المضموم في السن والمكانة يقال: هو كبر القوم بالضم أي: أكبرهم سناً أو مكانة. وفي الحديث - في قصة محيصة وخويصة - "الكبر الكبر" - وقيل: الضم معظم الإفك، وبالكسر البداءة به. وقيل: بالكسر الإثم.

* {لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ}

(11/87)

قوله: {لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ} هذه تحضيض، و"إذ" منصوب بـ ظن. والتقدير: لولا ظن المؤمنين بأنفسهم إذ سمعتموهن. وفي هذا الكلام التفات. قال الزمخشري: "فإن قلت: هلا قيل: لولا إذ سمعتموه ظننتم بأنفسكم خيراً وقلتم. ولم عدل عن الخطاب إلى العيبة، وعن الضمير إلى الظاهر؟ قلت: ليبالغ في التوبيخ بطريقة الالتفات، وليصريح بلفظ الإيمان دلالة على أن الاشتراك فيه مقتض أن لا يصدق أحد قاله في أخيه". وقوله "لم عدل الخطاب"؟ يعني في وقوله "وقالوا" فإنه كان الأصل: وقلتم فعدل عن هذا الخطاب إلى العيبة في: "وقالوا". وقوله: "وعن الضمير" يعني أن الأصل كان: ظننتم فعدل عن ضمير الخطاب إلى لفظ المؤمنين.

* {لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ}

قوله: {فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا} "إذ" منصوب بـ "الكاذبون" في قوله: {فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ}. وهذا الكلام في قوة شرط وجزاء.

* {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ}

(11/88)

قوله: {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ}: "إِذْ" منصوبٌ بـ "مَسَّكُمْ" أو بـ "أَقَصَّكُمْ". وقرأ العامة "تَلَقَّوْنَهُ". والأصل: تَلَقَّوْنَهُ فَحُذِقَتْ إِحْدَى التَّاءَيْنِ كـ "تَنَزَّلُ" ونحوه. ومعناه: يلتقاه بعضكم من بعض. البرزقي علي أصله: في أنه يُشَدِّدُ التَّاءَ وصلًا. وقد تقدّم تحقيقه في البقرة نحو {وَلَا تَيَمَّمُوا} وهو هناك سَهَّلَ لَأَنَّ ما قبله حرفٌ لِيِّنٍ بخلافه هنا. وأبو عمرو والكسائي وحمزة على أصولهم في إدغامِ الذالِ في التاء. وقرأ أبي "تَلَقَّوْتَهُ" بتاءين، وتقدّم أنها الأصل. وقرأ ابن السميع في رواية "تَلَقَّوْتَهُ" بضمِّ التاءِ وسكونِ اللامِ وضمِّ القافِ مضارعٌ "ألقي" إلقاءً. وقرأ هو في روايةٍ أخرى "تَلَقَّوْنَهُ" بفتحِ التاءِ وسكونِ اللامِ وفتحِ القافِ مضارعٌ لِقِيٍّ.

وقرأ ابنُ عباسٍ وعائشةُ وابنُ يعمرٍ وزيد بن علي بفتحِ التاءِ وكسرِ اللامِ وضمِّ القافِ مِنْ وَلَقِ الرَّجُلُ إِذَا كَذَبَ. قال ابن سيدة: "جاؤوا بالمعتدي شاهداً على غير المعتدي. وعندي أنه أراد تَلَقُّونَ فيه فحذف الحرفِ ووصل الفعلُ للضمير". يعني أنهم جاؤوا بـ "تَلَقُّونَهُ" وهو متعدٍ مُفَسَّرًا بـ "تُكذِّبون" وهو غيرٌ متعدٍ ثم حَمَلَهُ ما ذكر. وقال الطبري وغيره: "إن هذه اللفظة مأخوذة من الوَلَقِ وهو الإسراعُ بالشيءِ بعد الشيءِ كَعَدُوٍّ فِي إِثْرِ عَدُوٍّ وكلامٍ فِي إِثْرِ كَلَامٍ يُقال: وَلَقِ فِي سَبْرِهِ أَي: أَسْرَعُ وَأَنْشِدُ:

3436- جَاءَتْ بِهِ عَنَسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقُ

وقال أبو البقاء: أي: تُسْرِعُونَ فِيهِ. وأصله من الوَلَقِ وهو الجنون". وقرأ زويد بن أسلم وأبو جعفر "يَلَقُّونَهُ" بفتحِ التاءِ وهمزة ساكنة ولام مكسورةٍ وقافٍ مضمومةٍ من الألق وهو الكذب. وقرأ يعقوب "يَلَقُّونَهُ" بكسر التاءِ من فوق، بعدها ياءٌ ساكنةٌ ولامٌ مفتوحةٌ وقافٌ مضمومةٌ، وهو مضارعٌ وَلَقِ بكسر اللامِ كما قالوا يُبْجَلُ مضارعٌ وَجَلَّ.

(11/89)

وقوله: {يَأْفَوَاهِكُمْ} كقوله: {يَقُولُونَ يَأْفَوَاهِهِمْ} وقد تقدّم.

* {وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَاذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ}

قوله: {وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ}: كقوله: {لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ} ولكن لا التفاتٍ فيه. وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف جاز الفصل بين "لولا" و"قُلْتُمْ". قلت: للظروفِ شأنٌ ليس لغيرها لأنها لا يَنَقُّ عنها ما يقع فيها فلذلك اتسع فيها". قال الشيخ: "وهذا يُؤهِمُ اختصاص ذلك بالظروف، وهو جارٍ في المفعول به تقول، لولا زيدا صرَبْت، ولولا عمراً قَتَلْت". وقال الزمخشري أيضاً: "فإن قلت: أيُّ فائدةٍ في تقديم الظرف حتى أَوْقَعَ فاصلاً؟ قلت: الفائدةُ فيه بيانُ أنَّه كان الواجبُ عليهم أن يتفادوا أولَ ما سمعوا بالإفك عن التكلم به، فلمَّا كان ذِكْرُ الوقتِ أَهَمَّ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ. فإن قلت: ما معنى "يكون" والكلامُ بدونه مُثَلِّبٌ لو قيل: ما لنا أن نتكلم بهذا؟ قلت: معناه ينبغي ويصح، أي: ما ينبغي وما يصح كقوله: {مَا يَكُونُ لِيَا أَنْ أَقُولَ}

{.

* { يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }

قوله: { أَنْ تَعُودُوا } فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ من أجله أي: يَعْظُمُ كراهةً أَنْ تَعُودُوا. الثاني: أنه على حَدْفِ "في" أي: في أَنْ تَعُودُوا نحو: وَعَظْتُ فلاناً في كذا فتركه. الثالث: أنه صُمِّمَ معنى فِعْلٍ يتعدى بـ عَن، ثم حُدِفَتْ أي: يَرْجُرُكُمْ بِالْوَعْظِ عَنِ الْعُودِ. وعلى هذين القولين يجيء القولان في محل "أَنْ" بعد نَزَعِ الخافض.

(11/90)

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَا كَانَ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }

قوله: { فَإِنَّهُ يَأْمُرُ } في هذه الهاء ثلاثة أوجه أحدها: أنها ضميرُ الشَّانِ. وبه بدأ أبو البقاء. والثاني: أنها ضميرُ الشيطان. وهذان الوجهان إما يجوزان على رأي مَنْ لا يَشْتَرِطُ عَوْدَ ضمير على اسم الشرط من جملة الجماء. والثالث: أنه عائدٌ على "مَنْ" الشرطيَّة.

قوله: { مَا زَكَا } العامَّةُ على تخفيفِ الكاف يقال: زكا يَزْكُو. وفي ألفهِ الإماله وعدمها. وقرأ الأعمش وأبو جعفر بتشديدها. وكتبت ألفه ياءً وهو شاذٌ لأنه من ذوات الواو كغزا. وإنما حُمِلَ على لغةٍ من أمال أو على كتابَةِ المُشَدِّدِ. فعلى قراءة التخفيف يكون "من أحد" فاعلاً. وعلى قراءة الشدید يكون مفعولاً. و"من" مزيدةٌ على كلا التقديرين. والفاعلُ هو اللهُ تعالى.

* { وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّيِّئَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ }

قوله: { وَلَا يَأْتَلِ } يجوزُ أَنْ يكونَ يَفْتَعِلُ مِنَ الْأَلْيَةِ وهي الحَلْفُ كقوله:

3437 * وَالَّتِ حَلْفَةٌ لَمْ تَحْلَلِ

وَنَصَرَ الزمخشرى هذا بقراءة الحسن "ولا يَتَأَلَّ" من الأليَّة كقوله: "مَنْ نَأَلَّ عَلَى اللَّهِ بُكْدَبَهُ". ويجوزُ أَنْ يَكْنَ يَفْتَعِلُ مِنْ أَلْوَتْ أَي قَصَّرْتُ كقوله تعالى: / { لَا يَأْتَلُوكُمْ خَبَالًا } قال:

(11/91)

3438- وما المرء ما دامت حُشباشُهُ نَفْسِيهِ * بِمُدْرِكِ أَطْرَافِ الحُطُوبِ وَلَا آلِ
وقال أبو البقاء: وَقُرِيءَ " وَلَا يَتَّالٍ " عَلَى يَتَفَعَّلُ وَهُوَ مِنَ الْأَيْتَةِ أَيْضًا."
قلت: وَمِنْهُ:

3439- يَا لِي ابْنَ أَوْسٍ حَلَفَةً لِيَرُدَّنِي * إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ
قوله: { أَنْ يُؤْتُوا } هُوَ عَلَى إِسْقَاطِ الجَارِ، وَتَقْدِيرُهُ عَلَى المِقُولِ الأولِ، وَلَا يَأْتِلُ
أولوو الفِضْلَ عَلَى أَنْ لَا يُجْسِنُوا. وَعَلَى الثَّانِي: وَلَا يَقْصُرُ أَوْلُو الفِضْلِ فِي أَنْ
يُجْسِنُوا. وَقَرَأَ أَبُو حَيوَةَ وَأَبُو البرهسم وابن قطيب "نُؤْتُوا" بِنَاءِ الخِطَابِ. وَهُوَ
الْبَغَاثُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ: أَلَا تُحِبُّونَ". وَقَرَأَ الحِسن وسفيان بن الحِسين: وَلَتَعْفُوا
وَلَتَصْفَحُوا، بِالخِطَابِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا بَعْدَهُ.

* { يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمُ أَلْسِنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

قوله: { أَنْ يُؤْتُوا } : نَاصِبُهُ الاسْتِقْرَارُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ "لَهُمْ". وَقِيلَ: بَلْ نَاصِبُهُ
"عَذَابٌ". وَرُدَّ بِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُوصُوفٌ، وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الظَّرْفَ يَنْسَعُ فِيهِ/ مَا يَنْسَعُ
فِي غَيْرِهِ. وَقَرَأَ الأَخْوَانُ "يَنْشَهُدُ" بِالياءِ مِنْ تَحْتِ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مُجَازِيٌّ، وَقَدْ وَقَعَ
الفِضْلُ. وَالباقونَ بِالنَّاءِ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ.

* { يَوْمَئِذٍ يُوقِفِيهِمُ اللَّهُ رَبِّيهِمُ الحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الحَقُّ المُبِينُ }

والتنوينُ فِي "إِذْ" عَوْضٌ مِنَ الجُمْلَةِ، تَقْدِيرُهُ: يَوْمَ إِذْ تَشْهَدُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ خِلافُ
الأخفش فِيهِ، وَقَرَأَ زَيْدُ بنِ عَلِيٍّ "يُوقِفِيهِمْ" مُخَفَّفًا مِنْ أَوْقَى. وَقَرَأَ العامَّةُ بِنِصْبِ
"الحق" نَعْتًا لـ "دِينِهِمْ"، وَأَبُو حَيوَةَ وَأَبُو رَوْقٍ وَمُجَاهِدٌ - وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ -
بِرَفْعِهِ نَعْتًا لِلَّهِ تَعَالَى.

(11/92)

* { الحَبِيبَاتُ لِلْحَبِيبِينَ وَالْحَبِيبُونَ لِلْحَبِيبَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ
لِلطَّيِّبَاتِ أَوْلَائِكُ مُبْرَأُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ }

قوله: { لَهُمْ مَغْفِرَةٌ } : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
خَبْرًا ثَانِيًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "لَهُمْ" خَبْرًا "أَوْلَائِكُ" وَ"مَغْفِرَةٌ" فَاعِلُهُ.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى
أَهْلِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }

قوله: { تَسْتَأْذِنُوا } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ الطَّارِقَ يَسْتَوْجِشُ مِنْ
أَنَّهُ: هَلْ يُؤْذَنُ لَهُ أَوْ لَا؟ فَيُزَالُ اسْتِحْشَاهُ، وَهُوَ رَدِيفُ الاسْتِثْنَاءِ فَوْضِعَ مَوْضِعِهِ.
وقيل: مِنَ الإِنْسَانِ وَهُوَ الإِبْصَارُ أَي: حَتَّى تَسْتَكْشِفُوا الحَالِ. وَفَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ
"حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا" وَليست قِرَاءَةً. وَمَا يُنْقَلُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "تَسْتَأْذِنُوا خَطَأً مِنَ
الْكَاتِبِ، إِنَّمَا هُوَ تَسْتَأْذِنُوا". مَنْحُولٌ عَلَيْهِ. وَهُوَ نَظِيرٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الرِّعْدِ
{ أَقَلِّمُ يَبَّاسَ الَّذِينَ آمَنُوا } وَقَدْ تَقَدَّمَ القَوْلُ فِيهِ.

والاستئناس: الاستعلام، قال:
3440- كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا * يَوْمَ الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ
وقيل: هو من الإنس بكسر الهمزة أي: يتعرّف: هل فيها إنسي أم لا؟ وحكى
الطبري أنه بمعنى: وتؤنسوا أنفسكم"
قال ابن عطية: "وتصرف الفعل يَأْبَى أَنْ يَكُونَ مِنْ أَنْسٍ".

* { لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُوتَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ
مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ }

قوله: { أَنْ تَدْخُلُوا } أي: في أن تدخلوا. والجار متعلق بجناح.

(11/93)

* { قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَرْكَى لَهُمْ إِنَّ
اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ }

قوله: { مِنْ أَبْصَارِهِمْ } في "من" أوجه، أحدها: أنها للتعبير لأنه يُعْفَى عن
الناظر أول نظرة تقع من غير قصد. والثاني: لبيان الجنس. قاله أبو البقاء،
وفيه نظر؛ من حيث إنه لم يتقدم منهم يكون مفسراً بـ"من". والثالث: أنها
لابتداء الغاية. وقاله ابن عطية. الرابع: أنها مزيدة. وهو قول الأخفش.

* { وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ
إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ
أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ
أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ
الرِّجَالِ أَوْ الْوَالِدِينَ الَّذِينَ لَمْ يَضْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ
لِيُعْلَمَ مَا يَخْفَى مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }

قوله: { وَلْيَضْرِبْنَ } صَمَّن "يَضْرِبْنَ" معنى يُلْقِينَ فلذلك عداه بـ"على". وقرأ
أبو عمرو في رواية بكسر لام الأمر.
وقرأ طلحة "بِخُمُرِهِنَّ" بكسور الميم، وتسكين فُعَل في الجمع أولى من
تسكين المفرد. وكسر الجيم من "جُيُوبِهِنَّ" ابن كثير والأخوان وابن دكوان.
والعض: إطباق الجفن بحيث يمنع الرؤية. قال:

(11/94)

3441- فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ * فلا كعباً بلعغت ولا كلابا
والخمر: جمع خمار. وفي القلة يُجَمَعُ على "أخمرة"، قال امرؤ القيس:

3442- وَتَرَى الشَّجْرَاءَ فِي رَيْبِهِ * كَرُّوْسٍ قُطِعَتْ فِيهَا الحُمُرُ
والجَيْبُ: ما فِي طَوْقِ القَمِيصِ، يَبْدُو مِنْهُ بَعْضُ الجَسَدِ.
قوله: {عَبْرَ أُولِي} قَرَأَ ابنُ عامِرٍ وأبو بَكْرٌ "عَبْرَ" نَصْبًا. وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُما:
أَنَّهُ اسْتِنَاءٌ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ، وَالباقون "عَبْرَ" بِالجَرِّ نَعْتًا، أَوْ بَدَلًا، أَوْ بَيَانًا،
وَالإِزْبَةُ: الحَاجَةُ. وَتَقَدَّمَ اسْتِنَاءُهَا فِي طه.

قوله: {مِنَ الرَّجَالِ} حَالٌ مِنْ "أُولِي"، وَأَمَّا قَوْلُهُ: "أَوِ الطِّفْلِ الذِّينِ" فَقد تَقَدَّمَ
فِي الحِجِّ أَنَّ "الطِّفَلَ" يُطْلَقُ عَلِ المَثْنِي وَالمَجْمُوعِ فَلِذَلِكَ وُصِفَ بِالجَمْعِ.
وَقِيلَ: لَمَّا قُصِدَ بِهِ الجِنْسُ رُوِيَ فِيهِ الجَمْعُ فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: "أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ
الحُمُرُ وَالدَّرْهَمُ البِيضُ".

وَ"عَوْرَاتٌ" جَمْعُ عَوْرَةٍ وَهُوَ: ما يَرِيدُ الإِنْسَانُ سَتْرَهُ مِنْ بَدَنِهِ، وَعَلَبَ فِي
السِّيَؤَاتِيْنِ. وَالعَامَّةُ عَلَى "عَوْرَاتٍ" بِسُكُونِ الواوِ، وَهِيَ لُغَةٌ عَامَّةٌ العَرَبِ،
سَكَنُوهَا تَخْفِيفًا، لِحَرْفِ العِلَّةِ. وَقَرَأَ ابنُ عامِرٍ فِي رِوَايَةٍ "عَوْرَاتٌ" بِتَفْحِ العَيْنِ.
وَنَقَلَ ابنُ خَالِوَهٍ أَنَّهَا قِراءَةٌ ابْنِ أَبِي إِسْحاقَ وَالأَعْمَشِ. وَهِيَ لُغَةٌ هَدَّيْلِ بْنِ
مُذْرِكَةَ. قَالَ الفَرَاءُ: "وَأنشَدَنِي [بَعْضُهُمْ]:

3443- أَحْوَا بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأَوِّبٌ * رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكَبِيْنِ سَيُؤَخُّ
وَجَعَلَهَا ابنُ مِجَاهِدٍ لِحَنَا وَخَطَا، يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ الرِوَايَةِ، وَإِلَّا فَهِيَ لُغَةٌ ثابِتَةٌ.

(11/95)

قوله: {أَيَّهَ الْمُؤْمِنُونَ} العَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الهَاءِ وَإِثْبَاتِ أَلْفٍ بَعْدَ الهَاءِ، وَهِيَ "ها"
الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ. وَقَرَأَ ابنُ عامِرٍ هُنَا وَفِي الزَّخْرِفِ {يَا أَيُّهَا السَّاجِرُ}، فِي الرَّحْمَنِ
{أَيَّهَ التَّقْلَانِ} بِضَمِّ الهَاءِ وَصَلًا، فَإِذَا وَقَفَ سَكَنَ. وَوَجْهٌ: أَنَّهُ لَمَّا حُذِقَتِ الأَلْفُ
لِلتَّقَاةِ السَّاكِنِينَ اسْتُخِفَّتِ الفَتْحَةُ عَلَى حَرْفِي حَفِيٍّ قَصُمَتْ الهَاءُ إِتِبَاعًا. وَقَدْ
رُسِمَتْ هَذِهِ المَوَاضِعُ الثَّلَاثَةُ دُونَ أَلْفٍ. فَوَقَفَ أَبُو عَمْرٍو وَالكَسائِيُّ بِأَلْفٍ،
وَالباقونَ بِدُونِهَا، إِتِبَاعًا لِلرَّسْمِ وَلمُوافِقَةِ الحَطِّ لِلْفِطْرِ، وَتَبَيَّنَتْ فِي غيرِ هَذِهِ
المَوَاضِعِ حَمَلًا لَهَا عَلَى الأَصْلِ، نَحْوُ: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ}، {يَا أَيُّهَا الذِّينَ آمَنُوا}
وَبالجُمْلَةِ فَالرَّسْمُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

* { وَأُنْكِحُوا الأَيَّامِي مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ
يُعْنِيهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ }

قوله: {الأَيَّامِي}: هُوَ جَمْعُ "أَيِّمٍ" بَزَنَةٌ قَيِّعِلٌ. يُقالُ مِنْهُ: آمٌ يَتِيمٌ كَباعٌ يَبِيعُ قال
الشَّاعِرُ:

3444- كُلُّ امْرِئٍ سَتَيْتُكَ مِنْهُ * العَرَسُ أَوْ مِنْهَا يَتِيمٌ
وَقياسُ جَمْعِهِ "أَيَّامٌ" كَسَيْدٍ وَسَيَّائِدٍ. وَ"أَيَّامِي" فِيهِ وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُما: - مِنْ
كَلَامِ سَبِوِيَهٍ - أَنَّهُ جَمْعٌ عَلَى قَعْلَى غيرِ مَقْلُوبٍ وَكَذَلِكَ "يَتَامِي"، وَقِيلَ: إِنْ
الأَصْلُ أَيَّامٌ وَبِتَايِمٍ فِي: أَيِّمٌ وَبِتِيمٌ فُقُلْبًا. وَالأَيِّمُ: مَنْ لا زَوْجَ لَهُ ذَكَرًا كانَ أَوْ
أُنْثَى. وَخَصَّهُ أَبُو بَكْرٍ الحَقَّافُ بِمَنْ قَعَدَتْ زَوْجَها فإِطْلَاقُهُ عَلَى البِكْرِ مِجَازًا.
وَ"مِنْكُمْ" حَالٌ وَكَذا "مِنْ عِبَادِكُمْ".

(11/96)

* { وَلَيْسَتَعْفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْجِبَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآلُوهُمْ مِمَّن مَّالَ اللَّهُ الذِّبَا آتَاكُمْ وَلَا تُكْرَهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا لِنَبْتَعُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ }

قوله: { وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ } : يجوز فيه الرفع على الابتداء. والخبر الجملة المقترنة بالفاء، لما تضمنته المبتدأ من معنى الشرط. ويجوز نصبه بفعلي مقدر على الاشتغال. وهذا أرجح لمكان الأمر. وقال الرمخشري: "وقد أم وأمت وتأيما: إذا لم يتزوجا، يكرين كانا أو تيبين. قال:

3445- فَإِنْ تَنَكَّحِي أُنْكَحْ وَإِنْ تَتَأَيَّمِي * - وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمْ - أَتَأَيَّمُ وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَيْمَةِ وَالغَيْمَةِ وَالْأَيْمَةِ وَالْكَرَمِ وَالْقَرَمِ". قلت: أما العَيْمَةُ بالمهملة فشدة شهوة اللبن، وبالجملة شدة العطش. والأَيْمَةُ: كَوْلُ الْعُرْبَةِ، وَالْكَرَمِ: شِدَّةُ شَهْوَةِ الْأَكْلِ وَالْقَرَمِ: شِدَّةُ شَهْوَةِ اللَّحْمِ.

قوله: { عَلَى الْبِغَاءِ } "البغاء" مصدرٌ بَعَتِ الْمَرْأَةُ تَبْغِي بِغَاءً، أَي: رَتَتْ. وهو مختصٌ بزنى النساء. ولا مفهوم لهذا الشرط؛ لأن الإكراه لا يكون مع الإرادة.

(11/97)

قوله: { فَإِنَّ اللَّهَ } جملةٌ وَقَعَتْ جَوَابًا لِلشَّرْطِ. والعائدُ على اسمِ اشْرَاطِ محذوفٌ تَقْدِيرُهُ: غَفُورٌ لَهُمْ. وَقَدَّرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي أَحَدِ تَقْدِيرَاتِهِ، وَابْنُ عَطِيَّةٍ، وَأَبُو الْبِقَاءِ: فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ لَهُنَّ أَي: لِلْمُكْرَهَاتِ، فَعَرَبِيَّتُ جَمَلَةُ الْجَزَاءِ عَنِ الرَّابِطِ يَرْبِطُهَا بِاسْمِ الشَّرْطِ. لَا يُقَالُ: إِنْ الرَّابِطُ هُوَ الضَّمِيرُ الْمَقْدَّرُ الَّذِي هُوَ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ لَهُنَّ فَلْيُكْتَفَ بِهَذَا الرَّابِطِ الْمَقْدَّرِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْذُوا ذَلِكَ مِنَ الرَّابِطِ، تَقُولُ: "هَذَا عَجَبْتُ مِنْ صَرْبِهَا زَيْدًا" فَهَذَا جَائِزٌ، وَلَوْ قُلْتُ: هَذَا عَجَبْتُ مِنْ صَرْبِ زَيْدٍ أَي: مِنْ صَرْبِهَا، لَخَلَّوْهَا مِنَ الرَّابِطِ وَإِنْ كَانَ مَقْدَّرًا.

وقد صَعَّفَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ تَقْدِيرَ "بِهِمْ" وَرَجَّحَ تَقْدِيرَ "بِهِنَّ" فَقَالَ: "فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: غَفُورٌ لَهُنَّ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ يُزِيلُ الْإِثْمَ وَالْعُقُوبَةَ عَنِ الْمُكْرَهِ فِيمَا فَعَلَ. وَالثَّانِي: فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ لِلْمُكْرَهِ بِشَرْطِ التَّوْبَةِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْإِضْمَارِ". وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي الْبِقْرَةِ. وَلَمَّا قَدَّرَ الزَّمْخَشَرِيُّ "لَهُنَّ" أورد سؤالاً فقال: "فإن قلت: لا حاجة إلى تعليق المغفرة بهنَّ، لأنَّ الْمُكْرَهَةَ عَلَى الرَّتَى - بخلاف المُكْرَه [عليه في أنها] غيرُ أئمةٍ.. قلت: لعل الإكراه غير ما اعتبرتُه الشريعة من إكراهه بقئل أو ممَّا يُخَافُ مِنْهُ التَّلَفُّ أَوْ فَوَاتُ عَضْوٍ حَتَّى تَسَلَّمَ مِنَ الْإِثْمِ. وَرَبَّمَا قَصَّرْتُ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي تُعَدَّرُ فِيهِ فَتَكُونُ

آئمة".

* { وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ وَمَثَلًا مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً
لِّلْمُتَّقِينَ }

وتقدّم الخلاف في "مُبيّنات" كسراً وفتحاً.

(11/98)

قوله: { وَمَثَلًا } عطفٌ على "آيات" أي: وَأَنْزَلْنَا مَثَلًا مِّنْ أَمْثَالِ الَّذِينَ قَبْلِكُمْ.

* { اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي
رُجَاةٍ الرُّجَاةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مَّبَارَكَةٍ رَّيْثُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا
عَرَبِيَّةٍ يَكَادُ رِيثُهَا نُضْيَاءً وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ تَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن
يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }

قوله: { اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ }؛ مبتدأ وخبرٌ: إِمَّا عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ أَيْ: ذُو نُورِ
السَّمَاوَاتِ. وَالْمَرَادُ بِالنُّورِ عَدْلُهُ. وَيُؤَيَّدُ هَذَا قَوْلُهُ { مَثَلُ نُورِهِ }. وَأَضَافَ النُّورَ
لِهَذَيْنِ الظَّرْفَيْنِ: إِمَّا دَلَالَةً عَلَى سَعَةِ إِشْرَاقِهِ وَفُشُوِّ إِضَاءَتِهِ، حَتَّى تَضِيءَ لَهُ
السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَإِمَّا الْإِرَادَةَ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَأَنَّهُمْ يَسْتَضِيئُونَ بِهِ.
وَيَجُوزُ أَنْ يِبَالَعُ فِي الْعِبَارَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ كَقَوْلِهِمْ: فَلَانُ شَمْسُ الْبِلَادِ
وَقَمْرُهَا، قَالَ النَّابِغَةُ:

3446- فَإِنَّكَ شَمْسُ وَالْمَلُوكُ كَوَاكِبُ * إِذَا ظَهَرْتَ لَمْ يَبْدُ مِنْهُمْ كَوَكَبُ

وقال:

3447- قَمَرُ الْقَبَائِلِ خَالِدٌ بِنُورِ يَزِيدٍ *

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ وَإِقْعًا مَوْجِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ أَيْ: مُنَوَّرُ السَّمَاوَاتِ. وَيُؤَيَّدُ
هَذَا الْوَجْهَ قِرَاءَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِّيِّ
"نَوَّرَ" فِعْلًا مَاضِيًا. وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْبَارِي تَعَالَى، وَ"السَّمَاوَاتِ" مَفْعُولُهُ فَكَسَّرَهُ
نَصَبًا. وَ"الْأَرْضِ" بِالنَّصْبِ تَسْقُ عَلَيْهِ. وَقَسَّرَهُ الْحَسَنُ فَقَالَ: اللَّهُ مُنَوَّرُ
السَّمَاوَاتِ.

(11/99)

قوله: { مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ }؛ مبتدأ وخبرٌ أيضاً. وهذه الجملة إيضاحٌ لما قبلها
وتفسيرٌ فلا محل لها. وتَمَّ مِضَافٌ مَحْذُوفٌ أَيْ: كَمَثَلِ نُورِ مِشْكَاةٍ. قَالَ
الزَّمْخَشَرِيُّ: أَيْ: صِفَةُ نُورِهِ الْعَجِيبِ الشَّانِ فِي الْإِضَاءَةِ كَمِشْكَاةٍ أَيْ: كَصِفَةِ
مِشْكَاةٍ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الضَّمِيرِ فِي "نُورِهِ" فَقِيلَ: هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ الْأَوَّلَى، وَالْمَرَادُ
بِالنُّورِ عَلَى هَذَا: الْآيَاتُ الْمُبِينَاتُ الْمَتَقَدِّمَةُ، أَوْ الْإِيمَانُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ عَائِدٌ عَلَى

المؤمنين أو المؤمن أو مَنْ آمَنَ به. وقد قرأ أبيٌّ بهذه الألفاظ كلها، وأعاد الضمير على ما قرأ به. وقيل: يعوُدُ على محمدٍ صلى الله عليه وسلم ولم يتقدّم لهذه الأشياءِ زَكْرٌ. وأمّا عَوْدُهُ على المؤمنين في قراءة أبيِّ، ففيه إشكالٌ من حيث الإفراد. قال مكّي: "يُوقَفَ على "الأرض" في هذه الأقوالِ الثلاثةِ .."

واختلفوا أيضاً في هذا التشبيه: أهو تشبيه مركبٍ أي: فُصِدَ فيه تشبيه جملَةٍ بجملَةٍ، من غير تَطَرُّقٍ إلى مقابلة جزءٍ بجزءٍ، بل قَصِدَ تشبيه هُداة وإتقان صنعته في كلِّ مخلوقٍ على الجُملة بهذه الجُملة من النور الذي يتخذونه. وهو أبلغُ صفاتِ النورِ عنكم؟ أو تشبيه غيرِ مركبٍ أي: فُصِدَ مقابلة جزءٍ بجزءٍ؟ وبترتّبُ الكلامِ فيه بحسبِ الأقوالِ في الضميرِ في "نوره".
والمشكاةُ: الكُوَّةُ غيرُ النافِذَةِ. وهل هي عربيّة أم حبشية مُعَرَّبَةٌ؟ خلافٌ. وقيل: هي الحديدُ أو الرِّصاصة التي يوضع فيه الذُّبَالُ وهو الفَتِيلُ، وتكون في جَوْفِ الزجاجة، وقيل: هي العمودُ الذي يُوَصَّعُ على رأسِهِ المصباحُ، وقيل: ما يُعَلَّقُ فيه القنديلُ من الحديدِ، وأمال "المشكاة" الدُّوري عن الكسائي لتقدّم الكسرِ، وإن وُجِدَ فاصلٌ. ورُسِمَتْ بالواو كالزكاة والصلاة.

(11/100)

والمصباح: السِّراجُ الضخْمُ. والزجاجةُ: واحدةُ الزجاجِ، وهو جوهرٌ معروفٌ. وفيه ثلاثُ لغاتٍ: فالضم لغَةُ الحجازِ، وهو قراءةُ العامَّةِ، والكسرُ والفتحُ لغَةُ قيسٍ. وبالفتحِ قرأ ابن أبي عبلَةَ ونصر بن عاصم في رواية ابن مجاهدٍ. وبالكسرِ قرأ نصر بن عاصم في روايةٍ عنه، وأبو رجاء. وكذلك الخلفُ في قوله "الزجاجة".

والجملَةُ مِنْ قولِهِ: {فِيهَا مِصْبَاحٌ} صِفَةٌ لـ "مِشْكَاة". ويجوزُ أن يكونَ الجارُّ وحده هو الوصفُ، و"مصباحٌ" مرتفعٌ به فاعلاً.
قوله: {دُرِّيٌّ}، قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال وياءٍ بعدها همزةً. وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم بضم الدال وياءٍ بعدها همزةً. والباقون بضمِّ الدال وتشديد الياءِ من غيرِ همزةٍ، وهذه الثلاثةُ في السبعِ، وقرأ زيد بن علي والضحاكُ وقتادةُ بفتح الدال وتشديد الياءِ. وقرأ الزهريُّ بكسرها وتشديد الياءِ. وقرأ أبان بن عثمان وابن المسيَّبِ وأبو رجاء وقتادة أيضاً "دُرِّيٌّ" بفتح الدال وتشديد الراءِ وياءٍ بعدها همزةً.
فأما الأولى فقراءةٌ واضحةٌ لأنه بناءٌ كثيرٌ يوجد في الأسماءِ نحو "سِكِّين" وفي الصفاتِ نحو سِكِّير".

وأما القراءةُ الثانيةُ فهي مِنْ الدَّرِّ بِمعنى الدَّفْعِ أي: يدفعُ بعضُهُما بعضاً أو يَدْفَعُ ضَوْءُهَا حَفَاءًهَا، قيل: ولوم يوجد نَبِيءٌ وزنه فُعِيلٌ إلا مُرَبِّعاً لِلْعَصْفَرِ وَسُرْبَةً علي قولنا: إنها من السرور، وإنه أبدل من إحدى المضعفاتِ ياءً، وأدغمت فيها ياءً فُعِيلٌ، ومُرَبِّحاً للذي في داخلِ القَرْنِ الياءِ، ويقال بكسر الميم أيضاً، وعُليَّةٌ ودُرِّيٌّ في هذه القراءة، ودُرِّيَّةٌ أيضاً في قولٍ. وقال بعضهم: "وزن دُرِّيٌّ في هذه القراءةُ فُعُولٌ كسُبُوحٍ قُدُوسٍ، فاستُقِلَّ توالي الضمِّ فتُقِلُّ إلى الكسرِ، وهذا منقولٌ أيضاً في سُرْبَةٍ ودُرِّيَّةً.

(11/101)

وأما القراءة الثالثة فتحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا الْهَمْزُ كَقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ أَبَدَلَ مِنَ الْهَمْزَةِ يَاءً، وَأَدْعَمَ، فَيَتَّحَدُ مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ نَسْبَةً إِلَى الدَّرِّ لَصِفَائِهَا وَظُهُورِ إِشْرَاقِهَا.

وأما قراءة تشديد الياء مع فتح الدال وكسرها، فالذي يظهر أنه منسوب إلى الدَّرِّ. والفتح والكسر في الدال من باب تغييرات النَّسَبِ.

وأما فتح الدال مع الهمز والهمز فيها إشكال. قال أبو الفتح: "وهو بناء عزيز لم يُحْفَظْ مِنْهُ إِلَّا السَّكِينَةُ بفتح الفاء وتشديد العين". قلت: وقد حكى الأَخْفَشُ: "فَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ" و"كُوكِبٌ دَرِّيٌّ" مِنْ دَرَائِهِ.

قوله: {يُوقَدُ} قرأ ابن كثير وأبو عمرو "تَوَقَّدَ" بنزلة تَفَعَّلَ فعلاً ماضياً فيه ضمير فاعله يعود على المصباح، ولا يعود على "كوكب" لفساد المعنى.

والأخوان وابو بكر "تُوقَدُ" بضم التاء من فوق وفتح القاف، مضارع أوقد. وهو مبني للمفعول. والقائم مقام الفاعل ضمير يعود على "زجاجة" فاستتر في الفعل. وباقي السبعة كذلك إلا أنه بالياء من تحت. والضمير المستتر يعود على المصباح.

وقرأ الحسين والسلمي وابن محيصن، ورويت عن عاصم من طريق المفضل كذلك، إلا أنه ضم الدال، جعله مضارع "توقد"، والأصل: تتوقد بتاءين، فحذف أحدهما كـ "تذكر". والضمير أيضاً للزجاجة.

(11/102)

وقرأ عبدالله "وقد" فعلاً ماضياً بنزلة قتل مشدداً، أي: المصباح. وقرأ الحسين وسلام أيضاً "يوقد" بالياء من تحت، وضم الدال، مضارع توقد. والأصل يتوقد بياء من تحت، وتاء من فوق، فحذفت التاء من فوق. هذا شاذ إذ لم يتوَلَّ مِثْلَانِ، وَلَمْ يَبْقَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ، بِخِلَافِ "تَرَلُّ" وَ"تَذَكَّرُ" وَبِأَيْهِ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَاءَيْنِ، وَالْبَاقِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُدَّ. / وقد يتمحل لصحته وجه من القياس وهو: أنهم قد حملوا أعد وتعد وتعد على يعد في حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فكذلك حملوا يتوقد بالياء والتاء على تتوقد بتاءين، وإن لم يكن الاستئصال موجوداً في الياء والتاء.

قوله: {مِنْ شَجَرَةٍ} "من" لا ابتداءً الغاية، وتم مضاف محذوف أي: من زيت شجرة. وزيتونة فيها قولان أشهرهما: أنها بدل من "شجرة". الثاني: أنها عطف بيان، وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم أبو علي. وقد تقدم هذا في قوله {مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ}

{. قوله: {لَا شَرْقِيَّةٍ} صفة لـ "شجرة" ودخلت لتفيد النفي. وقرأ الضحالك بالرفع على إضمار مبتدأ أي: لا هي شرقية. والجملة أيضاً في محل جر نعتاً لـ "شجرة".

قوله: {يَكَادُ} هذه الجملة أيضاً نعت لـ "شجرة".

قوله: {وَلَوْ لَمْ تَمَسَّهُ تَارٌ} محذوفٌ أي: لأضاءت لدلالة اما تقدّم عليه، والجملة حالية. وقد تقدّم تحريرُ هذا في قوله "رُدُّوا السَّائِلَ ولو جاءَ على قَرَسٍ" وأنها لاستقصاءِ الأحوال: حتى في هذه الحال. وقرأ ابن عباس والحسن "يَمَسُّهُ" بالياءِ لأنَّ المؤنَّتَ مجازيٌّ، ولأنه قد فُصِّلَ بالمفعول أيضاً. قوله: {تَوَرَّ عَلَى نُورٍ} خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: ذلك نورٌ. و"على نورٍ" صفةٌ لـ"نورٍ".

(11/103)

* { فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ }

قوله: {فِي بُيُوتٍ}: فيها ستة أوجه. أحدها: أنها صفةٌ لـ"مِشْكَاةٍ" أي: كمِشْكَاةٍ في بيوتٍ أي: في بيتٍ من بيوتِ الله. الثاني: أنه صفةٌ لمصباح. الثالث: أنه صفةٌ لـ"زجاجة". الرابع: أنه متعلقٌ بـ"تُوَقِّدُ". وعلى هذه الأقوال لا يُوقف على "عليم". الخامس: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ كقوله {فِي تِسْعِ آيَاتٍ} أي: يُسَبِّحُ في بيوت. والسادس: أن يتعلّق بـ"يُسَبِّحُ" أي: يُسَبِّحُ رجالٌ في بيوت. وفيها تكررٌ للتوكيد كقوله: {فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا}. وعلى هذه القولين فيوقف على "عليم". وقال الشيخ: "وعلى هذه الأقوال الثلاثة" ولم يذكر سوى قولين. قوله: {أَذِنَ اللَّهُ} في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ"بيوتٍ"، و"أن تُرْفَعَ" على حذفِ الجارِّ أي: في أن تُرْفَعَ. ولا يجوزُ تَعَلُّقُ "في بيوتٍ" بقوله: "ويُذْكَرُ" لأنه عطْفٌ على ما في حيزٍ "أن"، وما بعد "أن" لا يتقدّم عليها.

قوله: {يُسَبِّحُ} قرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بفتحِ الباءِ مبنياً للمفعول. والقائمُ مقامَ الفاعلِ أحدُ المجرورِاتِ الثلاثة. والأولى منها بذلك الأولى لاحتياجِ العاملِ إلى مرفوعه، والذي يليه أولى. و"رجالٌ" على هذه القراءة مرفوعٌ على أحدٍ وجهين: إمّا بفعلٍ مقدرٍ لتَعَدُّرِ إسنَادِ الفعلِ إليه، وكأنه جوابٌ سؤالٍ مقدرٍ، كأنه قيل: مَنْ يُسَبِّحُهُ؟ فقيل: يُسَبِّحُهُ رجالٌ. وعليه في أحدِ الوجهين قولُ الشاعر: 3448- لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُضُومَةٍ * وَمُحْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ

(11/104)

كأنه قيلاً: مَنْ يبيكه؟ فقيل: يُبَكِّيه ضارعٌ. إلا أن في اقتباس هذا خلافاً، منهم مَنْ جَوَّزَهُ، ومنهم مَنْ مَنَعَهُ. الوجهُ الثاني في البيت: أن "يَزِيدُ" منادى حُذِفَ منه حرفُ النداءِ أي: يا يزيد، وهو ضعيفٌ جداً. والثاني: أن رجلاً خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: المُسَبِّحُ رجالٌ. وعلى هذه القراءة يُوقَفُ على الأصل. وباقي السبعة بكسرِ الباءِ مبنياً للفاعل. والفاعلُ "رجالٌ" فلا يُوقَفُ على الأصل.

وقرأ ابن وثاب وأبو حيوة "تُسَبِّحُ" بالتاءِ مِنْ فَوْقُ وكسرِ الباءِ؛ لأنَّ جَمَعَ التَكْسِيرِ

يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُؤَنَّثِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَهَذَا مِنْهَا. وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّه قَتَحَ الْبَاءَ. وَحَرَّجَهَا الزَّمخَشَرِيُّ عَلَيَّ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ عَلَى زِيَادَةِ الْبَاءِ، كَقَوْلِهِمْ: "صَيْدٌ عَلَيْهِ يَوْمَانٌ" أَي: وَحَشُّهَا. وَحَرَّجَهَا غَيْرُهُ عَلَى أَنَّ الْقَائِمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ضَمِيرُ التَّسْبِيحَةِ أَي: تُسَبِّحُ التَّسْبِيحَةَ، عَلَى الْمَجَازِ الْمُسْتَوْعِ لِإِسْنَادِهِ إِلَى الْوَقْتَيْنِ، كَمَا حَرَّجُوا قِرَاءَةَ أَبِي جَعْفَرٍ أَيْضاً {لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} أَي: لِيَجْزِيَ الْجَزَاءُ قَوْمًا، بَلْ هَذَا أَوْلَى مِنْ آيَةِ الْجَائِيَةِ؛ إِذْ لَيْسَ هُنَا مَفْعُولٌ صَرِيحٌ.

* { رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ }

قوله: { لَا تُلْهِهِمْ } : في محلِّ رفعِ صفةٍ لـ "رجال".
قوله: { يَخَافُونَ } : يجوزُ أَنْ تَكُونَ تَعْتًا ثَانِيًا لِرِجَالٍ، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ مَفْعُولٍ "لُتْلِهِمْ"، و"يَوْمًا" مَفْعُولٌ بِهِ لَا ظَرْفٌ عَلَى الْأَظْهَرِ. و"يَتَقَلَّبُ" صفةٌ لـ يَوْمًا.

* { لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ }

(11/105)

قوله: { لِيَجْزِيَهُمْ } : يجوزُ تَعَلُّقُهُ بِ"يُسَبِّحُ" أَي: يُسَبِّحُونَ لِأَجْلِ الْجَزَاءِ. وَيَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِمَحذُوفٍ أَي: فَعَلُوا ذَلِكَ لِيَجْزِيَهُمْ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الزَّمخَشَرِيِّ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ فَإِنَّهُ قَالَ: "وَالْمَعْنَى: يُسَبِّحُونَ، وَيَخَافُونَ لِجَزَائِهِمْ، وَيَكُونُ عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي لِلْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ."
قوله: { أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا } أَي ثَوَابَ أَحْسَنِ، أَوْ أَحْسَنَ جَزَاءٍ مَا عَمِلُوا. و"مَا" مصدريةٌ أَوْ بِمَعْنَى الَّذِي أَنْكَرَهُ.

* { وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ سَائِلاً وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ }

قوله: { بِقِيَعَةٍ } : فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صفةٌ لِسَرَابٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ ظَرْفٌ. وَالْعَامِلُ فِيهِ الْإِسْتِقْرَارُ الْعَامِلُ فِي كَافِ التَّشْبِيهِ. وَالسَّرَابُ: مَا يَتَرَاءَى لِلإِنْسَانِ فِي الْقَفْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ مِمَّا يُشْبِهُ الْمَاءَ. وَقِيلَ: مَا يَتَكَثَّفُ فِي قُغُورِ الْقِيَعَانِ. قَالَ الشَّاعِرُ:
3449- فَلَمَّا كَفَفَتْ الْحَرْبَ كَاتَتْ عَهْودِكُمْ * كَلَمَعَ سَرَابٍ فِي الْقَلَا مُتَّالِقٍ
يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ لِمَنْ يَظُنُّ بِشَيْءٍ خَيْرًا فَيُخْلَفُ. / وَقِيلَ: هُوَ السُّعَاعُ الَّذِي يَرْمِي بِهِ نِصْفُ النَّهَارِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، يُحَيِّلُ لِلنَّاطِرِ أَنَّهُ الْمَاءُ السَّارِبُ أَي الْجَارِي. وَالْقِيَعَةُ: بِمَعْنَى الْقَاعِ. وَهُوَ الْمُتَنَبِّسُ مِنَ الْأَرْضِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي طَه. وَقِيلَ: بَلْ هِيَ جَمْعُهُ كَجَارٍ وَجَيْرَةٍ.

(11/106)

وَقَرَأَ مَسْمَلَةً بِنِ مَحَارِبِ بِنَاءِ مَمْلُوطَةٍ. وَرَوَى عَنْهُ بِنَاءُ شَكْلِ الْهَاءِ، وَيَقِفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ. وَفِيهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى قَيْعَةٍ كَالْعَامَّةِ، وَإِنَّمَا أُشْبِعَ الْفَتْحَةَ فَنُوَلِّدُ مِنْهَا أَلِفٌ كَقَوْلِهِ: "مُحَرَّبِيٌّ لِبِنَاعٍ" قَالَه صَاحِبُ "اللُّوَامِحِ".
وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمَعَ قَيْعَةً، وَإِنَّمَا وَقَفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ زَهَابًا بِهِ مَذْهَبَ لُغَةِ طَيِّبٍ فِي قَوْلِهِمْ: "الْإِخْوَةُ وَالْأَخْوَاهُ، وَدَفُنُ الْبِنَاءِ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ" أَي: وَالْأَخْوَاتُ، وَالْبِنَاتُ، وَالْمَكْرُمَاتُ. وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تُؤَيِّدُ أَنَّ قَيْعَةَ جَمَعَ قَاعٍ. الثَّلَاثُ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: بِقَيْعَاتٍ بِنَاءِ مُدَوَّرَةٍ كَرَجَلٍ عِرْهَاتٍ" فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ جَعَلَ هَذَا بِنَاءً مُسْتَقِلًّا لَيْسَ جَمْعًا وَلَا اتِّسَاعًا.

وَقَوْلُهُ: {يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ} جَمَلَةٌ فِي مَحَلِّ الْجَرِّ صِفَةً لِسَرَابٍ أَيْضًا. وَحَسُنَ ذَلِكَ لِتَقَدُّمِ الْجَارِّ عَلَى الْجُمْلَةِ. هَذَا إِنْ جَعَلْنَا الْجَارَّ صِفَةً. وَالضَّمَائِرُ الْمَرْفُوعَةُ فِي "جَاءَهُ" وَفِي "لَمْ يَجِدْهُ" وَفِي "وَجَدَ"، وَالضَّمَائِرُ فِي "عِنْدَهُ" وَفِي "وَقَاهُ" وَفِي "حَسَابِهِ" كُلُّهَا تَرْجِعُ إِلَى الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْكَافِرُ الْمَذْكُورُ أَوْلًا. وَهَذَا قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ وَهُوَ حَسَنٌ. وَقِيلَ: بَلِ الضَّمِيرَانِ فِي "جَاءَهُ" وَ"وَجَدَ" عَائِدَانِ عَلَى الضَّمَانِ، وَالْبَاقِيَةُ عَائِدَةٌ عَلَى الْكَافِرِ، وَإِنَّمَا أُفْرِدَ الضَّمِيرُ عَلَى هَذَا - وَإِنْ تَقَدَّمَ جَمْعٌ وَهُوَ قَوْلُهُ: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا} - حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، إِذِ الْمَعْنَى: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَافِرِ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِاتِّسَاقِ الضَّمَائِرِ.
وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ - وَرُوِيَ عَنْ نَافِعٍ - "الظَّمَانُ" بِالْقَاءِ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى الْمِيمِ.

* { أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سِيَّحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا قَمًا لَهُ مِنْ نُورٍ }

(11/107)

قَوْلُهُ: { أَوْ كَظُلُمَاتٍ } : فِيهِ : أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَسَقُّ عَلَى "كِسْرَابٍ"، عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ وَاحِدٍ تَقْدِيرُهُ: أَوْ كَذِي ظُلُمَاتٍ. وَدَلَّ عَلَى هَذَا الْمَضَافِ قَوْلُهُ: { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا } فَالْكِنَايَةُ تَعُودُ إِلَى الْمَضَافِ الْمَحْذُوفِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ.
الثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافَيْنِ تَقْدِيرُهُمَا: أَوْ كَأَعْمَالِ ذِي ظُلُمَاتٍ، فَتُقَدَّرُ "ذِي" لِيَصِحَّ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ }، وَتُقَدَّرُ "أَعْمَالٌ" لِيَصِحَّ تَشْبُهُ أَعْمَالِ الْكَافِرِ بِأَعْمَالِ الظُّلْمَةِ، إِذْ لَا مَعْنَى لِتَشْبِيهِ الْعَمَلِ بِصَاحِبِ الظُّلْمَةِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى حَذْفِ الْهَيْئَةِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ شَبَّهَ أَعْمَالَ الْكَافِرِ فِي حَيْلُولَتِهَا بَيْنَ الْقَلْبِ وَمَا يُهْتَدَى بِهِ بِالظُّلْمَةِ. وَأَمَّا الضَّمِيرَانِ فِي "أَخْرَجَ يَدَهُ" فَيَعُودَانِ عَلَى مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى أَي: إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ مَنْ فِيهَا.
و"أَوْ" هُنَا لِلتَّنْوِيعِ لَا لِلشُّكِّ. وَقِيلَ: بَلْ هِيَ لِلتَّخْيِيرِ أَي: سَبَّهُوا أَعْمَالَهُمْ بِهَذَا أَوْ بِهَذَا.

وَقَرَأَ سَفِيَانُ بْنُ حَسِينٍ "أَوْ كَظُلُمَاتٍ" بِفَتْحِ الْوَاوِ، جَعَلَهَا عَاطِفَةً رَحَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّقْرِيرُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: { أَوْ أَمِنْ أَهْلِ الْفُرَى }.
قَوْلُهُ: { فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ } : "فِي بَحْرِ" صِفَةٌ لِلظُّلُمَاتِ فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ.

وَاللُّجِّيُّ مَنْسُوبٌ إِلَى اللُّجِّ وَهُوَ مَعْظَمُ الْبَحْرِ. كَذَا قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ. وَقَالَ غَيْرُهُ: مَنْسُوبٌ إِلَى اللُّجَّةِ بِالتَّاءِ وَهِيَ أَيْضاً مُعْظَمَةٌ، فَاللُّجِّيُّ هُوَ الْعَمِيقُ الْكَثِيرُ الْمَاءِ. قَوْلُهُ: {يَعْنَاهُ مَوْجٌ} صِفَةٌ أُخْرَى لـ "بَحْرٍ" هَذَا إِذَا أَعَدْنَا الضَّمِيرَ فِي "يَعْنَاهُ" عَلَى "بَحْرٍ" وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَإِنْ قَدَّرْنَا مَضَافاً مَحذُوفاً أَي: أَوْ كَذِي ظَلَمَاتٍ - كَمَا فَعَلَ بَعْضُهُمْ - كَانَ الضَّمِيرُ فِي "يَعْنَاهُ" عَائِداً عَلَيْهِ، وَكَانَتِ الْجُمْلَةُ حَالاً مِنْهُ لِتَخْصُصِهِ بِالإِضَافَةِ، أَوْ صِفَةً لَهُ.

(11/108)

قَوْلُهُ: {مَنْ فَوْقَهُ مَوْجٌ} يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، صِفَةً لـ "مَوْجٌ" الْأَوَّلِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ الْوَصْفُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ فَقَطْ وَ"مَوْجٌ" فَاعِلٌ بِهِ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى الْمَوْصُوفِ. قَوْلُهُ: {مَنْ فَوْقَهُ سَحَابٌ} فِيهِ الْوَجْهَانِ الْمَذْكَرَانِ قَبْلَهُ: مِنْ كَوْنِ الْجُمْلَةِ صِفَةً لـ "مَوْجٌ" الْإِثْنَانِي، أَوْ الْجَارُّ فَقَطْ. قَوْلُهُ: {ظَلَمَاتٌ} قَرَأَ الْعَامَّةُ بِالرَّفْعِ وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحْوَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مَبْتَدَأٍ مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ: هَذِهِ، أَوْ تِلْكَ ظَلَمَاتٍ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ "ظَلَمَاتٍ" مَبْتَدَأً وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ "بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ" خَبَرُهُ. ذَكَرَهُ الْحَوْفِيُّ. وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا مُسَوِّغٌ لِلابْتِدَاءِ بِهَذِهِ النِّكْرَةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا مَوْصُوفَةٌ تَقْدِيرًا، أَي: ظَلَمَاتٌ كَثِيرَةٌ مُتَكَثِفَةٌ، كَقَوْلِهِمْ: "السَّمْنُ مَتَوَانٍ بَدْرَهُمْ".

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ "ظَلَمَاتٍ" بِالْجَرِّ إِلَّا أَنَّ الْبَزِيَّ رَوَى عَنْهُ حِينَئِذٍ حَذَفَ التَّنْوِينَ مِنْ "سَحَابٍ"، فَقَرَأَ الْبَزِيُّ عَنْهُ "سَحَابٌ" ظَلَمَاتٍ" بِإِضَافَةِ "سَحَابٍ" لـ "ظَلَمَاتٍ". وَرَوَى قَبْلَ ذَلِكَ عَنْهُ التَّنْوِينَ فِي "سَحَابٍ" كَالْجَمَاعَةِ مَعَ جَرِّهِ لـ "ظَلَمَاتٍ". فَأَمَّا رِوَايَةُ الْبَزِيِّ فَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: / "جَعَلَ الْمَوْجَ الْمُتْرَاكِمَ بِمَنْزِلَةِ السَّحَابِ"، وَأَمَّا رِوَايَةُ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ جَعَلَ "ظَلَمَاتٍ" بَدَلًا مِنْ "ظَلَمَاتٍ" الْأُولَى.

(11/109)

قَوْلُهُ: {بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ} جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ خَبَرٍ عَلَى حَسَبِ الْقِرَاءَتَيْنِ فِي "ظَلَمَاتٍ" قَبْلَهَا لِأَنَّهَا صِفَةٌ لَهَا. وَجَوَّزَ الْحَوْفِيُّ عَلَى قِرَاءَةِ رَفْعِ "ظَلَمَاتٍ" فِي "بَعْضُهَا" أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ "ظَلَمَاتٍ". وَرَدَّ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى: إِذِ الْمَعْنَى عَلَى الْإِخْبَارِ بِأَنَّهَا ظَلَمَاتٌ، وَأَنَّ بَعْضَ تِلْكَ الظَّلَمَاتِ فَوْقَ بَعْضٍ وَصْفًا بِالتَّرَاكِمِ، لَا أَنَّ الْمَعْنَى: أَنْ بَعْضَ تِلْكَ الظَّلَمَاتِ فَوْقَ بَعْضٍ، مِنْ غَيْرِ إِخْبَارٍ بِأَنَّ تِلْكَ الظَّلَمَاتِ السَّابِقَةَ ظَلَمَاتٌ مُتْرَاكِمَةٌ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ "بَعْضُ الظَّلَمَاتِ فَوْقَ بَعْضٍ"، وَبَيْنَ قَوْلِكَ "الظَّلَمَاتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ" وَإِنْ تُخَيَّلَ ذَلِكَ فِي بَادِيِ الرَّأْيِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي "كَادٍ"، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّ نَفْيَهَا إِثْبَاتٌ وَإِثْبَاتُهَا نَفْيٌ. وَتَقَدَّمَتْ أَدْلُهُ ذَلِكَ فِي الْبِقْرَةِ فَاعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ هُنَا: "لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا مَبَالِغَةً فِي لَمْ يَرَاهَا أَي: لَمْ يَقْرُبْ أَنْ يَرَاهَا فَضْلًا أَنْ يَرَاهَا. وَمِنْهُ قَوْلُ

ذِي الرِّمَّةِ: 3450- إِذَا عَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ * رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ

(11/110)

أَي: لَمْ يَفْرُبْ مِنَ الْبَرَاخِ فَمَا بَالُهُ يَبْرَحُ". وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "أَخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْكَلَامِ، وَمَنْشَأُ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ: أَنَّ مَوْضُوعَ "كَادَ" إِذَا تُفِيَتْ: وَقَوْعُ الْفِعْلِ. وَأَكْثَرُ الْمَفْسِّرِينَ عَلَيَّ أَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَرَى يَدَهُ، فَعَلَى هَذَا: فِي التَّقْدِيرِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَمْ يَرَهَا وَلَمْ يَكْدُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّجَوِيِّينَ. وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ "لَمْ يَرَهَا" جَزْمٌ بِنَفْيِ الرَّوْيَةِ وَقَوْلُهُ: "لَمْ يَكْدُ" إِذَا أَخْرَجَهَا عَلَيَّ مَقْتَضِي الْبَابِ كَانَ التَّقْدِيرُ: وَلَمْ يَكْدُ يَرَاهَا كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي الْآيَةِ. فَإِنْ أَرَادَ هَذَا الْقَائِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا، وَأَنَّهُ رَأَاهَا بَعْدَ جُهْدٍ، تَنَاقُضٌ؛ لِأَنَّهُ نَفَى الرَّوْيَةَ ثُمَّ أَثْبَتَهَا، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى "لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا": لَمْ يَرَهَا الْبَتَّةَ عَلَى خِلَافِ الْأَكْثَرِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَدَّرَ لَمْ يَرَهَا. الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّ "كَادَ" زَائِدَةٌ وَهِيَ بَعِيدٌ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّ "كَادَ" أَخْرَجَتْ هُنَا عَلَى مَعْنَى "قَارِبٌ" وَالْمَعْنَى: لَمْ يَقَارِبْ رُؤْيَهَا، وَإِذَا لَمْ يَقَارِبْهَا بَاعَدَهَا. وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ:

- إِذَا عَيَّرَ النَّأْيُ..... *
الْبَيْتِ. أَي: لَمْ يَقَارِبِ الْبَرَاخَ. وَمِنْ هُنَا حُكِيَ عَنِ ذِي الرِّمَّةِ أَنَّهُ لَمَّا رُوجِعَ فِي هَذَا الْبَيْتِ قَالَ: لَمْ أَحِدْ بَدَلَ "لَمْ يَكْدُ". وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّهُ رَأَاهَا بَعْدَ جُهْدٍ. وَالتَّشْبِيهُ عَلَى هَذَا صَحِيحٌ لِأَنَّهُ مَعَ شِدَّةِ الظُّلْمَةِ إِذَا أَحَدَّ نَظْرَهُ إِلَى يَدِهِ وَقَرَّبَهَا مِنْ عَيْنِهِ رَأَاهَا" انْتَهَى.
أَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَنَّهُ قَوْلُ الْأَكْثَرِ: مِنْ أَنَّهُ يَكُونُ إِثْبَاتًا، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَليْسَ هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ، وَإِنَّمَا عَرَّهَمُ فِي ذَلِكَ آيَةُ الْبَقْرَةِ. وَمَا أَنْشَدْنَاهُ عَنْ بَعْضِهِمْ لَعْرًا وَهُوَ:
3451- أَنْحَوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ *

(11/111)

الْبَيْتَيْنِ. وَأَمَّا [مَا] ذَكَرَهُ مِنْ زِيَادَةِ "كَادَ" فَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِ، وَلَكِنَّهُ مَرْدُودٌ عِنْدَهُمْ. وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَعْنَى الثَّانِي: وَهُوَ أَنَّهُ رَأَاهَا بَعْدَ جُهْدٍ فَهُوَ مَذْهَبُ الْفِرَاءِ وَالْمَبْرَدِ. وَالْعَجَبُ كَيْفَ يَعْدِلُ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الزَّمخَشَرِيُّ وَهُوَ الْمَبَالِغَةُ فِي نَفْيِ الرَّوْيَةِ؟
وَقَالَ أَبُو عِيْطَةَ: مَا مَعْنَاهُ: "إِذَا كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَ "كَادَ" مَنْفِيًّا دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهِ نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ لَا يَقُومُ، أَوْ مُثَبَّتًا دَلَّ عَلَى نَفْيِهِ نَحْوُ: "كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ" وَإِذَا تَقَدَّمَ النِّفْيُ عَلَى "كَادَ" احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا، وَأَنْ يَكُونَ مَنْفِيًّا. تَقُولُ: "الْمَفْلُوحُ لَا يَكَادُ يَسْكُنُ" فَهَذَا يَتَضَمَّنُ نَفْيَ السُّكُونِ. وَتَقُولُ: رَجُلٌ مَنصَرَفٌ لَا يَكَادُ يَسْكُنُ"، فَهَذَا يَتَضَمَّنُ إِجَابَةَ السُّكُونِ بَعْدَ جُهْدٍ."

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَاقَاتٍ كُلُّ قَدِّ عِلْمٍ صَلَاتُهُ وَتَسْبِيحُهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ }

قوله: { وَالطَّيْرُ } : قرأ العامَّةُ "والطيْرُ" رفعاً. "صافاتٍ" نصباً؛ فالرفعُ عطْفٌ على "مَنْ" والنصبُ على الحال. وقرأ الأعرجُ "والطيْرُ" نصباً على المفعولِ مع "صافاتٍ" حالٌ أيضاً. وقرأ الحسنُ وخارجةٌ عن نافعٍ "والطيْرُ صافاتٍ" برفعهما على الابتداءِ والخبر. ومفعولُ "صافاتٍ" محذوفٌ أي: أجنحتَها. قوله: { كَلُّ قَدِّ عِلْمٍ صَلَاتُهُ } في هذه الضمائرِ أقوالٌ، أحدها: أنها كلها عائِدٌ على "كلٍ" أي: كلُّ قدِّ عِلْمٍ هو صلاةٌ نفسه وتسيبِها. وهذا/ أولى لتوافقِ الضمائرِ والثاني: أن الضميرَ في "عِلْمٍ" عائِدٌ على الله تعالى، وفي "صلاته وتسيبِها" عائِدٌ على "كلٍ". الثالث: بالعكس أي: عِلْمٌ كلُّ صلاةٍ لله وتسيبِها أي: أمرٌ بهما، وبأن يُفَعَّلَا كإضافةِ الحَلْقِ إلى الخالقِ.

(11/112)

وَرَجَّحَ أبو البقاء أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ "كلٍ" قال: لأنَّ القراءةَ برفعٍ "كلُّ" على الابتداءِ، فَيَرْجِعُ ضميرُ الفاعلِ إليه، ولو كان فيه ضميرُ اسمِ الله لكان الأولى تَصَبُّ "كلٍ" لأنَّ الفعلَ الذي بعدها قد تَصَبَّ ما هو مِنْ سببِها، فَيَصِيرُ كقولك: "زبداً ضربَ عمروٌ غلامه" فتَنصِبُ "زبداً" بفعلٍ دَلَّ عليه ما بعده، وهو أقوى من الرفعِ، والآخر جائزٌ. قلت: وليس كما ذكرَ مِنْ ترجيحِ النصبِ على الرفعِ في هذه الصورةِ، ولا في هذه السورةِ، بل نصَّ النحويونَ على أن مثلَ هذه الصورةِ يَرْجَحُ رفعُها بالابتداءِ على نصبِها على الاشتغالِ؛ لأنه لم يكنْ تَمَّ قرينُهُ من القرائنِ التي جعلوها مُرَجَّحَةً للنصبِ، والنصبُ يُخَوِّجُ إلى إضمارِ، والرفعُ لا يُخَوِّجُ إليه، فكانَ أَرْجَحَ.

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدُوقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَبَصُرُفُهُ عَنْ مَن يَشَاءُ يَكَادُ سَنًا بَرَقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ }

قوله: { بَيْنَهُ } : إنما دخلتُ "بينَ" على مفردٍ وهي إنما تَدْخُلُ على المثنى فيما فوقه لأنه: إمَّا أن يُرَادَ بالسحابِ الجنسُ فعادَ الضميرُ عليه على حكمِ، وإمَّا أن يُرَادَ حَذْفُ مضافٍ أي: بينَ قطعِهِ، فإنَّ كلَّ قطعةٍ سَحَابَةٌ. قوله: { يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ } تقدَّم الخِلافُ في "خِلَالٍ" هل هو مفردٌ كجِبابٍ أم جمعٌ كجِبَالٍ جمعِ جَبَلٍ؟ ويؤيِّدُ الأولُ قراءةُ ابنِ مسعودٍ والضحاكِ، ويُرَوَى عن أبي عمروٍ أيضاً "مِنْ خِلَالِهِ" بالإفرادِ.

والوَدُوقُ قبلاً: هو المطرُ ضعيفاً كان أو شديداً. قال: 3452- فلا مُرْتَبَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ * ولا أرضَ أَبْقَلٍ إِبْقَالِها وقيل: هو البَرْقُ. وأنشد:

(11/113)

3453- أَتَزَنَ عَجَاجَةً وَخَرَجَنَ مِنْهَا * خُرُوجَ الْوَدْقِ مِنْ خَلْلِ السَّحَابِ
وَالْوَدْقُ فِي الْأَصْلِ: مُصَدَّرٌ يُقَالُ: وَدَقَ السَّحَابُ يَدِقُّ وَدَقًا وَ"يَخْرُجُ" حَالٌ لِأَنَّهَا
بَصْرِيَّةٌ.

قوله: { مِنْ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرْدٍ } " مِنْ " الأولى لابتداء الغاية اتفاقاً.
وَأَمَّا الثَّانِيَةُ ففِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ أَحَدُهَا: أَنَّهَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ أَيْضاً فَهِيَ وَمَجْرُورُهَا بَدَلٌ
مِنِ الْأُولَى بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ. وَالتَّقْدِيرُ: وَنُزِّلَ مِنْ جِبَالِ السَّمَاءِ أَي: مِنْ جِبَالِ
فِيهَا، فَهُوَ بَدَلٌ اشْتِمَالٍ. الثَّانِي: أَنَّهَا لِلتَّعْبِيضِ، قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةٍ.
فَعَلَى هَذَا هِيَ وَمَجْرُورُهَا فِي مَوْضِعِ مَفْعُولِ الْإِنْزَالِ كَمَا قَالَ: وَنُزِّلَ بَعْضَ
جِبَالِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهَا زَائِدَةٌ أَي: يُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالًا. وَقَالَ الْحَوْفِيُّ: " مِنْ جِبَالِ
بَدَلٌ مِنَ الْأُولَى ". ثُمَّ قَالَ: " وَهِيَ لِلتَّعْبِيضِ ".

وَرَدَّه الشَّيْخُ: بِأَنَّهُ لَا تَسْتَقِيمُ الْبَدَلِيَّةُ إِلَّا بِتَرَافِقِهِمَا مَعْنَى. لَوْ قُلْتُ: " خَرَجْتُ مِنْ
بَغْدَادَ مِنَ الْكَرِّحِ " لَمْ تَكُنِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ إِلَّا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ.

(11/114)

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ ففِيهَا أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ: الثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ. وَالرَّابِعُ: أَنَّهَا لِإِبْيَانِ الْجِنْسِ. قَالَه
الْحَوْفِيُّ وَالزَّمَخْشَرِيُّ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَى قَوْلِهِمَا: وَنُزِّلَ مِنَ السَّمَاءِ بَعْضَ
جِبَالِ الَّتِي هِيَ الْبَرْدُ، فَالْمُنْتَزَلُ بَرْدٌ لِأَنَّ بَعْضَ الْبَرْدِ بَرْدٌ. وَمَفْعُولُ " يُنَزَّلُ " هُوَ
" مِنْ جِبَالِ " كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: " أَوْ الْأُولَيَانِ لِابْتِدَاءِ، وَالثَّلَاثَةُ
لِلتَّعْبِيضِ " قُلْتُ: يَعْنِي أَنَّ الثَّانِيَةَ بَدَلٌ مِنَ الْأُولَى كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَحَنِئِدُ يَكُونُ
مَفْعُولُ " يُنَزَّلُ " هُوَ الثَّلَاثَةُ مَعَ مَجْرُورِهَا تَقْدِيرُهُ: وَنُزِّلَ بَعْضَ بَرْدٍ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ
جِبَالِهَا. وَإِذَا قِيلَ: بِأَنَّ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ زَائِدَتَانِ فَهَلْ مَجْرُورُهُمَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ،
وَالثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأُولَى، وَالتَّقْدِيرُ: وَنُزِّلَ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالًا بَرْدًا، وَهُوَ بَدَلٌ كُلُّ
مِنْ كُلِّ، أَوْ بَعْضٌ مِنْ كُلِّ، أَوْ الثَّانِي فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولًا لـ " يُنَزَّلُ "، وَالثَّلَاثُ
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ الْجَارُّ قَبْلَهُ؟ خَلَّافٌ. الْأَوَّلُ قَوْلُ الْأَخْفَشِيِّ،
وَالثَّانِي قَوْلُ الْفَرَّاءِ. وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ عَلَى قَوْلِ الْفَرَّاءِ صِفَةً لـ " جِبَالِ "، فَيُحْكَمُ
عَلَى مَوْضِعِهَا بِالْجَرِّ اعْتِبَارًا بِاللَّفْظِ، أَوْ بِالنَّصْبِ اعْتِبَارًا بِالْمَحَلِّ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
" فِيهَا " وَحْدَهُ هُوَ الْوَصْفَ، وَيَكُونُ " مِنْ بَرْدٍ " فَاعِلًا بِهِ؛ لِاعْتِمَادِهِ أَي: اسْتَقَرَّ فِيهَا.
وَقَالَ الزَّجَّاجُ: " مَعْنَاهُ: وَنُزِّلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالِ بَرْدٍ فِيهَا كَمَا تَقُولُ: " هَذَا
خَاتَمٌ فِي يَدِي مِنْ حَدِيدٍ " أَي: خَاتَمٌ حَدِيدٌ فِي يَدِي. وَإِنَّمَا جِئْتُ فِي هَذَا وَفِي
الآيَةِ بِـ " مِنْ " لَمَّا فَرَّقْتُ، وَلِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هَذَا خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ كَانَ
الْمَعْنَى وَاحِدًا أَنْتَهَى. فَيَكُونُ " مِنْ بَرْدٍ " فِي مَوْضِعِ جَرِّ صِفَةٍ لـ " جِبَالِ "، كَمَا
كَانَ " مِنْ حَدِيدٍ " صِفَةً لـ " خَاتَمٍ "، وَيَكُونُ مَفْعُولُ " يُنَزَّلُ " " مِنْ جِبَالِ ". وَبَلَرُّهُ مِنْ
كَوْنِ الْجِبَالِ بَرْدًا أَنْ يَكُونَ الْمُنْتَزَلُ بَرْدًا.

(11/115)

وقال أبو البقاء: "والوجه الثاني: أنَّ التقدير: شيئاً من جبال، فحُذِفَ الموصوفُ واكْتُفِيَ بالصفة. وهذا الوجهُ هو الصحيح؛ لِأَنَّ قولَهُ {فِيهَا مِنْ بَرْدٍ} يُحَوِّجُ إِلَى مَفْعُولٍ يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: وَيُنَزَّلُ مِنْ جِبَالِ السَّمَاءِ جِبَالاً فِيهَا بَرْدٌ. وَفِي ذَلِكَ زِيَادَةٌ حَذْفٍ، وَتَقْدِيرٌ مُسْتَعْنَى عَنْهُ". وَفِي كَلَامِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَهُ شَيْءٌ يَعُودُ عَلَيْهِ وَهُوَ السَّمَاءُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْنَى عَنْهُ، وَلَيْسَ تَمَّ مانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ عَوْدِهِ عَلَى السَّمَاءِ. وَقَوْلُهُ آخِرًا: "وَتَقْدِيرٌ مُسْتَعْنَى عَنْهُ"، وَيَنَافِي قَوْلَهُ: "وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الصَّحِيحُ". وَالضَّمِيرُ فِي "بِهِ" يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى التَّرْدِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْوَدْقِ وَالْبَرْدِ مَعًا، جَرِيًا بِالضَّمِيرِ مَجْرَى اسْمِ الْإِشَارَةِ. كَأَنَّهُ قِيلَ: فَيُصِيبُ بِذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي مَوَاضِعَ.

قوله: {سَنَا بَرْقِهِ} العامَّةُ عَلَى قَصْرِ "سَنَا" وَهُوَ الصَّوْءُ، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، يُقَالُ: سَنَا يَسْنُو سَنَا. أَي: أَضَاءَ يُضِيءُ. قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ:
3454- يَضِيءُ سَنَا، أَوْ مَصَابِيحُ رَاهِبٍ *

وَالسَّنَا بِالْمَدِّ: الرُّفْعَةُ. قَالَ:
3455- وَسِنَّ كَسَنَيْقُ سَنَا وَسَنَّمَا *

وَقَرَأَ ابْنُ وَثَّابٍ "سَنَا بَرْقِهِ" بِالْمَدِّ، وَبَضَمَّ الْبَاءَ مِنْ "بَرْقِهِ" وَفَتَحَ الرَّاءَ. وَرُوي عَنْهُ صَمَّ الرَّاءِ أَيْضًا. فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْمَدِّ فَإِنَّهُ شَبَّهَ الْمَحْسُوسَ مِنَ الْبَرَقِ لارتفاعِهِ فِي الْهَوَاءِ بِغَيْرِ الْمَحْسُوسِ مِنَ الْإِنْسَانِ. وَأَمَّا "بَرْقِهِ" فَجَمْعُ بَرْقَةٍ، وَهِيَ الْمَقْدَارُ مِنَ الْبَرَقِ كَقُرْبٍ. وَأَمَّا ضَمُّ الرَّاءِ فإِتِّبَاعُ كَطَلَمَاتٍ بَضَمِّ اللَّامِ إِتِّبَاعًا لَضَمِّ الظَّاءِ. وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا السُّكُونُ.

(11/116)

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ أَيْضًا "يُدْهَبُ" بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالْهَاءِ. وَأَبُو جَعْفَرٍ بَضَمَّ الْبَاءَ وَكَسَرَ الْهَاءَ مِنْ أَدْهَبَ. وَقَدْ خَطَأَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ الْأَخْفَشُ وَأَبُو حَاتِمٍ قَالَا: "لِأَنَّ الْبَاءَ تُعَاقِبُ الْهَمْزَةَ"

وَلَيْسَ رَدُّهُمَا بِصَوَابٍ؛ لِأَنَّهَا تَنَحَّرَجُ عَلَى مَا حُرِّجَ مَا قُرِيَءَ بِهِ فِي الْمَتَوَاتِرِ {تَنَبُّثٌ بِالذَّهْنِ وَصَيِّغٌ لِلْأَكْلِيِّينَ} مِنْ أَنَّ الْبَاءَ مَزِيدَةٌ، أَوْ أَنَّ الْمَفْعُولَ مَحذُوفٌ، وَالْبَاءُ بِمَعْنَى "مِنْ" تَقْدِيرُهُ: يُدْهَبُ النُّورَ مِنَ الْأَبْصَارِ كَقَوْلِهِ:
3456- * شَرِبَ التَّرِيفَ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ

* {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}

قوله: {مِنْ مَّاءٍ}: فِيهَا وَجْهَانِ. أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِ"خَلَقَ" أَي: خَلَقَ مِنْ مَّاءٍ كُلِّ دَابَّةٍ. وَ"مِنْ" لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. وَعَلَى هَذَا فَيُقَالُ: وَجَدَ مِنَ الدَّوَابِّ مَا لَمْ يُخْلَقْ مِنْ مَّاءٍ كَأَدَمَ فَإِنَّهُ مِنْ تَرَابٍ، وَعَيْسَى فَإِنَّهُ مِنْ رُوحٍ، وَالْمَلَائِكَةَ فَإِنَّهُمْ مِنْ نُورٍ،

وَالْجِنَّ فَإِنَّهُمْ مِنْ نَارٍ. وَأَجِيبَ بَأَنَّ الْأَمْرَ الْغَالِبَ ذَلِكَ. وفيه نظرٌ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ أضعافُ الحيوان، وَالْجِنَّ أيضاً أضعافُهُمْ. وقيل: لأنَّ الحيوانَ لا يَعِيشُ [إِلَّا] به، فَجُعِلَ منه لذلك، وإن كان لنا من الحيوانِ ما لا يَحْتَاجُ إلى الماءِ البتة، ومنه الضَّبُّ.

وقيل: جاء في التفسير: أنه كان خَلَقَ في الأولِ جوهرة فنظرَ إليها فذابت ماء، فمنها خَلَقَ ذلك. والثاني: أنَّ "مِنْ" متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ"دَابَّة" والمعنى: الإخبارُ بأنه خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ كائنةً من الماء، أي: كلُّ دابةٍ من ماءٍ هي مخلوقةٌ لله تعالى. قاله القفال.

(11/117)

ونكر "ماء" وعرفه في قوله: {مِنَ الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ} لأنَّ المقصودَ هنا التنويعُ.

قوله: {مِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي} إلى آخره. إنما أَطْلَقَ "مَنْ" على غيرِ العاقلِ لاختلاطِهِ بالعاقلِ في المفضَّلِ بـ"مَنْ" وهو "كلُّ دابةٍ"، وكان التعيُّيرُ بـ"مَنْ" أوَّلِي لَتَوَافُقِ اللفظِ. وقيل: لَمَّا وصَفَهُم بما يُوصَفُ به العقلاء وهو الْمَشْيُ أَطْلَقَ عليها "مِنْ". وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذه الصفةُ ليستُ خاصةً بالعقلاء، بخلافِ قوله تعالى: {أَقَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ}: [وقوله:]

3457- هل مَنْ يُعَيِّرُ جَنَاحَهُ * لَعَلِّي

البيت. وقد تقدَّم خلافُ القُرَّاءِ في {خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ} في سورة إبراهيم. واستعيرَ الْمَشْيُ لِلرَّحْفِ على البطنِ، كما استعيرَ الْمِشْفَرُ لِلشَّقَةِ وبالعكس.

* {وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ }

قوله: {لِيَحْكُمَ}: أفرَدَ الضميرَ وقد تقدَّمه اسمان وهما: اللهُ ورسوله، فهو كقوله تعالى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ} [لأنَّ] حكمَ رسوله هو حكمه. قال الزمخشري: "كقولك: "أعجبنى زيدٌ وكرمته" أي: كرمٌ زيدٍ/ ومنه:

3458- وَمَنْهَلٌ مِنَ الْقَلَا فِي أَوْسَطِهِ * عَلَسْتُهُ قَبْلَ الْقَطَا وَقُرَّطُهُ

أي: قبلُ قُرَّطِ الْقَطَا، يعني قبلَ تقدُّمِ القطا. وقرأ أبو جعفر "لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ" هنا والتي بعدها مبنياً للمفعول، والظرفُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ.

قوله: {إِذَا فَرِيقٌ} "إذا" هي المفاجئيةُ. وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيها. وهي جوابٌ "إِذَا" الشرطيةِ أولاً. وهذا أحدُ الأدلَّةِ على مَنَعِ أَنْ يَعْمَلَ فِي "إِذَا" الشرطيةِ جواباً؛ فإنَّ ما بعدَ الفجائيةِ لا يَعْمَلُ فيها قبلها، كذا ذكره الشيخ، وقد تقدَّم تحريراً هذا، وجوابُ الجمهورِ عنه.

(11/118)

* { وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ }

قوله: {إِلَيْهِ}: يجوزُ تَعَلُّفُه بـ "يَأْتُوا" لأنَّ أتى وجاء قد جاءا مُعَدَّيْنِ بـ "إلى". ويجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ "مُذْعِنِينَ"؛ لأنه بمعنى مُسرِعِينَ في الطاعة. وَصَحَّحَهُ الزمخشري قال: لِتَقَدُّمِ صَلَاتِهِ ودلالته على الاختصاص. و"مُذْعِنِينَ" حال. والإذعان: الانقياد يُقال: أَدْعَنَ فلانٌ لفلان أي: انقادَ له. وقال الزجاج: "الإذعانُ الإسراعُ مع الطاعة".

* { أَفَبِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ }

قوله: {أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ}: "أَمْ" فيهما منقطعٌ، تنقَدَّر عند الجمهور بحرفِ الإضراب وهمزة الاستفهام. وتقديره: بل ارتابوا، بل يخافون. ومعنى الاستفهام هنام التقرُّي والتوقيفُ، ويُبالِغُ به تارةً في الذمِّ كقوله: 3459- أَلَسَتْ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ تَعَاهَدُوا * على اللُّومِ والفحشاءِ في سالفِ الدهر

وتارةً في المدح كقول جرير:

3460- أَلَسَيْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكَبَ الْمَطَايَا * وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحِ

و[قوله]: {أَنْ يَحِيفَ} مفعول الخوف. والْحَيْفُ: المَيْلُ والجَوْرُ في القضاء. يقال: حاف في قضائه أي: مال.

* { إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }

(11/119)

قوله: {إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ}: العامَّةُ على نصبه خبراً لـ كان، والاسمُ "أَنْ" المصدريةُ وما بعدها. وقرأ أمير المؤمنين والحسنُ وابن أبي إسحاق برفعه على أنه الاسمُ و"أَنْ" وما في حيزها الخبرُ. وهي عندهم مَرْجُوحَةٌ؛ لأنه متى اجتمع معرفتان فالأولى جَعَلُ الأعرافِ الاسمَ، وإنْ كان سببوه خَيْرٌ في ذلك بين كلِّ معرفتين، ولم يُفَرِّقْ هذه التفرقة. وقد تَقَدَّمَ تحقيقُ هذا في آل عمران.

* { وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَبَخَشَ اللَّهُ وَيَنْفِقْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْقَائِرُونَ }

قوله: {وَيَنْفِقْ}: القُرْأَةُ فيه بالنسبةِ إلى القافِ على مرتبتين: الأولى تسكينُ القافِ، ولم يُقْرَأْ بها إلا حفصٌ، والباقيون بكسرها وأما بالنسبةِ إلى هاءِ الكنايةِ فهي على خمس مراتب: الأولى تحريكها مفصولة قولاً واحداً، وبها قرأ ورشٌ وابن ذكوان وخلف وابن كثير والكسائي. والثانية: تسكينها قولاً واحداً. وبها قرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم. الثالثة: إسكانُ الهاءِ أو وصلها بياءٍ وبها قرأ خلاَّدٌ. الرابعة: تحريكها من غير صلةٍ. وبها قرأ قالون وحفص. الخامسة: تحريكها مصولةً أو مقصورةً. وبها قرأ هشامٌ.

فَأَمَّا إِسْكَانُ الْهَاءِ وَقَصْرُهَا وَإِشْبَاعُهَا فَقَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهَا مُسْتَوْفَى فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا التَّصْنِيفِ. وَأَمَّا تَسْكِينُ الْقَافِ فَإِنَّهُمْ حَمَلُوا الْمُنْفَصِلَ عَلَى الْمُتَّصِلِ: وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يُسَكِّنُونَ عَيْنَ فِعْلٍ فَيَقُولُونَ: كَبَدَ وَكَتَفَ وَصَبَرَ فِي: كَبَدَ وَكَتَفَ وَصَبَرَ، لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، ثُمَّ أُجْرِيَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْمُنْفَصِلِ مُجْرَى الْمُتَّصِلِ؛ فَإِنَّ "يَتَّقَهُ" صَارَ مِنْهُ "تَقَهُ" بِمَنْزِلَةِ "كَتَفَ" فَسُكِّنَ كَمَا تُسَكِّنُ. وَمِنْهُ: 3461- قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَتْ لَنَا سَوِيْفَا

بسكونِ الرَاءِ، كما سَكَّنَ الْآخِرُ:
3462- فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَ سَا

وَالْآخِرُ:
3463- عَجِبْتُ لِمَوْجُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ * وَذِي وِلْدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَان

(11/120)

يريد: مُنْتَضِبًا، وَلَمْ يَلِدْهُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ تَحْرِيرُ هَذَا الضَّابِطِ فِي قَوْلِهِ: {قَهِي كَالْحِجَارَةِ}، وَهِيَ وَنَحْوَهَا.

وَقَالَ مَكِّي: "كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَسَكَّنَ الْقَافَ أَنْ يَصُمَّ الْهَاءَ؛ لِأَنَّ هَاءَ الْكِنَايَةِ إِذَا سَكَّنَ مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ يَكُنْ السَّاكِنُ يَاءً ضُمَّتْ نَحْو: مِنْهُ وَعَنْهُ. وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ سَكُونُ الْقَافِ عَارِضًا لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ، وَأَبْقِيَ الْهَاءَ عَلَى كَسْرِيهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا مَعَ كَسْرِ الْقَافِ، وَلَمْ يَصِلْهَا بِيَاءً، لِأَنَّ الْيَاءَ الْمَحْذُوفَةَ قَبْلَ الْهَاءِ مَقْدَرَةٌ مَنُوبَةٌ، فَبَقِيَ الْحَذْفُ الَّذِي فِي الْيَاءِ قَبْلَ الْهَاءِ عَلَى أَصْلِهِ". وَاقْلَ الْفَارْسِيِّ: "الْكَسْرُ فِي الْهَاءِ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلَيْسَتْ/ الْكَسْرَةُ الَّتِي قَبْلَ الصَّلَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَاءَ الْكِنَايَةِ سَاكِنَةٌ فِي قِرَاءَتِهِ، وَلَمَّا أُجْرِيَ "تَقَهُ" مَجْرَى "كَتَفَ" وَسُكِّنَ الْقَافَ التَّقَى سَاكِنًا، وَلَمَّا التَّقَى اصْطَرَّ إِلَى تَحْرِيكِ أَحَدِهِمَا؛ فَإِمَّا أَنْ يُحَرِّكَ الْأَوَّلَ أَوْ الثَّانِي. لِأَسْبَلِ إِلَى تَحْرِيكِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ يَعُودُ إِلَى مَا قَرَّ مِنْهُ وَهُوَ ثِقَلٌ فَعِلَ فَحَرَّكَ ثَانِيَهُمَا. وَأَصْلُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ [الْكَسْر] فَلِذَلِكَ كَسَرَ الْهَاءَ وَبُؤِدَهُ قَوْلُهُ:

* لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَان

وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَهُ "لَمْ يَلِدْهُ" بِكَسْرِ اللَّامِ وَسُكُونِ الدَّالِ لِلجَزْمِ، ثُمَّ لَمَّا سَكَّنَ اللَّامَ التَّقَى سَاكِنًا، فَلَوْ حَرَّكَ الْأَوَّلَ لَعَادَ إِلَى مَا قَرَّ مِنْهُ، فَحَرَّكَ ثَانِيَهُمَا وَهُوَ الدَّالُ وَحَرَّكَهَا بِالْفَتْحِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى خِلَافِ أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ مِرَاعَاةً لِفَتْحَةِ الْيَاءِ.

(11/121)

وَقَدْ رَدَّ الْقَاسِمُ بْنُ فَيْرِهِ قَوْلَ الْفَارْسِيِّ وَيَقُولُ: "لَا يَصِيحُّ قَوْلُهُ: إِنَّهُ كَسَرَ الْهَاءَ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ لِأَنَّ حِفْصًا يُسَكِّنُ الْهَاءَ فِي قِرَاءَتِهِ قَطْ". وَقَدْ رَدَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شِبْرًا قَصِيدَتَهُ هَذَا الرَّدِّ وَقَالَ: "وَعَجِبْتُ مِنْ يَتَّقِيهِ الْإِسْكَانَ عَنْهُ مَعَ ثَبُوتِهِ عَهْ فِي "أَرْجِهَ" وَ"قَالِقَهُ" وَإِذَا قَرَأَهُ فِي "أَرْجِهَ" وَ"قَالِقَهُ" أَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ "يَتَّقَهُ" عِنْدَهُ قَبْلَ سَكُونِ الْقَافِ كَذَلِكَ، وَرَبْمَا تَرَجَّحَ ذَلِكَ بِمَا ثَبَّتَ عَنْ عَاصِمٍ مِنْ قِرَاءَتِهِ إِيَّاهُ بِكُونِ الْهَاءِ مَعَ كَسْرِ الْقَافِ".

قلت: لم يَعْنِ الشاطبي بأنه لم يُسَكَّنِ الهاءَ قط، الهاء من حيث هي هي، وإنما عَنَى هاءَ "يَنْفَعُ" بخصوصيها. وكان الشاطبي أيضاً يعترض التوجيه الذي قَدَّمْتُهُ عن مكِّي ويقول: "تعليله حَذَفَ الصلّة: بأنَّ الياءَ المحذوفةَ قبل الهاءِ مقدرَةٌ مَنَوِيَّةٌ فبقي في حَذَفِ الصلّةِ بعد الهاءِ على أصلِهِ، غيرُ مستقيمٍ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ قَرَأَ "يُؤَدِّهِ" وشبهه بالصلّة، ولو كان يَغْتَبِرُ ما قاله من تقدير الياءِ قبل الهاءِ لم يَصِلْهَا. قال أبو عبدالله: "وهو وإن قَرَأَ "يُؤَدِّهِ" وشبّهه بالصلّة فإنه قرأَ "يَرْصُهُ" بغير صلّة فألحق مكّي "يَنْفَعُ" بـ "يَرْصُهُ" وجعله ممّا خَرَجَ فيه عن نظائره لاتباع الأثر والجمع بين اللغتين. وترجّح ذلك عنده لأنّ اللفظَ عليه. وَلَمَّا كَانَتِ القافُ في حكم المكسورة بدليل كسر القافِ بعدها صار كأنه "يَنْفَعُ" بكسر القافِ والهاءِ من غير صلّة كقراءة قالون وهشام في أحد وجهيه، فَعَلَّه بما يُعَلَّلُ به قراءتهما. والشاطبي ترجّح عنده حمّله على الأكثر ممّا قرأَ به، لا شعلَى ما قَلَّ وَتَدَّرَ، فاقترضى تعليله بما ذكر.

* { وَأَفْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُفْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً إِنَّ اللَّهَ يَخَيِّرُ لِمَا تَعْمَلُونَ }

(11/122)

قوله: { جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدر بدلاً من اللفظِ بفعله إذ أصلُ "أَفْسَمُ بِاللَّهِ جَهْدَ الْيَمِينِ": "أَفْسَمُ بِجَهْدِ الْيَمِينِ جَهْدًا، فَحَذَفَ الْفِعْلُ وَقُدِّمَ الْمَصْدَرُ مَوْضِعًا مَوْضِعَهُ مضافاً إلى المفعول كـ { صَرَبَ الرَّقَابِ }، قال الزمخشري. والثاني أنه حالٌ تقديره: مجتهدين في أيمانهم كقولهم: أَعْلَلْ ذَلِكَ جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ. وقد خلط الزمخشري الوجهين فجعلهما وجهاً واحداً فقال بعد ما قَدَّمْتُهُ عنه: "وحكم هذا المنصوب حكم الحال كأنهم قيل: جاهدين أيمانهم". وقد تقدّم الكلام على { جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ } في المائدة. قوله: { طَاعَةً مَعْرُوفَةً } في رفعها ثلاثة أوجهس. أحدها: أنها خبرٌ متبداً مضميرٌ تقديره: أمرنا طاعةً أو المطلوب طاعةً. الثاني: أنها مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ أي: أمثل، أو أولى. وقد تقدّم أنّ الخبرَ متى كان في الأصلِ مصدراً بدلاً من اللفظِ بفعله وَجِبَ حَذْفُ مَبْتَدِئِهِ كقوله: { صَبْرٌ جَمِيلٌ } ولا يبرز إلا اضطراراً كقوله: 3464- فقالت على اسم الله أمرُك طاعةً * وإن كُنْتُ قد كَلَفْتُ ما لم أَعُوذْ على خلاف في ذلك. والثالث: أن تكونَ فاعلةً بفعلٍ محذوفٍ أي: ولتكن طاعةً ولتوجد طاعةً. واستضعف ذلك: بأنّ الفعلَ لا يُحذفُ إلا إذا تقدّم مُشْعِرٌ به كقوله: { يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ } / في قراءة مَنْ بناه للمفعول أي: يُسَبِّحُه رجالٌ أو يُجَابُ به تَفِي كقولك: "بلى زيدٌ" لمن قال: لم يقم أحدٌ، أو استفهامٌ كقوله:

3465- أَلَا هَلْ أَتَى أُمَّ الْخَوَيْرِثِ مُرْسَلٌ * بلى خالد إن لم تُعَفِّه العوائقُ

(11/123)

والعامة على رفع "طاعة" على ما تقدم. وزيد بن علي واليزيدي على تصيها بفعل مضمر، وهو الأصل. قال أبو البقاء "ولو قرىء بالنصب لكان جائزاً في العربية، وذلك على المصدر أي: أطيعوا طاعةً وقولوا قولاً. وقد دل عليه قوله تعالى بعدها {قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ} . قلت ما ودَّ يُقرأ به قد قرىء به كما تقدم نقله. وأما قوله: و{قُولُوا قَوْلًا} فكانه سبق لسانه إلى آية القتال وهي: {قَاوُلَى لَهُمْ طَاعَةً وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ} ولكن النصب هنال ممتنع أو بعيد.

* { قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكُمْ مَّآ حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ }

قوله: { فَإِن تَوَلَّوْا } : يجوز أن يكون ماضياً، وتكون الواو ضمير الغائبين. ويكون في الكلام التفات من الخطاب إلى الغيبة. وحسن الالتفات هنا كونه لم يواجهم بالتولي والإعراض، وأن يكون مضارعاً حذفت إحدى تاءيه. والأصل: تَوَلَّوْا. وبرجح هذا قراءة البري بتشديد التاء: "فإن تولوا" وإن كان بعضهم يستضعفها للجمع بين ساكنين على غير حددهما. وبرجحه أيضاً الخطاب في قوله: { وَعَلَيْكُمْ مَّآ حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا } . ودعوى الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ثانياً بعيد.

(11/124)

* { وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْقَاسِيُونَ }

قوله: { لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ } : فيه وجهان، أحدهما: هو جواب قسم مضمر أي: أقسم لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ ويكون مفعول الوعد محذوفاً تقديره: وَعَدَهُمُ الاستخلافَ لدلالة قوله: { لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ } عليه. والثاني: أن يجري "وعد" مجرى القسم لتحقيقه، فلذلك أجيب بما يجاب به القسم.

قوله: { كَمَا اسْتَخْلَفَ } أي: استخلافاً كاستخلافهم. والعامة على بناء "اسْتَخْلَفَ" للفاعل. وأبو بكر بناه للمفعول. فالموصول منصوب على الأول، ومرفوع على الثاني.

قوله: { وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ } قرأ ابن كثير وأبو بكر "وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ" بسكون الباء وتخفيف الدال من "أبدل". وقد تقدم توجيهها في الكهف في قوله: { أَن يُبَدِّلَهُمَا رَبَّهُمَا } . قوله: { يَعْبُدُونَنِي } فيه سبعة أوجه، أحدها: أنه مستأنف أي: جواب لسؤال مقدر كأنه قيل: ما بالهم يُسْتَخْلَفُونَ وَيُؤْمَنُونَ؟ فقيل: يَعْبُدُونَنِي. الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمر أي: هم يعبدونني. والجملة أيضاً استئنافه تقتضي المدح. الثالث: أنه حال من مفعول "وَعَدَ اللَّهُ". الرابع: أنه حال من مفعول "لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ". الخامس: أن يكون حالاً من فاعله. السادس: أن يكون حالاً من مفعول "لَيُبَدِّلَنَّهُمْ". السابع: أن يكون حالاً من فاعله.

(11/125)

قوله: { لَا يُشْرِكُونَ } يجوزُ أَنْ يَكُونَ مستأنفاً، وَأَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ فاعلٍ "يَعْبُدُونِي" أَي: يَعْبُدُونِي مُوَحِّدِينَ، وَأَنْ يَكُونَ بدلاً مِنْ الجملة التي قبله الواقعة حالاً وقد تَقَدَّمَ ما فيها.

* { وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ }

قوله: { وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ } فيه وجهان. أحدهما: أنه معطوفٌ على { وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ }. وليس ببعيدٍ أَنْ يَقَعَ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه فاصلٌ وإن طال؛ لِأَنَّ حَقَّ المعطوفِ أَنْ يَكُونَ غيرَ المعطوفِ عليه. قاله الزمخشري. قلت: وقوله: "لِأَنَّ حَقَّ المعطوفِ" إلى آخره لا يَطْهَرُ عِلَّةً للحكم الذي ادَّعاه. والثاني: أَنَّ قوله { وَأَقِيمُوا } من باب الالتفاتِ مِنَ العَيْبَةِ إلى الخطابِ. وَحَسَنُهُ الخطابُ في قوله قبل ذلك "منكم".

* { لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمُ النَّارُ وَلَيْسَ الْمَصِيرُ }

قوله: { لَا تَحْسَبَنَّ } قرأ العامة "لا تَحْسَبَنَّ" بقاءً الخطابِ. والفاعلُ ضميرُ المخاطبِ أَي: لا تَحْسَبَنَّ أيها المخاطبُ. ويمتنعُ أو يَبْعُدُ جَعْلُهُ للرسولِ عليه السلام؛ لِأَنَّ/ مِثْلَ هذا الحُسبانِ لا يُتَصَوَّرُ منه حتى يُنْهَى عنه. وقرأ حمزةُ وابن عامرٍ "لا يَحْسَبَنَّ" بياء العَيْبَةِ وهي قراءةٌ حسنةٌ واضحة. فَإِنَّ الفاعلَ فيها مضمَّرٌ يعودُ على ما دَلَّ السِّياقُ عليه أَي: لا يَحْسَبَنَّ حاسِبٌ - أو أحدٌ - وإمَّا على الرسولِ لتَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. ولكنه ضعيفٌ للمعنى المتقدمِ خلافاً لِمَنْ لَحَنَ قاريءٌ هذه القراءةُ كابي حاتمٍ وأبي جعفرٍ والفراءِ. قال النحاس: "ما عَلِمْتُ أحداً مِنْ أهلِ العربيةِ بَصْرِيًّا ولا كوفياً إلا وهو يُلْحَنُ قراءةً حمزةً، فمنهم مَنْ يقولُ: هي لَحْنٌ لأنه لم يأتِ إلا بمفعولٍ واحدٍ لـ"يَحْسَبَنَّ".

(11/126)

وقال الفراء: "هو ضعيفٌ" وأجازه على حَذْفِ المفعولِ الثاني. التقديرُ: "لا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْفُسَهُمْ مُعْجِزِينَ" قلت: وسببُ تَلْحِينِهِمْ هذه القراءةُ أنهم اعتقدوا أَنَّ "الذين" فاعلٌ، ولم يَكُنْ في اللفظِ إلا مفعولٌ واحدٌ وهو "معجزين"، فلذلك قالوا ما قالوا. والجوابُ عن ذلك مِنْ وجوهٍ أحدها: أَنَّ الفاعلَ مضمَّرٌ يعودُ على ما تَقَدَّمَ، أو على ما يُفْهَمُ مِنَ السِّياقِ، كما سَبَقَ تحريُّره. الثاني: أَنَّ المفعولَ الأولَ محذوفٌ تقديرُه: لا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْفُسَهُمْ مُعْجِزِينَ. إلا أَنَّ حَذْفَ أحدِ المفعولينِ ضعيفٌ عند البصريين. ومنه قولُ عنترة:

3466- وَلَقَدْ تَزَلَّيْنَا فَمَا تَطَّنِي غَيْرَهُ * مني بَمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
 أي: لا تطني غيره واقعاً. ولَمَّا نَحَا الزمخشريُّ إلى هذا الوجه قال: "وَأَنَّ
 يَكُونُ الْأَصْلُ: لَا يَحْسَبُنَّهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ، ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ الَّذِي هُوَ
 الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ. وَكَأَنَّ الَّذِي سَبَّوْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَيْنِ لَمَّا كَانَتْ لِسِيءٍ
 وَاحِدٍ أَقْتَنَعَ بِذِكْرِ اثْنَيْنِ عَنِ ذِكْرِ الثَّلَاثِ" فَقَدَّرَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ ضَمِيرًا مُتَصِلًا. قَالَ
 الشَّيْخُ: "وَقَدْ رَدَدْنَا هَذَا التَّخْرِيجَ فِي أَوَاخِرِ آلِ عِمْرَانَ فِي قَوْلِهِ: { لَا تَحْسَبَنَّ
 الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا } فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَهُ بِالْعَيْبَةِ، وَجَعَلَ الْفَاعِلَ "الَّذِينَ
 يَفْرَحُونَ". وَمَلَحَّضُهُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الضَّمَائِرِ الَّتِي يُقَسَّرُهَا مَا بَعْدَهَا فَلَا يَتَقَدَّرُ
 "لَا يَحْسَبُنَّهُمْ" إِذْ لَا يَجُوزُ: "طَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمًا" عَلَى رَفْعِ "زَيْدٌ" بِـ "طَنَّهُ" قَلْتُ: وَقَدْ
 تَقَدَّمَ فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ رَدُّ هَذَا الرَّدِّ فَعَلَيْكَ بِاللِّتْفَاتِ إِلَيْهِ.

(11/127)

الثالث: أَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ هُمَا قَوْلُهُ: { مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ } قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ. وَلَمَّا
 نَحَا إِلَيْهِ الزمخشريُّ قَالَ: "وَالْمَعْنَى: لَا يَحْسَبُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَحَدًا يُعْجِزُ اللَّهَ فِي
 الْأَرْضِ حَتَّى يَطْمَعُوا بِهِمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِي جِدًّا. قَلْتُ: قِيلَ: هُوَ
 خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ تَعَلُّقُ فِي "الْأَرْضِ" بِـ "مُعْجِزِينَ" فَجَعَلَهُ مَفْعُولًا ثَانِيًا كَالْتِهْيئةِ
 لِلْعَمَلِ وَالْقَطْعِ عَنْهُ، وَهُوَ نَظِيرُ: "طَنَنْتُ قَائِمًا فِي الدَّارِ".
 قَوْلُهُ: { وَمَا وَاهُمُ النَّارُ } فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ. أَحَدُهَا: أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ عَطَفُ عَلَى
 جُمْلَةِ النَّهْيِ قَبْلُهَا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلَا إِضْمَارٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِبْيَوِيٍّ أَعْنَى عَطَفَ
 الْجُمْلَةَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاءُهَا خَبْرًا وَطَلَبًا وَإِنْشَاءً. وَقَدْ تَقَدَّمَ
 تَحْقِيقُهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ. الثَّانِي: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ
 بِتَأْوِيلِ جُمْلَةِ النَّهْيِ بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ. وَالتَّقْدِيرُ: الَّذِينَ كَفَرُوا لَا يُفَوِّتُونَ اللَّهَ
 وَمَا وَاهُمُ النَّارِ. قَالَهُ الزمخشريُّ. كَأَنَّهُ يَرَى تَنَاسُبَ الْجُمْلَةِ شَرْطًا فِي الْعَطْفِ.
 هَذَا ظَاهِرٌ حَالِهِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ مُقَدَّرَةٍ.
 قَالَ الْجُرْجَانِيُّ: "لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ "وَمَا وَاهُمُ" مُتَصِلًا بِقَوْلِهِ: "لَا تَحْسَبَنَّ ذَلِكَ"
 أَي: وَهَذَا إِجَابٌ فَهُوَ إِذْنٌ مَعْطُوفٌ بِلَوْأَوْ عَلَى مَضْمُرٍ قَبْلَهُ تَقْدِيرُهُ: { لَا تَحْسَبَنَّ
 الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا وَاهُمُ النَّارُ }.

(11/128)

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَيْسَ آذَانُكُمْ إِلَّا لِيَسْمَعُوا مَا يُلْفَى وَأَلْسِنُكُمْ لِتُبَيِّنُوا لِلنَّاسِ
 مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَصُومُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهْرِ وَوَعْدُكُمْ
 بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ يَّعْدَهُنَّ
 طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }
 {

قوله: { ثَلَاثَ مَرَّاتٍ }؛ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ
 أَي: ثَلَاثَةَ أَوْقَاتٍ، ثُمَّ قَسَّرَ تِلْكَ الْأَوْقَاتِ بِقَوْلِهِ: { مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ

تَصْعُونَ} {وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ}. والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرية أي ثلاثة استئذاناتٍ. ورجَّح الشيخُ هذا فقال: / "والظاهرُ مِنْ قوله: "ثلاثٌ مراتٍ". ثلاثة استئذاناتٍ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ لَا تَفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا ثَلَاثَ صَرَبَاتٍ. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "الاستئذانُ ثلاثٌ" قلتُ: مُسَلِّمٌ أَنَّ الظاهرَ كذا، ولكنَّ الظاهرَ هذا متروكٌ للقريئة المذكورة وهي التفسيرُ بثلاثةِ الأوقاتِ المذكورة. وقرأ الحسنُ وأبو عمرو في رواية "الحلم" بسكونِ العينِ وفي تيميةً.

قوله: {مَنْ قَبْلَ صَلَاةٍ} فيه ثلاثةُ أوجهٍ: أحدها: أنه بدلٌ مِنْ قوله "ثلاثٌ" فتكونُ في محلِّ نصبٍ. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ "عوراتٍ" فيكونُ في محلِّ جرٍّ الثالث: أنه خبرٌ مبتدأٌ مضمراً أي: هي من قبلِ أي: تلك المراتُ فيكونُ في محلِّ رفعٍ.

(11/129)

قوله: {مَنْ الظَّهِيرَةِ} فيه ثلاثةُ أوجهٍ أحدهما: أَنَّ "مِنْ" لبيانِ الجنسِ أي: حين ذلك الذي هو الظهيرةُ. الثاني: أنها بمعنى "في" أي تَصْعُونَهَا فِي الظهيرةِ. الثالث: أنها بمعنى اللامِ أي مِنْ أَجْلِ حَرِّ الظهيرةِ. وأما قوله: {وَجِئَ تَصْعُونَ} فِعْطُفٌ عَلَى مَحَلِّ {مَنْ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ}، وقوله: {وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ} عِطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَالظَّهِيرَةُ: شِدَّةُ الْحَرِّ، وَهُوَ انْتِصَافُ النَّهَارِ. قَوْلُهُ: {ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ} قَرَأَ الْأَخْوَانُ وَأَبُو بَكْرٍ "ثَلَاثٌ" نَصْبًا. وَالْبَاقُونَ رَفْعًا. فَالْأُولَى تَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: {ثَلَاثُ مَرَّاتٍ}. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "إِنَّمَا يَصِحُّ الْبَدَلُ بِتَقْدِيرِ: أَوْقَاتٍ ثَلَاثٍ عَوْرَاتٍ، فَحَذْفِ الْمِضَافِ وَأَقِيمِ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ"، وَكَذَا قَدَّرَهُ الْحَوْفِيُّ وَالزَّمَخْشَرِيُّ وَأَبُو الْبِقَاءِ. وَبِحْتِمَالِ أَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَ ثَلَاثِ الْمَرَّاتِ نَفْسَ ثَلَاثِ الْعَوْرَاتِ مَبَالِغَةً، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى حَذْفِ مِضَافٍ. وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ - أَعْنِي وَجْهَ الْبَدَلِ - لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى مَا قَبْلَ {ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ} لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ وَتَابِعٌ لَهُ، وَلَا يُوقَفُ عَلَى الْمَتْبُوعِ دُونَ تَابِعِهِ.

الثاني: أَنَّ {ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ} بَدَلٌ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْمَذْكُورَةِ قَالَهُ أَبُو الْبِقَاءِ. يَعْنِي قَوْلَهُ: {مَنْ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ} وَمَا عِطْفٌ عَلَيْهِ، وَبِكَوْنِ بَدَلًا عَلَى الْمَحَلِّ؛ فَلِذَلِكَ نُصِبَ.

الثالث: أَنَّ يَنْصِبَ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ. فَقَدَّرَهُ أَبُو الْبِقَاءِ أَعْنِي. وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ "اتَّقُوا" أَوْ "أَحْذَرُوا" ثَلَاثًا.

(11/130)

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَـ "ثَلَاثٌ" خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: هُنَّ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ. وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبِقَاءِ مَعَ حَذْفِ مِضَافٍ فَقَالَ: "أَي: هِيَ أَوْقَاتٌ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ، فَحَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْمِضَافِ". قُلْتُ: وَقَدْ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى جَعْلِ الْعَوْرَاتِ نَفْسَ الْأَوْقَاتِ مَبَالِغَةً

وهو المفهوم من كلام الزمخشري، وإن كان قد قَدَّرَه مضافاً كما قَدَّمْتُهُ عنه. قال الزمخشري: "وسمى كل واحد من هذه الأحوال عورة؛ لأنَّ الناسَ يَحْتَلُّ تَسْبِيْرَهُمْ وَتَحْفُظُهُمْ فيها. والعَوْرَةُ: الحَلْلُ ومنه أَعْوَرَ الفَارِسُ، وأَعْوَرَ المَكَانُ. والأَعْوَرُ: المختلُّ العين" فهذا منه يُؤَدِّنُ بعدم تقدير أوقات، مضافةً لـ "عَوْرَاتٍ" بخلاف كلامه أولاً. فَيُوَحِّدُ من مجموع كلامه وجهان، وعلى قراءة الرفع وعلى الوجيهن قبلها في تخريج قراءة النصِّ يُوقِفُ على ما قبل {ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ} لأنها ليست تابعة لما قبلها.

وقرأ الأعمش "عَوْرَاتٍ" وهي لغة هَذَيْلٍ وبنو تميم: يفتحون عينَ فَعَلَاتٍ واوياً أو ياءً وأنشيد:

3467- أخو بَيضَاتٍ رائحٌ متَأَوِّبٌ * رفيقٌ بِمَسْجِ المَنَكِبِينَ بِسُبُوحِ
قوله: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ} هذه الجملة يجوز أن يكون لها محل من الإعراب وهو الرفع نعتاً لثلاث عَوْرَاتٍ في قراءة مَنْ رفعها كأنه قيل: هُنَّ ثلاثُ عَوْرَاتٍ مخصوصةً بعدم الاستئذان، وأن لا يكون لها محل، بل هي كلامٌ مقرَّرٌ للأمر بالاستئذان في تلك الأحوال خاصة، وذلك في قراءة مَنْ نصب "ثلاث عَوْرَاتٍ".

(11/131)

قوله: {بَعْدَهُنَّ} قال أبو البقاء: "التقدير: بعد استئذانهم فيهنَّ، ثم حَذَفَ حرفَ الجرِّ والفاعل، فبقي: بعد استئذانهم، ثم حَذَفَ المصدرَ" يعني بالفاعل الضمير المضاف إليه الاستئذان فإنه فاعلٌ معنويٌّ بالمصدر. وهذا غير ظاهر، بل الذي يَظْهَرُ أنَّ المعنى: ليس عليكم جناحٌ. ولا عليهم أي: العبيد والإماءِ وَالصَّبِيَّانِ، في عَدَمِ الاستئذان بعد هذه الأوقات المذكورة، ولا حاجة إلى التقدير الذي ذكره.

قوله: {طَوَّافُونَ} خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره: هم طَوَّافُونَ، و"عليكم" متعلقٌ به.

قوله: {بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ} في "بَعْضُكُمْ" ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، و"على بعض" الخبر، فقدَّره أبو البقاء "يَطُوفُ عَلَى بعض". وتكون هذه الجملة بدلاً مما قبلها. ويجوز أن تكون مؤكدةً مُبَيَّنَةً. يعني: أنها أفادت إفادة الجملة التي قبلها فكأنت بدلاً، أو مؤكدةً. وردَّ الشيخ هذا: بأنه كونٌ مخصوصٌ فلا يجوز حَذْفُه. والجواب عنه: أن الممتنع الحذف إذا لم يدلَّ مخصوصٌ فلا يجوز حَذْفُه. والجواب عنه: أن الممتنع الحذف إذا لم يدلَّ عليه دليلٌ وقصد إقامة الجارِّ والمجرور مقامه، وهنا عليه دليلٌ ولم يُقصد إقامة الجارِّ مقامه، ولذلك قال الزمخشري: "خبره" على بعض، على معنى: طائف على بعض، وحذف لدلالة "طَوَّافُونَ" عليه.

(11/132)

الثاني: أن يَرْتَفَعَ بدلاً مِنْ "طَوَّافُونَ" قاله ابن عطية. قال الشيخ: "ولا يصحُّ إنَّ قُدِّرَ الضميرُ ضميرَ عَيْبَةٍ لتقدير المبتدأ "هم" لأنه يصيرُ التقدير: هم يَطُوفُ

بعضكم على بعض، وهو لا يصحُّ، فإنَّ جَعَلْتَ التقدير: أنتم يَطُوفُ بعضكم على بعض، فيدقُّه أنَّ قوله "عليكم" يدلُّ على أنهم هم المَطُوفُ عليهم، "وأنتم طَوَّافُونَ" يدلُّ على أنهم طَائِفُونَ فتعارضاً". قلت: نختار أنَّ التقدير: أنتم، ولا يلزمُ محذورٌ. قوله: "فيدفعه إلى آخره" لا تعارضُ فيه لأنَّ المعنى: كلُّ منكم ومن عبيدكم طائفٌ على صاحبه، وإن كان طوافٌ أحدِ النوعين غيرِ طوافِ الآخر؛ لأنَّ المرادَ الظهورُ على أحوال الشخص، ويكونُ "بعضكم" بدلاً من "طَوَّافُونَ"، وقيل: "بعضٌ" بدلٌ من "عليكم" بإعادة العاملِ فأبدلتُ مرفوعاً من مرفوع، ومجروراً من مجرور. ونظيره قولُ الشاعر:

3468- فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضَهُ * بَعْضٌ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تَكْسِرَا
ف"بعضه" بدلٌ من "النَّبْعِ" المنصوب، و"بعض" بدلٌ من المجرورِ بالباء.
الثالث: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدَّر أي: يطوفُ بعضكم على بعض، حُدِفَ لدلالة
"طَوَّافُونَ" عليه. قاله الزمخشري.
وقرأ ابن أبي عبله "طَوَّافِينَ" بالنصبِ على الحال من ضميرِ "عليهم".

* { وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ
ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }

(11/133)

قوله: { وَالْقَوَاعِدُ } جمع "قاعِد: من غير تاءٍ تانيث. ومعناه: القواعدُ عن النكاح، أو عن الحيض، أو عن الاستمتاع، أو عن الحَبَل، أو عن الجميع. ولولا تَحَصُّصُهُنَّ بِذَلِكَ لَوْجَبَتِ التَّاءُ تَحْو: ضارِبةٌ وقاعِدَةٌ من القعود المعروف. وقوله: { مِنَ النِّسَاءِ } وما بدَّه بيانٌ لهن و"القواعدُ" مبتدأ. و"من النساء" حالٌ و"اللاتي" صفةٌ للقواعد لا للنساء. وقوله: { فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ } الجملةُ خبرٌ المبتدأ، وإنما دَخَلَتْ لِأَنَّ المبتدأ موصوفٌ بموصول، لو كان ذلك الموصولُ مبتدأً لجاز دخولها في خبره، ولذلك مَتَّعْتُ أَنْ تَكُونَ "اللاتي" صفةً للنساء؛ إذ لا يبقى مسوِّغٌ لدخولِ ألفاءٍ في خبر المبتدأ. وقال أبو البقاء: "ودَخَلَتْ ألفاءٌ لما في المبتدأ من معنى الشرط؛ لأنَّ الألفَ واللامَ بمعنى الذي". وهذا مذهب الأخفش، وتقدم تحقيقه في المائة. ولكن هنا ما يُعْنَى عن ذلك: وهو ما دَكَرْتُهُ من وصفِ المبتدأ بالموصولِ المذكور.

و{ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ } حالٌ من "عليهن". والتبرُّجُ: الظهورُ، من البرُّج: وهو البناءُ الظاهرُ. و"بزينَةٍ" متعلقٌ به. وقوله: { وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ } مبتدأ بتأويل: استعفافهن، "خيرٌ" خبره.

(11/134)

* { لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ

أَخْوَانِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَخْوَانِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بِيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَجْوَالِكُمْ
أَوْ بِيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا
جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتاً فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ
مُبَارَكَةً طَيِّبَةً كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ {

قوله: {أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ}: العامة على فتح/ الميم واللام مخففة. وابن جبير "مَلَكْتُمْ" بضم الميم وكسر اللام مشددة أي: مَلَكْتُمْ غَيْرُكُمْ. والعامة على "مفاتيحه" دُونَ يَاءٍ جَمْعُ مَفْتَحٍ. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ "مَفْتَحٍ" بِالْكَسْرِ وَهُوَ الْأَلَةُ، وَأَنْ يَكُونَ جَمْعُ "مَفْتَحٍ" بِالْفَتْحِ وَهُوَ الْمَصْدَرُ. بِمَعْنَى الْفَتْحِ. وَابْنُ جَبْرِ "مَفَاتِيحَهُ" بِالْبَاءِ بَعْدَ التَّاءِ جَمْعُ مَفْتَحٍ. وَالْأَوَّلُ أَقْبَسُ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ هَارُونَ عَنْهُ "مَفَاتِيحَهُ" بِالْإِفْرَادِ وَهِيَ قِرَاءَةُ قَتَادَةَ. قوله: {وَصَدِيقِكُمْ} العامة على فتح الصاد. وحميد الخزاز روى كسرها إنباعاً لكسرة الدال. والصديق يقع للواحد والجمع كالخَلِيطِ وَالْقَطِينِ وَشِبْهَهُمَا. قوله: {جَمِيعاً} حَالٌ مِنْ "تَأْكُلُوا"، و"أَشْتَاتاً" عَطْفٌ عَلَيْهِ وَهُوَ جَمْعُ شَتَّ.

(11/135)

قوله: {تَحِيَّةً} منصوبٌ على المصدرِ مِنْ مَعْنَى "فَسَلِّمُوا" فهو من بابِ قَعَدْتُ جُلُوساً. وقد تقدّم وزن التحيّة. و{مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ} يدجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ صفةً لـ"تحيّة"، وأن يتعلّق بنفس "تحيّة" أي: التحيّة صادرةً من جهة الله. و"مِنْ" لابتداء الغاية مجازاً، إلا أنه يُعَكِّرُ عَلَى الْوَصْفِ تَأَخُّرُ الصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ عَنِ الْمَوْوَلَةِ. وقد تقدّم ما فيه.

* {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا جَمِيعاً يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ قَاذَنَ لَمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرَ لَهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ {

قوله: {عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ}: "جامع" من الإسناد المجازي؛ لأنه لما كان سبباً في جَمْعِهِمْ نُسِبَ الْفَعْلُ إِلَيْهِ مجازاً. وقرا اليماني "على أمر جميع" فيحتمل أن تكون صيغةً مبالغةً بمعنى مُجَمِّعٍ، وأن لا تكون. والجملة الشرطية من قوله: {وَإِذَا كَانُوا} وجوابها عطفٌ على الصلة من قوله: "آمَنُوا". قوله: {لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ} تعليلٌ أي: لأجل بعض حاجتهم. وأظهر العامة الضاد عند الشين، وأدغمها أبو عمرو فيها لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَارُبِ؛ لِأَنَّ الضادَ مِنْ أَقْصَى حَافَةِ اللِّسَانِ، وَالشَّيْنَ مِنْ وَسْطِهِ. وقد استضعف جماعة من النحويين هذه الرواية واستبعدوها عن أبي عمرو رأس الصناعة من حيث إن الضاد أقوى من الشين، ولا يُدْغَمُ الْأَقْوَى فِي الْأَضْعَفِ. وأساء الزمخشري على روايتها السوسي.

(11/136)

وقد أجاب الناس فقال: "وجه الإدغام أن الشين أشد استطالة من الصاد، وفيها نفس ليس في الصاد، فقد صارت الصاد أنقص منها، وإدغام الأنقص في الأزيد جائز". قال: "ويؤيد هذا أن سبويه حكى عن بعض العرب "اطجع" في "اصطجع"، وإذا جاز إدغامها في الطاء فإدغامها في الشين أولى". والحصم لا يسلم جميع ما ذكر، وسند المنع واضح.

* { لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونَ مِنْكُمْ لَوْ آذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }

قوله: { دُعَاءَ الرَّسُولِ } : يجوز أن يكون هذا المصدر مضافاً لمفعوله أي: دعاءكم الرسول بمعنى: أنكم لا تناذوهن باسمه فتقولون: يا محمد، ولاكنيته فتقولون: يا أبا القاسم، بل نادوه وخاطبوه بالتوقير: يا رسول الله يا نبي الله. وعلى هذا جماعة كثيرة، وأن يكون مضافاً للفاعل. واختلفت عبارات الناس في هذا المعنى فقيل: لا تجعلوا دعاءه إياكم كدعاء بعض لبعض فتباطؤون عنه، كما يتباطأ بعضكم عن بعض إذا دعاه لأمر، بل يجب عليكم المبادرة لأمره. واختاره أبو العباس، ويؤيد قوله: { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ } . وقيل: معناه لا تجعلوا دعاء الرسول ربه مثل ما يدعو صغيركم كبيركم، وفقيركم غنيكم يسأله حاجة، فربما تجاب دعوته، وربما لا تجاب. وإن دعوات الرسول عليه السلام مسموعة مستجابة... في التخرجة الأخرى.

(11/137)

وقرأ الحسن "بئبكم" بتقديم النون على الباء المكسورة [بعدها] ياء مشددة مخفوضة مكان "بئبكم" الطرف في قراءة العامة. وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدل من الرسول. الثاني: أنه عطف بيان له لأن النبي [رسول]، بإضافته إلى المخاطبين صار أشهر من الرسول. الثالث: أنه نعت. لا يقال: إنه لا يجوز لأن هذا كما قررتم أعرف، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت. بل إما أقبل أو مساو؛ لأن الرسول صار علماً بالعلية على محمد صلى الله عليه وسلم فقد تساوبا تعريفاً.

قوله: { قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ } قد تدل على التقليل مع المضارع إلا في أفعال الله تعالى، فتدل على التحقيق كهذه الآية. وقد ردها بعضهم إلى التقليل لكن إلى متعلق العلم، يعني أن الفاعلين لذلك قليل، فالتقليل ليس في العلم بل في متعلقه.

(11/138)

قوله: {لِوَادًا} فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدر من معنى الفعلِ الأول؛ إذ التقدير: يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ يَتَسَلَّلًا، أو يَلَاوِذُونَ لِوَادًا. والثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحالِ أي مُلَاوِذِينَ. واللَّوَادُ: مصدرٌ لَوَادَ. وَإِنَّمَا صَحَّتِ الْوَاوُ وَإِنْ انكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ يُقَلِّبْ يَاءً كَمَا قُلِّبَتْ فِي قِيَامٍ وَصِيَامٍ؛ لِأَنَّهَا صَحَّتْ فِي الْفِعْلِ نَحْوُ: لَوَادَ فَلَوْ أَعْلَتْ فِي الْفِعْلِ أَعْلَتْ فِي الْمَصْدَرِ نَحْوُ: الْقِيَامِ وَالصِّيَامِ لِقَلْبِهَا أَلْفًا فِي قِيَامٍ وَصَامٍ. فَأَمَّا مَصْدَرٌ لَادَ بِكَذَا يَلُوذُ بِهِ فَمَعْتَلٌ نَحْوُ: لَادَ لِإِيَادًا، مِثْلُ: صَامٍ صِيَامًا يُوَقِّمُ قِيَامًا. وَاللَّوَادُ وَالْمُلَاوِذَةُ: التَّسْتُرُ يُقَالُ: لَوَادَ فُلَانٌ بِكَذَا أَي: اسْتَرَّ بِهِ. وَاللُّوَذُ: مَا يُطِيفُ بِالْجِبَلِ. وَقِيلَ: اللَّوَادُ: الرَّوْعَانُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ فِي حُفْيَةٍ. وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّ الْمَنَافِقِينَ كَانُوا يَخْرُجُونَ مُتَسْتَرِينَ بِالنَّاسِ مِنْ غَيْرِ اسْتِذْنَانٍ حَتَّى لَا يُرَوَّأُوا. وَالْمَفَاعَلَةُ: لِأَنَّ كَلَامًا مِنْهُمْ يَلُوذُ بِصَاحِبِهِ فَالْمَشَارَكَةُ مَوْجُودَةٌ.

وقرأ يزيد بن قسيط "لِوَادًا" بفتح اللام، وهي محتملةٌ لوجهين أحدهما: أن تكونَ مصدرٌ "لاد" ثلاثياً فتكمونَ مثل: طَافَ طَوَافًا. وَصَلَحَتْ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرَ لَوَادَ، إِلَّا أَنَّهُ فُتِحَتْ الْفَاءُ إِتْبَاعًا لِفَتْحَةِ الْعَيْنِ وَهُوَ تَعْلِيلٌ ضَعِيفٌ يَصْلُحُ لِمِثْلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

(11/139)

قوله: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ} فيه وجهان، أشهرهما: - وهو الذي لا يعرف النحاة غيره - أن الموصول هو الفاعل و"أن" تصيبيهم" مفعوله أي: فَلْيَحْذَرِ الْمُخَالَفُونَ عَنْ أَمْرِهِ إِصَابَتَهُمْ فَتْنَةً. والثاني: أن فاعل "فَلْيَحْذَرِ" ضميرٌ مستترٌ، والموصول مفعولٌ به. وقد رُدَّ على هذا بوجوهٍ منها: أن الإضمارَ على خلافِ الأصلِ. وفيه نظرٌ؛ لأن هذا الإضمارَ في قوة المنطوق به، فلا يُقال: هو خلافُ الأصلِ. ألا ترى أن نَحْوَ: قُمْ وَلتَقْمِ فاعله مضمَّرٌ، ولا يُقال في شيءٍ منه: هو خلافُ الأصلِ، وإنما الإضمارُ خلافُ الأصلِ فيما كان حَدْفًا نَحْوُ: {وَسئَلِ الْقَرْبَةَ

{. ومنها أن هذا الضمير لا مَرَجَع له أي: ليس له شيءٌ يعودُ عليه فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا، وَاجِبٌ: بَأَنَّ الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ هُوَ الْمَوْصُولُ الْأَوَّلُ أَي: فَلْيَحْذَرِ الْمُتَسَلِّلُونَ الْمُخَالَفِينَ عَنْ أَمْرِهِ، فَيَكُونُونَ قَدْ أَمَرُوا بِالْحَذَرِ مِنْهُمْ أَي: أَمَرُوا بِاجْتِنَابِهِمْ كَمَا يُؤْمَرُ بِاجْتِنَابِ الْفُسَّاقِ. وَقَدْ رَدُّوا هَذَا بوجهين، أحدهما: أن الضميرَ مفردٌ، والذي يعودُ عليه معٌ، فقَاتَتِ الْمَطَابَقَةُ الَّتِي هِيَ شَرْطٌ فِي تَفْسِيرِ الضَّمَائِرِ. الثَّانِي: أَنَّ الْمُتَسَلِّلِينَ هُمُ الْمُخَالَفُونَ، فَلَوْ أَمَرُوا بِالْحَذَرِ عَنِ الَّذِينَ يَخَالَفُونَ لَكَانُوا قَدْ أَمَرُوا بِالْحَذَرِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمَكِّنُ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالْحَذَرِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ.

(11/140)

ويمكنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ: بَأَنَّ الضَّمِيرَ وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا فَإِنَّمَا عَادَ عَلَى جَمْعٍ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمَعْنَى: فَلْيَحْذَرِ هُوَ. أَي: مِنْ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ. وَحَكَى سِيبَوَيْهِ "ضَرَبَنِي

وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ " أي: ضربني مَنْ تَمَّ وَمَنْ دُكِيَ، وهي مسألة معروفة في النحو، أو يكونُ التقديرُ: فليحذَرُ كلَّ واحدٍ مِنَ الْمُتَسَلِّلِينَ. وعن الثاني: بأنه يجوزُ أَنْ يُؤَمَّرَ الْإِنْسَانُ بِالْحَذَرِ عن نفسه مجازاً. يعني أَنَّهُ لَا يَطَاوَعُهَا عَلَى شَهَوَاتِهَا وَمَا تُسْأَلُهُ لَهُ مِنَ السُّوءِ. كَانَهُ قِيلَ: فَلِيحذِرِ الْمُخَالِفُونَ أَنْفُسَهُمْ، فَلَا يُطِيعُوهَا فِي مَا تَأْمُرُهُمْ بِهِ، وَلِهَذَا يُقَالُ: أَمَرَ نَفْسَهُ وَنَهَاها، وَأَمَرْتَهُ نَفْسَهُ بِاعْتِبَارِ الْمِجَازِ. وَمِنْهَا: أَنَّهُ يَصِيرُ قَوْلُهُ: { أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } مُفْلَتاً ضَائِعاً؛ لِأَنَّ "يَحذَرُ" يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ، قَدْ أَخَذَهُ عَلَى رَعْمِكُمْ وَهُوَ "الَّذِينَ يُخَالِفُونَ"، وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ حَتَّى يَقُولُوا: إِنَّ "أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ" فِي مَحَلِّ أَجَلِهِ. وَاعْتَرَضَ عَلَى هَذَا: أَنَّهُ لَمْ يَسْتَكْمَلْ شُرُوطَ النَّصْبِ لِاخْتِلَافِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ فَاعِلَ الْحَذَرِ غَيْرُ فَاعِلِ الْإِصَابَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ يَطْرُقُ مَعَ أَنْ وَأَنَّ. فَنَقُولُ: مُسْتَلَمٌ شُرُوطَ النَّصْبِ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ، وَهُوَ مَجْرُورٌ بِاللَّامِ تَقْدِيرًا، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ مَعَ "أَنْ" لِطَوِيلِهَا بِالصَّلَةِ.

و"يُخَالِفُونَ" يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ نَحْوُ: خَالَفْتُ أَمْرَ زَيْدٍ، وَ"إِلَى" نَحْوُ: خَالَفْتُ إِلَى كَذَا، فَكَيْفَ تَعَدَّى هَذَا بِحَرْفِ الْمَجَاوِزَةِ؟ وَفِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى صَدَّ وَأَعْرَضَ أَي: صَدَّ عَنْ أَمْرِهِ وَأَعْرَضَ عَهُ مُخَالِفًا لَهُ. وَالثَّانِي: قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "مَعْنَاهُ يَقَعُ خِلَافُهُمْ بَعْدَ أَمْرِهِ، كَمَا تَقُولُ: كَانَ الْمَطَرُ عَنْ رِيحِ كَذَا، وَعَنْ لَمَّا عَدَا الشَّيْءُ". الثَّلَاثُ: أَنَّهَا مَزِيدَةٌ أَي: يَخَالِفُونَ أَمْرَهُ، وَإِلَيْهِ نَحَا الْأَخْفَشِ وَأَبُو عَبِيدَةَ، وَالزِّيَادَةُ خِلَافُ الْأَصْلِ.

(11/141)

وُقِرِيَء "يُخَلِّفُونَ" بِالتَّشْدِيدِ، وَمَفْعُولُهُ مَحذُوفٌ أَي: يُخَلِّفُونَ أَنْفُسَهُمْ.

* { أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }

قوله: { قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ }؛ قال: الزمخشري: "أَدْخَلَ "قد" لِيؤكدَ عِلْمَهُ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ عَنِ الدِّينِ وَالنَّفَاقِ، وَيَرْجِعُ توكِيدُ الْعِلْمِ إِلَى توكِيدِ الْوَعِيدِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ "قد" إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ كَانَتْ بِمَعْنَى "رُبَّمَا" فَوَاقَفْتُ "رُبَّمَا" فِي خُرُوجِهَا إِلَى مَعْنَى التَّكْثِيرِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

3469- فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا * أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَوُفُودُ

وَنَحْوُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ زَهِيرٍ:

3470- أَخِي ثِقَةٍ لَا تُهْلِكُ الْخَمْرُ مَالَهُ * وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ نَائِلُهُ

قال الشيخ: "وكونُ "قد" إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ أَفَادَتْ التَّكْثِيرَ قَوْلُ لِبَعْضِ النَّحَاةِ. وَليْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنَّمَا التَّكْثِيرُ مَفْهُومٌ مِنَ السِّيَاقِ. وَالصَّحِيحُ: أَنَّ "رُبَّمَا" لِلتَّقْلِيلِ لِلشَّيْءِ، أَوْ لِتَقْلِيلِ نَظِيرِهِ. وَإِنْ فَهْمُ تَكْثِيرٍ فَمِنْ السِّيَاقِ لَا مِنْهَا".

{ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ } فِي "يَوْمٍ" وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لَا ظَرْفٌ لِعَطْفِهِ عَلَى قَوْلِهِ: { مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ } أَي: يَعْلَمُ الَّذِي أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ أَحوَالِكُمْ، وَبَعْلَمُ يَوْمَ يُرْجَعُونَ كَقَوْلِهِ: { إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ } { لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ }. وَالثَّانِي: أَنَّهُ ظَرْفٌ لِشَيْءٍ مَحذُوفٍ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَالْعِلْمُ الظَّاهِرُ لَكُمْ - أَوْ نَحْوِ هَذَا - يَوْمَ، فَيَكُونُ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ "انْتَهَى".

(11/142)

وقرأ العائمه "يُرَجَعُونَ" مبنياً للمفعول. وأبو عمرو في آخرين مبنياً للفاعل. وعلى كلتا القراءتين فيجوز وجهان، أحدهما: أن يكون في الكلام التفتاح من الخطاب في قوله: {مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ} إلى العيبة في قوله: "يُرَجَعُونَ". والثاني: أن "ما أنتم عليه" خطاب عام لكل أحد. والضمير في "يُرَجَعُونَ" للمنافقين خاصة، فلا التفتاح حنيئذ.

سورة الفرقان

* { تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا }

قوله: {لِيَكُونَ}: اللام متعلقة بـ"نزل". وفي اسم "يكون" ثلاثة أوجه، أحدهما: أنه ضمير يعود على الذي نزل. أي: ليكون الذي نزل الفرقان نذيراً. الثاني: أنه يعود على الفرقان وهو القرآن. أي: ليكون الفرقان نذيراً. الثالث: أنه يعود على "عبد" أي: ليكون عبده محمد صلى الله عليه وسلم نذيراً. وهما أحسن الوجوه معنى وصناعة لقربه مما يعود عليه، والضمير يعود على أقرب مذكور. و"للعالمين" متعلق بـ"نذيراً" وإنما قدم لأجل الفواصل. ودعوى إفادة الاختصاص بعيدة لعدم تأنيهاها. ورجح الشيخ عوده على "الذي" قال: لأنه العمد المسمى إليه الفعل، وهو من وصفه تعالى كقوله: {إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ}. و"نذيراً" الظاهر فيه أنه بمعنى مُنذِر. وجوزوا أن يكون مصدراً بمعنى الإنذار كالنكير بمعنى الإنكار منه {فَكَيْفَ كَانَ عَدَابِي وَنُذِرٌ

. {

* { الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا }

(11/143)

قوله: {الَّذِي لَهُ مُلْكُ}: يجوز في "الذي" الرفع نعتاً للذي الأول، أو بياناً، أو بدلاً، أو خبراً لمبتدأ محذوف، أو نصب على المدح. ما بعد "نزل" من تمام الصلة فليس أجنياً، فلا يضرب الفصل به بين والموصول الأول والثاني إذا جعلنا الثاني تابعاً له.

قوله: {وَخَلَقَ} الخلق هنا عبارة عن الإحداث والتهيئة لما يصلح له حتى يجيء قوله: {فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا} مفيداً؛ إذ لو حملنا {خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ} على معناه الأصلي من التقدير لصار الكلام: وَقَدَّرَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ.

* { وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسِهِمْ }

صَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا {

قوله: {وَاتَّخَذُوا}: يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على الكفار الذين يَصُفُّهم لَفْظُ "العالمين"، ولأنَّ يعودَ على مَنْ إدَّعى لله شريكاً وولداً لدلالة قوله: {وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ}، وأنَّ يعودَ على المُندَرِّين لدلالة "نذيراً" عليهم.

قوله: {لَا يَخْلُقُونَ} صفةٌ لـ "آلهة"، وَعَلَّبَ العقلاء على غيرهم؛ لأنَّ الكفار كانوا يَعْبُدُونَ العقلاء كَعَزْرِبِرِ والمسيح والملائكة وغيرهم كالواكب والأصنام. ومعنى "لا يَخْلُقُونَ" لا يَقْدِرُونَ على التقدير، والخَلْقُ يُوصَفُ به العبادُ. قال زهير: 3471- وَلَا نَتَّ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبِعَضُ * الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي ويقال: خَلَقْتُ الأديم أي: قَدَّرْتُهُ. هذا إذا أريد بالخَلْقِ التقديرُ. فإنَّ أريد به الإيجادُ فلا يُوصَفُ به غير الباري تعالى وقد تقدَّم. وقيل: بمعنى يَخْلُقُونَ، كقوله: {وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا}.

(11/144)

* {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكُ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا {

قوله: {افْتَرَاهُ}: الهاءُ تعودُ على إفكٍ. وقال أبو البقاء: "الهاءُ تعودُ على "عَبْدِهِ" في أول السورة" ولا أَظنُّه إلا غَلَطًا، وكأنه أراد أن يقول: الضمير المرفوع في افتراه فَغَلِطَ.

قوله: {ظُلْمًا} فيه أوجهٌ، أحدها: أَنَّهُ مفعولٌ به؛ لأنَّ "جاء" يتعدَّى بنفسه وكذلك "أتى". والثاني: أنه على إسقاطِ الخافضِ أي: جاؤوا بظلم. الثالث: أنه في موضعِ الحال، فيجيءُ فيه ما في قولك "جاء زيدٌ عدلاً" من الأوجه.

* {وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا {

قوله: {اكْتَتَبَهَا}: يجوز فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ حالاً من أساطيرُ، والعاملُ فيها معنى التنبية، أو الإشارةُ المقدورة؛ فإنَّ "أساطيرُ" خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، تقديره: هذه أساطيرُ الأولين مُكْتَتَبَةٌ. والثاني: أن يكونَ في موضعِ خبرٍ ثانٍ لـ "هذه". والثالث: أَنْ يكونَ "أساطيرُ" مبتدأً و"اكْتَتَبَهَا" خبره، وَاكْتَتَبَهَا: الافتعالُ هنا يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى أمرٍ بكتابتها كاقْتَصَدَ واحتجَمَ، إذا أمرَ بذلك، ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى كتبتها، وهو مِنْ جملةِ افترائهم عليه لأنه [عليه السلام] كان أمياً لا يَقْرَأُ ولا يَكْتُبُ، ويكونُ كقولهم: اسْتَكْتَبَهُ واصْطَلَبَهُ أي: سكبهُ وصَبَّهُ. والافتعالُ مُشْعِرٌ بالتكلفِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ كَتَبَ بمعنى جَمَعَ، من الكَتَبِ وهو الجَمْعُ، لا من الكتابةِ بالقلمِ.

(11/145)

وقرأ طلحة "اكتتبتها" مبنياً للمفعول. قال الزمخشري: "والمعنى اكتتبتها له كاتب لأنه كان أمياً لا يكتب بيده، ثم حذفت اللام فأفصى الفعل إلى الضمير فصار: اكتتبتها إياه كاتب. كقوله: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ} ثم بُني الفعل للضمير الذي هو "إياه" فانقلب مرفوعاً مستتراً بعد أن كان منصوباً بارزاً، وبقي ضمير الأساطير على حاله فصار "اكتتبتها" كما ترى".

قال الشيخ: "ولا يصح ذلك على مذهب جمهور البصريين؛ لأن "اكتتبتها له كاتب" وصل الفعل فيه لمفعولين أحدهما مسرَّح، وهو ضمير الأساطير، والآخر مقيد، وهو ضميره عليه السلام، ثم أُسِّع في الفعل فحذفت حرف الجر، فصار: اكتتبتها إياه كاتب. فإذا بُني هذا للمفعول: إنما ينبو عن الفاعل المفعول المسرَّح لفظاً وتقديراً لا المسرَّح لفظاً، المقيّد تقديراً. فعلى هذا يكون التركيب اكتتبه لا اكتتباها، وعلى هذا الذي قلناه جاء السماع. قال: الفرزدق:

3472- وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً * وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرَّعَازُ
ولو جاء على ما قرَّره الزمخشري لجاء التركي: "ومنا الذي اختيره الرجال" لأن "أخيراً" تعدى إلى الرجال بإسقاط حرف الجر؛ إذ تقديره: اختير من الرجال". قلت: وهو اعتراض حسن بالنسبة إلى مذهب الجمهور، ولكن الزمخشري قد لا يلتزمه، ويوافق الأخفش والكوفيين، وإذا كان الأخفش وهم، يتركون المسرَّح لفظاً وتقديراً، ويُقيمون المجرور بالحرف مع وجوده فهذا أولى وأحرى.

(11/146)

والظاهر أن الجملة من قوله: {اكتتبتها فهي تُملى} من تيممة قول الكفار. وعن الحسن أنها من كلام الباري تعالى، وكان حق الكلام على هذا أن يقرأ "اكتتبتها" بهمزٍ مقطوعة مفتوحة للاستفهام كقوله: {أفترى على الله كذباً أم به جنه}. ويمكن أن يُعْتَدَر عنه: أنه حذفت الهمزة للعلم بها كقوله تعالى: {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ}. وقول الآخر:

3473- أَفْرَحُ أَنْ أُرَزَّ الكَرَامَ وَأَنْ * أُوْرَتَ دَوْدًا شَصَائِصًا تَبْلًا
يريد: أو تلك، وأفرح، فحذفت لدلالة الحال، وحقه أن يف على "الأولين". قال الزمخشري: "كيف قيل: اكتتبتها فهي تُملى عليه، وإنما يقال: أمليت عليه فهو يكتتبه؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أراد اكتتابها وطلبه فيه تُملى عليه أو كتبت له وهو أمي فهي تُملى عليه أي: تُلقى عليه من كتاب يتحفظها؛ لأن صورة الإلقاء على الحافظ كصورة الإلقاء على الكاتب".

وقرأ عيسى وطلحة "تلى" بتأين من فوق، من التلاوة. و{بكره وأصيلاً} ظرفاً زمان للإملاء. والياء في "تلى" بدل من اللام كقوله: {قَلِيمِلِل} وقد تقدّم.

* { وَقَالُوا مَا لَ هَآذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا }

قوله: { مَا لِهَذَا } : " ما " استفهامية مبتدأة. والجارُّ بعدها خبرٌ. " ويأكل " جملةٌ حاليةٌ، وبها تيمُّ فائدة الإخبار كقوله: { قَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ }. وقدمت تقدم في النساء أَنَّ الجَرَّ كَيْتَبُ مَفْصُولَةٌ من مجرورها وهو خارجٌ عن قياس الخط.

والعاملُ في الحالِ الاستقرارُ العاملُ في الجارِّ، أو نفسُ الجارِّ، ذكره أبو البقاء.

(11/147)

قوله: { فَيَكُونُ } العامةُ على نصيه. وفيه وجهان، أحدهما: نصبٌ على جوابِ التحضيض. والثاني قال أبو البقاء: فيكو منصوبٌ على جوابِ الاستفهام " وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يترتَّبُ على هذا الاستفهام. وشرطُ النصبِ: أن ينعقدَ منها شرطٌ وجزاءٌ. وقريء " فكيونٌ " بالرفع، وهو معطوفٌ على " أنزل ". وجاز عطفه على الماضي؛ لأنَّ المرادَ بالماضي المستقبلُ، إذ التقدير: لولا نُتْرَلُ.

* { أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا }

قوله: { أَوْ يُلْقَى } : " أو تكونُ " معطوفان على " أنزل " لما تقدّم من كونه بمعنى نُتْرَلُ. ولا يجوزُ أن يُعطفا على " فيكونُ " المنصوبِ في الجواب، لأنهما مُندرجان في التحضيض في حكم الواقع بعد " لولا ". وليس المعنى على أنهما جوابٌ للتحضيض فيعطفا على جوابه. وقرأ الأعمش وقتادة " أو يكونُ له " بالياء من تحت؛ لأن تانيب الجنة مجازي.

قوله: { يَأْكُلُ مِنْهَا } الجملةُ في موضع الرفع صفةٌ لـ " جنه ". وقرأ الأخوان " تَأْكُلُ " بنون الجمع. والباقون بالياء من تحت أي: الرسول.
قوله: { وَقَالَ الظَّالِمُونَ } وصَع الظاهر موضع المضمرة، إذ الأصل: وقالوا. قال الزمخشري: " وأرادَ بالظالمين إياهم بأعيانهم ". قال الشيخ: " وقوله ليس تركيباً سائغاً، بل التركيبُ العربيُّ أن يقول: أرادهم بأعيانهم ".

* { تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُضُورًا }

قوله: { جَنَّاتٍ } : يجوزُ أن يكونَ بدلاً مِنْ " خيراً "، وأن يكونَ عطفاً بيان عند مَنْ يُجَوِّزُه في النكرات، وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ أعنى. و{ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ } صفةٌ.

(11/148)

قوله: { وَيَجْعَلُ لَكَ } قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر برفع " ويجعلُ " والباقون بإدغامِ لامِ " يَجْعَلُ " في لامِ " لك ". وأمَّا الرفعُ ففيه وجهان، أحدهما: أنه

مستأنف. والثاني: أنه معطوفٌ على جواب الشرط. قال الزمخشري: "لأنَّ الشرط إذا وقع ماضياً جاز في جوابه الجزم، والرفع كقوله: 3474- وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ * يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ قال الشيخ: "وليس هذا مذهب سيبويه، بل مذهبه: أنَّ الجوابَ محذوفٌ، وأنَّ هذا المضارعَ منويٌّ به التقديم، ومذهبُ المبرد والكوفيين أنه جوابٌ على حذفِ الفاءِ، ومذهبُ آخرين: أنه جوابٌ لا على حذفِها، بل لما كان الشرطُ ماضياً صَعَفَ تأثيرُ "إن" فارتفع". قلت: فالزمخشريُّ بنى قوله على هذين المذهبين. ثم قال الشيخ: "وهذا التركيبُ جائزٌ فصيحٌ. وزعم بعضُ أصحابنا أنه لا يجيءُ إلا في ضرورة".

وأما القراءةُ الثانيةُ فتحتمل وجهين، أحدهما: أنَّ سكونَ اللامِ للجزمِ عطفاً على مَحَلِّ "جَعَلَ"؛ لأنه جوابُ الشرط. والثاني: أنه مرفوعٌ، وإنما سَكُنَ لأجل الإدغام. قال الزمخشري وغيره وفيه نظرٌ؛ من حيث إنَّ من جملةٍ مَنْ قرأ بذلك - وهو نافعٌ والأخوان وحفصٌ - ليس من أصولهم الإدغامُ، حتى يُدَعَى لهم في هذا المكان. نعم أبو عمرو أصله الإدغامُ وهو يقرأ هنا بسكونِ اللامِ، فيحتمل ذلك على قراءته، وهذا من محاسنِ علمِ النحوِ والقراءاتِ معاً.

وقرأ طلحةُ بن سليمان "ويَجَعَلُ" بالنصب؛ وذلك بإضمارِ "أن" على جوابِ الشرطِ، واستضعافها ابنُ جني. مثلُ هذه القراءة: 3475- فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكُ * رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلْدُ الْحَرَامُ وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بَدْنَابُ عَيْشٍ * أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ بالتثليث في "تأخذ".

* { إِذَا رَأَيْتَهُمْ مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا }

(11/149)

قوله: { إِذَا رَأَيْتَهُمْ } : هذه الجملةُ الشرطيَّةُ في موضعِ نصبٍ صفةً لـ "سَعِيرًا" لأنه مؤنَّثٌ.

قوله: { سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا } : قيل: التَغِيظُ لا يُسْمَعُ. فالجوابُ من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه على حذفِ مضافٍ أي: صوتِ تَغِيظِها. والثاني: أنه على حذفِ تقديره: سَمِعُوا وَرَأَوْا تَغِيظًا وَزَفِيرًا، فيرتفع كلُّ واحدٍ إلى ما يليقُ به أي: رَأَوْا تَغِيظًا وَسَمِعُوا زَفِيرًا. والثالث: أن يُصَمَّنَ "سمعوا" معنىً يَشْتَمِلُ الشَّيْئَيْنِ أَي: أَدْرَكُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا. وهذان الوجهان الأخيران منقولان من قوله: 3476- يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ عَدَا * مَتَقَلَّدَا سَيْفًا وَرُمَحًا

ومن قوله:

3477- فَعَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا * أَي: وَمُعْتَقَلًا رُمَحًا، وَسَقَيْتُهَا مَاءً، أَوْ تَضَمَّنُ "مَتَقَلَّدًا" معنىً مُتَسَلِّحًا، و"عَلَفْتُهَا" معنى: أَطْعَمْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا.

* { وَإِذَا أَلْفَاؤُا مِنْهَا مَكَانًا صَبِيحًا مُّقَرَّنِينَ دَعَا هُنَالِكَ ثُبُورًا }

قوله: {مَكَانًا}: منصوب على الظرف و"منها" في محلِّ نصبٍ على الحال من "مكان" لأنه في الأصل صفةٌ له. و"مُقَرَّنِينَ" حال من مفعول "ألقوا". و"تُبورا" مفعول به. فيقولون: يا تُبورا. ويجوز أن يكونَ مصدرًا من معنى "دُعوا" وقيل: منصوبٌ بفعلٍ من لفظه مقدرٌ تقديره: تَبَرْنَا تُبورًا. وقرأ/ معاذ بن جبل "مُقَرَّنُونَ" بالواو. ووجهها أن تكونَ بدلًا من مفعول "ألقوا". وقرأ عمر بن محمد "تُبورا" بفتح الثاء. والمصدرُ التي على فَعُولٍ بالفتح قليلةٌ جدًا. ينبغي أن يُصمَّ هذا إليها، وقد ذكرتها في البقرةِ عدن قوله {وَقُودَهَا النَّاسُ}.

* {لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُولًا }

(11/150)

قوله: {خَالِدِينَ}: منصوبٌ على الحال: إمَّا من فاعل "يَشَاءُونَ" وإمَّا من فاعل "لَهُمْ" لوقوعه خبرًا. والعائدُ على "ما" محذوفٌ أي: لهم فيها الذي يَشَاءُونَهُ حال كونهم خالدين.

قوله: {كَانَ عَلَى رَبِّكَ} في اسمِ كان وجهان، أحدهما: أنه ضميرٌ "ما يَشَاءُونَ"، ذكره أبو البقاء. والثاني: أن يعودَ على الوَعْدِ المفهوم من قوله {وَعْدَ الْمُتَّقِينَ}. و{مَسْئُولًا} على المجازِ أي: يُسأل: هل وُقِي بك أم لا؟ أو يَسأله مَنْ وَعَدَ به.

* {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَصَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ صَلَّوْا السَّبِيلَ }

قوله: {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ}: قرأ ابنُ عامرٍ "تَحْشُرُهُمْ" فنقول "بالنون فيهما. وابنُ كثيرٍ وحفصٌ بالياء من تحت فيهما. والباقون بالنون في الأول، وبالياء في الثاني. وهنَّ واضحا. وقرأ الأعرج "تَحْشُرُهُمْ" بكسر الشين في جميع القرآن. قال ابن عطية: "هي قليلةٌ في الاستعمالِ قويةٌ في القياس؛ لأنَّ يَفْعَلِ بكسر العين في المتعدِّي أَقْبَسُ مِنْ يَفْعَلِ بضمِّ العين". وقال أبو الفضل الرازي: "وهو القياس في الأفعالِ الثلاثيةِ المتعدية؛ لأنَّ يَفْعَلِ بضمهم العين قد يكونُ من اللازم الذي هونَ فَعَلٌ بضمِّها في الماضي". قال الشيخ: "وليس كما ذكرنا، بل فَعَلٌ المتعدِّي الصحيحُ جميعُ حروفه، إذا لم يكن للمغالبةِ ولا حلقِيَّ عينٍ ولا لم فإنه جاء على يَفْعَلِ وَيَفْعَلُ كثيرًا. فإنَّ شَهْرَ أَحَدُ الاستعمالين اتَّبَعَ، وإلا فالخيارُ. حتى إنَّ بعضَ أصحابنا خيَّرَ فيهما: سَمِعَا للكلمة أو لم يُسَمَّعا". قلت: الذي خيَّرَ في ذلك هو ابنُ عصفورٍ فيجيزُ أن تقول: "زيد يَفْعَلُ" بكسر العين، و"يَضْرِبُ" [بضمِّ] الراءِ مع سماعِ الضمِّ في الأول والكسرِ في الثاني. وسبقه إلى ذلك ابنُ درستويه، إلا أنَّ النحامة على خلافه.

(11/151)

قوله: { وَمَا يَعْجُدُونَ } عطفٌ على مَفْعُولٍ "تَحْشُرُهُمْ" وَيَضْعُفُ نَصْبُهُ عَلَى الْمَعْيَةِ. وَعَلَبَ غَيْرَ الْعَاقِلِ فَأَتَى بِ"مَا" دُونَ "مَنْ".
قوله: { هُوَ لِأَنَّ } يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِعِبَادِي، أَوْ بَدَلًا، أَوْ بَيَانًا.
قوله: { صَلُّوا السَّبِيلَ } عَلَى حَذْفِ الْجَرِّ وَهُوَ "عَنْ"، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ { يَضِلُّ عَنِ سَبِيلِهِ } ثُمَّ أُسْبِعَ فِيهِ فَحُذِفَ نَحْوُ: "هَدَى"، فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى بِ"إِلَى"، وَقَدْ يُحْدَفُ اتِّسَاعًا. وَ"ظَلَّ" مَطَاوِعٌ أَصَلَّ.

* { قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَا كُنَّا مَتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا }

قوله: { يَنْبَغِي } : الْعَامَّةُ عَلَى بِنَائِهِ لِلْفَاعِلِ. وَأَبُو عَيْسَى الْأَسْوَدُ الْقَارِيءُ "يَنْبَغِي" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: "زَعَمَ سَيْبُوَيْهِ أَنْ يُنْبَغَى لُغَةً".
قوله: { أَنْ نَتَّخِذَ } فَاعِلٌ "يَنْبَغِي" أَوْ مَفْعُولٌ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ فِي قِرَاءَةِ الْأَسْوَدِ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "نَتَّخِذَ" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَ"مِنْ أَوْلِيَاءَ" مَفْعُولُهُ، وَزِيدَتْ فِيهِ "مِنْ". وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا أَوَّلَ عَلَى أَنَّ "اتَّخَذَ" مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَكُونَ الْمُتَعَدِّيةُ لِاثْنَيْنِ بَلْ لِوَاحِدٍ، فَعَلَى هَذَا "مِنْ دُونِكَ" مُتَعَلِّقٌ بِالِاتِّخَاذِ، أَوْ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ "أَوْلِيَاءَ".

(11/152)

وقرأ أبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبو رجاء والحسن وأبو جعفر في آخريته "نَتَّخَذَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَفِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا الْمُتَعَدِّيةُ لِاثْنَيْنِ، وَالْأَوَّلُ هَمَزٌ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِينَ. وَالثَّانِي: قَوْلُهُ: مِنْ أَوْلِيَاءَ" وَ"مِنْ" لِلتَّبْعِيضِ أَي: مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ نَتَّخِذَ بَعْضَ أَوْلِيَاءَ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ. الثَّانِي: أَنَّ "مِنْ أَوْلِيَاءَ" هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ "مِنْ" مَزِيدَةٌ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي. وَهَذَا مُرَدُّهُ: بِأَنَّ "مِنْ" لَا تُزَادُ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي، إِنَّمَا تُزَادُ فِي الْأَوَّلِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "وَيَضْعُفُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ دَخُولُ "مِنْ" فِي قَوْلِهِ: "مِنْ أَوْلِيَاءَ". اعْتَرَضَ بِذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَغَيْرُهُ". الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ "مِنْ أَوْلِيَاءَ" فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: "وَدَخَلَتْ "مِنْ" زِيَادَةً لِمَكَانِ النَّفْيِ الْمُتَقَدِّمِ، كَقَوْلِكَ: مَا اتَّخَذْتَ زَيْدًا مِنْ وَكَيْلٍ". قُلْتُ: فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ جَعَلَ الْجَائِرَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَحِينَئِذٍ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ "مِنْ" مَزِيدَةً، وَلَكِنَّهُ يَرِيدُ أَنَّ هَذَا الْمَجْرُورَ هُوَ الْحَالُ نَفْسُهُ وَ"مِنْ" مَزِيدَةٌ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تُحْفِظُ زِيَادَةُ "مِنْ" فِي الْحَالِ وَإِنْ كَانَتْ مُنْفِيَّةً، وَإِنَّمَا تُحْفِظُ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِيهَا عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ.
وقوله: { أَنْتُمْ أَصْلَلْتُمْ } { إِمَّ هُمْ صَلُّوا } إِمَّا قَدَّمَ الْأَسْمَ عَلَى الْفِعْلِ لِمَعْنَى ذِكْرُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: { أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ }.
{ وَقَرَأَ الْحَجَّاجُ "نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ [أَوْلِيَاءَ]" فَبَلَغَ عَاصِمًا فَقَالَ: "مُقْتَتِ الْمُحْدِجُ. أَوْ عَلِمَ أَنَّ فِيهَا "مِنْ"؟
قوله: { وَلَا كُنَّا مَتَّعْتَهُمْ } لَمَّا تَصَمَّنَ كَلَامُهُمْ أَنَّا لَمْ نُضِلَّهُمْ، وَلَمْ نَحْمِلْهُمْ عَلَى

الضلال، حَسُنَ هذا الاستدراكُ وهو أَنْ دَكَرُوا سَبَبَهُ أَي: أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وَتَفَضَّلْتَ فَجَعَلُوا ذَلِكَ دَرِيْعَةً إِلَى ضَلَالِهِمْ عَكْسَ الْقَضِيَّةِ.

(11/153)

قوله: {بُورًا} يجوز فيه وجهان أحدهما: أنه جمعُ بائرٍ كعائذٍ وعُوذٍ. والثاني: أنه مصدرٌ في الأصل، قَيْسَتْوِي فِيهِ الْمَفْرَدُ وَالْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعُ وَالْمَذَكَّرُ وَالْمُؤنَّثُ. وهو مِنَ الْبَوَارِ وهو الْهَلَاكُ. وقيل: من الفساد. وهي لغةٌ للأزد يقولون: / بَارَتْ بِضَاعَتُهُ أَي: قَسَدَتْ. وَأَمْرٌ بِأَيْرٍ أَي: فسادٌ. وهذا معنى قولهم: كَسَدَتْ الْبِضَاعَةُ". وقال الحسن: "وهو مِنْ قَوْلِهِمْ: أَرْضٌ بُورٌ أَي: لا نباتَ بها. وهذا يَرْجِعُ إِلَى معنى الْهَلَاكِ وَالْفَسَادِ".

* { فَقَدْ كَذَّبْتُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا تَصْرًا وَمَنْ يَطْلِمِ مِّنْكُمْ نُذِفُهُ عَذَابًا كَبِيرًا }

قوله: {بِمَا تَقُولُونَ}: هذه الجملة من كلام الله تعالى اتفاقاً، فيه على إضمار القول والالتفات. وقال الزمخشري: "هذه المفاجأة بالاحتجاج والإلزام حسنة رائعة، وخاصة إذا انظمت إليه الالتفات وحذف القول. ونحوها قوله عَزَّ وَجَلَّ {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرَّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ} وقول القائل: 3478- قالوا حُرسانُ أقصى ما يُرادُ بنا * ثم الْقُفُولُ فقد جئنا حُرسانا انتهى. يريد: أن الأصل في الآية الكريمة: فقلنا: قد كَذَّبْتُمْ، وفي البيت فقلنا: قد جئنا. والخطابُ في "كذَّبْتُمْ" للكفار، فالمعنى: فقد كَذَّبْتُمْ الْمُعْبُودُونَ بِمَا تَقُولُونَ مِنْ أَنَّهُمْ أَصْلُوكُمْ. وقيل: المعنى: فقد كَذَّبْتُمْ فِيما تَقُولُونَ مِنَ الْاِفْتِرَاءِ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ أَصْلُوكُمْ، وقيل: هو خطابٌ للمؤمنين في الدنيا أي: فقد كَذَّبْتُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ الْكُفَّارَ بِمَا تَقُولُونَ مِنَ التَّوْحِيدِ فِي الدُّنْيَا.

(11/154)

وقرأ أبو حيوه وقنبل في رواية ابن أبي الصلت عنه بالياءِ مِنْ تَحْتِ أَي: فقد كَذَّبْتُمْ الْآلِهَةَ بِمَا يَقُولُونَ {سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ} إِلَى آخِرِهِ. وقيل: المعنى: فقد كَذَّبْتُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ الْكُفَّارَ بِمَا يَقُولُونَ مِنَ الْاِفْتِرَاءِ عَلَيْكُمْ.

قوله: {فَمَا تَسْتَطِيعُونَ} قرأ حفص بناءً الخطاب والمرادُ عبادةُها. وإلحاقون بياءِ العَيْبَةِ. والمرادُ الْآلِهَةُ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا مِنْ عَاقِلٍ وَغَيْرِهِ؛ وَلِذَلِكَ غَلَبَ الْعَاقِلُ فَجِيءَ بِوَاوِ الضَّمِيرِ.

قوله: {نُذِفُهُ} الْعَامَّةُ بَنُونَ الْعِظْمَةِ، وَقَرِيءٌ بِالْيَاءِ، وَفِي الْفَاعِلِ وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى لِدَلَالَةِ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ عَلَى ذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ ضَمِيرُ الظلمِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ. وَفِيهِ تَجَوُّزٌ بِإِسْنَادِ إِذَاقَةِ الْعَذَابِ إِلَى سَبَبِهَا وَهُوَ

الظلم.

* { وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا }

(11/155)

قوله: { إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ } : في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محل نصب صفة لمفعول محذوف، فقدّره الزمخشري تابعا للزجاج: "وما أرسلنا قبلك أحدا من المرسلين إلا أكليين ماشين" وإنما حذف لكان الجار بعده. وقدّره ابن عطية: "رجالا أو رسولا". والضمير في "إنهم" وما بعده عائذ على هذا الموصوف المحذوف. والثاني: أنه لا محل لها من الإعراب، وإنما هي صلة لموصول محذوف هو المفعول لأرسلنا، تقديره: إلا من إنهم، فالضمير في "إنهم" وما بعده عائذ على معنى "من" المقدر، وإليه ذهب الفراء. وهو مردود: بأن حذف الموصول لا يجوز إلا في مواضع التنبيه عليها في البقرة. الثالث: أن الجملة محلها نصب على الحال. وإليه ذهب أبو بكر بن الأنباري. قال: التقدير: إلا وإنهم، يعني أنها حالية، فقدّر معها الواو بيانا للحالية. ورُدّ: بكون ما بعد "إلا" صفة لما قبلها. وقدّره أبو البقاء أيضا. والعامّة على كسر "إن" لوجود اللام في خبرها، ولكون الجملة حالا على الراجح: قال أبو البقاء: "وقيل: لو لم تكن اللام لكسرت أيضا؛ لأن الجملة حالية، إذ المعنى: إلا وهم [ياكلون]". وقرئ: "أنهم" بالفتح على زيادة اللام، و"أن" مصدرية. التقدير: إلا لأنهم. أي: ما جعلناهم رسلا إلى الناس إلا لكونهم مثلهم.

وقرأ العامّة "يَمْشُونَ" خفيفة. وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعبدالله "يَمْشُونَ" مشدداً مبنياً للمفعول. أي: تمشيتهم حوائجهم أو الناس. وقرأ [أبو] عبد الرحمن "يَمْشُونَ" بالتشديد مبنياً للفاعل، وهي بمعنى "يَمْشُونَ". قال الشاعر:

3479- وَمَشَى بِأَعْطَانِ الْمَبَاءَةِ وَابْتَعَى * قَلَائِصَ مِنْهَا صَعْبَةً وَرُكُوبُ

(11/156)

قال الزمخشري: "ولو قرئ: "يَمْشُونَ" لكان أوجه، لولا الرواية" يعني بالتشديد. قلت: قد قرأ بها السلمي ولله الحمد. قوله: { أَتَصْبِرُونَ } المعادل محذوف أي: أم لا تصبرون. وهذه الجملة الاستفهامية قال الزمخشري: "موقعها بعد الفتحة موقع "أيكم" بعد الابتلاء في قوله { لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ } يعني أنها معلقة لما فيها من معنى فعل القلب، فتكون منصوبة المحل على إسقاط الخافض.

* { وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ تَرَى رَبَّنَا لَقَدِ

اسْتَكْبَرُوا فِيهَا أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا {

قوله: {عُتُوًّا}: مصدرٌ. وقد صحَّ هنا، وهو الأكثرُ، وأُعلِّ في سورة مريم في {عِتِيًّا} لمناسبةٍ ذُكِرَتْ هناك وهي تواخي رؤوسِ الفواصلِ.

* {يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا {

قوله: {يَوْمَ يَرَوْنَ}: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ يدلُّ عليه قوله: "لا بُشْرَى" أي: يُمنعون البشْرَى يومَ يَرَوْنَ. الثاني: أنه منصوبٌ بأدكُرُ، فيكونُ مفعولاً به. الثالث: أنه منصوبٌ بـ"يُعَذِّبون" مقدرًا. ولا يجوز أن يعملَ فيه نفسُ البُشْرَى: لوجهين، أحدهما: أنها مصدرٌ، والمصدرُ لا يعملُ فيما قبله. والثاني: أنها منفيةٌ بـ"لا"، وما بعدها لا يعملُ فيما قبلها.

(11/157)

قوله: {لا بُشْرَى} هذه الجملةُ معمولَةٌ لقولٍ مضميرٍ أي: يَرَوْنَ الملائكةَ يقولون: لا بُشْرَى، فالقولُ حالٌ من الملائكة. وهو نظيرُ التقديرِ في قوله تعالى: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ}. قال الشيخ: "واحتَمَلَ "بُشْرَى" أن يكونَ مبنياً مع "لا"، واحتَمَلَ أن يكونَ في نيةِ التنوينِ منصوبٌ اللفظُ، ومُنِعَ من الصرفِ للتأنيثِ اللازم. فإن كان مبنياً مع "لا" احتَمَلَ أن يكونَ "يومئذٍ" خبراً، و"للمجرمين" خبرٌ بعد خبرٍ، أو نعتاً لـ"بُشْرَى"، أو متعقاً بما تَعَلَّقَ به الخبرُ، وأن يكنَّ "يومئذٍ" صفةً لـ"بُشْرَى"، والخبرُ "للمجرمين" ويجيءُ خلافُ سيبويه والأخفش: هل الخبرُ لنفسٍ لا، أو الخبرُ للمبتدأ الذي هو مجموعُ "لا" وما بُني معها؟ وإن كان في نيةِ التنوينِ وهو معرَّبٌ جاز أن يكونَ "يومئذٍ" و"للمجرمين". خبرين، وجاز أن يكونَ "يومئذٍ" خبراً و"للمجرمين" صفةً. والخبرُ إذا كان الاسمُ ليس مبنياً لنفسٍ "لا" بإجماعٍ.

قلت: قوله: "واحتَمَلَ أن يكونَ في نيةِ التنوينِ" إلى آخره لا يتأتَّى إلا على قولِ أبي إسحاق. وهو أنه يرى أن اسمَ "لا" إلنافيةٌ للجنسِ معرَّبٌ، ويَعْتَدِرُ عن حذفِ التنوينِ بكثرةِ الاستعمالِ، وبَسْتَدِلُّ عليه بالرجوعِ إليه في الضرورةِ. ويُنتهَد:

3480- ألا رجلاً جزاه الله خيراً *

(11/158)

وتَيَأَوُّهُ البصريون على إضمار: ألا تَرَوْنِي رجلاً. وكان يمكنُ الشَّيْخُ أن يجعله معرباً - كما ادَّعى - بطريقٍ أخرى: وهي أن يجعلَ "بُشْرَى" عاملةً في "يومئذٍ" أو في "للمجرمين" فيصيرُ من قبيلِ المُطَوَّلِ، والمُطَوَّلُ معرَّبٌ، لكنه لم يُلَمَّ بذلك. وسيأتي شيءٌ من هذا في كلامِ أبي البقاء رحمه الله. ويجوز أن يكونَ "بُشْرَى" معرباً منصوباً بطريقٍ أخرى. وهي أن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ أي:

لا يُبَشِّرُونَ بُشْرَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {لَا مَرْحَبًا بِهِمْ}، "لا أهلاً ولا سهلاً". إِلَّا أَنْ كَلَامَ الشَّيْخِ لَا يُمْكِنُ تَنْزِيلُهُ عَلَى هَذَا لِقَوْلِهِ: "جَازَ أَنْ يَكُونَ "يَوْمَئِذٍ" وَ"لِلْمُجْرِمِينَ" خَبْرِينَ" فَقَدْ حَكَمَ أَنَّ لَهَا خَبْرًا. وَإِذَا جُعِلَتْ مَنْصُوبَةً بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ لَا يَكُونُ لـ"لَا" حَيْثُ خَبْرٌ، لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ. وَهَذَا مَوْضِعٌ حَسَنٌ فَتَأَمَّلْهُ.

قوله: {يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ} قد تقدّم من "يَوْمَئِذٍ" أوجه. وَخَوَّرَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِـ"بُشْرَى" قَالَ: إِذَا قَدَّرْتَ أَهًا مَنْوَنَةً غَيْرُ مَبِينَةٍ مَعَ "لَا" وَيَكُونُ الْخَبْرُ "لِلْمُجْرِمِينَ".

(11/159)

وَخَوَّرَ أَيْضًا هُوَ وَالزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ "يَوْمَئِذٍ" تَكْرِيرًا لـ"يَوْمَ يَرَوْنَ". وَرَدَّ الشَّيْخُ سِوَاءَ أَرِيدَ بِالتَّكْرِيرِ التَّوَكِيدُ اللَّفْظِيُّ أَمْ أَرِيدَ بِهِ الْبَدَلُ قَالَ: "لأنَّ يَوْمَ مَنْصُوبٌ بِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ "أَذْكَر"، أَوْ مِنْ يَعْدِمُونَ الْبُشْرَى. وَمَا بَعْدَ "لَا" الْعَامِلَةَ فِي الْاسْمِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا. وَعَلَى تَقْدِيرِ مَا ذَكَرَاهُ يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهَا مَا قَبْلَ "لَا". قُلْتُ: وَمَا رُدَّ بِهِ لَيْسَ بظَاهِرًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَنْفِيَّةَ مَعْمُولَةٌ لِلْقَوْلِ الْمَضْمَرِ الْوَاقِعِ حَالًا مِّنَ "الْمَلَائِكَةِ"، وَالْمَلَائِكَةُ مَعْمُولَةٌ لـ"يَرَوْنَ"، وَبَرَوْنَ مَعْمُولٌ لـ"يَوْمَ" خَفِضًا بِالْإِضَافَةِ، فَ"لَا" وَمَا فِيرَحِيظِهَا مِنْ تَمَّةِ الظَّرْفِ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَعْمُولَةٌ لِبَعْضِ مَا فِي حَيْزِهِ فَلَيْسَتْ بِأَجْنِبِيَّةٍ وَلَا مَانِعَةٍ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا. وَالْعَجَبُ لَهُ كَيْفَ تَخَيَّلَ هَذَا، وَعَقَلَ عَمَّا قُلْتُهُ فَإِنَّهُ وَاضِحٌ مَعَ التَّأَمُّلِ؟

و"لِلْمُجْرِمِينَ" مِنْ وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعِ الْمَضْمَرِ شَهَادَةً عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ. وَالضَّمِيرُ فِي "يَقُولُونَ" يَحْوِزُ عَوْدَهُ لِلْكَفَّارِ وَ"لِلْمَلَائِكَةِ".

وَ"حَجْرًا" مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُتَلْتَمِزِ إِضْمَارًا نَاصِبَهَا، وَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهَا. قَالَ سَبِيوِيَّةُ: "وَيَقُولُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أَتَفْعَلُ كَذَا؟ فَيَقُولُ: حَجْرًا". وَهِيَ مِنْ حَجَرَهُ إِذَا مَنَعَهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعِيدَ طَالِبٌ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَمْنَعَ الْمَكْرُوهَ لَا يَلْحَقُهُ. وَكَانَ الْمَعْنَى: أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَمْنَعَهُ مَنَعًا وَيَحْجَرَهُ حَجْرًا.

وَالْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الْحَاءِ. وَالضَّحَاكُ وَالْحَسَنُ وَأَبُو رَجَاءٍ عَلَى صَمِّهَا وَهُوَ لَغَةٌ فِيهِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَمَجِيئُهُ عَلَى فِعْلٍ أَوْ فُعْلٍ فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ تَصَرَّفُ فِيهِ لِإِخْتِصَاصِهِ بِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ، كَمَا كَانَ قَعْدَكَ وَعَمْرُكَ كَذَلِكَ. وَأَنْشَدْتُ لِبَعْضِ الرُّجَّازِ:

3481- قَالَتْ وَفِيهَا حَيْدَةٌ وَدُعْرٌ * عَوْدُ رَبِّي مِنْكُمْ وَحَجْرٌ

(11/160)

وَهَذَا الَّذِي أَنْشَدَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ يَقْتَضِي تَصَرَّفَ "حَجْرًا" وَقَدْ تَقَدَّمَ نَصُّ سَبِيوِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ النَّصْبَ. وَحَكَى أَبُو الْبَقَاءِ فِيهِ لَغَةً ثَالِثَةً وَهِيَ الْفَتْحُ. قَالَ: "وَقَدْ قُرِيَءَ بِهَا". فَعَلَى هَذَا كَمَلَتْ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ مَقْرُوءَةٌ بِهِنَّ.

وَمَحْجُورًا صِفَةً مُؤَكَّدَةً لِّلْمَعْنَى كَقَوْلِهِمْ: دَيْلٌ ذَائِلٌ، وَمَوْتُ مَائِتٍ. وَالْحِجْرُ: الْعَقْلُ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ.

* { وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا }

قوله: { هَبَاءً } : الهَبَاءُ والهَبُوءُ: الترابُ الدقيق قاله ابن عرفة. قال الجوهري: "يُقَالُ مِنْهُ: هَبَا يَهْبُو إِذَا ارْتَفَعَ وَأَهْبَيْتُهُ أَنَا إِهْبَاءً". وقال الخليل والزجاج: "هو مثلُ الغبارِ الداخلِ فِي الكُوَّةِ يترَاءَى مع ضوءِ الشمس". وقيل: الهَبَاءُ ما تطايرَ مِنْ سَرَرِ النَّارِ إِذَا أُضْرِمَتْ. والواحدةُ هَبَاءَةٌ على حَدِّ تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ. وَمَنْثُورًا أَي مُفَرَّقًا، تَنَثَّرَ الشَّيْءُ: فَرَّقْتُهُ وَالتَّنَثَّرَ: لِنُجُومٍ مُتَفَرِّقَةٍ. وَالتَّنَثَّرَ: الكَلَامُ غَيْرُ الْمَنْظُومِ على المِقابِلَةِ بالشَّعْرِ. وَفائدةُ الوَصْفِ بِهِ أَنَّ الهَبَاءَ تراه منتظماً مع الضوءِ/ فَإِذَا حَرَّكْتَهُ تَفَرَّقَ فَجِيءَ بِهِ هَذِهِ الصِّفَةُ لِتَفِيدَ ذَلِكَ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "أَوْ مَفْعُولٌ ثَالِثٌ لَجَعَلْنَاهُ أَي: فَجَعَلْنَاهُ جَامِعًا لِحَقَارِ الهَبَاءِ وَالتَّنَائُرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ } أَي: جَامِعِينَ لِلْمَسِيخِ وَالْحَسَنِ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَخَالَفَ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ، فَخَالَفَ النُّجُومِيَّ فِي مَنَعِهِ أَنْ يَكُونَ لِكَانَ خَبْرَانِ وَأَزِيدُ، وَقِيَاسُ قَوْلِهِ فِي "جَعَلَ" أَنْ يَمْنَعَ أَنْ يَكُونَ لَهَا خَبْرٌ ثَالِثٌ". قُلْتُ: مَقْصُودُهُ أَنَّ كَلَامَ الزَّمَخْشَرِيِّ مُردودٌ قِيَاسًا على مَا مَنَعَهُ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ مِنْ تَعْدِيدِ خَبْرٍ "كَانَ".

* { أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا }

(11/161)

قوله: { خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ } : فِي أَفْعَلٍ هُنَا قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا على بَابِهَا مِنَ التَّفْضِيلِ. وَالمَعْنَى: أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ خَيْرٌ فِي الآخِرَةِ مُسْتَقَرًّا مِنْ مُسْتَقَرِّ الكُفَّارِ، وَأَحْسَنُ مَقِيلًا مِنْ مَقِيلِهِمْ، لَوْ فُرِضَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ ذَلِكَ، أَوْ على أَنَّهُ خَيْرٌ فِي الآخِرَةِ مِنْهُمْ فِي الدُّنْيَا. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِمَجْرِ الوَصْفِ مِنْ غَيْرِ مَفَاضِلَةٍ.

* { وَيَوْمَ تَشْهَقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَتُنزِلُ الْمَلَائِكَةُ نَزِيرًا }

قوله: { وَيَوْمَ تَشْهَقُ } : العَامِلُ فِي "يَوْمٍ": إِمَّا اذْكُرْ، وَإِمَّا: يَنْفِرُ اللهُ بِالمُلْكِ يَوْمَ تَشْهَقُ، لِذِلَالَةِ قَوْلِهِ: { المُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَانِ } عَلَيْهِ. وَقَرَأَ الكُوفِيُّونَ وَابُو عَمْرٍو هُنَا وَفِي قِ "تَشْهَقُ" بِالتَّخْفِيفِ. وَالباقونَ بِالتَّشْدِيدِ. وَهُمَا وَاضِحَتَانِ بِحَدْفِ الأَوَّلُونِ تَاءَ المِضَارِعَةِ، أَوْ تَاءَ التَّفْعُلِ، على خِلافٍ فِي ذَلِكَ. وَالباقونَ أُدْغَمُوا تَاءَ التَّفْعُلِ فِي الشَّيْنِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ المِقَارِبَةِ، وَهُمَا "كَتَطَّاهِرُونَ وَتَطَّاهِرُونَ" حَدْفًا وَإِدْغَامًا. وَقَدْ مَضَى فِي البِقْرَةِ. قَوْلُهُ: { بِالْغَمَامِ } فِي هَذِهِ البَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهُمَا: على السَّبَبِيَّةِ أَي: بِسَبَبِ الغَمَامِ، يَعْنِي بِسَبَبِ طُلُوعِهِ مِنْهَا. وَنَحْوُ { السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ } كَأَنَّهُ الَّذِي تَشْهَقُ بِهِ السَّمَاءُ. الثَّانِي: أَنَّهَا لِلحَالِ أَي: مُلْتَبِسَةً بِالْغَمَامِ. الثَّالِثُ: أَنَّهَا بِمَعْنَى عَنَ أَي: عَنِ الغَمَامِ كَقَوْلِهِ: { وَيَوْمَ تَشْهَقُ الأَرْضُ عَنْهُمْ }

(11/162)

{ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ } فيها اثنتا عشرة قراءة: ثِنْتَانِ فِي الْمَتَوَاتِرِ، وَعِشْرَةٌ فِي الشَّاذِ. فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ مِنَ السَّبْعَةِ "وَنُزِّلُ" بِنُونٍ مضمومةٍ ثم أُخْرَى سَاكِنَةً وَزَايَ خَفِيفَةً مَكْسُورَةً مُضَارَعًا "أَنْزَلَ"، وَالْمَلَائِكَةَ بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ بِهِ. وَكَانَ مِنْ حَقِّ الْمَصْدَرِ أَنْ يَجِيءَ بَعْدَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى إِنْزَالِ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: "لَمَّا كَانَ الْأَنْزَلُ وَتَرَّلَ يَجْرِيانَ مَجْرَيَّ وَاحِدًا، أُجْرِيَ مَصْدَرٌ أَحَدُهُمَا عَلَى مَصْدَرِ الْآخَرَةِ: وَأَنْشَدَ:

3482- وَقَدْ تَطَوَّيْتُ أَنْطَوَاءَ الْحِصْبِ

لَأَنَّ تَطَوَّيْتُ وَأَنْطَوَيْتُ بِمَعْنَى". قُلْتُ: وَمِثْلُهُ { وَتَبَّأْتُ إِلَيْهِ تَبْيَلًا } أَي: تَبَّأْتُ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ مِنَ السَّبْعَةِ "وَنُزِّلُ" بِضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ الزَّايِ الْمَشْدُودِ وَفَتْحِ اللَّامِ، مَاضِيًا مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ. "الْمَلَائِكَةُ" بِالرَّفْعِ لِقِيَامَةِ مَقَامِ الْفَاعِلِ. وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِمَصْدَرِهِاتِ.

وقرأ ابن مسعود وأبو رجاء "وَنَزَّلَ" بالتشديد ماضياً مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى، "الملائكة" مفعولٌ به. وعن أيضاً "وَأَنْزَلَ" مبنياً للفاعل عَدَّاهُ بِالتَّضْعِيفِ مَرَّةً، وَبِالْهَمْزَةِ أُخْرَى. وَالْإِعْتِذَارُ عَنِ مَجِيءِ مَصْدَرِهِ عَلَى التَّفْعِيلِ كَالْإِعْتِذَارِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ. وَعَنْهُ أَيْضًا "وَأَنْزَلَ" مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ.

وقرأ هارون عن ابن عمرو "نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ" بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ وَتَشْدِيدِ الزَّايِ فَرَعَ اللَّامَ مُضَارِعًا مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ، "الْمَلَائِكَةُ" بِالرَّفْعِ، مُضَارَعًا بِالتَّشْدِيدِ، وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَالْمَفْعُولُ مَحذُوفٌ أَي: وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ مَا أَمَرْتُ أَنْ تُنَزَّلَهُ.

وقرأ الحَقَّافُ عَنْهُ، وَجَنَاحُ بْنُ حَبِيبٍ "وَنَزَّلَ" مَخْفَفًا مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ "الْمَلَائِكَةُ" بِالرَّفْعِ. وَخَارِجَةٌ عَنِ أَبِي عَمْرٍو وَأَيْضًا وَأَبُو مَعَادٍ "وَنُزِّلُ" بِضَمِّ النُّونِ وَتَشْدِيدِ الزَّايِ وَنَصْبِ "الْمَلَائِكَةَ"، وَالْأَصْلُ: وَنُزِّلُ بَنُوَيْنِ حُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا.

(11/163)

وقرأ أبو عمرو وابنُ كَثِيرٍ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُمَا بِهَذَا الْأَصْلِ "وَنُزِّلُ" بَنُوَيْنِ وَتَشْدِيدِ الزَّايِ. وَقَرَأَ أَبُو بِيٍّ وَ"نُزِّلْتُ" بِالتَّشْدِيدِ مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ. وَ"نُزِّلْتُ" بِزِيَادَةِ تَاءٍ فِي أَوَّلِهِ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ فِيهِمَا.

وقرأ أبو عمرو في طَرِيقَةِ الْحَقَّافِ عَنْهُ "وَنُزِّلَ" بِضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ الزَّايِ خَفِيفَةً مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ، قَالَ صَاحِبُ اللُّوَامِحِ: "فَإِنْ صَحَّحَتِ الْقِرَاءَةُ فَإِنَّهُ حُذِفَ مِنْهَا الْمِضَافُ وَأَقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، تَقْدِيرُهُ: وَنُزِّلَ نَزُولُ الْمَلَائِكَةِ، فَحُذِفَ النُّزُولُ، وَنُقِلَ إِعْرَابُهُ إِلَى الْمَلَائِكَةِ. بِمَعْنَى: نُزِّلَ نَازِلُ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَجِيءُ بِمَعْنَى الْأَسْمِ. وَهَذَا مِمَّا يَجِيءُ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ/ فِي تَرْتِيبِ بِنَاءِ اللَّازِمِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى مَصْدَرِهِ"، قُلْتُ: وَهَذَا تَمَحُّلٌ كَثِيرٌ دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةُ الصَّنَاعَةِ، وَقَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: "وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ؛ لِأَنَّ تَرَّلَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ فَيُنْبِئُ هُنَا لِلْمَلَائِكَةِ. وَوَجْهُهُ: أَنْ يَكُونَ مِثْلَ: رُكِمَ الرَّجُلُ وَجُنَّ، فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: إِلَّا: أُرْكِمُهُ وَأَجُنَّهُ اللَّهُ، وَهَذَا بِأَبْ سَمَاعٍ لَا يُقَاسُ". قُلْتُ: وَنَظِيرُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مَا تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ { فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا } بِنَصْبِ "وَزَنًا" مِنْ حَيْثُ تَعَدِيَةُ الْقَاصِرِ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهَا.

* { الْمُلْكُ يَوْمئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَانِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا }

قوله: { الْمُلْكُ يَوْمئِذٍ } فيه أوجه، أحدها: أن يكون "الْمُلْكُ" مبتدأ، والخبر: "الحق"، ويومئذٍ متعلق بالْمُلْكِ. و"للرحمن" متعلق بالحق، أو بمحذوفٍ على التبيين، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ للحق. الثاني: أن الخبر "يومئذٍ"، و"الحق" نعتٌ للملْك. و"للرحمن" على ما تقدّم. الثالث: أن الخبر "للرحمن" و"يومئذٍ" متعلقٌ بالْمُلْكِ، و"الحق" نعتٌ للملْك.

(11/164)

* { وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا }

قوله: { وَيَوْمَ يَعَضُّ } معمولٌ لمحذوفٍ، أو معطوفٌ على "يَوْمَ تَشَقَّقُ" و"يَعَضُّ" مضارعٌ عَضَّ، ووزنه فَعِلَ بكسر العين، بدليل قولهم: عَضِضْتُ أَعَضُّ، وحكى الكسائي فتحها في الماضي، فعلى هذا يُقال: أَعَضُّ بالكسر في المضارع. والعَضُّ هنا كنايةٌ عن شدّة اللزوم. ومثله: حَرَقَ نَابَهُ، قال:

3483- أبي الصِّيمِ والتُّعْمَانُ يَحْرِقُ نَابَهُ * عليه فَأَفْصَى والسيوفُ مَعَاقِلُهُ
وهذا الكنايةُ أبلغُ من تصريحِ المُكْنَى عنه. وألٌ في "الظالم" تحتلُّ العهدَ،
والجنسَ، على حَسَبِ الخَلاَفِ في ذلك.
قوله: { يَقُولُ } هذه الجملةُ حالٌ مِنْ فاعلٍ "يَعَضُّ". وجملةُ التَّمْيِي بعد القولِ
مَحْكِيَةٌ به. وتقدّم الكلامُ في مباشرة "يا" لـ "ليت" في النساء.
وفلانٌ كنايةٌ عن عَلمٍ مَنْ يَعْقِلُ وهو منصرفٌ، وقُلٌ كنايةٌ عن نكرةٍ مَنْ يَعْقِلُ
من الذكور، وقُلَةٌ عَمَّنْ يَعْقِلُ من الإناث، والفلانُ والفلانةُ بالألفِ واللامِ عن غير
العاقل. ويختصُّ قُلٌ وقُلَةٌ بالنداءِ إلا في ضرورةٍ كقوله:
3484- في لَجَّةٍ أُمْسِيكَ فُلَانًا عن قُلٍ

(11/165)

وليس "قُلٌ" مُرَحَّمًا من فلانٍ خلافاً للفرء، وزعم الشيخ أن ابنَ عصفورٍ وابنَ
مالكٍ وابنَ العَليجِ وَهَمُوا في جَعْلِهِمْ "قُلٌ" كنايةً عن عَلمٍ مَنْ يَعْقِلُ كفلان. ولا م
قُلٌ وفلانٍ فيها وجهان، أحدهما: أنها واؤ. والثاني: أنها ياءٌ، وقرأ الحسن "يا
ويلتي" بكسرِ التاءِ وباءٍ صريحةً بعدها، وهي الأصلُ، وقرأ الدُّورِيُّ بالإمالةِ، أبو
عليٍّ: "وتَرَكَ الإِمَالَةَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْيَاءُ، فَبَدَّلَتِ الْكُسْرُ فَتَحَتْ،
وَالْيَاءُ أَلْفًا؛ فِرَارًا مِنَ الْيَاءِ. فَمَنْ أَمَالَ رَجَعَ إِلَى الَّذِي مِنْهُ قَدْرٌ أَوْلًا" قلت: وهذا
منقوضٌ بنحو "باع" فإنَّ أصله الياءُ ومع ذلك أمالوا، وقد أمالوا {ياحسرتا على
ما قرطت} و {ياأسقى} وهما كـ "يا ويلتي" في كونِ الفهما عن ياءِ المتكلم.

* { لَقَدْ أَصَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا }

قوله: { وَكَانَ الشَّيْطَانُ } : يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنْ مَقُولِ الظَّالِمِ، فَتَكُونُ مَنْصُوبَةً الْمَحَلِّ بِالْقَوْلِ، وَأَنْ تَكُونَ مِنْ مَقُولِ الْبَارِي تَعَالَى: فَلَا مَحَلَّ لَهَا لَا سِتْنَاهَا.

* { وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا }

قوله: { مَهْجُورًا } : مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ "اتَّخَذُوا" أَوْ حَالٍ. وَهُوَ مَفْعُولٌ مِنَ الْهَجْرِ بِفَتْحِ الْهَاءِ وَهُوَ التَّزْكُّ وَالْبُعْدُ. أَي: جَعَلُوهُ مَتْرُوكًا بَعِيدًا. وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الْهَجْرِ بِالضَّمِّ أَي: مَهْجُورًا فِيهِ، حَيْثُ يَقُولُونَ فِيهِ: إِنَّهُ شِعْرٌ وَأَسَاطِيرُ، وَجَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ مَفْعُولًا هُنَا مَصْدَرًا بِمَعْنَى الْهَجْرِ قَالَ: "كَالْمَجْلُودِ وَالْمَعْقُولِ". قُلْتُ: وَهُوَ غَيْرُ مَقْبُوسٍ، صَبَطَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي الْبِفَاطِ فَلَا تُتَعَدَّى إِلَّا بِتَقْلٍ.

* { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا }

(11/166)

قوله: { هَادِيًا } : حَالٌ أَوْ تَمْيِيزٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ إِعْرَابُ مِثْلِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

* { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا }

قوله: { جُمْلَةً } : حَالٌ مِنَ الْقُرْآنِ، إِذْ هِيَ فِي مَعْنَى مُجْتَمِعًا.
قوله: { كَذَلِكَ } : إِمَّا مَرْفُوعَةٌ الْمَحَلِّ أَي: الْأَمْرُ كَذَلِكَ. وَ"لِنُثَبِّتَ" عَلَةٌ لِمَحْذُوفٍ أَي: لِنُثَبِّتَ فَعَلْنَا ذَلِكَ. وَإِمَّا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ أَي: أَنْزَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ عَلَى النَّعْتِ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَ"لِنُثَبِّتَ" مُتَعَلِّقٌ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "هِيَ جَوَابُ قِسْمٍ" وَهَذَا قَوْلٌ مَرْجُوحٌ نَحَا إِلَى الْأَخْفَشِ وَجَعَلَ مَه "وَلِتَصْعَى"، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْأَنْعَامِ.
وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ "لِنُثَبِّتَ" بِالْيَاءِ أَي: اللَّهُ تَعَالَى.
وَالتَّرْتِيلُ: التَّفْرِيقُ. وَمَجِيءُ الْكَلِمَةِ بَعْدَ الْأُخْرَى بِسُكُونِ يَسِيرٍ دُونَ قَطْعِ النَّفْسِ. مِنْهُ تَعْرُوتُ رَتْلٌ وَمَرْتَلٌ أَي: مُقَلِّحُ الْأَسْنَانِ، وَبَيْنَ أَسْنَانِهِ فُرْجٌ يَسِيرٌ.
قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَنُزِّلَ هُنَا بِمَعْنَى: أَنْزَلَ لَا غَيْرَ كَخَبَّرَ بِمَعْنَى أَخْبَرَ، وَإِلَّا تَدَاقَعًا" يَعْنِي أَنَّ "نُزِّلَ" بِالتَّشْدِيدِ يَقْتَضِي بِالأَصَالَةِ التَّنْجِيمَ وَالتَّفْرِيقَ، فَلَوْ لَمْ يُجْعَلْ بِمَعْنَى أَنْزَلَ الَّذِي لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ لَتَدَافَعَ مَعَ قَوْلِهِ "جُمْلَةً" لِأَنَّ الْجُمْلَةَ تُتَافَى التَّفْرِيقَ، وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى مَعْتَقِدِهِ وَهُوَ أَنَّ التَّضْعِيفَ يَدُلُّ عَلَى التَّفْرِيقِ. وَقَدْ تَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابَةِ "الْكَشَافِ". وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ وَأَوَّلِ آلِ عِمْرَانَ وَآخِرِ الْإِسْرَاءِ، وَحَكَى هُنَاكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَنَا يُقْوِي ظَاهِرَهُ صَحَّتْهُ.

* { وَلَا يَأْتُوتَكَ بِمِثْلٍ إِلَّا حِجَّتَاكَ بِالْحَقِّ وَأَاحْسَنَ تَفْسِيرًا }

(11/167)

قوله: {إِلَّا جِنَّاتِكِ بِالْحَقِّ} هذا الاستثناء مفرغ. والجملة في محل نصب على الحال أي: لَا يَأْتُونِكَ بِمَثَلٍ إِلَّا فِي حَالِ إِتْيَانِنَا إِيَّاكَ كَذَا. والمعنى: وَلَا يَأْتُونُكَ بِسُؤَالٍ عَجِيبٍ إِلَّا جِنَّاتِكَ بِالْأَمْرِ الْحَقِّ. و"تفسيراً" تمييز، والمفضل عليه محذوف أي: تفسيراً مِنْ مِنْلِهِمْ.

* {الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ سَرُّ مَكَانًا وَأَصْلُ سَبِيلًا}

قوله: {الَّذِينَ يُحْشَرُونَ}: يجوز رفعه خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين. ويجوز نصبه على الذم، ويجوز أن يرتفع بالابتداء، وخبره الجملة من قوله {وَأُولَٰئِكَ سَرُّ مَكَانًا}. ويجوز أن يكون "أولئك" بدلاً من أو بياناً للموصول، و"سَرُّ مَكَانًا" خبر الموصول.

* {وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا}

قوله: {هَارُونَ}: بدل أو بيان، أو منصوب على القطع. و"وزيراً" مفعول ثانٍ، وقيل: حال، والمفعول الثاني قوله: "معه".

* {فَقُلْنَا اذْهَبْ إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا}

قوله: {فَدَمَّرْنَاهُمْ}: العامّة على "فَدَمَّرْنَا" فعلاً ماضياً معطوفاً على محذوف أي: فَذَهَبَا فَكَذَّبُوهُمَا فَدَمَّرْنَاهُمْ. وقرأ عليٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ "فَدَمَّرَاهُمْ" أمرٌ لموسى وهارون. وعنه أيضاً "فَدَمَّرَاتِهِمْ" كذلك أيضاً، ولكنه مؤكّد بالنون الشديدة. وعنه أيضاً: "فَدَمَّرَا بِهِمْ" بزيادة باء الجر بعد فعل الأمر، وهي تشبيه القراءة قبلها في الخط. ونقل عنه الزمخشري "فَدَمَّرْتُهُمْ" بتاء المتكلم.

* {وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَعْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَا لَهُمُ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا}

(11/168)

قوله: {وَقَوْمَ نُوحٍ}: يجوز أن يكون منصوباً، عطفاً على مفعول "دَمَّرْنَاهُمْ". ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مضمّر يُفَسِّرُهُ قوله "أَعْرَقْنَاهُمْ". ويرجح هذا بتقدّم جملة فعلية قبله. هذا إذا قلنا: إن "لَمَّا" ظرف زمان، وأمّا إذا قلنا إنّها حرف وجوب لوجوب فلا يتأتى ذلك؛ لأنّ "أَعْرَقْنَاهُمْ" حينئذٍ جوابٌ "لَمَّا"، وجوابها لا يُفَسِّرُ، ويجوز أن يكون منصوباً بفعلٍ مقدرٍ لا على سبيل الاشتغال، أي: اذكر قوم نوح.

* { وَعَادًا وَتَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا }

قوله: {وَعَادًا}: فيه ثلاثة أوجه، أن يكون معطوفاً على قوم نوح، وأن يكون معطوفاً على مفعول "جَعَلْنَاهُمْ"، وأن يكون معطوفاً على محل "للظالمين" لأنه في قوة: وَعَدْنَا الظالمين بعداب.

قوله: {وَأَصْحَابَ الرَّسِّ} فيه وجهان، أحدهما: من عَطَفِ المغاير. وهو الظاهر. والثاني: أنه من عطف بعض الصفات على بعض. والمراد بأصحاب الرِّسِّ تمود؛ لأنَّ الرِّسَّ البئر التي لم تُطَوَّ عن أبي عبيد، وتمودُ أصحابُ آبار. وقيل: الرِّسُّ نهْرٌ بالمشرق، ويقال: إنهم أناسٌ عبدهُ أصنامٍ قَتَلُوا نبيهم، ورسوهُ في بئرٍ أي: دَسَّوهُ فيها.

قوله: {بَيْنَ ذَلِكَ} "ذلك" إشارةٌ إلى مَنْ تقدَّم ذكره، وهم جماعات، فلذلك حَسَّنَ "بين" عليه.

* { وَكُلًّا صَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا }

قوله: {وَكُلًّا صَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ}: يجوزُ نصبه بفعل يفسِّره ما بعده أي: وَحَدَّرْنَا أو ذَكَرْنَا، لأنهما في معنى: صَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ. ويجوزُ أن يكونَ معطوفاً على ما تقدَّم، و"صَرَبْنَا" بيانٌ لسببِ إهلاكهم. وأمَّا "كلًّا" الثانيةُ فمفعولٌ مقدَّم.

(11/169)

* { وَلَقَدْ آتَوْنَا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي آُمِّطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ أَقْلَمَ يَكُونُوا يَرُوتَهَا بَلًا كَانُوا لَا يَزْجُونَ نَشُورًا }

قوله: {مَطَرَ السَّوْءِ}: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ على جَدْفِ الزائدِ أي: إمطار السَّوْس. الثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ؛ إذا المعنى: أعطيتها وأوليتها مطر السَّوْء. والثالث: أنه نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أي: إمطاراً مثل مطر السَّوْء.

وقرأ: زيد بن علي "مُطِرَتْ" ثلاثياً مبنياً للمفعول و"مَطَرَ" متعدٍ قال: 3485..... * كَمَنْ يُوَادُّهُ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمَطُور
وقرأ أبو السَّمَّال "مَطَرَ السَّوْء". بضم السين. وقد تقدَّم الكلامُ على السَّوْءِ والسَّوْءِ في براءة.

وقوله: {آتَوْنَا عَلَى الْقَرْيَةِ} إما عَدَى "أتى" بـ"على" لأنه صُمِّنَ معنى "مَرَّ".

* { وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُوكَ إِلَّا هُرُوءًا أَهَادًا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا }

(11/170)

قوله: {إِن يَتَّخِذُوكَ}: "إِنْ" نافيةٌ و"هُرُوءًا" مفعولٌ ثانٍ، ويحتملُ أن يكونَ التقديرُ: موضعٌ هُرَّء، وأن يكونَ مَهْرُوءًا بك. وهذه الجملةُ المنفيةُ تحتملُ

وجهين، أحدهما: أنها جوابُ الشرطية. واختصت "إذا" بأنَّ جوابها متى كان منفياً بـ"ما" أو "إن" أو "لا"، لا يحتاج إلى الفاء، بخلاف غيرها من أدوات الشرط. فعلى هذا يكون قوله: "أهذا الذي" في محلِّ نصب بالقول المضمَّر. وذلك القولُ المضمَّر في محلِّ نصب على الحال أي: إنَّ يتخذونك قائلين ذلك. والثاني: أنَّها جملةٌ معترضةٌ بين "إذا" وجوابها، وجوابها: هو ذلك القولُ المضمَّر المحكِّيُّ به "أهذا الذي" والتقدير: وإذا رَأَوْكَ قالوا: أهذا الذي بعثت، فاعترض بجملة النفي. ومفعولُ "بعثت" محذوفٌ هو عائذُ الموصولِ أي: بعثته. و"رسولاً" على بابه من كونه صفةً فينتصبُ على الحال. وقيل هو مصدرٌ/ بمعنى رسالة فيكونُ على حذفٍ مضافٍ أي: ذا رسول، بمعنى: ذا رسالة، أو يُجعلُ نفسَ المصدرِ؟ مبالغةً، أو بمعنى مُرسل. وهو تكلف.

* { إن كَادَ لِيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا لَوْلَا أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَصَلَ سَبِيلًا }

قوله: { إن كَادَ لِيُضِلَّنَا } : قد تقدَّم نظيره في "سبحان".
قوله: { لَوْلَا أَن صَبَرْنَا } جوابها محذوفٌ أي: لصللنا عن آلِهتنا، قال الزمخشري: "ولولا في مثل هذا الكلام جارٍ من حيث المعنى لا من حيث الصنعة مجرى التقييد للحكم المطلق".

(11/171)

قوله: { مَنْ أَصَلَ } جملةُ الاستفهام معلقةٌ لـ"يعلمون"، فهي سادَّةٌ مسدَّةٌ مفعولٌ لها إنَّ كانت على بابها، ومسدَّةٌ واحدٌ إنَّ كانت بمعنى عَرَفَ. ويجوزُ في "مَنْ" أن تكون موصولةً. و"أصل" خبرٌ مبتدأ مضمَّر، هو العائدُ على "مَنْ" تقديره: مَنْ هو أصلٌ. وإنما حُذِفَ للاستطالة بالتمييز كقولهم: "ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً"، وهذا ظاهرٌ إنَّ كانت متعديَّةً لواحد، وإنَّ كانت متعديَّةً لاثنين فتحتاجُ إلى تقديرٍ ثانٍ ولا حاجةٌ إليه.

* { أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَقَانَتْ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا }

قوله: { مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ } مفعولا الاتِّخَاذِ م، غيرُ تقديم ولا تأخيرٍ لاستوائيهما في التعريف، وقال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ أحرَّه "هواه" والأصل قولك: اتَّخَذَ الهوى إلهاً؟ قلت: ما هو إلاّ تقديمُ المفعول الثاني على الأول للعناية به، كما تقول "عَلِمْتُ منطلقاً زيدا" لفضلِ عنايتك بالمنطلق". قال الشيخ: "وإدعاءُ القلبِ - يعني التقديم - ليس بجيدٍ لأنَّه من ضرائرِ الأشعار". قلت: قد تقدَّم فيه ثلاثةٌ مذاهب. على أن هذا ليس من القلبِ المذكورِ في شيء، إنما هو تقديمٌ وتأخيرٌ فقط.

وقرأ ابن هرير "إلهه هواه" على وزن فعالة. وإلهة بمعنى: المألوه، والهَاءُ للمبالغة كعلامته ونسابة. وإلهة مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ لكونه نكرةً، ولذلك صُرِفَ. وقيل: الإلهة هي الشمسُ. ورُدَّ هذا: بأنَّه كان ينبغي أن يمتنع من الصرفِ للعلمية والتأنيث. وأجيب بأنها تدخلُ عليها أل كثيراً فلَمَّا نُزِعَتْ منها صارتُ

نكرة جارية مجرى الأوصاف. ويُقال: ألهة بضم الهيمزة أيضاً اسماً للشمس. وقرأ بعضُ المدنيين "ألهة هواه" جمع إله، وهو أيضاً مفعولٌ مقدّمٌ، وجمِع باعتبارِ الأنواع، فقد

(11/172)

كان الرجلُ يعبُدُ ألهةً شتى. ومفعولٌ: "أرأيتَ" الأولِ "مَنْ"، والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ.

* { أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا }

قوله: { كَيْفَ } : منصوبةٌ بـ "مَدَّ" وهي مُعلَّقةٌ لـ "تَرَ" فهي في موضعٍ نصبٍ وقد تقدّم القولُ في "ألم تَرَ".

قوله: { ثُمَّ جَعَلْنَا } قال الزمخشري: "فإن قلت: "ثم" في هذين الموضعين كيف موقعها؟ قلت: موقعها لبيان تفاضلِ الأمورِ الثلاثةِ، كأنَّ الثانيَ أعظمُ من الأولِ، والثالثُ أعظمُ منهما تشبهاً؛ لتأخُّدِ ما بينهما في الفصلِ بتأخُّدِ ما بينها في الوقتِ".

* { لَنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيهِ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا }

قوله: { لَنُحْيِي بِهِ } : فيه وجهانُ أظهرهما: أنَّه متعلقٌ بالإنزالِ. والثاني: - وهو ضعيفٌ - أنَّه متعلقٌ بـ "طَهُورٌ". وقال الزمخشري: "فإن قلت: إنزالُ الماءِ موصوفاً بالطهارةِ، وتعليقهُ بالإحياءِ والسَّقْيِ يُؤدِّنُ بأنَّ الطهارةَ شرطٌ في صحَّةِ ذلك ما تقول: "حَمَلَنِي الأَمِيرُ عَلِيٌّ عَلَيَّ فَرَسَ جَوَادٍ لِأَصِيدَ عَلَيْهِ الوحشَ"، قلت: لَمَّا كان سَقْيُ الأَنَاسِيِّ مِنْ جَمَلَةٍ ما أنزلَ له الماءُ وَصِفَ بالطهارةِ إكراماً لهم وتتميماً للمِنَّةِ عليهم.

و"طَهُورٌ" يجوزُ أن يكونَ صفةً مبالغةً منقولاً من ظاهرٍ، كقوله: { شَرَابًا طَهُورًا }، وقال:

3486- إلى رُجَحِ الأَكْفَالِ عَيْدٍ مِنَ الصَّبَا * عَذَابِ النَّايَا رِيْقُهُنَّ طَهُورٌ
وأصنُّ يكونَ اسمٌ ما يُتَطَهَّرُ به كالسَّحُورِ، وأنَّ يكونَ مصدرًا كالقبولِ والوُلُوعِ.
ووصفُ "بلدَةٍ" بـ "مَيْتٍ" وهي صفةٌ للمذكورِ لأنها بمعنى البلدِ.

(11/173)

قوله: { وَنُسْقِيهِ } العامَّةُ على ضمِّ النونِ. وقرأ أبو عمرو وعاصم في روايةٍ عنهما وأبو حيوة وابنُ أبي عُبلة بفتحها. وقد تقدم أنه قُرىء بذلك في النحلِ والمؤمنينِ. وتقدم كلامُ الناسِ عليهما.
قوله: { مِمَّا خَلَقْنَا } يجوزُ أن تتعلَّقَ بـ "نُسْقِيهِ"، وهي لابتداءِ الغايةِ. ويجوزُ أن

تَتَعَقُّ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنْ "أَنْعَامًا". وَتُكْرِمُ الْأَنْعَامَ وَالْأَنْسَابَ: قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "لَأَنَّ عَلِيَّةَ النَّاسِ وَجُلَّهُمْ مُنِخُونَ بِالْأَوْدِيَةِ وَالْأَنْهَارِ، فَبِهِمْ عُتْبِيَّةٌ عَنِ سَفْيِ الْمَاءِ، وَأَعْقَابُهُمْ - وَهُمْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ - لَا يُعَيِّشُهُمْ إِلَّا مَا يُنْزِلُ اللَّهُ مِنْ رَحْمَتِهِ وَسُقْيَا سَمَاوِيهِ".

قوله: { وَأَنْسَابِيٌّ } في وجهان، أحدهما: ومذهبُ سببِوه الله جمعُ إنسان. والأصلُ: إنسان وأناسين، فَأَبْدَلَتِ النُّونُ يَاءً وَأَدْغَمَ فِيهَا الْيَاءُ قَبْلَهَا، وَنَحَوَ ظَرْبَانِ وَظَرْبَيْ. والثاني: وهو قولُ الفراءِ والمبردِ والزجاجِ أنه مع إنسي. وفيه نظرٌ لِأَنَّ فَعَالِيَّ إِنَّمَا يَكُونُ جَمْعًا لِمَا فِيهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لَا تَدُلُّ عَلَى تَسْبٍ نَحْوِ: كُرْسِيٌّ وَكَرَاسِيٌّ. / فلو أريد بـ كرسِيّ النسبُ لم يَجْزُ جَمْعُهُ عَلَى كَرِاسِيٍّ. وَيَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ الْيَاءُ فِي إِنْسِي لَيْسَتْ لِلنِّسْبِ وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى أَنْسَابِيَّةٍ نَحْوِ: مَهَالِبِيَّةٍ فِي الْمُهَلْبِيِّ وَأَزَارِقَةٍ فِي الْأَزْرَقِيِّ.

وقرأ يحيى بن الحارث الماري والكسائي - في رواية - "وأناسي" بتخفيف الياء. قال الزمخشري: "بحذف ياء أفاعيل كقولك: أناعم في أناعيم". وقال: "فإن قلت لِمَ قَدَّمَ إِحْيَاءَ الْأَرْضِ وَسَفْيِ الْأَنْعَامِ عَلَى سَفْيِ الْأَنْسَابِيَّةِ. قلت: لأن حياة الأناسي بحياة أرضهم وحياة أنعامهم، فقدم ما هو سبب حياتهم، ولأنهم إذا طفروا بسقيا أرضهم وسفيا أنعامهم لم يعدوا سقياهم".

* { وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لَهُمْ لِيَذَكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا }

(11/174)

قوله: { وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لَهُمْ } : يجوزُ أَنْ تَعَوَّدَ الْهَاءُ عَلَى الْقُرْآنِ، وَأَنْ تَعَوَّدَ عَلَى الْمَاءِ أَي: صَرَّفْنَا نُزُولَهُ مِنْ وَايِلٍ وَوَطْلٍ وَجُودٍ وَرَذَاذٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَقُرَأَ عَكْرَمَةَ "صَرَّفْنَا" بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ.

* { فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا }

قوله: { وَجَاهِدْهُمْ } : أي بالقرآن، أو بتركِ الطاعة المدلول عليها بقوله { فَلَا تُطِعِ }، أو بما دلَّ عليه { وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا } مِنْ كَوْنِهِ نَذِيرٌ كَافِيَةٌ الْقُرَى أَوْ بِالسَيْفِ.

* { وَهُوَ الَّذِي مَرَحَ الْبَحْرَيْنِ هَادًا عَدْبٌ فُرَاتٌ وَهَادًا مَلْحٌ أَجَاخٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَجِجْرًا مَحْجُورًا }

قوله: { مَرَحَ الْبَحْرَيْنِ } : في مَرَحٍ قولان، أحدهما: بمعنى: خَلَطَ وَمَرَحٌ، وَمِنْهُ مَرَحُ الْأَمْرِ أَي: اخْتَلَطَ قَالَهُ ابْنُ عَرَفَةَ. وَقِيلَ: مَرَحٌ: أَجْرِي. وَأَمْرَجَ لَغَةً فِيهِ. قِيلَ: مَرَحٌ لَغَةُ الْحِجَازِ، وَأَمْرَجَ لَغَةُ نَجْدٍ. وَفِي كَلَامِ بَعْضِ الْفَصْحَاءِ: "بَحْرَانِ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ مَمْرُوحٌ، وَمَاءُ الْعَذَابِ مِنْهُمَا بِالْأَجَاخِ مَمْرُوحٌ".

قوله: { هَادًا عَدْبٌ فُرَاتٌ وَهَادًا مَلْحٌ أَجَاخٌ } هذه الجملة لا محل لها لأنها مستأنفة، جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ. وكانَ قائلًا قال: كيف مرَّجها؟ فقيل: هذا

عَذْبٌ وَهَذَا مِلْحٌ. وَيَجُوزُ عَلَى صَعْفٍ أَنْ تَكُونَ حَالِيَةً. وَالْفُرَاتُ الْمَبَالِغُ فِي الْحَلَاوَةِ. وَالتَّاءُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ. وَوَزْنُهُ فُعَالٌ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقِفُ عَلَيْهَا هَاءً. وَهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ لَنَا فِي التَّابُوتِ. وَيُقَالُ: سُمِّيَ الْمَاءُ الْحُلُوُّ قُرَاتًا؛ لِأَنَّهُ يَفْرُثُ الْعَطَشَ أَي: يَشْفِيهِ وَيَقْطَعُهُ. وَالْأَجَاجُ: الْمَبَالِغُ فِي الْمَلُوحَةِ. وَقِيلَ: فِي الْحَرَارَةِ. وَقِيلَ: فِي الصَّرَارَةِ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْمَقَابِلَةِ، وَحَيْثُ قَالَ تَعَالَى "عَذْبٌ قُرَاتٌ مِلْحٌ أَجَاجٌ. وَأَنْشَدْتُ لِبَعْضِهِمْ:
3487- فَلَا وَاللَّهِ لَا أَنْفَكُ أَبْكَي * إِلَى أَنْ تَلْتَقِي شُعْنًا عُرَاتَا

(11/175)

أَلْحَى إِنْ تَرَحُّتُ أَجَاجٌ عَيْنِي * عَلَى جَدَثٍ حَوَى الْعَذَبَ الْقُرَاتَا
مَا أَحْسَنَ مَا كُنَى عَنْ دَمْعِهِ بِالْأَجَاجِ، وَعَنْ الْمَبْكِيِّ عَلَيْهِ بِالْعَذَابِ الْقُرَاتِ، وَكَانَ سَبَبَ إِنْشَادِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَنْ بَعْضَهُمْ لَحَنَ قَائِلَهُمَا فِي قَوْلِهِ "عُرَاتَا": كَيْفَ يَقِفُ عَلَى تَاءِ التَّانِيثِ الْمُنُونَةَ بِالْأَلْفِ؟ فَقُلْتُ: إِنَّهَا لَعْنَةٌ مُسْتَفِيضَةٌ يَجْعَلُونَ التَّاءَ كَغَيْرِهَا فَيُبَدِّلُونَ تَنوينَهَا بَعْدَ الْفَتْحِ أَلْفًا. حَكَّوْا عَنْهُمْ. أَكَلْتُ تَمْرَتَا، نَحْوُ: أَكَلْتُ رَيْبًا. وَقَرَأَ طَلْحَةَ وَقَتِيْبَةَ عَنِ الْكَسَائِيِّ "مِلْحٌ" بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ اللَّامِ، وَكَذَا فِي سُورَةِ فَاطِرٍ، وَهُوَ مُقْصُورٌ مِنْ مَالِحٍ، كَقَوْلِهِمْ: بَرِدٌ فِي بَارِدٍ قَالَ:
3488- وَصَلِيَانَا بَرِدَا

وَمَاءٌ مَالِحٌ لَعْنَةٌ شَادَةٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ مُنْكَرَةٌ".
قَوْلُهُ: {وَجَجْرًا مَحْجُورًا}: الظَّاهِرُ عَطْفُهُ عَلَى "بَرَزَخًا". وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: جَجْرًا مَحْجُورًا مَا مَعْنَاهُ؟ قُلْتَ: هِيَ الْكَلِمَةُ الَّتِي يَقُولُهَا الْمَتَعَوِّذُ، وَقَدْ فَسَّرْنَاهَا، وَهِيَ هُنَا وَاقِعَةٌ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ. كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: جَجْرًا مَحْجُورًا، وَهِيَ مِنْ أَحْسَنِ الْأَسْتِعَارَاتِ"، فَعَلَى مَا قَالَهُ يَكُونُ مَنْصُوبًا يَقُولُ مُضْمِرًا.
قَوْلُهُ: {بَيْنَهُمَا بَرَزَخًا} يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ مُتَعَلِّقًا بِالْجَعْلِ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَالٌ مِنْ "بَرَزَخًا"، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.
قَوْلُهُ: {مِنَ الْمَاءِ}: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِحَلْقٍ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ حَالًا مِنْ "مَاءٍ" وَ"مِنْ" لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ لِلتَّبْعِيضِ. وَالصَّهْرُ: قَالَ الْخَلِيلُ: "لَا يُقَالُ لِأَهْلِ بَيْتِ الْمَرْأَةِ إِلَّا "أَصْهَارٌ"، وَلَا لِأَهْلِ بَيْتِ الرَّجُلِ إِلَّا "أَحْتَانٌ". قَالَ: "وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُطْلَقُ الْأَصْهَارُ عَلَى الْجَمِيعِ". وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ.

* { وَهُوَ الَّذِي حَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشْرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا }

(11/176)

قَوْلُهُ: { عَلَى رَبِّهِ }: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ"ظَهِيرًا" وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَبْرٌ "كَانَ" وَ"ظَهِيرًا" حَالٌ. وَالظَّهِيرُ: الْمُعَاوَنُ.

* { وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ

ظهيراً {

قوله: { عَلَى رَبِّهِ } : يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ "ظهيراً" وهو الظاهر، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بمحذوفٍ على أنه خبرٌ "كان" و"ظهيراً" حالٌ. والظهير: المُعَاوَن.

* { قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا } {

قوله: { إِلَّا مَنْ شَاءَ } : فيه وجهان، أحدهما: هو منقطع أي: لكن مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا فَلْيَفْعَلْ. والثاني: أنه متصلٌ على حَذْفِ مضافٍ يعني: إِلَّا أَجْرَ مَنْ، أي: الأجر الحاصل على دعائه إلى الإيمان وقبوله؛ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ يَا جُرْنِي على ذلك. كذا حكاه الشيخ. وفيه نظر؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْنِدِ السُّؤَالَ الْمُنْفِي فِي الظاهر إلى الله تعالى، إنما أسنده إلى المخاطبين. فيكف يَصِحُّ هذا التقدير؟

* { الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَانُ فَسئَلُ بِهِ خَبِيرًا } {

قوله: { الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ } : يجوزُ فيه على قراءة العَامَّةِ في "الرحمن" بالرفع أوجهٌ، أحدها: أن يكون مبتدأ و"الرحمن" خبره، وَأَنْ يَكُونَ خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مقدرٍ أي: هو الذي خَلَقَ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ فَعْلٍ، وَأَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ أَوْ بَدَلًا أَوْ بَيَانًا. وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ "الرحمن" بِالْجَرِّ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ "الذي خلق" صِفَةً لِلْحَيِّ فَقَطْ؛ لِئَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَ النَعْتِ وَمَنْعُوتهِ بِأَجْنَبِيٍّ.

(11/177)

قوله: { الرَّحْمَانُ } مَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ فِيهِ أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَبْرٌ "الذي خَلَقَ" وَقَدْ تَقَدَّمَ. أَوْ يَكُونُ خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ أَي: هُوَ الرَّحْمَنُ، أَوْ يَكُونُ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي "استوى" أَوْ يَكُونُ مَبْتَدَأً، وَخَبْرُهُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ { فَسئَلُ بِهِ } عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ. كَقَوْلِهِ:

3489- وَقَائِلَةٌ حَوْلَانُ فَا نَكِخُ فَتَاتَهُمْ *
أَوْ يَكُونُ صِفَةً لِلَّذِي خَلَقَ، إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ. وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا.

قوله: "به" في الباء قولان: أحدهما: هي على بابها، وهي متعلقة بالسؤال. والمراد بالخبير الله تعالى، ويكُونُ مِنَ التَّجْرِيدِ، كَقَوْلِكَ: لَقِيتُ بِهِ أَيْدَاءً. والمعنى: فاسأل الله الخبير بالأشياء. وقال الزمخشري: "أو فاسأل بسؤاله خبيراً، كقولك: رأيتُ به أسداً أي: برؤيته" انتهى. ويجوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ صِلَةً "خبيراً" و"خبيراً" مفعول "اسأل" على هذا، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ الْمَوْكَدَةِ. وَاسْتَضَعَفَهُ أَبُو الْبَقَاءِ قَالَ "وَيَضَعُفُ أَنْ يَكُونَ خَبِيرًا حَالًا مِنْ فَاعِلٍ "اسأل" لِأَنَّ الْخَبِيرَ لَا يُسْأَلُ إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّوَكِيدِ كَقَوْلِهِ: { وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا } ثُمَّ قَالَ: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ "الرحمن" إِذَا رَفَعْتَهُ بِ اسْتَوَى. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ بِمَعْنَى "عَنْ": إِمَّا مُطْلَقًا، وَإِمَّا مَعَ السُّؤَالِ خَاصَّةً كَهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ

وكقول الشاعر:

3490- فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ *
البيت. والضمير في "عنه" لله تعالى و"خيبراً" من صفات الملك وهو جبريل عليه السلام. ويجوز على هذا - أعني كون "خيبراً" من صفات جبريل - أن تكون الباء على بابها، وهي متعلقة بـ "خيبراً" كما تقدّم أي: فاسأل الخبراء به.

* { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَانِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَانُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا }

(11/178)

قوله: { لِمَا تَأْمُرُنَا } : قرأ الأخوان "يأمرنا" بياء العيبة يعني محمد صلى الله عليه وسلم. والباقون بالخطاب يعني: لما تأمرنا أنت يا محمد. و"ما" يجوز أن تكون بمعنى الذي. والعائد محذوف؛ لأنه متصل؛ لأن "أمر" يتعدى إلى الثاني بإسقاط الحرف. ولا حاجة إلى التدرج الذي ذكره أبو البقاء؛ وهو أن الأصل: لما تأمرنا بالسجود له، ثم بسجوده، ثم تأمرنا، ثم تأمرنا. كذا قدره، ثم قال: هذا على مذهب أبي الحسن، وأما على مذهب سيبويه فحذف ذلك من غير تدرج". قلت: وهذا ليس مذهب سيبويه. ويجوز أن تكون موصوفة، والكلام في عايدها موصوفة كهي موصولة. ويجوز أن تكون مصدرية، وتكون اللام للعلية أي: أنسجد من أجل أمرك، وعلى هذا يكون المسجود له محذوفاً. أي: أنسجد للرحمن لما تأمرنا. وعلى هذا لا تكون "ما" واقعة على العالم. وفي الوجهين الأولين يحتمل ذلك، وهو المتبادر للفقهاء.

* { تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا }

(11/179)

قوله: { سِرَاجًا } : قرأ الجمهور بالإفراد، والمراد به الشمس، ويؤيده ذكر القمر بعده. والأخوان "سرجاً" بضمين جمعاً، نحو حُمُر في حمار. وجمع باعتبار الكواكب النيرات. وإنما ذكر القمر تشريفاً له كقوله: { وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ } بعد انتظامهما في الملائكة. وقرأ الأعمش والنخعي وابن وثاب كذلك، إلا أنه بسكون الراء تخفيفاً. الحسن والأعمش والنخعي وعاصم - في رواية عصمة - و"قمرًا" بضمه وسكون، وهو جمع قمراء كحُمُر في حَمْرًا. والمعنى: وذا ليالٍ قمرٍ منيرا، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم التفت إلى المضاف بعد حذفه فوصفه بـ "منيرا". ولو لم يعتز به لقال: منيرة، ونظير مراعاته بعد حذفه قول حسان:

3491- يَسْفُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ * بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الأصل: ماء بَرَدَى، فَحَدَقَهُ ثُمَّ رَاعَاهُ فِي قَوْلِهِ: "يُصَقُّ" بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِقَالَ "يُصَقُّ" بِالنَّاءِ مِنْ فَوْقِ. عَلَى أَنَّ بَيْتَ حَسَّانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِهِ:

3492..... * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
مَعَ أَنَّ ابْنَ كَيْسَانَ يُجِيزُهُ سَعَةً.

* { وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا }

قوله: { خِلْفَةً } : فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ ثانٍ. والثاني: أنه حالٌ بحسبِ القَوَائِنِ فِي "جَعَلَ". وَخِلْفَهُ بِجَوْرٍ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا مِنْ خَلْفَهُ بِخُلْفِهِ، إِذَا جَاءَ مَكَاتِهِ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمَ هَيْئَةٍ كَالرُّكْبَةِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ كَقَوْلِهِ:
3493- وَلَهَا بِالْمَاطِرِوُونَ إِذَا * أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا
خِلْفَةً حَتَّى إِذَا ارْتَبَعَتْ * سَكَتَتْ مِنْ جَلْقِ بَيْعَا
فِي بَيْوتٍ وَسَطٍ دَسْكَرَةٍ * حَوْلَهَا الزَّبْتُونَ قَدْ يَتَعَا
ومثله قوله زهير:

(11/180)

3494- بِهَا الْعَيْنُ وَالْآرَامُ يَمْشِيَنَّ خِلْفَةً *
وَأَفْرَدَ "خِلْفَةً" قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "لَأَنَّ الْمَعْنَى: يَخْلُفُ/ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَلَا يَتَحَقَّقُ هَذَا إِلَّا مِنْهُمَا" انتهى.
وَالشُّكُورُ: بِالضَّمِّ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الشُّكْرِ، وَبِالْفَتْحِ صِفَةٌ مَبَالِغَةٌ.

* { وَوَعِيدًا لِلرَّحْمَانِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا }

قوله: { وَوَعِيدًا لِلرَّحْمَانِ } : رَفِعُ بِالْاِبْتِدَاءِ. وَفِي خَبْرِهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: الْجَمْلَةُ الْآخِرَةُ فِي آخِرِ السُّورَةِ: { أَوْلَئِكَ يُجْرَوْنَ } وَبِهِ بَدَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ. "وَالَّذِينَ يَمْشُونَ" وَمَا بَعْدَهُ صِفَاتٌ لِلْمَبْتَدَأِ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْخَبْرَ "يَمْشُونَ". الْعَامَّةُ عَلَى "عِبَاد". وَالْيَمَانِي "عِبَادٌ" بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَشَدَّ الْبَاءَ جَمْعَ عَابِدٍ. وَالْحَسَنُ "عُبْدٌ" بِضَمِّتَيْنِ.
وَالْعَامَّةُ "يَمْشُونَ" بِالتَّخْفِيفِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَالْيَمَانِي وَالسُّلَمِيُّ بِالتَّشْدِيدِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

قوله: { هَوْنًا } : إِمَّا نَعْتُ مُصَدَّرٍ أَي: مَشِيًّا هَوْنًا، وَإِمَّا حَالٌ أَي: هَيَّيْنِ. وَالْهَوْنُ: اللَّيْنُ وَالرَّفْقُ.
قوله: { سَلَامًا } : يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ أَي: تُسَلِّمُ سَلَامًا، أَوْ تُسَلِّمُ تَسْلِيمًا مِنْكُمْ لِأَجْهَلِكُمْ، فَأَقِيمِ السَّلَامَ مُقَامَ التَّسْلِيمِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ أَي: قَالُوا هَذَا اللَّفْظَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: أَي قَالُوا سَدَادًا مِنْ الْقَوْلِ يَسَلِّمُونَ فِيهِ مِنَ الْأَذَى. الْمَرَادُ سَلَامُهُمْ مِنَ السَّقَةِ كَقَوْلِهِ:

3495- أَلَا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا * فَجَهَلْ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا

وَرَجَّحَ سببِيهِ أَنَّ الْمَرَادَ بِالسَّلَامِ السَّلَامَةَ لَا التَّسْلِيمَ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يُؤْمَرُوا قَطُّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْكُفْرَةِ، وَإِنَّمَا أُمِرُوا بِالسَّلَامَةِ، ثُمَّ تُسَيِّحُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكَرْ سَببِيهِ فِي كِتَابِهِ تَسْخِخًا إِلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

* { وَالَّذِينَ يَبِيئُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا }

(11/181)

قوله: {سُجَّدًا}: خبر "يَبِيئُونَ" وَيَصْغَفُ أَنْ تَكُونَ تَامَةً. أي: دَخَلُوا فِي الْبَيَاتِ. و"سُجَّدًا" حال. و"لِرَبِّهِمْ" متعلقٌ بِسُجَّدًا وَقَدَّمَ السُّجُودَ عَلَى الْقِيَامِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فِي الْفِعْلِ لِاتِّفَاقِ الْفَوَاصِلِ. وَسُجَّدًا جَمْعُ سَاجِدٍ كَصُرَّبٍ فِي ضَرْبٍ. وَقَرَأَ أَبُو الْبَرَهَسَمِ "سُجُودًا" بَزَنَةِ فُعُودٍ. و"يَبِيئُ" هِيَ اللَّغَةُ الْفَاشِيَةُ، وَأَزْدُ السَّرَاةِ وَبُجَيْلَةٌ يَقُولُونَ: يَبَأْتُ وَهِيَ لُغَةُ الْعَوَامِّ الْيَوْمِ.

* { وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا }

قوله: {غَرَامًا}: أي: لازماً دائماً. وعن الحسن: كلُّ غَرِيمٍ يَفَارِقُ غَرِيمَهُ إِلَّا غَرِيمَ جَهَنَّمَ. وَأَنْشَدُوا قَوْلَ بَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ:
3496- وَيَوْمَ النَّسَارِ وَيَوْمَ الْجِفَارِ * كُنَا عَذَابًا وَكَانَا غَرَامَا
وقال الأعشى:
3497- إِنْ يُعَاقِبُ يَكُنْ غَرَامًا وَإِنْ يُعْطِ * جَزِيلًا فَإِنَّهُ لَا يُبَالِي
ف"غراماً" بمعنى لازم.

* { إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا }

(11/182)

قوله: {سَاءَتْ}: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى أَحْزَنْتُ فَيَكُونُ مُتَصَرِّفَةً، نَاصِبَةً الْمَفْعُولَ بِهِ، وَهُوَ هُنَا مَحذُوفٌ أَي: إِنَّهَا أَي: جَهَنَّمَ أَحْزَنْتُ أَصْحَابَهَا وَدَاخِلِيهَا. وَمُسْتَقَرًّا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "سَاءَتْ" بِمَعْنَى يَنْسَتْ فَنُعْطَى حِكْمَهَا. وَيَكُونُ الْمَخْصُوصُ مَحذُوفًا. وَفِي سَاءَتْ ضَمِيرٌ مَبْهُمٌ. و"مُسْتَقَرًّا" يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا أَي: سَاءَتْ هِيَ. ف"هي" مَخْصُوصٌ. وَهُوَ الرَّابِطُ بَيْنَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَبَيْنَ مَا وَقَعَتْ خَبْرًا عَنْهُ، وَهُوَ "إِنَّهَا"، وَكَذَا قَدَّرَهُ الشَّيْخُ. وَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "وَمُسْتَقَرًّا تَمْيِيزٌ. وَسَاءَتْ بِمَعْنَى يَنْسِي". فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ مِنْ هَذَا إِشْكَالٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَلْزَمُ تَأْنِيثُ فِعْلِ الْفَاعِلِ الْمَذْكَرِ مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ لِذَلِكَ، فَإِنَّ الْفَاعِلَ فِي "سَاءَتْ" عَلَى هَذَا يَكُونُ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ "مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا"، وَهُمَا مَذْكَرَانِ فَمِنْ أَيْنَ جَاءَ التَّأْنِيثُ؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُسْتَقَرَّ عِبَارَةٌ عَنِ جَهَنَّمَ فَلِذَلِكَ جَازَ تَأْنِيثُ فِعْلِهِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

3498- أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ * دعائمُ الزُّورِ نَعَمَتْ زَوْرُقُ الْبَلَدِ
وَمُسْتَقْرَأٌ وَمُقَامًا: قيل: مُترادفان، وَعُطِفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ لِاخْتِلَافِ
لَفْظَيْهِمَا. وقيل: بل هما مختلفا المعنى، فالمستقر: للعصاة فإنهم يخرجون.
والمقام: للكفار فإنهم يخلدون.

وقرأت فرقه "مقاماً" بفتح الميم أي: مكان قيام. وقراءة العامة هي المطابقة
للمعنى أي: مكان إقامة وثوي وقوله: {إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقْرَأً} يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
مِنْ كَلَامِهِمْ، فَتَكُونُ مَنْصُوبَةً الْمَحَلَّ بِالْقَوْلِ، وَأَنْ تَكُونَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى.

* { وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا }

(11/183)

قوله: {وَلَمْ يَقْتُرُوا}: قرأ الكوفيون بفتح الياء وضم التاء وابن كثير وأبو عمرو
بافتح والكسر. ونافع وابن عامر بالضم والكسر مِنْ أَقْتَر. وعليه {وَعَلَى
الْمُفْتِرِ قَدْرُهُ}. وأنكر أبو حاتم/ "أقتر" وقال: "لا يُناسِبُ هُنَا فَإِنَّ أَقْتَرَ بِمَعْنَى
افتقر، ومنه "وعلى المُفْتِرِ قَدْرُهُ". وَرُدَّ عَلَيْهِ: بَأَنَّ الْأَصْمَعِيَّ وَغَيْرَهُ حَكَّوْا أَقْتَرَ
بمعنى صَبَّحَ.

وقرأ العلاء بن سبابة واليزيدي بضم الياء وفتح القاف وكسر التاء المشددة في
قَتَرَ بمعنى صَبَّحَ.

قوله: {وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا} في اسم كان وجهان، أشهرهما: أنه ضمير يعود
على الإنفاق المفهوم مِنْ قَوْلِهِ: "أَنْفَقُوا" أي: وكان إنفاقهم مُسْتَوِيًّا قَصْدًا لَا
إِسْرَافًا وَلَا تَقْتِيرًا. وَفِي خَبَرِهَا وَجْهَان. أَحَدُهُمَا: هُوَ قَوَامًا وَ"بَيْنَ ذَلِكَ": إِذَا
مَعْمُولٌ لَهُ، وَإِمَّا لـ"كَانَ" عِنْدَ مَنْ يَرَى إِعْمَالَهَا فِي الظرف، وَإِمَّا لِمَحْذُوفٍ عَلَى
أَنَّهُ حَالٌ مِنْ "قَوَامًا". وَبِجُورٍ إِنْ يَكُونُ "بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا" خَبَرِينَ لـ"كَانَ" عِنْدَ مَنْ
يَرَى ذَلِكَ، وَهَمَّ الْجُمْهُورُ خِلَافًا لِابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ. الثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ "بَيْنَ ذَلِكَ"
وَ"قَوَامًا" حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ.

والثاني: مِنْ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ: أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا "بَيْنَ ذَلِكَ" وَبُنِيَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى
غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ، وَ"قَوَامًا" خَبَرُهَا. قَالَ الْفَرَّاءُ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَهُوَ مِنْ جِهَةٍ
الْإِعْرَابِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لَيْسَ بِقَوِيٍّ، لِأَنَّ مَا بَيْنَ الْإِسْرَافِ
وَالْتَقْتِيرِ قَوَامٌ لَا مَحَالَةَ، فَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ مَعْتَمِدٌ الْفَائِدَةُ فَائِدَةٌ". قُلْتُ:
هُوَ يُشْبِهُ قَوْلَكَ "كَانَ سَيِّدُ الْجَارِيَةِ مَالِكًا".
وقرأ حسان بن عبدالرحمن "قواماً" بالكسر فقليل: هما بمعنى. وقيل: بالكسر
اسم ما يُقَامُ بِهِ الشَّيْءُ. وَقِيلَ: بِمَعْنَى سَدَادًا وَمِلَاكًا.

(11/184)

* { وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا
بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا }

قوله: {إِلَّا بِالْحَقِّ}: يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ الْبَاءُ بِنَفْسِ "يَقْتُلُونَ" أَي: لَا يَقْتُلُونَهَا بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ إِلَّا بِسَبَبِ لِحَقِّ، وَأَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَجْدُوفٍ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِلْمَصْدَرِ أَي: قِتْلًا مَلْتَبِسًا بِالْحَقِّ، أَوْ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ أَي: إِلَّا مُلْتَبِسِينَ بِالْحَقِّ.

قوله: "ذَلِكَ" إِبْرَاهِيمُ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُنَّ بِمَعْنَى: مَا ذُكِرَ، فَلِذَلِكَ وَحْدًا. الْعَامَّةُ عَلَى "يَلْقَى" مَجْزُومًا عَلَى جِزَاءِ الشَّرْطِ بِحَذْفِ الْأَلِفِ. وَعَبْدَاللَّهِ وَأَبُو رَجَاءٍ "يَلْقَى" بِإِثْبَاتِهَا كَقَوْلِهِ: {فَلَا تَنْسَى} عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَكَقِرَاءَةِ: {لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى} فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ أَيْضًا، وَذَلِكَ بَأَنَّ تَقَدَّرَ عَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفَ الضَّمَّةِ الْمَقْدِرَةِ.

وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ "يَلْقَى" بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْقَافِ مِنْ لَقَاةِ كَذَا. وَالْأَثَامُ: الْعُقُوبَةُ. قَالَ الشَّاعِرُ:

3499- جَزَى اللَّهُ ابْنَ عُرْوَةَ حَيْثُ أَمْسَى * عَقُوبًا وَالْعُقُوقُ لَهُ أَثَامُ
أَي: عَقُوبَةٌ. وَقِيلَ: هُوَ الْإِثْمُ نَفْسُهُ. وَالْمَعْنَى: يَلْقَى جِزَاءَ إِثْمٍ، فَأُطْلِقَ اسْمَ الشَّيْءِ عَلَى جِزَائِهِ. وَقَالَ الْحَسِينُ: "الْأَثَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ جَهَنَّمَ. وَقِيلَ: بَنُرٌ فِيهَا. وَقِيلَ: وَادٍ. وَعَبْدَاللَّهُ "أَيَّامًا" جَمْعُ "يَوْمٍ" يَعْنِي شِدَائِدًا، وَالْعَرَبُ تُعَبِّرُ عَنْ ذَلِكَ بِالْأَيَّامِ.

* {يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا }

قوله: {يُضَاعَفُ}: قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرٍ بَرَفَعِ "يُضَاعَفُ" وَ"يَخْلُدُ" عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ: إِمَّا الْحَالِ، وَإِمَّا عَلَى الْاسْتِنْفَافِ. وَالْبَاقُونَ بِالْجَزْمِ فِيهَا، بَدَلًا مِنَ الْجِزَاءِ بِدَلِّ اشْتِمَالِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

3500- مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا * تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

(11/185)

فَأَبْدَلَ مِنَ الشَّرْطِ كَمَا أَبْدَلَ هُنَا مِنَ الْجِزَاءِ. وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لُهُمَا فِي الْبَقْرَةِ مِنَ الْقَصْرِ وَالتَّضْعِيفِ فِي الْعَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخُ ابْنَ عَامِرٍ مَعَ ابْنِ كَثِيرٍ، وَذَكَرَهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ فِي قِرَاءَتِهِمْ.

وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ "تَضَعَّفُ" بِالنُّونِ مَضْمُومَةً وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ، وَ"الْعَذَابُ" نَصْبًا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ. وَهَلَلْحَةَ بِنِ سَلِيمَانَ وَ"تَخْلُدُ" بِنَاءِ الْخَطَابِ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ وَأَبُو حَيَوَةَ "وَيَخْلُدُ" مُشَدَّدًا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَرُوِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ بِالتَّخْفِيفِ.

قوله: {مُهَانًا} حَالٌ. وَهُوَ اسْمٌ مَفْعُولٍ. مِنْ أَهَانَهُ يُهَيِّئُهُ أَي: أَذَلَّهُ وَأَذَاقَهُ الْهَوَانَ.

* {إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا }

قوله: {إِلَّا مَنْ تَابَ}: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: - وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَعْرِفِ النَّاسُ غَيْرَهُ أَنَّهُ اسْتِنَاءٌ مُتَّصِلٌ لِأَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَا يَطْهَرُ - يَعْنِي الْإِتِّصَالَ - لِأَنَّ الْمُسْتَنَى مِنْهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ،

فيصيرُ التّفديّرُ: إلّا مَنْ تَابَ وَأَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فلا يُضاعَفُ له. ولا يَلزَمُ من انتفاءِ التّضعيفِ انتفاءُ العذابِ غيرِ المضعّفِ، فالأوليّ عندي أن يكونَ استثناءً منطقاً أي: لَكِنْ مَنْ/ تَابَ وَأَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فأولئك يُبَدِّلُ اللهُ سيئاتهم حسناتٍ. وإذا كان كذلك فلا يَلْقَى عذاباً البتّة". قلت: والظاهرُ قولُ الجمهورِ. وأمّا ما مِقاله فلا يَلزَمُ؛ إذ المقصودُ الإخبارُ بأنَّ مَنْ فعل كذا فإنه يَحُلُّ به ما ذَكَرَ، إلّا أن يتوبَ. وأمّا إصابَةُ أصلِ العذابِ وعدمها فلا تَعْرُضُ في الآية له.

(11/186)

قوله: {سَيِّئَاتِهِمْ} هو المفعولُ الثاني للتبديل، وهو المقيدُ بحرفِ الجر، وإنما حُذِفَ لفهمِ المعنى وحسنات هو الأولُ المُسَرَّحُ وهو المأخوذُ، والمجرورُ بالباءِ هو المتروك. وقد صرَّح بهذا في قوله تعالى: {بَدَّلْنَا هُمْ بَجَنَّتِهِمْ جَنَّتِينَ}. وقا
الراجز:

3501- تَصَحَّكَ مَنِّي أَخْتُ ذَاتِ النَّحِيْنِ *أَبْدَلِكِ اللهُ بِلَوْنٍ لَوْنِي
سَوَادًا وَجَهٍ وَبِيَاضَ عَيْنِي
وقد تقدم تحقيقُ هذا في البقرة عند قوله: {وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ
{.

* {وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا }
قوله: {الزُّورَ} : فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به أي: لا يَحْضُرُونَ الزُّورَ.
وقُسرَ بالصنمِ واللّهو. الثاني: أنه مصدرٌ، والمرادُ شهادةُ الزُّورِ.
قوله: {بِاللَّغْوِ} أي بأهله.

* {وَالَّذِينَ إِذَا دُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا }
قوله: {لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا}: النفيُّ مُتَسَلِّطٌ على القيد، وهو الصَّمَمُ والعَمَى
أي: إنهم يَخِرُّون عليها، لكن لا على هاتين الصفتين. وفيه تعريضٌ بالمنافقين.

* {وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَرْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ
إِمَامًا }
قوله: {مِنْ أَرْوَاجِنَا}: يجوزُ أَنْ تكونَ "مِنْ" لا ابتداءً الغاية، وأن تكونَ للبيان.
قاله الزمخشري، وجعله من التجريد، أي: هَبْ لَنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ مِنْ أَرْوَاجِنَا
كقولك: "رأيت منك أسداً" وقرأ أبو عمرو والأخوان وأبو بكر "ذُرِّيَّتِنَا" بالتوحيد،
والباقون بالجمع سلامةً. وقرأ أبو هريرة وأبو الدرداء وابن مسعود "قُرَاتٍ"
بالجمع. وقال الزمخشري: "أتى هنتا بـ"أَعْيُنٍ" صيغة القلة، دون "عيون" صيغة

(11/187)

الكثرة، إيداناً عيون المتقين قليلة بالنسبة إلى عيون غيرهم". وَرَدَّه الشَّيْخُ بَأَنَّ يُطْلَقُ عَلَى الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا، وَعْيُونَ الْمُتَّقِينَ كَثِيرَةٌ فَوْقَ الْعَشْرَةِ، وَهَذَا تَحْمُلٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْقَلَّةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَثِيرٍ غَيْرِهِمْ، وَلَمْ يُرِدْ قَدْرًا مَخْصُوصًا.

قوله: {إِمَامًا} فيه وجهان، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْرُودٌ، وَجَاءَ بِهِ مَفْرَدًا إِيرَادَةً لِلْجِنْسِ، وَحَسَنَتُهُ كَوْنُهُ رَأْسَ فَاصِلَةٍ. أَوْ الْمَرَادُ: أَجْعَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَّا إِمَامًا، وَإِنَّمَا لَا تُحَادِثُهُمْ وَاتِّفَاقٍ كَلِمَتِهِمْ، وَإِنَّمَا لِأَنَّهُ مُصَدِّرٌ فِي الْأَصْلِ كَصِيَامٍ وَقِيَامٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعُ أُمَّ كَحَالِ وَجِلَالٍ، أَوْ جَمْعُ إِمَامَةٍ كَقِلَادَةٍ وَقِلَادٍ.

* { أَوْلَايَكَ يُجْرُونَ الْعُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقُّونَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا } *

قوله: {الْعُرْفَةَ}: مفعولٌ ثانٍ لـ "يُجْرُونَ". وَالْعُرْفَةُ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْبِنَاءِ، وَالْجَمْعُ عُرْفٌ.

قوله: {بِمَا صَبَرُوا} أي: بِصَبْرِهِمْ "أي: بسببه أو بسبب الذي صبروه. وَالْأَصْلُ: صَبَرُوا عَلَيْهِ، ثُمَّ حُذِفَ بِالتَّدرِجِ. وَالبَاءُ لِلْسَّبْبِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: لِلْبَدَلِ كَقَوْلِهِ: 3502- فليت لي بهم قوماً *

البيت. وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ.

قوله: {وَيُلَقُّونَ} قرأ الأخوان وأبو بكر بفتح الياء، وسكون اللام، مِنْ لَقِيَ يَلْقَى. الْبَاقُونَ بِضَمِّهَا وَفَتْحِهَا وَتَشْدِيدِ الْقَافِ عَلَى بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ.

(11/188)

* { قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا } *

قوله: {لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ}: جَوَابُهَا مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ. أَي: لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ مَا عَنَى بِكُمْ وَلَا اِكْتَرَتْ. وَ"مَا" يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً. وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَقِيلَ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ بِمَعْنَى النِّفْيِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّجَوُّزِ فِي شَيْءٍ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً بِنَفْسِهِ. وَ"دُعَاؤُكُمْ": يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا لِلْفَاعِلِ أَي: لَوْلَا تَصَرُّعُكُمْ إِلَيْهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا لِلْمَفْعُولِ أَي: لَوْلَا دُعَاؤُهُ إِيَّاكُمْ إِلَى الْهَدْيِ. وَيُقَالُ: هَا عَيْتٌ بِكَ أَي: مَا اهْتَمَمْتُ وَلَا اِكْتَرْتُ. وَيُقَالُ: عَبَّاتُ الْجَيْشِ وَعَبَّاتُهُ أَي: هَيَّائُهُ وَأَعْدَدَتُهُ، وَالْعِبَاءُ: التَّقَلُّ.

قوله: {لِزَامًا} خبرٌ "يكون" واسمها مضمَّرٌ أَي: يَكُونُ الْعَذَابُ ذَا لِيَامٍ. وَاللِّزَامُ: بِالْكَسْرِ مُصَدَّرٌ كَقَوْلِهِ:

3503- فإِذَا يَنْجُوا مِنْ حَتْفِ أَرْضٍ * فَقَدْ لَقِيََا حُتُوفَهُمَا لِيَامًا
وقرأ المنهال وأبان بن تغلب وأبو السَّمَّالِ "لِيَامًا" بفتح اللام. وَهُوَ مُصَدَّرٌ أَيْضًا نَحْو: الْبَيْتِ. وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ أَيْضًا "لِيَامًا" بِكسر الميم كَأَنَّهُ جَعَلَهُ مُصَدَّرًا مَعْدُولًا نَحْو: "بَدَادٍ" فَبَنَاهُ عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِ فَهُوَ مَعْدُولٌ عَنِ اللَّزْمَةِ كَقَجَارٍ عَنِ الْقَجْرَةِ قَالَ:

3504- إِنَّا أَفْسَمْنَا حُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا * فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ قَجَارٍ

سورة الشعراء

* { طسم }

(11/189)

قوله: {طساما}: أظهر حمزة نون "سين" قبل الميم كأنه ناوي الوقف/ وإلا فإدغام مثله واجب. والباقون يُدغمون. وقد تقدّم إعرابُ الحروفِ المقطعة. وفي مصحفِ عبدالله ط . س . م . مقطوعةً من بعضها. قيل: هي قراءةُ أبي جعفر، يَعْنُونَ أنه يقف على كلِّ حرفٍ وَفَقَّةً يميز بها كلَّ حرفٍ، وإلا لم يَتَصَوَّرَ أَنْ يُلْقَظَ بها على صورتها في هذا الرسم. وقرأ عيسى - وَتَرَوَى عن نافع - بكسر الميم هنا وفي القصص على البناء. وأمال الطاءَ الأخوان وأبو بكر. وقد تقدّم ذلك.

* { إِنْ نَشَأْ نُتَزَّلْ عَلَيْهِمْ مِّنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ }

قوله: { إِنْ نَشَأْ نُتَزَّلْ } : العَامَّةُ على نون العظيمةِ فيهما. وَرَوَى عن أبي عمرو بالياء فيهما أي: إِنْ نَشَأَ اللَّهُ يُتَزَّلُ. و"إِنْ" أصلها أَنْ تدخلَ على المشكوكِ أو المحقَّقِ الميهمِ زمانه، والآيةُ من هذا الثاني. قوله: { فَظَلَّتْ } عطْفٌ على "نُتَزَّلُ" فهو في محلِّ جزم. ويجوز أن يكون مستأنفاً غيرَ معطوفٍ على الجزاء. ويؤبِّد الأولَ قراءةً طَّلحةً "فَتَظَلِّلُ" بالمضارع مفكوكاً.

قوله: { خَاضِعِينَ } فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ عن "أعناقهم". واستُشْكِلَ جمعُه جمعَ سلامةٍ لأنه مختصٌّ بالعقلاء. وأجيب عنه بأوجهٍ، أحدها: أن المراد بالأعناق الرؤساء، كما قيل: لهم وجوهٌ وصدورٌ قال:

3505..... * فِي مَجْمَعٍ مِنْ نَوَاصِي الْخَيْلِ مَشْهُودٍ
الثاني: أنه على حذفٍ مضافٍ أي: قَطَّ أصحابُ الأعناقِ، ثم حُذِفَ وبقي الخبرُ على ما كان عليه قبلَ حَذْفِ الْمُخْبَرِ عنه مراعاةً للمحدوفِ. وقد تقدّم ذلك قريباً عند قراءة { وَقَمَرًا مُنِيرًا }. الثالث: أنه لَمَّا أُضِيفَتْ إلى العقلاءِ اكتسبَ منهم هذا الحكم، كما يُكتسبُ التأنيتُ بالإضافةِ لمؤنث في قوله:

(11/190)

3506..... * كما سَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ
الرابع: أنَّ الأعناقَ جمعُ عُتُقٍ مِنَ النَّاسِ، وهم الجماعةُ، فليس المرادُ الجارحةُ البتة. ومن قوله:

3507- أنَّ العِراقَ وأهلَه * عُتُقٌ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا
قلت: وهذا قريبٌ مِنْ معنى الأولِ. إلا أنَّ هذا القائلُ يُطَلِّقُ الأعناقَ على جماعةِ الناسِ مطلقاً، رؤساءً كانوا أو غيرهم. الخامس: قال الزمخشري:

"أصلُ الكلام: فظَلُّوا لها خاضعين، فَأُفْجَمَتِ الأَعْنَاقُ لبيانِ موضعِ الخضوعِ، وَثُرِكَ الكَلَامُ على أصله، كقوله: ذَهَبَتْ أَهْلُ اليَمَامَةِ، فَكَانَ الأَهْلَ غَيْرُ مذكورٍ". قلت: وفي التنظير بقوله: ذَهَبَتْ أَهْلُ اليَمَامَةِ "نظرٌ؛ لأنَّ "اهل" ليس مقحماً البتة؛ لأن المقصودُ بالحكمِ وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فلاكتسابه التَّأْنِيثَ. السادس: أنها عُوْمِلَتْ معاملةَ العقلاءِ لَمَّا أُسْنِدَ إليهم ما يكونُ فِعْلَ العقلاءِ كقوله {ساجدين} و{طائعين} في يوسف والسجدة.

والثاني: أنه منصوبٌ على الحال من الضميرِ في "أَعْنَاقُهُم" قاله الكسائي، وصَعَّفَهُ أبو البقاء قال: "لأنَّ" خاضعين" يكونُ جارياً على غيرِ فاعلٍ "ظَلَّتْ" فَيَقْتَرِ إلى إبرازِ ضميرِ الفاعلِ، فكانَ يجبُ أن يكونَ "خاضعين هم". قلت: ولم يَجْرِ "خاضعين" في اللفظِ والمعنى إلا على مَنْ هو له، وهو الضميرُ في "أَعْنَاقُهُم"، والمسألة التي قالها: هي أن يجري الوصفُ على غير مَنْ هو له في اللفظِ دونَ المعنى، فكيف يلزمُ ما ألزَمَهُ به؟ على أنه لو كان كذلك لم يَلْتَزِمُ ما قاله؛ لأنَّ الكسائيَّ والكوفيين لا يُوجِبونَ إبرازَ الضميرِ في هذه المسألةِ إذ أمنَ اللَّبْسُ، فهو يَلْتَزِمُ ما ألزَمَهُ به، ولو صَعَّفَهُ بمجىءِ الحالِ من المضافِ إليه لكان أقربَ. على أنه لا يَصْعَفُ لأنَّ المضافَ جزءٌ من المضافِ إليه كقوله: {مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا}.

(11/191)

* { وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَانِ مُخَدَّثٍ إِلَّا كَأَنُورًا عَنَّهُ مُعْرِضِينَ }

قوله: {إِلَّا كَأَنُورًا}: جملةٌ حاليةٌ، وقد تقدّم تحقيقُ هذا وما قبله في أول الأنبياء.

* { أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ }

قوله: {كَمْ أَنْبَتْنَا}: "كم: للتكثيرِ فهي خبريةٌ، وهي منصوبةٌ بما بعدها على المفعولِ به أي: كثيراً من الأزواجِ أَنْبَتْنَا. و{مِن كُلِّ زَوْجٍ} تمييزٌ. وَجَوَّزَ أبو البقاء أن يكونَ حالاً ولا معنى له.

قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى الجمع بين كم وكل؟ ولو قيل: أَنْبَتْنَا فيها مِنْ كُلِّ زوج؟ قلت: قد دَلَّ "كل" على الإحاطةِ بأزواجِ النباتِ على سبيلِ التفصيلِ، و"كم" على أن هذا المحيطُ متكاثراً مُفْرَطاً".

* { وَإِذْ تَادَى رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }

قوله: {وَإِذْ تَادَى}: العامُّ فيه مضمَّرٌ. فقدَّرَهُ الزَّجَّاجُ: اتلُّ، وغيره: اذكر. قوله: {أَنْ ائْتِ} يجوزُ أن تكونَ مفسَّرةً، وأن تكونَ مصدريةً أي بَأَنْ.

* { قَوْمٍ فِرْعَوْنَ أَلا يَتَّقُونَ }

قوله: {قَوْمٌ فِرْعَوْنَ}: بدلٌ أو عطفٌ بيانٌ للقوم الظالمين. وقال أبو البقاء: "إنه مفعولٌ "تتقون" على قراءةٍ مَنْ قرأ "تتقون" بالخطاب وفتح النون كما سيأتي. ويجوز على هذه القراءة أن يكونَ منادى".

(11/192)

قوله: {أَلَا يَتَّقُونَ} العامَّةُ على الياء في "يتقون" وفتح النون، والمرادُ قومُ فرعونَ. والمفعولُ محذوفٌ أي: يتقون عقابَ. قرأ عبدالله بن مسلم ابن يسار وحماد وشقيق بن سلمة بالتاء من فوق على الالتفات، خاطبهم بذلك توبيخاً، والتقدير: يا قومَ فرعونَ/ وقرأ بعضهم "يتقون" بالياء مِنْ تحتُ وكسر النون. وفيها تخريجان، أحدهما: أَنْ يَتَّقُونَ "مضارعٌ، ومفعوله ياءُ المتكلم، اجتزىءَ عنها بالكسرة. الثاني: - جَوَّزَهُ الزمخشري - أن تكونَ "يا" للنداء. و"اتقون" فعلٌ أمرٌ كقوله: "ألا يا أسجدوا" أي يا قوم اتقون. أو ياناسُ اتقون. وسيأتي تحقيقٌ مثل هذا في النمل. وهذا تخريجٌ بعيدٌ. وفي هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ. وجَوَّزَ الزمخشري أن تكونَ حالاً في الظالمين أي: يظلمون غير متقين الله وعقابه. فأدخلت همزة الإنكار على الحال. وخطأه الشيخ من وجهين، أحدهما: أنه يلزمُ منه الفصلُ بين الحالِ وعاملها بأجنبيٍّ منهم، فإنه أعربَ "قومَ فرعون" عطفَ بيانٍ للقوم الظالمين. والثاني: أنه على تقدير تسليم ذلك لا يجوزُ أيضاً؛ لأنَّ ما بعدَ الهمزة لا يعمل فيه ما قبلها. قال: "وقولك: جنئتُ أمسراً" إن جعلت "مسراً" معمولاً لـ جنئتُ لم يجزُ فإنَّ أضمرتُ عاملاً جاز. والظاهرُ أن "ألا" للعرض. وقال الزمخشري: "إنها لا الناقية دخلت عليها همزة الإنكار". وقيل: هي للتنبيه.

* { قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ }

قوله: {أَنْ يُكَذِّبُونِ}: مفعولٌ: أخافُ" أي: أخاف تكذيبهم إِيَّاي".

* { وَبَصِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَازِرُونَ }

(11/193)

قوله: {وَبَصِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ}: الجمهورُ على الرفع. وفيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ، أخبر بذلك. والثاني: أنه معطوفٌ على خبر "إِنَّ". وقرأ زيد بن علي وطلحة وعيسى والأعمش بالنصب فيهما. والأعرج بنصب الأول ورفع الثاني: فالنصبُ عطفٌ على صلة "أَنْ" فتكونُ الأفعالُ الثلاثة: يُكَذِّبُونَ، وَبَصِيقُ، وَلَا يَنْطَلِقُ، دالخةً في حيزِ الخوف. قال الزمخشري: "والفرقُ بينهما - أي الرفع والنصب - أن الرفع فيه يُفيد أن فيه ثلاثَ علل: خوفَ التكذيب، وضيقة الصدر، وامتناعُ انطلاقِ اللسان. والنصبُ: على أن حَوْفَهُ متعلقٌ بهذه الثلاثة.

فإن قلت: في النصب تعليقُ الخوفِ بالأمرِ الثلاثة. وفي جملتها نفيُ انطلاقِ اللسانِ، وحقيقَةُ الخوفِ إنما هي عَمَّ يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ لِأَمْرِ سَيَقَعُ، وذلك كان واقعاً، فكيف جازَ تعليقُ الخوفِ به؟ قلت: قد علقَ الخوفَ بتكذيبهم، وبما يَحْضُلُ له [بسببه] من ضيقِ الصدرِ، والْحَبْسَةُ في اللسانِ زائدةٌ على ما كان به. على أن تلكَ الْحَبْسَةُ التي كَاتَتْ بِهِ زَالَتْ بِدَعْوَتِهِ. وقيل: بَقَيْتُ مِنْهَا بَقِيَّةٌ يَسِيرَةٌ. فإن قلت: اعتذارُك هذا يَرُدُّهُ الرِّفْعُ؛ لأنَّ المعنى: إني خائفٌ صَيِّقٌ الصدرِ غيرُ منطلقِ اللسانِ. قلت: يجوز أن يكونَ هذا قبلَ الدَّعْوَةِ واستجابَتِهَا. ويجوز أن يَرِيدَ الْقَدْرَ الْيَسِيرَ الَّذِي بَقِيَ".
قوله: {فَأَرْسِلْ} أي: فأرسلْ جبريلَ أو المَلَكَ، فحذف المفعولَ به.

* { قَالَ كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ }

قوله: {فَادْهَبَا}: عطْفٌ على ما دَلَّ عليه حرفُ الرَّدِّعِ من الفعل. كأنه قيل: ارتدِعْ تظنُّ فادْهَبْ أنت وأخوك.

* { فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

قوله: {نَا رَسُولُ}: إنما أفرد رسولا؛ إمَّا لأنه مصدرٌ بمعنى رسالة، والمصدرُ يُؤَخِّدُ، ومن مجيء "رسول" بمعنى رسالة قوله:

(11/194)

3508- لقد كَذَّبَ الْوَائِسُونَ مَا فَهْتُ عَنْهُمْ * بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ
أي: برسالة، وإمَّا لأنَّهُما ذوا شريعةٍ واحدةٍ فترَّلا منزلةَ رسول، وإمَّا لأنَّ
المعنى: أن كل واحدٍ منا رسولٌ، وإمَّا لأنه مِنْ وَضَعِ الْوَاحِدِ مَوْضِعَ التَّثْنِيَةِ
لتلازمِهما، فصارا كالشئين المتلازمين كالعينين واليدين، وحيث لم يقصد هذه
المعاني طابَقَ في قوله: {إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ}

..{

* { أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ }

قوله: {أَنْ أَرْسِلْ}: يجوز أن تكونَ مفسِّرةً لـ "رسول" إذ قيل: بأنَّه بمعنى
الرسالة، شرحا الرسالة بهذا، وبيَّناها به. ويجوز أن تكونَ المصدريةً أي: رسولٌ
بكذا.

* { قَالَ أَلَمْ تُرَبِّكْ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ }

قوله: {وَلِيدًا}: حال مفعول "تُرَبِّكْ" وهو قَعِيلٌ بمعنى مَفْعُول. والوليد: الغلامُ
تسميةً بما كان عليه.
قوله: {مِنْ عُمُرِكَ} حال من "سنين". وقرأ أبو عمرو في روايةٍ بسكونِ الميم

تخفيفاً لـ فُعِلَ.

* { وَقَعَلْتَ فَعَلْتَكِ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ }

وقرأ "فِعْلَتُكَ" بالكسر على الهيئة: الشعبيُّ لأنها نوع من القتل وهي الوَكْرَةُ. و{أَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ} يجوز أن تكونَ حالاً، وأن تكونَ مستأنفةً.

* { قَالَ فَعَلْتَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الصَّالِينَ }

قوله: { إِذَا وَأَنَا مِنَ الصَّالِينَ }؛ إذن هنا حرفُ جوابٍ فقط. وقال الزمخشري: "إنها جوابٌ وجزاءٌ معاً" قال: "فإن قلت: إذن حرفُ جوابٍ وجزاءٌ معاً، والكلامُ وقع جواباً لفرعون فيكيف وقع جزءاً؟ قلت: قولُ فرعون "وَقَعَلْتَ فَعَلْتَكِ" فيه معنى: أنك جَارَيْتَ نعمتي بما فعلت. فقال له موسى: نعم: فعلتها مجازياً لك تسليماً لقوله، كأنَّ نعمته كانت عنده جديرةً بأن تُجَارَى/ بنحو ذلك الجزاء".

(11/195)

قال الشيخ: "وهذا مذهبُ سيبويه يعني أنها للجزاء والجواب معاً. قال: ولكنَّ شَرَّاحِ الكتابِ فهموا أنَّه قد تتخلفُ عن الجزاء، والجوابُ معنىً لازمٌ لها".

* { فَفَرَزْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ }

قوله: { لَمَّا خِفْتُكُمْ }؛ العامَّة على تشديد الميم وهي "لَمَّا" التي هي حرف وجوب عند سيبويه أو بمعنى حين عند الفارسي. وروي عن حمزة بكسر اللام وتخفيف الميم أي: لتخوُّفي منكم، و"ما" مصدرية. وهذه القراءة تُشْبِهُ قراءته في آل عمران: "لِإِذَا آتَيْنُكُمْ" وقد تقدَّمتُ مستوفاةً. وقرأ عيسى "حُكْمًا" بضم الكاف إتباعاً.

* { وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ }

قوله: { وَتِلْكَ نِعْمَةٌ }؛ فيه وجهان أحدهما: أنه خيرٌ على سبيل التهكم أي: إن كانَ تَمَّ نعمته فليستْ إلاَّ أنَّك جعلتَ قومي عبداً لك. وقيل: حرفُ الاستفهام محذوفٌ لفهم المعنى أي: أو تلك وهذا مذهب الأخفش، وجعلَ مِنْ ذلك قول الشاعر:

3509_ أفرحُ أن أزرأ الكرام..... * { وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ
قَمِنَ نَفْسِكَ } وفي غيره.

(11/196)

قوله: {أَنْ عَبَّدتَّ} فيه أوجه، أحدها: أنها في محل رفع عطفت بيان لـ"تلك"، كقوله: {وَقَصَّيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هُوْلَاءِ مَقْطُوعٌ}. الثاني: أنها في محل نصب مفعولاً من أجله. والثالث: أنها بدل من "نعمة". الرابع: أنها بدل من "ها" في "تَمَّتْهَا". الخامس: أنها مجرورة بباء مقدره أي: بأن عَبَّدت. السادس: أنها خير مبتدأ مضمرة أي: هي. السابع: أنها منصوبة بإضمار أعني. والجملة من "تَمَّتْهَا" صفة لنعمة. و"تَمَّنَّ" يتعدى بالباء فقول: هي محذوفة أي: تَمَّنَّ بها، وقيل: صَمَّنَّ "تَمَّنَّ" معنى تَذَكَّرَ.

* { قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ }

قوله: {وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ}: إنما أتى بـ"ما" دون "من"؛ لأنها يُسأل بها عن طلي الماهية كقولك: ما العنقاء؟ ولما كان جواب هذا السؤال لا يمكن عدل موسى عليه الصلاة والسلام إلى جواب ممكن، فأجاب بصفاته تعالى، وخص تلك الصفات لأنه لا يشاركه تعالى فيها أحد. وفيه إبطال لدعواه أنه إله. وقيل: جهل السؤال، فأتى بـ"ما" دون "من" وليس بشيء. وقيل: إنما سأل عن الصفات. ذكره أبو البقاء. وليس بشيء؛ لأن أهل البيان تصووا على أنها يُطلب بها الماهيات وقد جاء بـ"من" في قوله: {رَبُّكُمْ يَا مُوسَى}.

* { قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ }

قوله: {وَمَا بَيْنَهُمَا}: عاد ضمير التثنية على جمعين: اعتباراً بالجنسين كما فعل ذلك في الظاهر في قول الشاعر:
3510..... * بين رِمَاحِي مَالِكٍ وَتَهَشَّلِ

* { قَالَ لَئِنِ اتَّخَذتْ إِلهَا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ }

(11/197)

قوله: {لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ}: إنما عدل عن لَأَسْجُنَنَّكَ وهو أخص منه؛ لأن فيه مبالغة ليست في ذلك، أو معناه: لأَجْعَلَنَّكَ مِمَّنْ عَرَفَتْ حاله في سجون.

* { قَالَ أَوْلُو جِنَّكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ }

قوله: {أَوْلُو جِنَّكَ}: هذه واو الحال. وقال الحوفي: "للعطف". وقد تقدم تحرير هذا عند قوله: {أَوْلُو كَانَ آبَاؤُهُمْ} في البقرة. وغالب الجمل هنا تقدم إعرابها.

* { قَالَ لِلْمَلَأِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ }

قوله: {حَوْلَهُ}: حال من "الملاً". ومفعول القول قوله: {إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ}، وقيل: صلة للملاً فإنه بمعنى الذي. وقيل: الموصول محذوف، وهما قولان للكوفيين.

* {فَالْقَوَا جِبَالَهُمْ وَعَصِيهِمْ وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْعَالِيُونَ}

قوله: {بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ}: يجوز أن يكون قَسَمًا، وجوابه: {إِنَّا لَنَحْنُ الْعَالِيُونَ}. ويجوز أن يتعلق بمحذوف أي: نَعْلِبُ بسبب عِزَّتِهِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ ما بعده، ولا يجوز أن يتعلق بـ: الغالبون، لأن ما في حَيْزٍ "إِنَّ" لا يتقدم عليها.

* {فَالْقِي السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ}

قوله: {فَالْقِي}: قال الزمخشري: "فإن قلت: فاعل الإلقاء ما هو صُرح به؟ قلت: هو الله عَزَّ وَجَلَّ"، ثم قال: ولك أن لا تقدّر فاعلاً؛ لأنَّ "الْقُوا" بمعنى حُجُّوا وسقطوا". قال الشيخ: "وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا يثبت الفعل للمفعول إلا وله فاعل ينبو المفعول به عنه. أما أنه لا يُقدَّر له فاعل فقول ذاهب عن الصواب".

(11/198)

قوله: {فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ} قد تقدّم خلافهم فيها. وقال ابن عطية هنا: "وقرأ البزي وابن فليح عن ابن كثير بشدّ التاء وفتح اللام وشدّ القاف. ويلزم على هذه القراءة إذا ابتداء أن يحذف همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا تدخل على أسماء الفاعلين"، قالوا لشيخ: "كأنه يُخيّل إليه أنه لا يمكن الابتداء بالكلمة إلا باحتلاب همزة الوصل، وهذا ليس بلازم، كثيراً ما يكون الوصل مخالفاً للوقف، والوقف مخالفاً للوصل، ومن له تَمَرُّنٌ في القراءات، عَرَفَ ذلك". قلت: يريد قوله: {فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ} فإن البزيُّ يُشَدُّ التاء، إذ الأصل: تَلْقَفُ بتاءين قَادِغَم، فإذا وَقَفَ على "هي" وابتداء تَلْقَفَ فحِقُّه أن يَفُكَّ ولا يُدْغَم؛ لئلا يُبتدأ بساكن وهو غيرُ مُمَكِّن، وقول ابن عطية: "ويلزم على هذه القراءة" إلى آخر تضعيف للقراءة لِمَا ذكره هو: م، أن همزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع، ولا يمكن الابتداء بساكن، فَمِنْ تَمَّ صَعَفَتْ. وجوابُ الشيخ بمَنع الملازمة حَسَنٌ، إلا أنه كان ينبغي أن يُبدل لفظة الوقف بالابتداء؛ لأنه هو الذي وقع الكلام فيه، أعني الابتداء بكلمة "تَلْقَفُ".

* {إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ}

قوله: {أَنْ كُنَّا}: قرأ العامة بفتح "أَنْ" أي: لأنَّ كُنَّا مبدأ القول بالإيمان. وقرأ أبان بن تغلب وأبو معاذ بكسر الهمزة. وفيه وجهان، أحدهما: أنها شرطية، والجواب محذوف لفهم المعنى أو متقدم عند مَنْ يُجيزه. والثاني: أنها المخففة من الثقيلة واستغني عن اللام الفارقة لإرشاد المعنى: إلى الثبوت

دون النفي، كقوله:
3511- * وَإِنْ مَالِكٌ كَاتَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

(11/199)

وفي الحديث: "إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ الْعَسَلَ" أي:
لِيُحِبَّهُ.

* { فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ }

قوله: { حَاشِرِينَ }؛ هو مفعول "أَرْسَلَ" و"حاشرين" معناه: حاشرين السحرة.

* { إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ }

قوله: { إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ }؛ معمولٌ لقولٍ مضميرٍ أي: قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ. وهذا القولُ يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا أَي: أُرْسَلَهُمْ قَائِلًا ذَلِكَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْسَّرًا لـ أُرْسَلَ، وَالشَّرْذِمَةُ: الطائفةُ من الناسِ. وقيل: كلُّ بقيةٍ مِنْ شَيْءٍ خَسِيسٍ يُقَالُ لَهَا: شِرْذِمَةٌ، وَيُقَالُ: ثَوَّبْتُ شِرَازِمَ أَي: أَخْلَقْتُ، قَالَ:
3512- جَاءَ الشِّتَاءُ وَقَمِصِي أَخْلَاقٌ * شِرَازِمٌ يَضْحَكُ مِنْهُ الْحَلَّاقُ
وَأَنشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ:

3513- [يُحَدِّثِينَ] فِي شِرَازِمِ التُّعَالِ

* { وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَازِرُونَ }

قوله: { حَازِرُونَ }؛ قرأ الكوفيون وابن ذكوان "حازرون" بالألف، والباقون "حزرون" بدونها، فلقال أبو عبيدة: "هما بمعنى واحد يُقَالُ: رَجُلٌ حَزِرٌ وَحَزْرٌ وَحَازِرٌ بِمَعْنَى" وقيل: بل بينهما فرق. فَالْحَزْرُ: الْمُتَبَقِّظُ الْحَازِرُ: الْخَائِفُ. وقيل: الْحَزْرُ: الْمَخْلُوقُ مَجْبُولًا عَلَى الْحَذَرِ. وَالْحَازِرُ: مَا عُرِضَ فِي ذَلِكَ، وَقِيلَ: الْحَزْرُ: الْمُتَسَلِّحُ أَي: لَهُ شَوْكَةٌ سِلَاحٍ. وَأَنشَدَ سَبْيُوهِ فِي إِعْمَالِ حَزْرٍ عَلَى أَنَّهُ مِثَالٌ مَبَالِغَةٌ مُخَوِّلٌ مِنْ حَازِرٍ قَوْلَهُ:

3514- حَزْرٌ أُمُورًا لَا تَضِيئُ وَأَمِينٌ * مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وقد زعم بعضهم أَنَّ سَبْيُوهِ لَمَّا سَأَلَهُ: هَلْ تَحْفَظُ شَيْئًا مِنْ إِعْمَالِ قَعِيلٍ. صَنَعَ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ. فَعَيَّبَ عَلَى سَبْيُوهِ: كَيْفَ يَأْخُذُ الشَّوَاهِدَ الْمَوْضُوعَةَ؟ وَهَذَا عَطْلٌ؛ فَإِنَّ هَذَا الشَّخْصَ قَدْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِيهِ بِالْكَذِبِ فَلَا يُفَدِّحُ قَوْلَهُ فِي سَبْيُوهِ. وَالَّذِي ادَّعَى أَنَّهُ صَنَعَ الْبَيْتَ هُوَ الْوَالِدُ الْحَقِيُّ. وَحَزْرٌ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، قَالَ تَعَالَى: {يَحْذَرُ الْآخِرَةَ}، وَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مَرَادِسَ:

(11/200)

3515- حَازِرٌ أَنَمِي سِلَاحِي * إلى أوصال دَيَّال مَنِيح
وقرأ ابن السَّمِيفِع وابن أبي عمار "حَازِرُونَ" بالدال المهملة من قولهم: "عَيْنُ
حَدْرَةَ" أي: عظيمة، كقوله:

3516- وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ *
والمعنى: عظيماً. وقيل: الحَازِرُ: القويُّ الممتلئ. وحكي: رجلٌ حَازِرٌ أي:
ممتلئٌ عَظِيماً، ورجلٌ حَازِرٌ أي: أحمقٌ كأنه ممتلئٌ مِنَ الحَمَقِ، قال:
3517- أَحَبُّ الغلامِ السَّوءِ من أجلِ أمِّه * وَأَبْغَضُهُ من بُغْضِها وهو حَازِرٌ
ويقال: أيضاً: رجلٌ حَازِرٌ، بزنة "يَقْطُ" مبالغةً في حَازِرٍ، من هذا المعنى قلت:
فقد صار يُقال: حَازِرٌ وحَازِرٌ وحَازِرٌ بالدال المعجمة والمهملة، والمعنى مختلف.

* { وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ }

قوله: { وَمَقَامٍ } : قرأ العامَّةُ بفتح الميم، وهو مكانُ القيامِ، وفتادة والأعرج
بضمِّها. وهو مكانُ الإقامة.

* { كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ }

قوله: { كَذَلِكَ } : فيه ثلاثة أوجهٍ، قال الزمخشري: "يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ: النَّصَبُ
عَلَى "أَخْرَجْنَاهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ الْإِخْرَاجِ الَّذِي وَصَفْنَا. وَالجُرُّ عَلَى أَنَّهُ وَصْفٌ لِمَقَامٍ
أَي: وَمَقَامٍ كَرِيمٍ مِثْلَ ذَلِكَ الْمَقَامِ الَّذِي كَانَ لَهُمْ. زَوَالِ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ
مَحذُوفٍ أَي: الْأَمْرَ كَذَلِكَ". قال الشيخ: "فَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ لَا يَسُوغُ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَوَّلُ إِلَى
تَشْبِيهِ الشَّيْءِ بِنَفْسِيهِ، وَكَذَلِكَ الْوَجْهُ الثَّانِي لِأَنَّ الْمَقَامَ الَّذِي كَانَ لَهُمْ هُوَ
الْمَقَامُ الْكَرِيمُ فَلَا يُشَبِّهُ الشَّيْءَ بِنَفْسِيهِ" قلت: وليس في ذلك تشبيهُ الشَّيْءِ
بِنَفْسِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ فِي الْأَوَّلِ: أَخْرَجْنَاهُمْ إِخْرَاجًا مِثْلَ الْإِخْرَاجِ الْمَعْرُوفِ
الْمَشْهُورِ، وَكَذَلِكَ الثَّانِي.

قوله: { وَأَوْرَثْنَاهَا } عطفٌ على "فَأَخْرَجْنَاهُمْ".

* { فَأَتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ }

(11/201)

قوله: { فَأَتَّبَعُوهُمْ } : العامَّةُ بقطع الهمزة مِنْ أَتَّبَعَهُ أَي: أَلْحَقَهُ نَفْسَهُ، فَحَذَفَ
الثَّانِي، وَقِيلَ: يُقَالُ: أَتَّبَعَهُ بِمَعْنَى اتَّبَعَهُ بِوَصْلِ الهمزة لِي: لِحَقِّهِ، وَالْحَسَنُ
وَالْحَارِثُ الذَّمَارِيُّ بِوَصْلِهَا وَتَشْدِيدِ التَّاءِ وَهِيَ بِمَعْنَى اللَّحَاقِ.
قوله: { مُشْرِقِينَ } منصوبٌ على الحال. والظاهرُ أنه من الفاعل. ومعنى
مُشْرِقِينَ أَي: دَاخِلِينَ فِي وَقْتِ الشَّرُوقِ، كَأَصْبَحَ وَأَمْسَى أَي: دَخَلَ فِي هَذَيْنِ
الْوَقْتَيْنِ، وَقِيلَ: دَاخِلِينَ نَحْوِ: الْمَشْرِقِ كَأَن جَدَّ وَأَنَّهُمْ، وَقِيلَ: مُشْرِقِينَ بِمَعْنَى
مُضِيِّينَ. وفي التفسير: أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا فِي ثُورٍ، وَالْقَبْطُ فِي ظُلْمَةٍ،
فَعَلَى هَذَا يَكُونُ "مُشْرِقِينَ" جَلًّا مِنَ الْمَفْعُولِ، وَعِنْدِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا
مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، إِذَا جَعَلْنَا "مُشْرِقِينَ" دَاخِلِينَ فِي وَقْتِ الشَّرُوقِ، أَوْ فِي
مَكَانِ الْمَشْرِقِ؛ لِأَنَّ كَلًّا مِنَ الْقَبِيلِينَ كَانَ دَاخِلًا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، أَوْ فِي ذَلِكَ

المكان.

* { فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ }

قوله: { فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ } : قرأ العامة "تراءى" بتحقيق الهمزة، وابن وثاب والأعمش من غير همز. وتفسيره أن تكن الهمزة مخففة بين بين، لا بالإبدال المحض؛ لئلا تجتمع ثلاث ألفات: الأولى الزائدة بعد الراء، والثانية المبدلة عن الهمزة، والثالثة لام الكلمة، لكن الثالثة لا تثبت وصلًا. لحذفها لالتقاء الساكنين. ثم اختلف القراء في إمالة هذا الحرف فأقول: هذا الحرف إما أن يُوقَفَ عليه أو لا. فإن وُقِفَ عليه: فحمزة يُميل ألقه الأخيرة لأنها طرف منقبلة عن ياء. ومن ضرورة إمالتها إمالة فتحة الهمزة المُسهَّلة؛ لأنه إذا وُقِفَ على مثل هذه الهمزة سهَّلتها على مقتضى مذهبه، وأمال الألف إنباعاً لإمالة فتحة الهمزة. ومن ضرورة إمالتها فتحة الراء قبلها. وهذا هو الإمالة لإمالة.

(11/202)

وغيره من القراء لا يُميل شيئاً من ذلك، وقياسُ مذهب الكسائي أن يُميل الألف الأخيرة وفتحة الهمزة قبلها. وكذا نقله ابن الباذش عنه وعن حمزة. وإن وُصِلَ: فإن ألقه الأخيرة تذهب لالتقاء الساكنين، ولذها بها تذهب إمالة فتحة الهمزة وتبقى إمالة الألف الزائدة. وإمالة فتحة الراء قبلها عنده اعتداداً بالألف المحذوفة. وعند ذلك يُقال: حُذِفَ السببُ وبقي المُسبَّبُ؛ لأن إمالة الألف الأولى إنما كان لإمالة الألف الأخيرة كما تقدّم تقريره، وقد ذهبت الأخيرة، فكان ينبغي أن لا تُمال الأولى لذهاب المُقتضي لذلك، ولكنه راعى المحذوف، وجعله في قوة المنطوق، ولذلك نحا عليه أبو حاتم فقال: "وقراءة هذا الحرف بالإمالة مُحال: قلت: وقد تقدّم في الأنعام عند "رأى القمر" و"رأى الشمس" ما يُشبه هذا العمل فعليك باعتباره تمة.

قوله: { لَمُدْرِكُونَ } العامة على سكون الدال اسم مفعول من أدرك أي: لمُلْحَقُونَ. وقرأ الأعرج وعبيد بن عمير بفتح الدال مشددة وكسر الراء. قال الزمخشيري: "والمعنى: متتابعون في الهلاك على أيديهم. ومنه بيت الحماسة: 3518- أَبْعَدَ بَنِي أُمِّي الَّذِينَ تَتَابَعُوا * أَرْجَى الْحَيَاةِ أَمْ مِنَ الْمَوْتِ أَجْرَعُ يعني: أن أدرك على أفتعل لازم بمعنى قني واصمحل. يقال: أدرك الشيء يدرك فهو مدرك أي: قني تتابعا، ولذلك كسرت الراء. وممن تص على كسرها أبو الفضل الرازي قال: "وقد يكون "أدرك" على أفتعل بمعنى أفتعل متعدياً، ولو كانت القراءة من هذا لوجب فتح الراء، ولم يبلغني عنهما - يعني عن الأعرج - وعبيد إلا الكسر".

* { فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اصْرِبْ بَعْصَاكَ الْبَحْرَ فَانْقَلِقْ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ }

(11/203)

قوله: {فَانْفَلَقَ}: قبله جملة محذوفة أي: فضرَبَ فانفلقَ. وزعم ابنُ عُصْفُورٍ أَنَّ المحذوفَ إنما هو ضَرَبَ وِفَاءً انفلقَ، وأن الفاءَ الموجودةَ هي فاء "فَضَرَبَ"، بأبقي من كل ما يُدُلُّ على المحذوفِ. أبقي الفاءَ مِنْ "فَضَرَبَ" لِتَدُلُّ على "ضَرَبَ" وأبقي "انفلقَ" لِتَدُلُّ على الفاءِ المتصلةِ به، وهذا كلامٌ متهافٌ.

واختلفَ القراء في ترقيقِ راءِ "فِرَقَ" عين ورش لأجلِ القافِ. وقُرىء "فِلَقَ" بلامِ بَدَلِ الراءِ لموافقةِ "فانفلقَ". والطوُدُ: الجبلُ العظيمُ/ المتطاوُلُ في السماءِ.

* { وَأَرْلَفْنَا تَمَّ الْآخِرِينَ }

قوله: {وَأَرْلَفْنَا}: أي: قَرَرْنَا مِنَ النجاةِ. و"تَمَّ" ظرفٌ مكانٍ بعيدٍ. و"الآخرين" هم موسى وأصحابه، وقرأ الحسن وأبو جيوه "وَرَلَفْنَا" ثلاثياً، وقرأ أبي وابن عباس وعبدالله بن الحارث بالقاف أي: أَرَلْنَا. والمرادُ بالآخرين في هذه القراءة فرعونُ وقومه.

* { إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ }

قوله: {إِذْ قَالَ}: العاملُ في "إِذْ" "تَبَأَ" أو ائْتَلُ. وقاله الحوفي. وهذا لا يتأتى إلا على كونِ "إِذْ" مفعولاً به. وقيل: "إِذْ" بدلٌ مِنْ "تَبَأَ" بدلٌ اشتمالٍ. وهو يُووَلُّ إلى أَنَّ العامَّ فيه "ائْتَلُ" بالتأويلِ المذكورِ.

قوله: {وَقَوْمِهِ}: لأنه أقربُ مذكورٍ، أي: قال لِأبيه وقومِ أبيه، ويؤيِّده {إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ}، حيث أضافَ القومَ إليه.

* { قَالُوا تَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُّ لَهَا عَاكِفِينَ }

قوله: {تَعْبُدُ أَصْنَامًا}: أتُوا في الجوابِ بالتصريحِ بالفعلِ لِيَعْطِفُوا عليه قولهم "فَنَنْظِلُّ" افتخاراً بذلك وإبتهاجاً به، وإلا فكان قولهم "أصناماً" كافياً، كقوله تعالى: {قُلِ الْعَفْوَ} {قَالُوا خَيْرًا}.

* { قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمُ إِذْ تَدْعُونَ }

(11/204)

قوله: {هَلْ يَسْمَعُونَكُمُ}: لا بُدَّ مِنْ محذوفٍ أي: يسمعون دعاءكم، أو يَسْمَعُونَكُمُ تَدْعُونَ. فعلى التقديرِ الأولِ: هي متعديةٌ لواحدٍ اتفاقاً، وعلى الثاني: هي متعديةٌ لاثنين، قامتِ الجملةُ المقدَّرةُ مقامَ الثاني. وهو قولُ الفارسيِّ. وعند غيره الجملةُ المقدَّرةُ حالٌ. وقد تقدَّم تحقيقُ القولين. وقرأ

قتادة ويحيى بن يعمر بضم الياء وكسر الميم، والمفعول الثاني محذوف. أي: يُسْمِعُونَكُمْ الْجَوَابَ.

قوله: {إِذْ تَدْعُونَ} منصوبٌ بما قبله، فما قبله وما بعده ما ضيان معنى، وإن كانا مستقبلين لفظاً، لعمل الأول في "إذ"، ولعمل "إذ" في الثاني. وقال بعضهم: "إذ" هنا بمعنى إذا. وقال الزمخشري: "إنه على حكاية الحال الماضية، ومعناه: اسْتَحْضِرُوا الْأَحْوَالَ [الماضية] التي كنتم تدعونها فيها، [وقولوا]: هل سمعكم أو أسمعوا، وهو أبلغ في التكييت". وقد تقدم أنه قرئ بإدغام ذال "إذا" وإظهارها في التاء. وقال ابن عطية: ويجوز فيه قياس "مُدَّكِرٌ" ونحوه. ولم يقرأ به أحد. والقياس أن يكون اللفظ به "إدعون" والذي متع من هذه اللفظ اتصال الدال الأصلية في الفعل، فكثرت المتماثلات "قلت: يعني فيكون اللفظ بدالٍ مشددةٍ مهملةٍ ثم أبدالٍ ساكنةٍ مهملةٍ أيضاً".

(11/205)

قال الشيخ: "وهذا لا يجوز؛ لأن هذا الإبدال إنما هو في تاء الافتعال بعد الدال والذال والزاي نحو: ادَّهَنَ وادَّكَّرَ وازْدَجَرَ، وبعد جيم شدوداً نحو: "اجدمعوا" في "اجتمعوا"، أو في تاء الضمير بعد الدال والزاي نحو "فرد" في "فرت" و"جلد" في "جلدت" أو تاء "تولج" قالوا فيها: "دولج"، وتاء المضارعة ليس شيئاً مما ذكر. وقله: "والذي متع إلى آخره" يفتضي جوارزه لو لم يؤجد ما ذكر، فعلى مقتضى قوله يجوز أن تقول في إذ تخرج: ادَّخْرَج، ولا يقول ذلك أحد، بل يقولون: اتَّخْرَج، فيدعمون الذال في التاء".

* { قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ }

قوله: {كَذَلِكَ}: منصوبٌ بـ"يفعلون" أي: يَفْعَلُونَ مثلاً فَعَلْنَا. وَيَفْعَلُونَ فِي محل نصبٍ مفعولاً ثانياً لـ"وجدنا".

* { فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ }

قوله: {عَدُوٌّ}: اللغة العالية إفراد "عدو" وتذكيره. قال تعالى: {هُمُ الْعَدُوُّ}. وإنما فعل به ذلك تشبيهاً بالمصادر نحو: الولوع والقبول. وقد يقال: أعداء وعدوة. وقوله: {عَدُوٌّ لِي} على أصله من غير تقدير مضاف ولا قلب. وقيل: الأصنام لا تُعادي لأنها جماد، فالتقدير: فَإِنَّ عِبَادَهُمْ عَدُوٌّ لِي. وقيل: بل في الكلام قلب، تقديره: فإنني عدو لهم، وهذان مرجوحان لاستقامة الكلام بدونهما.

قوله: {إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ} فيه وجهان، أحدهما: أنه منقطع أي: لكن رب العالمين ليس بعدو لي. وقال الجرجاني: "فيه تقديم وتأخير أي: أقرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وأباؤكم الأقدمون، إلا رب العالمين فإنهم عدو لي، و"إلا" بمعنى / "دون" و"سوى". والثاني: أنه متصل. وهو قول الزجاج؛ لأنهم كانوا يعبدون الله تعالى والأصنام.

(11/206)

* { الَّذِي خَلَقَنِي فَهَوَّ يَهْدِينِ }

قوله: { الَّذِي خَلَقَنِي } : يجوز فيه أوجه: النصب على النعت لـ "رَبِّ الْعَالَمِينَ" أو البدل، أو عطف البيان، أو على إضمار أعني. والرفع على خبر ابتداءٍ مضمرة أي: هو الذي خلقني أو على الابتداء. و[قوله]: { فَهَوَّ يَهْدِينِ } جملة اسمية في محل رفع خبراً له. قال الحوفي: "وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِمَا تَصَمَّنَهُ الْمَبْتَدَأُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ". وهذا مردود؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ مُعَيَّنٌ لَيْسَ عَامًّا، وَلِأَنَّ الصَّلَةَ لَا يُمْكِنُ فِيهَا التَّجَدُّدُ، فَلَمْ يُشْبِهْ الشَّرْطَ. وتابع أبو البقاء الحوفي ولكنه لم يتعرَّضْ للفاء. فَإِنْ عَنَى مَا عَنَاهُ الْحَوْفِيُّ فَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ. وَإِنْ لَمْ يَعْنيهِ فَيَكُونُ تَابِعًا لِلْأَخْفَشِ فِي تَجْوِيزِهِ زِيَادَةَ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ مُطْلَقًا نَحْوُ: "زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ"، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ.

* { وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ }

قوله: { وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي } : يجوز أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف. وكذلك ما بعده. وجوز أن يكونوا أوصافاً للذي خلقني. ودخول الواو جائز. وقد تقدم تحقيقه في أول البقرة كقوله: 3519- إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ * وليث الكتيبة في المُرْدَحَمِ وأثبت ابنُ أبي إسحاق - وَتُرْوَى عَنْ عَاصِمٍ أَيْضًا - يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ فِي "يَسْقِينِ" وَ"يَسْقِينِ" وَ"يُحْيِينِ". وَالْعَامَّةُ "حَطِيبَتِي" بِالْإِفْرَادِ. وَالْحَسَنُ "خَطَايَا" جَمْعَ تَسْكِيرٍ.

* { وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ }

قوله: { مِنْ وَرَثَةِ } : إمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ثَانِيًا أَوْ مُسْتَقَرًّا أَوْ كَائِنًا مِنْ وَرَثَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَحذُوفٍ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، أَيْ: وَارِثًا مِنْ وَرَثَةِ.

* { يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ }

(11/207)

قوله: { يَوْمَ لَا يَنْفَعُ } : بَدَلٌ مِنْ "يَوْمٍ" قَبْلَهُ. وَجَعَلَ بَأْنَ عَطِيَّةً هَذَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ مَعَ إِعْرَابِهِ "يَوْمٌ لَا يَنْفَعُ" بَدَلًا مِنْ "يَوْمٌ يُبْعَثُونَ". وَرَدَّهُ الشَّيْخُ: بَأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْهَيْدَلِ مِنْهُ، أَوْ آخَرٌ مِثْلُهُ مَقْدَرٌ. وَعَلَى كِلَا هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ لَا يَصِحُّ لِاخْتِلَافِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

* { إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ }

قوله: {إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ} فيه أوجه، أحدها: أنه منقطع أي: لكن مَنْ أَتَى اللَّهَ بقلب سليم فإنه ينفعه ذلك. وقال الزمخشري: "ولا بُدُّ لك مع ذلك مِنْ تقدير مضاف وهو الحال المراد بها السلامة، وليست من جنس المال والبنين، حتى يؤول المعنى إلى: أَنَّ الْبَنِينَ وَالْمَالَ لَا يَنْفَعَانِ، وإنما يَنْفَعُ سَلَامَةُ الْقَلْبِ، ولو لم يُقَدَّرِ الْمُضَافُ لَمْ يَتَحَصَّلْ لِلْإِسْتِثْنَاءِ مَعْنَى".

قال الشيخ: "ولا ضرورة تَدْعُو ألى حذف المضاف كما ذكر". قلت: إنما قَدَّرَ المضاف لَتَوْهَمَ دخول المستثنى في المستثنى منه؛ لأيه متى لم يَتَوَهَّمْ ذلك لم يقع الاستثناء، ولهذا منَعُوا: "صَهَلَتِ الْخَيْلُ إِلَّا الْإِيْلَ" إلا بتأويل. الثاني: أنه مفعولٌ به لقوله: "لا يَنْفَعُ" أي: لا يَنْفَعُ الْمَالُ وَالْبَنُونَ إِلَّا هَذَا الشَّخْصَ فإنه يَنْفَعُهُ فإنه يَنْفَعُهُ مَالُهُ الْمَصْرُوفُ فِي وَجْهِ الْبِرِّ، وبنوه الصلحاء، لأنه عَلِمَهُمْ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمْ. الثالث: أنه بدلٌ مِنَ الْمَفْعُولِ الْمَحْذُوفِ، أو مستثنى منه، إذ التقدير: لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتَهُ. والمستثنى منه يُحَدَفُ كقوله:

3520..... * ولم يَنْجُ إِلَّا جَفَنَ سَيْفٍ وَمُنْزَرَا

(11/208)

أي: ولم يَنْجُ بشيءٍ. الرابع: أنه بدلٌ مِنْ فاعِلِ "يَنْفَعُ" فيكون مرفوعاً. قال أبو البقاء: "وَعَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ فيكون التقدير: إِلَّا مَالٌ مَنْ، أو بنو مَنْ فإنه يَنْفَعُ نَفْسَهُ وَغَيْرَهُ بِالشَّفَاعَةِ".

قلت: وأبو البقاء حَلَطَ وَجْهًا بوجه؛ وذلك أنه إذا أَرَدْنَا أَنْ نَجْعَلَهُ بَدَلًا مِنْ فاعِلِ "يَنْفَعُ" فلنا فيه طريقان، أحدهما: طريقة التعليل أي: عَلَبْنَا الْبَنِينَ عَلَى الْمَالِ، فاستثنى من البنين، فكأنه قيل: لا يَنْفَعُ الْبَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى مِنَ الْبَنِينَ بقلب سليم فإنه يَنْفَعُ نَفْسَهُ بِصَلَاةِ، وَغَيْرِهِ بِالشَّفَاعَةِ.

والطريقة الثانية: أَنْ تُقَدَّرَ مضافاً محذوفاً قبل "مَنْ" أي: إِلَّا مَالٌ مَنْ أو بنو مَنْ فَصَارَتِ الْأَوْجُهُ خَمْسَةً.

ووجه الزمخشري اتصال الاستثناء، بوجهين، أحدهما: إِلَّا حَالٌ مَنْ أَتَى اللَّهَ بقلب سليم، وهو مِنْ قوله:

3521..... * تَجِيَّةً بَيْنَهُمْ صَرَبٌ وَجِيْعٌ

"وما ثوابه إِلَّا السيفُ" ومثاله أن يقال: هل لزيدٍ مالٌ وبنون؟ فيقال: ماله وبنوه سلامةٌ قلبه. تريد نَفْيَ الْمَالِ وَالْبَنِينَ عَنْهُ، وإثبات سلامة قلبه بدلاً عن ذلك. والثاني ق ال: "وإن شئتَ حَمَلتَ الْكَلَامَ عَلَى الْمَعْنَى وَجَعَلتَ الْمَالَ وَالْبَنِينَ فِي مَعْنَى الْغَنَى، كأنه قيل: يومَ لا يَنْفَعُ غَنَى إِلَّا غَنَى مَنْ أَتَى؛ لِأَنَّ غَنَى الرَّجُلِ فِي دِينِهِ بِسَلَامَةِ قَلْبِهِ، كما أن غِنَاهُ فِي دُنْيَاهُ بِمَالِهِ وَبَنِيهِ".

* { وَبُرَّرَتِ الْجَحِيمُ لِلْعَاوِينَ }

قوله: { وَبُرَّرَتِ } قرأ مالك بن دينار " وَبَرَّرَتْ " بفتح الباء والراء خفيفةً، مبنياً للفاعل، مسنداً للجحيم فلذلك رُفِعَ.

* { فَكَبُّوا فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُونَ }

(11/209)

قوله: { فَكَبُّوا } أي: ألقوا، وَقِيلَ بعضهم/ على بعض. قال
الزمخشري: "الكَبُّ تَكْرِيرُ الكَبِّ. جَعَلَ التَّكْرِيرَ فِي اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى التَّكْرِيرِ
فِي الْمَعْنَى". وقال ابن عطية نحو منه، قال: "وهو الصحيح لأنَّ تَكْرِيرَ الْفِعْلِ
بَيْنَ نَحْوِ: صَرَّ وَصَرَّصَرَ" وهذا هو مذهب الزجاج. وفي مثل هذا البناء ثلاثة
مذاهب، أحدها: هذا. والثاني: - وهو مذهب البصريين - أنَّ الحروفَ كلها أصولُ
والثالث - وهو قول الكوفيين - أنَّ الثالثَ مُبَدَّلٌ مِنْ مِثْلِ الثَّانِي، فَأَصْلُ كَبَّكَبَ:
كَبَّ بِثَلَاثِ بَاءَاتٍ. ومثله: لَمَلَمَ وَكَفَكَفَ. هذا إذا صَحَّ الْمَعْنَى بِسُقُوطِ الثَّالِثِ.
فأما إذا لم يَصِحَّ الْمَعْنَى بِسُقُوطِهِ كَانَتْ كَلِمَاتُهَا أَصُولًا مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ نَحْوِ: سَمِسِمَ
وَجَمَجَمَ.
وَوَاوُ "كَبُّوا" قِيلَ: لِلْأَصْنَافِ؛ إِجْرَاءً لَهَا مُجْرَى الْعُقْلَاءِ. وقيل: لعابديها.

* { قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ }

قوله: { وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ } جملةٌ حاليةٌ معترضةٌ بين القولِ ومعمولِهِ،
ومعمولُهُ الجملةُ القسميةُ.

* { تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }

قوله: { إِنْ كُنَّا لَفِي } مذهبُ البصريين: أنَّ "إِنْ" مخففةٌ واللامُ فارقةٌ، ومذهبُ
الكوفيين: أنَّ "إِنْ" نافيةٌ، بمعنى "إلا".

* { إِذْ تُسَوِّوْكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

قوله: { إِذْ تُسَوِّوْكُمْ } "إِذْ" منصوبٌ: إمَّا بـ "مُبِينٍ"، وإمَّا بِمَحذُوفٍ أَي: صَلَّلْنَا
فِي وَقْتِ تَسْوِيتِنَا لَكُمْ بِاللَّهِ فِي الْعِبَادَةِ. ويجوز على صَعْفٍ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا
لـ "ضلالٍ"، والمعنى عليه. إلاَّ أَنْ ضَعْفَهُ صِنَاعِيٌّ: وَهُوَ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَوْصُوفَ لَا
يَعْمَلُ بَعْدَ وَصْفِهِ.

* { وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ }

(11/210)

قوله: { حَمِيمٍ } القريبُ مِنْ قَوْلِهِمْ: "حَامَّةٌ فَلَانٍ" أَي: خَاصَّةٌ. وقال
الزمخشري: "الحَمِيمُ مِنَ الْإِحْتِمَامِ، وَهُوَ مِنَ الْإِهْتِمَامِ، أَوْ مِنَ الْحَامَّةِ وَهِيَ

الخاصة، وهو الصديق الخالص " والنفي هنا يحتمل نفي الصديق من أصله، أو نفي صفته فقط فهو من باب:
3522_ على لاجب لا يُهتدى بمناره *
والصديق: يحتمل أن يكون مفرداً، وأن يكون مُستعملاً للجمع، كما يُستعمل العدو له يقال: هم صديق وهم عدو.

* { فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله: { فَلَوْ أَنَّ } : يجوز أن تكون المُشترَبَة معنى التمني، فلا جواب لها على المشهور. ويكون نصب " فنكون " جواباً للتمني الذي أفهمته " لو " ويجوز أن تكون على بابها، وجوابها محذوف أي: لَوْجَدْنَا شُفَعَاءَ وَأَصْدِقَاءَ أَوْ لَعَمَلْنَا صَالِحًا. وعلى هذا فنصب الفعل بـ " أن " مضمرة عطفاً على " كَرَّةً " أي: لو أن لنا كَرَّةً فكونا، كقولها:

3523_ لَلْبَسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي *

* { كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ }

قوله: { كَذَّبَتْ قَوْمٌ } : إنما أثبت فعل القوم؛ لأنه مؤنثٌ بدليل تصغيره على قَوْمَةٍ. وقيل: لأنه بمعنى " أمة " ولما كانت أحاده عقلاء ذكوراً وإناثاً عاد الضمير عليه باعتبار تغليب الذكور فقيل: " لهم أخوهم ". وحذف مفعول " تتقون " أي: ألا تتقون عقاب الله.

* { قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ }

(11/211)

قوله: { وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ } : جملةٌ حاليةٌ من كاف " لك ". وقرأ عبدالله وابن عباس وأبو حيوه " وأتباعك " مرفوعاً، جمع تابع كصاحب وأصحاب، أو تبع كشريف وأشرف، أو تبع ك بَرَمَ وأبرام. وفي رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ، " والأردلون " خبره. والجملة حاليةٌ أيضاً، والثاني: أنه عطفاً على الضمير المرفوع في " نُؤْمِنُ " وحسن ذلك الفصل بالجار. و"الأردلون" صفته. وقرأ اليماني: " وأتباعك " بالجر عطفاً على الكاف في " لك ". وهو ضعيفٌ أو ممنوعٌ عند البصريين. وعلى هذا فيرفع "الأردلون" على خبر ابتداء مضمير أي: هم الأردلون. وقد تقدم مادة "الأردل" في هود.

* { قَالَ وَمَا عَلَّمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

قوله: { وَمَا عَلَّمِي } : يجوز في " ما " وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنها استفهامية في محل رفع بالابتداء. و"علمي" خبرها. والباء متعلقة به. والثاني: أنها نافية. الباء متعلقة بـ "علمي" أيضاً. قال الحوفي، ويحتاج إلى إضمار خبر

ليصير الكلام به جملة.

* { إِنَّ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوَ تَشْعُرُونَ }

قوله: { لَوَ تَشْعُرُونَ } : جوابها محذوف، ومفعول "تَشْعُرُونَ" أيضاً. وقرأ الأعراب وأبو زرعة "لَوَ يَشْعُرُونَ" بياء العيبة، وهو التفتا. ولا يَحْسُنُ عَوْدُهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ.

* { فَانْفَحْ بِبَنِي وَبَنِيهِمْ فَتَحًا وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله: { فَتَحًا } : يجوز أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ، بِمَعْنَى الْمَفْتُوحِ، وَأَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا مُؤَكَّدًا.

قوله: { وَنَجِّنِي } الْمُتَجَنِّي مِنْهُ مَحْذُوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى أَي: مِمَّا يَحُلُّ بِقَوْمِي. { وَمَنْ مَعِيَ } بَيَانٌ لِقَوْلِهِ { مَنْ مَعِيَ }.

* { فَأَنْجِنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ }

(11/212)

قوله: { الْمَشْحُونِ } : أَي الْمَمْلُوءُ الْمُؤَقَّرُ. يُقَالُ: بَشَحْنَا عَلَيْهِمْ حَيْلًا وَرَجَالًا، وَالشَّخْنَاءُ: الْعِدَاؤُ؛ لِأَنَّهَا تَمَلَأُ الصُّدُورَ إِحْنًا. وَالْفُلُّ هُنَا مَفْرَدٌ بِدَلِيلِ وَصْفِهِ بِالْمَفْرَدِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْبَقْرَةِ.

* { أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةً تَعْبَثُونَ }

قوله: { تَعْبَثُونَ } : جَمَلَةٌ حَالِيَةٌ مِنْ فَاعِلٍ "تَبْنُونَ". وَالرِّيْعُ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا:

جَمْعُ رَيْعَةٍ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ الْمَكَانُ الْمُرْتَفِعُ. قَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

3524- طِرَاقُ الْخَوَافِي مُشْرِفٌ فَوْقَ رَيْعَةٍ * نَدَى لَيْلِهِ فِي رَيْشِهِ يَتَرَفَّرُ

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: "هُوَ الطَّرِيقُ" وَأَنشَدَ لِلْمَسِيَّبِ بْنِ عَلَسٍ يَصِفُ طَعْنًا:

3525- فِي الْأَلِّ يَخْفِضُهَا وَيَرْفَعُهَا * رَيْعٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ سَخْلٌ

وَاخْتَلَفَ الْمَفْسَّرُونَ فِي الْعِبَارَةِ عَنْهُ عَلَى أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ. وَالرَّيْعُ بِالْفَتْحِ: مَا يَحْصُلُ مِنَ الْحَرَّاجِ.

* { وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ }

قوله: { تَخْلُدُونَ } : الْعَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِهِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَقِتَادَةٌ بِالتَّشْدِيدِ مَبْنِيًّا

لِلْمَفْعُولِ. وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

3526- وَهَلْ يَنْعَضَمُنْ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ * قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبِيْتُ بِأَوْجَالِ

و"لَعَلَّ" هُنَا عَلَى بَابِهَا. وَقِيلَ: لِلتَّعْلِيلِ. وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ "كِي تَخْلُدُونَ"

فَقِيلَ: لِلإِسْتِفْهَامِ، قَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ. وَبِهِ قَالَ الْكُوفِيُّونَ. وَقِيلَ: مَعْنَاهَا التَّشْبِيهُ

أَي: كَأَنَّكُمْ تَخْلُدُونَ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي حَرْفِ أَبِي "كَأَنَّكُمْ تَخْلُدُونَ". وَقُرِيَءُ "كَأَنَّكُمْ

خَالِدُونَ". وكم مَنْ نَصَّ عليها أَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّشْبِيهِ.
والمصانعُ: جمعُ مَصْنَعَةٍ، وهي بَرَكُ الماءِ. وقيل: القصور. وقيل: بُرُوجُ الحَمَامِ.

* { وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ }

قوله: {وَإِذَا بَطَشْتُمْ}: أي: وإذا أَرَدْتُمْ. وإنما اخْتَجْنَا إلى تقديرِ الإِرادَةِ لئلا يَتَّحِدَ الشرطُ وَالجَزَاءُ. و"جَبَّارِينَ" حالٌ.

(11/213)

* { وَاتَّقُوا الذِّيَا أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ }

* { أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنٍ }

قوله: {أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ}: فيه وجهان، أحدهما: أَنَّ الجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ بَيَانٌ لِلأُولَى، وتفسيرٌ لها. والثاني: أَنَّ "بِأَنْعَامٍ" بدلٌ مِنْ قَوْلِهِ: {بِمَا تَعْلَمُونَ} بإعادةِ العاملِ كقوله {اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا} قال الشيخ: "والأكثرُونَ لَا يَجْعَلُونَ هذا بدلًا، وإنما يَجْعَلُونَهُ تَكْرِيرًا وإِما يَجْعَلُونَ بدلًا بإعادةِ العاملِ إِذَا كَانَ حَرْفَ جَزٍّ مِنْ غيرِ إعادةٍ متعلِّقه نحو: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِأَخِيكَ" ولا يقولون: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، مَرَرْتُ بِأَخِيكَ" على البَدَلِ."

* { قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ }

قوله: {أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ}: معادلٌ لقوله: {أَوَعَظْتَ}، وإنما أتى المعادلُ كذا، دونَ قوله: "أَمْ لَمْ تَعِظْ" لتواخي القوافي، وأبْدَى له الزمخشريُّ معنىً فقال: وبينهما فرقٌ، لأنَّ المعنى: سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَفَعَلْتَ هَذَا الفِعْلَ - الذي هو الوَعْظُ - أَمْ لَمْ تَكُنْ أَصْلًا مِنْ أَهْلِهِ وَمباشَرَتِهِ، فهو أَبْلَغُ في قِلَّةِ اعْتِدَادِهِمْ بِوَعْظِهِ. مِنْ قَوْلِكَ: أَمْ لَمْ تَعِظْ."

وقرأ العامةُ "أَوَعَظْتَ" باظهارِ الظاءِ قَبْلَ التاءِ، وَرَوَى عن أبي عمرو والكسائيِّ وعاصم، وبها قرأ الأعمش وابن محيصن بالإدغامِ، وهي ضَعِيفَةٌ؛ لأنَّ الظاءَ أَقْوَى وَلَا يُدْعَمُ الأَقْوَى في الأَضْعَفِ، على أَنَّهُ قد جاءَ من هذا في القرآنِ العزيرِ أَشْيَاءٌ متواترةٌ يَجِبُ قَبولُها نحو: {رُحِزَ عَنِّي} و{لَيْنٌ بَسَطَتْ}.

* { إِنَّ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ }

(11/214)

قوله: {إِلَّا خُلِقُ}: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بفتح الخاء وسكون اللام. والباقون بضمّتين، فقليل: معناهما الاختلاق وهو الكذب. وكذا قرأ بان مسعود. وقيل: ما نحن فيه من النبوة حياة وموت هو خُلِقَ الأوّلين وعادتهم. وروى الأصمعي عن نافع، وبها قرأ أبو قلابه، بضمّ الخاء وسكون اللام وهي تخفيف المضمومة.

* { فِي جَنَاتٍ وَعُيُونٍ }

قوله: {فِي جَنَاتٍ}: بدلٌ مِنْ "فيما ههنا" بإعادة العامل؛ فَصَلَّ بعدما أَجْمَلَ كما في الآية قبلها. و"ما" موصولة، وظرفُ المكان صلّتها.

* { وَرُزُوعٍ وَتَحْلٍ طَلَعَهَا هَضِيمٌ }

قوله: {وَتَحْلٍ}: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ يَابِ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ؛ لِأَنَّ الْجَنَاتِ تَشْمَلُ النَّخْلَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَكْرِيماً لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِلَفْظِ آخَرَ، فَإِنَّهُمْ يُطَلِّقُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَرِيدُونَ إِلَّا النَّخْلَ. قال زهير:
3527- كَانَ عَيْتِي فِي عَرَبِي مُقْتَلَةٍ * مِنْ التَّوَاضِحِ تَسْقِي جَنَّةٍ سَحْقًا /
وَسَحْقًا: جَمْعُ "سَحُوقٍ" وَلَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا النَّخْلُ وَإِلِطْعُ الْكُفْرَى، وَهُوَ عُنُقُودُ التَّمْرِ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنْ لَكْمٍ. قال الزمخشري: "الطلعة: هي التي تطلع من النخلة كتصل السيف، في جوفه شمريخ القنو. والقنو هو اسم للخارج من الجذع كما هو بغير جونه". والهضم: اللطيف، من قولهم: "كشخ هضمي". وقيل المتراكب.

* { وَتَنجُتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ }

قوله: {وَتَنجُتُونَ} العائمة على الخطاب وكسر الحاء. والحسن وعيسى وأبو حيوه بفتحها، وعن الحسن أيضاً "تنتحون" بالفتح للإشباع، وعنه وعن أبي حيوه "ينجئون" بالياء من تحت. وقد تقدّم ذلك كله في الأعراف.

(11/215)

قوله: {فَارِهِينَ} قرأ الكوفيون وابنُ عامر "فارِهينَ" بالألف كما قرؤوا "حاذرون" بها والباقون "قرهين" بدون ألف، كما قرؤوا "حذرون" بدونها. والقراءة: النشاط والقوة. وقيل: الحدق. يقال: دابة فارهة، ولا يقال: فارهة، وقد قره يفره قراهة.

* { قَالَ هَازِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ }

قوله: {لَهَا شِرْبٌ}: صفة لـ"ناقة". ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ وَحْدَهُ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ وَ"شِرْبٌ" فاعلٌ به لاعتماده. وقرأ ابن أبي عبله "شِرْبٌ" بالضمّ فيهما. والشرب: - بالكسر - النصيب كالسقي، وبالضمّ المصدر.

* { قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِّنَ الْقَالِينَ }

قوله: {لِعَمَلِكُمْ}: كقوله: {إِنِّي لَكَمَا لَمَنِ النَّاصِحِينَ} وقد تقدّم. وقيل: "من القالين" صفة لخبر محذوف. وهذا الجار متعلق به. أي: إِنِّي قَالَ لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ.

* { وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَّطَرًا فَسَاءً مَّطَرُ الْمُنذَرِينَ }

قوله: {فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذَرِينَ}: المخصوص بالذم محذوف أي: مَطَرَهُمْ. والقالى: المُبْعَضُ. يقال: قَلَاه يَفْلِيهِ قَلِيٌّ وَيَقْلَاهُ، وهي شاذة. قال: 3528- وَتَرْمِيْنِي بِالطَّرْفِ أَي: أَنْتَ مُذِيبٌ * وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي وقال آخر:

3529- وَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ عَنْ قَلِيٍّ لَكُمْ * وَلَكِنَّ مَا يُفْضَى فَسُوفَ يَكُونُ
وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ: مَقْلِيٌّ. وَالْأَصْلُ مَقْلُوِي. فَأُدْغِمَ كَ مَرْمِيٍّ قَالَ:

3530- * وَلَسْتُ بِمَقْلِيٍّ الْخِلَالِ وَلَا قَالَ
أي: لَا يَبْعُضُنِي غَيْرِي وَلَا أَبْعُضُهُ. وَعَلِطَ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ قَلَا لِلْحَمِّ
أي: شَوَاهِ، فَكَانَهُ: قَلَا كَيْدَهُ بِالْبُعْضِ. وَوَجْهُ الْعَلْطِ: أَنَّ هَذَا مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَذَلِكَ
مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ. وَيُقَالُ: قَلَا لِلْحَمِّ يَفْلُوهُ قَلَوًا فَهُوَ قَالَ كَغَازٍ، وَمَقْلُوٌّ.

(11/216)

* { كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ }

قوله: {الأيكة}: قرأ نافع وابن كثير وابن عامر "لَيْكَةَ" بلام واحدة وفتح التاء. جعلوهن اسماً غير مُعَرَّفٍ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِمْ "أَصْحَابُ" هُنَا، وَفِي صِخْرَةِ الْيَاءِ وَالْبَاقُونَ "الأيكة" مُعَرَّفًا بِالْمُؤَافَقَةِ لِمَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ فِي الْحَجْرِ وَفِي ق.

وقد اصْطَرَبَتْ أَقْوَالُ النَّاسِ فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى. وَتَجَرَّأَ بَعْضُهُمْ عَلَى قَارِئِهَا، وَسَأَذَكَرُ لَكَ مِنْ ذَلِكَ طَرَفًا. فَوَجَّهَهَا عَلَى مَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: "أَنَّ لَيْكَةَ اسْمٌ لِلْقَرْيَةِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا، وَالْأَيْكَةُ اسْمٌ لِلْبَلَدِ كُلِّهِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: " لَا أَحِبُّ مَفَارِقَةَ الْحَطِّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا يَخْرُجُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهَذَا لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْ كَلَامِهَا مَعَ صِحَّةِ الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ؛ وَذَلِكَ أَنَّا وَجَدْنَا فِي بَعْضِ التَّفْسِيرِ الْفَرْقَ بَيْنَ لَيْكَةَ وَالْأَيْكَةَ فَقِيلَ: لَيْكَةُ هِيَ اسْمُ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا، وَالْأَيْكَةُ: الْبَلَادُ كُلُّهَا فَصَارَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا شَبِيهًا بِمَا بَيْنَ بَكَّةَ وَمَكَّةَ، وَرَأَيْتُهُنَّ مَعَ هَذَا فِي الَّذِي يَقَالُ: إِنَّهُ الْإِمَامُ مَصْحَفُ عَثْمَانَ مَفْتَرِقَاتٍ، فَوَجَدْتُ الَّتِي فِي الْحَجْرِ وَالَّتِي فِي قِ "الأيكة"، وَوَجَدْتُ الَّتِي فِي الشُّعْرَاءِ وَالَّتِي فِي صِ "لَيْكَةَ"، ثُمَّ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهَا مَصَاحِفُ الْأَمْصَارِ بَعْدُ، فَلَا تَعْلَمُهَا اخْتَلَفَتْ فِيهَا. وَقَرَأَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي قَصَصْنَا بِعَنِي بَغَيْرِ أَلْفٍ وَلَا إِمَامٍ وَلَا إِجْرَاءٍ". انْتَهَى مَقَالُهُ أَبُو عُبَيْدٍ. قَالَ الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ أَبُو شَامَةَ بَعْدَمَا نَقَلْتُهُ عَنْهُ: "هَذِهِ عِبَارَتُهُ وَلَيْسَتْ سَدِيدَةً؛

فإن اللامَ موجودةٌ في "لَيْكَة" وصوائبه بغير ألفٍ وهمزةٍ". قلت: بل هي سديدهٌ. فإنه يعني بغيرِ ألفٍ ولامٍ معرفةً لا مُطلقَ لامٍ في الجملة.

(11/217)

وقد تُعقَّبَ قولَ أبي عبيدٍ، وأنكروا عليه، فقال أبو جعفر: "أجمع القراء على خفض التي في الحجر وق فيجب أن يُردَّ ما أُخِلفَ/ فيه إلى ما تُفوق عليه إذا كان المعنى واحداً فأما ما حكاه أبو عبيدٍ من أن "ليكة" اسمُ القرية، وأن الأيكة اسمُ البلدِ كله فشيءٌ لا يثبت ولا يُعرفُ مَنْ قاله، ولو عُرفَ لكان في نظر؛ لأنَّ أهلَ العلمِ جميعاً من المفسِّرين والعالمين بكلام العرب على خلافه. ولا تعلمُ خلافاً بين أهلِ اللغة أن الأيكة الشجرُ الملتفُّ. فأما احتجاجُ بعض من احتجَّ لقراءة مَنْ قرأ في هذين الموضعين بالفتح أنه في السَّوادِ "ليكة" فلا حجةٌ فيه. والقولُ فيه: أن أصله: الأيكة، ثم حُقِّقَتِ الهمزةُ فالقِيَّتْ حرَّكْتُها على اللام فسَقَطَتْ واستعْتَبَتْ عن ألفِ الوصلِ؛ لأنَّ اللامَ قد تحرَّكَتْ، فلا يجوزُ على هذا إلا الخفضُ، كما تقول: مررتُ بالأحمرِ على تحقيقِ الهمزة، ثم تُخَفِّفُها فتقول: بلحمرٍ فإن شئتَ كتبتَه في الخطِّ على ما كتبتَه أولاً وإن شئتَ كتبتَه بالحدفِ ولم يجرُ إلا الخفضُ، فلذلك لا يجوزُ في "الأيكة" إلا الخفضُ. قال سيبويه: "واعلم أن كلَّ مالٍ م يتصرفُ إذا دخلته الألفُ واللامُ أو أصغته انصرفَ"، ولا نعلمُ أحداً خالف سيبويه في هذا".

(11/218)

وقال المبردُ في كتاب "الخط" "كتبوا في بعض المواضع "كذَّب أصحابُ لَيْكَة" بغير ألفٍ؛ لأن الألفَ تذهبُ في الوصلِ، ولذلك عَلِطَ القارىءُ بالفتح فتَوَهَّم أن "لَيْكَة" اسمُ شيءٍ، وأنَّ اللامَ أصلُ قَرَأ: أصحابُ لَيْكَة". وقال الفراء: "نرى - والله أعلم - أنها كتبتُ في هذين الموضعين بتركِ الهمز فسَقَطَتِ الألفُ لتحريكِ اللام". قال مكي: تَعَقَّبَ ابنُ قتيبةٍ على أبي عبيدٍ فاختار "الأيكة" بالألفِ والهمزة والخفضِ قال: "إنما كتبتُ بغيرِ ألفٍ على تخفيفِ الهمز". قال: وقد أجمعَ الناسُ على ذلك، يعني في الحجر وق، فَوَجَبَ أن يُلْحَقَ ما في الشعراءِ وص بما أجمَعوا عليه، فما أجمَعوا عليه شاهدٌ لما اختلفوا فيه". وقال أبو إسحاق: "القراءة بجرِّ قوله: "ليكة" وأنت تريد "الأيكة" أجودُ من أن تجعلها "لَيْكَة"، وتفتحها؛ لأنها لا تنصرفُ؛ لأنَّ لَيْكَة لا تُعَرَّفُ، وإنما هي أيكة للواحد، وأيكة للجمع مثل: أجمَة وأجم. والأبيك: الشجرُ الملتفُّ فأجودُ القراءة فيها الكسرُ، وإسقاطُ الهمزة، لموافقة المصحف ولا أعلمه إلا قد فُربىء به". وقال الفارسي: "قولُ مَنْ قال "ليكة" ففتح التاء مُشكِلاً، لأنه فتح مع لحاقِ اللام الكلمة. وهذا في الامتناع كقول مَنْ قال: "مَرَرْتُ بِلحمرٍ" ففتح الأخر مع لحاقِ لامِ المعرفة، وإنما كتبتُ "لَيْكَة" على تخفيفِ الهمز، والفتح لا يصحُّ في العربية؛ لأنه فتحُ حرفِ الإعرابِ في موضعِ الجرِّ مع لامِ المعرفة، فهو على

قياس قَوْلٍ مَنْ قَالَ "مَرَرْتُ بَلَحْمَرَ". وَيَبْعُدُ أَنْ يَفْتَحَ نَافِعٌ ذَلِكَ مَعَ مَا قَالَ عَنْهُ وَرَشٌ.

(11/219)

قلت: يعني أَنَّ وَرِشًا تَقَلَّ عَنْ نَافِعٍ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، حَيْثُ وُجِدَ بِشُرُوطِ مَذْكُورَةٍ، وَمِنْ جَمَلَةٍ ذَلِكَ: مَا فِي سُورَةِ الْحَجْرِ وَق مِنْ لَفْظِ "الْأَيْكَةِ" فَقَرَأَ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي السُّورَتَيْنِ بِتَقْلٍ الْحَرَكَةِ وَطَرَحَ الْهَمْزَةَ وَخَفَضَ الْبَاءَ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ أَيْضًا. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "قُرِئَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ بِالْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفِهَا وَبِالْجَرِّ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَهُوَ الْوَجْهُ. وَمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ وَزَعَمَ أَنَّ لَيْكَةَ بِوزن لَيْلَةٍ اسْمٌ بَلَدٌ، فَتَوَهَّمُوا قَادَ إِلَيْهِ خَطَ الْمَصْحَفِ، وَإِنَّمَا كَتَبَتْ عَلَى حُكْمِ لَفْظِ الْأَلْفِظِ كَمَا يَكْتُبُ أَصْحَابُ [النَّحْوِ]، لِأَنَّ ... عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ لِبَيَانِ لَفْظِ الْمَخْفَفِ، وَقَدْ كُتِبَتْ فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ. عَلَى أَنَّ لَيْكَةَ اسْمٌ لَا يُعْرَفُ. وَرُوي أَنَّ أَصْحَابَ الْأَيْكَةِ كَانُوا أَصْحَابَ شَجَرٍ مُلْتَفٍّ وَكَانَ يَنْجِرُهُمُ الدَّوْمُ، يَعْنِي أَنَّ مَادَّةَ لَامِ يَ كَ مَفْقُودَةٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ كَذَا قَالَ النَّقَّابُ مِمَّنْ تَبَعَ ذَلِكَ قَالَ: "وَهَذَا كَمَا تَصُورُوا عَلَى أَنَّ الْخَاءَ وَالذَّالَ الْمَعْجَمَتَيْنِ لَمْ يُجَامَعَا الْجِيمَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ" وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهَا صَاحِبُ "الصَّحَاحِ" مَعَ ذِكْرِهِ التَّفْرِقَةَ الْمَتَقَدِّمَةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، وَلَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي اللُّغَةِ لَذَكَرَهَا مَعَ ذِكْرِهِ التَّفْرِقَةَ الْمَتَقَدِّمَةَ لِشِدَّةِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا.

وقال الزجاج أيضاً: "أهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير: أن اسم المدينة التي كان فيها شعيب لَيْكَةَ" قال أبو علي: "لو صحَّ هذا فليَمَّ / أجمع القراء على الهمز في قوله: {وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ} فِي الْحَجْرِ. وَالْأَيْكَةُ الَّتِي ذُكِرَتْ ههنا هي الأَيْكَةُ الَّتِي ذُكِرَتْ ههنا. وقد قال ابن عباس: "الْأَيْكَةُ: الْعَيْصَةُ" وَلَمْ يُفَسِّرْهَا بِالْمَدِينَةِ وَلَا الْبَلَدِ".

(11/220)

قلت: وهؤلاء كلُّهم كأنَّهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الأثبات إما أخذوا هذه القراءة من خطِّ المصاحف دون أفواه الرجال، وكيف يُظنُّ بمثل أسنِّ القراء وأعلامهم إسناداً، الآخذ للقرآن عن جملة من جُلَّةِ الصحابة أبي الدرداء وعثمان بن عفان وغيرهما، وبمثل إمام مكة شرفها الله تعالى وبمثل إمام المدينة؟ وكيف يُنكَّرُ على أبي عبيد قوله، أو يُبتهم في نقله؟ وَمَنْ حَفِظَ حِجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وَالتَّوَاتُرُ قَطْعِيٌّ فَلَا يُعَارِضُ بِالظَّنِّيِّ.

وَأَمَّا اخْتِلَافُ الْقِرَاءَةِ مَعَ اتِّحَادِ الْقِصَّةِ فَلَا يَصُرُّ ذَلِكَ، عَبَّرَ عَنْهَا تَارَةً بِالْقَرْيَةِ خَاصَّةً، وَتَارَةً بِالْمَصْرِ الْجَامِعِ لِلْقَرْيَةِ كُلِّهَا، الشَّامِلِ هُوَ لَهَا. وَأَمَّا تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَلَا يَنَافِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُ عَبَّرَ عَنْهَا كَثْرًا فِيهَا. وَمَنْ رَأَى مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ مَنَاقِبِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ فِي شَرْحِ "حُرُزِ الْأَمَانِيِّ" أَطْرَحَ مَا طَعِنَ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَعَرَفَ قَدْرَهُمْ

ومكانتهم. وقال أبو البقاء في هذه القراءة: "وهذا لا يَسْتَقِيمُ؛ إذ ليس في الكلام "لَيْكَة" حتى يُجْعَلَ عِلْمًا. فَإِنْ ادَّعِيَ قَلْبُ الهمزة لأمًا فهو في غاية البُعْد". قلت: 3531- وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لَزَّ في قَرْنٍ * لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُرْلِ القناعيسِ "أَطْرَقَ كَرًا إِنَّ التَّعَامَ بِالْفُرَى" "مَنْ أَنْتَ وَزَيْدًا".

* { وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِيلَةَ الْأَوَّلِينَ }

قوله: { الْجِيلَةَ } العَامَّةُ على كسر الجيم والياءِ وَشَدَّ اللام. وأبو حُصَيْنٍ والأعمشُ والحسنُ بضمَّهما وَشَدَّ اللام. والسُّلْمِي بفتح الجيم أو كسرهما مع سكون الباء. وهذه لغاتٌ في هذا الحرفِ ومعناه: الخلقُ المُنْحَدُّ الغليظُ مأخوذٌ من الجَبَل. قال الشاعر:

3532- والمَوْتُ أعظمُ حَادِثٍ * فيما يَمُرُّ على الجِيلَةِ

(11/221)

وقال المهدويُّ: "الجَبَلُ والجَبَلُ والجَبَلُ لغاتٌ، وهو الجمعُ الكثيرُ العَدِيدِ من الناس. وقيل: الجِيلَةُ مِنْ قولهم: جُبِلَ على كذا أي: خُلِقَ وطِيعَ عليه. وبيئاتي في يس إن شاء الله تعالى تمامُ الكلامِ على ذلك عند قوله: { مِنْكُمْ جِيلًا } واختلافُ القراءة فيه.

* { وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَطُّنَكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ }

قوله: { وَمَا أَنْتَ } : جاء في قصة هود " ما أنت " بغير واو هنا " وما أنت " بالواو، فقال الزمخشري: "إِذَا دَخَلَتْ الواوُ فَقَدْ قُصِدَ مَعْنِيَانِ كِلَاهِمَا مَخَالِفُ الرِّسَالَةِ عِنْدَهُمْ: التَّسْخِيرُ وَالتَّبَشِيرُ، وَأَنَّ الرِّسُولَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسَخَّرًا وَلَا بَشَرًا. وَإِذَا تُرِكَتِ الواوُ فَلَمْ يُقْصَدْ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ كَوْنُهُ مُسَخَّرًا، ثُمَّ قَرَّرَ بِكُونِهِ بَشَرًا". وتقدّم الخلافُ في "كِسْفًا" واشتقاقه في الإسراء.

* { وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

قوله: { وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ } : الهاءُ تعودُ على القرآن، وإن يَجْزُ له ذِكْرٌ لِلْعِلْمِ به. وتنزيل بمعنى مُنْزَل، أو على حَدْفِ مضافٍ أي: ذو تنزيل.

* { تَرَلَّ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ }

قوله: { تَرَلَّ } : قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص "تَرَلَّ" مخففاً. و{الرُّوحُ الْأَمِينُ} مرفوعان على إسنادِ الفعلِ للروح، والأمينُ نَعْتُهُ، والمرادُ به جبريل. وباقِي السبعة بالتشديد مبنياً للفاعل، وهو اللهُ تعالى. "الروحُ الْأَمِينُ" منصوبان على المفعول. و"الروحُ الْأَمِينُ" مرفوعان على ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ. و"به" إمَّا متعلقٌ بـ"تَرَلَّ" أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ.

* { عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ }

(11/222)

قوله: { عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ } قال الشيخ: الظاهرُ تَعَلَّقُ "على قلبك" و"لتكون" بـ"تَرَل" ولم يَدْكُرْ ما يقابلُ هذا الظاهرَ. وأكثرُ ما يُتَخِيلُ أَنَّهُ يجوزُ أن يتعلَّقا بـ"تنزيل" أي: وإنه لتنزيلُ ربِّ العالمين على قلبك لتكون. ولكن فيه صَعْفٌ من حيث الفصلُ بين المصدرِ ومعموله بجملة "تَرَلَ به الروح". وقد يُجاب عنه بوجهين، أحدهما: أن هذه الجملة اعتراضيةٌ وفيها تأكيدٌ وتسديدٌ، فليست بأجنبية. والثاني: الاعتقارُ في الظرفِ وعديله. وعلى هذا فلا يَبْعُدُ أن يجيءَ في المسألةِ بابُ الإعمالِ؛ فإنَّ كلاً من "تنزيل" و"تَرَل" يطلبُ هذه الجارَّين.

* { بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ }

قوله: { بِلِسَانٍ } يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ المُنذِرِينَ أي: ليكونَ من الذين أنذروا بهذا اللسانِ العربيِّ وهم: هودٌ وصالحٌ وشعيبٌ وإسماعيلٌ ومحمدٌ صلى الله عليه وسلم. ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ"تَرَل" أي: تَرَلَ باللسانِ العربيِّ لتنذرَ به؛ لأنه لو تَرَلَ بالأعجمي لقالوا: لِمَ تَرَلَ علينا ما لا نفهمُه؟ وجَوَّزَ أبو البقاء أن يكونَ بدلاً من "به" بأعادةِ العاملِ قال: "أي: تَرَلَ بلسانِ عربيٍّ أي: برسالة أو لغة".

* { وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ }

قوله: { وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرٍ } أي: وإن القرآنَ. وقيل: وإن محمداً. وفيه التفاتٌ؛ إذ لو جَرَى على ما تقدَّم ل قيل: وإِنَّكَ لَفِي زُبُرٍ. وقرأ الأعمش "زُبُرٍ" بسكونش الباء، وهي مخففةٌ من المشهورة.

* { أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ }

(11/223)

قوله: { أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ } قرأ ابن عامر "تكن" بالتاء من فوق "آية" بالرفع. والباقون "يكن" بالياء من تحت "آية" بالنصب. وابن عباس "يكن" بالتاء من فوق و"آية" بالنصب. فأما قراءة ابن عامر فـ"تكون" تُحتملُ أن تكونَ تامَّةً، وأن تكونَ ناقصةً. فإن كانت تامَّةً جاز أن يكونَ "لهم" متعلقاً بها، و"آية" فاعلاً بها. و"أن يعلمه": إمَّا بدلٌ من آية، وإمَّا خبرٌ مبتدأ مضمَّرٌ أي: أو لم يَحْدُثْ لهم علامةٌ علمَ علماء بني إسرائيل.

وإن كانت ناقصةً جازَ فيها أربعةُ أوجه، أحدها: أن يكونَ اسمُها مضمراً فيها بمعنى القصة، و"آية" أن يعلمه" جملةٌ قُدِّمَ فيها الخبرُ واقعةٌ موقعٌ خبر "تكن".

الثاني: أن يكون اسمها ضمير القصة أيضاً، و"لهم" خبر مقدم، و"آية" مبتدأ مؤخر، والجملة خبر "تكن" و"أن يعلمه": إمّا بدل من "آية"، وإمّا خبر مبتدأ مضمّر، أي: هي أن يعلمه. الثالث: أن يكون "لهم" خبر "تكن" مقدّماً على اسمها، و"آية" اسمها و"أن يعلمه" على الوجهين المتقدمين: البدلية وخبر ابتداء مضمّر. الرابع: أن يكون "آية" اسمها و"أن يعلمه" خبرها. وقد اعترض هذا: بأنه يلزم جعل الاسم نكرة، والخبر معرفة. وقد نصّ بعضهم على أنه ضرورة كقوله:

3533 * ولا يك موقف منك الودعا

وقوله:

3534 * يكون مزاجها عسل وماء
وقد اعترض عن ذلك: بأن "آية" قد تخصصت بقوله: "لهم" فإنه حال منها، والحال صفة، وبأن تعريف الجنس ضعيف لعمومه. وهو اعتذار باطل ولا ضرورة تدعو إلى هذا التخرّيج، بل التخرّيج ما تقدم.
وأما قراءة الباقيين فواضحة جداً ف"آية" خبر مقدم، و"أن يعلمه" اسمها مؤخر، و"لهم" متعلق بآية حالاً من "آية".

(11/224)

وأما قراءة ابن عباس فكقراءة {ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ} وكقول لبيد:
3535- فمضى وقدمها وكانت عادة * منه إذا هي عرّدت إقدامها

إمّا لتأنيث الاسم لتأنيث [الخبر] وإمّا لأنه بمعنى المؤنث. ألا ترى أن "أن يعلمه" في قوة "المعرفة" و"إلا أن قالوا" في قوة "مقالتهم" وإقدامها "بإقدامها".

وقرأ الجحدري: "أن تعلمه" بالتاء من فوق. شبه البنين بجمع التكسير في تغيير واحد صورته، فعامل فعله المسند إليه معاملة فعله في لحاق علامة التأنيث. وهذا كقوله:

3536- قالت بنو عامر خالوأمم بني أسد * يا بؤس للجهل صرّاراً لأقوام
وكتبوا في الرسم الكريم "علموا" بواو الميم والألف. قيل: هو على لغة مضمّن يميل الألف نحو الواو، وهذا كما فعل في الصلاة والزكاة.

* { وَلَوْ تَرَّلتَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ }

قوله: {الأعجمين}: قال صاحب "التحرير": "الأعجمين جمع أعجمي بالتخفيف. ولولا هذا التقدير لم يجر أن يجمع جمع سلامة" قلت: وكان سبب منع جمعه: أنه من باب أفعل فعلاء كأحمرأ حمراء. والبصريون لا يجيزون جمعه جمع سلامة إلا ضرورة كقوله:

3537 * حلائل أسودين وأحمرينا

فلذلك قدره منسوباً فخفف الياء. وقد جعله ابن عطية جمع أعجم فقال: الأعجمون جمع أعجم/ هو الذي لا يفسح، وإن كان عربي النسب يقال له "أعجم" وذلك يقال للحيوانات. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "جرح

العجماء جبار". وأسند الطبري عن عبدالله بن مطيع: أنه كان واقفاً بعرفة وتحتة جمل فقال: جملي هذا أعجم، ولو أنه أنزل عليه ما كانوا يؤمنون. والعجمي: هو الذي ينسب في العجم، وإن كان أفصح الناس".

(11/225)

وقال الزمخشري: "الأعجم: الذي لا يفصح، وفي لسانه عجمه أو استعجاب". والأعجمي مثله، إلا أن فيه زيادة النسب توكيداً" قلت: وقد تقدم نحو من هذا في سورة النحل. وقد صرح أبو القاء بمنع أن يكون "الأعجمين" جمع "أعجم" وإنما هو جمع أعجمي مخففاً من أعجمي ك"الأشعرين" في الأشعري قال: الأعجمين [أي]: الأعجمين فحذف ياء النسب كما قالوا: الأشعرين أي: الأشعريون، وواحد أعجمي، ولا يجوز أن يكون جمع أعجم لأن مؤنثه عجماء. ومثل هذا لا يجمع جمع التصحيح". قلت: وقد تقدم ذلك. ففيمما قال ابن عطية نظراً. وأما الزمخشري فليس في كلامه أنه جمع أعجم مخففاً أو غير مخفف، وإن كان ظاهره أنه جمع أعجم من غير تخفيف. ولكن الذي قاله ابن عطية تبع فيه الفراء فإنه قال: "الأعجمين جمع أعجم أو أعجمي على حذف ياء النسب كما قالوا: الأشعريين وواحدهم أشعري. وأنشد للكثير:

3538- ولو جهزت قافية سُروداً * لقد دخلت بيوت الأشعرينا
لكن الفراء لا يصرّوه ذلك فإنه من الكوفيين. وقد قدمت عنهم أنهم يجيزون جمع أفعل فعلاء.
و[قرأ] الحسن وابن مقسم "الأعجميين" بياء النسب، وهي مؤيدة لتخفيفه منه في قراءة العامة.

* { كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ }

قوله: { كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ } : أي: مثل ذلك، أو الامر كذلك. والضمير في "سَلَكْنَاهُ" عائذ على القرآن وهو الظاهر أي: سلكناه في قلوب المجرمين، كما سَلَكْنَاهُ في قلوب المؤمنين. ومع ذلك لم ينجع فيهم. وقيل: عائذ على التذكير أو الكفر.

* { لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ }

(11/226)

قوله: { لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ } : في الجملة وجهان، أحدهما: الاستئناف على جهة البيان والإيضاح لما قبله. والثاني: أنها حال من الضمير في "سَلَكْنَاهُ" أي: سَلَكْنَاهُ غير مؤمن به. ويجوز أن يكون حالاً من "المجرمين" لأن المضاف جزء

من المضاف إليه .

* { فَيَأْتِيَهُمْ بَعْتَةٌ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ }

قوله: { فَيَأْتِيَهُمْ } : و" فيقولوا " عطفٌ على " بَرَوْا " . وقرأ العامة بالياءِ مِنْ تحتِ .
والحسن وعيسى بالتاء مِنْ فوقِ . أثبت ضميرَ العذابِ لأنه في معنى العقوبة .
وقال الزمخشري: " أثبت على أن الفاعل ضميرُ الساعةِ " . وقال
الزمخشري: " فإن قتلَ : ما معنى التعقيب في قوله: " فَيَأْتِيَهُمْ " ؟ قلت: ليس
المعنى التعقيب في الوجود، بل المعنى تَرْتَبُّهَا في الشدة . كأنه قيل: لا يُؤْمِنُونَ
بالقرآن حتى تكونَ رُؤْيُتُهُم العذابَ [فما هو] أشدَّ منها . ومثالُ ذلك أن تقول:
" إن أسأتَ مَقَّتَكَ الصالحونَ فَمَقَّتَكَ اللهُ " ، فإنك لا تَقْصِدُ [بهذا الترتيب] أن
مَقَّتَ اللهُ بعدَ مَقَّتِ الصالحينَ ، وإنما قَصَدُكَ إلى ترتيبِ شدةِ الأمرِ على
المسيءِ " .
وقرأ الحسن " بَعْتَةٌ " بفتحِ الغين .

* { أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ }

(11/227)

قوله: { أَفَرَأَيْتَ } : قد تقدّمَ تحقيقُهُ . وقد تنازعَ " أفرايت " و" جاءهم " في قوله:
" ما كانوا يمتنعون " فإن أَعْمَلْتَ الثاني وهو " جاءهم " رَفَعْتَ به " ما كانوا " فاعلاً
به، ومفعولُ " أَرَأَيْتَ " الأولُ ضميرُهُ ، ولكنه حُذِفَ ، والمفعولُ الثاني هو الجملةُ
الاستفهاميةُ في قوله: " ما أَعْنَى عنهم " . ولا بُدَّ مِنْ رابطٍ بين هذه الجملةِ وبين
المفعولِ الأولِ المحذوفِ ، وهو مقدرٌ ، تقديره: أفرايتَ ما كانوا يُوعَدُونَ ما
أَعْنَى عنهم تَمْتَنِعُهُمْ ، حينَ حَلَّ أي: الموعودُ به . ودلَّ على ذلك قوةُ الكلامِ ، وإن
أَعْمَلْتَ الأولَ نصبتَ به " ما كانوا يُوعَدُونَ " وَأَضْمَرْتَ في " جاءهم " ضميرَهُ
فاعلاً به . والجملةُ الاستفهاميةُ مفعولٌ ثانٍ أيضاً . والعائدُ مقدرٌ على ما تقرَّرَ
في الوجهِ قبله ، والشرطُ معترضٌ ، وجوابُهُ محذوفٌ . وهذا كله مفهومٌ مما تقدّمَ
في سورةِ الأنعامِ ، وإنما ذكرته هنا لأنه تقديرٌ عسيرٌ يحتاج إلى تأملٍ وحسنةِ
صناعةٍ ، وهذا كله إنما يتأتى على قولنا: إن " ما " استفهاميةٌ ، ولا يَصْرُحُنا
تفسيرُهُم لها بالنفي ، فإن الاستفهامَ قد يَرُدُّ بمعنى النفي . وأمّا إذا جَعَلْتَهَا
نافيةً حرفاً ، كما قال أبو البقاء ، فلا يتأتى ذلك ؛ لأنَّ مفعولَ " أَرَأَيْتَ " الثاني لا
يكونُ إلا جملةً استفهاميةً كما تقرَّرَ غيرَ مرة .

قوله: { مَا أَعْنَى } : يجوزُ أَنْ تكونَ " ما " استفهاميةً في محلِّ نصبٍ مفعولاً
مقدّماً ، و" ما كانوا " هو الفاعلُ ، و" ما " مصدريةٌ بمعنى: أيُّ شيءٍ أَعْنَى عنهم
كوتبهم متمنعين . وأن تكونَ نافيةً والمفعولُ محذوفٌ أي: لم يُعْنِ عنهم تَمْتَنِعُهُمْ
شيئاً .

وقرىء " يُمْتَنِعُونَ " بإسكانِ الميمِ وتخفيفِ التاءِ ، مِنْ أَمْتَعَ اللهُ زيداً بكذا .

* { وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ }

(11/228)

قوله: {إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ}: يجوز أن تكون الجملة صفة لـ "قرية"، وأن تكون حالاً منها. وسوّع ذلك بيّنقُ النفي. وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف عزلت الواو عن الجملة بعد "إلا" ولم تُعزل عنها في قوله: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ} قلت: الأصل عَزَلُ الواو؛ لأن الجملة صفة لـ "قرية". وإذا زيدت لتأكيد وصل الصفة بالموصوف كما في قوله: {سَبَعَةٌ وَتَأْمُنُهُمْ كَلْبُهُمْ}. قال الشيخ: "ولو قدرنا "لها مُنْذِرُونَ" جملة لم يَجُزْ أن تجيء صفة بعد "إلا". ومذهب الجمهور أنه لا تجيء الصفة بعد "إلا" معتمدة على أداة الاستثناء نحو: ما جاءني أحدٌ إلا راکبٌ. وإذا سُمع مثلُ هذا حَرَّجوه على البدل، أي: إلا رجلٌ راكبٌ. ويُدلُّ على صحة هذا المذهب أن العرب تقول: "ما مررتُ بأحدٍ إلا قائماً" ولا يُخلطُ عنهم "إلا قائم" بالجر. فو كانت الجملة صفة بعد "إلا لسُمع الجُرُّ في هذا. [وأيضاً فلو كانت الجملة صفة للنكرة لجاز أن تقع صفة المعرفة بعد "إلا" يعني نحو: "ما مررتُ بزیدٍ إلا العاقل"].

ثم قال: فإن كانت الصفة غير معتمدة على الأداة جاءت الصفة بعد "إلا" نحو: "ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ من عمرو". التقدير: ما جاءني أحدٌ خيرٌ من عمرو إلا زيدٌ. وأمّا كون الواو تُراد لتأكيد وصل الصفة بالموصوف فغير معهود في عبارة النحويين. لو قلت: "جاءني رجلٌ وعاقلٌ" أي: "رجلٌ عاقلٌ" لم يَجُزْ. وإنما تدخل الواو في الصفات جوازاً إذا عطف بعضها على بعض، و تعآير مدلولها نحو: مررت بزیدٍ الشجاع والشاعر. وأمّا {وَتَأْمُنُهُمْ كَلْبُهُمْ} فتقدم الكلام عليه.

(11/229)

قلت: أمضا كون الصفة لا تقع بعد "إلا" معتمدة، فالزمخشري يختار غير هذا، فإنهاغ مسألة خلافية. وأمّا كونه لم يُقل "إلا قائماً" بالنصب دون "قائم" بالجر فلذلك على أحد الجائزين وليس فيه دليل على المنع من قسيمه. وأمّا قولهم "فغير معهود من كلام النحويين" فممنوع. هذا ابنُ جنى نصَّ عليه في بعض كتبه. وأمّا إلزامه أنها لو كانت الجملة صفة بعد "إلا" للنكرة لجاز أن تقع صفة المعرفة بعد "إلا" فغير لازم؛ لأن ذلك مختص بكون الصفة جملة. وإذا كانت جملة تعدر كونها صفة للمعرفة. وإنما اختص ذلك بكون الصفة جملة؛ لأنها لتأكيد وصل الصفة، والتأكيد لائق بالجملة. وأمّا قوله: "لو قلت: جاني رجلٌ وعاقلٌ لم يَجُزْ" فمُسلّمٌ، ولكن إنما امتنع ذلك في جملة، فإن اللبس مُتّفي. وقد تقدم {سَبَعَةٌ وَتَأْمُنُهُمْ} فَلَيْتَفَتْ إِلَيْهِ تَمَّةً.

* { ذِكْرِي وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ }

قوله: {ذِكْرِي}: يجوز فيها أوجه، أحدها: أنها مفعولٌ من أجله. وإذا كانت مفعولاً من أجله ففي العامل فيه وجهان، أحدهما: "مُنْذِرُونَ"، على أن

المعنى: مُنْذِرُونَ لِأَجْلِ المَوْعِظَةِ والتذكِرة. الثاني: "أَهْلَكْنَا". قال الزمخشري: "والمعنى: وما أَهْلَكْنَا مِنْ أَهْلِ قَرِيْبَةٍ ظالِمِينَ إِلَّا بَعْدَمَا أَلْرَمْنَا هُمْ الْحُجَّةَ بِأَرْسَالِ المُنْذِرِينَ إِلَيْهِمْ لِيَكُونَ [إِهْلَاكُهُمْ] تَذَكْرَةً وَعِبْرَةً لِغَيْرِهِمْ فَلَا يَعْصُوا مِثْلَ عَصِيَانِهِمْ" ثم قال: "وهذا الوجهُ عليه المُعْوَلُّ".

(11/230)

قال الشيخ "وهذا لا مُعْوَلَّ عليه فَإِنَّ مذهبَ الجمهورِ أَنَّ ما قبل "إِلَّا" لا يعمل فيما بعدها، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَثْنَى، أو مُسْتَثْنَى مِنْهُ، أو تَابِعاً لَهُ غَيْرَ مُعْتَمِدٍ عَلَى الأداة نحو: "ما مررت بأحدٍ إِلَّا زَيْدٌ من عمرو"، والمفعولُ له ليس واحداً من هذه. ويتخَرَّج مذهبُه على مذهبِ الكسائي والأخفش، وإن كانا لم يُصِّصَا على المفعولِ له بخصوصيَّته". قلت: والجواب ما تقدَّم قبلَ ذلك مِنْ أَنَّهُ يَخْتَارُ مذهبَ الأخفش.

الثاني: من الأوجهِ الأول: أَنَّها في محلِّ رفعٍ خيراً لمبتدأٍ محذوفٍ أي: هذه ذِكْرَى. وتكونُ الجملةُ اعتراضيةً. الثالث: أَنَّها صفةٌ لـ "مُنْذِرُونَ: إِمَّا عَلَى المبالغةِ، وإمَّا عَلَى الحذفِ أي: مُنْذِرُونَ دَوُو ذِكْرَى، أو عَلَى وقوعِ المصدرِ وقوعَ اسمِ الفاعلِ أي: مُنْذِرُونَ مُذَكِّرُونَ. وقد تقدَّم تقريرُ ذلك. الرابع: أَنَّها في محلِّ نصبٍ عَلَى الحالِ أي: مُذَكِّرِينَ، أو ذَوِي ذِكْرَى، أو جُعِلُوا نَفْسَ الذِكْرَى مبالغةً. الخامس: أَنَّها منصوبةٌ عَلَى المصدرِ المؤكِّدِ. وفي العاملِ فيها حينئذٍ وجهان، أحدهما: لفظُ "مُنْذِرُونَ" لِأَنَّهُ مِنْ مَعْنَاهَا فَهَمَا كـ "قَعَدْتُ جُلُوساً". والثاني: أَنَّهُ محذوفٌ مِنْ لَفْظِهَا أَي: تَذَكَّرُونَ ذِكْرَى. وذلك المحذوفُ صفةٌ لـ "مُنْذِرُونَ".

* { وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ }

(11/231)

قوله: { وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ } : العَامَّةُ عَلَى الياءِ / ورفعِ النونِ، وهو جمعٌ تكسيرٍ. وقرأ الحسنُ البصري وابنُ السَّمْفِيْعِ والأعمشُ بالواوِ مكانَ الياءِ، والنونُ مفتوحةٌ إِجْرَاءً لَهُ مُجْرَى جمعِ السَّلامَةِ. وهذه القراءةُ قد رَدَّهَا جمعٌ كثيرٌ من النحويين. قال الفراء: "عَلِطَ الشَّيْخُ ظَنَّ أَنَّ النونَ التي عَلَى هَجَائِيْن". وقال النضر بن شميل: "نُ جاز أن يُحْتَجَّ بِقَوْلِ العَجَّاجِ ورُوبَةٌ فَهَلَا جازَ أَنْ يُحْتَجَّ بِقَوْلِ الحسنِ وصاحبه يعني محمد بن السِّمْفِيْعِ، مع أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمَا لم يُقْرَأْ بِهِ إِلَّا وقد سَمِعَا فِيهِ". وقال النحاس: "هو عَلِطٌ عند جميعِ النَّحْوِيِّين". وقال المهدي: "هو غيرُ جائزٍ في العربية". وقال أبو حاتم: "هي عَلِطٌ مِنْهُ أو عَلَيْهِ".

وقد أَثْبَتَ هذه القراءةُ جماعةٌ من أَهْلِ العِلْمِ، ودفعوا عنها العَلْطَ، فَإِنَّ القارِيَّءَ بِهَا مِنَ العِلْمِ بِمَكَانِ مَكِينِ، وَأَجابوا عنها بأجوبةٍ سالحةٍ. فقال: النضر بن شميل: "قال يونس بن حبيب: سمعتُ أعرابياً يقول: "دَخَلْتُ بساتينَ من

ورائها بسائون" فقلت: ما أشبه هذا بقراءة الحسن " وخرّجها بعضهم على أنها جمع شياطين بالتشديد مثال مبالغة، مثل "صَّرَاب" و"قَتَال"، وعلى أن يكون مشتقاً من شاط يشيط أي: أحرق، ثم جمع جمع سلامة مع تخفيف الياء فوزنه فعّالون مخففاً من فعّالين بتشديد العين. ويدل على ذلك أنّهما وغيرهما قرؤوا بذلك أعني بتشديد الياء. وهذا منقول عن مؤرخ السدوسي ووجهها آخرون: بأن آخره لَمَّا كان يُشْبِهُ آخَرَ يَبْرِينِ وَفِلَسْطِينِ وَيَبْرُونَ وَفِلَسْطُونَ. وقد تقدّم القول في ذلك في البقرة. والهاء في "به" تعود على القرآن.

(11/232)

وجاءت هذه الجملة الثلاث منفية على أحسن ترتيب نفى أولاً تنزيل الشياطين به؛ لأنّ النفي في الغالب يكون في الممكن، وإن كان الإمكان هنا منتفياً. ثم نفى ثانياً ابتغاء ذلك أي: ولو فرض الإمكان لم يكونوا أهلاً له، ثم نفى ثالثاً الاستطاعة والقُدرة، ثم ذكر علة ذلك، وهي انعزالهم عن السَّماع من الملا الأعلى؛ لأنهم يُرْجَمُونَ بالشَّهْبِ لو تَسَمَّعُوا.

* { فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ }

قوله: { فَتَكُونَ } منصوب في جواب النهي.

* { فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ }

قوله: { فَإِنْ عَصَوْكَ } في هذه الواو وجهان، أحدهما: أنّها ضمير الكفار أي: فإن عصاك الكفار في أمرك لهم بالتوحيد. الثاني: أنها ضمير المؤمنين أي: فإن عصاك المؤمنون في فروع الإسلام وبعض الأحكام بعد تصديقك والإيمان برسالتك. وهذا في غاية البعد.

* { وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ }

قوله: { وَتَوَكَّلْ } قرأ نافع وابن عامر بالفاء. والباقون بالواو. فأما قراءة الفاء جعل فيها ما بعد الفاء كالجاء لما قبلها مُتَرْتَباً عليه، وقراءة الواو لمجرد عطف جملة على أخرى.

* { الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ }

قوله: { الَّذِي يَرَاكَ } يجوز أن يكون مرفوع المحلّ خيراً لمبتدأ محذوف، أو منصوبه على المدح، أو مجروره على النعت أو البدل أو البيان.

* { وَتَقَلَّبُ فِي السَّاجِدِينَ }

قوله: {وَتَقَلَّبَكَ} : عطفتُ على مفعول "يراك" أي: ويرى تَقَلَّبَكَ. وهذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ جناح بن جبيش بالياء مِنْ تَحْتُ مضمومَةً، وكسر اللام ورفع الباء جَعَلَهُ فعلاً، ومضارع "قَلَب" بالتشديد، وعَطَفَهُ على المضارعِ قَبْلَهُ، وهو "يراك" أي: الذي يُقَلِّبُكَ.

(11/233)

* { هَلْ أَتَبْنُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ }

قوله: {عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ} متعلقٌ بـ"تَنَزَّلُ" بعده. وإنما قُدِّمَ لِأَنَّ له صَدْرَ الكلامِ، وهو مُعَلَّقٌ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ فعلِ التَّنْبِيَةِ لِأَنَّهَا بِمعنى العِلْمِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ هنا متعديةً لاثنين فتسُدُّ الجملةُ المشتتملةُ على الاستفهامِ مَسَدًا ثانياً؛ لِأَنَّ الأوَّلَ ضميرُ المخاطبين، وَأَنْ تكونَ متعديةً لثلاثة فتسُدُّ مَسَدًا اثنين. وقرأ البزي "على مَن تَنَزَّلُ" بتشديد التاء [مِن تَنَزَّلُ] في الموضوعين، والأصل تَنَزَّلُ بتاءين، فأدغم. والإدغامُ في الثاني سَهْلٌ لِتَحَرُّكِ ما قبل المُدْغَمِ، وفي الأولِ صعوبةٌ لسكون ما قَبْلَهُ، وهو نونُ "مَن" وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في البقرة عند قوله: {وَلَا تَبْتَغُوا الْخَيْبَتَ}.

* { يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْتَرُهُمْ كَاذِبُونَ }

قوله: {يُلْقُونَ} : يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على "الشياطين"، فيجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ مِنْ "يُلْقُونَ" حالاً، وَأَنْ تكونَ مُستأنفةً. ومعنى إلقاءهم السَّمْعَ: إنصاتهم إلى المَلَأِ الأعلى لِتَبْيِينِ قُؤَا شَيْئاً، أو يُلْقُونَ الشَّيْءَ المسموعَ إلى الكهنة. ويجوزُ أَنْ يعودَ على {كُلِّ أَقَاكِ أَثِيمٍ} مِنْ حيثُ إِنَّهُ جَمْعٌ في المعنى. فتكونُ الجملةُ: إِمَّا مُستأنفةً، وإمَّا صفةً لـ"كُلِّ أَقَاكِ" ومعنى الإلقاء ما تقدَّم. وقال الشيخ الشيخ - حال؟ عَوْدِ الضميرِ على "الشياطين"، وبعدما ذكر المعنيين المتقدمين في إلقاء المسموعِ إلى الكهنةِ يُحْتَمَلُ الاستئنافُ، وإحتملَ الحالُ من "الشياطين" أي: تَنَزَّلُ على كُلِّ أَقَاكِ أَثِمٍ مُلقِينَ ما سَمِعُوا". أنتهى وفي تخصيصه الاستئنافَ بالمعنى الأولِ، وتجويزه الوجهين في المعنى الثاني نظراً؛ لِأَنَّ جَوَازَ الوجهين جارٍ في المعنيين فيحتاجُ في ذلك إلى دليلٍ.

* { وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ }

(11/234)

قوله: {يَتَّبِعُهُمُ} : قد تقدَّم أن نافعاً يقرأ بتخفيف التاء ساكنة وفتح الباء في سورة الأعراف عند قوله: {لَا يَتَّبِعُوكُمْ} والفرقُ بين المَخَفِّ والمَثَقَلِ، فَلْيُنْظَرْ نَمَةً. وسكن الحسنُ العينَ، وَرَوَيْتُ عن أبي عمرو، وليستُ بعيدةً عنه

كـ {يَنْصُرُكُمْ} وبأيه. وروى هارون عن بعضهم نصب العين وهي غلط. والقول بأن الفتحة للإتباع خطأ.

والعامة على رفع "الشعراء" بالابتداء. والجملة بعده الخبر. وقرأ عيسى بالنصب على الاشتغال.

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ }

قوله: {يَهِيمُونَ}: يجوز أن تكمن هذه الجملة خبر "أَنَّ". وهذا هو الظاهر؛ لأنه مَحَطُّ الفائدة. و"في كل وادٍ" متعلق به. ويجوز أن يكون "في كل وادٍ" هو الخبر، و"يهيمون" حال من الضمير في الخبر. والعامل ما تعلق به هذا الخبر أو نفس الجار، كما تقدم في نظيره غير مرة. ويجوز أن تكون الجملة خبراً بعد خبر عند مضمّن يرى تعدّد الخبر مطلقاً وهذا من باب الاستعار البليغة والتمثيل الرائع، شبه جولاتهم في أفانين القول وطرائق المدح والذم والتنبيه وأنواع الشعر يهيم الهائم في كل وادٍ وطريق.
والهائم: الذي يحيط في سبّره ولا يقصد موضعاً معيّناً. هام على وجهه: أي ذهب. والهائم: العاشق من ذلك. والهيمان: العطشان. الهيام: داء يأخذ الإبل من العطش. وجملة أهيم، وناق هيماء. والجمع فيهما: هيم. قال تعالى: {فَسَارِبُونَ سَارِبَ الِهَيْمِ}. والهيام من الرمل: اليابس كأنهم تحيلوا فيه معنى العطش.

* { إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ }

(11/235)

قوله: {أَيَّ مُنْقَلَبٍ}: منصوب على المصدر. والناصب له "يَنْقَلِبُونَ" وقُدّم لتضمينه معنى الاستفهام. وهو مُعَلَّقٌ لـ "سَيَعْلَمُ" ساداً مسدداً مفعولياً. وقال أبو البقاء: "أَيَّ مُنْقَلَبٍ" صفة لمصدر محذوف أي: يَنْقَلِبُونَ انقلااباً أَيَّ مُنْقَلَبٍ. ولا يعمل فيه "سَيَعْلَمُ" لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. وهذا الذي قاله مردود: بأن أياً الواقعة صفة لا تكون استفهامية، وكذلك الاستفهامية لا تكون صفة لشيء، بل هما قسمان، كل منهما قسم برأسه. و"أَيَّ" تنقسم إلى أقسام كثيرة وهي: الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، والصفة والموصوفة عند الأخفش خاصة، والمناداة نحو: يا أيها، والموصولة لنداء ما فيه أل نحو: يا أيها الرجل، عند غير الأخفش. والأخفش يجعلها في النداء موصولة. وقد أثبت ذلك في "شرح التسهيل".

وقرأ ابن عباس والحسن "أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ" بالفاء والتاء من فوق. من الانفلات، ومعناها واضح. والله أعلم.

سورة النمل

* { طس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ }

قوله: { وَكِتَابٍ } : العامَّةُ على جَرِّه عطفاً على القرآن، وهل المرادُ نفسُ القرآنِ فيكونُ من عطفِ بعضِ الصفاتِ على بعض، والمدلولُ واحدٌ، أو اللوحُ المحفوظُ أو نفسُ السورةِ؟ وقيل: القرآنُ والكتابُ عَلَمَانِ لِلْمَنْزِلِ عَلَى نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهما كَالْعَبَّاسِ وَعَبَّاسٍ. يعني فتكونُ آلُ فيهما لِلْمَحِ الصِّفَةِ. وهذا خطأ؛ إذ لو كانا عَلَمَيْنِ لَمَا وُصِفَا بِالنِّكْرَةِ، وقد وُصِفَ "قرآن" بها في قوله: { تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ } في سورة الحجر. وُوصِفَ بها "كتاب" كما في هذه الآية الكريمة. والذي يُقَالُ: إنه نكرةٌ هنا لإفادَةِ التَّفْخِيمِ، كقوله تعالى: { فِي مَفْعَدٍ صِدْقٍ }

(11/236)

{. وقرأ ابن أبي عبله "كتابٌ مبينٌ" برفعهما، عطفُ على "آيات" المُخْبِرِ بها عن "تلك". فإن قيل: كيف صحَّ أن يُشارَ لاثنتين، أحدهما مؤنثٌ، والآخرُ مذكَّرٌ باسمِ إشارةِ المؤنثِ ولو قلت: "تلك هندٌ وزيدٌ" لم يَجْزُ؟ فالجوابُ من ثلاثة أوجه: أحدها: أن المرادَ بالكتابِ هو الآياتُ؛ لأنَّ الكتابَ عبارةٌ عن آياتِ مجموعةٍ فلمَّا كانا شيئاً واحداً/ صحَّتِ الإشارةُ إليهما بإشارةِ الواحدِ المؤنثِ. الثاني: أنه علي حَذْفِ مضافٍ أي: وآياتُ كتابٍ مبين. الثالث: أنه لَمَّا وَلِيَ المؤنثُ ما يَصِحُّ الإشارةُ به إليه اكتُفي به وحسَّن، ولو أولِيَ المذكَّرُ لم يَحْسُنْ. ألا تراك تقول: "جاءتني هندٌ وزيدٌ" ولو حَذَفْتَ "هند" أو أَحْرَزْتَهَا لم يَجْزُ تَأْنِيْتُ الفعلِ.

* { هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ }

قوله: { هُدًى وَبُشْرَى } : يجوزُ فيهما أوجهٌ، أحدها: أن يكونا منصوبين على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظِهما أي: يَهْدِي هُدًى وَبُشْرَى بُشْرَى. الثاني: أن يكونا في موضعِ الحالِ من "آيات". والعاملُ فيها ما في "تلك" مِنْ معنى الإشارةِ. الثالث: أن يكونا في موضعِ الحالِ من "القرآن". وفيه ضعفٌ من حيث كونه مضافاً إليه. الرابع: أن يكونَ حالاً من "كتاب" في قراءة مَنْ رَفَعَهُ. ويَصْعَقُ في قراءة مَنْ جَرَّه لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كونه في حكمِ المضافِ إليه لِعَطْفِهِ عليه. الخامس: أنهما حالان من الضميرِ المستترِ في "مبين" سواءً رَفَعْتَهُ أم جَرَرْتَهُ. السادس: أن يكونا بَدَلَيْنِ مِنْ "آيات". السابع: أن يكونا خبراً بعد خبر. الثامن: أن يكونا خبريَّ ابتداءٍ مضمِرٍ أي: هي هدىٌ وبُشْرَى.

* { الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ }

(11/237)

قوله: {الَّذِينَ يُقِيمُونَ}: يجوزُ أَنْ يكونَ مجرورَ المحلِّ نعتاً للمؤمنين، أو بدلاً، أو بياناً، أو منصوباً على المدح أو مرفوعه على تقدير مبتدأ أي: هم الذين.
قوله: {وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ} "هم" الثاني تكريرٌ للأول على سبيل التوكيد اللفظي. وفهم الزمخشري منه الحصرُ أي: لا يُوقِنُ بِالْآخِرَةِ حَقَّ الْإِيقَانِ إِلَّا هؤُلاءِ الْمُتَصِفُونَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ. و"بِالْآخِرَةِ" متعلقٌ بـ"يُوقِنُونَ" ولا يَصُرُّ الْفِصْلُ بَيْنَهُمَا بِالتَّوَكِيدِ. وهذه الجملةُ يُحتملُ أَنْ تكونَ معطوفةً على الصلةِ داخلَةً في حَيْزِ الموصولِ، وحينئذٍ يكونُ قد

قَابَرَ بَيْنَ الصَّلَتَيْنِ جَمَلَةً فِعْلِيَّةً فَقَالَ: "يُقِيمُونَ" و"يُوقِنُونَ". وَلَمَّا كَانَ الْإِيقَانُ بِالْآخِرَةِ أَمْرًا ثَابِتًا مَطْلُوبًا دَوَامٌ أَتَى بِاصْلَةٍ جَمَلَةً اسْمِيَّةً مَكْرَرًا فِيهَا الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ مُقَدَّمًا فِيهَا الْمُؤَقِّنُ بِهِ الدَّالُّ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ لِيَدُلَّ عَلَى الثَّبَاتِ وَالِاسْتِقْرَارِ. وَجَاءَ بِخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ فِي هَذِهِ الْجَمَلَةِ فِعْلًا مُضَارِعًا، دَلَالَةً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُتَجَدِّدٌ كُلَّ وَقْتٍ غَيْرٍ مُنْقَطِعٍ. وَيُحتملُ أَنْ تكونَ مُسْتَأْنَفَةً غَيْرَ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ الموصولِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَيُحتملُ أَنْ تَتِمَّ الصَّلَةُ عِنْدَهُ" أي: عِنْدَ قَوْلِهِ: "وَهُمْ". قَالَ "وَيَكُونُ الْجَمَلَةُ اعْتِرَاضِيَّةً" يَرِيدُ أَنَّ الصَّلَةَ تَمَّتْ عِنْدَ "الزَّكَاةِ" فَيَجُوزُ فِي ذَلِكَ وَإِلَّا فَكَيْفَ يَصِحُّ إِذَا أَخَذْنَا بِظَاهِرِ كَلَامِهِ أَنَّ الصَّلَةَ تَمَّتْ عِنْدَ قَوْلِهِ "وَهُمْ"؟ وَتَسْمِيَّتُهُ هَذَا اعْتِرَاضًا يَعْنِي مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَسِيَاقُ الْكَلَامِ، وَإِلَّا فَالاعْتِرَاضُ فِي الْإِصْطِلَاحِ لِمَا يَكُونُ بَيْنَ مُتَلَازِمَيْنِ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَشَرْطٍ وَجَزَاءٍ، وَقَسَمٍ وَجَوَابِهِ، وَتَابِعٍ وَمَتَّبِعٍ، وَصِلَةٍ وَمَوْصُولٍ، وَلَيْسَ هُنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

* { أَوْلَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْآخَسِرُونَ }

(11/238)

قوله: {الْآخَسِرُونَ} فِي أَفْعَلٍ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: - وَهُوَ الظَّاهِرُ - أَتَّهَى عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّفْضِيلِ، وَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُفَّارِ مِنْ حَيْثُ اخْتِلَافُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ. يَعْنِي: أَنَّهُمْ أَكْثَرُ خُسْرَانًا فِي الْآخِرَةِ مِنْهُمْ فِي الدُّنْيَا، أَيْ: إِنَّ خُسْرَانَهُمْ فِي الْآخِرَةِ أَكْثَرُ مِنْ خُسْرَانِهِمْ فِي الدُّنْيَا. وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْكِرْمَانِيُّ: "هِيَ هُنَا لِلْمُبَالَغَةِ لَا لِلشَّرْكِ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا خُسْرَانَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ الْبَتَّةَ". وَقَدْ تَقَدَّمَ جَوَابُ ذَلِكَ: وَهُوَ أَنَّ الْخُسْرَانَ رَاجِعٌ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ. بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ زَمَانِهِ وَ مَكَانِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "الْآخَسِرُونَ" جَمْعُ "أَخَسَرَ" لِأَنَّ أَفْعَلَ صِفَةٌ لَا يُجْمَعُ، إِلَّا أَنْ يُضَافَ فَتَقْوَى رَتْبُهُ فِي الْأَسْمَاءِ، وَفِي هَذَا نَظْرٌ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَا نَظَرَ فِي أَنَّهُ يُجْمَعُ جَمْعَ سَلَامَةٍ أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ إِذَا كَانَ بِأَلٍ، بَلْ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا ذَلِكَ، إِذَا كَانَ قَبْلَهُ مَا يُطَابِقُهُ فِي الْجَمْعِيَّةِ. فَتَقُولُ: "الزَّيْدُونَ هُمُ الْأَفْضَلُونَ وَالْأَفْضَلُ" وَ"الْهِنْدَاتُ هُنَّ الْفُضْلِيَّاتُ، وَالْفُضْلُ". وَأَمَّا قَوْلُهُ: "لَا يُجْمَعُ إِلَّا أَنْ يُضَافَ" فَلَا يَتَّعَيْنُ إِذْ ذَاكَ جَمْعُهُ، بَلْ إِذَا أُضِيفَ إِلَى نَكْرَةٍ لَا يَجُوزُ جَمْعُهُ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ جاز فِي الْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ".

* { وَإِنَّكَ لَتُلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ }

قوله: {لَتَلَقَى}: "لَقِي" مخففاً يتعدى لواحد، وبالتضعيف يتعدى لاثنين فأقيم
أولهما هنا مقامَ الفاعل، والثاني "القرآن". وقول من قال: إِنَّ أَسْلَهَ تَلَقَّنَ
بالنون/ تفسيرٌ معنىً فلا يتعلّقُ به مُتعلّقٌ، فإنَّ النونَ أُبدِلتْ حرفَ علةٍ.

* { إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِ إِنِّي آنستُ تاراً سآتيكم منها بخبيرٍ أو آتيكم بشهابٍ
قبسٍ لعلكم تضطلون }

(11/239)

قوله: {إِذْ قَالَ}: يجوزُ أن يكونَ منصوباً بإضمارِ اذكُرْ أو تَعَلَّمْ مقدراً مدلولاً
عليه بـ عَلِيمٍ أو بـ حَلِيمٍ. وفيه ضعفٌ لتقييدِ الصفةِ بهذا الظرفِ.
قوله: {بِشَهَابٍ قَبَسٍ} قرأ الكوفيون بتنوين "شهاب" على أَنَّ قَبَساً بدلاً مِنْ
"شهاب" أو صفةً له؛ لأنه بمعنى مَفْيُوسٍ كَالقَبْضِ والنَّقْضِ، ولباقون بالإضافة
على البيان؛ لأن الشهابَ يكونُ قَبَساً وغيره. والشَّهَابُ: الشُّعْلَةُ. والقَبَسُ:
القطعةُ منها، تكونُ في عُوْدٍ وغيرِ عُوْدٍ. و"أو" على بابها من التنوين. والطاء في
"تَضَطَّلُونَ" بدلٌ مِنْ تاءِ الافتعال لأنه مِنْ صَلِيَ بالنار.

* { فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ }

قوله: {نُودِيَ}: في القائم مقامَ الفاعلِ ثلاثةٌ أوجه، أحدها: أنه ضميرُ موسى،
وهو الظاهرُ. وفي "أَنَّ" حينئذٍ ثلاثةٌ أوجه، أحدها: أنها المُفسِّرةُ لتقدّم ما هو
بمعنى القول. والثاني: أنها الناصبةُ للمضارع، ولكن وُصِلتْ هنا بالماضي.
وتقدّم تحقيق ذلك، وذلك على إسقاطِ الخافضِ أي: نُودِيَ موسى بأن بُورِكَ.
الثالث: أنها المخففةُ، واسمُها ضميرُ الشان، و"بُورِكَ" خبرُها، ولم يَحْتَجْ هنا
إلى فاصل؛ لأنه دعاءٌ، وقد تقدّم نحوه في النور في قوله: {أَنَّ عَصَبٌ} في
قراءته فعلاً ماضياً.

(11/240)

قال الرمخشري: "فإن قلت: هل يجوزُ أن تكونَ المخففةُ من الثقيلة،
والتقدير: بأنه بُورِكَ. والضميرُ ضميرُ الشان والقصة؟ قلت: لا لأنه لا بُدَّ مِنْ
"قد". فإن قلت: فعلى إضمارِها؟ قلت: لا يصحُّ لأنها علامةٌ ولا تُحذفُ". انتهى.
فمنع أن تكونَ مخففةً لما دُكر، وهذا بناءً منه على أَنَّ "بُورِكَ" خبرٌ لا دعاءً. أمّا
إذا قلنا: إنه دعاءٌ كما تقدّم في النور فلا حاجةُ إلى الفاصلِ كما تقدّم. وقد تقدّم
فيه استشكالٌ: وهو أن الطلبَ لا يَقَعُ خبراً في هذا البابِ فكيف وَقَعَ هذا خبراً
لـ"أَنَّ" المخففةَ وهو دعاءٌ؟

الثاني: من الأوجهِ الأول: أن القائم مقامَ الفاعلِ نفسُ "أَنَّ بُورِكَ" على حذفِ
حرفِ الجرِّ أي: بأن بُورِكَ. و"أَنَّ" حينئذٍ: إمّا ناصبةٌ في الأصل، وإمّا مخففةٌ.

الثالث: أنه ضميرُ المصدرِ المفهومِ من الفعلِ أي: تُودي النداء، ثم فُسِّرَ بما بعده. ومثله {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً} قوله: {مَنْ فِي النَّارِ} "مَنْ" قائمٌ مقامَ الفاعلِ لـ "بُورِكَ". وبارَكَ يتعدَّى بنفسه، ولذلك بُني للمفعولِ. يقال: بارَكَكَ اللهُ، وبارَكَ عليك، وبارَكَ فيك، وبارَكَ لك، وقال الشاعِرُ:

3539- قَبُورِكَ مَوْلُوداً وَبُورِكَ نَاشِئاً * وَبُورِكَتْ عِنْدَ الشَّيْبِ إِذْ أَنْتَ أَشَّيْبُ
وقال عبدُ اللهِ بنُ الزبيرِ:

3540- فَبُورِكَ فِي بَيْنِكَ وَفِي بَيْنِهِمْ * إِذَا ذُكِرُوا وَنَحْنُ لَكَ الْفِدَاءُ

وقال آخرُ:

3541- بُورِكَ المَيْتُ الغَرِيبُ كما بُورِكَ * تَصْحُ الثُّرْمَانُ وَالزَيْتُونُ
والمِرَادُ بـ "مَنْ": إمَّا الباري تعالى، وهو على حَدْفِ مضافٍ أي: مَنْ قُدِّرَتْهُ
وسُلْطَانُهُ فِي النارِ. وقيل: المرادُ به موسى والملائكةُ، وكذلك بَمَنْ حَوْلَهَا.
وقيل: المرادُ بـ "مَنْ" غيرُ العقلاءِ وهو النورُ والأمكنةُ التي حَوْلَهَا.

(11/241)

قوله: {وَسُبْحَانَ اللَّهِ} فيه أوجهٌ، أحدها: أنه من تَمَمَةِ النداءِ أي: تُودي بالبركة وتَنْزِيهِ رَبِّ العِزَّةِ. أي: تُودي بمجموعِ الأمرينِ. الثاني: أنه من كلامِ اللهِ تعالى مخاطباً لنبينا محمدٍ عليه الصلاةُ والسلامُ، وهو على هذا اعتراضٌ بينَ أَثْنَاءِ القِصَّةِ. الثالث: أنَّ معناه: وَبُورِكَ مَنْ سَبَّحَ اللهُ. يعني أنه حَدَفَ "مَنْ" وصلَّتْها وأَبْقَى معمولَ الصلَّةِ إذ التقدير: بُورِكَ مَنْ فِي النارِ وَمَنْ حَوْلَهَا، وَمَنْ قَالَ: سبحان الله و"سُبْحَانَ" في الحقيقةِ ليس معمولاً لـ "قال" بل لفعلٍ مِنْ لفظه، وذلك الفعلُ هو المنصوبُ بالقولِ.

* { يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

قوله: {إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ}: في اسمِ "إِنَّ" وجهان، أظهرهما: أنه ضميرُ الشانِ. و{أَنَا اللهُ} مبتدأٌ وخبرُهُ، و{الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} صفتانِ لله. والثاني: أنه ضميرٌ راجعٌ إلى ما دلَّ ما قبله، يعني: أَن مَكَلَمَكَ أَنَا، و"الله" بيانٌ لـ "أنا". واللهُ العَزِيزُ الحَكِيمُ صفتانِ للبيانِ. قاله الزمخشري. قال الشيخ: "وإذا حَدَفَ الفاعلُ وَبُنيَ الفعلُ للمفعولِ فلا يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على ذلك/ المحذوفِ، إذ قد عُيِّرَ الفعلُ عن بناءه له. وَعُزِمَ على أَنْ لا يكونَ مُحَدَّثاً عنه، فَعَوُدُ الضميرِ إليه مِمَّا يُنافي ذلك؛ إذ يصيرُ مُعْتَبَرًا به".

قلت: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه قد يُلتَقَى إليه. وقد تقدَّم ذلك في قوله في البقرة {قَمَنْ عَفِيَ لَهُ} ثم قال: "وأدِّاءُ إليه" قيل: أي: الذي عفا، وهو وليُّ الدم، على ما تقدَّم تحريره. ولئن سُلِمَ ذلك فالزمخشري لم يَقُلْ: إنه عائِدٌ على ذلك الفاعلِ، إنما قال: راجعٌ إلى ما دلَّ عليه ما قبله، يعني من السِّياقِ.
وقال أبو البقاء: "ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميرُ "رَبِّ" أي: إِنَّ الرَّبَّ أَنَا اللهُ، فيكونُ "أنا" قَصْلاً، أو توكيداً، أو خبراً إِنَّ، واللهُ بدلٌ منه".

(11/242)

* { وَأَلْقَى عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ }

قوله: { وَأَلْقَى } عطْفٌ على ما قبله من الجملة الاسمية الخبرية. وقد تقدّم أنّ سببويه لا يشترط تناسُبَ الجملِ، وأنه يُجيز "جاء زيدٌ ومَنْ أبوك" وتقدّمت أدلته في أول البقرة. وقال الزمخشري: "فإن قلت علامَ عطفت قوله: { وَأَلْقَى عَصَاكَ } قلت: على قوله "بُورِكَ" لأنَّ المعنى: تُودِي أَنْ بُورِكَ. وقيل له: ألقى عَصَاكَ. والدليل على ذلك قوله: "وَأَنْ ألقى عَصَاكَ" بد قوله "يا موسى إنّه أنا الله" على تكرير حرف التفسير كما تقول: "كُنْتُ إِلَيْهِ أَنْ حُجَّ وَأَعْتَمِرَ" وإن شئت: أَنْ حُجَّ وَأَنْ أَعْتَمِرَ". قال: الشيخ: "وقوله: "إنه معطوفٌ على "بُورِكَ" منافٍ لتقديره "وقيل له: "ألقى عَصَاكَ" لأنَّ هذه جملةٌ معطوفةٌ على "بُورِكَ" وليس جُزؤها الذي هو معمولٌ "وقيل "معطوفاً على "بُورِكَ"، وإما احتاج إلى تقدير "وقيل له: ألقى" لتكونَ جملةً خبريةً مناسبةً للجملة الخبرية التي عُطِفَتْ عليها. كأنه يَرَى في العطفِ تناسُبَ الجملِ المتعاطفة. والصحيحُ أنّه لا يُشترطُ ذلك" ثم ذكرَ مذهبَ سببويه.

قوله: { تَهْتَزُّ } جملةٌ حاليةٌ مِنْ هاءٍ "تراها" لأنَّ الرؤيةَ بصريّةٌ. قوله: { كَأَنَّهَا جَانٌّ } يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً ثانيةً، وأن تكونَ حشاً الّا من ضمير "تهتزُّ" فتكونُ حالاً متداخلةً. وقرأ الحسن والزهري وعمرو بن عبيد "جَانٌّ" بهمزةٍ مكانَ الألف، وتقدّم تقريرُ هذا في آخر الفاتحة عند {وَالصَّالِينَ}. قوله: { وَلَمْ يُعَقِّبْ } يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على "وَلَّى"، وأن يكونَ حالاً آخرى. والمعنى: لم يَرْجِعْ على عَقْبِهِ. كقوله:

(11/243)

3542- فما عَقَّبُوا إِذ قِيلَ: هَلْ مِنْ مُعَقِّبٍ * وَلَا تَرَلُوا يَوْمَ الْكَرْبَةِ مَنْزِلًا

* { إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي عَفُورٌ رَحِيمٌ }

قوله: { إِلَّا مَنْ ظَلَمَ } فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ؛ لأنَّ المرسلين مَعْصُومون من المعاصي. وهذا هو الظاهرُ الصحيح. والثاني: أنه متصلٌ. ولأهل التفسير فيه عباراتٌ ليس هذا موضعها. وعين الفراء: أنّه متصلٌ. لكن من جملةٍ محذوفةٍ، تقديره: وإنما يخافُ غيرهم إلا مَنْ ظَلَمَ. وردّه النحاس: بأنه لو جازَ هذا لجازَ "لا أضرب القوم إلا زيدا" أي: وإنما أضربُ غيرهم إلا زيدا، وهذا ضدُّ البيان والمجيء بما لا يُعرَفُ معناه. وقدره الزمخشري بـ "لكن". وهي علامةٌ على أنه منقطعٌ، وذكر كلاماً طويلاً. فعلى الانقطاع يكونُ منصوباً فقط على لغةِ الحجاز. وعلى لغةِ تميمٍ يجوزُ فيه النَّصْبُ والرفعُ على البدل من الفاعلِ قبله. وأمّا على الاتصال فيجوزُ فيه الوجهان على اللغتين، ويكون الاختيارُ البدل؛ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجبٍ.

وقرأ أبو جعفر وزيد وأسلم "ألا" بفتح الهمزة وتخفيف اللام جعلها حرف تنبيه.
 و"مَنْ" شرطية، وجوابها {قَاتِي عَقُورُ}.
 والعامَّة على تنوين "حُسْنًا". ومحمد بن عيسى الأصبهاني غير مَنْوَن، جعله
 فُعْلَى مصدرًا كَرَجَعَى فمنعها الصرف لآلف التانيث. وابن مقسم بضم الحاء
 والسين منونًا. ومجاهد وأبو حيوة ورويت عن أبي عمرو - بفتحهما. وقد تقدّم
 تحقيق القراءتين في البقرة.

* { وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى
 فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ }

(11/244)

قوله: {تَخْرُجُ}: الظاهر أنه جواب لقوله "أَدْخَلَ" أي: إِنْ أَدْخَلْتَهَا تَخْرُجُ عَلَى
 هذه الصفة، وقيل: في الكلام حَذَفُ تَقْدِيرِهِ: وَأَدْخَلَ يَدَكَ يَدْخُلُ، وَأَخْرَجَهَا
 تَخْرُجُ. فَحَدَفَ مِنَ الثَّانِي مَا أَثْبَتَهُ فِي الْأَوَّلِ، وَمِنَ الْأَوَّلِ مَا أَثْبَتَهُ فِي الثَّانِي. وهذا
 تقدير ما لا حاجة إليه.

قوله: {بَيْضَاءَ} حَالٌ مِنْ فاعِلٍ "تَخْرُجُ". و{مِنْ غَيْرِ سُوءٍ} يجوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا
 أُخْرَى، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "بَيْضَاءَ" أَوْ صَفَةً لـ "بَيْضَاءَ".
 قوله: {فِي تِسْعِ} فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ حَالٌ ثَالِثَةٌ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ. يَعْنِي: مِنْ
 فاعِلٍ يَخْرُجُ"/ آيَةٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ. كَذَا قَدَّرَهُ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ أَي:
 أَذْهَبَ فِي تِسْعِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ اخْتِيَارُ الزَّمَخْشَرِيِّ لِذَلِكَ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْمَوْضُوعِ عِنْدَ
 ذِكْرِ الْبَسْمَلِيَّةِ، وَتَطْرَهُ بِقَوْلِ الْآخِرِ:

3543- وَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ *
 وقولهم: "وبالزَّفَاهِ وَالْبَنِينَ"، وَجَعَلَ هَذَا التَّقْدِيرَ أَعْرَبَ وَأَحْسَنَ. الثَّالِثُ: أَنْ
 يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: "وَأَلْقَى عَصَاكَ وَأَدْخَلَ". قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 الْمَعْنَى: وَأَلْقَى عَصَاكَ وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي تِسْعِ آيَاتٍ أَي: فِي جُمْلَةٍ تِسْعِ آيَاتٍ.
 وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: كَانَتِ الْآيَاتُ إِحْدَى عَشْرَةَ مِنْهَا اثْنَتَانِ: الْيَدُ وَالْعَصَا. وَالتَّسْعُ:
 الْقَلْقُ وَالطُّوفَانُ وَالْجَرَادُ وَالْقُمَّلُ وَالضَّفَادِعُ وَالذَّمُّ وَالطَّمْسَةُ وَالْجَدُّ فِي
 بَوَادِيهِمْ، وَالتَّقْصَانُ فِي مَزَارِعِهِمْ" انتهى. وَعَلَى هَذَا تَكُونُ "فِي" بِمَعْنَى "مَعَ"
 لِأَنَّ الْيَدَ وَالْعَصَا حِينَئِذٍ خَارِجَتَانِ مِنَ التَّسْعِ، وَكَذَا فَعَلَ ابْنُ عَطِيَّةٍ، أَعْنِي أَنَّهُ جَعَلَ
 "فِي تِسْعِ" مُتَصِلًا بِ"أَلْقَى" وَ"أَدْخَلَ" إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ الْيَدَ وَالْعَصَا مِنْ جُمْلَةِ التَّسْعِ.
 وَقَالَ: "تَقْدِيرُهُ نُمَّهْدُ لَكَ ذَلِكَ، وَنُبَسِّرُ فِي [جُمْلَةٍ] تِسْعِ".

(11/245)

وَجَعَلَ الزَّجَاخُ أَنْ "فِي" بِمَعْنَى "مِنْ" قَالَ: كَمَا تَقُولُ: خُذْ لِي مِنَ الْإِبِلِ عَشْرًا
 فِيهَا فَخْلَانِ أَي: مِنْهَا فَخْلَانِ".
 قوله: {إِلَى فِرْعَوْنَ} هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ "فِي تِسْعِ"، إِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ حَالًا،

فإنَّ جَعَلْنَاهُ جَالًا عَلَّفْنَاهُ بِمَحذُوفٍ، فَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ "مُرْسَلًا إِلَى فِرْعَوْنَ".
وفيه نظرٌ؛ لِأَنَّهُ كَوْنٌ مُقِيدٌ وَسَبَقَهُ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الزَّجَاجُ، وَكَأَنَّهُمَا أَرَادَا تَفْسِيرَ
الْمَعْنَى دُونَ الْإِعْرَابِ. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِآيَاتٍ، وَقَدَّرَهُ:
"وَاصِلَةً إِلَى فِرْعَوْنَ". وفيه ما تقدَّم.

* { فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ }

قوله: { مُبْصِرَةً } : حالٌ، وَتَسَبَّ الْإِبْصَارَ إِلَيْهَا مَجَازًا؛ لِأَنَّ بِهَا تُبْصِرُ، وَقِيلَ: بَلْ
هِيَ مِنْ أَبْصَرَ الْمَنْقُولَةِ بِالْهَمْزَةِ مِنْ بَصَرَ أَيْ: إِنَّهَا تُبْصِرُ غَيْرَهَا لِمَا فِيهَا مِنْ
الظُّهُورِ. وَلَكِنَّهُ مَجَازٌ آخَرٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَقِيلَ: هُوَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ نَحْوُ: مَاءٌ دَافِقٌ
أَيْ: مَدْفُوقٌ. وَقَرَأَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ وَقْتَادَةَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالصَّادِ أَيْ: عَلَى وَزْنِ
"أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ" ذَاتُ سِبَاعٍ، وَنَصَبُهَا عَلَى الْحَالِ أَيْضًا، وَجَعَلَهَا أَبُو الْبَقَاءِ فِي هَذِهِ
الْقِرَاءَةِ [مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ].

* { وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ
الْمُفْسِدِينَ }

قوله: { وَاسْتَيْقَنَتْهَا } : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةً عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا.
وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَالًا مِنْ أَفْعَلٍ "جَحَدُوا" وَهُوَ أَبْلَغُ فِي الدَّمِّ. اسْتَفْعَلَ هُنَا بِمَعْنَى
تَفَعَّلَ نَحْوُ: اسْتَعْظَمَ وَاسْتَكْبَرَ، بِمَعْنَى: تَعَظَّمَ وَتَكَبَّرَ.

(11/246)

قوله: { ظُلْمًا وَعُلُوًّا } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْجَائِزِ أَيْ: ظَالِمِينَ عَالِينَ، وَأَنْ
يَكُونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِمَا أَيْ: الْحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ الظُّلْمِ وَالْعُلُوِّ. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ
وَإِبْنُ وَثَابٍ وَالْأَعْمَشُ وَطَلْحَةُ "وَعَلِيًّا" بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَقَلَّبَ الْوَاوَ يَاءً. وَقَدْ
تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي "عَتِيًّا" فِي مَرْيَمَ. وَرُويَ عَنِ الْأَعْمَشِ وَابْنِ وَثَابٍ ضَمَّ الْعَيْنَ
كَمَا فِي "عَتِيًّا". وَقَرِءَ "وَعُلُوًّا" بِالْغَيْنِ مُعْجَمَةً، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى.
قوله: { كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ } "كَيْفَ" خَيْرٌ مُقَدِّمٌ "وَعَاقِبَةُ" اسْمُهَا، وَالْجُمْلَةُ فِي
مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى إِسْفَاطِ الْخَافِضِ؛ لِأَنَّهَا مُعْلَقَةٌ لـ "انظُرْ" بِمَعْنَى تَفَكَّرْ.

* { وَلَهْدًا آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ
عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله: { وَقَالَا } : قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ الْفَاءِ دُونَ الْوَاوِ
كَقَوْلِكَ: "أَعْطَيْتُهُ فَنَشَكَرَ" وَ"مَنْعْتُهُ فَصَبِرَ"؟ قُلْتَ: بَلَى. وَلَكِنَّ عَطْفَهُ بِالْوَاوِ
إِشْعَارٌ بِأَنَّ مَا قَالَاهُ بَعْضُ مَا أُخْدِتَ فِيهِمَا إِيْتَاءُ الْعِلْمِ وَشَيْءٌ مِنْ مَوَاجِبِهِ، فَاضْمَرَّ
ذَلِكَ ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ التَّحْمِيدَ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَقَدْ آتَيْنَاهُمَا عِلْمًا فَعَمِلَا بِهِ، وَعَلَّمَاهُ
وَعَرَّفَاهُ حَقِّ مَعْرِفَتِهِ وَقَالَا: "الْحَمْدُ" انْتَهَى. وَإِنَّمَا تَكَرَّرَ "عِلْمًا" تَعْظِيمًا لَهُ أَيْ:
عِلْمًا سَيِّئًا، أَوْ دَلَالَةً عَلَى التَّبَعِيضِ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى عِلْمِهِ تَعَالَى.

* { وَحُنَيْنَرِ لِسَلِيمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ }

قوله: { مِنَ الْجِنِّ }؛ وما بعده بيانٌ لجنوده، فيتعلق بمحذوفٍ. ويجوز أن يكون هذا جاراً حالاً، فيتعلق بمحذوفٍ أيضاً.

(11/247)

قوله: { يُوزَعُونَ } أي: يُمْتَعُونَ وَيُكْفُونَ. والوزعُ: الكفُّ والحبسُ، يقال: وزَّعه يزرِّعه فهو وزعٌ وموزوعٌ، وقال عثمان رضي الله عنه: "ما يزرع السلطان أكثر مما يزرع القران" وعنه: / "لا بُدَّ للقاضي من وزعةٍ" ..

وقال الشاعر:

3544- وَمَنْ لَمْ يَزَعْهُ لُبُّهُ وَحَيَاؤُهُ * فليس له مِنْ شَيْبِ قَوْدِيهِ وَازِعٌ
وقوله: { أَوْزَعِيَا أَنْ أَشْكُرَ } بمعنى: ألهمني، من هذا؛ لأن تحقيقه: اجعلني أرع نفسي عن الكفر.

* { حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتُمْ لَكُمْ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ }

قوله: { حَتَّى إِذَا }؛ في المعنى بـ "حتى" وجهان، أحدهما: هو يُوزَعُونَ؛ لأنه مُصَمَّنٌ معنى؛ فهم يسيرون ممنوعاً بعضهم من مفارقة بعض حتى إذا. والثاني: أنه محذوفٌ أي: فساروا حتى. وتقدّم الكلام في "حتى" الداخلة على "إذا" هل هي حرفٌ ابتداءٍ أو حرفٌ جرٌّ؟
قوله: "وادي" متعلقٌ بـ "أتوا" وإنما عُدِّي بـ "على" لأنَّ الواقع كذا؛ لأنهم كانوا محمولين على الريح فهم مُسْتَعْلُونَ. وقيل: هو من قولهم: أتيت عليه، إذا استقصيته إلى آخره والمعنى: أنهم قطعوا الوادي كله وبلغوا آخره. ووقف القراء كلهم على "وادي" دون ياءٍ اتباعاً للرسم، ولأنها محذوفةٌ لفظاً لالتقاء السكان في الوصل، ولأنها قد حذفت حيث لم تُحذف لالتقاء السكان نحو: { جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ } فحذفها وقفاً - وقد عهد حذفها دون التقاء ساكنين - أولى. إلا الكسائي فإنه وقف بالياء قال: "لأنَّ الموجب للحذف إنما هو التقاء ساكنين بالوصل، وقد زال فعادت اللام"، واعتذر عن مخالفة الرسم بقوة الأصل.

(11/248)

والنمل اسمٌ جنس معروفٌ، واحده نملة، ويقال: نملة ونمْلٌ بضم النون وسكون الميم، ونملة ونمْلٌ بضمهما ونملة بالفتح والضم، بوزن سَمرة، ونمْلٌ بوزن رَجُل. واشتقاقه من التَّمْلِ لكثرة حركته. ومنه قيل للواشي: المُنْمِل، يقال: أنمَل بين القوم يُنْمِلُ أي: وسى، ونم لكثرة تردده وحركته في ذلك،

قال: 3545- وَلَسْتُ بِذِي تَبَرِّبٍ فِيهِمْ * وَلَا مُنْمِشٍ فِيهِمْ مُنْمِلٌ
ويقال أيضاً: تَمَلُّ يَتَمَلُّ فَهُوَ تَمَلٌّ وَتَمَّالٌ. وَتَمَلُّ الْقَوْمُ: تَفَرَّقُوا لِلْجَمْعِ تَفَرُّقَ
النَّمْلِ. وَفِي الْمَثَلِ: "أَجْمَعُ مِنْ نَمْلَةٍ". وَالتَّمْلَةُ أَيْضاً: فُرْجَةٌ تَخْرُجُ فِي الْجَنْبِ
تَشْبِيهاً بِهَا فِي الْهَيْئَةِ، وَالتَّمْلَةُ أَيْضاً: شَقٌّ فِي الْحَافِرِ، وَمِنْهُ: قَرَسٌ مَمْمُولٌ
إِلْفَوَائِمٍ. وَالتَّمْلَةُ طَرَفُ الْإِصْبَعِ مِنْ ذَلِكَ لِذِقَّتِهَا وَسُرْعَةِ حَرَكَتِهَا. وَالْجَمْعُ:
أَنَامِلٌ.

قوله: {قَالَتْ تَمْلَةٌ} هذه النملة هنا مؤنثة حقيقةً بدليل لحاق علامة التانيث
فعلها؛ لأنَّ نَمْلَةً يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَعَلَى الْأُنْثَى، فَإِذَا أُرِيدَ تَمْيِيزُ ذَلِكَ قِيلَ: تَمْلَةٌ
ذَكَرٌ وَنَمْلَةٌ أُنْثَى نَحْوُ: حَمَامَةٌ وَبِمَامَةٍ. وَحَكَى الزَّمَخْشَرِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ. أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى قِتَادَةٍ وَهُوَ يَقُولُ: سَلُونِي. فَأَمَرَ مَنْ سَأَلَهُ عَنْ نَمْلَةٍ
سَلِيمَانَ: هَلْ كَانَتْ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى؟ فَلَمْ يُجِبْ. فَقِيلَ لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ:
كَاتَتْ أُنْثَى. وَاسْتَدَلَّ بِلِحَاقِ الْعَلَامَةِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَذَلِكَ أَنَّ النَّمْلَةَ مَثَلُ
الْحَمَامَةِ وَالشَّاةِ فِي وَقُوعِهِمَا عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤْنِثِ فَيَمَيِّزُ بَيْنَهُمَا بِعَلَامَةٍ نَحْوِ
قَوْلِهِمْ: حَمَامَةٌ ذَكَرٌ وَحَمَامَةٌ أُنْثَى، وَهُوَ وَهِيَ" انتهى.

(11/249)

إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ قَدَرَدَّ هَذَا فَقَالَ: "وَلِحَاقِ النَّاءِ فِي "قَالَتْ" لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّمْلَةَ
مُؤْنِثٌ، بَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي الْمَذْكَرِ: "قَالَتْ نَمْلَةٌ"؛ لِأَنَّ "نَمْلَةَ" وَإِنْ كَاتَتْ بِالنَّاءِ
هُوَ مِمَّا لَا يَتَمَيِّزُ فِيهِ الْمَذْكَرُ مِنَ الْمُؤْنِثِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَالنَّمْلَةِ وَالْقَمْلَةِ مِمَّا
بَيَّنَّهُ فِي الْجَمْعِ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنَ الْحَيَوَانِ، فَإِنَّهُ يُخَبِّرُ عَنْهُ إِخْبَارُ
الْمُؤْنِثِ، وَلَا يَدُلُّ كَوْنُهُ يُخَبِّرُ عَنْهُ إِخْبَارُ الْمُؤْنِثِ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى؛ لِأَنَّ النَّاءَ
دَخَلَتْ فِيهِ لِلْفَرْقِ لَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّأْنِيثِ الْحَقِيقِيِّ، بَلْ دَالَّةٌ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْ هَذَا
الْجِنْسِ"، قَالَ: "وَكَانَ قِتَادَةٌ بِصِيرًا بِالْعَرَبِيَّةِ. وَكَوْنُهُ أَفْجَمٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْرِفَتِهِ
بِاللِّسَانِ؛ إِذْ عَلِمَ أَنَّ النَّمْلَةَ يُخَبِّرُ عَنْهَا إِخْبَارُ الْمُؤْنِثِ، وَإِنْ كَاتَتْ تَنْطَلِقُ عَلَى
الْأُنْثَى وَالذَّكَرِ إِذْ لَا يَتَمَيِّزُ فِيهِ أَحَدٌ هَذَيْنِ. وَلِحَاقِ الْعَلَامَةِ لَا يَدُلُّ، فَلَا يُعْلَمُ التَّذْكَيرُ
وَالتَّأْنِيثُ إِلَّا بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى" قَالَ: "وَأَمَّا اسْتِنْبَاطُ تَأْنِيثِهِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ
بِ"قَالَتْ" وَلَوْ كَانَ ذَكَرًا لَقِيلَ: قَالَ، فَكَلَامُ النَّحَاةِ عَلَى خِلَافِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُخَبِّرُ عَنْهُ
إِلَّا إِخْبَارُ الْمُؤْنِثِ سِوَاءً كَانَ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى"، قَالَ: "وَأَمَّا تَشْبِيهُ الزَّمَخْشَرِيِّ/
النَّمْلَةَ بِالْحَمَامَةِ وَالشَّاةِ فَفِيهِمَا قَدْرٌ مُشْتَرِكٌ يَتَمَيِّزُ فِيهِمَا الْمَذْكَرُ مِنَ الْمُؤْنِثِ
فَيُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ: حَمَامَةٌ ذَكَرٌ وَحَمَامَةٌ أُنْثَى فَتَمَيِّزُهُ بِالصِّفَةِ، وَأَمَّا تَمَيِّزُهُ بِهُوَ
وَهِيَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ. لَا تَقُولُ: هُوَ الْحَمَامَةُ وَلَا هُوَ الشَّاةُ، وَأَمَّا النَّمْلَةُ وَالْقَمْلَةُ فَلَا
يَتَمَيِّزُ فِيهِ الْمَذْكَرُ مِنَ الْمُؤْنِثِ فَلَا يَجُوزُ فِي الْإِخْبَارِ إِلَّا التَّأْنِيثُ، وَحِكْمُهُ حَكْمُ
الْمُؤْنِثِ بِالنَّاءِ مِنَ الْحَيَوَانِ نَحْوُ: الْمَرَاةِ، أَوْ غَيْرِ الْعَاقِلِ كَالدَّابَّةِ، إِلَّا إِنْ وَقَعَ فَضْلٌ
بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، فَيَجُوزُ أَنْ تَلْحُقَ الْعَلَامَةُ وَأَنْ لَا تَلْحَقَهَا عَلَى
مَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ" انتهى.

(11/250)

أَمَّا ما ذكره ففيه نظرٌ: من حيث إنَّ التَّأْنِيثَ: أَمَّا لفظيُّ أو معنويُّ، واللفظيُّ لا يُعتبر في لحاقِ العلامةِ البتة، بدليلِ أنه لا يجوز: "قَامَتْ رِبْعَةٌ" وأنت تعني رجلاً؛ ولذلك لا يجوز: قامت طلحةٌ ولا حمزةٌ عَلَمِيٌّ مذكر، فَتَعَيَّنَ أن يكونَ اللّحَاقُ إنما هو للتأنيثِ المعنويِّ، وإنما تعيَّنَ لفظُ التَّأْنِيثِ والتذكيرِ في بابِ العددِ على معني خاصٍّ أيضاً؛ وهو أَنَا ننظر إلى ما عَامَلَتِ العربُ ذلكَ اللفظَ به من تذكيرٍ أو تأنيثٍ، من غيرِ نَظَرٍ إلى مدلولِهِ فهناك له هذا الاعتبارُ، وتحقيقُهُ هنا يُخْرِجُنَا عن المقصودِ، وإنما تَبَهُّتُكَ على القَدْرِ المحتاجِ إليه.

وأما قوله: "وأما النملةُ والقملةُ فلا يَتَمَيَّزُ" يعني: لا يَتَوَصَّلُ لمعرفةِ الذِّكْرِ منهما ولا الأُنثى بخلافِ الحمامةِ والشاةِ؛ فإنَّ الاطلاعَ على ذلكِ ممكنٌ فهو أيضاً ممنوعٌ. قد يمكن الاطلاعُ على ذلكِ، وإنَّ الاطلاعَ على ذكوريَّةِ الحمامةِ والشاةِ أسهلُّ من الاطلاعِ على ذكوريَّةِ النملةِ والقملةِ. وَمَنَعُهُ أيضاً أن يقال: هو الشاةُ، وهو الحمامةُ، ممنوعٌ.

وقرأ الحسن وطلحة ومعتمر بن سليمان التَّمْلُ وتَمْلَةٌ بضم الميم وفتح النون بزنة رَجُلٍ وَسَمْرَةٍ. وسليمان التميمي بضميتين فيهما. وقد تقدّم أن ذلك لغاثٌ في الواحدِ والجمعِ.

(11/251)

قوله: {لَا يَخْطِمْكُمْ} فيه وجهان، أحدهما: أنه نهيٌ. والثاني: أنه جوابٌ للأمرِ، وإذا كان تَهْيَاً ففيه وجهان، أحدهما: أنه نهيٌ مستأنفٌ لا تَعْلُقُ له بما قبله من حيث الإعرابُ، وإنما هو نهيٌ للجنودِ في اللفظِ، وفي المعنى للتَّمْلِ أي: لا تكونوا بحيث يُخْطِمْوَكُمُ كقولهم: "لا أَرَيْتَكَ ههنا". والثاني: أنه بدلٌ من جملةِ الأمرِ قبله، وهي ادْخُلُوا. وقد تَعَرَّضَ الزمخشريُّ لذلك فقال: "فإن قلت: لا يَخْطِمْكُمْ ما هو؟ قتل: يُحتملُ أن يكونَ جواباً للأمرِ، وأن يكونَ نَهْيًا بدلاً من الأمرِ. والذي جَوَّزَ أن يكونَ بدلاً، أه في معنى: لا تكونوا حيث أنتم، فيخْطِمْكُمْ، على طريقةِ "لا أَرَيْتَكَ ههنا" أَرَادَتْ: لا يَخْطِمْكُمْ جنودُ سليمان، فجاءت بما هو أبلغُ. ونحوه "عَجِبْتُ من نفسي ومن إشفاقِها". قال الشيخ: أمّا تخريبُهُ على أنه جوابٌ للأمرِ فلا يكون ذلك إلا على قراءةِ الأعمرِ فإنه مجزومٌ، مع أنه يُحتملُ أن يكونَ اشتتافَ نهيٍ "قلت: يعني أن الأعمشَ قرأ "لا يَخْطِمْكُمْ" بجزم الميمِ، دونِ نونِ توكيدِ.

قال: وأمّا مع جودِ نونِ التوكيدِ فلا يجوزُ ذلك، إلا إن كان في شعرٍ، وإذا لم يَجْرُ ذلك في جوابِ الشرطِ إلا في الشعرِ فأحرى أن لا يجوزَ في جوابِ الأمرِ إلا في الشعرِ. وكونُهُ جوابٌ الأمرِ متنازعٌ فيه على ما قُدِّرَ في علمِ النحو. ومثالٌ مجيءِ النونِ في جوابِ الشرطِ قولُ الشاعرِ:

3546- بَسَّمَ نَبَاتَ الحَيْرَانَةِ فِي التُّرَى * حديثاً متى يَأْتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَا
وقول الآخر:

3547- فَمَهْمَا تَسَّأُ مِنْهُ فَرَارُهُ تُعْطِكُمْ * وَمَهْمَا تَسَّأُ مِنْهُ فَرَارُهُ تَمْنَعَا

(11/252)

قال سيبويه: "وهو قليل في الشعر سَبَّهوه بالنهي حيث كان مجزوماً غير واجب" قال: "وأما تخريجه على البديل فلا يجوز لأن مدلول "لا يَحْطَمَنَّكُمْ" مخالفٌ لمدلول "ادخلوا". وأما قوله لأنه بمعنى: لا تكونوا حيث أنتم فَيَحْطَمَنَّكُمْ فتفسيرٌ معنى لا إعراب/ والبديل من صفة الألفاظ. نعم لو كان اللفظ القرآني: لا تكونوا بحيث لا يَحْطَمَنَّكُمْ لَنُحِيلَ فيه البديل؛ لأن الأمر بدخول المساكن نهى عن كونهم بظاهر الأرض. وأما قوله: "إنه أراد لا يَحْطَمَنَّكُمْ جنود سليمان إلى آخره" فسوِّغ زيادة الأسماء وهي لا تجوز، بل الظاهر إسناد الحكم إلى سلمان وإلى جنوده. وهو على حذفٍ مضافٍ أي: خيل سليمان وجنوده، أو نحو ذلك، مما يصح تقديره". انتهى.

أما منعه كونه جواب الأمر من أجل النون فقد سبقه إليه أبو البقاء فقال: "وهو ضعيف؛ لأن جواب الشرط لا يؤكد بالنون في الاختيار". وأما منعه البديل بما ذكر فلا يُسَلَّم تغاير المدلول بالنسبة لما يؤول إليه المعنى. وأما كقوله: "فيسوِّغ زيادة الأسماء" لم يسوِّغ ذلك، وإنما فسّر المعنى. وعلى تقدير ذلك فقد قيل به. وجاء الخطاب في قولها: "ادخلوا" كخطاب العقلاء لَمَّا عُوِّمِلُوا معاملتهم.

(11/253)

وقرأ أبي "ادخلن"، "مساكنكن"، "لا يَحْطَمَنَّكُمْ" بالنون الخفيفة جاء به على الأصل. وقرأ شهر بن حوشب "مَسْكَنَّكُمْ" بالإفراد. وقرأ حسن وأبو رجاء وقيادة وعيسى الهمداني بضم الياء، وفتح الحاء، وتشديد الطاء والنون، مضارع حطمه بالتشديد. وعن الحسن أيضاً قراءتان: فتح الياء وتشديد الطاء مع سكون الحاء وكسرها. والأصل: لا يَحْطَمَنَّكُمْ فأدغم. وإسكان الحاء مُشْكِلٌ تقدّم نظيره في "لا يَهْدِي" ونحوه. وقرأ ابن أبي إسحاق ويعقوب وأبو عمرو في رواية بسكون نون التوكيد.

قوله: { وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ } جملة حالية. الحکم: الكسر. يقال: منه: حَطَمْتُهُ فَحَطَمَ ثم اسْتَعْمَلَ لِكُلِّ كَسْرٍ مُتَنَاهٍ. والحطام: ما تكسر يُنْسَأُ، وَعَلَبَ عَلَى الْأَشْيَاءِ التافهية. والحطم: السائق السريع كأنه يَحْطِمُ الإبل قال: 3548. قد لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطْمٍ * ليس براعي إبلٍ وَلَا عَنَمٍ وَلَا بَجَرَّارٍ عَلَى ظَهْرٍ وَصَمٍّ وَالْحُطْمَةُ: من دَرَكَاتِ النَّارِ. ورجلٌ حُطْمَةٌ: للأكول. تشبيهاً لبطنه بالنار كقوله: 3549. كَانَمَا فِي جَوْفِهِ تَنُورٌ

* { فَتَبَسَّمَ صَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيَا أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ }

قوله: {صَاحِكًا}: قيل: هي حال مؤكدة؛ لأنها مفهومة مِنْ تَبَسَّمَ. وقيل: بل هي حال مقدره فَإِنَّ التَّبَسَّمَ ابتداءً الضحك. وقيل: لَمَّا كَانَ التَّبَسُّمُ قد يكون للَعْصَبِ، ومنه: تَبَسَّمَ لِلْعَصْبَانِ، أتى بصاحكاً مبيّناً له. قال عنتره: 3550- لَمَّا رَأَيْتُ قَدْ قَصَدْتُ أُرَيْدُهُ * أُبْدِي نَوَاجِدَهُ لِعَيْرِ تَبَسُّمٍ وَتَبَسَّمَ تَفَعَّلَ، بمعنى تَبَسَّمَ المجرد. قال:

(11/254)

3551- وَتَبَسُّمٌ عَنِ أَلْمَى كَانَ مُنَوَّرًا * تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَهُ نَدِي
وقال بعض المولدين:

3552- كَأَنَّمَا تَبَسُّمٌ عَنِ لَوْلُو * مُنْصَدِّدٌ أَوْ بَرِّدٍ أَوْ أَقَاحٍ
وقرأ ابن السمفيع "صَحِكًا" مقصوراً. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ لمعنى تَبَسَّمَ لأنه بمعناه. الثاني: أنه في موضع الحال فهو في المعنى كالذي قبله. الثالث: أنه اسمٌ فاعل كَقَرِحَ؛ وذلك لِأَنَّ فِعْلَهُ عَلَى فَعِلٍ بكسر العين وهو لازم فهو كَقَرِحَ وَتَطَرَّ.

قوله: {أَنْ أَشْكُرَ} مفعولٌ ثانٍ لِأَوْزَعْنِي لِأَنَّ معناه أَلْهَمْنِي. وقيل: معناه أَجْعَلْنِي أَرْعُ شَكَرَكَ نِعْمَتِكَ أَي: أَكْفُهُ وَأَمْنَعُهُ حَتَّى لَا يَنْفَلَتَ مِنِّي، فلا أزال شاكرًا. وتفسير الرَّجَاحِ له بـ"أَمْتَعْنِي أَنْ أَكْفَرَ نِعْمَتَكَ" من بابِ تَفْسِيرِ المعنى باللازم.

* { وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَالِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْعَائِيْنَ }

قوله: {مَالِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ}: هذا استفهامٌ توقيفٌ، ولا حاجة إلى ادعاء القلب، وَأَنَّ الْأَصْلَ: ما للهدهد لا أراه؟ إذ المعنى قويٌّ دونه. وَالْهُدْهَدُ معروفٌ. وتصغيره على هُدَيْهَدٍ وهو القياس. وزعم بعض النوحويين أنه تُقْلَبُ ياءُ تصغيره ألفاً، فيقال: هُدَاهِد. وأنشد:

3553- كُهُدَاهِدٍ كَسَّرَ الرَّمَاةُ جَنَاحَهُ * يَدْعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هَدِيْلًا
كما قالوا دُوَابَّةً وَشُوَابَّةً، فِي: دَوَيْبَّةً وَشُوَيْبَةً. وَرَدَّه بَعْضُهُمْ: بِأَنَّ الْهُدَاهِدَ الْحَمَامَ، الْكَثِيرُ تَرْجِيْعُ الصَّوْتِ. تَزَعُمُ الْعَرَبِيُّ أَنْ جَارِحًا فِي زَمَانِ الطُّوفَانِ، اخْتَطَفَ فَرَحَ حَمَامَةٍ تَسْمَى الْهَدِيْلَ. قَالُوا: فَكُلُّ حَمَامَةٍ تَبْكِي فَإِنَّمَا تَبْكِي عَلَى الْهَدِيْلِ.

(11/255)

قوله: {أَمْ كَانَ} هذه "أم" المنطقعة وقد تقدّم الكلام فيها. وقال ابن عطية: "قوله مالي لا أرى الهدهد" مَقْصَدُ الكلام: الْهُدْهَدُ غَابَ، وَكَلِمَةُ أَحَدٌ اللَّازِمُ عَنْ مُعَيَّبِهِ: وَهُوَ أَنْ لَا يَرَاهُ، فَاسْتَفْهَمَ عَلَى جِهَةِ التَّوَقُّفِ عَنِ اللَّازِمِ، وَهَذَا صَرَبٌ مِنَ الْإِيْجَازِ. وَالِاسْتَفْهَامُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ "مَالِي" نَابَ مَنَابَ الْأَلْفِ الَّتِي تَحْتَاجُهَا أَمْ". قَالَ الشَّيْخُ: "فَطَاهُرُ كَلَامِهِ أَنَّ "أَمْ" مُتَّصِلَةٌ، وَأَنَّ الْاسْتَفْهَامَ الَّذِي فِي قَوْلِهِ

"مالي" ناب مناب ألف الاستفهام. فمعناه: أغاب عني الآن فلم أره حال التفقد أم كان ممن غاب قبل، ولم أشعر بعيبته؟". قلت: لا يظنُّ بأبي محمد ذلك، فإنه لا يجهل أن شرط المتصلة تقدم همزة الاستفهام أو التسوية لا مطلق الاستفهام.

* { لأَعَذَّبْتَهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لِيَأْتِيَنَّيَ سُلْطَانٍ مُّبِينٍ } {

قوله: {عَذَابًا}: أي: تعذيباً، فهو اسم مصدر أو مصدر على حذف الزوائد كـ{أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا}. وقد كتبوا "أو لَأَذْبَحَنَّهُ" بزيادة ألف بين لام ألف والذال. ولا يجوز أن يقرأ بها. وهذا كما تقدم أنهم كتبوا "ولأَوْصَعُوا خَلَالَكُمْ" بزيادة ألف بين لام ألف والواو. قوله: {أَوْ لِيَأْتِيَنَّيَ} قرأ ابن كثير بنون التوكيد المشددة، بعدها نون الوقاية. وهذا هو الأصل وأتبع مع ذلك رَسَمَ مصحفه. والبقاؤون بنون مشددة فقط. الأظهر نون التوكيد الشديدة، تُوصَل بكسرها لياء المتكلم. وقيل بل هي نون التوكيد الخفيفة أَدْعَمَتْ في نون الوقاية. وليس بشيء لمخالفة الفعلين قبله. وعيسى بن عمر بنون مشددة مفتوحة لم يصلها بالياء.

* { فَمَكَتْ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يَقِينٍ } {

(11/256)

قوله: {فَمَكَتْ}: قرأ عاصم بفتح الكاف. والبقاؤون بضمها. وهما لغتان. إلا أن الفتح أشهر، ولذلك جاءت الصفة على "ما كِث" دون مَكِث. واعتذر عنه بأن فاعلاً قد جاء لفعل بالضم نحو: حَمُضُ فهو حامِض، وَحَثْرُ فهو حَاثِرٌ، وَقَرَّةٌ فهو فَارَةٌ.

قوله: {غَيْرَ بَعِيدٍ} يجوز أن يكون صفة للمصدر أي: مُكْتًا غير بعيد، وللزمان أي: زماناً غير بعيد، وللمكان أي: مكاناً غير بعيد. والظاهر أن الضمير في "مكت" للهدد. قيل: لسليمان عليه السلام.

قوله: {مِنْ سَبَإٍ}: قرأ البرقي وأبو عمرو بفتح الهمزة، جعلاه اسماً للقبيلة، أو البُقعة، فَمَتَعَاهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ والتأنيث. وعليه قوله:

3554- مِنْ سَبَإِ الْحَاضِرِينَ مَا رَبَّ إِذْ * يَبْتُونَ مِنْ دُونِ سَبِيلِهَا الْعَرَمَا

وقرأ قبل بسكون الهمزة، كأنه نوي الوقف وأجرى الوصل مجراه. والبقاؤون بالجر والتنوين، جعلوه اسماً للحَيِّ أو المكان. وعليه قوله:

3555- الْوَارِدُونَ وَتَيْمٌ فِي دُرَا سَبَإٍ * قَدْ عَصَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ

وهذا الخلاف جار بعينه في سورة سَبَأ. وفي قوله: {مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا} فيه من البديع: "التجائس" وهو تجنيس التصريف. وهو عبارة عن انفراد كل كلمة من الكلمتين عن الأخرى بحرف كهذه الآية. ومثله: {تَفَرَّخُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَيَمَا كُنْتُمْ تَمَرَّخُونَ} وفي الحديث: "الخيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ". وقال آخر:

3556- لِلَّهِ مَا صَنَعْتَ بِنَا * تَلْكَ الْمَعَاجِرُ وَالْمَحَاوِرُ

(11/257)

وقال الرمخشري: "وقوله: { مِنْ سَبَاً يَنْبَأُ } مِنْ جنس الكلام الذي سَمَّاهُ الْمُخَدَّثُونَ بالبديع. وهو من محاسن الكلام الذي يتعلَّق باللفظ، بشرط أن يجيء مطبوعاً، أو يصنعه عالمٌ بجوهر الكلام، يَحْقُظُ معه صحة المعنى وسداده، ولقد جاء هنا زائداً على الصحة فَحَسَنَ وَبَدَعَ لفظاً ومعنى. وألا ترى أنه لو وُضِعَ مكان "سبأ" "بخير" لكان المعنى صحيحاً، وهو كما جاء أَصَحُّ؛ لِمَا في النبا من الزيادة التي يطابقها وصفُ الحال". يريد بالزيادة: أن النبا أخصُّ من الخير؛ لأنه لا يُقال إلا فيما له شأنٌ من الأخبار بخلاف الخبر فإنه يُطلق على ماله شأنٌ، وعلى ما لا شأن له، فكلُّ نَبَأٍ خَيْرٌ مِنْ غير عكس. وبعضهم يُعَبِّرُ عن نحو { مِنْ سَبَاً يَنْبَأُ } في علم البديع بالتَّزْيِيدِ. قال صاحب "التحرير". وقال غيره: إِنَّ التَّرِيدَ عِبَارَةٌ عَنْ رَدِّ أَعْجَازِ السُّبُوتِ عَلَى صَدُورِهَا، أَوْ رَدِّ كَلِمَةٍ مِنَ النِّصْفِ الْأَوَّلِ إِلَى النِّصْفِ الثَّانِي. فمِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ:

3557- سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطُمُ وَجْهَهُ * وليس إلى داعي الحنا بسريع

ومثال الثاني قوله:

3558- والليالي إذا تَأَيَّمْتُمْ طِوَالَ * والليالي إذا دَتَّوْتُمْ قِصَارُ

(11/258)

وقرأ ابن كثير في رواية " مِنْ سَبَاً " مقصوراً منوناً. وعنه أيضاً: " مِنْ سَبَاً " بسكون الباءِ وفتح الهمزة، جعله على فَعْلٍ وَمَنْعَهُ مِنَ الصَّرْفِ لِمَا تَقَدَّمَ. وعن الأعمش " مِنْ سَبَبٍ " بهمزة مكسورة غير منونة. وفيها إشكال؛ إلا لا وجه للبناء، والذي يظهر لي أن تنوينها لا بد أن يُقْلَبَ ميماً وصللاً ضرورة ملاقاته للباء، والذي يظهر لي أن تنوينها لا بد أن يُقْلَبَ ميماً وصللاً ضرورة ملاقاته للباء، فسمعها الراوي، فظن أنه كَسَرَ مِنْ غير تنوين. وروى عن أبي عمرو " مِنْ سَبَاً " بالالفِ صريحة كقولهم: " تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَاً ". وكذلك قرىء " سَبَاً " ألفٍ خالصة، وينبغي أن يكونا لقاريءٍ واحدٍ.

و"سبأ" في الأصل اسمُ رجلٍ مِنْ قَحْطَانَ، واسمه عبد شمس، وسبأ لقبٌ له. وإنما لُقِّبَ به لأنه أولُ مَنْ سَبَى، ووُلِدَ له عشرة أولادٍ، تيامنُ ستُّةٌ وهم: جَمِيْرٌ وكِنْدَةُ والأزْدُ وأشعرٌ وحَنَعَمٌ وُجَيْلَةُ، وتشاءمُ أربعةٌ وهم: لَحْمٌ وجُدَامٌ وعاملَةُ وعَسَّانٌ.

* { إِيَّيْ وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ }

قوله: { وَأُوتِيَتْ } : يجوز أن تكون معطوفة على " تَمْلِكُهُمْ ". وجاز عَطْفُ الماضي على المضارع؛ لأنَّ المضارعَ بمعناه أي: مَلَكْتُهُمْ. ويجوز أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من مرفوعِ " تَمْلِكُهُمْ "، و"قد" معها مضمرةٌ عند مَنْ

يَرَى ذَلِكَ. وقوله: { مِنْ كُلِّ شَيْءٍ } عامٌّ مخصوصٌ بالعقلِ لأنها لم تُؤْتِ ما أُوتِيَهُ سُليمانُ.

(11/259)

قوله: { وَلَهَا عَرْشٌ } يجوزُ أَنْ تكونَ هذه جملةً مستقلةً بنفسِها سبقتُ للإخبارِ بها، وَأَنْ تكونَ معطوفةً على "أُوتِيَتْ"، وَأَنْ تكونَ حالاً مِنْ مرفوعِ "أُوتِيَتْ". والأحسنُ أَنْ تُجْعَلَ الحالُ الجارُّ، و"عَرْشٌ" مرفوعٌ به، وبعضُهُمْ يَقِفُ على "عَرْشٌ"، وَيَقْطَعُهُ عن تَعْتِهِ. قال الزمخشري: "وَمِنْ تَوَكَّى القُصَّاصُ مَنْ يَقِفُ على قوله: { وَلَهَا عَرْشٌ } ثم يَبْتَدِيءُ "عَظِيمٌ وَجَدُّهَا" يريد: أمرٌ عَظِيمٌ أَنْ وَجَدُّهَا، قَرَّ مِنْ استعظامِ الهُدُودِ عَرِشِهَا فوقَ في عَظِيمَةٍ وهي مَسْحُ كتابِ الله". قلت: التَّوَكَّى: الحَمَقَى جمعُ أُنُوكٍ. وهذا الذي ذَكَرَهُ مِنْ أَمْرِ الوقفِ نقله الدانيُّ عن نافع، وَقَرَّرَهُ، وأبو بكر بن الأنباري، ورفعهُ إلى بعضِ أهلِ العلمِ، فلا ينبغي أَنْ يُقالَ: "تَوَكَّى القُصَّاصُ". وخَرَّجه الدانيُّ على أَنْ يكونَ "عَظِيمٌ" مبتدأً و"وَجَدُّهَا" الخبرُ. وهذا خطأٌ كيف يُبتدأُ بنكرةٍ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ، ويُخَبَّرُ عنها بجملةٍ لا رابطَ بينها وبينه؟ والإعرابُ ما قاله الزمخشريُّ: مِنْ أَنْ عَظِيمًا صفةٌ لمحذوفٍ خبراً مقدماً [و"وَجَدُّهَا" مبتدأٌ مؤخَّرٌ مُقَدَّرًا معه حرفٌ مصدرِيٌّ أي: أمرٌ عَظِيمٌ وَجَداني إياها وقومها غيرَ عابدي الله تعالى.

* { وَجَدُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ }

* { أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الحَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُحْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ }

قوله: { وَجَدُّهَا } : هي التي بمعنى لَقِيْتُ [وَأَصْبْتُ / فتتعدى لواحدٍ، فكيونُ "يَسْجُدُونَ" حالاً مِنْ مفعولهما وما عَطِيفَ عليه.

(11/260)

قوله: { أَلَّا يَسْجُدُوا } : قرأ الكسائيُّ بتخفيفِ "ألا"، والباقون بتشديدها، فأما قراءةُ الكسائيِّ فـ"ألا" فيها تنبيهٌ واستفتاحٌ، و"يا" بعدها حرفٌ نداءٍ أو تنبيهٍ أيضاً على ما سيأتي و"اسْجُدُوا" فعلٌ أمرٌ. وكان حَقُّ الحَطِّ على هذه القراءةِ أَنْ يكونَ "يا اسْجُدُوا"، لكنَّ الصحابةَ اسْقَطُوا أَلْفَ "يا" وهمزةُ الوصلِ مِنْ "اسْجُدُوا" خطأً لَمَّا سَقَطَا لفظاً، ووَصَلُوا الياءَ بسينِ "اسْجُدُوا"، فصارتْ صورتهُ "يَسْجُدُوا" كما ترى، فاتَّحدتِ القراءةُتانِ لفظاً وخطأً واختلفتا تقديراً. واختلف النحويون في "يا" هذه: هل هي حرفٌ تنبيهٍ أو للنداءِ، والمنادى محذوفٌ تقديره: يا هؤلاءِ اسْجُدُوا؟ وقد تقدَّم ذلك عند قوله: يا لَيْتَنِي " في سورة النساء. والمرجُّحُ أَنْ تكونَ للتنبيهِ؛ لئلا يُؤدِّيَ إلى حَذْفِ كثيرٍ مِنْ غيرِ بقاءِ

ما يَدُلُّ على المحذوف. ألا ترى أَنَّ جملَةَ النداءِ حُذِفَتْ، فلو ادَّعَيْتَ حَذْفَ
المنادي كُنْتَ الحذفُ ولم يَبْقَ معمولٌ يَدُلُّ على عامِلِهِ، بخلافِ ما إذا جَعَلْتَهَا
للتبويه. ولكنْ عارضَتَا هنا أَنَّ قبلَهَا حرفَ تنبيهٍ آخرَ وهو "ألا". وقد اعْتُدِرَ عن
ذلك: بأنه جُمِعَ بينهما تأكيداً. وإذا كانوا قد جَمَعُوا بين حرفين عامِلَيْنِ للتأكيدِ
كقوله:

3559- فَأَصْبَحِينَ لَا يَسْأَلْتَنِي عَنْ بَمَا بِهِ *

فغيرُ العامِلَيْنِ أُولَى. وأيضاً فقد جَمَعُوا بين حَرْفَيْنِ عامِلَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ اللفظِ
والمعنى، كقوله:

3560- فلا واللهِ لا يُلقَى لِمَا بِي * ولا لِمَا بِهِمْ أبداً دَوَاءً

فهذا أُولَى. وقد كَثُرَ مباشرةُ "يا" لِفعلِ الأمرِ وقبلَهَا "ألا" التي للاستفتاح
كقوله:

3561- أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي تُمَّتْ اسْلَمِي * ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي

وقوله:

3562- أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى * وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بَجْرَ عَائِكَ الْقَطْرُ

وقوله:

(11/261)

3563- أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعِقْدِ * وَذَاتَ اللُّثَاثِ الْجُمِّ وَالْفَاجِمِ الْجَعْدِ
وقوله:

364- أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ * وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدَاً آخَرَ الدَّهْرِ

وقوله:

3565- أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ حَبْلِ أَبِي بَكْرٍ * لَعَلَّ مَنَايَا نَا قَرُبْنَ وَلَا تَدْرِي

وقوله:

3566- أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالٍ *

وقوله:

3567- فَقَالَتْ أَلَا يَا اسْمَعُ اعْظِكَ لِحُطْبَةِ * فَقُلْتُ: سَمِعْنَا فَاَنْطِقِي وَأَصِيبِي

وقد جاء ذلك، وإن لم يكن قبلها "ألا" كقوله:

3568- يَا دَارَ هِنْدٍ يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي * يَسْمَسِمِمْ أَوْ عَنْ يَمِينِ سَمْسِمِمْ

فقد عَرَفَتْ أَنَّ قِرَاءَةَ الكَسَائِي قَوِيَةٌ لِكثَرَةِ دَوْرِهَا فِي لَغْتِهِمْ.

وقد سَمِعَ ذلك في النثر، سَمِعَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: أَلَا يَا اِرْحَمُونِي، أَلَا يَا تَصَدَّقُوا
عَلَيْنَا. وَأَمَّا قَوْلُ الأخر:

3569- يَا لَعْنَةَ اللهِ وَالْأَقْوَامِ كُلَّهُمْ * وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
فِيحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ يَا لِلنداءِ، والمنادي محذوف، وَأَنْ تَكُونَ لِلتنبيهِ وهو الأَرَجُّ لِمَا
مَرَّ.

واعلمُ أَنَّ الكَسَائِيَّ الوقْفُ عنده على "يَهْتَدُونَ" تَأْمُّ.

وله أَنْ يَقِفَ على "ألا يا" معاً وَيَبْتَدِئَ "اسْجُدُوا" بهمزة مضمومة، وله أَنْ

يقِفَ على "ألا" وحدها، وعلى "يا" وحدها؛ لأنهما حرفان منفصلان. وهذان

الوقفان وقفا اختياري لا اختياري؛ لأنهما حرفان لا يَتِمُّ معنهما، إلا يتصلان به، وإنما
فعله القراءُ امتحاناً وبياناً. فهذا توجيهُ قِرَاءَةِ الكَسَائِيَّ، والخطبُ فيها سَهْلٌ.

(11/262)

وأما قراءة الباقي فتحتاج إلى إمعان نظر. وفيه أوجه كثيرة، أحدها: أن "الأ" أصلها: أن لا، ف"أن" ناصبة للفعل بعدها؛ ولذلك سقطت نون الرفع، و"لا" بعدها حرف نفي. و"أن" وما بعدها في موضع مفعول "يَهْتَدُونَ" على إسقاط الخافض، أي: إلى أن/ لا يَسْجُدُوا. و"لا" مزيدة كزيادتها في {لَتَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ}. الثاني: أنه بدلٌ م، "أعمالهم" وما بينهما اعتراضٌ تقديره: وَرَبَّنْ لَهُمُ الشَّيْطَانُ عَدَمَ السُّجُودِ لَهُ. الثالث: أنه بدلٌ من "السبيل" على زيادة "لا" أيضاً. والتقدير: فَصَدَّاهُمْ عَنِ السُّجُودِ لِلَّهِ تَعَالَى. الرابع: أن {أَلَّا يَسْجُدُوا} مفعول له. وفي متعلقه وجهان، أحدهما: أنه رَبَّنْ أَي: رَبَّنْ لَهُمْ لِأَجْلِ أَنْ لَا يَسْجُدُوا. والثاني: أنه متعلقٌ بـ"صَدَّاهُمْ" أي: صَدَّاهُمْ لِأَجْلِ أَنْ لَا يَسْجُدُوا. وفي "لا" حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه ليسَتْ مزيدةً، بل نافيةٌ على معناها من النفي. والثاني: أنها مزيدةٌ والمعنى: وَرَبَّنْ لَهُمْ لِأَجْلِ تَوَقُّعِهِ سُّجُودَهُمْ، أَوْ لِأَجْلِ حَوْفِهِ مِنْ سُّجُودِهِمْ. وعدمُ الزيادةِ أظهرُ.

الخامس: أنه خبرٌ مبتدأٌ مضمير. وهذا المبتدأ: إِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ ضميراً عائداً على "أعمالهم" التقدير: هي لا يَسْجُدُوا، فتكون "لا" على بابها من النفي، وإمَّا أَنْ يُقَدَّرَ ضميراً عائداً على "السبيل". التقدير: هو أَنْ لَا يَسْجُدُوا فتكون "لا" مزيدةً على ما تقدّم ليصحّ المعنى. وعلى الأوجه الأربعة المتقدمة لا يجوز الوقف على "يَهْتَدُونَ" لأنّ ما بعده: إِمَّا معمولٌ له أو لما قبله مِنْ "رَبَّنْ" و"صَدَّ"، أو بدلٌ مما قبله أيضاً مِنْ "أعمالهم" أو من "السبيل" على ما قرّر وحُرّر، بخلاف الوجه الخامس فإنه مبنيٌّ على مبتدأ مضمير، وإن كان ذلك الضمير مُفسّراً بما سبق قبله.

(11/263)

وقد كُتِبَتْ "الأ" موصولةً غير مفصولة، فلم تُكْتَبْ "أن" منفصلةً مِنْ "لا" فمِنْ تَمَّ امْتِناعُ أَنْ يُوقَفَ لهؤلاء في الابتلاء والامتحان على "أن" وحدها لاتصالها بـ"لا" في الكتابة، بل يُوقَفُ لهم على "الأ" بجمليتها، كذا قال القراء. والنحويون متى سُئِلُوا عن مثل ذلك وَقَفُوا لِأَجْلِ البَيانِ على كلِّ كلمةٍ على جديتها لضرورة البَيان، وكونها كُتِبَتْ متصلةً بـ"لا" غير مانعٍ من ذلك. ثم قولُ القراءِ كُتِبَتْ متصلةً فيه تجوُّزٌ وتسامُحٌ؛ لأنَّ حقيقةً هذا أَنْ يُتَبَيَّنَ صورة نونٍ ويصلونها بـ"لا"، فيكتبونها: أُلَّا، ولكن لَمَّا أَدْعِمَتْ فيما بعدها لفظاً وَدَهَبَ لفظها إلى لفظ ما بعدها، قالوا ذلك تسامحاً.

وقد رتب أبو إسحاق على القراءتين حكماً؛ وهو وجوبُ سجودِص التلاوةِ وَعَدَمُهُ؛ فأوجه مع قراءة الكسائيِّ وكأنه لأجل الأمر به، ولم يُوجِهْ في قراءة الباقي لعدم وجود الأمر فيها. إلا أن الزمخشري لم يترتبه منه فإنه قال: "فإن قلت: أسجدت التلاوة واجبة في القراءتين جمعياً أو في واحدةٍ فيهما؟ قلت: هي واجبة فيهما، وإحدى القراءتين أمرٌ بالسجود، والأخرى دَمٌ للتارك".

فما ذكره الزجاج مِنْ وجوبِ السجدةِ مع التخفيفِ دونَ التشديدِ فغيرُ مرجوعٍ إليه.
قلت: وكأنَّ الزجاجَ أخذ بظاهرِ الأمرِ، وظاهرُهُ الوجوبُ، وهذا لو حُلبنا والآيةَ لكان السجودُ واجباً، ولكنَّ دَلَّتِ السُّنَّةُ على استحبابِهِ دونَ وجوبِهِ، وعلى أنَّنا نقول: هذا مبنيٌّ على نظرٍ آخر: وهو أنَّ هذا الأمرَ من كلامِ الله تعالى، أو من كلامِ الهُدَّهِدِ محكيًّا عنه. فَإِنْ كانَ مِنْ كلامِ الله تعالى فيقال: يَفْتَضِي الوجوبَ، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ دليلاً يَصْرِفُهُ عن ظاهرِهِ، وَإِنْ كانَ مِنْ كلامِ الهُدَّهِدِ - وهو الظاهرُ - ففي انتهاضِهِ دليلاً نظراً لا يَخْفَى.

(11/264)

وقرأ الأعمش "هَلَا"، و"هَلَا" بقلبِ الهمزةِ هاءً مع تشديدِ "لا" وتخفيفِها وكذا هي مي مصحفِ عبدالله. وقرأ عبدُ الله "تَسْجُدُونَ" بقاءِ الخطابِ ونونِ الرفعِ. وقُرِيءَ كذلكُ بالياءِ مِنْ تحتِ. فَمَنْ أَثَبَّتْ نونَ الرفعِ فألا بالتشديدِ أو التخفيفِ للتحضيضِ، وقد تكونُ المخففةُ للعَرْضِ أيضاً نحو: "ألا تَنْزِلَ عندنا نتحدَّث" وفي حرفِ عبدالله أيضاً: "ألا هَلْ تَسْجُدُونَ" بالخطابِ.
قوله: {الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّاءَ} يجوزُ أَنْ يكونَ مجرورَ المحلِّ نعتاً له أو بدلاً منه أو بياناً، أو منصوبَةً/ على المدحِ، ومرفوعَةً على خِبرِ ابتداءٍ مضمرةٍ. والْحَبَّاءُ مصدرُ حَبَّاءُ السَّيِّءِ إِخْبَوهُ حَبَّاءُ أَي: سَتَرْتُهُ، ثم أُطْلِقَ على الشَّيْءِ الْمَخْبُوءِ. ونحوه: {هَذَا خَلَقَ اللَّهُ}. وفي التفسيرِ: الْحَبَّاءُ في السمواتِ: المطرُ، وفي الأرضِ: النباتُ. والخائبةُ مِنْ هذا، إِلَّا أَنهم التزموا فيها تَرْكَ الهمزةِ كالتبريةِ عند بعضهم. وقرأ أبى وعيسى "الْحَبَّ" بتقليلِ حركةِ الهمزةِ إلى الباءِ، وحذفِ الهمزةِ، فيصيرُ نحو: رأيتُ الأب. وقرأ عبدالله وعكرمةُ ومالكُ بن دينارٍ "الخباء" بألفٍ صريحةٍ. ووجهُها: أنه أُبدِلَ الهمزةُ ألفاً فلزِمَ تحريكُ الباءِ، وذلك على لغةٍ مَنْ يَقِشِفُ مِنَ الْعَرَبِ بِإِدْالِ الهمزةِ حرفاً يجانِسُ حركتها فيقول: هذا الْحَبُّ، ورأيتُ الْخَبَّاءَ ومررتُ بِالْحَبِّيِّ، ثم أُجْرِي الوصلُ مُجْرَى الوقفِ. وعندي أنه لَمَّا تَقَلَّ حركةُ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها لم يَحْدَفْها، بل تركها فسكنتُ بعد فتحةٍ فُدِيرَتْ بحركةٍ ما قبلها، وهي لغةٌ ثابتةٌ يقولون: الصَّراةُ والكمَّاةُ بألفٍ مكانَ الهمزةِ بهذه الطريقةِ.

(11/265)

وقد طعن أبو حاتم على هذه القراءة وقال: "لا يجوزُ في العربية؛ لأنه إن حذفت الهمزة ألقى حركتها على الباء، فقال: الْحَبَّ، وإن حوّلها قال: الْحَبِّيَّ بسكونِ الباءِ وياءِ بعدها" قال المبرد: "كان أبو حاتم دونَ أصحابِهِ في النحو، لم يَلْحَقْ بهم، إِلَّا أَنه إذا خَرَجَ مِنْ بلَدِهِمْ لم يَلْقَ أَعْلَمَ منه".
قوله: {فِي السَّمَاوَاتِ} فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ"الْحَبَّاءَ" أي؟: المخبوءة في السمواتِ. والثاني: أنه متعلقٌ بـ"يُخْرِجُ" على أَنَّ معنى "في" معنى "مِنْ" أي: يُخْرِجُهُ مِنَ السَّمَاوَاتِ. وهو قولُ الفراءِ.

قوله: { مَا تُخْفُونَ } قرأ الكسائي وحفص بالتاء مِنْ فوقَ فيهما، والباقون بالياءِ مِنْ تحتُ. فالخطابُ ظاهرٌ على قراءةِ الكسائي؛ لأنَّ قبله أَمَرَهُم بالسجودِ وخطابَهُم به. والعَيْبَةُ على قراءةِ الباقيين - غيرَ حفص - ظاهرةٌ أيضاً؛ لتقدُّم الضمائرِ الغائبةِ في قوله: "لهم" و"أعمالهم" و"صِدَّهم" و"فهم". وأمَّا قراءَةُ حفص فتأويلُها أنه حَرَجَ إلى خطابِ الحاضرين بعد أن أتمَّ أهلَ سَبَأ. ويجوز أن يكونَ التفاتاً على أنه نَزَلَ الغائبَ منزلةَ الحاضرِ فخاطبه مُلْتَفِئاً إليه.

وقال ابن عطية: "القراءةُ بياءِ العَيْبَةِ تعطي أن الآيةَ من كلامِ الهُدْهِدِ، وبتاءِ الخطابِ تعطي أنها من خطابِ الله لأمةِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم". وقد تقدَّم أنَّ الظاهرَ أنه من كلامِ الهددِ مطلقاً. وكذلك الخلافُ في قوله { اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } هل هو من كلامِ الهددِ استدراكاً منه، لَمَّا وَصَفَ عَرْشَ بَلْقَيْسَ بالعظيمِ، أو من كلامِ الله تعالى رَدًّا عليه في وَصْفِهِ عَرْشَهَا العظيمِ؟.

* { اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ }

(11/266)

والعامَّةُ على جرِّ "العظيم" تابعاً للجلالة. وابن محيصر بالرفع. وهو يحتمل وجهين. أن يكونَ نعتاً للربِّ، وأن يكونَ مقطوعاً عن تبعيةِ العرشِ إلى الرفعِ بإضمارِ مبتدأ.

* { قَالَ سَتَنْظُرُونَ أَصَدَقْتُمْ أَمْ كُنْتُمْ مِنَ الْكَاذِبِينَ }

قوله: { أَصَدَقْتُمْ أَمْ كُنْتُمْ } الجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نصبٍ بـ "تَنْظُرُونَ" لأنها معلقةٌ لها. و"أم" هنا متصلةٌ. وقوله: { أَمْ كُنْتُمْ مِنَ الْكَاذِبِينَ } أبلغٌ مِنْ قوله: "أَمْ كَذَبْتُمْ" وإن كان هو الأصل؛ لأنَّ المعنى: من الذين اتَّصفوا وانْحَرَطُوا في سبيلِ الكاذبين.

* { اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا قَالِقَةَ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَأَنْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ }

قوله: { هَذَا } : يجوزُ أن يكونَ صفةً لـ "كتبي" أو بدلاً منه أو بياناً له. قوله: { قَالِقَةَ } قرأ أبو عمرو وحمزةُ وأبو بكرُ بإسكانِ الهاءِ، وقالون بكسرِها فقط من غيرِ صلةٍ بلا خلافٍ عنه. وهشامٌ عنه وجهانِ بالقصرِ والصلةِ. والباقون بالصلةِ بلا خلافٍ. وقد تَهَدَّم توجيهُ ذلك كله في آلِ عمرانِ والنساءِ وغيرِهما عند { يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ } و { تَوَلَّ مَا تَوَلَّى }. وقرأ مسلمٌ بن جندبٍ بضمِّ الهاءِ موصولاً بواوٍ: "قَالِقَهُو إِلَيْهِمْ" وقد تقدَّم أنَّ الضمَّ الأصلُ. [قوله:] "ثم تَوَلَّ عنهم" زعم أبو علي وغيرُه أنَّ في الكلامِ تقديماً وأنَّ الأصلَ: فانظُرْ ماذا يَرْجِعُونَ ثم تَوَلَّ عنهم. ولا حاجةُ إلى هذا [لأنَّ المعنى بدونه صحيحٌ أي: قِفْ قريباً منهم لتَنْظُرْ ماذا يكونُ].

(11/267)

قوله: {مَاذَا يَرْجِعُونَ} إِنَّ "انظر" بمعنى تَأَمَّلْ وَتَفَكَّرْ كانت "ما" استفهامية. وفيها حينئذٍ وجهان، / أحدهما: أَنْ تُجْعَلَ مع "ذا" بمنزلة اسم واحد، وتكونُ مفعولةً بـ"يَرْجِعُونَ" تقديره: أَيُّ شَيْءٍ يَرْجِعُونَ. والثاني: أَنْ تُجْعَلَ "ما" مبتدأً، و"ذا" بمعنى الذي و"يَرْجِعُونَ" صلتهَا، وعائدهَا محذوفٌ تقديره: أَيُّ شَيْءٍ الذي يَرْجِعُونَهُ. وهذا الموصولُ هو خبرٌ "ما" الاستفهامية، وعلى التقديرين فالجمله الاستفهاميةٌ مُعَلَّقةٌ لـ"انظر" فمحلها النصبُ على إسقاطِ الخافضِ أَي: انظرُ في كذا و فكر فيه، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ بمعنى انتظرُ مِنْ قوله: {انظُرُوا تَقْتَبِسُ مِنْ نُورِكُمْ} كانت "ماذا" بمعنى الذي، و"يَرْجِعُونَ" صلةً، والعائدُ مقدرٌ كما مرَّ تقريره. وهذا الموصولُ مفعولٌ به أَي: انتظر الذي يَرْجِعُونَهُ.

وقال الشيخ: "وماذا: إِنَّ كَانَ معنى "انظر" معنى التأملِ بالفكرِ كان "انظر" مُعَلَّقاً. و"ماذا" إمَّا أَنْ يَكُونَ استفهاماً في موضعِ نصب، وإمَّا أَنْ يَكُونَ "ما" استفهاماً، وذا موصولٌ بمعنى الذي. فعلى الأولِ يَكُونُ "يَرْجِعُونَ" خبراً عن "ماذا"، وعلى الثاني يَكُونُ "ذا" هو الخبر، وَيَرْجِعُونَ صلةً أنتهى.

(11/268)

وهذا غَلَطٌ: إمَّا مِنَ الكَاتِبِ، وَإمَّا مِنْ غَيْرِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ "فعلى" الأولِ "يعني به أَنَّ "ماذا" كله استفهامٌ في موضعِ نصبٍ يَمْنَعُ قَوْلَهُ: "يَرْجِعُونَ" خبرٌ عن "ماذا". كيف يَكُونُ خبراً عنه وهو منصوبٌ به كما تقدَّم تقريره؟ وقد صرَّح هو بأنه منصوبٌ يعني بما بعده، ولا يعملُ فيه ما قبله. وهذا نظيرٌ ما تقدَّم في آخرِ السورةِ قبلها في قوله: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} في كونِ اسمِ الاستفهامِ معمولاً لما بعده، وهو مُعَلَّقٌ لما قبله، فكَمَا حَكَمْتَ على الجملةِ مِنْ "يَنْقَلِبُونَ" وما اشتملتُ عليه من اسمِ الاستفهامِ المعمولِ لها بالنصبِ على سبيلِ التعليقِ، كذلك تَحَكَّمْ على "يَرْجِعُونَ" فكيف تقول: إنها خبرٌ عن "ماذا".

* { إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ }

قوله: { إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ } : العامةُ على كسرِ الهمزتين على الاستئنافِ جواباً لسؤالِ قومها كَأَنَّهُمْ قالوا: مِمَّنْ الكِتَابُ؟ وما فيه؟ فأجابتهُم بالجوابين. وقرأ عبد الله "وإِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ" بزيادةِ واوٍ عاطفةٍ "إنه من سليمان" على قوله: {إِنِّي أَلْقِي إِلَيْكَ}. وقرأ عكرمةُ وابنُ أبي عميرٍ بفتحِ الهمزتين. صرَّح بذلك الزمخشري وغيره، ولم يذكر أبو البقاء إلا الكسرَ في "إنه من سليمان"، وكأنه سكت عن الثانية؛ لأنها معطوفةٌ على الأولى. وفي تخريجِ الفتحِ فيهما أوجهٌ، أحدهما: أنه بدلٌ من "كتاب" بدلٌ اشتمالاً، أو بدلٌ كلِّ مِنْ كلِّ، كأنه قيل: أَلْقِي إِلَيْكَ مِنْ سُلَيْمَانَ، وأنه كذا وكذا. وهذا هو الأصحُّ. والثاني: أنه مرفوعٌ بـ"كريم" ذكره أبو البقاء، وليس بالقويِّ. الثالث: أنه على إسقاطِ حرفِ العلةِ.

قال الزمخشري: "ويجوز أن ترید: لأنه من سليمان، ولأنه، كأنها عللت كرمه بكونه من سليمان وتصديره باسم الله".

(11/269)

قال مكی: "وأجاز الفراء الفتحَ فيهما في الكلام" كأنه لم يطلع على أنها قراءة. وقرأ أبی "أن من سليمان، وأن بسم الله" بسكون النون فيهما. وفيها وجهان، أظهرهما: أنها "إن" المفسرة، لتقدم ما هو بمعنى القول. والثاني: أنها المخففة، واسمها محذوف وهذا لا يتمشى على أصول البصريين؛ لأن اسمها لا يكون إلا ضمير شأن، وضمير الشأن لا يُفسر إلا بجملة مُصَرَّحٍ بجزأئها.

* { أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأُتُونِي مُسْلِمِينَ }

(11/270)

قوله: { أَلَّا تَعْلُوا }؛ فيه أوجه، أحدها: أن "أن" مفسرة، كما تقدم في أحد الأوجه في "أن" قبلها في قراءة عكرمة، ولم يذكر الزمخشري غيره وهو وجه حسن لما في ذلك من المشاكلة؛ وهو عطف الأمر عليه وهو قوله "وأُتُونِي". والثاني: أنها مصدرية في محل رفع بدلاً من "كتاب" كأنه قيل: أَلَيَّ إِلَيَّ: أن لا تَعْلُوا عَلَيَّ. والثالث: أنها في موضع رفع على خير ابتداءٍ مضمرة أي: هو أن لا تَعْلُوا. والرابع: أنها على إسقاط الخافض أي: بأن لا تَعْلُوا، فيجئ في موضعها القولان المشهوران. والظاهر أن "لا" في هذه الأوجه الثلاثة للنهي. وقد تقدم أن "أن" المصدرية تُوصَلُ بالمتصرف مطلقاً. وقال الشيخ: "وأن في قوله: أن لا تَعْلُوا عَلَيَّ" في موضع رفع على البدل من "كتاب". وقيل: في موضع نصب على [معنى]: بأن لا تَعْلُوا. وعلى هذين التقديرين تكون "أن" ناصبةً للفعْل. قلت: وظاهر هذا أنها نافية؛ إذ لا يتصور أن تكون ناهيةً بعد "أن" الناصبة للمضارع. ويؤيد هذا ما حكاه عن الزمخشري فإنه قال: "وقال الزمخشري: وأن في "أن لا تَعْلُوا" مفسرة" قال: "فعلى هذه تكون "لا" في "لا تَعْلُوا" للنهي، وهو حسن لمشاكلة عطف الأمر عليه". فقوله: "فعلى هذا" إلى آخره صريح أنها على غير هذا - يعني الوجهين المتقدمين - ليست للنهي فيهما. ثم القول بأنها للنفي لا يظهر؛ إذ يصير المعنى على الإخبار منه عليه السلام بأنهم لا يعْلون عليه، وليس هذا مقصوداً، وإنما المقصود أن يتهاهم عن ذلك.

وقرأ ابن عباس والعقيلي "تَعْلُوا" بالعين مُعْجَمَةً من العُلُوِّ وهو مجاوزة الحد.

* { قَالُوا تَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ وَأَوْلُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ }

(11/271)

قوله: {مَاذَا تَأْمُرِينَ}: "ماذا" هن والمفعول الثاني لـ "تأمرين"، والأول محذوف، تقديره: تَأْمُرِينَ. والاستفهام مُعَلَّقٌ للنظر، ولا يَحْفَى حَكْمُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ قَبْلَهُ.

* {قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا آذِنًا وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ }

قوله: {وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ}: أي: مِثْلَ ذَلِكَ الْفِعْلِ يَفْعَلُونَ. وهل هذه الجملة مِنْ كَلَامِهَا - وهو الظاهر - فتكون منصوبةً بالقولِ أَوْ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، فهي استثنائية لا محل لها من الإعراب، وهي معترضةٌ بين قَوْلَيْهَا؟

* {وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ }

والهَدِيَّةُ: ما بُعِثَ عَلَى جِهَةِ الْإِكْرَامِ، وهي اسمٌ لِلْمُهْدَى فيحتمل أن يكون اسماً صريحاً، ويحتمل أن يكون في الأصل مصدرًا أُطْلِقَ عَلَى اسمِ المفعول، وليست مصدرًا قياسياً؛ لأنَّ الْفِعْلَ مِنْهَا "أَهْدَى" رباعياً فقياسٌ مصدره: إهداء. قوله: {فَنَاظِرَةٌ}: عطْفٌ عَلَى "مُرْسِلَةٌ". و"بِمَ" متعلقٌ بـ"يَرْجِعُ". وقد وَهَمَ الْحَوْفِيُّ فَجَعَلَهَا متعلقةً بـ"نَاظِرَةٌ" وهذا لا يستقيم؛ لأنَّ اسمَ الاستفهامِ له صدرُ الكلامِ. "وَبِمَ يَرْجِعُ" مُعَلَّقٌ لـ"نَاظِرَةٌ".

* {فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَ بِمَالٍ فَمَا آتَانِي اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيِكُمْ تَفْرَحُونَ }

قوله: {فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ}: أي: فَلَمَّا جَاءَ الرَّسُولُ، أضمَرَهُ لدلالةِ قَوْلِهَا "مُرْسِلَةٌ" فإنه يَسْتَلْزِمُ رِسُولًا. والمرادُ به الجنسُ لا حقيقةً رسولٍ واحدٍ بدليلِ خطابِهِ لهم بالجمع في قوله: "أَتُمِدُّونَ" إلى آخره. ولذلك قرأ عبدالله "فَلَمَّا جَاؤُوا" وقرأ "فَارْجِعُوا" إليهم اعتباراً بالأصلِ المشارِ إليه.

(11/272)

قوله: {أَتُمِدُّونَ} استفهامٌ إنكارٍ. وقرأ حمزةٌ بإدغامِ نونِ الرفعِ في نونِ الوقايةِ. وَأَمَّا الْيَأَى فَإِنَّهُ يَحْدِفُهَا وَقَفَا وَيُنْبِئُهَا وَصَلَاً عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي الزَّوَائِدِ. وَالْباقُونَ بنو تَيْمٍ عَلَى الْأَصْلِ. وَأَمَّا الْيَأَى فَإِنَّ نَافِعًا وَأَبَا عَمْرٍو كَحَمَزَةٍ يُنْبِئَانِهَا وَصَلَاً وَيَحْدِفَانِهَا وَقَفَا، وَابْنُ كَثِيرٍ يُنْبِئُهَا فِي الْحَالِئِينَ، وَالْباقُونَ يَحْدِفُونَهَا فِي الْحَالِئِينَ. وَرُوِيَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ يَقْرَأُ بَنُونَ وَاحِدَةً، فَتَكَمَّلَتْ ثَلَاثُ قَرَاءَاتٍ، كَمَا فِي {تَأْمُرُونَهَا أَعْبُدُ}

{. قال الزمخشري: "فإن قلت ما الفرق بين قولك: أُمِدُّونني بمال وأنا أَعْنِي منكم، وبين أن تقولهُ بالفاء؟

قلت: إذا قلته بالواو فقد جعلتُ مخاطبي عالماً بزيادتي عليه في الغنى، وهو مع ذلك يمدني بالمال. وإذا قلته بالفاء فقد جعلته ممن يخفي عليه حالِي، وإنما أخبره الساعة بما لا احتاج معه إلى إمداده كأي قول: أنكِرُ عليك ما فعلت

فإني عَنِّي عنه، وعليه وَرَدَ قَوْلُهُ: {فَمَا آتَانِي اللَّهُ} انتهى. وفي هذا الفرق بَطْرٌ؛ إذ لا يُفهم ذلك بمجرد الواو والفاء، ثم إنه لم يُجِبْ عن السؤال الأول: وهو أنه لِمَ عَدَلَ عن قوله: "وأنا أَعْنَى مِنْكُمْ" إلى قوله: {فَمَا آتَانِي اللَّهُ}؟ وجوابه: أنه أَسْنَدَ إيتاءَ العَنَى إلى الله إظهاراً لنعمته عليه، ولو قال: وأنا وأَعْنَى مِنْكُمْ، كان في افتخارٍ من غيرِ ذِكْرِ لِنِعْمَةِ اللهِ عَلَيْهِ.

قوله: {بَلْ أَنْتُمْ} إضرابٌ انتقال. قال الزمخشري: "فإن قلت: فما وجه الإضراب؟ قلت: لَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الإِمَادَا، وَعَلَّلَ إنكَارَهُ، أَضْرَبَ عن ذلك إلى بيان السبب الذي حَمَلَهُمْ عَلَيْهِ، وهو أَنَّهُمْ لا يَعْرِفُونَ سببَ رِضَا إِلا مَا يُهْدَى إِلَيْهِمْ/ من حُطُوطِ الدنْيا اليت لا يَعْرِفُونَ غَيْرُهَا. والهدية يجوزُ إضافته إلى المُهْدِي. وإلى المُهْدَى إليه وهي هنا محتملةٌ للأمرين".

(11/273)

قال الشيخ: "وهي هنا مضافةٌ للمُهْدَى إليه. وهذا هيو الظاهر. ويجوز أن تكون مضافةً إلى المُهْدِي أي: بل أنتم بهديتكم هذه التي أهديتموها تَفَرُّحُونَ قَرَحَ افتخار". قلتُ كيف يَجْعَلُ هذا الأول هو الظاهر، ولم يُنْقَلْ أَنَّ سُلَيْمَانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليهم هديةً في هذه الحالة حتى يُضيقها إليهم؟، بل الذي يتعين إضافتها إلى المُهْدِي.

* {ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ}

قوله: {ارْجِعْ}: الظاهرُ أَنَّ الضميرَ يعودُ على الرسول. وتقدَّمتْ قراءَةُ عبدِ الله "ارْجِعُوا". وقيل: يعودُ على المُهْدِي. قوله: {لَّا قِبَلَ}: صفةٌ لـ"جُنُودٍ" ومعنى لا قِبَلَ: لا طاقَةَ. وحققتها لا مقابلة. والضميرُ في "بها" عائِدُ على "جنود" لأنه جمعٌ تسكيرٍ فيجري مَجَى المؤنثة الواحدة كقولهم: "الرجال وأَعْضَادُهَا".

وقرأ عبد الله "بهم" على الأصل. وقوله: {وَهُمْ صَاغِرُونَ} حالٌ ثانية. والظاهرُ أنها مؤكدة؛ لأنَّ "أذلة" تُعني عنها. إن قيل: قوله: "فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ" و"لَنُخْرِجَنَّهُمْ" قسمٌ فلا بدَّ أن يقع. فالجواب: أنه مُعَلَّقٌ على شرطٍ حُذِفَ لِقَهْمِ المعنى أي: إن لم يأتوني مُسْلِمِينَ.

* {قَالَ عَفْرَيْتُ مِّنَ الْجِنَّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ}

قوله: {عَفْرَيْتُ}: العامَّةُ على كسرِ العين وسكونِ الياء بعدها تأءٌ مجبورة. وقرأ أبو حيوةٌ بفتحِ العين. وأبو رجاءٌ وأبو السَّمَّالِ - وَرُوبَتْ عن أبي بكر الصديق - "عَفْرِيَّةٌ" بياءٍ مفتوحةٍ بعدها تأءٌ التانيثِ المنقلبةُ هاءً وَفَقًا. وأنشدوا على ذلك قولَ ذي الرمة:

3570- كأنه كوكبٌ في إثرِ عَفْرِيَّةٍ * مُصَوَّبٌ في سوادِ الليلِ مُنْقَضِبٌ

(11/274)

وقرأت طائفة "عَفْرُ" بحذف الياء والتاء. فهذه أربع لغات، وقد قرىء بهن. وفيه لغتان أَحْرَبَان وهما عَفَارِيَّة، وطَبِيَّة وتميمٌ يقولون: عَفْرِي بِالْفِ التَّانِيثِ كَذِكْرِي. واشتقاقه من العَفْرِ وهو الترابُ يقال: عَافَرَهُ فَعَفَرَهُ أَي صَارَعَهُ فَصَرَعَهُ، وألقاء في العَفْرِ وهو الترابُ. وقيل: من العَفْرِ وهو القُوَّةُ، والعَفْرِثُ من الجنِّ المارِدُ الخبيثُ. ويقال: عَفْرِيَتٌ يَفْرِيتُ وهو إِبْنُ عَشِيْبَانَ كَشَيْطَانِ لَيْطَانَ، وَحَسَنَ بَسَن. ويُستعار للعارِمِ من الإنس، ولاشتهار هذه الاستعارة وُصِفَ فِي الآيَةِ بكونه من الجنِّ تمييزاً له. وقال ابن قتيبة: "العَفْرِيَّة: المَوْتَقُ الحَلْقُ" وَعَفْرِيَّةُ الدِّيَكِ والحُبَارَى: الشَّعْرُ الذي علي رأسيهما، وَعَفْرِيَّةٌ للقويِّ، ورجلٌ عَفْرٌ بتشديدِ الراءِ للمبالغةِ مثل: شَرُّ شِمِرِّ.

* { قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ }

قوله: { آتَا آتِيكَ } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً مُضارعاً، فوزنُه أَفْعُلُ نحو: أَضْرِبُ، والأصلُ آتِيكَ بهمزتين، فأبدلت الثانية ألفاً، وأن يكونَ اسمَ فاعِلٍ، وزنُه فاعِلٍ والألفُ زائدةٌ، والهمزةُ أصليةٌ عكسُ الأول. وأمالَ حمزُه "آتِيكَ" في الموضعين من هذه السورة بخلافٍ عن خَلاد.

قوله: { طَرْفُكَ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه الجَفْنُ. عَبَّرَ بِهِ عَنْ سُرْعَةِ الأَمْرِ. وقال الزمخشري: "هو تحريكُ أجفانِك إذا نظرتَ فَوَضِعَ مَوْضِعَ النَظَرِ". والثاني: أنه بمعنى المَطْرُوفِ أَي: الشيء الذي تَنظُرُه. والأولُ هو الظاهرُ؛ لأنَّ الطَرْفَ قد وُصِفَ بالإرسال في قوله:

(11/275)

3571- وكنت هتي أرسلتَ طرفك رائداً * لقلبك يوماً أَعَبْتِكَ المناظرُ رأيتُ الذي لا كله أنت قادرٌ * عليه ولا عن بعضه أنت صابرٌ
قوله: { مُسْتَقِرًّا } حالٌ لأنَّ الرُّؤْيَةَ بَصْرِيَّةً. و"عنده" معمولٌ له. لا يُقال: إذا وقع الطرفُ حالاً وَجَبَ حَذْفُ متعلقه فكيف ذُكِرَ هنا؟ لأنَّ الاستِقْرَارَ هنا ليس هو ذلك الحصولَ المطلق بل المرادُ به هنا الثابتُ الذي / لا يَتَقَلَّلُ، قاله أبو البقاء. وقد جَعَلَهُ أَنْ عَطِيَّةً هو العاملُ في الطرفِ الذي كان يجبُ حَذْفُه فقال: "وظهرَ العاملُ في الطرفِ مِنْ قولِهِ "مُسْتَقِرًّا" وهذا هو المقدَّرُ أبداً مع كلِّ طرفٍ جاء هنا مُظْهِراً، وليس في كتابِ الله مثله". وما قاله أبو البقاء أحسنُ. على أنه قد ظهرَ العاملُ المُطلقُ في قوله:

3572- * فانت لدى بَحْبُوحَةِ الهَوْنِ كائنُ
وقد تقدّم ذلك مُحَقَّقاً في أولِ الفاتحة، فعليك بالالتفاتِ إليه.
قوله: { أَشْكُرُ } مُعْلَقٌ "لِيَبْلُوَنِي" و"أم" متصلةٌ، وكذلك قوله { تَنظُرُ أَتَهْتَدِيَا أَمْ

تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ
 { وَمَنْ شَكَرَ } { وَمَنْ كَفَرَ } يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "مَنْ" شَرْطِيَّةً أَوْ
 مَوْصُولَةً مُصَمَّمَةً مَعْنَى الشَّرْطِ، فَلِذَلِكَ دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ. وَالظَّاهِرُ: أَنَّ
 جَوَابَ الشَّرْطِ الثَّانِي أَوْ خَبَرَ الْمَوْصُولِ قَوْلُهُ: { فَإِنَّ رَبِّي عِنِّي كَرِيمٌ } وَلَا يَدْ
 حِينِيذٍ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى "مَنْ" تَقْدِيرُهُ: غِنِيٌّ عَنِ شُكْرِهِ. وَقِيلَ: الْجَوَابُ
 مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَإِنَّمَا كَفَرَهُ عَلَيْهِ؛ لِدَلَالَةِ مُقَابَلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: { فَإِنَّمَا يَشْكُرُ
 لِنَفْسِهِ } عَلَيْهِ.

* { قَالَ تَكْرُوْا لَهَا عَرْشَهَا نَنْظُرُ أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ }

قوله: { تَنْظُرُ } : العَامَّةُ عَلَى جَزْمِهِ جَوَابًا لِلأَمْرِ قَبْلَهُ. وَأَبُو حِيوَةَ بِالرَّفْعِ جَعَلَهُ
 اسْتِثْنَاءً.

(11/276)

* { فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكَ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا
 مُسْلِمِينَ }

قوله: { أَهَكَذَا } : فَصَلَ بِحَرْفِ الْجَرِّ بَيْنَ حَرْفِ التَّنْبِيهِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ. وَالأَصْلُ:
 أَكْهَذَا أَي: أَمِثْلُ هَذَا عَرْشُكَ؟ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْكَافِ، لَوْ قُلْتَ: أَبْهَذَا
 مَرَرْتُ، وَأَلْهَذَا فَعَلْتُ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُفْصَلَ بِحَرْفِ الْجَرِّ بَيْنَ "هَا" وَ"ذَا" فَتَقُولُ: أَهَا
 يَذَا مَرَرْتُ، وَأَهَا لَذَا فَعَلْتُ.
 قوله: { وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ } فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ بَلْقَيْسَ. وَالضَّمِيرُ فِي
 "قَبْلِهَا" رَاجِعٌ لِلْمَعْجِزَةِ وَالْحَالَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِمَا السِّيَاقُ. وَالْمَعْنَى: وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ
 بِنُبُوَّةِ سَلِيمَانَ مِنْ قَبْلِ ظَهْوَرِ هَذِهِ الْمَعْجِزَةِ، أَوْ مِنْ هَذِهِ الْحَالَةِ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَأَتْ
 قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ الْهُدُودِ وَرَدِّ الْهَدَايَةِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ سَلِيمَانَ وَاتِّبَاعِهِ،
 فَالضَّمِيرُ فِي "قَبْلِهَا" عَائِدٌ عَلَى بَلْقَيْسَ.

* { وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ }

قوله: { وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ } : فِي فَاعِلٍ "صَدَّ" ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: ضَمِيرُ
 الْبَارِي. وَالثَّانِي: ضَمِيرُ سَلِيمَانَ. وَعَلَى هَذَا { مَا كَانَتْ تَعْبُدُ } مَنْصُوبٌ عَلَى
 إِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَي: وَصَدَّهَا اللَّهُ، أَوْ سَلِيمَانُ، عَنِ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ،
 قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ مُجَوِّزًا لَهُ. وَفِيهِ نَظَرٌ: مِنْ حَيْثُ إِنَّ حَذْفَ الْجَارِ ضَرُورَةٌ
 كَقَوْلِهِ:

3573- تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *

(11/277)

كذا قاله الشيخ. وقد تقدّم لك آيات كثيرة من هذا النوع فلهذه بهن أسوة. والثالث: أنّ الفاعل هو "ما كاتت" أي: صدّها ما كاتت تعبد عن الإسلام وهذا واضح. والظاهر أنّ الجملة من قوله "وصدّها" معطوفة على قوله: "وأوتينا". وقيل: هي حال من قوله: "أم تكون من الذين" و"قد: مضمرة وهذا بعيد جداً. وقيل: هو مستأنف إخبار من الله تعالى بذلك. قوله: "إنّها" العامّة على كسرها استئنافاً وتعليلاً. وقرأ سعيد بن جبير وأبو حيوة بالفتح، وفيها وجهان، أحدهما: أنها بدل من "ما كاتت تعبد"، أي: وصدّها أنها كاتت. والثاني: أنها على إسقاط حرف العلة أي: لأنّها، فهي قريبة من قراءة العامة.

* { قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقِيهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

قوله: { الصَّرْحَ } : قد تقدم الخلاف في الظرف الواقع بعد "دخل": هل هو منصوب على الظرف؟ وسد ذلك مع "دخل" خاصة كما قاله سيبويه، أو مفعول به كهدمت البيت كما قاله الأخفش. والصَّرْحُ: القَصْرُ أو صَحْنُ الجَارِ أو بِلَاطٍ مَتَّحٌ مِنْ رُجَاجٍ. وأصله من التصريح، وهو الكشف. وكذب صُراخ أي: ظاهر مكشوف ولوم صُراخ. والصَّرِيحُ: مقابل الكناية لظهوره واستتار صدّه. وقيل: الصريح: الخالص، من قولهم: لئن صريح بين الصراحة والصُّرُوحة. وقال الراغب: الصَّرْحُ: بيت عالٍ مُرَوِّقٌ، سمي بذلك اعتباراً بكونه صرحاً عن الشوب أي: خالصاً.

(11/278)

قوله: { سَاقِيهَا } العامّة على ألفٍ صريحة. وقيل روى همزها عن ابن كثير. وصعّفها أبو علي. وكذلك فعل قبل في جمع "ساق" في ص، وفي الفتح همز واؤه. فقرأ "بالسُّوقِ والأعناق" "فاسْتَوَى على سُوقِهِ" بهمزة مكان الواو. وعنه وجه آخر: "السُّووق" و"سُوقِة" بزيادة الواو بعد الهمزة. وروي عنه أنه كان يهيمز مفرداً في قوله: { يُكشِفُ عَن سَاقِ } . فأما هم الواو ففيها أوجه، أحدها: أنّ الواو الساكنة المضمومة ما قبلها يقلبها بعض العرب همزة. وقد تقدّم تحقيق هذا في أول البقرة عند "يوقنون" وأنشدت عليه:

3574- أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى *
وكان أبو حبة النميري يهيمز كل واو في القرآن بهذا وصفها. الثاني: أنّ ساقاً على فَعَلٍ كَأَسَدٍ، فجمع على فَعُلٍ بضم العين كَأَسَدٍ. والواو المضمومة تُقلب همزة نحو: وُجوه، ووقئت، ثم بعد الهمز سكنت.
الثالث: أنّ المفرد سُمِعَ همزُه، كما سيأتي تقريره، فجاء جمعه عليه.
وأما "سُوق" بالواو بعد الهمزة فإن ساقاً جمع على "سُوق" بواو، فهيمز الأولى لانهتمامها. وهذه الرواية غريبة عن قبل، وقد قرأنا بها والله الحمد.
وأما "سَاقِيهَا" فوجه الهمز أحد أوجه: إمّا لغة من يقلب الألف همزة، وعليه

لغة العجاج في العالم والحآتِك. وأنشد:

*3575- وَخِنْدِفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ * وَسِيَاتِي تَقِيرُهُ أَيْضًا فِي "مِنْسَاتِهِ" فِي سِبْأٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَقَدَّمَ طَرْفٌ مِنْهُ فِي الْفَائِحَةِ، وَإِمَّا عَلِيَّ التَّشْبِيهِ بِرَأْسِ وَكَأْسٍ، كَمَا قَالُوا: "حَلَاتِ السُّبُوقِ" حَمَلًا عَلَى حَلَاتِهِ عَنِ الْمَاءِ أَيْ طَرَدْتُهُ، وَإِمَّا حَمَلًا لِلْمَفْرَدِ وَالْمَثْنَى عَلَى جَمْعِهِمَا. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي جَمْعِهِمَا الْهَمَزُ.

(11/279)

قوله: {مُمَرَّدٌ} أَي مُمَلَّسٌ. وَمِنْهُ الْأَمْرُدُ لِمَلَايَةِ وَجْهِهِ مِنَ الشَّعْرِ. وَبَرَّبَةٌ مَرْدَاءٌ: لِحْلُوهَا مِنَ النَّبَاتِ، وَرَمَلَةٌ مَرْدَاءٌ: لَا تُنْبِتُ شَيْئًا. وَالْمَارِدُ مِنَ الشَّيَاطِينِ: مَنْ تَعَرَّى مِنَ الْخَيْرِ وَتَجَرَّدَ مِنْهُ. وَمَارِدٌ: حِصْنٌ مَعْرُوفٌ. وَفِي أَمْثَالِ الرَّبَّاءِ: "تَمَرَّدَ مَارِدٌ وَعَزَّ الْأَبْلَقُ" قَالَتْهَا فِي حِصْنَيْنِ ائْتَمَعَ قَنُوهُمَا عَلَيْهَا. وَالْقَوَارِيرُ: جَمْعُ قَارُورَةٍ، وَهِيَ الرَّجَاجُ الشَّفَافُ. وَ"مِنْ قَوَارِيرٍ" صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لـ"صَرَّحٌ".

قوله: {مَعَ سَلِيمَانَ} مَتَعَلَّقٌ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بـ"أَسْلَمْتُ"؛ لِأَنَّ إِسْلَامَهُ سَابِقٌ إِسْلَامِهَا بِزَمَانٍ. وَهُوَ وَجْهُ لَطِيفٌ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "وَمَعَ ظَرْفٌ بِنِي عَلَى الْفَتْحِ. وَأَمَّا إِذَا أَسْكَنْتِ الْعَيْنُ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ حَرْفٌ" قَلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ مَكِّي هُنَا نَحْوًا مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَطِيَّةٍ.

* {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى تَمُودَ أَهْلَهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ}

قوله: {أَنْ اعْبُدُوا}: يَجُوزُ فِي "أَنْ" أَنْ تَكُونَ مُفَسَّرَةً، وَأَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً أَي: بَانَ اعْبُدُوا، فَيَجِيءُ فِي مَحَلِّهَا الْقَوْلَانِ.

(11/280)

قوله: {فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ} تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي "إِذَا" الْفَجَائِيَّةِ. وَالْمَرَادُ بِالْفَرِيقَيْنِ: قَوْمٌ صَالِحٌ، وَأَنَّهُمْ أَنْهَسِمُوا فَرِيقَيْنِ: مُؤْمِنٌ وَكَافِرٌ. وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْأَعْرَافِ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: {الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ}. وَجَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ الْفَرِيقَ الْوَاحِدَ صَالِحًا وَحَدَهُ، وَالْآخَرَ جَمِيعَ قَوْمِهِ. وَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْعَطْفِ بِالْفَاءِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْزَنُ أَنَّهُ بِمَجَرَّدِ إِرسَالِهِ صَارُوا فَرِيقَيْنِ، وَلَا يَصِيرُ قَوْمُهُ فَرِيقَيْنِ إِلَّا بَعْدَ زَمَانٍ وَلَوْ قَلِيلًا. وَ"يَخْتَصِمُونَ" صِفَةٌ لـ"فَرِيقَانِ" كَقَوْلِهِ: {هَآذَانِ حَصْمَانِ اخْتَصَمُوا} {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا}. اخْتِيرَ هُنَا مِرَاعَاةَ الْجَمْعِ لِكُونِهَا فَاصِلَةً.

* {قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ قَالَ طَائِرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ}

وُقِرَىءَ "تَطَيَّرْنَا بِكَ" وهو الأصلُ وأدغم. وقد تقدّم تقريره.
قوله: {تُفْتَنُونَ} جاء بالخطاب مراعاةً لتقدّم الضمير. ولو رُوِيَ ما بعده
لقليل: "يُفْتَنُونَ" بياء الغيبة، وهو جائز، ولكنه مرجوح. وتقول: أنت رجلٌ تفعل،
ويفعل، بالتاء والياء، ونحن قومٌ نقرأ ويقرأون.

* { وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ }

(11/281)

قوله: {تِسْعَةُ رَهْطٍ}: الأكثرُ أنَّ تمييزَ العددِ بهذا مجرورٌ بـ"مِنْ" كقوله: {أَرْبَعَةٌ
مِّنَ الطَّيْرِ}. وفي المسألةِ مذاهبٌ، أحدها: أنه لا يجوزُ إلا في قليل. الثاني: أنه
يجوزُ، ولكن لا ينقاس. الثالث: التفصيل بين أن/ يكونَ للقلةِ كرهْطٍ ونقرَ فيجوزُ
أو للكثرةِ فقط، أو لها وللقلةِ فلا يجوزُ، نحو: تسعةُ قوم. وتصحُّ سبويه على
امتناع "ثلاث غنم". قال الزمخشري: "وإنما جاز تمييزُ التسعةِ بالرهْطِ لأنه في
معنى الجمعِ كأنه قيل: تسعةُ أنفسٍ" قال الشيخ: "وتقديرُ غيره "تسعة رجالٍ"
هو الأوّلُ لأنه من حيث أضافَ إلى أنفسٍ كان ينبغي أن يقولَ "تسع أنفسٍ"،
على تأنيث النفس؛ إذ الفصيحُ فيها التأنيثُ. ألا تراهُم عَدُوا من الشذوذِ قولُ
الشاعر:

3576- ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ دَوْدٍ *

قلت: وإنما أراد تفسيرَ المعنى.

قوله: {يُفْسِدُونَ} يجوزُ أن يكونَ نعتاً للمعدودِ أو العددِ، فيكونَ في موضعِ جرٍّ
أو رفعٍ.

قوله: {وَلَا يُصْلِحُونَ} قيل: مؤكِّدٌ للأوّل. وقيل: ليس مؤكِّداً؛ لأنَّ بعض
المفسدين قد يُصلِحُ في وقتٍ ما، فأخبرَ عن هؤلاءِ بانتفاءِ توهمِ ذلك.

* { قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا
لَصَادِقُونَ }

(11/282)

قوله: {تَقَاسَمُوا}: يجوزُ في "تقاسموا" أن يكونَ أمراً أي: قال بعضهم لبعض:
اخْلِفُوا على كذا. ويجوزُ أن يكونَ فعلاً ماضياً، وحينئذٍ يجوزُ أن يكونَ مفسراً
لـ"قالوا"، كأنه قيل: ما قالوا؟ فقيل: تقاسموا. ويجوزُ أن يكونَ حالاً على
إضمار "قد" أي: قالوا ذلك متقاسمين، وإليه ذهب الزمخشري، فإنه قال:
"يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا وَخَيْرًا فِي مَحَلِّ الْحَالِ بِإِضْمَارِ قَدْ". قال الشيخ: "أمّا
قوله: "وخبراً" فلا يصحُّ لأنَّ الخبرَ أحدُ قسمي الكلام؛ لأنه ينقسم إلى الخبرِ
والإنشاء، وجميعُ معانيه إذا حُقِّقَتْ راجعةٌ إلى هذين القسمين". قلت: ولا
أدرى: عدمُ الصحةِ منْ ماذا؟ لأنه جعلَ الماضي خبراً لاحتمالهن الصدقِ
والكذبِ مقابلاً للأمرِ الذي لا يَحْتَمَلُهُمَا. أمّا كونُ الكلامِ لا ينقسمُ إلا إلى خبر

وإنشاء، وأنَّ معانيه إذا حُقِّقَتْ تَرَجُّعُ إليهما، فأَيُّ مَدْخَلٍ لِهَذَا فِي الرَّدِّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ؟

ثم قال الشيخ: والتقييدُ بالحالي ليس إلا من باب نسبة التقييد لا من نسبة الكلام التي هي الإسنادُ، فإذا أُطْلِقَ عليها الخبرُ كان ذلك على تقدير: أنَّها لو لم تكن حَالاً لَجَزَّ أَنْ تُسْتَعْمَلَ خَبراً. وكذلك قولهم في الجملة الواقعة صلة: هي خبرية فهو مجازٌ والمعنى: أنها لو لم تكن صلةً لجاز أَنْ تُسْتَعْمَلَ خَبراً وهذا فيه غموضٌ. قتل: مُسَلِّمٌ أَنَّ الجملة ما دامت حَالاً أو صلةً لا يُقال لها: خبرية، يعني أنها تَسْتَقِلُّ بِإِفَادَةِ الإسنادِ؛ لأنها بَيِّنَتْ مَسَاقَ القَيْدِ فِي الحَالِ وَمَسَاقَ جزءِ كلمةٍ فِي الصلةِ، وكان ينبغي أن تُذَكَّرَ أيضاً الجملة الواقعة صلةً فإن الحكم فيها كذلك.

(11/283)

ثم قال: "وأما إضمارُ "قد" فلا يُحتاج إليه لكثرة وقوع الماضي حالاً دون "قد"، كثرةً ينبغي القياسُ عليها" قلت: الزمخشريُّ مَسَّى مع الجمهور؛ فإنَّ مذهبهم أنهم لا بُدَّ من "قد" ظاهرةً أو مضمرةً لِتُقَرَّبَهُ من الحَالِ. وقرأ ابنُ أبي ليلى "تَقَسَّمُوا" دونَ ألفٍ مع تشديد السين. والتقاسمُ والتقسُّمُ كالتظاهر والتظهُر.

قوله: {بِاللَّهِ} إِنْ جَعَلْتِ "تَقَاسَمُوا" أَمراً تَعَلَّقَ بِهِ الجارُّ قولاً واحداً، وَإِنْ جَعَلْتِهِ ماضياً اِحْتَمَلَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ، وَلَا يَكُونُ دَاخِلاً تَحْتَ المَقُولِ، والمَقُولُ هُوَ "لُنُبَيْتِهِ" إِلَى آخِرِهِ. واحتمل أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ هُوَ فَعْلُ القِسْمِ، وَجوابه "لُنُبَيْتِهِ" فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعَ مَا بَعْدَهُ دَاخِلاً تَحْتَ المَقُولِ.

قوله: {لُنُبَيْتِهِ} قَرَأَ الأَخْوَانُ بِنَاءِ الخِطَابِ المضمومةِ وَضَمِّ التاءِ، والباقون بنون المتكلم وفتح التاء. "ثم لتقولنَّ" قرأه الأخوان بِنَاءِ الخِطَابِ المفتوحةِ وَضَمِّ اللامِ. والباقون بنون المتكلم وفتح اللام. ومجاهد وابن وثاب والأعمش كقراءة الأخوين، إلا أنه بيَّانُ العَيْبَةِ فِي الفَعْلَيْنِ. وحמיד ابن قيس كهذه القراءة في الأولِ وكقراءة غير الأخوين من السبعة في الثاني.

(11/284)

فأما قراءة الأخوين: فَإِنْ جَعَلْنَا "تَقَاسَمُوا" فَعْلَ أَمْرٍ فَالخِطَابُ وَاضِحٌ رَجوعاً بآخر الكلام إلى أوله. وَإِنْ جَعَلْنَاهُ ماضياً فَالخِطَابُ عَلَى حكايةِ خِطَابِ بعضهم لبعض بذلك. وأما قراءة بقية السبعة: فَإِنْ جَعَلْنَاهُ ماضياً أو أمراً، فالأمر فيها واضحٌ وهو حكايةُ أخبارهم عن أنفسهم. وأما قراءة العَيْبَةِ فيهما فظاهرةٌ على أَنْ يَكُونَ "تَقَاسَمُوا" ماضياً رُجوعاً بآخر الكلام على أوله في العَيْبَةِ. وَإِنْ جَعَلْنَاهُ أَمراً كَانَ "لُنُبَيْتِهِ" جواباً لسؤال مقدر كأنه قيل: كيف تقاسموا؟ فقيل: لُنُبَيْتِهِ. وأما غيبةُ الأولِ والتكلمُ في الثاني فتعليلُهُ ماخوذٌ ممَّا تقدَّم في تعليلِ القراءتين.

قال الزمخشري: "وُقِرِيَءَ" لُتْبِيَّتَهُ " بالياء والتاء والنون. فتاسموا مع التاء والنون يَصِيحُّ فيه الوجهان - يعني يَصِيحُّ فِي "تقاسموا" أن يكونَ أمرًا، وأن يكونَ خبرًا - قال: "ومع الياء لا يَصِيحُّ إِلَّا أن يكونَ خبرًا". قلت: وليس كذلك لما تقدّم: مِنْ أَنَّهُ يكونُ أمرًا، وتكون العَيْبَةُ فيما بعده جواباً لسؤال مقدر. وقد تابع الزمخشريُّ أبو البقاء على ذلك فقال: "تقاسموا" فيه وجهان، أحدهما: هو أمرٌ أي: أَمَرَ بعضُهم بذلك بعضاً. فعلى هذا يجوزُ في "لُتْبِيَّتَهُ" النونُ تقديرُه: قولوا: لُتْبِيَّتَهُ، والتاءُ على خطاب الأمر المأمور. ولا يجوزُ الياء. والثاني: هو فعل ماضٍ. وعلى هذا يجوزُ الأوجهُ الثلاثة - يعني بالأوجه: النون والتاء والياء - قال: "وهو على هذا تفسيرٌ" أي: تقاسموا على كونه ماضياً: مُفسِّرٌ لنفس "قالوا". وقد سبقهما إلى ذلك مكِّي. وقد تقدّم توجيه ما منعه ولله الحمد والمِنَّة. وتنزيلُ هذه الأوجه بعضها على بعض مما يَصْعُبُ استخراجُه مِنْ كلام القوم، وإنما رَبَّيْتَهُ من أقوالِ سَنِي. وتقدّم ألكلا في {مَهْلِكَ أَهْلِهِ} في النمل.

(11/285)

* { فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ }

قوله: { أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ } : قرأ الكوفيون بالفتح. والباقون بالكسر. فالفتح من أوجه، أحدهما: أن يكونَ على حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ: أي: لَأَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ. و"كان" تامَّةٌ و"عاقبة" فاعلٌ بها، و"كيف" حالٌ. الثاني: أن يكْمُونَ بدلاً من "عاقبة" أي: كيف كان تدميرنا إياهم بمعنى: كيف حَدَثَ. الثالث: أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: هي أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ أي: العاقبة تدميرنا إياهم. ويجوزُ مع هذه الأوجه الثلاثة أن تكونَ "كان" ناقصةً، وتُجْعَلُ "كيف" خبرها، فتصيرُ الأوجهُ سِتَّةً: ثلاثة مع تمام "كان" وثلاثة مع نُقصانها. ويُزاد مع الناقصة وجهٌ آخر: وهو أن تُجْعَلَ "عاقبة" اسمها و"أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ" خبرها و"كيف" حالٌ. فهذه سبعة أوجه. والثامن: أن تكونَ "كان" زائدةً، و"عاقبة" مبتدأ، وخبره "كيف" و"أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ" بدلٌ مِنْ "عاقبة" أو خبرٌ مبتدأ مضمرة. وفيه تَعَسُّفٌ. التاسع: أنها على حَذْفِ الجَرِّ أيضاً، إلا أنه الياءُ أي: بَأَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ، ذكره أبو البقاء. وليس بالقويِّ. العاشر: أنها بدلٌ مِنْ "كيف" وهذا وَهْمٌ من قائله لأنَّ المبدل من اسم الاستفهام يَلزَمُ معه إعادةُ حرفِ الاستفهام نحو: "كم مالكُ أعشرون أم ثلاثون؟" وقال مكِّي: "ويجوز في الكلام نصبُ "عاقبة"، وتُجْعَلُ "أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ" اسمَ كان" انتهى. بل كان هذا هو الأرجح، كما كان النصبُ في قوله "فما كان جوابَ قومه إلا أن قالوا" ونحوه أرجحُ لما تقدّم مِنْ سَبْهِهِ بالمضمر لتأويله بالمصدر، وقد تقدّم تحقيقُ هذا.

(11/286)

وقرأ أبيُّ "أَنْ دَمَّرْنَا هُمْ" وهي أَنْ المصدرية التي يجوزُ أَنْ تَنْصِبَ المضارعَ، والكلامُ فيها كالكلامِ على "أَنْ دَمَّرْنَا هُمْ". وأمَّا قراءةُ الباقيين فعلى الاستئنافِ، وهو تفسيرٌ للعاقبةِ. و"كان" يجوز فيها التمامُ والنقصانُ والزيادةُ. وكيف وما في حَيْزِهَا في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ، لأنه مُعَلَّقٌ للنظرِ. و"أَجْمَعِينَ" تأكيدٌ للمعطوفِ والمعطوفِ معاً.

* { قَتَلَك بِيُوْتُهُمْ حَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ }

قوله: { حَاوِيَةً } : العامةُ على نصيها حالاً. والعاملُ فيه معنى اسمِ الإشارةِ. وقرأ عيسى "خاويةً" بالرفع: إمَّا على خبر "تلك" "بيوتهم" بدلٌ مِنْ "تلك"، وإمَّا خبرٌ ثانٍ و"بيوتهم" خبرٌ أولٌ، وإمَّا على خبر مبتدأ محذوف أي: هي خاويةٌ، وهذا إضمارٌ مُسْتَعْتَبٌ عنه. و{بِمَا ظَلَمُوا} متعلقٌ بـ"خاوية"/ أي: بسببِ ظلمهم.

* { وَلَوْطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْقَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ }

قوله: { وَلَوْطاً } : إمَّا منصوبٌ عطفاً على "صالحاً" أي: وَأَرْسَلْنَا لُوطاً، وإمَّا عطفاً على الذين آمنوا أي: وَأَنْجَيْنَا لُوطاً، وإمَّا بـ"أذكَر" مضمرةً. قوله: { إِذْ قَالَ } : بدلٌ اشتمالٍ مِنْ "لوطاً". وتقدّم نظيره في مريم وغيرها.

* { أَلَيْسَ لَكُمْ لِلرِّجَالِ شَهْوَةٌ مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ }

قوله: { شَهْوَةٌ } : مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، أو في موضعِ الحالِ، وقد تقدّم.

* { فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَوْحَرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّتَطَهَّرُونَ }

(11/287)

قوله: { فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ } : خبرٌ مقدّمٌ، و"إِلَّا أَنْ قَالُوا" في موضعِ الاسمِ. وقرأ الحسنُ وابنُ أبي إسحاقٍ يرفعه اسماً، و"إِلَّا أَنْ قَالُوا" خبراً. وهو ضعيفٌ لما عَرَفَتْ غيرَ مرةٍ. وتقدّم قرأنا "قَدَّرْنَا" تشديداً وتخفيفاً.

* { وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَّطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذِرِينَ }

والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ. أي: فساءَ مَطَرُ الْمُنذِرِينَ مَطَرُهُمْ.

* { قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ءَإِلَّا اللَّهُ حَيْزٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ }

قوله: { قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ } : العامةُ على كسرِ لامِ "قُل" لالتقاء الساكنين. وأبو السَّمَّالِ بفتحها تخفيفاً، وكذا في قوله: { وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ }.

"سلام" مبتدأ سَوَّغَ الابتداءَ به كونه دعاءً.

قوله: "أم ما" "أم" هذه متصله عاطفه لاستكمال شروطها. والتقدير: أيهما خير؟ و"خير": إمَّا تفضيلٌ على رغم الكفار وإلزام الحَضم، أو صفةٌ لا تفضيل فيها. و"ما" في "أم ما" بمعنى الذي. وقيل: مصدرٌ. وذلك على حَذْفِ مضافٍ من الأول أي: أتوحيدُ الله خيرٌ أم يشركهم. وقرأ أبو عمرو وعاصم "أضم ما يُشركون" بالعَيْبَةِ حَمَلًا على ما قبله من قوله....

* { أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ دَاتٍ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَهَا إِلَآهَ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ }

قوله: { أَمَّنْ خَلَقَ } : أم هذه منقطعة؛ لعدم تقدُّم همزة استفهام ولا تسوية. "وَمَنْ خَلَقَ" مبتدأ. وخبره محذوف، فقَدَّرَه الزمخشري: "خيرٌ أم ما يُشركون" فقَدَّرَ ما أثبتته في الاستفهام الأول، وهو حَسَنٌ، وقَدَّرَه ابنُ عطية: "يُكْفَرُ بِنِعْتِهِ وَيُشْرِكُ بِهِ، وَنَحْوَ هَذَا مِنَ الْمَعْنَى".

(11/288)

وقال أبو الفضل الرازي: "لا بُدَّ من إضمارِ جملةٍ معادلةٍ، وصار ذلك المضمَّرُ كالمنطوق [به] لدلالة الفَحْوَى عليه. وتقديرُ تلك الجملة: أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَمَنْ لَمْ يَخْلُقْ، وكذلك أخواتها. وقد أظهرَ في غير هذا الموضع ما أَضْمَرَ فيها، كقوله تعالى: { أَقَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ }. قال الشيخ: "وَتَسْمِيَةُ هذا المقَدَّرِ جملةً: إن أراد بها جملةً من الألفاظِ فصحيحٌ، وإن أراد الجملة المصطلحَ عليها في النحو فليس بصحيحٍ، بل هو مضمَّرٌ من قبيل المفرد". وقرأ الأعمش: "أَمَّنْ" بتخفيف الميم جَعَلَهَا "مَنْ" الموصولة، داخله عليها همزة الاستفهام. وفيه وجهان، أحدهما: أن تكونَ مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ. وتقديره ما تقدَّم من الأوجه. ولم يذكر الشيخ غيرَ هذا. والثاني: أنها بدلٌ من "الله" كأنه قيل: أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ تَخِيْرٌ أَمْ مَا يُشْرِكُونَ. ولم يذكر الزمخشري غيرَه. ويكون قد فَصَلَ بين البديل والمبدل منه بالخبر وبالمعطوف على المبدل منه. وهو نظير قولك: "أزيدُ خيرٌ أم عمروُ أخوك" على أن يكونَ "أخوك" بدلاً من "أزيد"، وفي جواز مثل هذا نظرٌ.

قوله: { فَأَنْبَتْنَا } هذا التفتُّ من العَيْبَةِ إلى التكلم لتأكيد معنى اختصاص الفعل بذاته، والإنذار بأنَّ إنباتِ الحدائقِ المختلفةِ الألوانِ والطعومِ مع سَفْيِهَا بِمَاءٍ واحدٍ لا يَقْدِرُ عليه إلا هو وحده؛ ولذلك رَشَّحَهُ بقوله: { مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَهَا }.

والحدائقُ: جمعٌ حديقة، وهي البستان. وقيل: القطعةُ من الأرضِ ذاتِ الماءِ. قال الراغب: "سُمِّيَتْ بذلك تشبيهاً بِحَدَقَةِ العينِ في الهيئةِ وَحُصُولِ الماءِ فِيهَا" وقال غيره: سُمِّيَتْ بذلك لإحداقِ الجُدْرانِ بها. وليس بشيءٍ لأنها يُطْلَقُ عليها ذلك مع عَدَمِ الجُدْرانِ.

(11/289)

ووقف القراء على "ذات" من "ذات بهجة" بتاء مجبورة. والكسائي بهاء لأنها تاء تأنيث.
قوله: {مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُبْنُوا} "أَنْ تُبْنُوا" اسم/ كان، و"لكم" خبر مقدم".
والجملة المنفية يجوز أن تكون صفة لـ "حدايق"، وأن تكون حالاً لتخصيصها بالصفة. وقرأ ابن أبي عبله "ذوات بهجة" بالجمع وفتح هاء "بهجة".

* {أَمَّنَ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيًا وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا إِيَّاهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}

قوله: {خِلَالَهَا}: يجوز أن يكون ظرفاً لجعل بمعنى خلق المتعدية لواحد، وأن يكون في محل المفعول الثاني على أنها بمعنى صير.
قوله: {بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ}: يجوز فيه ما جار في "خلالها". والحاجز: الفاصل. حَجَرَ بَيْنَهُمْ يَحْجِرُ أَي: مَنَعَ وَقَصَلَ.
وقرىء "إياه" بتحقيق الهمزتين. وتخفيف الثانية وإدخال ألف بينهما تخفيفاً وتسهيلاً. وهذا كله معروف من أول هذا الموضوع. وقرىء "إيها" بالنصب على إضمار: أَدْعُونَ أَوْ تُشْرِكُونَ إِيَّاهُ.

* {إِذْ يُحِيبُ الْمُضْطَرُّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ إِلَّا إِيَّاهُ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ}

والمُضْطَرُّ: اسم مفعول. مأخوذ من اضطر، ولا يستعمل إلا مبنياً للمفعول.
وإنما كُرِّرَ الْجَعْلُ هُنَا، وَلَمْ يُشْرَكْ بَيْنَ الْمَعْمُولَاتِ فِي عَامِلٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ مِنْهُ مُسْتَقِلَةٌ فَأَمَرَهُ فِي جَمَلَةٍ مُسْتَقِلَةٍ بِنَفْسِهَا.

* {أَمَّنَ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ إِلَّا إِيَّاهُ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ}

(11/290)

قوله: {بُشْرًا}: قد تقدّم في الأعراف.

* {قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَتْيَانَ يَتُغَنَّوْنَ}

قوله: {إِلَّا اللَّهُ}: فيه أوجه، أحدها: أنه فاعل "يعلم" و"من" مفعوله.
و"الغيب" بدل من "من السموات" أي: لا يعلم غيب من في السموات والأرض إلا الله أي: الأشياء الغائبة التي تحدث في العالم. وهو وجه غريب ذكره

الشيخ. الثاني: أنه مستثنى متصلٌ مِنْ "مَنْ"، ولكن لا بُدَّ مِنَ الْجَمْعِ بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة على هذا الوجه بمعنى: أَنْ عِلْمَهُ في السموات والأرض، فَيَنْدَرِجُ فِي {مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} بهذا الاعتبار وهو مجازٌ وغيره مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ في السموات والأرض حقيقةً، فَبِذَلِكَ الاندراج الْمُؤَوَّلِ اسْتُثْنِيَ مِنْ "مَنْ" وكان الرفع على البدل أَوْلَى لِأَنَّ الْكَلَامَ غَيْرٌ مَوْجِبٍ. وقد رَدَّ الزمخشريُّ هذا: بأنه جَمْعٌ بين الحقيقة والمجاز، وأوجب أن يكون منقطعاً فقال: "فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ رُفِعَ اسْمُ اللَّهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؟ قُلْتَ: جَاءَ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ حَيْثُ يَقُولُونَ: "مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ" يَرِيدُونَ: مَا فِيهَا إِلَّا حِمَارٌ، كَأَنَّ "أَحَدًا" لَمْ يُذَكَّرْ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ: 3577- عَشِيْبَةٌ مَا تُعْنِي الرِّمَاحُ مَكَاتِهَا * وَلَا التَّبَلُّ إِلَّا المَيْشِرْفِيُّ المَصَّمَّمُ وَقَوْلُهُمْ: "مَا أَتَانِي زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو، وَمَا أَعَانِي إِخْوَانُكُمْ إِلَّا إِخْوَانُهُ". فَإِنْتَ قُلْتَ: مَا الدَّاعِي إِلَى اخْتِيَارِ المَذْهَبِ التَّمِيمِيِّ عَلَى الحِجَازِيِّ؟ قُلْتَ: دَعَتْ إِلَيْهِ نُكْتَةٌ سِرِّيَّةٌ حَيْثُ أُخْرِجَ المَسْتَثْنَى مُخَرَّجَ قَوْلِهِ:

3578- إِلَّا اليَعَافِيْرُ.....

بعد قوله:

3579- لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ

(11/291)

لِيُوَوَّلَ المعنى إلى قولك: إِنْ كَانَ اللَّهُ مِمَّنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَهَمْ يَعْلَمُونَ الغَيْبَ. يعني: أَنْ عِلْمَهُمُ الغَيْبِ فِي اسْتِحَالَتِهِ كَاسْتِحَالَةِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مِنْهُمْ. كَمَا أَنَّ مَعْنَى مَا فِي البَيْتِ: إِنْ كَانَتِ اليَعَافِيْرُ أُنَيْسًا فَفِيهِمَا أُنَيْسٌ، بِنَاءٍ لِلْقَوْلِ بِخُلُوقِهَا مِنَ الأُنَيْسِ. فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا رَعَيْتَ أَنَّ اللَّهَ مِمَّنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، كَمَا يَقُولُ المَتَكَلِّمُونَ: "إِنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ" عَلَى مَعْنَى: أَنْ عِلْمَهُ فِي الأَمَاكِنِ كُلِّهَا، فَكَأَنَّ ذَاتَهُ فِيهَا حَتَّى لَا يُحْمَلُ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ "قُلْتَ: يَا أَبَى ذَلِكَ أَنْ كَوْنَهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَجَازٌ، وَكَوْنُهُمْ فِيهِنَّ حَقِيقَةٌ، وَإِرَادَةُ المَتَكَلِّمِ بَعْبَارَةً وَاحِدَةً حَقِيقَةً وَمَجَازًا غَيْرٌ صَحِيحٌ. عَلَى أَنَّ قَوْلَكَ "مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ: وَجَمَعَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ وَاحِدٍ، فِيهِ إِيهَامٌ تَسْوِيَةٌ، وَإِيهَامَاتُ مُرَالُوهُ عَنْهُ وَعَنْ صِفَاتِهِ. أَلَا تَرَى كَيْفَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَنْ قَالَ: "وَمَنْ يَعْصِمُهَا فَقَدْ عَوَى"، "بِئْسَ خَطِيبُ القَوْمِ أَنْتَ". قُلْتَ: فَقَدْ رَجَّحَ الانْقِطَاعَ وَاعْتَذَرَ عَنِ ارْتِكَابِ مَذْهَبِ التَّمِيمِيِّينَ بِمَا ذَكَرَ. وَأَكْثَرُ العُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ. وَقَدْ قَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ".

قوله: {أَيَّانَ} هي هنا، بمعنى "متى" / وهي منصوبةٌ بـ "يَبْعَثُونَ" فتعلُّقه بـ "يَشْعُرُونَ" فيه مع ما بعدها في محل نصبٍ بإسقاطِ الباءِ أَي: مَا يَشْعُرُونَ بِكَذَا. وَقَرَأَ السُّلَمِيُّ "إَيَّانَ" بِكسْرِ الهمزة، وهي لغةٌ قَوْمِهِ بَنِي سُلَيْمٍ.

* { بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي سَكِّ مَنَّهَا بَلْ هُمْ مَنَّهَا عَمُونَ }

(11/292)

قوله: {أَدَّرَكَ}: قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو ونافع "أَدَّرَكَ" كأَكْرَم. والباقون من السبعة "أَدَّارَكَ" بهمزة وصل، وتشديد الدال المفتوحة، بعدها ألفٌ. والأصل: تَدَّارَكَ وبه قرأ أبيُّ، فاريد إدغامُ التاءِ في الدالِ فأبدلتُ دالاً، وسكنتُ فتعدَّر الابتداءُ بها لسكونها، فاجْتَلَبْتُ همزةُ الوصلِ فصار أَدَّارَكَ كما ترى، وتحقيقُ هذه قد تقدَّم في رأسي الحزبِ من البقرة: {قَادَّارَاتُمْ فِيهَا}. وقراءةُ ابنِ كثير قيل: تَحْتَمَلُ أن يكونَ أَفْعَلٌ فيها بمعنى تَفَاعَلَ فَتَجَدَّ القراءتان. وقيل: أَدَّرَكَ بمعنى بَلَغَ وانتهى. وقرأ سليمان وعطاء ابنا يسار "بَلَّ أَدَّرَكَ" بفتح لامٍ "بل" وتشديد الدالِ دونَ ألفٍ بعدها. وتخرَّبُها: أنَّ الأصلَ أَدَّرَكَ على وزنِ افْتَعَلَ فأبدلتُ تاءَ الافتعالِ دالاً لوقوعِها بعد الدالِ. قال الشيخ: "فصار فيه قلبُ الثاني للأول كقولهم: أَتَرَدَّ، وأصله أَتَرَدَّ من التَّرَدِّ". انتهى. قلت: ليس هذا مما قلب فيه الثاني للأول لأجل الإدغام كإرضدَ في أَتَرَدَّ؛ لأنَّ تاءَ الافتعالِ تُبدَلُ دالاً بعد أحرفٍ منها الدالُ نحو: إِذَّانِ في افْتَعَلَ مِنَ الدَّيْنِ فالإبدالُ لإجْلِ كونِ الدالِ فاءً لا للإدغام، فليس مثلُ أَتَرَدَّ في شيءٍ فتأمله فإنه حَسَنٌ. فلَمَّا أَدْعَمَتِ الدالُ في الدالِ أَدْخَلْتُ همزةُ الاستفهامِ فسَقَطَتْ همزةُ الوصلِ فصار اللفظُ "أَدَّرَكَ" بهمزة قطع مفتوحة، ثم نُقِلَتْ حركةُ هذه الهمزة إلى لامٍ "بل" فصار اللفظ: "بَلَّ دَرَّكَ".

وقرأ أبو رجاءٍ وشيبةُ والأعمشُ والأعرجُ وابنُ عباس، وتُروى عن عاصم كذلك، إلا أنَّه بكسرِ لامٍ "بل" على أصلِ التقاءِ الساكنين، فإنهم لم يأتوا بهمزة استفهامٍ.

(11/293)

وقرأ عبدالله وابن عباس والحسن وابن محيصن "أَدَّرَكَ" بهمزة ثم ألفٍ بعدها. وأصلها همزتان أُبدلتُ ثانيتهما ألفاً تخفيفاً. وأنكرها أبو عمرو. قلت: وقد تقدَّم أولُ البقرة أنه قُرِئَ "أَنْدَرَّتَهُمْ" بألفٍ صريحةٍ فلهذه بها أسوة. وقال أبو حاتم: "لا يجوزُ الاستفهامُ بعد "بل" لأنَّ "بل" إيجابٌ والاستفهامُ في هذا الموضع إنكارٌ بمعنى: لم يكن، كقوله تعالى {أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ} أي: لم يَشْهَدُوا، فلا يَصِحُّ وقوعهما معاً للتنافي الذي بين الإيجابِ والإنكارِ". قلت: وفي منع هذا نظراً؛ لأنَّ "بل" لإضرابِ الانتقالِ، فقد أَضْرَبَ عن الكلامِ الأولِ، وأَحَدَ في استفهامِ ثانٍ. وكيف يَنْكُرُ هذا والتَّخَوُّبُونَ يُقَدِّرون "أم" المنقطعة بـ"بل" والهمزة؟ وَعَجِبْتُ من الشيخ كيف قال هنا: "وقد أجاز بعضُ المتأخرين الاستفهامَ بعد "بل" وشبهه؟ يقول القائل: "أخبراً أَكَلْتُ، بل أماءً شَرِبْتُ" على تَرْكِ الكلامِ الأولِ والأخذِ في الثاني". انتهى فتخصيصُه ببعض المتأخرين يُؤدِّنُ أن المتقدِّمين وبعض المتأخرين يمنعون، وليس كذلك لِمَا حَكَيْتُ عنهم في "أم" المنقطعة.

وقرأ ابنُ معسودٍ "بَلَّ أَدَّرَكَ" بتحقيقِ الهمزتين. وقرأ ورش في رواية "بَلَّ أَدَّرَكَ" بالنقل. وقرأ ابنُ عباس أيضاً "بَلَّ أَدَّرَكَ" بحرف الإيجابِ أختِ تَعَمَ "بَلَّيْ أَدَّرَكَ" بألفٍ بين الهمزتين. زقرأ أبيُّ ومجاهد "أم" بدل "بل" وهي مخالفةٌ للسواد.

(11/294)

قوله: { فِي الْآخِرَةِ } فيه وجهان، أحدهما: أَنَّ "في" على بابها و"أَدْرَكَ" وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبلٌ معنى؛ لأنه كائنٌ قطعاً كقوله: { أَتَى أَمْرُ اللَّهِ } وعلى هذا ف"في" متعلقٌ بـ"أَدْرَكَ". والثاني: أَنَّ "في" بمعنى الباء أي بالآخرة. وعلى هذا فيتعلق بنفسِ عِلْمِهِمْ كقولك: "عِلْمِي بَزِيدٍ كَذَا". وأمَّا قراءة مَنْ قرأ "بلى" فقال الزمخشري: "لَمَّا جَاءَ بـ"بَلَى" بعد قوله: { وَمَا يَشْعُرُونَ } كان مَعْنَاهُ: "بلى يَشْعُرُونَ" ثم فَسَّرَ/ الشعورَ بقوله { أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ } على سبيل التهكم الذي معناه المبالغة في تَفَيُّ العلم "ثم قال: و"أمَّا قراءة "بلى أَدْرَكَ" على الاستفهام فمعناه: بلى يَشْعُرُونَ متى يُبْعَثُونَ. ثم أُنكر عِلْمَهُمْ بكونها، وإذا أنكر عِلْمَهُمْ بكونها لم يتحصَّلْ لهم شعورٌ بوقتِ كونها؛ لأنَّ العلمَ بوقتِ الكائنِ تابعٌ للعلمِ بكونِ الكائنِ" ثم قال: "فإنَّ قلتَ ما معنى هذه الإضراباتِ الثلاثة؟ قتل: ما هي إلا تنزيلٌ لأحوالِهِمْ، وَصَفَهُمْ أولاً بأنهم لا يَشْعُرُونَ وقتَ البعثِ ثم بأنهم لا يعلمون أنَّ القيامةَ كائنه ثم بأنهم يَخِيطُونَ في شكٍّ ومِرْيَةٍ". انتهى.

فإن قيل: "عَمِي" يتعدَّى بـ"عن" تقول: عَمِيَ فلانٌ عن كذا فلمْ تُعَدِّ بـ"من" في قوله: "مِنْهَا عَمُونَ"؟ فالجوابُ: أنه جَعَلَ الآخرةَ مَبْدَأَ عَمَاهُمْ وَمَنْشَأَهُ.

* { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُوتَا أَلِذَا لَمُحْرَجُونَ }

(11/295)

قوله: { أَلِذَا } : قد تقدَّم الكلامُ في الاستفهامين إذا اجتمعا في سورة الرعد وتحقيقه. والعامِلُ في "إذا" محذوفٌ يَدُلُّ عليه "لَمُحْرَجُونَ" تقديره: يُبْعَثُ وَتَخْرُجُ. ولا يجوزُ أَنْ يعملَ فيها "مُحْرَجُونَ" لثلاثةِ مواضع: الاستفهام، و"إنَّ"، ولامُ الابتداء. ومن لامُ الابتداء في خبر "إنَّ" خلافٌ. وتكاسرَ الزمخشري هنا فعَبَّرَ بعبارةٍ حُلوةٍ فقال: لأنَّ بينَ يَدَيَّ عَمَلِ اسمِ الفاعلِ فيه عِقَابًا، وهي: همزةُ الاستفهامِ وإنَّ ولامُ الابتداء، وواحدةٌ منها كافيةٌ فكيف إذا اجتمعن؟. وقال أيضاً: "فإنَّ قلتَ: قَدَّمَ في هذه الآيةِ "هذا" على { تَخْرُجُ وَآبَاءُوتَا } وفي آيةٍ أخرى قَدَّمَ { تَخْرُجُ وَآبَاءُوتَا } على "هذا"!! قلتُ: التقديمُ دليلٌ على أنَّ المُقَدَّمَ هو المَعْنِيُّ المعتمدُ بالذِّكْرِ، وأنَّ الكلامَ إنما سَبِقَ لأجلِهِ، ففي إحدى الآيتين دَلَّ على أنَّ إِبْجَادَ البعثِ هو الذي تُعَمَّدُ بالكلام، وفي الأخرى على إِبْجَادِ المبعوثِ بذلك الصدد".

و"آبَاءُوتَا عطفٌ على اسمِ كان. وقام الفَصْلُ بالجرِّ مقامَ الفَصْلِ بالتوكيد.

* { قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ }

قوله: { رَدِفَ لَكُمْ } : فيه أوجهٌ، أظهرها: أَنَّ "رَدِفَ" صُمِّنَ معنى فِعْلٍ يتعدَّى

باللام. أي: دنا وقَرَّبَ وَأَزَفَ. وبهذا فسَّرَه ابنُ عباسٍ و"بعضُ" الذي فاعِلٌ به وقد عُدِّي بِـ "مِنْ" أيضاً على تَصْمِينِهِ معني دَنَا، قال:
 3580- فَلَمَّا رَدَّفْنَا مِنْ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ * تَوَلَّوْا سِرَاعاً وَالْمَنِيَّةُ تُغَيِّقُ
 أي: دَتَوْنَا مِنْ عُمَيْرٍ. والثاني: أَنَّ مَفْعُولَهُ محذوف، واللامُ للعلَّةِ أي: رَدَّفَ الحَلْقُ لأجلِكُم ولِسُؤْمِكُم. والثالث: أَنَّ اللامَ مزيدةٌ في المفعولِ تأكيداً لزيادتها في قوله:
 3581- * أَتَخْنَا لِلْكَلاكِيلِ فَارْتَمَيْنَا

(11/296)

وزيادة الباء في قوله تعالى: { وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ } وعلى هذه الأوجه الوقفُ على "تَسْتَعْجَلُونَ". والرابع: أَنَّ فاعل "رَدَّفَ" ضميرُ الوعدِ أي: رَدَّفَ الوعدُ أي: قَرَّبَ ودَنَا مُفْتَضَاه. و"لكم" خبرٌ مقدَّمٌ و"بعضُ" مبتدأٌ مؤخَّرٌ. والوقفُ على هذا على "رَدَّفَ" وهذا فيه تفكيكٌ للكلام. والخامس: أَنَّ الفعلَ محمولٌ على مصدره أي: الرَدِّافَةُ لكم، و"بعضُ" على تقدير: رَدِّافَةُ بعضٍ، يعني حتى يتطابق الخبرُ والمخبرُ عنه. وهذا أضعفُ ممَّا قبله.
 وقرأ الأعرج "رَدَّفَ" بفتح الدال وهي لغةٌ، والكسر أشهرٌ.

* { وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَآئِكَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَشْكُرُونَ }

قوله: { لَا يَشْكُرُونَ } : يجوز أن يكونَ مفعولُهُ محذوفاً أي: لا يشكرونَ نِعْمَهُ. ويجوزُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ؛ بمعنى: لا يعترفون بنعمه، فعبرَ عن انتفاءِ مَعْرِفَتِهِم بالنعمة بانتفاءِ ما يترتَّبُ على معرفتها وهو الشكرُ.

* { وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ }

قوله: { مَا تُكِنُّ } : العامَّةُ على ضمِّ تاءِ المضارعة، مِنْ أَكَنَّ. قال تعالى: { أَوْ أَكْنَيْتُمْ } . وابنُ محيصة وابنُ السَّمِيفِغِ وَحُمَيْدٌ بتفحها وضمُّ الكاف. يقال: كَنَّنْتُهُ وَأَكْنَيْتُهُ، بمعنى: أَحْفَيْتُ وَسَتَّرْتُ.

* { وَمَا مِنْ عَائِيَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ }

قوله: { وَمَا مِنْ عَائِيَةٍ } : في هذه التاءِ قولان، أحدهما: أنها للمبالغةِ كراويةِ وعَلَّامة. والثاني: أنها كالتاءِ الداخلةِ على المصادرِ نحو: العاقبةِ والعافيةِ. قال الزمخشري: "ونظيرُهُما: الدَّبِيحَةُ والنَّطِيحَةُ والرَّمِيَةُ في أنها أسماءٌ غيرُ صفاتٍ".

* { إِنْ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ }

(11/297)

قوله: {يُحْكِمِهِ}: العامة على ضم الحاء وسكون الكاف. وجناح بن حبيش بكسرها وفتح الكاف جمع "حكمة".

* { إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ }

قوله: {وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ}: تقدّم تحريره في الأنبياء عليهم السلام.

* { وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَن صَلَاتِهِمْ إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ }

قوله: {بِهَادِي الْعُمَى}: العامة/ على "هادي" مضافاً للعمى. وحمزة "يهدي" فعلاً مضارعاً، و"العمى" نصب على المفعول به، وكذلك التي في الروم ويحيى بن الحارث وأبو حيوه "بهاد" منوناً "العمى" منصوب به، وهو الأصل. واتفق الفراء على أن يقفوا على "هاد" في هذه السورة بالياء؛ لأنها رُسِمَتْ في المصحف ثابتة. واختلفوا في الروم. فوقف الأخوان عليها بالياء أيضاً كهذه. أمّا حمزة فلأنه يقرؤها "يهدي" فعلاً مضارعاً مرفوعاً فيأوه ثابتة. قال الكسائي: "من قرأ 'يهدي' لزمه أن يقف بالياء، وإنما لزمه ذلك؛ لأن الفعل لا يدخله تنوين في الوصل تحذف له الياء فيكون في الوقف كذلك، كما يدخل تنوين على "هاد" ونحوه فتذهب الياء في الوصل، فيجري الوقف على ذلك كمن وقف بغير ياء". انتهى. ويلزم على ذلك أن يوقف على {يَقْضِي بِالْحَقِّ} {وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ} بإثبات الياء والواو. ولكن يلزم حمزة مخالفة الرسم دون القياس. وأمّا الكسائي فإنه يقرأ "بهادي" اسم فاعل الجماعة، فإثباته للياء بالحمل على "هادي" في هذه السورة، وفيه مخالفة الرسم السلفي.

(11/298)

قوله: {عَن صَلَاتِهِمْ} فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ"يهدي". وعُدِّي بـ"عن" لتضمينه معنى يصرّفهم. والثاني: أنه متعلق بالعمى لأنك تقول: عمي عن كذا، ذكره أبو البقاء.

* { وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ }

قوله: {وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ}: أي: مضمون القول، أو أطلق المصدر على المفعول أي: المقول.

قوله: {تُكَلِّمُهُمْ} العامة على التشديد. وفيه وجهان، الأظهر: أنه من الكلام والحديث، ويؤيده قراءة أبي "تُكَلِّمُهُمْ" وقراءة يحيى بن سلام "تُحَدِّثُهُمْ" وهما تفسيران لها. والثاني: "تَجَرُّهُمْ" وبديل عليه قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد وأبي زرعة والجدري "تُكَلِّمُهُمْ" بفتح التاء وسكون الكاف وضم اللام

من الكَلْمِ وهو الْجُرْحُ. وقد فُرِيَء "تَحْرَجُهُمْ" وفي التفسير أنها تَسِيْمُ الكَافِرَ.

قوله: {أَنَّ النَّاسَ} قرأ الكوفيون بالفتح، والباقون بالكسر، فأَمَّا الفتحُ فعلى تقدير الباءِ أي: بأنَّ الناسَ. ويدلُّ عليه التصريحُ بها في قراءةِ عبدِ الله "بأنَّ الناسَ". ثم هذه الباءُ تُحتملُ أَنْ تكونَ مُعَدِّيَّةً، وأن تكونَ سببِيَّةً، وعلى التقديرين: يجوزُ أَنْ يكونَ "تُكَلِّمُهُمْ" بمعنيتهِ من الحديثِ والجرحِ أي: تُحَدِّثُهُمْ بأنَّ الناسَ أو بسببِ أَنْ الناسَ، أو تجرَّحهم بأنَّ الناسَ أي: تَسِيْمُهُمْ بهذا اللفظِ، أو تَسِيْمُهُمْ بسببِ انتفاءِ الإيْمَانِ.

(11/299)

وأَمَّا الكسْرُ على الاستئنافِ. ثم هو محتتملٌ لِأَنَّ يكونَ من كلامِ الكلهِ تعالى وهو الظاهرُ، وَأَنْ يكونَ من كلامِ الدابَّةِ، فيُعَكَّرُ عليه "بآياتنا". ويُجَاب عنه: إمَّا باختصاصِها، صَحَّ إضافةُ الآياتِ إليها، كقولِ أتباعِ الملوكِ: دوابُّنا وحيلنا، وهي لِمَلِكِهِمْ، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: بآياتِ رَبِّنا. وتُكَلِّمُهُمْ إِنْ كانَ من الحديثِ فيجوزُ أَنْ يكونَ: إمَّا لإجراءِ "تُكَلِّمُهُمْ" مُجْرَى تقولِ لهم، وإمَّا على إضمارِ القولِ أي: فتقول كذا. وهذا القولُ تفسرُ لـ "تُكَلِّمُهُمْ".

* { وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّنْ يُكذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ } *

قوله: {مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ}: يجوزُ أَنْ يكونَ متعلِّقاً بالحشرِ، و"مِنْ" لابتداءِ الغايةِ، وَأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "فَوْجًا"، لأنَّ يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً له في الأصلِ. والقَوْجُ: الجماعةُ كالقومِ، وقِيْدُهُم الراغبُ فقال: الجماعةُ المارَّةُ المسرعةُ "وكانَ هذا هو الأصلُ ثم أُطلقَ، وإِنْ لم يكنْ مرورٌ ولا إسراعٌ. والجمعُ: أفواجٌ وقُوجٌ. و"مِمَّنْ يُكذِّبُ" صفةٌ له. و"مِنْ" في "مِنْ كُلِّ" تبعيضيةٌ، وفي "مِمَّنْ يُكذِّبُ" تبيينيةٌ.

* { حَتَّى إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمْ دَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } *

والواو في "ولم تُحِيطُوا" يجوزُ أَنْ تكونَ العاطفةُ، وَأَنْ تكونَ الحالِيَّةُ. و"عِلْمًا" تمييزٌ.

قوله: "أَمْ ماذا": "أَمْ" هنا منقطعةٌ. وتقدَّم حكمُها و"ماذا" يجوزُ أَنْ يكونَ بُرْمَتِهِ استفهاماً منصوباً بـ "تَعْمَلُونَ" الواقعُ خبراً عن "كنتم"، وَأَنْ تكونَ "ما" استفهاميةً مبتدأً، و"ذا" موصولٌ خبرُهُ، والصلةُ "كنتم تعملون"، وعائدهُ محذوفٌ أي: أيُّ شيءٍ الذي كنتم تعملونه.

(11/300)

وقرأ أبو حيوة "أما" بتخفيف الميم، جعل همزة الاستفهام داخله على اسمه تأكيداً كقوله:

3582- * أَهْلُ رَأُونَا بَوَادِي الْفُفِّ ذِي الْأَكْمِ

* { وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ بِمَا ظَلَمُوا فَهُمْ لَا يَنْطِقُونَ }

قوله: {بِمَا ظَلَمُوا}: أي: بسبب ظلمهم. وَيَضَعُفُ جَعْلُ "مَا" بمعنى الذي.

* { أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيْسَكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ }

قوله: {لَيْسَكُنُوا فِيهِ}: قيل: قد حُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الثَّانِي، وَمِنَ الثَّانِي مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: جَعَلْنَا اللَّيْلَ مُظْلِمًا/ لَيْسَكُنُوا فِيهِ، وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا لِيَتَّصِرَفُوا فِيهِ. فَحُذِفَ "مُظْلِمًا" لِدَلَالَةِ "مُبْصِرًا"، وَ"لِيَتَّصِرَفُوا" لِدَلَالَةِ "لَيْسَكُنُوا". وَقَوْلُهُ "مُبْصِرًا" كَقَوْلِهِ: {آيَةُ النَّهَارِ مُبْصِرَةٌ} وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي الْإِسْرَاءِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: مَا لِلتَّقَابِلِ لَمْ يُرَاعَ فِي قَوْلِهِ: "لَيْسَكُنُوا" وَ"مُبْصِرًا" حَيْثُ كَانَ أَحَدُهُمَا عَلَةً وَالْآخَرُ حَالًا؟ قُلْتَ: هُوَ مُرَاعَى مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَهَكَذَا النِّظْمُ الْمَطْبُوعُ غَيْرُ الْمُتَكَلِّفِ".

* { وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ قَفَرَعٌ مِّنَ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ }

قوله: {قَفَرَعٌ}: دُونَ قَفَرَعُ؛ لِتَحْقِيقِهِ كَقَوْلِهِ: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ} وَ {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ}

. قوله: {أَتَوْهُ} قرأ حمزة وحفص "أَتَوْهُ" فعلاً ماضياً. ومفعوله الهاء. والباقون "أَتَوْهُ" اسم فاعل مضافاً للهاء. وهذا حَمَلٌ عَلَى مَعْنَى "كُلٌّ" وَهِيَ مُضَافَةٌ تَقْدِيرًا أَي: وَكُلَّهُمْ. وَقَرَأَ قَتَادَةُ "أَتَاهُ" مُسْتَنْدًا لِمُضْمِرِ "كُلٌّ" عَلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ حَمَلَ عَلَى مَعْنَاهَا فَقَرَأَ "دَاخِرِينَ". وَالْحَسَنُ وَالْأَعْرَجُ "دَاخِرِينَ" بِغَيْرِ أَلْفٍ.

(11/301)

* { وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُغِيَ اللَّهُ الذِّيَا أَنْفَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ حَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ }

قوله: {تَحْسَبُهَا جَامِدَةً}: هَذِهِ الْجُمْلَةُ حَالِيَةٌ مِنْ فَاعِلٍ "تَرَى"، أَوْ مِنْ مَفْعُولِهِ؛ لِأَنَّ الرُّوْيَةَ بَصْرِيَّةٌ.

قوله: {وَهِيَ تَمُرُّ} الْجُمْلَةُ حَالِيَةٌ أَيْضًا. وَهَكَذَا الْأَجْرَامُ الْعَظِيمَةُ تَرَاهَا وَاقِفَةً وَهِيَ مَارَّةٌ. قَالَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ يَصِفُ جَيْشًا كَثِيفًا.

3583- بَارِعَنَ مِثْلَ الطُّودِ تَحْسَبُ أَتَّهُمْ * وَقُوفٌ لِحَاجٍ وَالرَّكَابُ تُهْمَلُجُ وَ"مَرَّ السَّحَابِ" مُصَدَّرٌ تَشْبِيهِيٌّ.

قوله: {صُنِعَ اللَّهُ} مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمون الجملة السابقة. عامله مضميرٌ. أي: صنَعَ اللهُ ذلكَ صنْعاً، ثم أضيفَ بعدَ حَذْفِ عامِله. وجعله الزمخشريُّ مؤكِّداً للعاملِ في {يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ} وَقَدَّرَهُ "ويومَ يُنْفَخُ" وكان كَيْتٌ وكَيْتٌ أَثَابَ اللهُ المحسنين، وعاقِبَ المسيئين، في كلامٍ طويلٍ حَوْماً على مذهبه. وقيل: منصوبٌ على الإغراء أي: انظروا صنْعَ اللهِ وَعَلَيْكُمْ بِهِ. والإِتْقَانُ: الإتيانُ بالشْيءِ على أكْمَلِ حالاتِهِ. وهو مِنْ قولِهِم "تَقَنَّ أَرْضَهُ" إذا ساقَ إليه المَاءَ الخَائِرَ بالطِينِ لِتَصْلَحَ لِلزَّرَاعَةِ. وَأَرْضٌ تَقَنَّتْهُ. وَالتَّقَنَّ: فَعَلُ ذَلِكَ بِهَا، وَالتَّقَنَّ أَيضاً: مَا رَمِيَ بِهِ فِي الغَدِيرِ مِنْ ذَلِكَ الأَرْضِ. قوله: {يَمَّا تَفْعَلُونَ} قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وهشامُ بالغَيْبَةِ جَزِيّاً على قوله: "وَكُلُّ أُمَّةٍ" والباقونُ بالخطابِ جَزِيّاً على قوله: "وَتَرَى" لِأَنَّ المرادَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُمَّتَهُ.

* { مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُمْ مِّنْ قَرَعِ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ }

(11/302)

قوله: {فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا}: في "خيرٌ" وجهان، أحدهما: أنها للتفضيل باعتبارِ رَعْمِهِم، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: خَيْرٌ مِنْ قَدْرِهَا واستحقاقِهَا فـ"مِنْهَا" في محلِّ نصبٍ، وأنْ لا تكونَ للتفضيل. فيكونُ "مِنْهَا" في موضعِ رفعٍ صفةً لها. قوله: {مَنْ قَرَعِ يَوْمَئِذٍ} قد تقدّم في هودٍ فتحُ "يومٍ" وَجَرَّهُ، و"إِذٌ" مضافَةٌ لجملةٍ حُدِقَتْ وَعَوِّضَ عنها التنوينُ. والأحسنُ أَنْ تُقَدَّرَ: يومٌ إِذْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ. وقيل: يومٌ إِذْ تَرَى الجبالَ. وقيل: يومٌ إِذْ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ. والأولُ أَوْلَى لِقُرْبِ مَا قُدِّرَ مِنْهُ.

* { وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْرُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

قوله: {هَلْ تُجْرُونَ}: على إضمار قولٍ، وهذا القولُ حالٌ ممَّا قبله أي: كُتِبَتْ وَجُوهُهُمْ مقولاً لهم ذلك القولُ.

* { إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمِرتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ }

قوله: {الَّذِي حَرَّمَهَا}: هذه قراءةُ الجمهورِ صفةً للربِّ. وابنُ مسعودٍ وابنُ عباسٍ "التي" صفةً للبلدة، والسياقُ إنما هو للربِّ لا للبلدة، فلذلك كانتِ العامَّةُ واضحةً.

* { وَأَنْ أَلْتَوِ الْقُرْآنَ فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ }

"التي" صفةً للبلدة، والسياق إنما هو للرب لا للبلدة، فلذلك كانت العامة واضحة.

* { وَأَنْ أَلْتُوا الْقُرْآنَ } وَمَنْ اهْتَدَا فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ {

(11/303)

قوله: { وَأَنْ أَلْتُوا الْقُرْآنَ } : العامة على إثبات الواو بعد اللام. وفيها تأويلان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه من التلاوة وهي القراءة، وما بعده بِلَاءمه. والثاني: من التلوة وهو الاتباع كقوله: { وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ } . وقرأ عبدالله "أَنْ أَلْتُوا" أمراً له عليه السلام، ف"أَنْ" يجوز أَنْ تكون المفسرة، وَأَنْ تكون المصدرية وُصِلَتْ بالأمر. وقد تقدّم ما فيه.

قوله: { وَمَنْ ضَلَّ } يجوز أَنْ يكون الجواب قوله: { فَقُلْ إِنَّمَا } . ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ عَائِدٍ على اسم الشرط. أي: مِنَ الْمُنذِرِينَ له؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَقْرَةِ. وَأَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ مَحذُوفًا، أَي: فَوَالِ ضَلَالِهِ عَلَيْهِ.

* { وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا وَمَا رَبُّكَ بِعَافِيٍّ عَمَّا تَعْمَلُونَ }

قوله: { عَمَّا تَعْمَلُونَ } : قد تقدّم أنه قُرِيءَ بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ فِي آخِرِ هُودٍ.

سورة القصص

* { تَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ }

قوله: { تَتْلُوا } : يجوز أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُهُ مَحذُوفًا، دَلَّتْ عَلَيْهِ صِفَتُهُ وَهِيَ { مِنْ نَبَأِ مُوسَىٰ } ، تَقْدِيرُهُ: تَتْلُوا عَلَيْكَ شَيْئًا مِنْ نَبَأِ مُوسَىٰ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " مِنْ " مَزِيدَةً عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ. أَي: تَتْلُوا عَلَيْكَ نَبَأَ مُوسَىٰ.

قوله: { بِالْحَقِّ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ " تَتْلُوا " أَوْ مِنْ مَفْعُولِهِ أَي: مُلْتَبِسِينَ أَوْ مُلْتَبِسًا بِالْحَقِّ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ " تَتْلُوا " ب مَعْنَى: تَتْلُوا بِسَبَبِ الْحَقِّ. وَ" لِقَوْمٍ " / مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ التَّلَاوَةِ أَي: لِأَجْلِ هَؤُلَاءِ.

* { إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُدَّبِحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ }

قوله: { إِنَّ فِرْعَوْنَ } : هذا هو المتلوه فجيء به في جملة مستأنفة مؤكدة.

(11/304)

قوله: {يَسْتَضِعُّ} يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مستأنفٌ، بيانٌ بحالِ الأهلِ الذين جَعَلَهُمْ فِرْقاً وَأَصْنَافاً. والثاني: أنه حالٌ مِنْ فاعلٍ "جَعَلَ" أي: جَعَلَهُمْ كذا حالٌ كونه مُسْتَضِعِّفاً طائفةً منهم. الثالث: أنه صفةٌ لـ"شَيْعاً".
قوله: {يُدَّبِّحُ} يجوزُ فيه ثلاثةُ الأوجهِ: الاستئنافُ تفسيراً لـ"يَسْتَضِعُّ"، أو الحالُ مِنْ فاعِلِهِ، أو صفةٌ ثانيةٌ لطائفةٍ. والعامَّةُ على التشديدِ في "يُدَّبِّحُ" للتكثيرِ. وأبو حيوةٍ وابن محيصن "يُدَّبِّحُ" مفتوحٌ والباءُ مضارعٌ "دَبَّحَ" مخففاً.

* { وَثُرَيْدٌ أَنْ تَمَنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضِعُّوا فِي الْأَرْضِ وَتَجْعَلَهُمْ أَيْمَةً وَتَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ }

قوله: { وَثُرَيْدٌ } : فيه وجهان، أظُرهما: أنه عطفتُ على قوله: إِنَّ فِرْعَوْنَ، عطفتُ فعليةً على اسميةٍ، لأنَّ كليهما تفسيرانُ للنبا. والثاني: أنَّها حالٌ مِنْ فاعلٍ "يَسْتَضِعُّ" وفيه ضعفٌ من حيث الصناعة، ومن حين المعنى. أمَّا الصناعةُ فلكونه مضارعاً مُثَبِّتاً فحقه أن يتجرَّد من الواو. وإضمارُ مبتدأٍ قبله أي: ونحن نريدُ كقوله:

3584..... * وَأَرْهَنَّهُمْ مَالِكاً

تكلَّفُ لا حاجةَ إليه. وأمَّا المعنى فكيف يجتمع استضعافُ فرعونَ وإرادةُ المِنَّةِ من الله؟ لأنه متى مَنَّ الله عليهم تَعَدَّرَ استضعافُ فرعونَ إياهم. وقد أُجِيبَ عن ذلك. بأنَّه لَمَّا كانت المِنَّةُ بخلاصهم مِنْ فرعونَ سريعةً الوقوعِ، قَرِيبَتَهُ، جُعِلَتْ إرادَةُ وقوعِها كأنها مقارِنَةٌ لاستضعافِهِم.

* { وَتُمْكِّنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَثُرِيَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ }

قوله: { وَتُمْكِّنْ } : العامَّةُ على ذلك مِنْ غيرِ لامٍ عليَّةٍ. والأعمش "وَلْتُمْكِّنْ" بلامِ العلةِ، ومتعلِّقها محذوفٌ أي: ولنمكِّنْ فَعَلْنَا ذلك.

(11/305)

قوله: { وَثُرِيَّ فِرْعَوْنَ } قرأ الأخوان "يَرِي" بفتح الياءِ والراءِ مضارعٌ "رَأَى" مسنداً إلى فرعونَ وما عَطِفَ عليه فلذلك رفعوا. والبقاؤون بضمِّ النونِ وكسرِ الراءِ مضارعٌ "أرى"؛ ولذلك نُصِبَ فرعونَ وما عَطِفَ عليه مفعولاً أولً. و"ما كانوا" هو الثاني و"منهم" متعلِّقٌ بفعلِ الرؤيةِ أو الإراءةِ، لا بـ"يَحْذَرُونَ" لأنَّ ما بعد الموصولِ لا يَعْمَلُ فيما قبله. ولا ضرورةً بنا إلى أن نقول: أُسِّعَ فيه.

* { وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَحَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ }

قوله: { أَنْ أَرْضِعِيهِ } : يجوزُ أن تكونَ المفسِّرةُ والمصدريةُ. وقرأ عمر بن عبد العزيز وعمر بن عبد الواحد بكسرِ النونِ على التقاءِ الساكنين كأنه حَذَفَ همزةَ القطعِ على غيرِ قياسٍ، فالتقى ساكنان، فكسِرَ أوَّلُهُما.

* { قَالَتْ قَطَطُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرْنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ }

قوله: { لِيَكُونَ } : في اللام الوجهان المشهوران: العليَّة المجازية بمعنى: أن ذلك لما كان نتيجة فعلهم وثمرته، شُبَّه بالداعي الذي يفعلُ الفاعلُ الفعلَ لأجله، أو الصيرورة. وقرأ العامةُ بفتح الحاءِ والزاي وهي لغةُ قريشٍ والأخوان بضم وسكون. وهما لغتان بمعنى واحدٍ كالعَدَمِ والعَدَمِ.
قوله: { خَاطِئِينَ } : العامةُ على الهمز. مأخوذٌ من الخَطَأِ ضدَّ الصواب. وقُرِيَءٌ بياءٍ دُونَ همزةٍ، فاحْتَمِلَ أن يكونَ كالأولِ ولكن خُفِّفَ، وأن يكنَّ مِنْ خَطَأٍ يَخْطُو، أي: تجاوزَ الصوابَ.

* { وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكِ لَا تَقُولُوه عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ }

(11/306)

قوله: { قُرَّةُ عَيْنٍ } : فيه وجهان، أظهرهما: أنه خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: هو قُرَّةُ عين. والثاني: - وهو بعيدٌ جداً - أن يكنَّ مبتدأ، والخبرُ "لا تَقُولُوه". وكانَ هذا القائلُ حقه أن يُدكر فيقول: لا تقتلوهَا إلا أنه لما كان المرادُ مذكراً ساءَ ذلك.

والعامةُ من القراء والمفسرين وأهل العلم يقفون على "ولك". ونقل ابن الأنباري بسنده إلى ابن عباس عنه أنه وَقَفَ على "لا" أي: هو قُرَّةُ عين لي فقط، ولك لا، أي ليس هو لك قرّة عين، ثم يبتدئ بقوله "تَقُولُوه"، وهذا لا ينبغي أن يصحَّ عنه، وكيف يَبْقَى "تَقُولُوه" من غيرِ نونِ رفعٍ ولا مُقْتَضٍ لحدْفِها؟ ولذلك قال الفراء: "هو لحن".

قوله: { وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ } جملةٌ حاليةٌ. وهل هي من كلامِ الباري تعالى وهو الظاهرُ، أو من كلامِ امرأةِ فرعون؟ كأنها لما رأت مَلَأَهُ أشاروا بقتله قالت له كذا أي: افعل أنت ما أقولُ لك، وقومُك لا يَشْعُرُونَ. وجعلَ الزمخشريُّ الجملةَ مِنْ قولِهِ: { وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ } معطوفةً على "فالتقطه"، والجملةُ مِنْ قولِهِ: { إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ } إلى "خاطئين" معترضاً بين المتعاطفين، وجعلَ متعلقَ الشعورِ مِنْ جنسِ الجملةِ المعترضةِ أي: لا يَشْعُرُونَ أنهم على خطأ في التقاطِهِ. قال الشيخ: "ومتى أمكن حَمْلُ الكلامِ على ظاهرِهِ مِنْ غيرِ فصلٍ كان أحسنَ".

* { وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى قَارِعًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }

(11/307)

قوله: {قَارِعًا}: خبرٌ "أصبح" أي: فارغاً من العقل، أو من الصبر، أو من الحزن. وهو أبعدُها. ويُرَدُّه قراءاتٌ تُخَالِفُهُ: فقرأ فضالُّ والحسنُ "قَرَعًا" بالزاي، من الفزع. وابن عباس "قَرَعًا" بالقاف وكسر الراء وسكونها، مِنْ قَرَعَ رَأْسُهُ: إذا انحسَرَ شعرُهُ. والمعنى: خلا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وانحسَرَ عنه كلُّ شَيْءٍ، إِلَّا ذِكْرَ موسى. وقيل: الساكنُ الراءِ مصدرٌ قَرَعَ يَقْرَعُ أي: أصيب. وقُرِيَء "قَرَعًا" بكسر الفاء وسكون الراء. والغين معجمة، أي: هَذَرًا. كقوله: 3585- فَإِنْ يَكُ قَتْلَى قَدْ أَصِيبَتْ نَفْسُهُمْ * فَلَنْ يَذْهَبُوا قَرَعًا بِقَتْلِ جِبَالِ "قَرَعًا" حَالٌ مِنْ "يَقْتُلُ". وقرأ الخليلُ "قَرَعًا" بضم الفاء والراء وإعجام الغين، من هذا المعنى.

قوله: {إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي} "إِنْ": إمَّا مخففة، وإمَّا نافية. واللام: إمَّا فارقة، وإمَّا بمعنى إلا.

قوله: {لَوْلا أَنْ رَبَطْنَا} جوابها محذوفٌ أي: لأبَدْتُ، كقوله: {وَهُمْ بِهَا لَوْلا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ}. و{لَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} متعلقٌ بـ"رَبَطْنَا". والباء في "به" مزبدهٌ في المفعول أي: لَتُظْهِرَهُ وقيلاً: لَيَسْتِ زَائِدَةٌ بل سببية. والمفعول محذوفٌ أي: لَتُبْدِي القَوْلَ بسببِ موسى أو بسببِ الوحي. فالضميرُ يجوزُ عَوْدَهُ على موسى أو على الوحي.

* {وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصَّرَتْ بِهِ عَنِ جُنْبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ}

قوله: {قُصِّيهِ}: أي: قُصِّي أثره أي: تَبَّعِيه.
قوله: {فَبَصَّرَتْ}: أي: أَبْصَرَتْه، وقرأ قتادةُ "بَصَّرَتْ" بفتح الصاد. وعيسى بكسرها. وتقدَّم معناه في طه.

(11/308)

قوله: {عَنِ جُنْبٍ} في موضع الحال: إمَّا مِنَ الفاعلِ أي: بَصَّرَتْ به مُسْتَحْفِيَةً كائنةً عن جُنْبٍ، وإمَّا مِنَ المجرورِ، أي: بعيداً منها. وقرأ العامَّةُ "جُنْبٍ" بضمين وهو صفةٌ لمحذوفٍ. أي: مِنْ مكانٍ بعيد. وقال أبو عمرو ابن العلاء: "أي: عن شوق"، وهي لغةٌ جُذام يقولون: جَنَيْتُ إِلَيْكَ أي: اسْتَقْتُ. وقرأ قتادة والحسن والأعرج وزيد بن علي بفتح الجيم وسكون النون، وعن قتادة أيضاً يفتحهما. وعن الحسين "جُنْبٍ" بالضم والسكون. وعن سالم "عن جانبٍ" وكلها بمعنى واحد. ومثله: الْجَنَابُ وَالْجَنَابَةُ.

قوله: {وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ} جملةٌ حاليةٌ، ومتعلقٌ بالشعورِ محذوفٌ أي: أنها تَقُصُّه، أو أنه سيكونُ لهم عَدُوًّا وَحَرَنًا.

* {وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ}

قوله: {الْمَرَاضِعَ}: قيل: يجوزُ أَنْ تكونَ جمعُ مُرْضِعٍ، وهي المرأة. وقيل: جمعُ "مَرَضَعٍ" بفتح الميم والصاد. ثم جَوَّزُوا فيه أَنْ يكونَ مكاناً أي: مكان الإرضاع وهو التَّدْيِ، وأن يكونَ مصدرًا أي: الإِرْضَاعَاتِ أي: أنواعها.

قوله: { مِنْ قَبْلُ } أي: مِنْ قَبْلِ قَصِّهَا أَثَرَهُ.
 قوله: { وَهُمْ لَهُ تَاصُحُونَ } الظاهرُ أنه ضميرُ موسى، وقيل: لفرعون. ومن
 طريف ما يُحكى: أنها لَمَّا قَالَتْ لَهُمْ ذَلِكَ اسْتَنَكِرُوا حَالَهَا وَتَفَرَّسُوا أَهَّا قَرَابَتَهُ.
 فَقَالَتْ: إِنَّمَا أَرَدْتُ: وَهُمْ لِلْمَلِكِ نَاصِحُونَ. فَتَخَلَّصَتْ مِنْهُمْ. قَالَ ابْنُ جَرِيحٍ.
 قُلْتُ: وَهَذَا يُسَمَّى عِنْدَ أَهْلِ الْبَيَانِ "الْكَلَامَ الْمُوجَّهَ" وَمِثْلَهُ لَمَّا سُئِلَ بَعْضُهُمْ
 وَكَانَ بَيْنَ أَقْوَامٍ، بَعْضُهُمْ يُحِبُّ عَلِيًّا جُونَ غَيْرِهِ، وَبَعْضُهُمْ أَبَا بَكْرٍ، وَبَعْضُهُمْ عُمَرَ،
 وَبَعْضُهُمْ عُثْمَانَ، فَقِيلَ لَهُ: أَيُّهُمْ أَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: مَنْ كَانَتْ أُنْبُوهُ
 تَحْتَهُ.

(11/309)

* { فَرَدَدْتَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ } وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَلَا يَكُنُّ
 أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: { وَلَا تَحْزَنَ } : عطْفُ عَلَى "تَقَرَّرَ". ودمعة الفرح قازة، ودمعة الترح حازة.
 قال أبو تمام:

*3586. فَأَمَّا عِيونُ الْعَاشِقِينَ فَأَسْخِنَتْ * وَأَمَّا عِيونُ الشَّامِتِينَ فَفَقَّرَتْ * وَقَدْ
 تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا فِي مَرِيَمَ.

* { وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ عَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ
 شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعَاثَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ
 مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ }

قوله: { عَلَى حِينٍ عَفْلَةٍ } : فِي مَوْضِعِ الْحَالِ [إِمَّا] مِنَ الْفَاعِلِ: كَأَنَّ عَلَى حِينٍ
 عَفْلَةٍ أَي: مُسْتَخْفِيًّا، وَإِمَّا مِنَ الْمَفْعُولِ. وَقَرَأَ أَبُو طَالِبٍ الْقَارِيءُ "عَلَى حِينٍ"
 بفتح النون. وتكلف الشيخ تخريجها على أنه حمل المصدر على الفعل في أنه
 إذا أضيف الطرفُ إليه جاز بناؤه على الفتح كقوله:

3587- عَلَى حِينٍ عَاتَيْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا *

و"مِنْ أَهْلِهَا" صفةٌ لـ"عَفْلَةٍ" أَي: صَادِرَةٌ مِنْ أَهْلِهَا.

قوله: { يَقْتَتِلَانِ } صفةٌ لـ"رَجُلَيْنِ" وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "حَالٌ مِنْهُمَا" وَسَبِيوِيهِ وَإِنْ
 كَانَ جَوْرًا مِنَ النُّكْرَةِ/ مُطْلَقًا. إِلَّا أَنَّ غَيْرَهُ - وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ - يَشْتَرِطُونَ فِيهَا مَا
 يُسَوِّغُ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا، وَقَرَأَ نَعِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ "يَقْتَتِلَانِ" بِالْإِدْغَامِ نَقْلًا فَتَحَةَ النَّاءِ
 الْأُولَى إِلَى الْقَافِ وَأَدْغَمَ.

قوله: { هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ } متبداً وخبرٌ في موضعِ الصفةِ لـ"رَجُلَيْنِ" أَوْ الْحَالِ مِنْ
 الضميرِ فِي "يَقْتَتِلَانِ" وَهُوَ بَعِيدٌ لِعَدَمِ انْتِقَالِهَا.

(11/310)

وقوله: "هذا، وهذا" على حكاية الحال الماضية فكأنهما حاضران. وقال المبرد:
"العربُ تُشيرُ بهذا إلى الغائب وأنشد الجريز:

3588- هذا ابنُ عمِّي في دمشق خليفة * لو شئتُ ساقكم إليَّ قطينا
قوله: { فَاسْتَعَاثَهُ } هذه قراءةُ العامَّةِ، من العَوثِ أي: طَلَبَ عَوْتَهُ وَتَصَرَّه. وقرأ
سيوبه وابن مقسم والزعفراني بالعين المهملة، والنون، من الإعانة. قال ابن
عطية: "هي تصحيفُ". وقال ابن جبارة صاحب "الكامل": "الاختيارُ قراءةُ ابن
مقسم؛ لأنَّ الإعانةَ أُولَى في هذا الباب". قلت: نسبةُ التصحيفِ إلى هؤلاء غيرُ
محمودةٍ، كما أن تعاليَّ الهدليَّ في اختيار الشاذِّ غيرُ محمودٍ.
قوله: { فَوَكَّرَهُ } أي: دَفَعَهُ بجميع كَفِّهِ. وألفرقُ بين الوَكَّرِ وَاللَّكَّرِ: أَنْ الأَوَّلَ
بجميع الكفِّ، والثانيُّ بأطرافِ الأصابعِ وقيل: بالعكس. والتَّكَّرُ كَاللَّكَّرِ. قال:

3589- يا أيُّها الجاهلُ ذو التَّزْرِ * لا تُوعِدني حَيَّةً بالتَّكْرِ
وقرأ ابنُ مسعود "فَلَكْرَهُ" و"فَتَكْرَهُ" باللام والنون.
قوله: { فَفَقَصَى } أي: موسى، أو الله تعالى، أو ضميرُ الفعلِ أي: الوَكَّرُ.
قوله: { مِنْ عَمَلٍ } مِنْ وَسْوَستِهِ وَتَسْوِيْلِهِ والإشارةُ إلى القَلْبِ الاصدرِ منه.

* { قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهيراً لِلْمُجْرِمِينَ }

قوله: { بِمَا أَنْعَمْتَ } : يجوزُ في الباءِ أن تكونَ قَسَمًا، والجوابُ: لِأَتُوبَنَّ مقدرًا.
وَيُقَسَّرُ "فَلَنْ أَكُونَ"، وَأَنْ تكونَ متعلِّقَةً بمحذوفٍ، ومعناها السببيةُ. وأي:
أَعْصَمَنِي بسببِ ما أَنْعَمْتَ به عَلَيَّ، ويترتَّبُ عليه قوله: "فلن أكونَ ظهيراً".
و"ما" مصدريةٌ، أو بمعنى الذي. والعائدُ محذوفٌ. وقوله: "فلن" نفيٌ على
حقيقته. وزعمَ بعضهم أنه دعاءٌ، وأنَّ "لن" واقعةٌ موقعَ "لا". وأجاز قومٌ
مُسْتَدِلِينَ بهذه الآية، ويقولُ الشاعر:

(11/311)

3590- لَنْ تَزَالُوا كذَلِكَمُ ثُمَّ لا زِلْتُمْ * لهم خالداً خُلُودَ الجبالِ
وليس فيهما دلالةٌ لظهورِ النفيِ فيهما مِنْ غيرِ تقديرِ دعاءٍ، وإنَّ كان في البيتِ
أقوى.

* { فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِحُهُ
قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ }

قوله: { خَائِفًا } : الظاهرُ أنه خبرُ "أصبح" و "في المدينة" [متعلِّقٌ] به. ويجوزُ
أَنْ يكونَ حالًا، والخبرُ "في المدينة". وَيَضَعُفُ تمامُ "أصبح" أي: دَخَلَ في
الصباح.
قوله: { يَتَرَقَّبُ } يجوزُ أَنْ يكونَ خبرًا ثانيًا، وَأَنْ يكونَ حالًا ثانيةً، وَأَنْ يكونَ بدلًا
من الحالِ الأولى، أو الخبرِ الأولِ، أو حالًا من الضميرِ في "خائفاً" فتكونُ
متداخلةً. ومفعولُ "يترقَّبُ" محذوفٌ، أي: يترقَّبُ المَكْرُوهَ، أو الفَرَجَ، أو
الخبر: هل وصل لفرعونَ أم لا؟

قوله: {فَإِذَا الَّذِي} "إذا" فجائيةٌ. و"الذي" مبتدأ. وخبره: إِمَّا "إذا"، فـ
 "يَسْتَضْرِحُهُ" حالٌ، وإِمَّا "يَسْتَضْرِحُهُ" فـ "إذا" فَضْلُهُ على بابها. و"بالأمس"
 معرّبٌ؛ لأنه متى دَخَلَتْ عليه أَلٍ وَأَضِيفَ أَعْرَبَ، ومتى عَرِيَ منهما فحالُه
 معروفٌ: الحجازُ تَبْنِيهِ، والتميميون يَمْنَعُونَهُ الصَّرْفَ كقوله:
 3591- لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مَدُّ أَمْسَا
 على أَنَّهُ قَدْ يُبْنَى مَعَ أَلٍ تُدَوِّرًا، كقوله:
 3592- وَإِنِّي حِسْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ * إِلَى الشَّمْسِ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ
 تَعْرُبُ

يُرْوَى بكسر السين.
 قوله: {قَالَ لَهُ مُوسَى} الضميرُ: قيل: للإِسْرَائِيلِيِّ؛ لأنه كَانَ سَبِيًّا فِي الْفِتْنَةِ
 الْأُولَى. وقيل: للقبطيِّ.

* { فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي
 كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ
 تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ }

(11/312)

قوله: {فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ}: الظاهرُ أَنَّ الضميرَ لِمُوسَى. وقيل:
 للإِسْرَائِيلِيِّ والعَدُوُّ هُوَ الْقِبْطِيُّ. والضميرُ فِي "قَالَ يَا مُوسَى" للإِسْرَائِيلِيِّ، كَأَنَّهُ
 تَوَهَّمَ مِنْ مُوسَى مُخَاشَنَةً، فَمِنْ تَمَّ قَالَ كَذَلِكَ، وَبِهَذَا فَشَا خَبْرُهُ، وَكَانَ مَشْكُوكًا
 فِي قَاتِلِهِ
 و"أَنْ" تَطَرُّدٌ زِيَادَتُهَا فِي مَوْضِعَيْنِ، أَحَدُهُمَا: بَعْدَ "لَمَّا" كَهَذِهِ. وَالثَّانِي قَبْلَ "لَوْ"
 مَسْبُوقَةً بِقَسَمٍ كَقَوْلِهِ:
 3593- أَمَا وَاللَّهِ أَنْ وَ كُنْتُ حُرًّا *

[وقوله]:
 3594- فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِيْنَا وَأَنْتُمْ * لَكَانَ لَنَا يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُطْلِمٌ
 وَالْعَامَّةُ عَلَى "يَبْطِشُ" بِالْكَسْرِ. وَصَمَّهَا أَبُو جَعْفَرٍ.

* { وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَأْتِمُرُونَ بِكَ
 لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ }

قوله: {يَسْعَى}: يَجُورُ أَنْ يَكُونَ صَفَةً، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ قَدْ تَخَصَّصَتْ
 بِالْوَصْفِ بِقَوْلِهِ: {مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ} فَإِنْ جَعَلَتْ "مِّنْ أَقْصَى" مُتَعَلِّقًا بِ"جَاءَ"
 فـ "يَسْعَى" صَفَةٌ لَيْسَ إِلَّا. قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ، بِنَاءً مِنْهُ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ وَقَدْ
 تَقَدَّمَ أَنَّ سَبِيحَهُ يَجِيزُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ. وَفِي آيَةٍ يَسُ تَقَدَّمَ "مِّنْ أَقْصَى"
 عَلَى "رَجُلٌ" لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَقْصَاهَا، وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْهُ، وَهَذَا وَصَفَهُ بِأَنَّهُ مِنْ
 أَقْصَاهَا، وَهُمَا رَجَالَانِ مُخْتَلِفَانِ وَقِصَّتَانِ مُتَبَايِنَتَانِ.

قوله: {يَأْتِمُرُونَ} أَي: يَتَشَاوِرُونَ بِمَعْنَى يَتَشَاوِرُونَ، كَقَوْلِ التَّمِيمِيِّ ابْنِ تَوْلَبٍ:
 3595- أَرَى النَّاسَ قَدْ أَحَدْتُوا شَيْمَةً * وَفِي كُلِّ حَادِثَةٍ يُؤْتَمَرُ

وعن ابن قتيبة: يأمر بعضهم بعضاً. أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأْتِمِرُوا بِبَيْنِكُمْ بِمَعْرُوفٍ} قوله: "لك" يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا يَدُلُّ "الناصحين" عليه أي: ناصحُ لك من الناصحين، أو بنفسِ "الناصحين" للتَّسَاعُ في الظرف، أو على جهةِ البيان أي: أعني لك.

(11/313)

* { فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ }

قوله: {يَتَرَقَّبُ}: أي: يرتقبُ هدايته وعَوْتِ الله إياه.

* { وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْفُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا تَسْقِيَنَا حَتَّى يُصَدِرَ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ }

قوله: {تَذُودَانِ}: صفةٌ لـ"امْرَأَتَيْنِ" لا مفعولٌ ثانٍ لأنَّ "وَجَدَ" بمعنى لَقِيَ. والدُّوْدُ: الطَّرْدُ والدَّفْعُ قال:

3596- فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه *
وقيل: حَبَسَ، ومفعوله محذوفٌ أي: تَذُودَانِ النَّاسَ عَنِّمَهُمَا، أو عَنَّمَهُمَا عَن مِرَاحِمَةِ النَّاسِ. و"مِن دُونِهِمْ" أي من مكانٍ أسفلٍ مِنْ مَكَانِهِمْ.
قوله: {مَا خَطْبُكُمَا} قد تقدّم في طيه. وقال الزمخشري هنا: "وحقيقته ما مَخَطُوكُمَا؟ أي: ما مطلوبُكُمَا مِنَ الدِّيَادِ، سَمِّيَ المَخَطُوبَ خَطْبًا، كما سَمِّيَ المَشْرُوقُ شَأْنًا في قولك: ما شَأْنُكَ؟ يقال: شَأْنُ شَأْنِهِ أي: قَصْدُ قَصْدِهِ".
وقال ابنُ عطية: "السؤالُ بِالْخَطْبِ إنما هو في مُصَابٍ أو مُصْطَهَدٍ" أو مَنْ يَسْقَى عَلَيْهِ، أو يَأْتِي بِمَنْكِرٍ مِنَ الأَمْرِ".
وقرأ شمر "خَطْبُكُمَا" بِالْكَسْرِ أي: ما زَوْجُكُمَا؟ أي: لِمَ تَسْقِيَانِ وَلِمَ يَسْقِي زَوْجُكُمَا؟ وهي شاذةٌ جدًا.

(11/314)

قوله: {يُصَدِرُ} قرأ أبو عمرو وابنُ عامرٍ بفتح الياءِ وضمِّ الدالِ مِنْ صَدَرَ يَصْدُرُ وهو قاصرٌ أي: يَصْدُرُونَ بِمَوَاشِيهِمْ. والباقون بضمِّ الياءِ وكسرِ الدالِ مضارعٌ أَصْدَرَ مُعَدَّى بالهمزة، والمفعولُ محذوفٌ أي: يُصْدِرُونَ مَوَاشِيَهُمْ. والعامَّةُ علي كسرِ الراءِ من الرَّعَاءِ وهو جمعُ تَكْسِيرٍ غيرُ مَقْيَسٍ؛ لأنَّ فاعِلًا الوصفَ المَعْتَلَّ اللامُ كقاضٍ قِيَّاسُهُ فَعَلَةٌ نحو: قِصَاةٌ وَرَمَاةٌ. وقال الزمخشري: "وأما الرَّعَاءُ بالكسرِ فيقاسُ كصِيَامٍ وَقِيَامٍ" وليس كما ذَكَرَ لما ذَكَرْتُهُ.
وقرأ أبو عمرو في روايةٍ بفتحِ الراءِ. قال أبو الفضل: "هو مصدرٌ أُقِيمَ مُقَامَ الصفةِ؛ لذلكِ اسْتَوَى فِيهِ الوَاحِدُ وَالْجَمْعُ"، أو على حَدْفِ مضافٍ. وقرئ

بضمِّها وهو اسمُ جمع كـ رُحَال، وثُنَاء. وقرأ ابنُ مصرفٍ "لَا تُسْقَى" بضمِّ النونِ مِنْ أَسْقَى، وقد تقدَّم الفرقُ بين سَقَى وأسْقَى في النحل.

* { فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ }
{

قوله: { فَسَقَى لَهُمَا } : مفعولُه محذوفٌ أي: عَتَمَها لأجلِهما.

قوله: { لِمَا أَنْزَلْتَ } متعلقٌ بـ "فقيرٌ". قال الزمخشري: "عَدَى" فقيرٌ باللام لأنه ضَمَّنَ معنى سائلٌ وطالبٌ. ويُحتمل: إني فقيرٌ من الدنيا لأجلِ ما أَنْزَلْتَ إِلَيَّ من خيرِ الدين، وهو النجاهُ من الظالمين. قتل: يعني أَنَّ أَفْتَقَرَ يَتَعَدَّى بـ "مِنْ"، فَإِذَا أَنْ تَجَعَلَهُ من بابِ التضمين، وَإِذَا أَنْ تُعَلِّقَهُ بمحذوفٍ. و"أَنْزَلْتَ" قيل: ماضٍ على أصلِهِ. ويعني بالخيرِ ما تقدَّم مِنْ خيرِ الدين. وقيل: بمعنى المستقبل.

* { فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ }
{

(11/315)

قوله: { فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا } : قرأ ابنُ محيصن "فجاءتهُ حُداهما" بحذفِ الهمزة تخفيفاً على غيرِ قياسِ كقولهم: يا با فلان، وقوله:
3597- يا با المُعْبِرَةَ رَبِّ أُمِرْ مُعْضِلٌ * فَرَجُّهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَاللَّهِ
و"وَبُلِّمَهُ" أي: وبيِّلَ لأمِّه. قال:
3598- وَبُلِّمَهَا حُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ *
و"تَمْشِي" حالٌ، و"على استحياء" حالٌ أخرى: إِذَا مِنْ "جاءتُ"، وَإِذَا مِنْ "تَمْشِي".

* { قَالَ إِنِّيَأُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي تَمَانِيَ حَجَجٍ فَإِنْ أُمَمْتُ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَسُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ }
{

قوله: { أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى } : رُوِيَ عن أبي عمرو: "أَنْكِحَكَ حُدَى" بحذفِ همزة "إحدى"، وهذه تُشْبِهُ قراءةُ ابنِ محيصن "فجاءتهُ حُداهما". وتقدَّم التشديدُ في نونِ "هَاتَيْنِ" في سورةِ النساءِ.

(11/316)

قوله: { عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي } في محلِّ نصب على إلهال: إمَّا من الفاعل أو من المفعول أي: مَشْرُوطاً على، أو عليكِ ذلك. "وَأَجْرُنِي" مضارعُ أَجْرْتُهُ: كنتُ له أجيراً. ومفعوله الثاني محذوفٌ أي: تَأْجُرُنِي نَفْسَكَ. و"ثمانِي جَجَجَ" ظرفٌ له. ونقل الشيخ عن الزمخشري أنها هي المفعولُ الثاني: قلتُ: الزمخشري لم يَجْعَلْهَا مفعولاً ثانياً على هذا الوجه، وإنما جَعَلَهَا مفعولاً ثانياً على وجهٍ آخر. وإمَّا على هذا الوجه فلم يَجْعَلْهُمَا غيرَ ظرفٍ. وهذا نصُّه ليتبيَّن لك. قال: "تَأْجُرُنِي مِنْ أَجْرْتُهُ إِذَا كُنْتَ لَهُ أَجِيرًا، كقولك: أَبَوْتُهُ إِذَا كُنْتَ لَهُ أَبًا. وثمانِي جَجَجَ ظرفٌ، أو مِنْ أَجْرْتُهُ [كذا]: إِذَا أَتَيْتَهُ [إياه]. منه تعزيةٌ/ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم: "أَجْرَكُمُ اللَّهُ وَرَحِمَكُم" و"ثمانِي جَجَجَ" مفعولٌ به. ومعناه رَغْبَةٌ ثَمَانِي جَجَجَ". فنقل الشيخ عنه الوجهَ الأولَ من المعنيين المذكورين لـ "تَأْجُرُنِي" فقط، وحكى عنه أنه أعربَ "ثمانِي جَجَجَ" مفعولاً به. وكيف يَسْتَقِيمُ ذلك أو يَبْجَه؟ وانظر إلى الزمخشري كيف قَدَّرَ مضافاً لِيَصِحَّ المعنى به أي: رَغْبَةٍ ثَمَانِي جَجَجَ؛ لأنَّ العملَ هو الذي تقع الإثابة عليه لا نفسُ الزمان فكيف تُوجَّه الإجازة على الزمان؟

قوله: { فَمِنْ عِنْدِكَ } يجوزُ أَنْ يَكُونَ في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، تقديرُهُ: فَمِنْ عِنْدِكَ، أو يَنْصَبُ أي: فَقَدَ زِدْتَهَا أو تَفَضَّلْتَ بِهَا مِنْ عِنْدِكَ. قول: { أَنْ أَسْقَى } مفعولٌ "أَرِيدُ". وحقيقَةُ قولهم "سَقَى عَلَيْهِ" أي: سَقَى ظَنَّهُ يَصْفِيْن، فتارةً يقول: أطيق، وتارة: لا أطيق. وهو مِنْ أَحْسَنِ مجازٍ.

* { قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجْلَيْنِ قَصَيْتُ فَلَا عُذْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَيَّ مَا تَقُولُ وَكَيْلٌ }

(11/317)

قوله: { ذَلِكَ } : مبتدأ. والإشارةُ به إلى ما تعاقداً عليه، والظرفُ خبرُهُ. وَأَصْبَقْتُ "بين" لمفردٍ لتكررها عطفاً بالواو. ولو قلتُ: "المالُ بين زيدٍ وعمرو" لم يَجُز. فأما قوله:

3599- * بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فكان الأصمعيُّ يَأْبَاهَا وَيَرْوِي "وَحَوْمَلِ" بالواو. والصحيحُ بِالْفَاءِ، وَأَوَّلَ البيتِ على: "الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ" مكانان كلُّ منهما مشتملٌ على أماكن، نحو قولك: "داري بين مصير" لأنه به المكانُ الجامع. والأصل: ذلك بَيْنَنَا، ففَرَّقَ بالعطف. قوله: { أَيَّمَا الْأَجْلَيْنِ } "أي" شرطيةٌ. وجوابُها "فَلَا عُذْوَانَ" عليّ. وفي "ما" هذه قولان، أشهرُهما: أنها زائدةٌ كزيادتها في أخواتها مِنْ أدواتِ الشرط. والثاني: أنها نكرةٌ. والأجلين بدلٌ منها. وقرأ الحسن وأبو عمرو في رواية "أَيَّمَا" بتخفيفِ الياء، كقوله:

3600- تَتَطَرَّتْ نَصْرًا وَالسُّمَّاكَيْنِ أَهْمَا * عَلَيَّ مِنَ الْعَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ
وقرأ عبدالله "أَيَّ الْأَجْلَيْنِ مَا قَصَيْتُ" بإقحام "ما" بين "الأجلين" و"قَصَيْتُ". قال الزمخشري: "فإن قلت: ما الفرقُ بين موقعي زيادة "ما" في القراءتين؟ قلت: وقعت في المستفيضة مؤكدةً لإبهام "أي" زائدةً في شياعها، وفي

الشَّادَّةُ تَأْكِيدًا لِلْقَضَاءِ كَأَنَّهُ قَالَ: أَيُّ الْأَجْلِينَ صَمَّمْتُ عَلَى قَضَائِهِ، وَجَزَّذْتُ عَزِيمَتِي لَهُ."

(11/318)

وقرأ أبو حيوة وابنُ قطيب "عُدْوَان". قال الزمخشري: "فإن قلت: تصوّر العُدْوَان إنما هو في أحد الأجلين الذي هو أقصرهما، وهو المطالبةُ بتتمّة العَشْرِ، فما معنى تعلق العُدْوَانِ بهما جميعاً؟ قلت: معناه كما أتتني إن طُولِبْتُ بالزيادة على العشر [كان عدواناً] لا شك فيه، فكذلك إن طُولِبْتُ بالزيادة على الثمان. أراد بذلك تقريرَ أمر الخیار، وأنه ثابتٌ مستقرٌّ، وأن الأجلين على السواء: إمّا هذا وإمّا هذا". ثم قال: "وقيل: معناه: فلا أكون متعدياً. وهو في تَفِيّ العدوان عن نفسه كقولك: لا إثم علي ولا تبعّة". قال الشيخ: "وجوابه الأول فيه تكثر". قلت: كأنه أعجبه الثاني، والثاني لم يَرْتَضِهِ الزمخشري؛ لأنه ليس جواباً في الحقيقة؛ فإن السؤالَ باقٍ أيضاً. وكذلك تَقَلُّه عن غيره.

وقال الميرد: "وقد عَلم أنه لا عُدْوَانَ عليه في أُمَّتِهِمَا، ولكن جَمَعَهُمَا ليجعل الأول كالأتم في الوفاء".

* { فَلَمَّا قَصَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ }

قوله: { وَ جَذْوَةٍ } : قرأ حمزة بضم الجيم. وعاصم بالفتح. والباقون بالكسر. وهي لغاتٌ في العود الذي في رأسه ناز، هذا هو المشهور. قال السلمي: 3601- جَمَى حُبُّ هَذِي النَّارِ حُبُّ خَلِيلَتِي * وَحُبُّ الْعَوَانِي فَهُوَ دُونَ الْحُبَّاحِ وَبُدِّلَتْ بَعْدَ الْمِسْكِ وَالْبَانِ بِشِقْوَةٍ * دَخَانَ الْجُذَا فِي رَأْسِ أَشْمَطِ شَاخِبٍ وَقَيْدِهِ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: فِي رَأْسِهِ نَازٌ مِنْ غَيْرِ لَهَبٍ. قال ابن مقبل: 3602- بَاتَتْ حَاطِبُ لَيْلَى يَلْتَمِسْنَ لَهَا * جَزَلَ الْجُذَا عَيْرَ حَوَارٍ وَلَا دَعِيرَ

(11/319)

الْحَوَارِ: الَّذِي يَنْقَصُ. الدَّعِيرُ: الَّذِي فِيهِ لَهَبٌ، وَقَدْ وَرَدَ مَا يَقْتَضِي وَجُودَ اللَّهَبِ فِيهِ. قال الشاعر: 3603- وَأَلْقَى عَلَى قَبْسٍ مِنَ النَّارِ جَذْوَةً * شَدِيدًا عَلَيْهَا حَمِيهَا وَالتَّهَابُهَا وَقِيلَ: الْجَذْوَةُ: الْعُودُ الْعَلِيظُ سِوَاءَ مَا فِي رَأْسِهِ نَازٌ أَمْ لِيَم يَكُنْ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ هُنَا إِلَّا مَا فِي رَأْسِهِ نَازٌ. قوله: { مِّنَ النَّارِ } صفةٌ لـ جَذْوَةٍ، وَلَا يَجُوزُ تَعَلُّقُهَا بـ "آتِيكُمْ" كَمَا تَعَلَّقَ بِهِ "مِنْهَا"؛ لِأَنَّ هَذِهِ النَّارَ لَيْسَتْ النَّارَ الْمَذْكُورَةَ، وَالْعَرَبُ إِذَا تَقَدَّمَتْ نَكَرَةً وَأَرَادَتْ إِعَادَتَهَا أَعَادَتُهَا مَضْمُرَةً، أَوْ مَعْرِفَةً بـ أَلِ الْعَهْدِيَّةِ، وَقَدْ جُمِعَ الْأَمْرَانِ هُنَا.

* { فَلَمَّا آتَاهَا نُودِيَّ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }

قوله: { مِنْ شَاطِئِ } : " مِنْ " لابتداء الغاية. والأيمن صفة للشاطئ أو للوادي. والأيمن من اليمين المعادل لليسر من العُصْوَيْن. ومعناه على هذا بالنسبة إلى موسى أي: الذي يلي يمينك دون يسارك. الشاطئ صفة الوادي والنهر أي حافته وطرفه، وكذلك الشط والسيف والساحل كلها بمعنى. وجمع الشاطئ/ أشطاء قاله الراغب. وشاطأ فلاناً: ماشيته على الشاطئ. قوله: { فِي الْبُقْعَةِ } متعلق بـ "نُودِيَّ" أو بمحذوف على أنها حال من الشاطئ. وقرأ العامة بضم الباء وهي اللغة العالية. وقرأ مسلمة والأشهب العقبلي بفتحها. وهي لغة حكاها أبو زيد. قال: " سَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ: هَذِهِ بَقْعَةٌ طَيِّبَةٌ ".

قوله: { مِنْ الشَّجَرَةِ } هذا بدلٌ مِنْ " شاطئ " بإعادة العامل، وهو بدل اشتمال. قوله: { أَنْ يَا مُوسَى } " أَنْ " هي المفسرة. وجرور فيها أن تكون المخففة. وأسمها ضمير الشأن. وجملة النداء مفسرة له. وفيه بُعد.

(11/320)

قوله: { إِنِّي أَنَا اللَّهُ } العامة على الكسر على إضمار القول، أو على تضمين النداء معناه. وقرئ بالفتح. وفيه إشكال؛ لأنه إن جعلت " أَنْ " تفسيرية وجب كسر " إِنِّي " للاستئناف المفسر للنداء بماذا كان؟ وإن جعلتها مخففة لزم تقدير " أَنِّي " بمصدر، والمصدر مفرد، وضمير الشأن لا يُفسر بمفرد. والذي ينبغي أن تُخرج عليه هذه القراءة أن تكون " أَنْ " تفسيرية و" أَنِّي " معمولة لفعلٍ مضمير، تقديره: أَنْ يَا مُوسَى اعْلَمْ أَنِّي أَنَا اللَّهُ.

* { اسْلُكْ بَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخَرُّجَ بَيْصَاءَ مِنْ عَيْرٍ سُوءٍ وَاصْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَاتَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَيْهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ }

قوله: { مِنْ الرَّهْبِ } : متعلقٌ بأحد أربعة أشياء: إمَّا بـ " وَلى "، وإمَّا بـ " مُدِيرًا "، وإمَّا بـ " اصْمُمْ " ويظهر هذا الثالث إذا فسرنا الرَّهْبَ بالكُم، وإمَّا بمحذوف أي: [تَسْكُن] من الرَّهْب. وقرأ حفص بفتح الراء وإسكان الهاء. والأخوان وابن عامر وأبو بكر بالضم والإسكان. والباقون بفتحيتين. والحسن وعيسى والحدرى وقتادة بضميتين. وكلها لغات بمعنى الخوف. وقيل: هو بفتحيتين الكُم بلغة حمير وحنيفة. قال الزمخشري: " هو مِنْ بَدَعِ التَّفَاسِيرِ " قال: " وليت شعري كيف صحته في اللغة، وهل سُمِعَ من الثقات الأثبات الذين تُرَبِّصُ عربيتهم؟ ثم ليت شعري كيف موقعه في الآية وكيف تطبيقه المفصل كسائر كلمات التنزيل. على أن موسى - صلوات الله عليه - ليلة المناجاة ما كان عليه إلا رُزْمَانِقَةً من صوف لا كُمِّي لها " الرُزْمَانِقَةُ: المِدْرَعَةُ.

(11/321)

قال الشيخ: "هذا مروى عن الأصمعي، وهو ثقة سمعهم يقولون: أعطني ما رَهَيْكَ أي: كُمَّكَ. أمَّا قوله كيف موقعه؟ فقالوا: معناه أخرج يدك من كُمَّكَ" قلت: كيف يستقيم هذا التفسير؟ يُفسِّرون أضُمَّ بمعنى أخرج. وقال الزمخشري: "فإن قلت: قد جعل الجناح وهو اليد في أحد الموضعين مضموماً، وفي الآخر مضموماً إليه، وذلك قوله: {وَاضُمَّ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ} وقوله {وَاضُمَّ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ} فما التوفيق بينهما؟ قلت: المراد بالجناح المضموم [هو] اليدش اليمنى، وبالجناح المضموم إليه هو اليد اليسرى، وكلُّ واحدةٍ من يَمْنَى اليدين ويُسْرَاهِمَا جناح".

قوله: {فَدَانِكَ} قد تقدّم قراءة التخفيف والتثقيب في سورة النساء وقرأ ابن مسعود وعيسى وشبل وأبو نوفل بياءٍ بعد نونٍ مكسورةٍ، وهي لغة هُدَيْلٍ. وقيل: تميمٌ. ورَوَى شبل عن ابن كثير بياءٍ بعد نونٍ مفتوحةٍ. وهذا على لغة مَنْ يفتح نونَ التثنية، كقوله:

3604_ على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ * فما هي إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغَيْبُ

والبَاءُ بدلٌ من إحدى النونين كـ "تَطَلَّيْتُ". وقرأ عبدالله بتشديد النون وباءٍ بعدها. وتُسَبِّبْتُ لَهُدَيْلٍ. قال المهدوي: بل لغتهم تخفيفها. ولا أظنُّ الكسرة هنا إِلَّا إشباعاً كقراءة هشام {أَفِيدَةٌ مِّنَ النَّاسِ}. و"ذَانِكَ" إشارة إلى العصا واليد وهما مؤنثان، وإنما ذُكِّرَ ما أُشير به إليهما لتذكير خيرهما وهو برهانان، كما أنه قد يُؤنَّثُ لتأنيث خبره كقراءة {ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا} فيمن أنت، تَصَبَّ "فِتْنَتُهُمْ"، وكذا قول الشاعر:

3605_ * فقد خابَ مَنْ كَاتَبَ سَرِيْرَتَهُ الْعَدُوَّ
وتقدّم إيضاح هذا في الأنعام. والبرهان تقدّم اشتقاقه.

(11/322)

وقال الزمخشري هنا: "فإن قلت: لِمَ سُمِّيَتِ الْحُجَّةُ بُرْهَانًا؟ قلت: لبياضها وإنارتها، من قولهم للمرأة البيضاء "بَرَهْرَهَةٌ" بتكرير العين واللام. والدليل على زيادة النون قولهم: أَبْرَهُ الرَّجُلُ إذا جاء بالبرهان. ونظيره تسميتهم إياها سُلْطَانًا، من السَّلِيْط وهو الزيتُ لإنارتها".

قوله: {إِلَى فِرْعَوْنَ} متعلقٌ بمحذوفٍ فقدّره أبو البقاء "مُرْسَالًا إِلَى فِرْعَوْنَ" وغيره: أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ. وهذا المقدّر ينبغي أن يكونَ حالاً من "برهانان" أي: مُرْسَالًا بهما إلى فرعون. والعامل في هذه الحال ما في اسم الإشارة.

* {وَإِخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلُهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ}

قوله: {هُوَ أَفْصَحُ}: الفصاحة لغة: الخُلوصُ. ومنه فَصَحَ اللبنُ وَأَفْصَحَ فهو

مُفْصِحٌ وَقَصِيحٌ أَي: خَلَصَ مِنَ الرَّغْوَةِ. وَرُوي/ قولهم:
 3606..... * وَتَحَتِ الرَّغْوَةُ اللَّبَنُ الْقَصِيحُ
 ومنه فَصَحَ الرجل: جَادَتْ لُغَتُهُ. أَفْصَحَ: تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ. وَقِيلَ: بِالْعَكْسِ. وَقِيلَ:
 الفصيح الذي يَنْطِقُ. وَالْأَعْجَمُ: الذي لا يَنْطِقُ. وَعَنْ هَذَا اسْتُعِيرَ أَفْصَحَ الصَّيْحُ
 أَي: بَدَأَ صَوْتُهُ. وَأَفْصَحَ النَّصْرَانِيُّ: دَنَا فَصْحُهُ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَهُوَ عَيْدٌ لَهُمْ. وَأَمَّا
 فِي اصطلاحِ أَهْلِ الْبَيَانِ فِيهِ خُلُوصُ الْكَلِمَةِ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ كَقَوْلِهِ: "تَرَعَى
 الْهَعِجَعُ". وَمِنْ الْغَرَابَةِ. كَقَوْلِهِ:

3607..... وَمَرْسِينًا مُسْتَرَجًّا

وَمِنْ مَخَالَفَةِ الْقِيَاسِ اللَّغَوِيِّ كَقَوْلِهِ:

3608..... الْعَلِيُّ الْأَجَلُّ

وْخُلُوصُ الْكَلَامِ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ كَقَوْلِهِ:

3609..... جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٍ *

وَمِنْ تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ كَقَوْلِهِ:

3610..... وَقَبْرٌ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ * وَليْسَ قَرْبٍ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ

(11/323)

وَمِنْ التَّعْقِيدِ وَهُوَ: إِمَّا إِخْلَالُ نَظْمِ الْكَلَامِ فَلَا يُدْرَى كَيْفُ يُتَوَصَّلُ إِلَى مَعْنَاهُ
 كَقَوْلِهِ:

3611..... وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا * أَبُو أَمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

وَإِذَا عَدَمَ انْتِقَالَ الذِّهْنِ مِنَ الْمَعْنَى الْأُولَى إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِيَةِ، الَّذِي هُوَ لِزِمِهِ
 وَالْمَرَادُ بِهِ، ظَاهِرًا كَقَوْلِهِ:

3612..... سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عِنْدَكُمْ لِتَقْرَبُوا * وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمُدَ

وَخُلُوصُ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ النَّطْقِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ فَصَارَتِ الْفِصَاحَةُ يَوْصَفُ بِهَا ثَلَاثَةٌ
 أَشْيَاءَ: الْكَلِمَةُ وَالْكَلامُ وَالتَّكَلُّمُ بِخِلَافِ الْبَلَاغَةِ فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا الْأَخِيرَانِ.
 وَهَذَا لَهُ مَوْضِعٌ يُبَوِّضُ فِيهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ لَكَ مَا يَنْبَغُكَ عَلَى أَصْلِهِ.
 وَ[قَوْلِهِ]: "لِسَانًا" تَمْيِيزُ.

قَوْلِهِ: "رِدْءًا" مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ. وَالرِّدْءُ: الْعَوْنُ وَهُوَ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ
 كَالدَّفْعِ بِمَعْنَى الْمَدْفُوعِ بِهِ. وَرَدَّأْتُهُ عَلَى عَدُوِّهِ أَعْنَيْتُهُ عَلَيْهِ. وَرَدَّأْتُ الْحَائِطَ:
 دَعَمْتُهُ بِخَشَبَةٍ كَيْلًا يَسْقُطُ. وَقَالَ النَّحَّاسُ: "يَقَالُ: "رَدَّأْتُهُ وَأَرَدَّأْتُهُ".

وَقَالَ سَلَامَةُ بْنُ جَنْدَلٍ:

3613..... وَرِدْئِي كُلِّ أَيْبَضٍ مَشْرِفِيَّ * سَحِيذِ الْحَدِّ أَيْبَضَ ذِي فُلُولٍ

وَقَالَ آخَرُ:

3614..... أَلَمْ تَرَ أَنَّ أَضْرَمَ كَانَ رِدْئِي * وَخَيْرَ النَّاسِ فِي قُلِّ مَالٍ

وَقَرَأَ نَافِعٌ "رِدَا" بِالنَّقْلِ، وَأَبُو جَعْفَرٍ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَوَّهْ كَأَنَّهُ أَجْرَى الْوَصْلِ
 مُجْرَى الْوَقْفِ. وَنَافِعٌ لَيْسَ مِنْ قَاعِدِيَةِ النَّقْلِ فِي كَلِمَةٍ إِلَّا هُنَا. وَقِيلَ: لَيْسَ فِيهِ
 نَقْلٌ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أُرْدَى عَلَى كَذَا. أَي: زَادَ. قَالَ الشَّاعِرُ:

3615..... وَأَسْمَرَ خَطِيًّا كَأَنَّ كُعُوبَهُ * نَوَى الْقَسْبَ قَدْ أُرْدَى ذِرَاعًا عَلَى الْعَشْرِ

أَي: زَادَ [وَأَنْشَدَهُ الْجَوْهَرِيُّ: قَدْ أُرْتَى، وَهُوَ بِمَعْنَاهُ].

(11/324)

قوله: {يُصَدِّقُنِي} قرأ حمزة وعاصم بالرفع على الاستئناف أو الصفة لـ "رُدْءًا" أو الحال من هاء "أرسله"، أو من الضمير في "رُدْءًا". والباقون بالجزم جواباً للأمر. وزيد بن علي وأبي "يُصَدِّقُونِي" أي: فرعون ومَلُوهُ. قال ابن خالويه: "وهذا شاهد لمن جَزَم؛ لأنه لو كان رفعا لقال "يُصَدِّقُونَنِي" يعني بنونين".

وهذا سهو من ابن خالويه؛ لأنه متى اجتمعت نونُ الرفع من نون الوقاية جازت أوجه، أحدها: الحذف، فهذا يجوز أن يكون مرفوعاً، وحذف نونه لما ذكرنا لك. وقد تقدم تحقيق هذا في الأنعام وغيرها. وحكاها الشيخ عن ابن خالويه ولم يُعقبه بتركيب.

* { قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْعَالِيُونَ }

قوله: {عَضُدَكَ}: العامة على فتح العين وضم الصاد. والحسن وزيد بن علي بضمهما. وعن الحسن بضمه وسكون وعيسى بفتحهما، وبعضهم بفتح العين وكسر الصاد. وفيه لغة سادسة: فتح العين وسكون الصاد. ولا أعلمها قراءة. وهذا كناية عن التقوية له بأخيه.

قوله: {بِآيَاتِنَا} يجوز فيه أوجه: أن يتعلق بـ "نَجْعَلُ" أو بـ "يَصِلُونَ"، أو بمحذوف أي: أذهب، أو على البيان، فيتعلق بمحذوف أيضاً، أو بـ "العالين"، على أن ال ليست موصولة، أو موصولة والتسبيح فيه ما لا يتسع في غيره، أو قسم وجوابه متقدم وهو "فلا يصلون"، أو من لغو القسم. قالهما الزمخشري. ورد عليه الشيخ بأن جواب القسم لا تدخله الفاء عند الجمهور. ويريد بلغو القسم أن جوابه محذوف أي: وحق آياتنا لتعطين.

(11/325)

* { وَقَالَ مُوسَى رَبِّيَا أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ بِالْهُدَىٰ مِنْ عِنْدِهِ وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ }

قوله: {وَقَالَ مُوسَى}: هذه قراءة العامة بإثبات واو العطف. وبأن كثير حذفها، وكل وافق مصحفه؛ فإنها ثابتة في المصاحف غير مصحف مكة. وإثباتها وحذفها واضحان، وهو الذي يسميه أهل البيان الوصل والفصل.

قوله: {وَمَنْ تَكُونُ} قرأ العامة "تكون" بالتأنيث و"له" خبرها "وعاقبه" اسمها. ويجوز أن يكون اسمها ضمير القصة، والتأنيث لأجل ذلك، و{لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ} جملة في موضع الخبر. وقرىء بالياء من تحت، على أن تكون "عاقبه" اسمها والتذكير للفصل؛ لأنه تأنيث مجازي. ويجوز أن يكون اسمها ضمير الشأن. الجملة خبر كما تقدم. ويجوز أن تكون تامة، وفيها ضمير يرجع إلى

"مَنْ"، والجمله في موضع الحال. ويجوز أن تكون ناقصة، واسمها ضمير
"مَنْ"، والجمله خبرها.

* { وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ } {

قوله: {بِغَيْرِ الْحَقِّ}: حال أي: استكبروا مُلتبسِينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ.
قوله: {لَا يُرْجَعُونَ} قرأ نافع والأخوان مبنياً للفاعل. والباقون للمفعول.

* { وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ } {

* { وَأُتْبِعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ } {

قوله: {وَجَعَلْنَاهُمْ} أي: صَيَّرْنَاهُمْ. وقال الزمخشري: "دَعَوْنَاهُمْ" كأنه فَرَّ مِنْ
نسبة ذلك إلى الله تعالى، أعني التصيير؛ لأنه لا يوافق مذهبه. و"يَدْعُونَ" صفة
لـ"أُمَّة".

(11/326)

قوله: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ} فيه أوجه، أحدها: أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ"المقبوحين" على أَنْ أَل
ليست موصولة، أو موصولةً وَاسْتَبْعِ فِيهِ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَجْذُوفٍ يُقَسِّرُهُ
المقبوحين، كأنه قيل: وَقُبِّحُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَحْو: {لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ} أَوْ
يُعْطَفَ عَلَى مَوْضِعِ "فِي الدُّنْيَا" أَي: وَأُتْبِعْنَاهُمْ لَعْنَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْ مَعْطُوفَةٌ
عَلَى "لَعْنَةً" عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ أَي: وَلَعْنَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَظْهَرُهَا.
وَالْمَقْبُوحُ: الْمَطْرُودُ. قَبَّحَهُ اللَّهُ: طَرَدَهُ. قَالَ:

3616- أَلَا قَبِّحَ اللَّهُ الْبِرَاحِمَ كُلَّهَا * وَجَدَّعَ يَرْبُوعًا وَعَقَّرَ دَارِمًا
وَسَمِّيَ صِدُّ الْحُسَيْنِ قَبِيحًا؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ تَبَّوْا عَنْهُ، فَكَأَنَّهُا تَطْرَدُهُ يُقَالُ: قَبِّحَ قَبَاحَةً.
وقيل: من المقبوحين: من المَؤْسُومِينَ بِعَلَامَةٍ مُنْكَرَةٍ كُرِّرَتْهُ الْعْيُونَ وَسَوَادِ
الْوَجُوهِ. وَالْقَبْحُ أَيْضًا: عَظْمُ السَّاعِدِ مِمَّا يَلِي النِّصْفَ مِنْهُ إِلَى الْمِرْقَى.

* { وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى بَصَائِرَ لِلنَّاسِ
وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ } {

قوله: {بَصَائِرَ}: يجوز أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا: أَمَّا عَلِخْدَفِ
مِضَافٍ أَي: ذَا بَصَائِرٍ أَوْ عَلَى الْمَبَالِغَةِ.

* { وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ إِذْ قَضَيْتَ إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ } {

قوله: {بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ}: يجوز أَنْ يَكُونَ مِنْ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ صِفَتِهِ
مُقَامَةً أَي: بِجَانِبِ الْمَكَانِ الْعَرَبِيِّ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ لَصِفَتِهِ، وَهُوَ
مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ. وَمِثْلُهُ: "بَقْلَةُ الْحَمَقَاءِ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ".

* { وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا فُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِيهَا أَهْلٌ مَدِينٌ تَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ }

(11/327)

قوله: { وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا } : وجه الاستدراك: أن المعنى وما كنت شاهداً لموسى ما جرى عليه، ولكننا أوحينا إليك. فذكر سبب الوحي الذي هو أطالهُ الفترة، ودلَّ به على المسبب، على عادة الله تعالى في اختصاراته. فإذن هذا الاستدراك هو شبيه بالاستدراكين بعده. قاله الرمخشري بعد كلام طويل.
قوله: { ثَاوِيًا } أي: مُقيماً يقال: تَوَى يَتَوَى تَوَاءً وَتَوِيًّا، فهو ثاوٍ ومثوِيٌّ. قال ذو الرمة:

3617_ لقد كان في حَوْلِ تَوَاءٍ ثَوِيَّةٍ * تَقْصِي لُبَانَاتٍ وَيُسَامُ سَائِمٌ
وقال آخر:

3618_ طال التَّوَاءُ على رُسومِ المنزلِ *

وقال العجاج:

3619_ فبات حيث يَدْخُلُ التَّوِيُّ

يعني: الضيفَ المقيم.

قوله: { تَتْلُوا } يجوز أن يكونَ جالاً من الضمير في "ثاويا"، وأن يكونَ خبراً ثانياً، وأن يكونَ هو الخبرَ و"ثاويا" حال. وجعله الفراء منقطعاً ممَّا قبله أي: مستأنفاً كأنه قيل: وها أنت تتلو على أمّتك. وفيه بُعد.

* { وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ تَادَيْتَا وَلَا كُنْ رَحْمَةً مِّنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا آتَاهُم مِّنْ نَّذِيرٍ مِّنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ }

قوله: { مَّا آتَاهُم مِّنْ نَّذِيرٍ } : في موضع الصفة لـ "قوماً".
[قوله:] { وَلَا كُنْ رَحْمَةً } أي: أُرسلناك رحمةً أو أَعلمناك بذلك رحمةً. وقرأ عيسى وأبو حيوة بالرفع أي: أنت رحمةً.

* { وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }

(11/328)

قوله: { وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمُ } : هي الامتناعية. وأن وما في حيزها في موضع رفع بالابتداء. أي: ولولا إصابتهم المصيبة. وجواؤها محذوفٌ فقدَّره الزجاج: "ما أُرسلنا إليهم رُسلًا" يعني: أنَّ الحاملَ على إرسال الرسل إزاحةٌ عليهم بهذا القول فهو كقوله: { لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ }. وقدَّره ابنُ عطية: "لعاجلناهم" ولا معنى لهذا.

"فَيَقُولُوا" عطفٌ [علي] "تُصِيبَهُمْ"، و"لولا" الثانية تحضيضٌ و"فَتَنَّبِعَ" جوابه،
 فلذلك نُصِبَ بإضمار "أَنْ". قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف استقام هذا
 المعنى، وقد جُعِلَتْ العقوبة هي السببية لا القول؛ لدخول حرف الامتناع عليه
 دونه؟ قلت: القول هو المقصود بأن يكون سبباً للإرسال ولكن العقوبة لَمَّا
 كانت هي السبب للقول، وكان وجوده بوجودها جُعِلَتْ العقوبة كأنها سببٌ
 للإرسال بواسطة القول فَأَدْخَلَتْ عليها "لولا". وحيءَ بالقول معطوفاً عليها
 بالفاءِ الْمُعْطِيَةِ معني السببية، ويؤول معناه إلى قولك: "ولولا قولهم هذا إذا
 أصابتهم مصيبةٌ لَمَّا أُرْسِلْنَا" ولكن اُخْتِيارُ هذه الطريقة لُكْتِه: وهي أنهم لو لم
 يُعاقبوا مثلاً على كفرهم وقد عاينوا ما أَلْحِنُوا به إلى العلم اليقين لم يقولوا:
 لولا أُرْسِلْتِ إلينا رسولا، وإنما السببُ في قولهم هذا هو العقابُ لا غير، لا
 التأسفُ على ما فاتهم من الإيمان بخالقهم".

* { فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ أَوْلَمَ
 يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ
 {

قوله: { مِنْ قَبْلُ } : إِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكَفْرُوا، أو بـ "أُوتِيَ" أي: مِنْ قَبْلِ ظَهْوَرِك.

(11/329)

قوله: { سِحْرَانِ } قرأ الكوفيون "سِحْرَانِ" أي: هما. أي: القرآن والتوراة، أو
 موسى وهارون وذلك على المبالغة، جعلوهما نفسَ السِّحْرِ، أو على حَذْفِ
 مضافٍ أي: دَوَا سِحْرَيْنِ. ولو صَحَّ هذا لكانَ يَنْبَغِي أَنْ يُفْرَدَ "سِحْرٌ" ولكنه تَنَبَّى
 تنبيهاً على التنوع. وقيل: المرادُ موسى ومحمدُ عليهما السلام أو التوراة
 والإنجيل. والباقون "ساحران" أي: موسى وهارون أو موسى ومحمدُ كما
 تقدّم.

قوله: { تَظَاهَرَا } العامَّةُ على تخفيفِ الظاءِ فعلاً ماضياً لـ "سِحْرَانِ" أو
 "ساحران" أي: تَعَاوَنَا. وقرأ الحسن ويحيى بن الحارث الدَّمَارِيُّ وأبو حيوة
 واليزيدي بشديدها. وقد لَحَّنَهُمُ النَّاسُ. وقال ابن خالويه: تشديده لَحْنٌ؛ لأنه
 فعلٌ ماضٍ. وإنما يُشَدَّدُ في المضارع. وقال الهذلي: "لا معنى له" وقال أبو
 الفضل: "لا أعرف وجهه". وهذا عجيبٌ من هؤلاء وقد حُذِفَتْ نونُ الرفعِ في
 مواضع، حتى في الفصح، كقوله عليه السلام: "لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَوْمِنُوا وَلَا
 تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا" ولا فرق بين كونها بعدَ واوٍ وألفٍ أو ياءٍ، فهذا أصله
 "تَظَاهَرَانِ" فَأَدْخِمَ وَحُذِفَتْ نُونُهُ تخفيفاً.

وقرأ الأعمش وطلحة وكذا في مصحف عبد الله "أَطَاهَرَا" بهمزة وصلٍ وشدِّ
 الظاءِ، وأصلها "تَظَاهَرَا" كقراءة العامة، فلَمَّا أريدَ الإِدْغَامُ سَكَنَتْ الأوَّلُ
 فَاجْتَلَبَتْ همزةُ الوصلِ.

* { قُلْ قَاتُوا بِكِتَابِ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَتَّبِعُهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

قوله: { أَتَّبِعُهُ } : جوابُ الأمرِ وهو "قَاتُوا". "منهما" أي: من التوراة والقرآن،

وهو مؤيد لقراءة "سِحْران"، أو مِنْ كِتَابَيْهِمَا عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، وَهُوَ مُؤَيَّدُ لِقِرَاءَةِ "سَاحِران". وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "أَتْبَعُهُ" بِالرَّفْعِ اسْتِثْنَاءً أَيْ: فَأَنَا أَتْبَعُهُ.

(11/330)

* { فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْيِرْ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }

[قوله]: { فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ } : استجاب بمعنى أجاب. قال الزمخشري: "فإن قلت: ما الفرق بين فعل الاستجابة في الآية وبينه في قوله: 3620..... * فلم يستجبه عند ذلك مُجِيبٌ

حيث عُذِّيَ بغير لام؟ قلت: هذا الفعل يتعدى إلى الدعاء بنفسه وإلى الداعي باللام، ويُحذف الدعاء إذا عُذِّيَ إلى الداعي في الغالب، فيقال: "استجاب الله دعاءه" أو "استجاب له"، ولا يكاد يُقال: استجاب له دعاءه. وأمَّا البيئ فمعناه: لم يستجب دعاءه على حذف المضاف. قلت: قد تقدّم تقريرُ هذا في البقرة، وأنَّ استجابَ بمعنى أجاب. والبيئ الذي أشار إليه هو: - وداع دعا يا مَنْ يُجيب إلى الندى * فلم يستجبه عند ذلك مُجِيبٌ

* { وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ }

قوله: { وَصَّلْنَا } : العَامَّةُ عَلَى التَّشْدِيدِ: إمَّا مِنَ الْوَصْلِ ضِدَّ الْقَطْعِ أَيْ: تَابَعْنَا بَعْضَهُ بَعْضًا. وَأَصْلُهُ مِنْ وَصَلَ الْحَبْلَ. قال الشاعر: 3621- فَعُلُّ لِبْنِي مِرْوَانَ مَا بِالْ ذِمَّتِي * بحبل ضعيف لا يزال يُوصَلُ وَإِمَّا: جَعَلْنَاهُ أَوْصَالَ، أَيْ: أَنْوَعًا مِنَ الْمَعَانِي. قاله مجاهد. والحسن قرأ بتخفيف الصاد. وهو قريبٌ ممَّا تقدّم.

* { الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ }

(11/331)

قوله: { الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ } : مبتدأ، و"هم" مبتدأ ثانٍ، و"يؤمنون" خبره. والجملة خبر الأول و"به" متعلقٌ بـ"يؤمنون". وقد يُعكَّرُ عَلَى الزمخشري وغير من أهل البيان حيث قالوا: التقديمُ يُفيد الاختصاصَ وهنا لا يتأتى ذلك، لأنهم لو حصّوا إيمانهم بهذا الكتاب فقط لزم كفرهم بما عداه، وهو عكسُ المراد، وقد أبدى أهلُ البيان هذا في قوله: { آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا } فقالوا: لو قدّم "به" لأوهم الاختصاصَ بالإيمان بالله وحده دون ملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، وهذا بعينه جارٍ هنا. والجواب: أن الإيمانَ بغيره معلومٌ فانصَبَّ الغرضُ إلى الإيمان بهذا.

* { أَوْلَانِكَ يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ يَمَا صَبَرُوا وَيَدْرُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ }

قوله: { مَرَّتَيْنِ } : منصوبٌ على المصدرِ. و{ يَمَا صَبَرُوا } مصدريةٌ. والباءُ تتعلّقُ بـ "يُؤْتُونَ" أو بنفسِ الأجرِ.

* { وَقَالُوا إِنْ تَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ تَتَخَطَّفُ مِنْ أَرْضِنَا أَوْلَمْ تُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتٌ كُلِّ شَيْءٍ رَزَقًا مِّنْ لَّدُنَّا وَلَا كِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: { تَتَخَطَّفُ } : العامّةُ على الجزمِ جواباً للشرطِ. والمنقري بالرفعِ على حذفِ الفاءِ كقوله:

3622- مَن يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرْهَا *

وكقراءةٍ "يُذَرِّكُكُمْ" بالرفعِ أو على التقديمِ، وهو مذهب سيبويه.
قوله: { أَوْلَمْ تُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا } قال أبو البقاء: "عَدَّاهُ بِنَفْسِهِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى جَعَلَ".
وقد صرّح به في قوله { أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا } وممكن متعدّدٌ بنفسه مِنْ غيرِ أَنْ يُصَمَّنَ معنى "جَعَلَ" كقوله: { مَكَّنَاهُمْ } . وقد تقدّم تحقيقُه في الأنعام.

(11/332)

و"آمِنًا" قيل: بمعنى مُؤَمَّنٍ / أي: يُؤَمَّنُ مَنْ دَخَلَهُ. وقيل: هو على حذفِ مضافٍ أي: آمناً أهله. وقيل: فاعِلٌ بمعنى التَّسْبِ أي: ذا أَمْنٍ.
قوله: { يُجْبَى } قرأ نافعٌ بقاء التَّأْنِيثِ مَرَاغَةً لِلْفِطْرِ "تَمَرَاتٍ". والباقون بالياء للفضْلِ، ولأنه تأنيثٌ مجازيٌّ. والجملةُ صفةٌ لـ "حَرَمًا" أيضاً. وقرأ العامّةُ "تَمَرَاتٍ" بفتحِين. وأبان بضمّيتين جمعُ ثَمَرٍ بضمّتين. وبعضهم يفتحُ وسكونِ.
قوله: "رَزَقًا" إِنْ جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا جاز انتصابُه على المصدرِ المؤكّد؛ لِأَنَّ مَعْنَى "يُجْبَى إِلَيْهِ": يَرْزُقُهُمْ، وَأَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ. والعاملُ محذوفٌ أي تَسْوِقُهُ إِلَيْهِ رَزَقًا، وَأَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ "تَمَرَاتٍ" لِتَخْصِيصِهَا بِالْإِضَافَةِ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلْمَرْزُوقِ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ "تَمَرَاتٍ".

* { وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَبَلَكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِّنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ }

قوله: { مَعِيشَتِهَا } : فيه أوجهٌ: مفعولٌ به على تضمينِ بَطِرَتْ حَسِيرَتِ، أو على الظرفِ أي: أيامِ معيشتها - قاله الزجاج - أو على حذفِ "في" أي: في معيشتها، أو على التمييزِ، أو على التشبيهِ بالمفعولِ به وهو قريبٌ مِنْ { سَفِيهَةٌ نَفْسُهُ }

{ لَمْ تُسْكَنْ } جملةٌ حاليةٌ، والعاملُ فيها معنى "تلك". ويجوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا تَانِيًا
قوله: { إِلَّا قَلِيلًا } أي: إِلَّا سَكَنَّا قَلِيلًا كَسَكُونِ الْمَسَافِرِ وَنَحْوِهِ، أَوْ إِلَّا زَمَانًا قَلِيلًا، أَوْ إِلَّا مَكَانًا قَلِيلًا. يعني أن القليلَ منها قد سكن.

* { وَمَا أُوْتِيتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى أَقْلًا تَعْقِلُونَ }

قوله: { فَمَتَاعُ } : أي: فهو مَتَاعٌ. وقُرئ " فمتاعاً الحياة " بنصب " متاعاً " على المصدر أي: يتمتعون متاعاً، و" الحياة " نصبٌ على الظرف.

(11/333)

قوله: { تَعْقِلُونَ } قرأ أبو عمرو بالياءِ مِنْ تَحْتِ التَّفَاتَا. والبقاون بالخطاب جَرَبًا على ما تقدّم.

* { أَقْمَنَ وَعَدَنَاهُ وَعُدًّا حَسَنًا فَهُوَ لِأَقْبِهِ كَمَن مَّنَعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ }

وقرأ طلحة " أَمَّنْ وَعَدَنَاهُ " بغير فاءٍ.
قوله: { ثُمَّ هُوَ } : الكسائي وقالون بسكونِ الهاءِ إجراءً لـ ثم مُجْرَى الواو والفاء.
والباقون بالضمِّ على الأصل.

* { وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ }

قوله: { الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ } : مفعولاه محذوفان أي: تزعمونهم شركاء.

* { قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ }

قوله: { هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا } فيه وجهان، أحدهما، أنه مبتدأ، و" الذين أغوينا " صفةٌ للمبتدأ. والعائدُ محذوفٌ أي: أغويناهم، والخبر " أغويناهم ". و{ كَمَا غَوَيْنَا } نعتٌ لمصدر محذوف. ذلك المصدرُ مطاوعٌ لهذا الفعلِ أي: [أغويناهم] فَعَوُوا غَيًّا كَمَا غَوَيْنَا. قاله الزمخشريُّ. وهذا الوجهُ منعه أبو علي قال: " لأنه ليس في الخبر زيادةٌ فائدةٌ على ما فيه صفته ". قال: " فَإِنْ قُلْتَ: قد وُصِلَ بقوله { كَمَا غَوَيْنَا } وفيه زيادةٌ. قلت: الزيادةُ في الظرفِ لا تُصَيِّرُهُ أصلًا في الجملة لأنَّ الظروفَ صلاتٌ " ثم أعرب هو " هؤلاء " مبتدأ و" الذين أغويناهم " خبره. و" أغويناهم " مستأنف. وأجاب أبو البقاء وغيره عن الأول: بأنَّ الظرفَ قد يَلْزَمُ كقولك: " زيد عمرُو في داره ".

(11/334)

قوله: { مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ } " إِيَّانَا " مفعولُ " يَعْبُدُونَ " قدّم لأجل الفاصلة. وفي " ما " وجهان، أحدهما: هي نافيةٌ، والثانيةُ مصدريةٌ، ولا بُدَّ مِنْ تقديرِ حرفِ

جُرِّ: تَبَرَّأْنَا مِنْ مَا كَانُوا أَي: مِنْ عِبَادَتِهِمْ إِبَانًا. وفيه بُعْدٌ.

* { وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ }

قوله: { لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا } : جوابها محذوفٌ أي: لَمَّا رَأَوْا العَذَابَ أَوْ لَدَفَعُوهُ.

* { فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ }

قوله: { فَعَمِيَتْ } : العَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِهَا. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ وَجَنَاحُ بْنُ حَبِيشٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ. وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْقِرَاءَتَانِ لِلسَّبْعَةِ فِي هُودٍ. وَقَرَأَ طَلْحَةُ "لَا يَتَسَاءَلُونَ" بِتَشْدِيدِ السِّينِ عَلَى إِدْغَامِ النَّاءِ فِي السِّينِ كَقِرَاءَةِ { تَسَاءَلُونَ } بِهِ وَالْأَرْحَامِ.

* { وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ }

قوله: { مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ } : فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّ "مَا" نَافِيَةٌ فَالْوَقْفُ عَلَى "يَخْتَارُ". وَالثَّانِي: "مَا" مَصْدَرِيَّةٌ أَي: يَخْتَارُ اخْتِيَارَهُمْ، وَالْمَصْدَرُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ بِهِ أَي: مُخْتَارَهُمْ.

الثالث: أَنَّ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ أَي: مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ فِيهِ كَقَوْلِهِ: { وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ الْأُمُورِ } أَي: مِنْهُ. وَجَوَّزَ ابْنُ عَطِيَّةٍ أَنَّ تَكُونَ "كَانَ" تَامَةً وَ"لَهُمُ الْخِيَرَةُ" جَمَلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ. قَالَ: "وَيَبْتِجُ عِنْدِي أَنَّ تَكُونَ "مَا" مَفْعُولَةٌ إِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ التَّامَّةَ أَي: إِنَّ اللَّهَ يَخْتَارُ كُلَّ كَائِنٍ. وَ"لَهُمُ الْخِيَرَةُ" مُسْتَأْنَفَةٌ. مَعْنَاهُ تَعْدِيدُ النِّعَمِ عَلَيْهِمْ فِي اخْتِيَارِ اللَّهِ لَهُمْ لَوْ قَبِلُوا". وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ فِي "كَانَ" ضَمِيرَ الشَّانِ/ وَأَنْشَدَ:

(11/335)

3633- أَمِنْ سُمِّيَّةٍ دَمَعُ الْعَيْنِ تَدْرِيفٌ * لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ الْيَوْمِ مَعْرُوفٌ وَلَوْ كَانَ "ذَا" اسْمَهَا لِقَالَ: "مَعْرُوفًا". وَابْنُ عَطِيَّةٍ مَنَعَ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ قَالَ: "لَأَنَّ تَفْسِيرَ الْأَمْرِ وَالشَّانِ لَا يَكُونُ بِجَمَلَةٍ فِيهَا مَحْذُوفٌ". قَلْتُ: كَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّ الْجَارَّ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ. وَضَمِيرُ الشَّانِ لَا يُقَسَّرُ إِلَّا بِجَمَلَةٍ مَصْرُوحٍ بِجَزَائِبِهَا. إِلَّا أَنَّ فِي هَذَا نَظْرًا إِنَّ أَرَادَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْجَارَّ قَائِمٌ مَقَامَ الْخَبَرِ. وَلَا أَظُنُّ أَحَدًا يَمْنَعُ "هُوَ" السُّلْطَانَ فِي الْبَلَدِ" وَ"هِيَ هِنْدُ فِي الدَّارِ".

وَالْخِيَرَةُ مِنَ التَّخْيِيرِ، كَالطَّيْرَةِ مِنَ النَّطِيرِ فَيُسْتَعْمَلَانِ اسْتِعْمَالَ الْمَصْدَرِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ "وَيَخْتَارُ" لِأَنَّ مَعْنَاهُ: وَيَخْتَارُ مَا يَشَاءُ، وَلِهَذَا لَمْ يَدْخُلِ الْعَاطِفُ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْخِيَرَةَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَعْيَالِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِوَجْهِ الْحِكْمَةِ فِيهَا لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ أَنْ يَخْتَارَ عَلَيْهِ". قَتْلٌ: لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى "يَخْتَارُ"، وَالْإِبْتِدَاءَ بِ"مَا" عَلَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ هُوَ

مذهبُ أهل السنة. وتُقل ذلك عن جماعة كُأبي جعفر وغيره، وأن كوتها موصولة متصلة بـ "يختار" غير موقوفٍ عليه مذهبُ المعتزلة. وهذا الزمخشريُّ قد قرَّر كوتها نافيةً، وحصلَ غرضه في كلامه، وهو موافقٌ لكلام أهل السنة ظاهراً، وإن كان لا يريد. وهذا الطبريُّ من كبار أهل السنة منَعَ أن تكون [ما] نافيةً قال: لئلا يكون المعنى: أنه لم تكن لهم الخيرة فيما مضى، وهي لهم فيما يُستقبل، وأيضاً فلم يتقدّم نفي. وهذا الذي قاله ابن جرير مرويٌّ عن ابن عباس. وقال بعضهم: ويختار لهم ما يشاء من الرسل، فـ"ما" على هذا واقعةٌ على العقلاء.

* { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَاهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَوْ لَيْلًا تَسْمَعُونَ }

(11/336)

قوله: { قُلْ أَرَأَيْتُمْ } : "أَرَأَيْتُمْ" و"جَعَلَ" تنازعا في "الليل" وأعمل الثاني. ومفعولُ "أَرَأَيْتُمْ" هي جملة الاستفهام بعده. والعائدُ منها على "الليل" محذوفٌ، وتقديره: بضياءٍ بعده. وجوابُ الشرطِ محذوفٌ. وتحريزُ هذا قد مَصَى في الأنعام فهو نظيرُه. و"سَرْمَدًا" مفعولُ ثانٍ، إن كان الجَعْلُ تصبيراً، أو حالٌ إن كان حَلَقًا وإنشاءً. والسَرْمَدُ: الدائم الذي لا ينقطع. قاله طرفة: 3624- لَعَمْرُكَ مَا أَمْرِي عَلَيَّ بِعُمَّةٍ * نهاري ولا ليلى عَلَيَّ بِسَرْمَدٍ والظاهرُ أنَّ أصله، ووزنه فَعْلَل كَجَعْفَر. وقيل: هي زائدة. واشتقاقه من السَّرْد، وهو تتابعُ الشيء على الشيء، إلا أنَّ زيادةَ الميمِ وَسَطًا وأخيراً لا يَنفَاسُ نحو: دُلامِص، وُرُزْم، من الدَّلَاص والرُّزْقَة. قوله: { إِلَى يَوْمٍ } متعلقٌ بـ"جَعَلَ"، أو بـ"سَرْمَدًا"، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ"سَرْمَدًا".

* { وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ }

قوله: { لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا } : من باب اللَّفِّ والنشر. ومنه: 3625- كَانَتْ قُلُوبُ الطَّيْرِ رَطْبًا وَبَاسًا * لدى وَكْرِهَا العُنَابُ والحَشْفُ البالي

* { إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُفُورِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ }

قوله: { مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ } : "ما" موصولة بمعنى الذي، صلئها "إِنَّ" وما في حَبْرها، ولهذا كَسِرَتْ. وتَقَل الأَخْفَش الصغير عن الكوفيين مَنَعَ الوَصْل بـ"إِنَّ"، وكان يَسْتَفِيح ذلك عنهم. يعني لوجوده في القرآن.

(11/337)

قوله: {لَتَنُوؤُ بِالْعُصْبَةِ} فيه وجهان، أحدهما: أَنَّ البَاءَ للتعدية كالهمنوة، ولا قَلْبَ في الكلام. والمعنى: لَتُنِيءُ المفاتيحُ العُصْبَةَ الأَقْوِيَاءَ، كما تقول: أَجَأْتُهُ وَجِئْتُ بِهِ، وَأَدَهَبْتُهُ وَدَهَبْتُ بِهِ. ومعنى ناء بكذا: تَهَضَّ بِهِ بِثِقَلٍ. قال: 3626- تَنُوؤُ بِأَحْرَاهَا فَلَيَا قِيَامُهَا * وَتَمَشِي الهَوَيْتِي عَنْ قَرِيبٍ فَتَبْهَرُ

وقال أبو زيد: "نُوؤُ بِالْعَمَلِ أَي: تَهَضَّتْ". قال: 3627- إِذَا وَجَدْنَا خَلْفًا يَنْسِنُ الْخَلْفَ * عَبْدًا إِذَا مَا نَاءَ بِالْجِمْلِ وَقَفَّ وَقَسَّرَهُ الزمخشريُّ بِالْإِتْقَالِ. قال: "يقال: ناء به الجمل، حتى أثقله وأماله" وعليه يتطابق المعنى أي: لَتُنْقِلُ المفاتيحُ العُصْبَةَ. والثاني: أَنَّ فِي الْكَلَامِ قَلْبًا، وَالْأَصْلُ: لَتَنُوؤُ العُصْبَةَ بِالْمَفَاتِيحِ، أَي: لَتَنَهَضُ بِهَا. قاله أبو عبيد، كقولهم: "عَرَضْتُ الناقَةَ عَلَى الْحَوْضِ". وقد تقدم الكلامُ فِي الْقَلْبِ، وَأَنَّ فِيهِ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبَ. وقرأ بُدَيْلُ بْنُ مَيْسَرَةَ "لَتِنُوؤُ" بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتُ وَالتَّذْكِيرِ؛ لِأَنَّهُ رَاعَى الْمُضَافَ الْمَحذُوفَ. إِذِ التَّقْدِيرُ: حِمْلُهَا أَوْ ثِقْلُهَا. وَقِيلَ: الصَّمِيرُ فِي "مَفَاتِيحِهِ" لِقَارُونَ، فَكَتَسَبَ الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّذْكِيرَ كَقَوْلِهِمْ: ذَهَبَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ" قَالَ الزمخشري. يعني كما اكتسب "أهل" التانيث اكتسب هذا التذكير. قوله: {إِذْ قَالَ} فِيهِ أَوْجُهُ: أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لَتَنُوؤُ. قاله الزمخشري: أَوْ لـ "بَعَى" قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ. وَرَدَّهِمَا الشَّيْخُ: / بَانَ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى التَّقْيِيدِ بِهَذَا الْوَقْتِ. أَوْ لـ "أَتَيْنَاهُ" قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ. وَرَدَّهِ الشَّيْخُ: بَانَ الْإِتْيَاءَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ، أَوْ لِمَحذُوفٍ فَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ: بَعَى عَلَيْهِمْ. وَهَذَا يَبْغِي أَنْ يُرَدَّ بِمَا رُدَّ بِهِ قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ. وَقَدَّرَهُ الطَّبْرِيُّ: اذْكَرُ، وَقَدَّرَهُ الشَّيْخُ: أَظْهَرَ الْفَرْحَ وَهُوَ مَنَاسِبٌ. وَقُرِيَءُ "الْفَارِحِينَ" حَكَاهَا عَيْسَى الْحَجَازِيُّ.

(11/338)

* { وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ تَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ }

قوله: {فِيمَا آتَاكَ}: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ "ابْتَغِ"، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ أَي: مُتَقَلِّبًا فِيمَا آتَاكَ. وَ"مَا" مُصَدِّرَةٌ أَوْ مَبْعَى الَّذِي. قوله: {كَمَا أَحْسَنَ} أَي: إِحْسَانًا كِإِحْسَانِهِ إِلَيْكَ. قوله: {فِي الْأَرْضِ} يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ "تَبْغِ" أَوْ بِالْفَسَادِ، أَوْ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ وَهُوَ بَعِيدٌ.

* { قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي أَوَلَمْ يَعْلَم أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرَ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ }

قوله: { عَلَى عِلْمٍ } : حالٌ مِنْ مرفوعٍ "أُوتِيْتَهُ".

قوله: { عِنْدِيَا } إِمَّا ظَرْفٌ لـ "أُوتِيْتَهُ"، وَإِمَّا صِفَةٌ لِلْعَلْمِ.
قوله: { مَنْ هُوَ أَشَدُّ } : "مَنْ" مَوْصُولَةٌ أَوْ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ. وهو في موضع
المفعول بـ "أَهْلَكَ". و"مِنْ قَبْلِهِ" متعلِّقٌ به. و"مِنَ الْقُرُونِ" يجوزُ فيه ذلك،
ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالٌ مِنْ "مَنْ هُوَ أَشَدُّ".

(11/339)

قوله: { وَلَا يُسْأَلُ } هذه قراءةُ العامَّةِ على البناءِ للمفعول، وبالياءِ مِنْ تحثُ
وَرَفَعِ الفَعْلِ. وقرأ أبو جعفرٍ "ولا يُسْأَلُ" بالتاءِ مِنْ فوقُ والجزمِ. وابنُ سيرينِ
وأبو العاليةِ كذلك، إلا مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ وهو المَخاطَبُ. قال ابنُ أبي إسحاقٍ: "إلا
يجوزُ ذلكُ حتى تنصبَ المجرمين". قال صاحب اللوامح: "هذا هو الظاهرُ؛ إلا
أنه لم يَبْلُغني فيه شيءٌ. فإن تَرَكَاه مرفوعاً فيحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يَكُونَ
"المجرمون" خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هم المجرمون. والثاني: أَنْ يَكُونَ يَدلاً
مِنْ أصلِ الهاءِ والميمِ في "دُنُوبِهِمْ"، لأنهما مرفوعا المحلِّ" يعني أَنْ ذنوباً
مصدرٌ مضافٌ لفاعلِهِ. قال: "فمحل المجرمون على الأصلِ، كما تقدَّم لنا في
قراءةٍ { مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ } بجرِّ بعوضةٍ. وكان قد حَرَّجَها على أَنْ الأصلِ: بَصْرِبِ
مَثَلِ بعوضةٍ" وهذا تعسُّفٌ كثيرٌ. ولا ينبغي أَنْ يَقْرَأ ابنُ سيرينِ وأبو العاليةِ إلا
"المجرمين" بالياءِ فقط، وإنما تُرِكَ تَقْلُها لظهورِهِ.

* { فَحَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي رِزْيَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ
مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ }

قوله: { فِي رِزْيَتِهِ } : إِمَّا متعلِّقٌ بـ "حَرَجَ"، وإِمَّا بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعلِ
"حَرَجَ".

* { وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ تَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا
يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ }

قوله: { وَيَلَكُمْ } : منصوبٌ بمحذوفٍ أي: أَلزَمَكُم اللهُ وَيَلَكُمْ.
قوله: { وَلَا يُلْقَاهَا } أي: هذه الحَصَلَةُ، وهي الزهدُ في الدنيا والرغبةُ فيما عند
الله.

* { فَحَسِبْنَا بِهِ وَبَدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا
كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ }

(11/340)

قوله: {فَحَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ}: المشهورُ كَسْرُ هاءِ الكِنَايةِ في "به" و"بِدَارِهِ" لأجلِ كَسْرِ ما قَبْلَهَا. وَفُرِيَءَ بضمِّها، وقد تقدّم أنها الأصلُ، وهي لغَةُ الحِجَازِ. قوله: {مِنْ فَيْئَةٍ} يجوز أن تكونَ اسمَ كان، إنْ كَانَتْ ناقِصَةً، و"له" الخبرُ، أو "يَنْصُرُونَهُ"، وأنْ تكونَ فاعِلَةً إنْ كَانَتْ تامَّةً، و"يَنْصُرُونَهُ" صفةٌ لـ"فَيْئَةٍ" فيحْكُمُ على موضعِها بالجرِّ لفظاً وبالرفعِ معنى؛ لأنَّ "مِنْ" مزيدَةٌ فيها.

* { وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَتَّوْا مَكَائِهِ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَانَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ }

قوله: {وَيَكَانَ اللَّهُ}: و"ويكأنه" فيه مذاهبُ منها: أنَّ "وي" كلمةٌ برأسِها وهي اسمُ فعلٍ معناها أَعْجَبُ أي أنا. والكافُ للتعليل، وأنَّ وما في حَيْزِها مجرورَةٌ بها أي: أَعْجَبُ لأنه لا يفلحُ الكافرون، وسُمِعَ "كما أنه لا يَعْلَمُ غفر الله له". وقياسُ هذا القولِ أنْ يُوقَفَ على "وي" وحدها، وقد فعل ذلك الكسائيُّ. إلا أنه يُنْقَلُ عنها أنه يُعْتَقَدُ في الكلمةِ أنَّ أصلها: وَيَلَكُ كما سيأتي، وهذا يُنافي وَفَقَهُ. وأنشد سيبويه:

3628- وَيِ كَانُ مَنْ يَكُنْ لَهُ تَنَبَّ يَحَبُّ * وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ صُرِّ
الثاني: قال بعضهم: قوله: "كَانُ" هنا للتشبيه، إلا أنه ذهب منها معناه،

وصارت للخبر واليقين. وأنشد:

3629- كَانِي حِينَ أَمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي * مُتَيْمٌ يَسْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا
وهذا أيضاً يناسبُه الوقفُ على "وي".

الثالث: أنَّ "ويك" كلمةٌ برأسِها، والكافُ حرفُ خطابٍ، و"أنَّ" معمولُهُ محذوفٌ أي: أعلمُ أنه لا يفلحُ. قاله الأخفش. وعليه قوله:

3630- أَلَا وَيَكُ الْمَسْرَّةُ لَا تَدْوُمُ * وَلَا يَبْقَى عَلَى الْبُؤْسِ النِّعِيمُ

(11/341)

وقال عنترَةُ:

3631- وَلَقَدْ شَقَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا/ * قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيَكُ عَنْتَرَةُ أَقْدَمُ

وحقُّهُ أنْ يَقِفَ على "ويك" وقد فعله أبو عمرو بن العلاء.

الرابع: أنَّ أصلها وَيَلَكُ فحذف. وإليه ذهب الكسائيُّ ويونس وأبو حاتم. وحقُّهم

أنْ يَقِفُوا على الكافِ كما فعل أبو عمرو. ومَنْ قال بهذا استشهد بالبيتين

المقتدميين؛ فإنه يُحتملُ أنْ يكونَ الأصلُ فيهما: وَيَلَكُ، فحذف. ولم يُرْسَمْ في

القرآنِ إلا: وَيَكَانُ، وَيَكَانُ متصلةً في الموضعين، فعامةُ القراءِ أتبعوه الرِّسْمَ،

والكسائيُّ وقف على "وي"، وأبو عمرو على وَيَلَكُ. وهذا كله في وَقْفِ الاختبارِ

دونَ الاختيارِ كِنِطَائِرٍ تَقَدَّهَتْ.

الخامس: أنَّ "ويكأن" كلها كلمةٌ متصلةٌ بسيطةٌ، ومعناها: ألم تر، ورُبَّما نُقِلَ

ذلك عن ابن عباس. وتَقَلَّ الكسائيُّ والقراءُ أنها بمعنى: أما ترى إلى ضُيْعِ الله.

وحكى ابن قتيبة أنها بمعنى: رَحْمَةٌ لكَ، في لغة جَمِير.

قوله: {لَوْلَا أَنْ مَنَّ} قرأ الأعمشُ "لولا مَنْ" بحذفِ "أن" وهي مُرادَةٌ؛ لأنَّ

"لولا" هذه لا يليها إلا المبتدأ. وعنه "مَنْ" برفع النونِ وَجَرَّ الجلالةِ وهي واضحةٌ.

قوله: {لَحَسَفَ} حفص: "لَحَسَفَ" مبنياً للفاعل أي: الله تعالى: والباقون ببنائه للمفعول. و"بنا" هو القائم مقامَ الفاعل. وعبدالله وطلحة "لا تُحْسِفَ بنا" أي: المكان. وقيل: "بنا" هو القائم مقامَ الفاعل، كقولك "انقطع بنا" وهي عبارة... وقيل: الفاعل ضميرُ المصدرِ أي: لا نخسف الانخساف، وهي عِيٌّ أيضاً. وعن عبد الله "لُحْسِفَ" بناءً من فوقٍ وتشديدِ السينِ مبنياً للمفعول، و"بنا" قائمةٌ مقامه.

* { تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ تَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ }

(11/342)

قوله: { تِلْكَ الدَّارُ } : مبتدأ وصفته. و"نجعلها" هو الخبر. و"بجوز أن تكون الدار" خبراً، و"تجعلها" خبر آخر، أو حال. والأول أحسن. قوله: { وَلَا فَسَادًا } كَرَّرَ "لا" لِيُفِيدَ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا مُسْتَقِلٌ فِي الْآيَةِ لَا مَجْموعُهُمَا.

* { مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

قوله: { فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ } : مِنْ إقامة الظاهر مقام المضمير تشبيهاً عليهم. قوله: { إِلَّا مَا كَانُوا } أي: إلا مثل ما كانوا.

* { إِنَّ الَّذِي قَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَن جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }

قوله: { إِلَى مَعَادٍ } : تنكيره للتعظيم أي: معاد أي معاد وهو مكة أو الجنة. قوله: { مَن جَاءَ بِالْهُدَى } منصوبٌ بمضمير أي: يعلم أو بـ أَعْلَمُ، إِنَّ جَعَلْنَاهَا بمعنى عالم وأَعْمَلْنَاهَا أعماله.

* { وَمَا كُنْتُمْ تَرْجُوا أَن يُلْقَى إِلَيْكُمُ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِلْكَافِرِينَ }

* { وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }

قوله: { إِلَّا رَحْمَةً } : فيه وجهان، أحدهما: هو منقطع أي لكن رَحِمَكَ رَحْمَةً. والثاني: أنه متصل. قال الزمخشري: "هذا كلامٌ محمولٌ علي المعنى. كأنه قيل: وما ألقى إليك الكتاب إلا رحمة" فيكون استثناءً من الأحوال أو من

المفعول له.

قوله: { وَلَا يَصُدُّنَكَ } قرأ العامة بفتح الياء وضم الصاد، مِنْ صَدَّه، يَصُدُّه. وقُرىء بضم الياء وكسر الصاد مِنْ أَصَدَّه بمعنى صَدَّه، حكاه أبو زيد عن كلب. قال:

(11/343)

3632. أَنَسُ أَصَدَّوْا النَّاسَ بِالسَّيْفِ عَنْهُمْ * صُدَّوَدَ السَّوَافِي عَنْ أَنُوفِ
الْمَخَارِمِ
وَأَصْلُ يَصُدُّونَكَ: يَصُدُّونَتَكَ، فَعِلَ فِيهِ مَا فُعِلَ فِي {لَيَقُولَنَّ مَا يَحْسِبُهُ
{.

* { وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ
وَالِيهِ تُرْجَعُونَ }

قوله: { إِلَّا وَجْهَهُ } : مَنْ جَعَلَ "شَيْئًا" يُطْلَقُ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى - وَهُوَ الصَّحِيحُ -
قال: هذا استثناء متصل، والمراد بالوج الذائب، وإنما جرى على عادة العرب
في التعبير بالاشرف عن الجملة. وَمَنْ لَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهِ جَعَلَهُ مُتَصِلًا أَيْضًا، وَجَعَلَ
الوجه ما عَمِلَ لِأَجَلِهِ أَوْ الْجَاءَ الَّذِي بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ يَجْعَلُهُ مُنْقَطِعًا أَي: لَكِنْ هُوَ
بِحَالِهِ لَمْ يَهْلِكْ.
قوله: { تُرْجَعُونَ } العامة على بنائه للمفعول. وعيسى على بنائه للفاعل، وهي
حسنة.

سورة العنكبوت

* { أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قوله: { أَنْ يُتْرَكُوا } : سَدَّ مَسَدًا مَفْعُولِي حَسِبَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَمَسَدًا أَحَدَهُمَا
عِنْدَ الْأَخْفَشِ.

قوله: " أَنْ يَقُولُوا " فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ " أَنْ يُتْرَكُوا "، أَبَدَلَ مَصْدَرًا
مَوْلاً مِنْ مِثْلِهِ. الثَّانِي: أَنَّهَا عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ وَهُوَ الْبَاءُ، أَوْ اللَّامُ، أَي: بَأَنْ
يَقُولُوا، أَوْ لِأَنَّ يَقُولُوا. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَأَبُو الْبَقَاءِ: " وَإِذَا قُدِّرَتِ الْبَاءُ كَانَ حَالًا ".
قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: " وَالْمَعْنَى فِي الْبَاءِ وَاللَّامِ مُخْتَلِفٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي الْبَاءِ كَمَا
تَقُولُ: " تَرَكْتُ زَيْدًا بِحَالِهِ " / وَهِيَ فِي اللَّامِ بِمَعْنَى مِنْ أَجْلِ أَي: أَحْسِبُوا أَنْ
إِيمَانَهُمْ عَلَةٌ لِلتَّرِكِ " أَنْتَهَى. وَهَذَا تَفْسِيرٌ مَعْنَى، وَلَوْ قَسَّرَ الْإِعْرَابَ لَقَالَ:
أَحْسِبَانَهُمُ التَّرِكَ لِأَجْلِ تَلْفِظِهِمُ بِالْإِيمَانِ.

(11/344)

وقال الزمخشري: "فإن قلت: فأين الكلامُ إِدَالٌ على المضمون الذي يفتضيه الحُسيانُ؟ قلت: هو في قوله: {أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا: آمَنَّا، وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ}. وذلك أن تقديره: أَحْسَبُوا تَرْكَهُمْ غَيْرَ مَفْتُونِينَ لِقَوْلِهِمْ: آمَنَّا، فَالْتَرَكُ أَوْلُ مَفْعُولِي "حَسِبَ" و"لِقَوْلِهِمْ آمَنَّا" هو الخبر. وَأَمَّا غَيْرَ مَفْتُونِينَ فَتَمَّةُ التَّرِكِ؛ لأنه من التَّرك الذي هو بمعنى التصيير، كقوله:

3633- فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يُنْشِئُهُ *
 ألا ترى أنك قبل المجيء بالحُسيانِ تَقْدِرُ أَنْ تَقُولَ: تَرَكَهُمْ غَيْرَ مَفْتُونِينَ لِقَوْلِهِمْ: آمَنَّا عَلَى [تقدير]: حاصل ومستقر قبل اللام. فَإِنْ قُلْتَ: "أَنْ يَقُولُوا" هُوَ عَلَهُ تَرَكَهُمْ غَيْرَ مَفْتُونِينَ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ خَيْرٌ مَبْتَدَأً؟ قُلْتَ: كَمَا تَقُولُ: خُرُوجُهُ لِمَخَافَةِ الشَّرِّ وَصَرْبُهُ لِلتَّادِيْبِ، وَقَدْ كَانَ التَّادِيْبُ وَالْمَخَافَةُ فِي قَوْلِكَ: خَرَجْتُ مَخَافَةَ الشَّرِّ وَصَرْبُهُ تَادِيْبًا تَعْلِيلِينَ. وَتَقُولُ أَيْضًا: حَسِبْتُ خُرُوجَهُ لِمَخَافَةِ الشَّرِّ، وَطَلَنْتُ ضَرْبَهُ لِلتَّادِيْبِ، فَتَجْعَلُهُمَا مَفْعُولِينَ كَمَا جَعَلْتَهُمَا مَبْتَدَأً وَخَيْرًا".

(11/345)

قال الشيخ بعد هذا كله: "وهو كلامٌ فيه اضطرابٌ؛ ذكر أولاً أن تقديره غير مفتونين تتمه، يعني أنه حالٌ لأنه سَبَكَ ذلك مِنْ قَوْلِهِ {وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ} وهي جملةٌ حالية، ثم ذكر أن "يُتْرَكُوا" هنا من التَّرك الذي هو تَصْيِيرٌ. وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ مَفْعُولَ "صَبَّرَ" الثَّانِي لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ "لِقَوْلِهِمْ"؛ إِذَا يَصِيْرُ التَّقْدِيرُ: أَنْ يُصَيَّرُوا لِقَوْلِهِمْ وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ، وَهَذَا كَلَامٌ لَا يَصِحُّ. وَأَمَّا مَا مَثَلَهُ بِهِ مِنَ الْبَيْتِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ "جَزَرَ السَّبَاعِ" مَفْعُولًا ثَانِيًا لِتَرَكٍ بِمَعْنَى صَبَّرَ، بِخِلَافِ مَا قَدَّرَ فِي الْآيَةِ. وَأَمَّا تَقْدِيرُهُ تَرَكَهُمْ غَيْرَ مَفْتُونِينَ لِقَوْلِهِمْ [آمَنَّا] عَلَى تَقْدِيرِ حَاصِلِ وَمُسْتَقَرِّ قَبْلَ اللَّامِ فَلَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ تَرَكَهُمْ بِمَعْنَى تَصْيِيرِهِمْ، وَكَانَ غَيْرَ مَفْتُونِينَ حَالًا؛ إِذْ لَا يَتَعَقَّدُ مِنْ تَرَكِهِمْ بِمَعْنَى تَصْيِيرِهِمْ وَتَقْوُلِهِمْ مَبْتَدَأً وَخَيْرٌ، لِاحْتِيَاجِ تَرَكِهِمْ بِمَعْنَى تَصْيِيرِهِمْ إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ لِأَنَّ غَيْرَ مَفْتُونِينَ عِنْدَهُ حَالٌ لَا مَفْعُولٌ ثَانٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَإِنْ قُلْتَ: أَنْ يَقُولُوا إِلَى آخِرِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى فَضْلِ قَهْمٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: "أَنْ يَقُولُوا" هُوَ عَلَهُ تَرَكَهُمْ فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَهُ لَهُ لَكَانَ بِهِ مُتَعَلِّقًا كَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ، وَلَكِنَّهُ عَلَهُ لِلْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي هُوَ مُسْتَقَرٌّ أَوْ كَائِنٌ، وَالْخَبَرُ غَيْرُ الْمَبْتَدَأِ، وَلَوْ كَانَ "لِقَوْلِهِمْ" عَلَةً لِلتَّرِكِ لَكَانَ مِنْ تَمَامِهِ فَكَانَ يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُ كَمَا تَقُولُ: خُرُوجُهُ لِمَخَافَةِ الشَّرِّ فـ "لِمَخَافَةِ" لَيْسَ عَلَهُ لِلخُرُوجِ بَلْ لِلْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي هُوَ مُسْتَقَرٌّ أَوْ كَائِنٌ" انْتَهَى.

قلت: وهذا الذي ذكره الشيخُ كله جوابُه: أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ إِنَّمَا نَظَرَ إِلَى جَانِبِ الْمَعْنَى، وَكَلَامُهُ عَلَيْهِ صَحِيحٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: لَيْسَ عَلَهُ لِلخُرُوجِ وَنَحْوِ ذَلِكَ يَعْنِي فِي اللَّفْظِ. وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى فَهُوَ عَلَهُ لَهُ قِطْعًا، وَلَوْ لَا خَوْفُ الخُرُوجِ عَنِ الْمَقْصُودِ.

(11/346)

* { وَلَقَدْ قَتْنَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ } *

قوله: { فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا } : العَامَّةُ على فتح الياء مضارع "عَلِمَ" المتعدية لواحد. كذا قالوا. وفيه إشكالٌ تقدّم غير مرة: وهو أنها إذا تعدّت لمفعولٍ كاتت بمعنى عَرَفَ. وهذا المعنى لا يجوز إسنادُه إلى الباري تعالى؛ لأنه يَسْتَدْعِي سَبْقَ جهلٍ؛ ولأنه يتعلّق بالذاتِ فقط دون ما هي عليه من الأحوال.

وقرأ عليٌّ وجعفرُ بن محمد بضمّ الياءِ، مضارعٌ أَعْلَمَ. ويحتمل أن يكونَ مِنْ عِلْمٍ بمعنى عَرَفَ، فلَمَّا جِيءَ بهمزة النقلِ أكَسَبَتْهَا مفعولاً آخرَ فَحُذِفَ. ثم هذا المفعولُ يُحتمل أن يكونَ هو الأولُ أي: لِيُعْلَمَنَّ اللَّهُ النَّاسَ الصّادِقِينَ، وليُعْلَمَنَّ الكاذِبِينَ، أي: بشهرةٍ يُعْرَفُ بها هؤلاءِ مِنْ هؤلاءِ. وأن يكونَ الثاني أي: لِيُعْلَمَنَّ هؤلاءِ منازلَهم، وهؤلاءِ منازلَهم في الآخرة. ويُحتمل أن يكونَ من العلامة وهي السِّمِّيَاءُ، فلا يتعدّى إلا لواحدٍ. أي: لنجعلنَّ لهم علامةً يُعرفون بها. وقرأ الزهريُّ الأولى كالمشهوره، والثانية كالشاذة.

* { أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ } *

(11/347)

قوله: { أَمْ حَسِبَ } : "أم" هذه منقطعةٌ فتقدّرُ بـ بل والهمزة عند الجمهور، والإضرابُ انتقالٌ لا إبطال. وقال ابن عطية: "أم" معادلةٌ/ للآلف في قوله "أَحْسِبُ"، وكأَنَّهُ عَرَّ وَجَلَّ قَرَّرَ الفريقيين: قرر للمؤمنين على [ظَنَّهُمْ أَنَّهُمْ] لا يُفْتَنُونَ، وقَرَّرَ الكافرين أَنَّهُمْ يَسْبِقُونَ عقابَ الله". قال الشيخ: "ليسَتْ معادلةً؛ إذ لو كانت كذلك لكاتت متصلةً. ولا جائزٌ أن تكونَ متصلةً لَقَفِدَ شرطين، أحدهما: أن ما بعدها ليس مفرداً، ولا ما في قوته. والثاني: أنه لم يكن هنا ما يُجابُ به مِنْ أحدِ شيئين أو أشياء.

وجوّز الزمخشريُّ في "حَسِبَ" هذه أن تتعدّى لاثنين، وجعل "أَنَّ" وما في حَيْزِهَا مَسَدَّهُمَا كقوله: { أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا اِلْجَنَّةَ }؛ وأن تتعدّى لواحدٍ على أنها تَصَمَّتْ معنى "قَدَّرَ". إلا أن التضمينَ لا يتقاسُ.

قوله: { سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ } : "ساء" يجوزُ أن تكونَ بمعنى بُئِسَ، فتكونُ "ما": إمَّا موصولةً بمعنى الذي، و"يَحْكُمُونَ" صلُّها. وهي فاعلٌ "ساء". والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: حُكْمُهُمْ. ويجوزُ أن تكونَ "ما" تمييزاً، و"يَحْكُمُونَ" صفتُها، والفاعلُ مضمَرٌ يُفَسِّرُهُ "ما"، والمخصوصُ أيضاً محذوفٌ. ويجوزُ أن تكونَ "ما" مصدريةً، وهو قولُ ابن كيسان. فعلي هذا يكونُ التمييزُ محذوفاً، والمصدرُ المؤولُ مخصصٌ بالذمِّ أي: ساءَ حُكْمًا حُكْمُهُمْ. وقد تقدّم حكمُ "ما" إذا اتصلتْ بـ "بُئِسَ" مُشْبَعاً في البقرة. ويجوزُ أن تكونَ "ساء" بمعنى قُبِحَ، فيجوزُ في "ما" أن تكونَ مصدريةً، وبمعنى الذي، ونكرةٌ موصوفةٌ. وحيءٌ بـ "يَحْكُمُونَ" دونَ حُكْمِهِ: إمَّا للتنبيةِ على أن هذا دَيْدُهُمْ، وإمَّا لوقوعِهِ مَوْقِعَ الماضي لأجلِ الفاصلة.

* { مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ } *

(11/348)

قوله: {مَنْ كَانَ}: يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً، وَأَنْ تكونَ موصولةً، والفاءُ: لِسَبِّهَا بالشرطية. والظاهرُ أَنَّ هذا ليس بجواب؛ لأنَّ أَجَلَ اللَّهِ أَتَ لَا مَحَالَةَ مِنْ غَيْرِ تقييدٍ بشرطٍ، بل الجوابُ محذوفٌ أَي: قَلِيْعَمَلٌ عَمَلًا صَالِحًا، وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا، كما قد صرَّحَ به.

* { وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ }

قوله: {وَالَّذِينَ آمَنُوا}: يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء، والخيرُ جملةُ القسمِ المحذوفُ وجوابُها، أَي: بِاللَّهِ لَنُكَفِّرَنَّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مضميرٍ على الاشتغال أَي: وَلِيُخَلِّصَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ. قوله: {أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ} قيل: على حَذْفِ مِضَافٍ أَي: ثَوَابَ أَحْسَنِ. والمرادُ بـ "أَحْسَنَ" هنا مجردُ الوصفِ. قيل: لئلا يَلْتَمَزَ أَنْ يكونَ جزاؤهم بِالْحُسْنِ مسكوتاً عنه. وهذا ليس بشيء؛ لأنه من بابِ الأُولَى إذا جازاهم بِالْأَحْسَنِ جازاهم بما دَوَّته فهو من التنبيهِ على الأدنى بالأعلى. قوله: {وَالَّذِينَ آمَنُوا}: يجوزُ فيه الرفعُ على الابتداء، والنصبُ على الاشتغال.

* { وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

قوله: {حُسْنًا}: فيه أوجهٌ، أحدها، أنه نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أَي إبصاءٌ حُسْنًا: إمَّا على المبالغة، جُعِلَ نَفْسَ الْحُسْنِ، وإمَّا على حَذْفِ مِضَافٍ أَي: ذَا حُسْنٍ. الثاني: أنه مفعولٌ به. قال ابنُ عطية: "وفي ذلك تَجَوُّزٌ. والأصلُ: وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْحُسْنِ فِي فِعْلِهِ مَعَ وَالِدَيْهِ. ونظيرُ هذا قولُ الشاعر:

(11/349)

3634- عَجِبْتُ مِنْ دَهْمَاءَ إِذْ تَشْكُونَا * وَمِنْ أَبِي دَهْمَاءَ إِذْ يُوصِينَا
خيراً بنا كأننا جاقونا
ومثله قولُ الحطيئة:

3635- وَصَّيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا * بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَامَةِ سَرًّا
وعلى هذا فيكونُ الأصلُ: وَصَّيْنَاهُ بِحُسْنٍ فِي أَمْرٍ وَالِدَيْهِ ثُمَّ جَرَّ الْوَالِدَانَ بِالْبَاءِ فَانْتَصَبَ "حُسْنًا"، وكذلك البيتان. والباءُ في الآيةِ والبيتينِ في هذه الحالةِ للظرفيةِ.

الثالث: أَنَّ "بِوَالِدَيْهِ" هو المفعولُ الثاني: فينتصبُ "حُسْنًا" بإضمارِ فعلٍ أَي: يَحْسُنُ حُسْنًا، فيكونُ مصدرًا مؤكدًا. كذا قيل. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ عاملَ المؤكِّدِ لا

يُحَدَفُ. الرابع: أنه مفعولٌ به على التضمين أي: أَلَزَمْنَاهُ حُسْنًا. الخامس: أنه على إسقاط الخافض أي: بِحُسْنٍ. وعَبَّرَ صَاحِبُ "التَّجْرِيرِ" عن ذلك بِالْقَطْعِ. السادس: أَنَّ بَعْضَ الكُوفِيِّينَ قَدَّرَهُ: وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ أَنْ يَفْعَلَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا. وفيه حَذْفُ "أَنْ" وصلتها وإبقاء معموليها. ولا يجوز عند البصريين. السابع: أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَوَصَّيْنَاهُ بِإِيْتَاءِ وَالِدَيْهِ حُسْنًا. وفيه حَذْفُ الْمَصْدَرِ، وإبقاء معموليه. ولا يجوز الثامن: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ انتصابَ "زيداً" في قولك لَمَنْ رَأَيْتَهُ مُتَهَيِّئًا لِلصَّرْبِ: زيداً أي: اضرب زيداً. والتقدير هنا: أولهما حُسْنًا أو افعَلْ بهما حُسْنًا. قالهما الزمخشري.

وقرأ عيسى والجحدري / "حَسَنًا" بفتحيتين، وهما لغتان كالبُخْلِ والبَحْلِ، وقد تقدّم ذلك أوائل البقرة.

* { وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِن جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوْ لَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ }

(11/350)

قوله: { لَيَقُولُنَّ } : العَامَّةُ على صَمِّ اللامِ لِيُسَيِّدَ الْفِعْلَ لضمير جماعة حَمَلًا على معنى "مَنْ" بعد أَنْ حُمِلَ على لفظها. ونقل أبو معاذ النحوي أنه قُرئ "لَيَقُولُنَّ" بالفتح جَزْبًا على مراعاة لفظها أيضا. وقراءة العَامَّةِ أَحْسَنُ لِقَوْلِهِ "إِنَّا كُنَّا".

* { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ }

قوله: { وَلنَحْمِلْ } : أمرٌ في معنى الخبر. وقرأ الحسن وعيسى بكسر لام الأمر. وهو لغَةُ الْحِجَازِ. وقال الزمخشري: "وهذا قولُ صناديد قريش كانوا يقولون لَمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ: لَا تُبْعَثْ نَحْنُ وَلَا أَنْتُمْ، فَإِنْ عَسَى كَانَ ذَلِكَ فَإِنَّا نَتَّحَمَلُ". قال الشيخ: "هو تركيبٌ أعجميٌّ مِنْ جِهَةِ إِدْخَالِ حَرْفِ الشَّرْطِ على "عسى"، وهي جامدة، واستعمالها مِنْ غَيْرِ اسْمٍ وَلَا خَيْرٍ وَإِبْلَائِهَا كَانَ".

وقرأ العَامَّةُ "خطاياكم" جمعَ تَكْسِيرٍ. ودَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ "مِنْ خَطِيئَاتِهِمْ" جمعَ سَلَامَةٍ. وعنه أيضا "خطيئتهم" بالتوحيد، والمرادُ الْجِنْسُ. وهذا شبيهٌ بقراءة تِي { وَأَخَاطَبْتُ بِهِ خَطِيئَتَهُ } و"خطيئته" وعنه أيضا "خطيئهم". قيل: بفتح الطاء وكسر الياء. يعني بكسر الهمزة القريبة من الياء لأجل تسهيلها بينَ بَيْنَ.

و"مِنْ شَيْءٍ" هُوَ مَفْعُولٌ بـ "حاملين"، و"مِنْ خَطَايَاهُمْ" حَالٌ مِنْهُ، لَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ انْتِصَابٌ حَالًا.

* { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا حَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ }

(11/351)

قوله: {أَلَفَ سَنَةً}: منصوبٌ على الظرفِ. {إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا} منصوبٌ على الاستثناءِ، وفي وقوع الاستثناءِ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ خِلَافٌ. وللمانعين منه جوابٌ عن هذه الآية. وقد رُوِيَ هُنَا نَكْتَةٌ لَطِيفَةٌ: وَهُوَ أَنْ غَايَرَ بَيْنَ تَمْيِيزِي الْعَدَدَيْنِ فَقَالَ فِي الْأَوَّلِ: "سَنَةً" وَفِي الثَّانِي: "عَامًا" لِئَلَّا يَنْقَلِ الْإِلْفُ. ثم إنه حَصَّ لَفْظَ الْعَامِ بِالْخَمْسِينَ إِذَانًا بَأَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا اسْتَرَحَ مِنْهُمْ بَقِيَ فِي زَمَنِ حَسَنِ، وَالْعَرَبُ تُعَبِّرُ عَنِ الْخِصْبِ بِالْعَامِ، وَعَنِ الْجَدْبِ بِالسَّنَةِ.

* { فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ }

قوله: {وَجَعَلْنَاهَا}: أي: العقوبة أو الطُوقَة، ونحو ذلك.

* { وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَانْفِقُوا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ }

قوله: {وَإِبْرَاهِيمَ}: العامَّةُ على نصبه عَطْفًا على "نوحًا"، أو بإضمار اذْكُرْ، أو عطفًا على هاء "أَنْجَيْنَاهُ". والنخعي وأبو جعفر وأبو حنيفة "وَإِبْرَاهِيمَ رَفَعًا على الابتداء، والخبرُ مَقْدَرٌ أي: ومن المرسلين إبراهيم".
قوله: "إِذْ قَالَ" بدلٌ مِنْ "إِبْرَاهِيمَ" بدلٌ اشتمالٍ.

* { إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًَا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }

(11/352)

قوله: {وَتَخْلُقُونَ}: العامَّةُ بفتح التاءِ وسكون الخاءِ وسكون اللامِ، مضارعٌ خَلَقَ، "إِفْكًَا" بكسر الهمزة وسكون الفاءِ أي: وَتَخْلُقُونَ كَذِبًا أَوْ تَنْجُونَ أصنامًا. وعلي بن أبي طالبٍ وزيد بن عليٍّ والسَّلَمي وقتادةٌ بفتح الخاءِ واللامِ مشددةً، وهو مضارعٌ "تَخَلَّقَ" والأصلُ: تَخَلَّقُونَ بَتَاءَيْنِ، فَحُذِّقَتْ إِحْدَاهُمَا كَ تَنَزَّلُ ونحوه. ورُوي عن زيد بن عليٍّ أيضًا "تَخَلَّقُونَ" بضم التاءِ وتشديد اللامِ مضارعٌ خَلَقَ مضعفًا.

وقرأ ابن الرُّبَيْرِ وفضيل بن رُزْقَانَ "أِفْكًَا" بفتح الهمزة وكسر الفاءِ وهو مصدرٌ كالكَذِبِ معنًى ووزنًا. وَجَوَّزَ الزَّمْخَشَرِي فِي الْإِفْكِ بِالْكَسْرِ وَالسُّيُوكُونَ وَجَهِينِ، أَحَدُهُمَا: أَيْ يَكُونُ مَخْفَفًا مِنَ الْإِفْكِ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ كَالْكَذِبِ وَاللَّعِبِ، وَأَصْلُهُمَا الْكَذِبُ وَاللَّعِبُ، وَأَنْ يَكُونَ صِفَةً عَلَى فِعْلٍ أَيْ خَلَقًا إِفْكًَا أَيْ: ذَا إِفْكِ. قُلْتُ: وَتَقْدِيرُهُ مَضَافًا قَبْلَ إِفْكِ مَعَ جَعَلِهِ لَهُ صِفَةً غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَانَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لَوْ جَعَلَهُ مُصَدَّرًا.

قوله: "رِزْقًا" يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ، وَنَاصِبُهُ "لَا يَمْلِكُونَ" لِأَنَّهُ

في معناه. وعلى أصول الكوفيين يجوز أن يكون الأصل: لا يملكون أن يترزقوكم رزقاً، فـ "أن يترزقوكم" هو مفعول "يملكون". ويجوز أن يكون بمعنى المرزوق، فينتصب مفعولاً به.

* { أَوْلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ }

قوله: { يَرَوْا كَيْفَ } : قرأ الأخوان أبو بكر بالخطاب، على خطاب إبراهيم لقومه بذلك. والباقون بالعينة رداً على الأمم المكذبة.

(11/353)

قوله: "كيف يبدئ" العامة على صم الياء من أبدأ. والزبيري وعيسى وأبو عمرو بخلاف عنه "يبدأ" مضارع بدأ. وقد صرح بماضيه هنا حيث قال: { كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ } وقرأ الزهري: "كيف بدأ" بألف صريحة، وهو تخفيف على غير قياس. وقياسه بين بين، وهو في الشذوذ كقوله:
3636- * قَارِعِي قَزَارُهُ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

* { قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

قوله: { النَّشْأَةَ } : قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهما لغتان كالرأفة والرآفة. وانتصاهما على المصدر المحذوف الزوائد. والأصل الإنشاء. أو على حذف العالم أي: يُنشئ فينشؤون النشأة. وهي مرسومة بالألف وهو يُقوي قراءة المد.

* { وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ }

قوله: { وَلَا فِي السَّمَاءِ } : على تقدير أن يكونوا فيها كقوله: { إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْقُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ } أي: على تقدير أن يكونوا فيها. وقال ابن زيد والفراء: "معناه ولا من في السماء أي: يُعجز إن عصى" يعني: أن من في السموات عطف على "أنتم" بتقدير: إن يعص. قال الفراء: "وهذا من غوامض العربية". قلت: وهذا على أصله حيث يجوز حذف الموصول الاسمي وتبقى صلته. وأنشد:

3637- أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ * وَيَنْصُرُهُ وَيَمْدَحُهُ سِوَاءُ

(11/354)

وأبعدُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ قَدَّرَ مَوْصُولِينَ مَحذُوفِينَ أَي: وَمَا أَنْتُمْ بِمَعْجِزِينَ مَنْ فِي الْأَرْضِ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَلَا مَنْ فِي السَّمَاءِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَكَيْفَ تُعْجِزُونَ خَالِقَهَا؟ وَعَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ يَكُونُ الْمَفْعُولُ مَحذُوفًا أَي: وَمَا أَنْتُمْ بِمَعْجِزِينَ أَي: فَاتَّبِينِ مَا يَرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ.

وقوله: "ثُمَّ يُعِيدُهُ" {ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُهُ} مُسْتَأْنَفَانِ، مِنْ إِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَيْسَ الْأَوَّلُ دَاخِلًا فِي حَيْزِ الرُّؤْيَةِ، وَلَا فِي الثَّانِي فِي حَيْزِ النَّظَرِ.

* {فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}

قوله: {فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ}: الْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِهِ. وَالْحَسَنُ وَسَالِمُ الْأَفْطُسُ بِرَفْعِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا.

* {وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَبَلَغَنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَمَا وَكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِّنْ نَّاصِرِينَ}

قوله: {إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ}: فِي "مَا" هَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ أَحَدُهَا: أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ. وَ"أَوْثَانًا" مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَالْخَبْرُ "مَّوَدَّةٌ" فِي قِرَاءَةٍ مَّنْ رَفَعٍ كَمَا سَيَأْتِي. وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ الَّذِي اتَّخَذْتُمُوهُ أَوْثَانًا مَّوَدَّةٌ، أَي: ذُو مَّوَدَّةٍ، أَوْ جُعِلَ نَفْسَ الْمَّوَدَّةِ، وَمَحذُوفٌ عَلَى قِرَاءَةٍ مَّنْ تَصَبَّ "مَّوَدَّةٌ" أَي: إِنَّ الَّذِي اتَّخَذْتُمُوهُ أَوْثَانًا لِأَجْلِ الْمَّوَدَّةِ لَا يَتَّقِعُكُمْ، أَوْ "يَكُونُ عَلَيْكُمْ"، لِذِلَالَةِ قَوْلِهِ: {ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ}.

(11/355)

الثاني: أَنْ تُجْعَلَ "مَا" كَافَةً، وَ"أَوْثَانًا" مَفْعُولٌ بِهِ. وَالِاتِّخَاذُ هُنَا مُتَعَدٍّ لِوَاحِدٍ، أَوْ لِثَنَيْنِ، وَالثَّانِي، هُوَ {مَنْ دُونِ اللَّهِ} فَمَنْ رَفَعَ "مَّوَدَّةً" كَاتَتْ خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ، أَي: هِيَ مَّوَدَّةٌ، أَي: ذَاتُ مَّوَدَّةٍ، أَوْ جُعِلَتِ نَفْسَ الْمَّوَدَّةِ مَبَالِغَةً. وَالْجَمْلَةُ حِينئِذٍ صِفَةٌ لـ "أَوْثَانًا" أَوْ مُسْتَأْنَفَةٌ. وَمَنْ نَصَبَ كَاتَتْ مَفْعُولًا لَهُ، أَوْ بِإِضْمَارِ أَغْنَى. الثَّالِثُ: أَنْ تُجْعَلَ "مَا" مُصَدَّرَةً، وَحِينئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ مُضَافًا مِنَ الْأَوَّلِ أَي: إِنَّ سَبَبَ اتِّخَاذِكُمْ أَوْثَانًا مَّوَدَّةً، فَيَمُنْ رَفَعَ "مَّوَدَّةً". وَبِجُوزِ أَنْ لَا يُقَدَّرَ، بَلْ يُجْعَلُ نَفْسُ الْإِتِّخَاذِ هُوَ الْمَّوَدَّةُ مَبَالِغَةً. وَفِي قِرَاءَةٍ مَّنْ تَصَبَّ يَكُونُ الْخَبْرُ مَحذُوفًا، عَلَى مَا مَرَّ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ بِرَفْعِ "مَّوَدَّةً" غَيْرَ مَنْوُونَةٍ وَجَرَّ "بَيْنَكُمْ". وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرٍ بِنَصْبِ "مَّوَدَّةً" مَنْوُونَةً وَنَصَبِ "بَيْنَكُمْ". وَحَمْرُةٌ وَحَفْصٌ بِنَصْبِ "مَّوَدَّةً" غَيْرَ مَنْوُونَةٍ وَجَرَّ "بَيْنَكُمْ". فَالرَّفْعُ قَدْ تَقَدَّمَ. وَالنَّصْبُ أَيْضًا تَقَدَّمَ فِيهِ وَجْهَانِ، وَيَجُوزُ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَنْ تُجْعَلَ مَفْعُولًا ثَانِيًا عَلَى الْمَبَالِغَةِ، وَالْإِضَافَةُ لِلتَّسَاعِ فِي الظَّرْفِ كَقَوْلِهِمْ:

3638- يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ
ومَنْ نصبَه فعلى أصله. ويُقِلُّ عن عاصم أنه رَفَع "مودة" غيرَ منونيةٍ وتَصَبَّ
"بينكم". وَخَرَّجَتْ عليَّ إضافة "مودة" للظرف، وإنما بُنِي لإضافته إلى غيرِ
متمكِنٍ كقراءةٍ {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} بالفتح إذا جعلنا "بينكم" فاعلاً.

(11/356)

وأما "في الحياة" ففيه [أوجه] أحدها: أنه هو و"بينكم" متعلقان بـ "مودة" إذا
تَوَتَّتْ. وجازَ تعلقهما بعاملٍ واحدٍ لاختلافهما. الثاني: أن يتعلقا بمحذوفٍ على
أنهما صفتان لـ "مودة". الثالث: أن يتعلق "بينكم" بمودة. و"في الحياة" صفةٌ
لـ "مودة". ولا يجوز العكسُ لئلا يلزم إعمالُ المصدرِ الموصوفِ. والفرقُ بينه
وبين الأولِ أنَّ الأولَ عَمِلَ فيه المصدرُ قبل أن يُوصَفَ، وهذا عَمِلَ فيه بعد أن
وُصِفَ. على أن ابنَ عطية جَوَّز ذلك هو وغيره وكانهم اتَّسَعُوا في الظرف.
فهذا وجهٌ رابعٌ.
الخامس: أن يتعلَّقَ "في الحياة" بنفس "بينكم" لأنه بمعنى الفعل، إذ التقديرُ:
اجتماعكم ووصلكم. السادس: أن يكونَ حالاً من نفس "بينكم". السابع: أن
يكونَ "بينكم" صفةً لـ "مودة". و"في الحياة" حالٌ من الضميرِ المستكنِّ فيه.
الثامن: أن يتعلَّقَ "في الحياة" بـ "اتَّخَذْتُمْ" على أن تكونَ "ما" كافةً و"مودة"
منصوبةً. قال أبو البقاء: "لئلا يؤدي إلى الفصلِ الموصولِ وما في الصلة
بالخبر".

* {وَلَوْطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ
الْعَالَمِينَ }

قوله: {وَلَوْطاً}: كقوله: {وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ
{. قوله: "ما سَبَقَكُمْ" يجوز أن تكونَ استثنائيةً جواباً لمن سأل عن ذلك، وأن
تكونَ حاليةً، أي: مُبْتَدِعِينَ لها.

* { أَيْنَكُمْ لَأْتُونَ؟ لِرِّجَالٍ وَبِقَطْعُونَ؟ لِسَبِيلٍ وَتَأْتُونَ فِي تَادِيكُمْ؟ لِمُنْكَرٍ قَمَا
كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا؟ تَبْتَأُ بَعْدَابٍ؟ لِلَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنْ لَصَادِقِينَ }

* { قَالَ رَبِّ؟ نَصْرُنِي عَلَى؟ لِقَوْمٍ؟ لِمُفْسِدِينَ }

(11/357)

* { وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِ؟ لِبُسْرَى؟ قَالُوا؟ إِنَّا مُهْلِكُوا؟ أَهْلِهِ ه؟ زِهِ؟
لِقَرْبَةٍ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ }

* { قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطاً قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا؟ مَرَاتَهُ كَاتَتْ }

مِنَ { لَعَايِرِينَ }

* { وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَصَاقَ بِهِمْ ذُرْعًا وَقَالُوا لَا تَحْفَ وَلَا تَحْزَنُ إِنَّا مُتَجَوِّكُ وَأَهْلَكَ إِلَّا ؟ مَرَاتِكَ كَاتَتْ مِّنَ { لَعَايِرِينَ }

* { إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى؟ أَهْلِهِ هـ؟ ذِهِ؟ لَقَرْبَةِ رِجْزًا مِّنَ { لَسَّمَآءٍ يَمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ }

* { وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }

* { وَإِلَى؟ مَدِينٍ أَحَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ ي؟ قَوْمٍ؟ عُبْدُوا؟ لِلَّهِ وَرَجُوا؟ لِيَوْمٍ؟ لِأَخْرَ وَلَا تَعْتُوا فِي؟ لِأَرْضٍ مُّفْسِدِينَ }

* { فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذْتَهُمْ؟ لِرَجْفَةٍ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَائِمِينَ }

* { وَغَادَا وَتَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِّن مَّسَاكِينِهِمْ وَرَبِّانَ لَهُمْ؟ لِلشَّيْطَانِ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ؟ لِسَبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ }

* { وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُّوسَى؟ بِ؟ لِبَيِّنَاتٍ فَ؟ سَتَكْبَرُوا فِي؟ لِأَرْضٍ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ }

* { فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ جَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَّنْ أَخَذْتَهُ؟ لِصَبْحَةٍ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَسَفْنَا بِهِ؟ لِأَرْضٍ وَمِنْهُمْ مَّنْ أَعْرَفْنَا وَمَا كَانَ؟ لِلَّهِ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَا؟ كِنَ كَانُوا؟ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }

(11/358)

* { مَثَلُ؟ لَّذِينَ؟ تَحَدُّوا؟ مِّنْ دُونِ؟ لِلَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ؟ لَعَنْكَبُوتٍ؟ تَحَدَّتْ بَيْنًا وَإِنَّ أَوْهَنَ؟ لِبُيُوتِ لَبِئْتُ؟ لَعَنْكَبُوتٍ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ }

* { إِنَّ؟ لِلَّهِ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِّنْ دُونِهِ مِّنْ شَيْءٍ وَهُوَ؟ لِعَزِيزٌ؟ لِحَكِيمٌ }

* { وَتِلْكَ؟ لِأَمْثَالٍ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا؟ لِعَالِمُونَ }

* { خَلَقَ؟ لِلَّهِ؟ لِلسَّمَاوَاتِ وَ؟ لِأَرْضِ بِ؟ لِحَقِّ إِنَّ؟ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ }

* { ؟ تِلْ مَا أَوْحِيَ إِلَيْكَ مِّنَ؟ لِكِتَابٍ وَأَقِمِ؟ لِصَّلَاةِ إِنَّ؟ لِصَّلَاةٍ تَنْهَى؟ عَنِ؟ لِفَحْشَاءٍ وَ؟ لِمُنْكَرٍ وَلَذِكْرٍ؟ لِلَّهِ أَكْبَرُ وَ؟ لِلَّهِ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ }

* { وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ؟ لِكِتَابِ إِلَّا بِ؟ لِتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا؟ لَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا؟ أَمَّا بَ؟ لِذِي؟ أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَ؟ هُنَا وَإِلَ؟ هُكْمٌ وَاجِدٌ وَتَحْنُ لَهُ }

مُسْلِمُونَ {

* { وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ {

* { وَمَا كُنْتُمْ تُنَلَّوْنَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذْآ لَأُزَاتَبَ لِمُتَّبِعِيكُمْ {

* { بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي ضُدُورٍ لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ {

* { وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا لآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ {

(11/359)

* { أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُنلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ {

* { قُلْ كَفَىٰ لِي اللَّهُ بِنِيِّ وَيَتَنُكُمُ يَشْهَدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ {

* { وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَاءَهُمْ الْعَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ {

* { يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ {

* { يَوْمَ يَعْسَاهُمْ الْعَذَابُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ دُوُّوْا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ {

* { يٰٓعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ {

* { كُلُّ نَفْسٍ دَآئِقَةٌ لِّمَوْتٍ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ {

* { وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِّن لَّجَنَّةٍ عُرْفًا تُجْرِي مِن تَحْتِهَا لَأَنْهَارٌ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ {

* { لِّلَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ {

* { وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ {

* { وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ لِسَمَاوَاتِ وَ? لِأَرْضَ وَسَخَّرَ? لِسَمْسٍ وَ? لِقَمَرٍ
يَقُولُونَ? لِلَّهِ قَائِي? يُوقُونَ } {

* { لِلَّهِ يَبْسُطُ? لِرِزْقٍ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَعْدِرُ لَهُ إِنَّ? لِلَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمٌ
{

(11/360)

* { وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ تَرَى مِنْ لِسَمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ? لِأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا
يَقُولُونَ? لِلَّهِ قُلِ? لِحَمْدِ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ } {

* { وَمَا هَ? ذِهِ? لِحَيَاتِهِ? لِدُنْيَا إِلَّا لَهُوَ وَلَعِبٌ وَإِنَّ? لِدَارَ? لِآخِرَةٍ لَهَا? لِحَيَاتٍ لَوْ
كَانُوا يَعْلَمُونَ } {

* { فَإِذَا رَكِبُوا فِي? لِفُلْكِ دَعَاؤُا? لِلَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ? لَدِينٍ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى? لِبَرٍّ
إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ } {

* { لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ } {

* { أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَطَّفُ? لِلنَّاسِ مِنْ حَوْلِهِمْ أَقْبِ? لِبَاطِلٍ
يُؤْمِنُونَ وَيَنْعَمَ? لِلَّهِ يَكْفُرُونَ } {

* { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ? لِفْتَرَى? عَلَى? لِلَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِ? لِحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ
فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ } {

* { وَ? لِدِينٍ جَاهِدُوا فِيْنَا لِنَهْدِيَهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ? لِلَّهِ لَمَعَ? لِمُحْسِنِينَ } {

قوله: { يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ } : فيه وجهان، أحدهما: هو مستأنف.
والثاني: أنه حالٌ مِنْ "وَجْه" والعاملُ فيه "يَبْقَى" أي: يَبْقَى مَسْئُولًا مِنْ أَهْلِ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ.
قوله: { كُلِّ يَوْمٍ } منصوبٌ بالاستقرارِ الذي تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ وَهُوَ قَوْلُهُ "فِي شَأْنٍ"
وَالشَّأْنُ: الْأَمْرُ.

* { وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَحْفَ وَلَا
تَحْرُنْ إِنَّا مُنْجُونَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أُمَّرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ } {

قوله: { وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ } : تقدَّم نظيرُها. إِلَّا أَنَّ هُنَا زِيْدَتْ "أَنَّ" وَهُوَ مَطْرُودٌ
تَأْكِيدًا.

(11/361)

قوله: "إِنَّا مُنَجُّوكَ" في الكاف وما أشبهها مذهبان: مذهبُ سيبويه: أنها في محلِّ جرٍ. فعلى هذا في نَصْبِ "وأهلك" وجهان: إضمارُ فعلٍ، أو العطفُ على المحلِّ. ومذهبُ الأخفش وهشام أنها في محلِّ نصبٍ، وحذَفَ التنوينُ والنونُ لشدةِ اتصالِ الضميرِ.
وقد تقدَّمتْ قراءتا التَّخْفِيفِ والتثْقِيلِ في "لُنَجِّيَّه" و"مُنَجُّوكَ" في الحجر.

* { إِنَّا مُنَزَّلُونَ عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ }

وقرئ "مُنَزَّلُونَ" مخففاً ومشدداً. وقرأ ابن محيصن "رِجْزًا" بضم الراء. والأعمش وأبو حيوه "يَفْسِقُونَ" بالكسر.

* { وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }

قوله: { تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً } فيه وجهان: أحدهما: أنَّ بعضَهَا باقٍ وهو آيةٌ باقيةٌ إلى اليوم. الثاني: أنَّ "مِنْ" مزيدةٌ. وإليه نحا الفراء أي: تَرَكْنَاهَا آيَةً، كقوله: 3639- أمهزت منها جبةً وتيساً. أي: أمهزتها. وهذا يحيى على رأي الأخفش.

* { وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ }

قوله: { وَإِلَىٰ مَدْيَنَ } أي: وأرسلنا، أو بعثنا إلى مَدْيَنَ أخاهم. و"شُعَيْبًا" بدلٌ أو بيانٌ أو بإضمار أعني.

* { وَوَعَادًا وَتَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِّن مَّسَاكِينِهِمْ وَرَبِّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ }

قوله: { وَوَعَادًا وَتَمُودًا } نصبٌ بأهلكنا مقدرًا، أو عطفٌ على مفعول "فأخذتهم"، أو على مفعول { قَتَلْنَا } أول السورة وهو قولُ الكسائي وفيه بُعدٌ كبيرٌ. وتقدَّم تنوينُ تمودٍ وعدمه في هود.

(11/362)

وقرأ ابن وثاب "وعادٍ وتمودٍ" بالخفض عطفًا على "مَدْيَنَ" عطفٌ لمجرّد الدلالة، وإن لا يلزم أن يكون "شُعَيْبًا" مرسلًا إليهما. وليس كذلك. قوله: { وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ } أي: ما حلَّ بهم. وقرأ الأعمش "مساكينهم" بالرفع على الفاعلية بحذف "مِنْ".

* { وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُّوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي }

الأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ {

قوله: { وَقَارُونَ } : عطفٌ على "عاداً وثمروداً" أو على مفعول "قصدهم" أو بإضمار اذكر.

* { فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ فَمِنْهُمْ مَن أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَّنْ أَعْرَفْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَا كَإِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ } {

قوله: { فَكَلَّا } : منصوبٌ بـ "أخذنا". و"بذنبه" أي: بسبب أو مصاحباً لذنبه.
قوله: "مَنْ أَعْرَفْنَا" عائدةٌ محذوفٌ لأجلِ شبيهِ الفاصلةِ.

* { مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنَ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَا اتَّخَذَتِ ابْنَتُ بَيْنَا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ } {

قوله: { الْعَنْكَبُوتِ } : معروفٌ. ونوئُهُ أصليُّه، والواوُ والتاءُ مزيدتان، بدليل قولهم في الجمع: عنكب، وفي التصغير عُتَيْكِب. ويذكر ويؤنث فمن التانيث: قوله: "اتَّخَذَتْ". ومن التذكير قوله:

3640- على هطالهم منهم بيوتٌ * كأنَّ العنكبوت هو ابتناها وهذا مُطَرِّدٌ في أسماء الأجناس، تُذكر وتؤنث.

(11/363)

قوله: { لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ } جوابه محذوفٌ أي: لَمَا اتَّخَذُوا مَن يُضْرَبُ له بهذه الأمثال لحقارته. ومتعلقٌ "يعلمون" لا يجوز أن يكونَ مِنْ جنسِ قوله: { وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ }؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلمُ ذلك، وإنما متعلقه مقدرٌ مِنْ جنسِ ما يدلُّ عليه السياق. أي: لو كانوا يعلمون أن هذا مثلهم.

* { إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ } {

قوله: { مَا يَدْعُونَ } : قرأ أبو عمرو وعاصم بياء الغيبة، والباقون بالخطاب. و"ما" يجوز فيها أن تكونَ موصولةٌ منصوبةٌ بـ "يعلم" أي: يعلم الذين يدعونهم، ويعلم أحوالهم. و"من شيء" مصدرٌ. وأن تكونَ استفهاميةً، وحينئذٍ يجوز فيها وجهان: أن تكونَ هي وما عمل فيها معترضاً بين قوله: "يعلم" وبين قوله: { وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ } كأنه قيل: أي شيء يدعون من دونه. والثاني: أن تكونَ متعلقةً بـ "يعلم"، فتكونُ في موضع نصب بها، وإليه ذهب الفارسي، وأن تكونَ نافيةً و"من" في "من شيء" مزيدةٌ في المفعول به. كأنه قيل: ما يدعون من دونه ما يستحقُّ أن يُطلق عليه شيء. والوجهُ فيها حينئذٍ: أن تكونَ الجملةُ معترضةً كالأولِ مِنْ وجهي الاستفهامية، وأن تكونَ مصدريةً. قال أبو البقاء: "وشيء مصدرٌ". وفي هذا نظرٌ؛ إذ يصيرُ التقدير: ويعلم دعاءكم مِنْ شيءٍ من الدعاء.

* { وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ } {

قوله: { نَضْرِبُهَا } : يجوز أَنْ يكونَ خبرَ "تلك" و"الأمثالُ" نعتٌ أو بدلٌ أو عطْفٌ بيانٍ، وأنْ [تكونَ] "الأمثالُ" خبراً و"نَضْرِبُهَا" حالٌ، وأنْ تكونَ خبراً ثانياً.

(11/364)

* { وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِينَ آمَنَّا بِالَّذِينَ آمَنَّا وَإِنَّا لَكَاذِبُونَ } {

قوله: { إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا } : استثناءٌ متصلٌ. وفيه معنيان، أحدهما: إِلَّا الظَّلْمَةَ فلا تُجَادِلُوهم البتة. بل جادلوهم بالسيف. والثاني: جادلوهم بغير التي هي أحسنُ أي: أغلظوا لهم كما أغلظوا عليكم. وقرأ ابن عباس "ألا" حرفُ تنبيهٍ أي: فجادلوهم.

* { وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ } {

قوله: { مِنْ كِتَابٍ } : مفعولٌ "تتْلُو" و"مِنْ" زائدةٌ. و"مِنْ قَبْلِهِ" حالٌ مِنْ "كتاب"، أو متعلقٌ بنفسِ "تتْلُو".
قوله "إِذَا لَارْتَابَ" جوابٌ وجزاءٌ أي: لو تَلَوْتُ كتاباً قبلَ القرآنِ، أو كنتَ مِمَّنْ يكتبُ لارتابَ المُبْطِلُونَ.

* { بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ } {

قوله: { بَلْ هُوَ آيَاتٌ } : قرأ قتادة "آية" بالتوحيد.

* { وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ } {

قوله: { آيَاتٌ } : قرأ الأخوان وابن كثير وأبو بكر "آية" بالإفراد؛ لأنَّ غالبَ ما جاء في القرآن كذلك. والباقون "آياتٌ" بالجمع؛ لأنَّ بعده { قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ } بالجمع إجماعاً، والرسمُ محتملٌ له.

* { أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُنلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ } {

قوله: { أَنَّا أَنْزَلْنَا } : فاعل "يَكْفِهِمْ".

(11/365)

* {يَوْمَ يَعْنَاهُمْ الْعَذَابُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ دُوْقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

قوله: { وَيَقُولُ } : قرأ الكوفيون ونافع بياء العيبة أي: الله تعالى أو الملك. وباقي السبعة بنون العظمة لله تعالى، أو لجماعة الملائكة.

وأبو البرهسم بالتاء من فوق أي: جهنم كقوله: { وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ }. وعبد الله وابن أبي عبله "ويقال" مبنياً للمفعول.

* { يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ }

قوله: { فَاعْبُدُونِ } : جعله الزمخشري جواب شرط مقدر، وجعل تقديم المفعول عوضاً من حذفه مع إفادته للاختصاص. وقد تقدم منازعة الشيخ له في نظيره.

* { كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ }

قوله: { ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ } : قرأه بالغيبة أبو بكر، وكذا في الروم في قوله: { ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ } وافقه أبو عمرو في الروم فقط. والباقون بالخطاب فيهما. وقري "يُرْجَعُونَ" مبنياً للفاعل.

* { وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعَمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ }

(11/366)

قوله: { وَالَّذِينَ آمَنُوا } : يجوز فيه الوجهان المشهوران: الابتداء والاشتغال. والأخوان قرأ بئاء مثلية ساكنة بعد النون، وبياء مفتوحة بعد الواو من التواء وهو الإقامة. والباقون بياء مؤخدة مفتوحة بعد النون وهمزة مفتوحة بعد الواو من الياءة وهي الإنزال. و"عُرفاً" على القراءة الأولى: إمّا مفعول به على تضمين "أَنْبَى" أنزل، فيتعدى لاثنين، لأنّ ثوى قاصر، وأكسبته الهمزة التعدّي لواحد، وإمّا على تشبيه الظرف المختص بالمبهم كقوله: { لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ } وإمّا على إسقاط الخافض اتساعاً أي: في عُرف.

وأمّا في القراءة فمفعول ثان، لأنّ "بَوَّأ" يتعدى لاثنين، قال تعالى: { تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ } ويتعدى باللام قال تعالى: { وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ } . وقد قري "لَتُبَوِّئَنَّهُمْ" بالتشديد مع الثاء المثلية، عُدي بالتضعيف كما عُدي بالهمزة. و"تَجْرِي" صفة لـ "عُرفاً".

* { الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ }

قوله: { الَّذِينَ صَبَرُوا } : يجوز فيه الجرُّ والنصبُ والرفعُ كنظائر له تقدّمت.

* { وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ }

(11/367)

قوله: { وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ } : جَوَزُ أَبُو الْبَقَاءِ فِي "كَأَيِّن" وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مَبْتَدَأٌ، وَ"لَا تَحْمِلُ" صِفَتُهَا، وَ"اللَّهُ يَرْزُقُهَا" خَبَرُهُ، وَ"مِن دَابَّةٍ" تَبْيِينٌ وَالثَّانِي: أَنَّ تَكْوِينَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ "يَرْزُقُهَا" وَيُقَدَّرُ بَعْدَ "كَأَيِّن" يَعْنِي لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ. وَفِي الثَّانِي نِظْرٌ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمَفْسِّرِ الْعَمَلِ، وَهَذَا الْمَفْسِّرُ لَا يَعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ لَحَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ، لَكِنَّهُ لَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مَتَى كَانَ فِعْلًا رَافِعًا لَضَمِيرٍ مَفْرَدٍ امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، وَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فَعَلَيْكَ بِسُورَةِ هُودٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا }.

* { وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوَ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ }

قوله: { الْحَيَوَانُ } : قَدَّرَ أَبُو الْبَقَاءِ وَغَيْرُهُ قَبْلَ الْمَبْتَدَأِ، مُضَافًا أَي: وَإِنَّ حَيَاةَ الدَّارِ الْآخِرَةِ. وَإِنَّمَا قَدَّرُوا ذَلِكَ لِتَطَابُقِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالْمِبَالِغَةُ أَحْسَنُ. وَوَأُو "الْحَيَوَانِ" عَنِ بَاءٍ عِنْدَ سَبِيوَيْهِ وَاتِّبَاعِهِ. وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ وَوَأُو شَذُودًا، وَكَذَا فِي "حَيَوَةَ" عُلَمَاءٍ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "لئلا يلبس بالثنوية" يعني لو قيل: حَيَان. قال: "ولم تُقلب ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها لئلا تُحذف إحدى الألفين". وغير سَبِيوَيْهِ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَالْحَيَاةُ عِنْدَهُ لِأَمَّا وَوَأُو. وَلَا دَلِيلَ لِسَبِيوَيْهِ فِي "حَيِي" لِأَنَّ الْوَأُو مَتَى انكسرت ما قبلها قُلِبَتْ بَاءً نَحْو: عَزِي وَدُعِي وَرَضِي. قوله: { لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ } / أَي: لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ أَنَّهَا الْحَيَوَانُ لَمَا أَثَرُوا عَلَيْهَا الدُّنْيَا.

* { فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَاؤُا اللَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ }

(11/368)

قوله: { فَإِذَا رَكِبُوا } قال الزمخشري: "فإن قلت: بم اتصل قوله: { فَإِذَا رَكِبُوا } فِي الْفُلِكِ؟ قلت: بمحذوفٍ دلَّ عليه ما وصفهم به وشرَّح من أمرهم. معناه:

هم على ما وُصِفوا به من الشُّرْكِ والعنادِ فإذا ركبوا".

* { لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ }

قوله: { لِيَكْفُرُوا } : يجوزُ أَنْ تكونَ لامَ كي، وهو الظاهرُ، وأن تكونَ لامَ أمرٍ. قوله: " وَلِيَتَمَتَّعُوا " قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وورش بكسرها وهي محتملةٌ للأمرين المتقدمين. والباقون بسكونها. وهي ظاهرةٌ في الأمر. فإن كان يُعتقد أن اللامَ الأولى للأمر فقد عطفَ أمراً على مثله، وإن كان يُعتقد أنها للعلّة، فيكون قد عطفَ كلاماً على كلام. وقرأ عبد الله { فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ } وأبو العالية " فَيَمَتَّعُوا " بالياء مِنْ تحتٍ مبنياً للمفعول.

* { أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَقِيَابَ الْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ }

قوله: { أَقِيَابَ الْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ } : قرأ العامّةُ "يؤمنون" و"يكفرون" بياء الغيبة والحسن والسلمي بناء الخطاب فيهما.

* { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ }

قوله: { أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ } : استفهامٌ تقريرٌ كقوله: 3641- أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا * وأندى العالمين بطونٍ راح

* { وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ }

قوله: { وَالَّذِينَ جَاهَدُوا } : يجوز فيه ما جاز في قوله: { وَالَّذِينَ آمَنُوا } أول السورة. وفيه رَدٌّ على ثعلب: حيث زعم أن جملة القسم لا تقع خبراً للمبتدأ.

(11/369)

قوله: " لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ " من إقامة الظاهر مقام المضمّر إظهاراً لشرفهم.

سورة الروم

* { فِيَا أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّغُلُبُونَ }

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله: { فِيَا أَدْنَى الْأَرْضِ } : زعم بعضهم أَنَّ أَل عِوَضٌ مِنَ الضمير، وَأَنَّ الْأَصْلَ " فِي أَدْنَى أَرْضِهِمْ " وهو قولٌ كوفيٌّ. وهذا على قول: إنَّ الْهَرَبَ كَانَ مِنْ جِهَةِ بِلَادِهِمْ. وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مِنْ جِهَةِ بِلَادِ الْعَرَبِ فَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ. وقرأ العامّةُ

"عَلَيْتَ" مبنياً للمفعول. وعلي بن أبي طالب وأبو سعيد الخُدري وابن عمر وأهل الشام بنائه للفاعل.
 قوله: "عَلَيْهِمْ" على القراءة الشهيرة يكون المصدر مضافاً لمفعوله. ثم هذا المفعول: إمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعَ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَاخُودٌ مِنْ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ، وَإِمَّا مَنْصُوبَ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ مِنْ مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ، وَالْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مِنْ بَعْدِ أَنْ عَلَيْهِمْ عَدُوَّهُمْ، وَهَمَّ فَارِسٌ. وَإِمَّا عَلَى الْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ فَهُوَ مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ.
 قوله: "سَيَعْلِبُونَ" خبر المبتدأ. و{مَنْ يَعِدْ عَلَيْهِمْ} متعلق به. والعامَّةُ - بل نقل بعضهم الإجماع - على "سَيَعْلِبُونَ" مبنياً للفاعل. فعلى الشهيرة واضح أي: مِنْ بَعْدِ أَنْ عَلَيْتُهُمْ فَارِسٌ سَيَعْلِبُونَ فَارِسٌ. وَإِمَّا عَلَى الْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ فَخَبِرَ أَنَّهُمْ سَيَعْلِبُونَ ثَانِيًا بَعْدَ أَنْ عَلَبُوا أَوَّلًا. وَرُويَ عَنِ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ. وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا وَرَدَ فِي سَبَبِ الْآيَةِ وَمَا وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ. وَقَدْ يُلَاقَى هَذَا بَعْضَ مَلَائِمَةٍ مَنْ قَرَأَ "عَلَيْتَ" مبنياً للفاعل. وقد تقدّم أن ابن عمر ممن يقرأ بذلك. وقد حَرَّجَ النحاسُ قراءةَ عبدِ الله بنِ عمرَ على تخرِيجِ حَسَنٍ، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْنَى: وَفَارِسٌ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ لِلرُّومِ سَيَعْلِبُونَ. إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِضْمَارًا مَا لَمْ يُذَكَّرْ، وَلَا جَرَى سَبَبُ ذِكْرِهِ.

(11/370)

* { فِي بِيضِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَبَوْمَيْذٍ يَفْرُخُ الْمُؤْمِنُونَ }

قوله: { فِي بِيضِ سِنِينَ } متعلق بما قبله. وتقدّم تفسيرُ البِيضِ واشتقاقه في يوسف. وقال الفراء: "الأصلُ في "عَلَيْهِمْ": عَلَيْتُهُمْ بِنَاءِ التَّانِيثِ فَحُذِفَتْ لِلإِضَافَةِ كـ "وَإِقَامَ الصَّلَاةِ". وَعَلَطَهُ النَّحَّاسُ: بِأَنَّ إِقَامَ الصَّلَاةِ قَدْ يُقَالُ فِيهِ ذَلِكَ لِاعْتِلَالِهَا، وَإِمَّا هُنَا فَلَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ.
 وقرأ ابنُ السَّمَيْعِ وَأبو حيوَةَ "عَلَيْهِمْ" بِسُكُونِ اللَّامِ، فَتَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ تَخْفِيفًا شَاذًا، وَأَنْ تَكُونَ لُغَةً فِي الْمَفْتُوحِ كَالظُّعْنِ وَالظُّعْنِ.
 قوله: { مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ } العامَّةُ على بنائيهما ضمًّا لِقَطْعِهِمَا عَنِ الإِضَافَةِ. وَأَرَادَ بِهَا أَي: مِنْ قَبْلِ الْعَلْبِ وَمِنْ بَعْدِهِ. أَوْ مِنْ قَبْلِ كُلِّ أَمْرٍ وَمِنْ بَعْدِهِ. وَحكى الفراءُ كَسْرَهُمَا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ. وَعَلَطَهُ النَّحَّاسُ، وَقَالَ: "إِنَّمَا يَجُوزُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ/ يَعْنِي مَكْسُورًا مَنُونًا". قُلْتُ: وَقَدْ قُرِئَ بِذَلِكَ. وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَّ إِضَافَتَهُمَا فَأَعْرَبَهُمَا كَقَوْلِهِ:

3642- فِسَاغٌ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا * أَكَادُ أَعْصُ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ

[وقوله:]

3643- وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أُسْدًا حَفِيَّةً * فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَدِّي حَمْرًا وَحُكِي "مِنْ قَبْلِ" بِالتَّنْوِينِ وَالجَرِّ، "وَمِنْ بَعْدُ" بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ.
 وَقَدْ حَرَّجَ بَعْضُهُمْ مَا حَكَاهُ الْفَرَّاءُ عَلَى أَنَّهُ قَدَّرَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَوْجُودٌ فَتُرِكَ الْأَوَّلُ بِحَالِهِ. وَأَنْشَدَ:

3644- * بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ
 وَالْفَرْقُ لَائِحٌ؛ فَإِنَّ فِي اللَّفْظِ مِثْلَ الْمَحْذُوفِ، عَلَى خِلَافٍ فِي تَقْدِيرِ الْبَيْتِ أَيْضًا.
 قَوْلُهُ: "وَبَوْمَيْذٍ" أَي: إِذْ يَغْلِبُ الرُّومُ فَارِسًا. وَالنَّاصِبُ لـ "يَوْمَ" "يَفْرُخُ".

* { يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ }

وقوله: { يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ } : من التجنيس. وتَقَدَّمَ آخر الكهف.

(11/371)

قوله: "يَنْصُرِ اللَّهُ" الظاهرُ تعلُّفه بـ "يَفْرَحُ". وَجَوَّز فيه أَنْ يتعلَّقَ بـ "يَنْصُرُ" أبو البقاء. وهذا تفكيكٌ للتَّظْمِ.

* { وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَا يَكُنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: { وَعَدَّ اللَّهُ } : مصدرٌ مؤكدٌ ناصبه مضمَّرُ أي: وَعَدَّهْمُ اللَّهُ ذَلِكَ وَعُدًّا. وقوله { لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ } مَقَرَّرٌ لمعنى هذا المصدرِ. وَجَوَّزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا من المصدرِ، فيكونَ كالمصدرِ الموصوفِ فهو مَبِينٌ للنوعِ كأنه قيل: وَعَدَّ اللَّهُ وَعُدًّا غَيْرَ مُخْلِفٍ.

* { أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَّا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ }

قوله: { فِي أَنفُسِهِمْ } : ظرفٌ للتفكُّرِ. وليس مفعولاً للتفكُّرِ، إذ متعلِّقه [ما] خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ.

قوله: "ما خَلَقَ" "ما" نافيةٌ. وفي هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ لا تَعَلَّقُ لها بما قبلها. والثاني: أنها معلقةٌ للتفكُّرِ، فتكونُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ. وَيَضَعُفُ أَنْ تكونَ استفهاميةً بمعنى النفي. وفيها الوجهان المذكوران.

و"بالحقِّ" إمَّا سببيةٌ، وإمَّا حاليةٌ.

قوله: "بلى" متعلِّقٌ بـ "لكافرون". واللامُ لا تَمْنَعُ مِنْ ذلك لكونها في حَيِّزِ "إِنَّ".

* { أَوْلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَتَيْنَهُمُ قُوَّةً وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مِمَّا عَمَّرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَّرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَا يَكُنَّ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }

(11/372)

قوله: { أَكْثَرَ مِمَّا } : نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أي: عِمَارَةٌ أَكْثَرَ مِنْ عِمَارَتِهِمْ. وَفِرِي "وَأَنزَلْنَا" بِالْفِ بعد الهمزة وهي إِشْبَاعٌ لفتحة الهمزة.

* { تَمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوَاءَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ } {

قوله: { عَاقِبَةُ الَّذِينَ } : قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بالرفع. والباقون بالنصب. فالرفع على أنها اسمُ كان، ودُكر الفعلُ لأنَّ التانيثَ مجازيٌّ. وفي الخبرِ حينئذٍ وجهان، أحدهما: "السُّوَاءَى" أي: الفَعْلَةُ السُّوَاءَى أو الحَصْلَةُ السُّوَاءَى. والثاني: "أَنْ كَذَّبُوا" أي: كانَ آخرُ أمرهم التَكْذِيبَ. فعلى الأولِ يكونُ في "أَنْ كَذَّبُوا" وجهان: أحدهما: أنه على إسقاطِ الخافضِ: إمَّا لامِ العَلَّةِ أي: لأنَّ كَذَّبُوا، وإمَّا بَاءِ السَّبْبِ أي: بأنَّ كَذَّبُوا. فَلَمَّا حُذِفَ الحَرْفُ جَرَى القَوْلَانِ المشهوران بين الخليلِ وسبويه في محلِّ "أَنْ". والثاني: أنه بدلٌ من "السُّوَاءَى" أي: ثم كانَ عَاقِبَتُهُم التَكْذِيبَ، وعلى الثاني يكونُ "السُّوَاءَى" مصدرًا لـ أَسَاءُوا، أو يكونُ نعتًا لمفعولٍ محذوفٍ أي: أَسَاءُوا الفَعْلَةَ السُّوَاءَى، والسُّوَاءَى تانيثُ الأَسْوَاءِ.

وجوز بعضهم أن يكونَ خبرٌ كان محذوفًا للإبهامِ، والسُّوَاءَى: إمَّا مصدرٌ، وإمَّا مفعولٌ كما تقدَّم أي: افْتَرَفُوا الخَطِيئَةَ السُّوَاءَى أي: كانَ عَاقِبَتُهُم الدَّمَارَ. وإمَّا النصبُ فعلى خبر كان. وفي الاسمِ وجهان، أحدهما: السُّوَاءَى أي: كانتِ الفَعْلَةُ السُّوَاءَى عَاقِبَةُ المُسِيئِينَ، و"أَنْ كَذَّبُوا" على ما تقدَّم. والثاني: أن الاسمَ "أَنْ كَذَّبُوا" والسُّوَاءَى على ما تقدَّم أيضاً.

* { وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ } {

قوله: { يُبْلِسُ } : قرأ العامَّةُ ببنائه للفاعل، وهو المعروفُ يُقال: أَبْلَسَ الرَّجُلُ أي: انقطعَتْ حُجَّتُهُ فسكَّتْ، فهو قاصرٌ لا يتعدَّى. قال العجاج:

(11/373)

3645- يا صاح هل تعرفُ رسماً مكرَّساً * قال نعم أعرفُه وأبلسا
وقرأ السُّلَميُّ "يُبْلِسُ" مبنياً للمفعول وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ أَبْلَسَ لا يتعدَّى. وقد حُرِّجَتْ هذه القراءةُ على أنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ مصدرُ الفعلِ، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مُقامه؛ إذ الأصلُ: يُبْلِسُ إبلاسَ المجرمينِ. ويُبْلِسُ هو الناصبُ لـ "يومَ تقومُ".

* { وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُؤْمِنُ بِتَقَرُّوْنَ } {

و{ يُؤْمِنُ } : مضافٌ لجملةٍ، تقديرُها: يومئذٍ تقومُ. وهذا كأنه تأكيدٌ لفظيٌّ؛ إذ يصيرُ التقديرُ: يُبْلِسُ المجرمون يومَ تقومُ الساعةُ، يومَ تقومُ الساعةُ.

* { فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ } {

قوله: { يُحْبَرُونَ } : أي: يُسَرُّون. والحَبْرُ والحُبُور: السُّرور. وقيل: هو من التحبير وهو التحسين. يُقال: هو حَسَنُ الحَبْرِ والسَّبْر بكسر الحاء والسين

وفتحهما. وفي الحديث: "يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ رَجُلٌ دَهَبَ جَبْرُهُ وَسِبْرُهُ" فالمفتوح مصدرٌ والمكسورُ اسمٌ. والرَّوْضَةُ: الجَنَّةُ. قيل: ولا تكونُ رَوْضَةً إِلَّا وفيها نَبْتُ. وقيل: إِلَّا وفيها ماءٌ. وقيل: ما كانت منخفضةً، والمرتفعة يُقال لها تَرْعَةٌ. وقيل: لا يُقال لها: رَوْضَةٌ إِلَّا وهي في مكانٍ غليظٍ مرتفع. قال الأعشى:

3646- ما رَوْضَةٌ مِنْ رِياضِ الحَزَنِ مُعْتَبَةٌ * خِضْرَاءُ جَادَ عَلَيْهَا مُسْبِلٌ هَطِلٌ
وأصل رِياضٍ: رِواضٍ، فُقِّلَتِ الواوُ ياءً على حَدِّ: حَوْضٍ وَجِياضٍ.

* { فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ }

(11/374)

قوله: { حِينَ تُمْسُونَ } : تُمْسُونَ وتُصْبِحُونَ تَأْمَانُ أَي: تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَالصَّبَاحِ، كَقَوْلِهِمْ: "إِذَا سَمِعْتَ بِسُرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ مُصِيحٌ" أَي: مُقِيمٌ فِي الصَّبَاحِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى إِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَى الفِعْلِ مَحذُوفٌ أَي: تُمْسُونَ فِيهِ كَقَوْلِهِ: { وَاحْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ }. وَالنَّاصِبُ لِهَذَا الظَّرْفِ "سُبْحَانَ" لِأَنَّهُ نَابٌ عَنْ عَامِلِهِ.

* { وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ }

قوله: { وَعَشِيًّا } : عَطْفٌ عَلَى "حِينَ"، وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ. وَ"فِي السَّمَاوَاتِ" يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ الْحَمْدِ أَي: إِنَّ الْحَمْدَ يَكُونُ فِي هَذَيْنِ الظَّرْفَيْنِ.

* { يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ }

وقد تقدم خلافُ القُرْآنِ فِي تَخْفِيفِ "الميت" وَتَثْقِيلِهِ وَكَذَا قَوْلُهُ: "تُخْرَجُونَ" فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ. وَ"كَذَلِكَ" نَعْتٌ مَصْدَرٌ مَحذُوفٌ أَي: وَمِثْلَ ذَلِكَ الْإِخْرَاجِ الْعَجِيبِ تُخْرَجُونَ.

* { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْشِرُونَ }

قوله: { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ } : مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ أَي: وَمِنْ جَمَلَةِ عِلَامَاتِ تَوْحِيدِهِ وَأَنَّهُ يَبْعَثُكُمْ خَلْقَكُمْ وَاخْتِرَاعَكُمْ. وَ"مِنْ" لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. قَوْلُهُ: { ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ } . التَّرْتِيبُ وَالْمُهْمَلَةُ هُنَا ظَاهِرَانِ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا بَصُرُوا بَشَرًا بَعْدَ أَطْوَارٍ كَثِيرَةٍ. "وَتَنْشِرُونَ" حَالٌ. وَ"إِذَا" هِيَ الْفَجَائِيَّةُ. إِلَّا أَنَّ الْفَجَائِيَّةَ أَكْثَرُ مَا تَقَعُ بَعْدَ الْفَاءِ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي التَّعْقِيبَ. وَوَجْهُ وَقُوعِهَا مَعَ "ثُمَّ" بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَلِيقُ بِالْحَالَةِ الْخَاصَةِ أَي: بَعْدَ تِلْكَ الْأَطْوَارِ الَّتِي قَصَّهَا عَلَيْنَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كَوْنِنَا نُطْفَعَةً ثُمَّ عِلْقَةً ثُمَّ مَضْغَةً ثُمَّ عَظْمًا مَجْرَدًا ثُمَّ عَظْمًا مَكْسُورًا لَحْمًا فَاجًا الْبَشَرِيَّةَ وَالانْتِشَارَ.

(11/375)

* { وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ }

قوله: { وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ } : أي: لغاتكم من عَرَبٍ وَعَجَمٍ، مع تنوُّع كلِّ من الجيلين إلى أنواع شتى لا سيما العجم، فإن لغاتهم مختلفة، وليس المراد بالالسنة الجوارح.
قوله: "للعالمين" قرأ حفصُ بكسر اللام جعله جمعَ عالمٍ ضدَّ الجاهل، ونحوه { وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ } والباقون بفتحها؛ لأنها آياتٌ لجميع الناس، وإن كان بعضهم يَعْقِلُ عنها. وقد تقدَّم أولُ الفاتحةِ الكلامُ في "العالمين": هل هو جمعٌ أو اسمٌ جمع؟ فعليك باعتبارِه تَمَّةً.

* { وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِّن فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ }

قوله: { مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } : قيل: في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ ليكونَ كلُّ واحدٍ مع ما يلانمه. والتقدير: وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ بِالنَّهَارِ، فحذف حرفَ الجرِّ لاتصاله بالليل وعطفه عليه؛ لأنَّ حرفَ العطفِ قد يقومُ مقامَ الجارِّ. والأحسنُ أن يُجْعَلَ على حاله، والنومُ بالنهار ممَّا كاتتِ العربُ تُعَدُّه نعمةً من الله، ولا سيما في أوقاتِ القيلولة في البلاد الحارَّة.

* { وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }

قوله: { يُرِيكُمُ الْبَرْقَ } : فيه أوجهٌ، أحدها: - وهو الظاهرُ الموافقُ لإخوانه - أن يكونَ جملةً من مبتدأ أو خير، إلا أنه حذفَ الحرفَ المصدرِي، ولمَّا حذفَ بطلَ عمله. والأصل: وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرِيكُمُ كقوله:

(11/376)

3647- ألا أيُّ هذا الزاجريُّ أَحْضُرُ الوَعَى *
الثاني: أن " مِنْ آيَاتِهِ " متعلِّقٌ بـ " يُرِيكُم " أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من البرق. والتقدير: وَيُرِيكُمُ الْبَرْقَ مِنْ آيَاتِهِ، فيكون قد عَطَفَ جملةً فعليةً على جملةٍ اسمية. الثالث: أن " يُرِيكُم " صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: وَمِنْ آيَاتِهِ آيَةٌ يُرِيكُمُ بها، أو فيها البرقُ فحذفَ الموصوفَ والعائدُ عليه. ومثله:
- وما الدَّهْرُ إلا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا * موثٌ
ما تارةٌ أموثٌ فيها. الرابع: أن التقدير: وَمِنْ آيَاتِهِ سحابٌ أو شيءٌ يُرِيكُم. فـ " يُرِيكُم " صفةٌ لذلك المقدر، وفاعلٌ " يُرِيكُم " ضميرٌ يعود عليه بخلاف الوجه

قبله؛ فَإِنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الْبَارِي تَعَالَى.

* { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ }

قوله: { مِّنَ الْأَرْضِ } فيه أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بـ "دعاكم" وهذا أظهر. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ صفةٌ لـ دَعْوَةٍ. الثالث: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ يدلُّ عليه "تَخْرُجُونَ" أي: حَرَجْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ. ولا جائزٌ أَنْ يتعلَّقَ بـ "تَخْرُجُونَ" لِأَنَّ مَا بَعْدَ "إِذَا" لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا. ولِلزَمَخَشَرِيِّ هُنَا عِبَارَةٌ جَيِّدَةٌ.

* { وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

(11/377)

قوله: { وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ }؛ في "أهون" قولان، أحدهما: أنها للتفضيل عليّ بابها. وعلى هذا يُقال: كيف يُتَصَوَّرُ التفضيلُ، والإعادةُ والبُدَاءَةُ بالنسبةِ إلى الله تعالى على حدِّ سواء؟ في ذلك أجوبة، أحدها: أن ذلك بالنسبةِ إلى اعتقاد البشر باعتبار المشاهدة: مِنْ أَنْ إِعَادَةَ الشَّيْءِ أَهْوَنُ مِنْ اخْتِرَاعِهِ لِاحْتِيَاجِ الْإِبْتِدَاءِ إِلَى إِعْمَالِ فِكْرٍ غَالِبٍ، وَإِنْ كَانَ هَذَا مُنْتَفِيًا عَنِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَخَوَّطُوا بِحَسَبِ مَا أَلْفَوْهُ.

الثاني: أَنَّ الضميرَ في "عليه" ليس عائداً على الله تعالى، إنما يعودُ على الخلقِ أي: والعودُ أهونُ على الخلقِ أي أسرع؛ لأن البُدَاءَةَ فيها تدرِجٌ مِنْ طَوْرِ إِلَى طَوْرٍ، إِلَى أَنْ صَارَ إِنْسَانًا، وَالْإِعَادَةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى هَذِهِ التدرِجَاتِ فَكَانَ قِيلَ: وَهُوَ أَقْصَرُ عَلَيْهِ وَأَيْسَرُ وَأَقْلُّ انْتِقَالًا. الثالث: أَنَّ الضميرَ في "عليه" يعودُ على المخلوق، بمعنى: والإعادةُ أهونُ على المخلوقِ أي إعادتهُ يَشِينًا بَعْدَمَا أَنْشَأَهُ، هَذَا فِي عُرْفِ الْمَخْلُوقِينَ، فَكَيْفَ يُتَكْرَرُونَ ذَلِكَ فِي جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى؟

(11/378)

والثاني: أَنَّ "أهون" ليست للتفضيل، بل هي صفةٌ بمعنى هَيِّنٍ، كقولهم: اللَّهُ أَكْبَرُ [أي]: الكبير. والظاهرُ عَوْدُ الضميرِ في "عليه" على الباري تعالى لِيُؤَافِقَ الضميرَ في قوله: { وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى }. قال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ أَخْرَجَ الصلوةَ في قوله { وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ } وَقَدَّمَتْ فِي قَوْلِهِ { هُوَ عَلِيٌّ هَيِّنٌ }؟ قلت: هنالك فُصَيْدَ الاختصاصِ، وَهُوَ مَحَرَّهٌ فَقِيلَ: هُوَ عَلِيٌّ هَيِّنٌ وَإِنْ كَانَ مُسْتَصْعَبًا عِنْدَكَ أَنْ يُؤَلَّدَ بَيْنَ هَمٍّ وَعَاقِرٍ، وَأَمَّا هُنَا فَلَا مَعْنَى لِلِاِخْتِصَاصِ. كَيْفَ وَالأمرُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يَعْقِلُونَ مِنْ أَنَّ الإِعَادَةَ أَسْهَلُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ؟ فَلَوْ قُدِّمَتْ

الصلة لَتَغَيَّرَ المعني". قال الشيخ: "ومبنى كلامه على أن التقديم يُفيد الاختصاص وقد تكلمنا معه ولم نُسَلِّمه". قلت: الصحيح أنه يُفيده، وقد تقدّم جميع ذلك.

قوله: {وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} يجوز أن يكون مرتبطاً بما قبله، وهو قوله: {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} أي: قد صَرَبَ لكم مَثَلًا فيما يَسْهَلُ وفيما يَصْعَبُ. وإليه نحا الزجاج أو بما بعده من قوله: {صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ} وقيل: المَثَلُ: الوصفُ. "وفي السموات" يجوز أن يتعلق بالأعلى أي: إنه علا في هاتين الجهتين، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ من الأعلى، أو من المَثَلِ، أو من الضمير في "الأعلى" فإنه يعودُ على المَثَلِ.

قوله: "مِنْ أَنْفُسِكُمْ" "مِنْ" لابتداء الغاية في موضع الصفة لـ مَثَلًا أي: أَحَدٌ مثلاً، وانتزعه من أقرب شيءٍ منكم هو أنفسكم.

* { صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }

(11/379)

قوله: {هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ}: "مِنْ شُرَكَاءَ" مبتدأ، و"مِنْ" مزيدةٌ فيه لوجودِ شرطِيّ الزيادة. وفي خبره وجهان، أحدهما: الجارُّ الأولُ وهو "لكم" و{مِّنْ مَّا مَلَكَتْ}: يجوزُ أن يتعلقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من "شُرَكَاءَ" لأنه في الأصل نعتٌ نكرةٌ، فُدِّمَ عليها. والعامِلُ فيه العامِلُ في هذا الجارِّ الواقع خبراً. والخبرُ مقدَّرٌ بعد المبتدأ، و{فِيهَا رَزَقْنَاكُمْ} متعلقٌ بشركاء. [وما في "مِمَّا" بمعنى النوع] تقدُّرٌ ذلك كله: هل شركاءٌ فيما رَزَقْنَاكُمْ كائنون من النوع الذي مَلَكَتْهُ أَيْمَانُكُمْ مستقَرُّون لكم. فكائنون هو الوصفُ المتعلقُ به "مِمَّا مَلَكَتْ" ولَمَّا تقدَّم صار حالاً، و"مستقَرُّون" هو الخبرُ الذي تعلق به "لكم".

والثاني: أن الخبرَ "مِمَّا مَلَكَتْ" و"لكم" متعلقٌ بما تَعَلَّقَ به الخبرُ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من "شُرَكَاءَ" أو بنفس "شركاء" كقولك: "لك في الدنيا مُجِبٌ" فـ "لك" متعلقٌ بـ مُجِبٌ. و"في الدنيا" هو الخبرُ.

قوله: {فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ} هذه الجملةُ جوابُ الاستفهامِ الذي بمعنى النفي، و"فيه" متعلقٌ بـ "سواء".

قوله: "تَخَافُونَهُمْ" فيه وجهان، أحدهما: أنها خبرٌ ثانٍ لـ أنتم. تقدُّيره: فأنتم مُسْتَوُونَ معهم فيما رَزَقْنَاكُمْ، خائفوهم كخوفِ بعضكم بعضاً أيها السادة. والمرادُ تَفِيُّ الأشياءِ الثلاثة أعني الشَّرْكَةَ والاستواءَ مع العبيد وخوقهم إياهم. وليس المرادُ ثبوتِ الشَّرْكَةِ وَتَفِيِّ الاستواءِ والخوفِ، كما هو أحدُ الوجهين في قولك: "ما تأتينا فتحدِّثنا" بمعنى: ما تأتينا مُحدِّثاً بل تأتينا ولا تحدثنا، بل المرادُ نفيُّ الجميع كما تقدّم.

(11/380)

وقال أبو البقاء: {فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ} الجملة في موضع نصب على جواب الاستفهام أي: "هل لكم فَتَسْتَوُوا" انتهى. وفيه نظر؛ كيف جَعَلَ جملةً اسمية حالة محل جملة فعلية، وَيَحْكُمُ على موضع الاسم بالانصب بإضمار ناصب؟ هذا ما لا يجوز ولو أنه فَسَّرَ المعنى وقال: إِنَّ الْفَعْلَ لَوْ حَلَّ بَعْدَ الْفَاءِ لَكَانَ منصوباً بإضمار "أن" لكان صحيحاً. ولا بُدَّ أَنْ يُبَيَّنَ أَيْضاً أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي قَدَّمْتُهُ مِنْ تَفِي الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ. والوجه الثاني: أَنَّ "تخافونهم" في محل نصب على الحال من ضمير الفاعل/ في "سواء" أي: فتساووا خائفاً بعضكم بعضاً مشاركته له في المال. أي: إذا لم تَرْضُوا أَنْ يَشَارِكَكُمْ عِبِيدُكُمْ فِي الْمَالِ فَكَيْفَ تُشْرِكُونَ بِاللَّهِ مَنْ هُوَ مُصْنَعٌ لَهُ؟ قاله أبو البقاء.

وقال الرازي معنى حسناً، وهو: "أَنَّ بَيْنَ الْمَثَلِ وَالْمُمَثَّلِ بِهِ مِثَابَةٌ وَمُخَالَفَةٌ. فَالْمِثَابَةُ مَعْلُومَةٌ، وَالْمُخَالَفَةُ مِنْ وَجْهِ: قَوْلُهُ: "مِنْ أَنْفُسِكُمْ" أَي: مِنْ تَسْلِيكُمْ مَعَ حَقَارَةِ الْأَنْفُسِ وَتَفْصِيهَا وَعَجْزِهَا، وَقَاسَ نَفْسَهُ عَلَيْكُمْ مَعَ جَلَالِهَا وَعَظَمَتِهَا وَقُدْرَتِهَا. قَوْلُهُ: {مَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ} أَي: عِبِيدِكُمْ وَالْمَلِكُ طَارِئٌ قَابِلٌ لِلنَّقْلِ بِالْبَيْعِ وَاللِّزْوَالِ بِالْعِنُقِ، وَمَمْلُوكُهُ تَعَالَى لَا خُرُوجَ لَهُ عَنِ الْمَلِكِ، فَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُشْرِكْكُمْ مَمْلُوكِكُمْ، وَهُوَ مِنْكُمْ إِذَا تَحَرَّرَ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَمِثْلُكُمْ فِي الْأَدْمِيَّةِ حَالَةَ الرَّقِّ فَكَيْفَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ تَعَالَى مَمْلُوكُهُ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، الْمَبَايُنُ لَهُ بِالْكَلِيَّةِ؟ وَقَوْلُهُ: "فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ" يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ لَكُمْ فِي الْحَقِيقَةِ، إِنَّمَا هُوَ لِلَّهِ تَعَالَى وَمَنْ رَزَقَهُ حَقِيقَةً. فَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَشْرِكْكُمْ فِي مَا هُوَ لَكُمْ، مِنْ حَيْثُ الْأَسْمُ، فَكَيْفَ يَكُونُ لَهُ تَعَالَى شَرِيكٌ فِي مَا لَهُ مِنْ جِهَةِ الْحَقِيقَةِ؟" انتهى وإنما ذَكَرْتُ هَذَا الْمَعْنَى مَبْسُوطاً لِأَنَّهُ مَبِينٌ لِمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ وَجْهِ الْإِعْرَابِ.

(11/381)

وقوله: "كَخَيْفَتِكُمْ" أي: خَيْفَةً مِثْلَ خَيْفَتِكُمْ. وَالْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِ "أَنْفُسِكُمْ" لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَضَافٌ لِفَاعِلِهِ. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبِلَةَ بِالرَّفْعِ عَلَى إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ. وَاسْتَقْبَحَ بَعْضُهُمْ هَذَا إِذَا وُجِدَ الْفَاعِلُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِقَبِيحٍ بَلْ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا إِذَا وُجِدَا. وَأَنْشَدَ:
3649- أَفْتَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ تَشْبِ * قَرَعُ الْقَوَارِيزِ أَفْوَاهَ الْأَبَارِيقِ
بَنَصْبِ "الْأَفْوَاهِ" وَرَفْعِهَا.
قوله: "كَذَلِكَ تُفَصِّلُ" أي: مِثْلَ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ الْبَيِّنِ تُفَصِّلُ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةٍ "تُفَصِّلُ" بِيَاءِ الْغَيْبَةِ رَدًّا عَلَى قَوْلِهِ: "صَرَبَ لَكُمْ". وَالْبَاقُونَ بِالتَّكْلِمْ رَدًّا عَلَى قَوْلِهِ: "رَزَقْنَاكُمْ".

* {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَا كِنَ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}

قوله: {حَنِيفًا}: حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ "أَقِمْ" أَوْ مِنْ مَفْعُولِهِ أَوْ مِنْ "الدِّينِ".

قوله: "فِطْرَةَ اللَّهِ" فيه وجهان أحدهما: أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ لمضمون الجملة كقوله: {صَبَعَةَ اللَّهِ} و{صُنِعَ اللَّهُ}. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ فِعْلٍ. قال الزمخشري: "أي: الزموا فطرة الله، وإنما أضمرته على خطاب الجماعة لقوله: "مُنِيبِينَ إِلَيْهِ". وهو حالٌ من الضمير في "الزموا". وقوله: "وَاتَّقَوْهُ، وَأَقِيمُوا، وَلَا تَكُونُوا" معطوفٌ على هذا المضمير". ثم قال: "أو عليكم فطرة". ورَدَّه الشيخُ: "بأنَّ كلمةَ الإِغْرَاءِ لَا تُضْمَرُ؛ إذ هي عَوَضٌ عن الفعل، فلو حَذَفْتُهَا لَزِمَ حَذْفُ الْعَوَضِ وَالْمُعَوَّضِ مِنْهُ. وهو إِحْجَافٌ". قلت: هذا رأيُ البصريين. وَأَمَّا الْكَسَائِيُّ وَاتَّبَاعُهُ فَيُحْزِرُونَ ذَلِكَ.

* { مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقَوْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ }

(11/382)

قوله: {مُنِيبِينَ}: حالٌ مِنْ فاعلِ "الزموا" المضمير كما تقدّم، أو مِنْ فاعلِ "أَقِمُّ" على المعنى؛ لأنّه ليس يُرادُ به واحدٌ بعينه، إنما المرادُ الجميعُ. وقيل: حالٌ من الناس إذا أريد بهم المؤمنون. وقال الزجاج: "بعد قوله: وَجَهَكَ" معطوفٌ محذوفٌ تقديره: فأقم وجهك وأمتك. فالحالُ من الجميع. وجاز حَذْفُ المعطوفِ لدلالةِ "مُنِيبِينَ" عليه كما جاز حَذْفُهُ في قوله: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ} أي: والناسُ لدلالةِ {إِذَا طَلَقْتُمْ} عليه. كذا زعم الزجاج في {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ}. وقيل: على خبرٍ كان أي: كونوا مُنِيبِينَ؛ لدلالةِ قوله: "ولا تكونوا".

* { مِنَ الَّذِينَ قَرَّضُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعَاءَ كُلِّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ قَرْحُونَ }

قوله: {قَرْحُونَ}: الظاهر أنَّه خبرٌ "كُلِّ حِزْبٍ" وجَوَّزَ الزمخشريُّ أَنْ يرتفعَ صفةً لـ "كل" قال: "ويجوز أن يكونَ "من الذين" منقطعاً ممَّا قبله. ومعناه: من المفارقين دِينَهُمْ كلِّ حِزْبٍ قَرِحِينَ بما لديهم، ولكنه رَفَعَ فرحين وصفاً لـ "كل" كقوله:

3650- وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمٍ تَفْصِيهِ *
قال الشيخ: "قَدَّرَ أَوَّلًا "فرحين" محروراً صفةً لـ حِزْبٍ ثم قال: ولكنه رُفِعَ على الوصفِ لـ "كل" لأنك إذا قلت: "مِنْ قَوْمِكَ كلُّ رجلٍ صالحٍ" جاز في "صالح" الخفضُ نعتاً لرجل وهو الأكثر، كقوله:

3651- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ تَرَّةً * فَتَرَكَنَّ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ
وجاز الرفعُ نعتاً لـ "كل" كقوله:

3652- وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ * هَوَجَاءٌ لَيْسَ لِلْبَّهَاءِ رَبُّرٌ
برفع "هوجاء" صفةً لـ "كل". انتهى. وهو تقريبٌ حسنٌ.

* { وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا آدَأَقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا قَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ }

(11/383)

قوله: {إِذَا قَرِيقٌ}: هذه "إذا" الفجائية وقعت جوابَ الشرطِ لأنها كالفاء في أنها للتعقيب، ولا تقع أولَ/ كلامٍ، وقد تجامعها الفاءُ زائدةً.

* { لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمْتَعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ } {

قوله: {لِيَكْفُرُوا}: يجوز أن تكونَ لامَ كي، وأن تكونَ لامَ الأمرِ، ومعناه التهديدُ نحو: {اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ}. قوله: "فَتَمْتَعُوا" قرأ العامةُ بالخطاب فيه وفي "تَعْلَمُونَ". وأبو العالية بالياء فيهما، والأولُ مبنيٌ للمفعول. وعنه "فَيَتَمْتَعُوا" بياءٍ قبل التاء. وعن عبد الله "فَلَيَتَمْتَعُوا" بلامِ الأمرِ.

* { أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ } {

قوله: {سُلْطَانًا}: أي: بُرْهَانًا وَحُجَّةً. فَإِنْ جَعَلْنَاهُ حَقِيقَةً كَانَ "يتكلم" مجازاً، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ حَقِيقَةً كَانَ "يتكلم" مجازاً، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ عَلَى حَذْفٍ مضافٍ أي: ذا سلطان كان "يتكلم" حقيقةً. وقال أبو البقاء هنا: "وقيل: هو جمعُ سَلِيْطٍ كَرَغِيْفٍ وَرُغْفَانٍ" انتهى. وهذا لا يجوزُ لأنه كان ينبغي أن يُقال: فهم يتكلمون. و"فهو يتكلم" جوابُ الاستفهام الذي تَضَمَّنَتْهُ "أم" المنقطعةُ.

* { وَمَا آتَيْنَهُمْ مِّنْ رِّبَاٍّ لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْنَهُمْ مِّنْ رَّكَابٍ تُرَبِّدُونَ وَجَهَ اللَّهُ قَاوِلًا لِّكُم هُمُ الْمُضْعِفُونَ } {

قوله: {لِّيَرْبُوَ}: العامةُ على الياءِ مِنْ تَحْتِ مَفْتُوحَةٍ، أسند الفعلَ لضميرِ الرِّبَا أي: ليزداد. ونافع بناءٍ مِنْ فَوْقٍ مضمومةً خطاباً للجماعة. فالواوُ على الأولِ لامٌ كلمة، وعلى الثاني كلمة ضميرٍ لغائبين. وقد تقدّمتُ قراءتا "أتيتم" بالمدِّ والقصرِ في البقرة.

(11/384)

قوله: "المُضْعِفُونَ" أي: أصحابُ الأضعاف. قال الفراء: "نحو مُسْمِنٍ، ومُعْطِشٍ أي: ذي إبلٍ سمانٍ وإبلٍ عطاش". وقرأ أبي بفتح العين، جعله اسمَ مفعولٍ. وقوله: "فأولئك هم" قال الزمخشري: "التفاتٌ حسن، كأنه [قال] لملائكته: فأولئك الذين يريدون وجهَ الله بصدقاتهم هم المُضْعِفُونَ. والمعنى: هم المُضْعِفُونَ به؛ لأنه لا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يَرْجِعُ إلى ما" انتهى. يعني أن اسم الشرط متى كان غيرَ ظرفٍ وَجَبَ عَوْدُ ضميرٍ من الجواب عليه. وتقدّم ذلك في البقرة عند قوله: {قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ} الآية. ثم قال: ووجهُ آخر: وهو أن يكونَ تقديره: فَمُوْتُوهُ فأولئك هم المُضْعِفُونَ. والحذفُ لما في الكلامِ مِنَ الدليلِ عليه. وهذا أسهلُّ مَا حَذَا، والأولُ أملاً بالفائدة".

* { اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَفْعَلُ مِثْلَ مَا سَخَّرَ اللَّهُ مِنْ سَخَّرَ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ }

(11/385)

قوله: { اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ } : يجوز في خبر الجلالة وجهان، أظهرهما: أنه الموصول بعدها. الثاني: أنه الجملة من قوله { هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَفْعَلُ } والموصول صفة للجلالة. وقدر الزمخشري الرابط بين المبتدأ والجملة الواقعة خبراً فقال: "وقوله: "مِنْ ذَلِكُمْ" هو الذي رَبَطَ الجملة بالمبتدأ؛ لَأَنَّ معناه مِنْ أفعالِهِ". قال الشيخ: "والذي ذكره النحويون أَنَّ اسمَ الإشارة يكون رابطاً إذا أُشِيرَ به إلى المبتدأ، وأمَّا "ذَلِكَ" هنا فليس إشارةً إلى المبتدأ لكنه شبيهة بما أجازهُ الفراءُ مِنَ الربط بالمعنى، وخالفه الناسُ، وذلك في قوله: { وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ } قال: "التقدير: يَتَرَبَّصْنَ أَزْوَاجَهُمْ". فقدّر الرُّبُطَ بمضافٍ إلى ضمير الذين فحصل به الربط، كذلك قدّر الزمخشري "مِنْ ذَلِكُمْ": "مِنْ أفعالِهِ" بمضافٍ إلى الضمير العائد إلى المبتدأ".

قوله: "مِنْ شُرَكَائِكُمْ" خبرٌ مقدّمٌ و"مِنْ" للتبويض. و"مَنْ يَفْعَلُ" هو المبتدأ و"مِنْ ذَلِكُمْ" متعلّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ مِنْ "شيء" بعده؛ فإنّه في الأصل صفةٌ له. و"مِنْ" الثالثةٌ مزيدةٌ في المفعولِ به؛ لأنه في حَيْزِ النفي المستفادِ من الاستفهام. والتقدير: ما الذي يَفْعَلُ شيئاً مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ. وقال الزمخشري: "ومِنْ الأولى والثانية كُلٌّ واحدةٌ مستقلةٌ بتأكيدٍ لتعجيزِ شركائِهِم وتجهيلِ عِبَدَتِهِم". قال الشيخ: "ولا أدري ما أراد بهذا الكلام؟" وقرأ الأعمش "تُشْرِكُونَ" خطاباً.

* { ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }

قوله: { بِمَا كَسَبَتْ } : أي بسببِ كَسْبِهِم. والباءُ متعلّقةٌ بـ "ظَهَرَ"، أو بنفسِ الفساد، وفيه بُعْدٌ.

(11/386)

قوله: "لِيُذِيقَهُم" اللامُ للعلّةِ متعلّقةٌ بـ "ظَهَرَ". وقيل: بمحذوفٍ أي: عاقبهم بذلك لِيُذِيقَهُم. وقيل: اللامُ للضرورة. وقرأ قبل "لِيُذِيقَهُم" بنون العظمة. والباقون بياء الغيبة.

* { فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّغُونَ }

قوله: {لَا مَرَدَّ لَهُ}: المَرَدُّ مصدر رَدَّ. و"مِنَ اللّٰهِ" يجوز أن يتعلّق بـ يأتي و محذوف يدلّ عليه المصدر أي: لا يَرُدُّهُ مِنَ اللّٰهِ أَحَدٌ. ولا يجوز أن يعمل فيه "مَرَدٌ" لأنّه كان ينبغي أن يُتَوَّن؛ إذ هو من قبيل المطوّلات.

* { مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلَانَفْسِهِمْ يَمْهَدُونَ }

قوله: {فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ}: و"فَلَانَفْسِهِمْ يَمْهَدُونَ" تقديم الجارّين يُفيد الاختصاص بمعنى: أن ضَرَرَ كَفْرٍ هَذَا وَمَنْعَةٌ عَمَلٍ هَذَا لَا يَتَعَدَّاهُ".

* { لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ }

قوله: {لِيَجْزِيَ}: في متعلّقه أوجه، أحدها: "يَمْهَدُونَ". والثاني "يَصَدَّعُونَ"، والثالث محذوف. قال ابن عطية: "تقديره ذلك ليجزي. وتكون الإِشَارَةُ إِلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ قَوْلِهِ "مِنَ كَفْرٍ" و"مَنْ عَمِلَ". وجعل الشيخ قسيم قوله {الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا} محذوفاً لدلالة قوله: {إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ} عليه. هذا إذا عَلَفْنَا اللام بـ "يَصَدَّعُونَ" أو بذلك المحذوف قال: "تقديره ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحات مِنْ فَضْلِهِ وَالْكَافِرِينَ بَعْدَهُ".

* { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِّن رَّحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ }

(11/387)

قوله: {الرِّيحَ}: قرأ العامّة "الرياح" جمعاً/ لأجل مبشّرات. والأعمش بالإفراد، وأراد الجنس لأجل "مبشّرات".
قوله: "وَلِيُذِيقَكُمْ" إمّا عطفٌ علي معنى "مُبَشِّرَاتٍ"؛ لأنّ الحال والصفة يُفهِمَانِ الْعِلَّةَ، فكان التّقدير: لِيُبَشِّرَ وَلِيُذِيقَكُمْ، وإمّا أن تكون الواو مزيدةً على رأي، فتتعلق اللام بـ "أَنْ يُرْسِلَ".

* { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرُمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله: {وَكَانَ حَقًّا}: بعضُ الْوَقْفَةِ يَقِفُ عَلَى "حَقًّا" وَيَبْتَدِئُ بِمَا بَعْدَهُ، يجعل اسمَ كان مضمراً فيها و"حَقًّا" خبرها. أي: وكان الانتقامُ حقاً. قال ابن عطية: "وهذا ضعيف؛ لأنه لم يَدْرُ قَدْرَ مَا عَرَضَهُ فِي نَظْمِ الْآيَةِ" يعني الوقف على "حَقًّا". وجعل بعضهم "حَقًّا" منصوباً على المصدر، واسمُ كان ضميرُ الأمرِ والشأن، و"علينا" خبرٌ مقدّم، و"نَصْرٌ" مبتدأ مؤخر. وبعضهم جعل "حَقًّا" منصوباً على المصدر أيضاً، و"علينا" خبرٌ مقدّم، و"نَصْرٌ" اسمٌ مؤخر. والصحيح أنّ "نَصْرٌ" اسمها، و"حَقًّا" خبرها، و"علينا" متعلقٌ بـ "حَقًّا" أو بمحذوفٍ صفةً له.

* { وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِّن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ }

(11/388)

قوله: { مِّن قَبْلِهِ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه تكرر لـ " مِنْ قَبْلِ " الأولى على سبيل التوكيد. والثاني: أَنْ يَكُونَ غير مكرر. وذلك أَنْ يُجْعَلَ الضميرُ فِي " قَبْلِهِ " للسحاب. وجاز ذلك لأنه اسمُ جنس يجوز تذكيره وتانيته، أو للريح، فتعلقُ " مِنْ " الثانيةُ بـ " يُنَزَّل " . وقيل: يجوزُ عَوْدُ الضميرِ على " كَسَفَا " كذا أطلق أبو البقاء. والشيخ قيده بقراءة مَنْ سَكَنَ السين. وقد تقدّمتُ قراءاتُ " كَسَفَا " في " سبحانٍ ". وللناس في هذا الموضوع كلامٌ كثير رأيتُ ذكره لتوضيح معناه. وقد أبدى كل من الشيخين: الزمخشريّ وابن عطية فائدة التأكيد المذكور. فقال ابن عطية: " أفادَ الإعلامَ بسرعةَ تَقَلُّبِ قلوبِ البشرِ مِنَ الإبلاسِ إلى الاستبشار؛ وذلك أن قولَه { مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ } يحتملُ الفُسْحَةَ فِي الزمانِ، أي: من قبلِ أَنْ يُنَزَّلَ بكثيرِ كالأَيامِ ونحوه فجاء " مِنْ قَبْلِهِ "، بمعنى أن ذلك متصل بالمطر فهو تأكيدٌ مفيدٌ ".

وقال الزمخشري: " ومعنى التوكيد فيه الدلالة على أن عَهْدَهُم بالمطرِ قد بَعُدَ فاستحکم يَأْسُهُم وتماذَى إبلاسُهُم، فكان استبشارُهُم على قَدْرِ اغتمامهم بذلك ". وهو كلامٌ حسنٌ.

(11/389)

إلَّا أَنْ الشَّيْخَ لَمْ يَرْتَضِهِ مِنْهُمَا فَقَالَ: " ما ذكرناه من فائدة التأكيد غير ظاهر، وإنما هو لمجرد التوكيد ويُفِيدُ رَفْعَ المَجازِ فقط ". انتهى. ولا أدري عدم الظهور لماذا؟ وقال قطرب: " وإن كانوا مِنْ قَبْلِ التَّنْزِيلِ مِنْ قَبْلِ المَطَرِ. وقيل: التقديرُ مِنْ قَبْلِ إنزالِ المَطَرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَزْرِعُوا. ودَلَّ المَطَرُ على الزرع؛ لأنه يَخْرُجُ بسببِ المَطَرِ. ودَلَّ على ذلك قولُه " قَرَأُوهُ مُضْفَرًّا " يعني الزرع؛ قال الشيخ: " وهذا لا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّ { مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ } متعلقٌ بـ " مُبْلِسِينَ " ولا يمكنُ مِنْ قَبْلِ الزَّرْعِ أَنْ يتعلَّقَ بِمُبْلِسِينَ؛ لِأَنَّ حَرْفِي جَرٍّ لا يتعلقان بعامل واحدٍ إلا بوساطة حرفِ العطفِ أو البدلِ، وليس هنا عطفٌ والبدلُ لا يجوز؛ إذ إنزالُ الغيثِ ليس هو الزرعُ ولا الزرعُ بعضُه. وقد يُتَحَيَّلُ فيه بدلُ الاشتمالِ بتكليفٍ: إمَّا لاشتمالِ الإنزالِ على الزرعِ، بمعنى: أَنَّ الزرعَ يكون ناشئًا عن الإنزالِ، فكان الإنزالُ مُشتملًا عليه. وهذا على مذهب مَنْ يقول: الأولُ مُشتملٌ على الثاني ".

وقال المبردُ: " الثاني السحابُ؛ لأنهم لَمَّا رَأَوْا السحابَ كانوا راجين المَطَرَ " انتهى. يريد مِنْ قَبْلِ رؤيةِ السحابِ. ويحتاج أيضًا إلى حَرْفِ عطفٍ ليصحَّ تعلقُ الحرفين بـ " مُبْلِسِينَ ". وقال الرماني: " من قبل الإرسال ". والكرماني: " من قَبْلِ الاستبشارِ؛ لأنه قَرَنَهُ بالإبلاسِ، ولأنه مَنَّ عليهم بالاستبشار ". ويحتاج

قولهما إلى حرفِ العطفِ لِمَا تَقَدَّمَ، وادِّعَاءُ حرفِ العطفِ ليس بالسهل؛ فإنَّ فيه خلافاً: بعضُهُم يَقيسُهُ، وبعضُهُم لا يقيسه. هذا كُلُّهُ في المفردات. أمَّا إذا كان في الجمل فلا خلافَ في اقتباسه.

* { فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

(11/390)

قوله: { إِلَى آثَارِ } : قرأ ابن عامر والأخوان وحفص بالجمع، والباقون بالإفراد. وسلام بكسر الهمزة وسكون الثاء، وهي لغةٌ فيه. وقرأ العامةُ "كَيْفَ يُحْيِي" بياء العَيْبَةِ أَي: أثر الرحمة فيمن قرأ بالإفراد، ومن قرأ بالجمع فالفعلُ مسندٌ لله تعالى، وهو مُحْتَمَلٌ في الإفراد أيضاً. والجحدري وأبو حيوة وابن السَّمِيفِغ "يُحْيِي" بتاء التانيث. وفيها تخريجان، أظهرهما: أنَّ الفاعلَ عائِدٌ على الرحمة. والثاني قاله أبو الفضل: عائِدٌ على أثر، وأثت "أثر" لاكتسابه بالإضافة التانيث، كضائرت له تَقَدَّمَتْ. ورُدَّ عليه: بأن شرط ذلك كَوْنُ المضافِ بِمعنى المضاف إليه، أو مِنْ سببه لا أجنبياً، وهذا أجنبيٌّ. و"كَيْفَ يُحْيِي" مُعْلَقٌ لـ "انظُرْ" فهو في محل نصب على إسقاط الخافض. وقال أبو الفتح: "الجملةُ مِنْ "كَيْفَ يُحْيِي" في موضع نصبٍ على الحال حَمَلًا على المعنى". انتهى وكيف تقع جملةُ الطلبِ حالاً؟

* { وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا قَرَأُوهُ مُضْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ }

قوله: { قَرَأُوهُ } : أي: قَرَأُوا النباتَ، لدلالة السياق عليه، أو على الأثر؛ لأنَّ الرحمةَ هي الغيث، وأثرها هو النبات. وهذا ظاهرٌ على قراءة الإفراد، وأمَّا على قراءة الجمع فيعودُ على المعنى. وقيل: الضمير للِسَّحَابِ. وقيل: للريح. وقرأ جناح بن حبيش "مُضْفَرًّا" بالفتح. و"لَظَلُّوا" جوارِبُ القسمِ الموطأ له بـ "لَئِنْ"، وهو ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنى كقوله: { مَا تَبِعُوا قِبَلَتَكَ } . وتقدَّمَ الكلامُ على نحو { قَاتِلْكَ لَا تُسْمِعُ } إلى آخره في الأنبياء وفي النمل، وكذلك في قراءتِي "ضعف" وما الفرقُ بينهما في الأنفال؟ والضميرُ في "مِنْ بَعْدِهِ" يعودُ على الاصفرارِ المدلولِ عليه بالصفة كقوله: 3653- إذا تُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ * أي: إلى السَّفِيهِ لدلالة "السَّفِيهِ" عليه.

(11/391)

* { وَيَوْمَ تَفُومُ السَّاعَةُ يُفْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِئُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ }

قوله: { مَا لَيْتُوا } : جوابُ قوله "يُقْسِمُ" وهو على المعنى، إذ لو حُكي قولهم بعينه ل قيل: ما لَيْتْنَا. و"كذلك" أي: مِثْلَ ذلك الإفك كانوا يُؤفكون.

* { وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِئْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَا كَيْتَكُمْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ }

قوله: { فِي كِتَابِ اللَّهِ } : الظاهرُ أنه متعلِّقٌ بـ "لَبِئْتُمْ" بمعنى فيما وَعَدَ به في كتابه مِنَ الحشرِ والبعث. وقال قتادة: على التقديم والتأخير، والتقدير: "وقال الذين أُوتوا العلم في كتابِ الله لقد لَبِئْتُمْ، و"في" بمعنى الباء أي: العلم بكتاب الله. وصدوره عن قتادة بعيدٌ. والعامَّةُ على سكون عَيْنِ "البعث". والحسنُ بفتحها. وقُرئ بكسرها.

فالمكسورُ اسمٌ، والمفتوحُ مصدرٌ. قوله: "فهذا يومٌ" في الفاءِ قولان، أظهرهما: أنها عاطفةٌ هذه الجملة على "لَقَدْ لَبِئْتُمْ". وقال الزمخشري: "هي جوابٌ شرطٍ مقدرٌ كقوله: 3654- * فقد جئنا خراسانا لأنه قيل: إن صحَّ ما قُلتُم: إنَّ خراسانَ أقصى ما يُرادُ بكم، وأن لنا أن نَحْلُصَ، وكذلك إن كنتم منكرين للبعث فهذا يومُ البعث" ويشير إلى البيت المشهور وهو:

قالوا: خراسانُ أقصى ما يُرادُ بنا * ثم القُفولُ فقد جئنا خراسانا
قوله: "لا تَعْلَمُونَ" أي البعثُ أي: ما يَرادُ بكم، أو لا يَقْدَرُ له مفعولٌ أي: لم يكونوا مِنْ أولي العلم. وهو أبلغُ.

* { فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ }

قوله: { فَيَوْمَئِذٍ } : أي: إذ يقع ذلك، ويقولُ الذين أوتوا العلمَ تلك المقالة.

(11/392)

قوله: "لا يَنْفَعُ" هو الناصبُ لـ "يومئذٍ" قبله. وقرأ الكوفيون هنا وفي غافر بالياء مِنْ تَحْتِ. وافقهم نافع على ما في غافر، لأن التانيثَ مجازيٌّ ولأنه قد فُصِّلَ أيضاً. والباقون بالتانيث فيهما مراعاةً لِلْفُظِّ.

قوله: { وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ } قال الزمخشري: "مِنْ قولك: اسْتَعْتَبْنِي فلانٌ فَأَعْتَبْتَهُ أي: استرضاني فَأَرْضَيْتَهُ، وكذلك إذا كنتَ جانباً عليه. وحقيقتهُ أَعْتَبْتَهُ. أرلَت عَتْبَهُ ألا ترى إلى قوله:

3655- عَصَبَتْ تَمِيمٌ أَنْ يُقْتَلَ عِلْمُرٌ * يَوْمَ النِّسَارِ فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ
كيف جعلهم عِضَاباً؟ ثم قال: "فَأَعْتَبُوا" أي: أزيلَ عَصَبُهُم. والغضبُ في معنى العُتْبِ. والمعنى: لا يُقال لهم: أَرْضُوا رَبَّكُمْ بتوبة وطاعة. ومثله قوله تعالى:

{ قَالِیَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ } فإن قلت: كيف جُعِلوا غيرَ مُسْتَعْتَبِينَ في بعض الآيات وغيرَ مُعْتَبِينَ في بعضها، وهو قوله: { وَإِنْ يَسْتَعْتَبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ }. قلت: أمَّا كونهم غيرَ مُسْتَعْتَبِينَ فهذا معناه، وأمَّا كونهم

غَيْرَ مُعْتَبِينَ فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ غَيْرُ رَاضِينَ بِمَا هُمْ فِيهِ، فَشُبِّهَتْ حَالُهُمْ بِحَالِ قَوْمٍ جُنِيَ عَلَيْهِمْ فَهَمُّ عَاتِبُونَ عَلَى الْجَانِي، غَيْرُ رَاضِينَ عَنْهُ بِمَا هُمْ فِيهِ. فَإِنَّ يَسْتَعْتَبُوا اللَّهَ أَيَّ يَسْأَلُوهُ إِزَالَةَ مَا هُمْ فِيهِ فَمَا هُمْ مِنَ الْمَجَابِينَ "انتهى". وقال ابن عطية: "وَيَسْتَعْتَبُونَ بِمَعْنَى يَعْتَبُونَ كَمَا تَقُولُ: يَمْلِكُ وَيَسْتَمْلِكُ. والبابُ فِي اسْتَفْعَلِ طَلِبُ الشَّيْءِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى كَانَ يَفْسُدُ؛ إِذْ كَانَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ: وَلَا يُطَلَبُ مِنْهُمْ عُنْبَى". قلت: وليس فاسداً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ.

* { وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ }

(11/393)

قوله: { وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ } : إنما وُجِدَ هُنَا، وَجُمِعَ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ: " أَنْتُمْ " لِنَكْتَةِ: وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَقَالَ: " وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِكُلِّ آيَةٍ " أَيَّ جَاءَتْ بِهَا الرِّسْلُ. فَقَالَ الْكُفَّارُ: مَا أَنْتُمْ أَيُّهَا الْمَدْعُونَ الرِّسَالَةَ كَلِّمُوا إِلَّا كَذَا.

* { كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: { كَذَلِكَ يَطْبَعُ } : أَي: مِثْلَ ذَلِكَ الطَّبِيعِ يَطْبَعُ.

* { فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ اللَّهُ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ }

قوله: { وَلَا يَسْتَخِفُّكَ } : الْعَامَّةُ مِنَ الْاسْتِخْفَافِ بِخَاءٍ مَعْجَمَةٍ وَفَاءٍ. وَيَعْقُوبُ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقٍ بِخَاءٍ مَهْمَلَةٍ وَقَافٍ مِنَ الْاسْتِحْقَاقِ. وَابْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ وَيَعْقُوبُ بِتَخْفِيفِ نُونِ التَّوَكُّيدِ. وَالنَّهْيُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ " لَا أَرَيْتَكَ هَهُنَا ".

سورة لقمان

* { تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قوله: { الْكِتَابِ الْحَكِيمِ } : قِيلَ: فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ وَهَذَا قَلِيلٌ قَالُوا: أَعْقَدْتُ اللَّبْنَ فَهُوَ عَقِيدٌ أَيُّ مُعَقَّدٌ، أَوْ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، أَوْ بِمَعْنَى ذِي الْحِكْمَةِ، أَوْ أَصْلُهُ: الْحَكِيمُ قَائِلُهُ، ثُمَّ حُذِفَ / الْمِضَافُ وَأَقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ، فَانْقَلَبَ مَرْفُوعًا، فَاسْتَتَرَ فِي الصِّفَةِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَهُوَ حَسَنُ الصَّنَاعَةِ.

* { هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ }

قوله: { هُدًى وَرَحْمَةً } : الْعَامَّةُ عَلَى النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ مِنْ " آيَاتٍ " وَالْعَامِلُ مَا

في اسم الإشارة من معنى الفعل، أو المدح. وحمزة بالرفع على خبر مبتدأ مضمرة. وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ "هَدِيًّا" مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ حَالِ رَفَعٍ "رَحْمَةً". قال: "وَيَكُونُ رَفَعُهَا عَلَى خَبَرِ ابْتِدَاءٍ مَضْمَرٍ أَي: وَهُوَ رَحْمَةٌ". وفيه بُعْدٌ.

* { الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ }

(11/394)

قوله: { الَّذِينَ يُقِيمُونَ } : صفةٌ أو بدلٌ أو بيانٌ لما قبله، أو منصوبٌ أو مرفوعٌ على القطع. وعلى كل تقديرٍ فهو تفسيرٌ للإحسان. وسُئِلَ الْأَصْمَعِيُّ عَنِ الْأَمْعِيِّ. فَأَنْشَدَ:
3656- الْأَمْعِيُّ الَّذِي يَطْرُقُ بَكَ الطُّ * طَنَّ كَأَنْ قَدِ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا
يعني أَنَّ الْأَمْعِيَّ هُوَ الَّذِي إِذَا طَنَّ شَيْئًا كَانَ كَمَنْ رَأَاهُ وَسَمِعَهُ.
كَذَلِكَ الْمُحْسِنُونَ هُمُ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ هَذِهِ الطَّاعَاتِ. وَمِثْلُهُ: وَسُئِلَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْهَلُوعِ فَلَمْ يَزِدْ أَنْ تَلَا { إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا }.

* { وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِعِيرٍ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ }

قوله: { لَهْوَ الْحَدِيثِ } : من باب الإضافة بمعنى " مِنْ " لِأَنَّ اللَّهَ يَكُونُ حَدِيثًا وَغَيْرَهُ كَبَابِ سَاجٍ وَجُبَّةٍ حَرٍّ. وَقِيلَ: هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: يَشْتَرِي ذَوَاتَ لَهْوِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي مُشْتَرِيِ الْمُغْتَبَاتِ. وَالْأَوَّلُ أَبْلَغُ.

قوله: "لِيُضِلَّ" قرأ ابن كثير وأبو عمرو "لِيُضِلَّ" بفتح حرف المضارعة. والباقيون بضمه، مِنْ أَصْلٍ غَيْرِهِ، فمفعوله محذوف. وهو مُسْتَلْزِمٌ لِلضَّلَالِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَصَلَ فَقَدْ صَلَ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ هُنَا: "فَإِنْ قُلْتَ: الْقِرَاءَةُ بِالرَّفْعِ بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّ النَّصْرَ كَانَ غَرَضَهُ بِاشْتِرَائِ اللَّهِ أَنْ يَصُدَّ النَّاسَ عَنِ الدُّخُولِ فِي الإِسْلَامِ وَاسْتِمَاعِ الْقُرْآنِ وَيُضِلَّهُمْ عَنْهُ فَمَا مَعْنَى الْقِرَاءَةِ بِالْفَتْحِ؟ قُلْتَ: مَعْنِيَانِ، أَحَدُهُمَا: لِيُثَبِّتَ عَلَى ضَلَالِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ وَلَا يَصْدِفَ عَنْهُ، وَيَزِيدَ فِيهِ وَيَمُدَّهُ؛ فَإِنَّ الْمُحْذُولَ كَانَ شَدِيدَ الشُّكِيمَةِ فِي عِدَاوَةِ الدِّينِ، وَصَدَّ النَّاسَ عَنْهُ. الثَّانِي: أَنْ يُوَضَّعَ "لِيُضِلَّ" مَوْضِعَ لِيُضِلَّ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ مَنْ أَصَلَ كَانَ ضَالًّا لَا مَحَالَةَ فَدَلَّ بِالرَّدْفِ عَلَى الْمَرْدُوفِ".

(11/395)

قوله: "بغير علم" حالٌ أي: يشتري بغير علمٍ بأحوال التجارة حيث اشترى ما يحسُرُ فِيهِ الدَّارِبِينَ.
قوله: وَيَتَّخِذَهَا "قرأ الأخوان وحفصٌ بالنصب عطفاً على "لِيُضِلَّ" فهو علته

كالذي قبله. والباقون بالرفع عطفاً على "يَشْتَرِي" فهو صلة. وقيل: الرفع على الاستئناف من غير عطف على الصلة. والضمير المنصوب يعود على الآيات المتقدمة أو السبيل؛ لأنه يُؤْتَتْ، أو الأحاديث الدال عليها "الحديث" لأنه اسم جنس.

قوله: "أَوْلَيْكَ لَهُمْ" حُمِلَ أولاً على لفظ "مَنْ" فَأُفْرِدَ، ثم على معناها فُجِّعَ، ثم على لفظها فأُفْرِدَ في قوله: {وَإِذَا تُنْزِلُ عَلَيْنَا آيَاتِنَا} وله نظائر تقدّم التنبيه عليها في المائدة، عند قوله تعالى: {مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَعَصَى عَلَيْهِ}. وقال الشيخ: "ولا نعلم جاء في القرآن ما حُمِلَ على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ غير هاتين الآيتين". قلت: وُجِدَ غيرهما كما قدّمْتُ التنبيه عليه في المائدة.

* {وَإِذَا تُنْزِلُ عَلَيْنَا آيَاتِنَا وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا كَانُوا لَمْ يَسْمَعُهَا كَانُوا فِي أذُنَيْهِ وَقُرْآنًا فَبَشَّرَهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}

قوله: {كَانُوا لَمْ يَسْمَعُهَا}: حالٌ مِنْ فاعل "وَلَى" أو مِنْ ضمير "مُسْتَكْبِرًا".
قوله: {كَانُوا فِي أذُنَيْهِ وَقُرْآنًا}: حالٌ ثالثةٌ أو بدلٌ ممّا قبلها، أو حالٌ مِنْ فاعل "يَسْمَعُهَا"، أو تبينٌ لما قبلها. وجوّز الزمخشريُّ أن تكون جملتا التشبيه استئنافيتين.

* {خَالِدِينَ فِيهَا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}

(11/396)

قوله: {خَالِدِينَ}: هو حالٌ. وخبرٌ "إِنَّ" الجملة مِنْ قوله: "لَهُمْ جَنَاتٌ". والأحسنُ أَنْ يُجْعَلَ "لَهُمْ" هو الخبر وحده، و"جَنَاتٌ" فاعلٌ به. وقرأ زيدٌ بن عليّ "خالدون" بالواو فيجوزُ أَنْ يكون هو الخبر، والجملة - أو الجارٌ وحده - حالٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ "خالدون" خبراً ثانياً لِإِنَّ.
قوله: "وَعَدَّ اللَّهُ" مصدرٌ مؤكّدٌ لنفسه لأنّ قوله: "لَهُمْ جَنَاتٌ" في معنى: وَعَدَّهِمُ اللَّهُ ذَلِكَ. و"حَقًّا" مصدرٌ مؤكّدٌ لغيره، أي: لمضمون تلك الجملة الأولى، وعاملهما مختلفٌ: فتقديرُ الأول: وَعَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ وَعَدًّا، وتقديرُ الثاني: أَحَقُّ ذَلِكَ حَقًّا.

* {خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بَعِيرٍ عَمَدٍ تَرْوَتُهَا وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًّا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ}

قوله: {بَعِيرٍ عَمَدٍ تَرْوَتُهَا}: تقدّم في الرعد.

* {هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}

قوله: {مَاذَا خَلَقَ}: "ما" استفهامٌ. وقد تقدّم تحقيقُ هذا في البقرة.

* { وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ }

ولقمان قيل: أعجميُّ. وهو الظاهر. فمنعُه للتعريفِ والعُجْمَةِ الشخصية. وقيل: عربيُّ مشتقُّ من اللِّقْمِ وهو حينئذٍ مرتجلٌ؛ لأنه لم يَسْبِقْ له وَصْعٌ في النكرات. ومنعُه حينئذٍ للتعريفِ وزيادة الألفِ والنون.

* { وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لَابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ }

(11/397)

والعاملُ في "إذ" مضمَرٌ. "وهو يعظه" جملةٌ حاليةٌ. "يا بُنَيَّ" قد تقدّم خلافُ القراء فيه. وتقدّم الكلامُ أيضاً على { وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ } في العنكبوت.

* { وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ }

قوله: { وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ } يجوزُ أَنْ ينتصبَ على الحالِ مِنْ "أُمُّهُ" أي: صَعْفًا على صَعْفٍ، أو مِنْ مَفْعُولٍ "حَمَلَتْهُ" أي: عَلَقَةً ثم نطفة ثم مُضْغَةً. وكلاهما جاء في التفسير. وقيل: منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ أي: في وَهْنٍ. قاله أبو البقاء. و"على وَهْنٍ" صفةٌ لـ "وهناً".

وقرأ الثقفى وأبو عمرو في روايةٍ { وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ } بفتحِ الهاءِ فيهما. فاحتمل أَنْ يكونا لغتين كالشَّعْر والشَّعْر، واحتمل أَنْ يكونَ المَفْتُوحَ مصدرَ وَهْنٍ بالكسرِ يَوْهَنُ وَهْنًا. وقرأ الجحدريُّ وقتادةٌ وأبو رجاءٍ/ "وقصّله" دونَ ألفِ أي: وفطامه. قوله: "أَنْ اشْكُرْ" في "أَنْ" وجهان، أحدهما: أنها مفسرة. والثاني: أنها مصدريةٌ في محلِّ نصبٍ بـ "وصَّينا". وهو قولُ الزجاج.

* { وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

قوله: { مَعْرُوفًا } صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: صحاباً معروفاً وقيل: الأصل: بمعروفٍ.

قوله: "إِلَيَّ" متعلّقٌ بـ أَنَابَ. "ثم إِلَيَّ" متعلّقٌ بمحذوفٍ لأنه خبرٌ "مَرْجِعُكُمْ".

* { يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِنْقَالًا حَبَّةً مِنْ حَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَحْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِي بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ }

(11/398)

قوله: {إِنَّهَا إِنْ تَكُ} : ضميرُ القصةِ. والجملةُ الشرطيةُ مفسِّرةٌ للضميرِ. وتقدَّم أن نافعاً يقرأ "مُنْقَال" بالرفعِ على أن "كان" تامَّةٌ وهو فاعلُها. وعلى هذا فيقال: لِمَ لَحِقَتْ فعله تاءُ التانيث؟ قيل: لإضافته إلى مؤنث، ولأنه بمعنى: زِنَةٌ حَبَّةٌ. وَجَوَّزَ الرَّمخَشري في ضميرِ "إنها" أن تكونَ للهتةً من السِّيئاتِ أو الإحسانِ في قراءةٍ مَنْ نصب "مُنْقَال". وقيل: الضميرُ يعودُ على ما يُفهمُ مِنْ سِباقِ الكلامِ أي: إنَّ التي سألتَ عنها إِنْ تَكُ وفي التفسيرِ: أنه سأل أباه: أَرَأَيْتَ الحبةَ تقعُ في مَعاصِ البحرِ: أيعلمها الله؟ وقرأ عبد الكريم الجَرَّيُّ "فَتَكَنَّ" بكسرِ الكافِ وتشديدِ النونِ مفتوحةً أي: فتستقرُّ. وقرأ محمد بن أبي فجة البعلبكي "فَتُكَنَّ" كذلك إلا أنه ميني للمفعول. وقِيادةُ "فَتَكَنَّ" بكسرِ الكافِ وتخفيفِ النونِ مضارعٌ "وَكَنَّ" أي: استقرَّ في وَكِنِه ووَكَرِه.

* { يَا بَيْتِي أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرِي بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَيْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرِي عَلَيَّ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ }

قوله: { مِنْ عَزْمِ } : عَزَمَ مصدرٌ. يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بمعنى مفعول أي: مِنْ مَعزوماتِ الْأُمُورِ أو بمعنى عازمٍ كقوله: { فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ } وهو مجازٌ بليغٌ. وزَعَمَ المبردُ أَنَّ العَيْنَ تُبَدِّلُ حَاءً فَقال: حَزَمٌ وَعَزَمٌ. والصحيحُ أَنهما مادَّتان مختلفتان اتَّفقتا في المعنى.

* { وَلَا تُصَعِّرْ حَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ }

قوله: { وَلَا تُصَعِّرْ } : قرأ نافعٌ وأبو عمرو والأخوان "تَصَاعَرَ" بألفٍ وتخفيفِ العينِ. والباقون دون ألفٍ وتشديدِ العينِ، والرسمُ يَحْتَمِلُهما؛ فإنَّ الرسمَ بغيرِ ألفٍ. وهما لغتان: لغَةُ الحجازِ التخفيفُ، وتميمُ التثقيبُ. فمِن التثقيبِ قوله:

(11/399)

3657- وَكُنَّا إِذَا الْجَبَاؤُ صَعَّرَ حَدَّهُ * أَقْمَنَا لَهُ مِنْ مَيْلِهِ فَيَقُومُ
ويقال أيضاً: تَصَعَّرَ. قال:

3658- * أَقْمَنَا لَهُ مِنْ حَدِّهِ الْمُتَصَعَّرِ
وهو من المَيْلِ؛ وذلك أَنَّ المتكبرَ يميلُ بِحَدِّهِ تكبُّراً كقوله { تَأْنِي عِطْفِهِ }. قال أبو عبيدة: "أصله من الصَّعْر، داءٌ يَأْخُذُ الإيْلَ في أعناقِها فتميلُ وتلتوي". وتفسيرُ اليزيديِّ له بأنَّ التَّشْدُقُ في الكلامِ لا يوافقُ الآيةَ هنا.

* { وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْصُصْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ }

قوله: { وَاقْصِدْ } : هذا قاصِرٌ بمعنى اقتصدِ واسلُكُ الطريقةَ الوُسطى بين ذلك

قواما. وقُرئ "وأفصد" بهمزة قطع، مِنْ أَفْصَدَ إِذَا سَدَّ سَهْمَهُ لِلرَّمِيَةِ.
 قوله: "مِنْ صَوْتِكَ" تبعيضية. وعند الأخفش يجوز أن تكون مزبدة. ويؤيدُه
 {يَعْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ} وقيل: "مِنْ صَوْتِكَ" صفة لموصوفٍ محذوفٍ أي: شيئاً
 مِنْ صَوْتِكَ وكانت الجاهلية يتمدحون برفع الصوتِ قال:
 3659- جَهِيْرُ الْكَلَامِ جَهِيْرُ الْعُطَاسِ * جَهِيْرُ الرُّوَاءِ جَهِيْرُ النَّعْمِ
 قوله: "إِنَّ أَنْكَرَ" مبنيٌّ للمفعول نحو: "أَشْعَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ". وهو مختلفٌ
 فيه. ووُجِدَ "صوت" لأنه يُرادُ به الجنسُ وإضافته لجمع.

* { أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ
 نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا
 كِتَابٍ مُّبِينٍ }

(11/400)

قوله: {نِعْمَةٌ}: قرأ نافع وأبو عمرو وحفص "نِعْمَه" جمع نِعْمَة مضافاً لها
 الضمير، ف "ظاهرة" حالٌ منها. والباقون "نِعْمَةً" بسكون العين، وتنوين تاء
 التأنيث، اسم جنس يُرادُ به الجمعُ ف "ظاهرة" نعتٌ لها. وقرأ ابنُ عباس
 ويحيى بن عمارة "وأصبغ" بإبدال السين صاداً. وهي لغةٌ كلبٍ يفعلون ذلك مع
 العين والخاء والقاف. وتقدّم نظيرُ هذه الجملة كلها في البقرة، والكلامُ على
 "أَوْلُو" ونحوه.

* { وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى وَإِلَى
 اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ }

وقرأه عليٌّ والسلميُّ "يُسَلِّم" بالتشديد.

* { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَفْلَاحٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا
 نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }

قوله: {وَالْبَحْرُ}: قرأ أبو عمرو بالنصب، والباقون بالرفع. فالنصبُ من وجهين،
 أحدهما: العطفُ على اسم "أَنَّ". أي: ولو أَنَّ البحرَ، و"يَمُدُّهُ" الخبرُ. والثاني:
 النصبُ بفعلٍ مضمَرٍ يُقَسَّرُهُ "يَمُدُّهُ" والواوُ حينئذٍ للحال. والجملةُ حاليةٌ، ولم
 يُخْتَجِ إلى ضمير رابطةٍ بين الحالِ وصاحبها، للاستغناء عنه بالواو. والتقديرُ: ولو
 أَنَّ الذي في الأرضِ حالٌ كونِ البحرِ ممدوداً بكذا.
 وأمَّا الرفعُ فيمن وجهين، أحدهما: العطفُ على أَنَّ وما في خبرها. وقد تقدّم لك
 في "أَنَّ" الواقعة/ بعد "لو" مذهبان: مذهبُ سيبويه الرفعُ على الابتداء،
 ومذهبُ المبرد على الفاعلية بفعلٍ مقدر، وهما عائدان هنا. فعلى مذهب
 سيبويه يكونُ تقديرُ العطفِ: ولو البحر. إلا أَنَّ الشيخَ قال: إنه لا يلي "لو"
 المتبداً اسماً صريحاً إلا في ضرورة، كقوله:
 3660- لو بغير الماءِ خلقي شَرِقُ *

(11/401)

وهذا القول يُؤدِّي إلى ذلك. ثم أجاب بأنه يُعْتَقَر في المعطوف ما لا يُعْتَقَر في المعطوف عليه كقولهم: "رَبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ". وعلى مذهب المبرد يكون تقديره: ولو تَبَّتِ الْبَحْرُ، وعلى التقديرين يكون "يَمُدُّه" جملةً حاليةً من البحر.

والثاني: أَنَّ "البحر" مبتدأ، و"يَمُدُّه" الخبر، والجملةُ حاليةٌ كما تقدّم في جملة الاشتغال، والرباط الواو. وقد جَعَلَهُ الزمخشريُّ سؤالاً وجواباً. وأنشد:

3661- وقد أَعْتَدِيَّ وَالطَيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا *
و"مِنْ شَجْرَةٍ" حالٌ: إمَّا من الموصول، أو من الضمير المستتر في الجارِّ الواقع صلةً، و"أَقْلَامٌ" خبرٌ "أَنَّ". قال الشيخ: "وفيه دليلٌ على مَنْ يَقُولُ - كالزمخشريِّ وَمَنْ يَتَعَصَّبُ لَهُ مِنَ الْعَجَمِ - على أَنَّ خبر "أَنَّ" الواقعة بعد "لو" لا يكونُ اسماً البتة لا جامداً ولا مشتقاً، بل يتعيَّنُ أَنْ يكونَ فعلاً" قال: "وهو باطلٌ" وأنشد:

3662- ولو أنها عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا * مُسَوِّمَةٌ تَدْعُو عبيداً وَأَرْتَمَا

وقال:

3663- ما أَطْيَبَ الْعَيْشَ لو أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ * تَبُّو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ

وقال:

3664- ولو أَنَّ حياً فائتُ الموتِ فاته * أخو الحربِ فوقَ القارِحِ الْعَدَوَانِ
قال: "وهو كثيرٌ في كلامهم". قلت: وقد تقدّم أولُ هذا الموضوع أَنَّ هذه الآية ونحوها تُبْطَلُ ظاهراً قول المتقدمين في "لو" أنها حرفٌ امتناعٍ لامتناعٍ؛ إذ يلزمُ محذورٌ عظيمٌ: وهو أَنَّ ما بعدها إذا كان منفيّاً لفظاً فهو مُثَبَّتٌ معنىً، وبالعكس. وقوله: "ما تَفِدَتْ" منفيٌّ لفظاً، فلو كان مثبتاً معنىً فَسَدَ المعنى، فعليك بالالتفاتِ إلى أولِ البقرة.

وقرأ عبد الله "وَبَحْرٌ" بالتنكير وفيه وجهه معرّفاً. وسَوَّغَ الابتداءَ بالنكرة وقوعها بعد واو الحال، وهو معدودٌ من مسوغات الابتداء بالنكرة. وأنشدوا:

(11/402)

3665- سَرَرْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُدُّ بَدَا * مُحَيَّاكَ أَخْفَى صَوُّهُ كُلَّ شَارِقٍ
وبهذا يظهرُ فسادُ قول مَنْ قال: إِنَّ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يَتَعَيَّنُ الْقَوْلُ بِالْعَطْفِ على "أَنَّ"، كأنهم تَوَهَّمُ أَنَّهُ لَيْسَ تَمَّ مُسَوِّغٌ.
وقرأ عبد الله وَأَبِيَّ "تَمُدُّه" بالتأنيثِ لأجل "سبعة". والحسن وابن هرمرز وابن مصرف "يُمُدُّه" بالياء من تحث مضمومةً وكسر الميم مِنْ أَمَدِّهِ. وقد تقدّم اللغتان في آخر الأعراف وأوائل البقرة.

قال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ قيل: "مِنْ شَجْرَةٍ" بالتوحيد؟ قلت: أريد تفصيلَ الشجرِ وتَقْصِيها شجرةً شجرةً حتى لا يَبْقَى من جنس الشجرِ واحدةٌ إِلَّا قد بُرِيَتْ أَقْلَاماً". قال الشيخ: وهو مِنْ وَقوعِ الْمَفْرَدِ مَوْقِعِ الْجَمْعِ وَالنَّكْرَةِ مَوْقِعِ

المعرفة، كقوله: {مَا تَنَسَّخْ مِنْ آيَةٍ} قلت: وهذا يذهب بالمعنى الذي أبداه
الزمخشري. وقال أيضاً: "فإن قلت: "الكلمات" جمع قلة، والموضع موضع
تكثير، فهلا قيل: كَلِم. قلت: معناه أن كلماته لا تفي بكثبتها البحار، فكيف
بكلمته؟" قلت: يعني أنه من باب التثنية بطريق الأولى. وردّه الشيخ: بأنّ جَمَعَ
السلامة متى عُرف بال غير العَهْدية أو أضيف عمّ. قلت للناس خلاف في "أل"
هل تُعمُّ أو لا؟ وقد يكونُ الزمخشريُّ ممَّن لا يَرى العموم، ولم يزل الناسُ
يسألون في بيت حَسَّان رضي الله عنه:

3666- لنا الجفانُ العُرُّ يَلْمَعَنَّ بالصُّحى *

ويقولون: كيف أتى بجمع القلة في مقام المدح؟ ولم لم يقل الجفان؟ وهو
تقرير لما قاله الزمخشريُّ واعترافُ بأنَّ أل لا تؤثر في جمع القلة تكثيراً.

* { مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَتَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ }

(11/403)

قوله: {إِلَّا كَتَفْسٍ} خبر "ما خلقتكم" والتقدير: إلا كخلق نفس واحدة وبعتها.
وهنا "إلى أجل" وفي الزمر {لأجل} لأن المعنيين لايقان بالحرقين فلا عليك
في أيهما وقع.

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ بُولِجُ اللَّيْلِ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ كُلَّ يَجْرِبًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }

وقرأ أبو عمرو في رواية: {وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ} بياء العيبة. والباقون بالناء
خطاباً.

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ لِيُرِيَكُمْ مِنْ آيَاتِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ
لآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ }

قوله: {بِنِعْمَةِ اللَّهِ}: يجوز/ أن يتعلّق بـ "تجري" أو بمحذوفٍ على أنها حال:
ملتبسةً بنعمة الله. والأعمش والأعرج "بنعمات" جمعاً. وابنُ أبي عبله كذلك
إلا أنه فتح النون وكسر العين. وموسى بن الزبير "الفلك" بضمين.

* { وَإِذَا عَشِيتُهُمْ مُّوْجٌ كَالظُّلُلِ دَعَاؤُا إِلَهَهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ
فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ }

قوله: {خَتَّارٌ}: مثالٌ مبالغةٍ من الخئر، وهو أشدُّ العذر. قال الأعشى:
3667- بألقِ القردِ من تيماءٍ منزله * حصنٌ حصينٌ وجارٌ غيرُ ختَّار

وقال عمرو بن معد يكرب:

3668- فأئك لو رأيت أبا عُمير * ملأت يدبك من عذرٍ وخئر
وقالوا: "إن مددت لنا شبراً من عذر مددنا لك باعاً من خئر".

(11/404)

* { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ وَإِخْسَتُوا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَارٌ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْعُرُورُ }

قوله: { وَلَا مَوْلُودٌ } : جَوَّزُوا فِيهِ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبْرُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى "وَالِدٌ"، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ صِفَةً لَهُ. وَفِيهِ إِشْكَالٌ: وَهُوَ أَنَّهُ تَقَى عَنْهُ أَنْ يَجْزِي، ثُمَّ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ جَارٌ. وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَارِيًا عَنْهُ فِي الدُّنْيَا فَلَيْسَ جَارِيًا عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَالْحَالَانِ بِاعْتِبَارِ رَمَنَيْنِ.

(11/405)

الدر المصون في علم الكتاب المكنون
السمين الحلبي
(12)

نسخ وتنسيق مكتبة مشكاة الإسلامية
وقد منع المهدويُّ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً قَالَ: "لَأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ صِفَةٌ لَهُ فَيَبْقَى بِلَا خَبْرٍ، وَلَا مُسْتَوْعٍ غَيْرِ الْوَصْفِ". وَهُوَ سَهْوٌ. لِأَنَّ النُّكْرَةَ مَتَى اعْتَمَدَتْ عَلَى نَفْيِ سَاعِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا. وَهَذَا مِنْ أَشْهُرِ مُسَوِّغَاتِهِ. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُهُ: { وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَارٌ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا } وَارِدٌ عَلَى طَرِيقِ مِنَ التَّوَكِيدِ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ مَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ. قُلْتَ: الْأَمْرُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ أَكَدُّ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ، وَقَدْ انصَمَّ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: "هُوَ" وَقَوْلُهُ: "مَوْلُودٌ". قَالَ: "وَمَعْنَى التَّوَكِيدِ فِي لَفْظِ الْمَوْلُودِ: أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ لَوْ شَفَعَ لِلْوَالِدِ الْأَدْتَى الَّذِي وُلِدَ مِنْهُ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ فَضْلًا أَنْ يَشْفَعَ لِمَنْ فَوْقَهُ مِنْ أَجْدَادِهِ لِأَنَّ "الْوَالِدَ" يَقَعُ عَلَى الْوَالِدِ وَوَالِدِ الْوَالِدِ، بِخِلَافِ الْمَوْلُودِ فَإِنَّهُ لِلَّذِي وُلِدَ مِنْكَ" قَالَ: "وَالسَّبَبُ فِي مَحِيئَتِهِ عَلَى هَذَا السَّبَبِ أَنَّ الْخَطَابَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَعَلَيْهِمْ قُبُضَ آبَاؤُهُمْ عَلَى الْكُفْرِ، فَأَرِيدُ حَسْمَ أَطْمَاعِهِمْ وَأَطْمَاعِ النَّاسِ فِيهِمْ".
وَالجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: "لَا يَجْزِي" صِفَةٌ لـ "يَوْمٍ"، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ أَي: فِيهِ، فَحُذِفَ بَرْمَتُهُ أَوْ عَلَى التَّدْرِيجِ.
وَقَرَأَ عِكْرَمَةُ "لَا يُجْزِي" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَأَبُو السَّمَّالِ وَأَبُو السَّوَّارِ "لَا يُجْزِي" بِالْهَمْزِ، مِنْ أَجْزَأَ عَنْهُ أَي: أَعْنَى.
قَوْلُهُ: "شَيْئًا" مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ مِنَ الْإِعْمَالِ؛ لِأَنَّ "يَجْزِي" وَ"جَارٌ" يَطْلُبَانِهِ. وَالْعَامِلُ جَارٌ، عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ لِلْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ.
قَوْلُهُ: "فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْعَامَّةُ عَلَى تَشْدِيدِ النُّونِ. وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ وَيَعْقُوبُ بِالْخَفِيفَةِ، وَسَمَاكُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ "الْعُرُورُ" بِالضَّمِّ وَهُوَ مَصْدَرٌ، وَالْعَامَّةُ بِالْفَتْحِ صِفَةٌ مَبَالِغَةٌ كَشِكُورٍ. وَقُفِّرَ بِالشَّيْطَانِ. عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَضْمُومَ مَصْدَرًا وَاقِعًا وَصِفًا لِلشَّيْطَانِ.

* { إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَبِيرٌ }

قوله: { مَّاذَا تَكْسِبُ } : يجوزُ أَنْ تكونَ "ما" استفهاميةً فتُعلِّقُ الدَّرَايةَ، وأن تكونَ موصولةً فتنتصبُ بها، وقد عُرفَ حكمُ "ماذا" أولَ الكتابِ، وتكرَّرَ في عُصُونِهِ.

قوله: "بأيِّ أرضٍ" متعلِّقٌ بـ "تموتُ" وهو مُعلِّقٌ للدَّرَايةِ، فهو في محلِّ نصبٍ. وقرأ موسى الأسواريُّ "بأيةِ أرضٍ" على تأنيثها. وهي لغة ضعيفة، كتأنيث "كل" حيث قالوا: كلتهن، فعلق ذلك. وألباءُ ظرفيةٌ بمعنى: في: أي: في أرض نحو: زيد بمكة أي: فيها.

سورة السجدة

* { تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

بسم الله الرحمن
قوله: { تَنْزِيلُ } : فيه أوجهٌ، أحدها: أنه خبرٌ "ألم" لأنَّ "ألم" يُرادُ به السورةُ وبعضُ القرآنِ. وتَنْزِيلٌ بمعنى مُنَزَّلٍ. والجملةُ مِنْ قوله: { لَا رَيْبَ فِيهِ } حالٌ من "الكتاب". والعاملُ فيها "تنزيلٌ" لأنه مصدرٌ. و"مِنْ رَبِّ" متعلِّقٌ به أيضاً. ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ في "فيه" لوقوعِهِ خبراً. والعاملُ فيه الظرفُ أو الاستقراءُ.

الثاني: أن يكونَ "تنزيلٌ" مبتدأً، ولا "ربِّ فيه" خبرُهُ. و{ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ } حالٌ من الضميرِ في "فيه". ولا يجوزُ حينئذٍ أن يتعلَّقَ بـ تنزيلٍ؛ لأنَّ المصدرَ قد أُخبرَ عنه فلا يَعْمَلُ. وَمَنْ يَتَّبِعْ فِي الْجَارِّ لَا يَبَالِي بِذَلِكَ.

الثالث: أن يكونَ "تنزيلٌ" مبتدأً أيضاً. و"مِنْ رَبِّ" خبرُهُ و"لا/ربِّ" حالٌ أو معترضٌ. الرابع: أن يكونَ "لا ريب" و{ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ } خبرين لـ "تنزيلٍ". الخامس: أن يكونَ خبرٌ مبتدأً مضمراً، وكذلك "لا ريب"، وكذلك "مِنْ رَبِّ"، فتكونُ كلُّ جملةٍ مستقلةً برأسها. ويجوزُ أن يكونا حالين من "تنزيلٍ"، وأن يكونَ "مِنْ رَبِّ" هو الحال، و"لا ريب" معترضٌ. وأولُ البقرة مُرَشِدٌ لهذا، وإنما أَعَدَّهُ تَطْرِيحاً.

وجوزَ ابنُ عطية أن يكونَ { مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ } متعلِّقاً بـ "تنزيلٍ" قال: "على التقديم والتأخير". ورَدَّه الشيخ: بأننا إذا قلنا: { لَا رَيْبَ فِيهِ } اعتراضٌ لم يكنْ تقديماً وتأخيراً، بل لو تأخَّرَ لم يكنْ اعتراضاً. وجوزَ أيضاً أن يكونَ متعلِّقاً بـ "لا ريب" أي: لا ريبَ فيه مِنْ جِهَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَإِنْ وَقَعَ شَكٌّ للكفرةِ فذلك لا

يُرَاعَى.

* { أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِنُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ }

قوله: { أَمْ يَقُولُونَ } : هي المنقطعة، والإضرابُ انتقالٌ لا إبطالٌ.

(12/3)

قوله: { بَلْ هُوَ الْحَقُّ } إضرابٌ ثانٍ. ولو قيل بأنَّه إضرابٌ إبطالٍ لنفسِ "افتراه" وحده لكان صواباً، وعلى هذا يُقال: كلُّ ما في القرآن إضرابٌ فهو انتقالٌ إلا هذا، فإنه يجوزُ أن يكونَ إبطالاً؛ لأنه إبطالٌ لقولهم أي: ليس هو كما قالوا مفترى بل هو الحقُّ. وفي كلامِ الزمخشريِّ ما يُرشِدُ إلى هذا فإنه قال: "والضميرُ في "فيه" راجعٌ إلى مضمونِ الجملة. كأنه قيل: لا ريبَ في ذلك، أي: في كونه من رب العالمين. وبشَّهَدَ لوجاهتِه قوله: { أَمْ يَقُولُونَ: افْتَرَاهُ }؛ لأنَّ قولهم "هذا مفترى" إنكارٌ لأنَّ يكونَ من ربِّ العالمين، وكذلك قوله: { بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ } وما فيه تقريرٌ أنه من عندِ الله. وهذا أسلوبٌ صحيحٌ مُحْكَمٌ."

قوله: "مِنْ رَبِّكَ" حالٌ من "الحقِّ" والعاملُ فيه محذوفٌ على القاعدة، وهو العاملُ في "لِنُنذِرَ" أيضاً، ويجوزُ أن يكونَ العاملُ في "لتنذر" غيره أي: أنزله لِنُنذِرَ.

قوله: { قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ } الظاهرُ أنَّ المفعولَ الثاني للإنذارِ محذوفٌ. و"قوماً" هو الأولُ؛ إذ التقديرُ: لتنذرَ قوماً العقابَ، و"ما أتاهم" جملةٌ منفيةٌ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ "قوماً" يريد: الذين في الفترةِ بين عيسى ومحمدٍ عليهما السلام. وجعله الزمخشري كقوله: { لِنُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَنْذَرَ آبَاؤُهُمْ } فعلى هذا يكونُ "مِنْ نَذِيرٍ" هو فاعلُ "أتاهم" و"مِنْ" مزيدةٌ فيه. و"مِنْ قَبْلِكَ" صفةٌ لنذير. ويجوزُ أن تتعلَّقَ "مِنْ قَبْلِكَ" بـ "أتاهم".

(12/4)

وجَوَّزَ الشَّيْخُ أَنْ تَكُونَ "ما" موصولةً في الموضعين، والتقدير: لتنذرَ قوماً العقابَ الذي أتاهم مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ. و"مِنْ نَذِيرٍ" متعلِّقٌ بـ "أتاهم" أي: أتاهم على لسانِ نذيرٍ مِنْ قَبْلِكَ، وكذلك { لِنُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَنْذَرَ آبَاؤُهُمْ } أي: العقابَ الذي أَنْذَرَهُ آبَاؤُهُمْ. فـ "ما" مفعولةٌ في الموضعين، و"لِنُنذِرَ" يتعدَّى إلى اثنين. قال تعالى: { قُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً }. وهذا القولُ جارٍ على طواهر القرآن. قال تعالى: { وَإِنْ مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ } { أَنْ تَقُولُوا مَّا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ }. قلت: وهذا الذي قاله ظاهرٌ. ويظهر أنَّ في الآية الأخرى وجهاً آخر: وهو أن تكونَ "ما" مصدريةً تقديره:

لتنذِرَ قوماً إنذاراً مثلَ إنذارِ آبائهم؛ لأنَّ الرسلَ كلَّهم متفقون على كلمة الحق.

* { يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ }

قوله: { ثُمَّ يَعْرُجُ } : العامَّةُ على بنائه للفاعل. وابنُ أبي عبلة على بنائه للمفعول. والأصلُ: يُعْرَجُ به، ثم حُدِفَ الجارُّ فارتفع الضميرُ واستتر. وهو شاذٌ يَصْلُحُ لتوجيه مثلها.

قوله: " مِمَّا تَعُدُّونَ " العامَّةُ على الخطاب. والحسن والسلمي وابنُ وثاب والأعمش بالغيبة. وهذا الجارُّ صفةٌ لـ "ألف" أو لـ "سنة".

* { ذَلِكَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ }

(12/5)

قوله: { ذَلِكَ عَالِمُ } : العامَّةُ على رفع "عالمٌ" و"العزیز" و"الرحيم" على أن يكونَ "ذلك" مبتدأً و"عالمٌ" خبره. و"العزیز الرحيم" خبران أو نعتان، أو العزیز الرحيم مبتدأٌ وصفته، و"الذي أحسن" خبره، أو "العزیز الرحيم" خبرٌ مبتدأٌ مضمرة. وقرأ زيد بن علي بجزر الثلاثة. وتخریجُها على إشكالها: أن يكونَ "ذلك" إشارةً إلى الأمر المدبِّر، ويكونَ فاعلاً لـ "يَعْرُجُ"، والأوصافُ الثلاثة بدلٌ من الضمير في "إليه". كأنه قيل: ثم يعرج الأمر المدبِّر إليه عالم الغيب أي: إلى عالم الغيب.

وأبو زيد برفع "عالمٌ" وخفض "العزیز الرحيم" على أن يكونَ "ذلك عالمٌ" مبتدأً وخبراً، والعزیز الرحيم بدلان من الهاء في "إليه" أيضاً. وتكون الجملةُ بينهما اعتراضاً.

* { الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ }

قوله: { الَّذِي أَحْسَنَ } : يجوزُ أن يكونَ تابعاً لما قبله في قراءةٍ الرفع والخفض، وأن يكونَ خبراً آخر، وأن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمرةٍ، وأن يكونَ منصوباً على المدح.

(12/6)

قوله: "خَلَقَهُ" قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بسكون اللام. والباقيون بفتحها. فأما الأولى ففيها أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ "خَلَقَهُ" بدلاً من "كل شيء" بدل اشتمال من "كل شيء"، والضميرُ عائِدٌ على كل شيء. وهذا هو المشهورُ المتداولُ. الثاني: أنه بدلٌ كلٍّ من كل، والضميرُ على هذا عائِدٌ على الباري

تعالى. ومعنى "أحسن": /حَسَّنَ؛ لأنه ما مِنْ شَيْءٍ خَلَقَهُ إِلَّا وَهُوَ مُرْتَبٌّ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ، فَالْمَخْلُوقَاتُ كُلُّهَا حَسَنَةٌ. الثالث: أَنْ يَكُونَ "كُلُّ شَيْءٍ" مَفْعُولًا أَوَّلًا، و"خَلَقَهُ" مَفْعُولًا ثَانِيًا عَلَى أَنْ يُصَمَّنَ "أَحْسَنَ" مَعْنَى أَعْطَى وَالْهَمَّ. قَالَ مُجَاهِدٌ: "أَعْطَى كُلَّ جِنْسٍ شِكْلَهُ". وَالْمَعْنَى: خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ عَلَى شِكْلِهِ الَّذِي خَصَّهُ بِهِ. الرابع: أَنْ يَكُونَ "كُلُّ شَيْءٍ" مَفْعُولًا ثَانِيًا قُدِّمَ، و"خَلَقَهُ" مَفْعُولًا أَوَّلًا آخَرَ، عَلَى أَنْ يُصَمَّنَ "أَحْسَنَ" مَعْنَى الْهَمَّ وَعَرَّفَ. قَالَ الْفَرَاءُ: "الْهَمَّ كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ فِيمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فَيَكُونُ أَعْلَمُهُمْ ذَلِكَ" قُلْتُ: وَأَبُو الْبِقَاءِ صَمَّنَ أَحْسَنَ مَعْنَى عَرَّفَ. وَأَعْرَبَ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُجْعَلَ الضَّمِيرُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَيُجْعَلَ الْخَلْقُ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ أَي: عَرَّفَ مَخْلُوقَاتِهِ كُلَّ شَيْءٍ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، فَيَتَوَوَّلُ الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى قَوْلِهِ: {أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ثُمَّ هَدَى

(12/7)

{. الخامس: أَنْ تَعُودَ الْهَاءُ [عَلَى اللَّهِ تَعَالَى] وَأَنْ يَكُونَ "خَلَقَهُ" مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْكَّدِ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ كَقَوْلِهِ: {صُنِعَ اللَّهُ}، وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيئَةَ أَبِي: خَلَقَهُ خَلْقًا. وَرُجِّحَ عَلَى بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ: بَأَنَّ فِيهِ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَبِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْاِمْتِنَانِ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: {أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ} كَانَ أَبْلَغَ مِنْ "أَحْسَنَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ"؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ الْخَلْقَ - وَهُوَ الْمَحَاوَلَةُ - وَلَا يَكُونُ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ حَسَنًا. وَإِذَا قَالَ: أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ اقْتَضَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ حَسَنٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ وَصَعَ كُلَّ شَيْءٍ فِي مَوْضِعِهِ.

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ الثَّانِيَةُ فـ "خَلَقَ" فِيهَا فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِلْمُضَافِ أَوْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَتَكُونُ مَنْصُوبَةً الْمَحَلِّ أَوْ مَجْرُورَةً. قَوْلُهُ: "وَبَدَأَ" الْعَامَّةُ عَلَى الْهَمْزِ. وَقَرَأَ الزَّهْرِيُّ "بَدَأَ" بِالْفِ خَالِصَةً، وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ قِيَاسِ تَخْفِيفِهَا، إِذْ قِيَاسُهُ بَيْنَ بَيْنَ. عَلَى أَنَّ الْأَخْفَشَ حَكَى "قَرَيْتُ" وَجُوزَ الشَّيْخُ أَنْ يَكُونَ مِنْ لُغَةِ الْأَنْصَارِ. يَقُولُونَ فِي بَدَأَ: "بَدِي" يَكْسِرُونَ الدَّالَ وَبَعْدَهَا يَاءً، كَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ الْأَنْصَارِيِّ: 3669- بِسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدَيْنَا * وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ سَقَيْنَا قَالَ: "وَطَيْتِي يَقُولُ فِي بَقِي: بَقَا". قَالَ: "فَاحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَةُ الزَّهْرِيِّ مِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ، أَسْلَهُ بَدِي، ثُمَّ صَارَ بَدَا". قُلْتُ: فَتَكُونُ الْقِرَاءَةُ مُرَكَّبَةً مِنْ لَغَتَيْنِ.

* {ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ }

قَوْلُهُ: {وَجَعَلَ لَكُمُ}؛ هَذَا التَّفَاتُ مِنْ ضَمِيرِ غَائِبٍ مُفْرَدٍ فِي قَوْلِهِ: "تَسَلَّهُ" إِلَى آخِرِهِ، إِلَى خُطَابِ جَمَاعَةٍ.

* { وَقَالُوا أَاِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ }

(12/8)

قوله: {أَإِذَا صَلَّلْنَا}: تقدّم اختلافُ القراء في الاستفهامين في سورة الرعد. والعامِلُ في "إِذَا" محذوفٌ تقديرُهُ: تُبَعِّثُ أَوْ تُخْرِجُ، لدلالة "خَلَقَ جَدِيدًا" عليه. ولا يَعْمَلُ فيه "خَلَقَ جَدِيدًا" لأنَّ ما بعد "إِنَّ" والاستفهامَ لا يعملُ فيما قبلهما. وجوابُ "إِذَا" محذوفٌ إذا جعلتها شرطيةً.

وقرأ العامَّةُ "صَلَّلْنَا" بضادٍ معجمةٍ ولامٍ مفتوحةٍ بمعنى: دَهَبْنَا وَضَعْنَا، مِنْ قَوْلِهِمْ: صَلَّ اللَّبْرُ فِي الْمَاءِ. وَقِيلَ: عَيْبْنَا. قَالَ النَّابِغَةُ:

3670- فَابْ مُضَلُّوهُ بَعِينٌ جَلِيَّةٌ * وَعُودِرَ بِالْحَوْلَانِ حَزْمٌ وَنَائِلُ
والمضارعُ مِنْ هَذَا: يَصَلُّ بِكسْرِ العَيْنِ وَهُوَ كَثِيرٌ. وَقَرَأَ يَحْيَى ابْنُ يَعْمَرَ وَابْنُ مَحِيصَنٍ وَأَبُو رَجَاءٍ بِكسْرِ اللّامِ، وَهِيَ لُغَةٌ الْعَالِيَةِ. وَالْمضارعُ مِنْ هَذَا يَصَلُّ بِالْفَتْحِ. وَقَرَأَ عَلِيُّ وَأَبُو حَيَوَةَ "صَلَّلْنَا" بضم الصاد وكسر اللام المشددة مِنْ صَلَّه بالتشديد.

وقرأ عليٌّ أيضاً وابن عباس والحسن والأعمش وأبان بن سعيد "صَلَّلْنَا" بصادٍ مهملةٍ ولامٍ مفتوحةٍ. وَعَنْ الْحَسَنِ أَيْضاً "صَلَّلْنَا" بِكسْرِ الصّادِ. وَهُمَا لُغَتَانِ. يُقَالُ: صَلَّ اللَّحْمُ يَصَلُّ، وَيَصَلُّ بِفَتْحِ الصّادِ وَكسْرِهَا لِمَجِيءِ الْمَاضِي مَفْتُوحٍ الْعَيْنِ وَمَسكُورِهَا. وَمَعْنَى صَلَّ اللَّحْمُ: أَنْتَنَ وَتَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ. وَيُقَالُ أَيْضاً: أَصَلَّ بِالْألفِ قَالَ:

3671- تَلَجَلَجُ مُضَعَّةً فِيهَا أَيْضٌ * أَصَلَّيْ، فَهِيَ تَحْتَ الْكَشْحِ دَاءٌ
وقال النحاس: "لا نعرفُ في اللغة "صَلَّلْنَا" ولكن يُقال: صَلَّ اللَّحْمُ، وَأَصَلَّ، وَحَمَّ وَأَحَمَّ" وقد عَرَفَهَا غَيْرُ أَبِي جَعْفَرٍ.

* { قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ }

قوله: {تُرْجَعُونَ}: العامَّةُ على بنائه للمفعول. وزيد بن علي بنائه للفاعل.

(12/9)

* { وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ }

قوله: {وَلَوْ تَرَىٰ}: في "لو" هذه وجهان، أحدهما: أنها لما كان سيقع لوقوع غيره. وعَبَّرَ عنها الزمخشريُّ بامتناعٍ لامتناع. وناقشه الشيخ في ذلك. وقد تقدّم في أول البقرة تحقيقه. وعلى هذا جوابها محذوفٌ أي: لَرَأَيْتَ أَمراً فطبيعاً. الثاني: أنها للتمني. قال الزمخشري: كأنه قيل: وَلَيْتَكَ تَرَى. وفيها إذا كانت للتمني خلافٌ: هل تقتضي جواباً أم لا؟ وظاهرُ تقديرِ الزمخشري هنا أنه لا جوابَ لها. قال الشيخ: "والصحيحُ/ أن لها جواباً". وأنشد قول الشاعر:

3672- فلو يُبَشِّ المَقَابِرُ عَن كَلْبٍ * فَيُخَيِّرُ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زَيْرٍ

بيوم الشَّعْتَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا * وكيف لِقَاءَ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ
قال الزمخشري: "و" لو" تجيء في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني
كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني". قال ابن مالك: "إن أراد به الحذف أي:
وَدِدْتُ لو تأتيني فتحدثني فصحيح، وإن أراد أنها موضوعة له فليس بصحيح؛ إذ
لو كانت موضوعة له لم يُجْمَع بينها وبينه كما لم يُجْمَع بين "ليت" وأتمنى، ولا
"لعل" وأترجى، ولا "إلا" وأسئني. ويجوز أن يُجْمَع بين لو وأتمنى تقول:
تمنيت لو فعلت كذا". وهل المخاطبُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أو غيره؟
خلاف. و"إذ" على بابها من الماضي لأنَّ "لو" تَصْرِفُ المضارع للمضي. وإنما
جاء هنا ماضياً لتحقيق وقوعه نحو: {أتى أمر الله} وجعله أبو البقاء ممَّا وَقَعَ
فيه "إذ" موقع "إذا" ولا حاجة إليه.
قوله: "ناكسوا" العامَّةُ على أنه اسمُ فاعلٍ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً. وزيدُ بن
علي "تكسوا" فعلاً ماضياً، "رؤوسهم"، مفعولٌ به.

(12/10)

قوله: "ربنا" على إضمار القول وهو حال. أي قائلين ذلك. وقدَّره الزمخشريُّ
"يستغيثون بقولهم" وإضمارُ القول أكثر.

قوله: "أبصرنا وسمِعنا" يجوزُ أن يكونَ المفعولُ مقدرًا أي: أبصرنا ما كنا
نُكَدِّبُ، وسمِعنا ما كنا نُنكِرُ. ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ أي: صرنا بُصراءَ سميعين.
قوله: "صالحاً" يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به، وأن يكونَ نعتَ مصدرٍ.

* { فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هاذا إنا نسيناكم وذوقوا عذاب الخلد بما
كنتم تعملون }

قوله: { لقاء يومكم } : يجوزُ في هذه الآية أوجه، أحدها: أنها من التنازع؛ لأنَّ
"ذوقوا" يطلبُ "لقاء يومكم" و"نسيتم" يطلبه أيضاً. أي: ذوقوا عذاب لقاء
يومكم هذا بما نسيتم عذاب لقاء يومكم هذا، ويكونُ من إعمال الثاني عند
البصريين، ومن إعمال الأول عند الكوفيين، والأولُ أصحُّ للحذف من الأول إذ لو
أعمل الأول لأضمَر في الثاني. الثاني: أن مفعول "ذوقوا" محذوفٌ أي: ذوقوا
العذاب بسبب نسيانكم لقاء يومكم و"هذا" على هذين الإعرابين صفة لـ
"يومكم". الثالث: أن يكونَ مفعولُ "ذوقوا" "هذا" والإشارةُ به إلى العذاب،
والباءُ سببيةٌ أيضاً أي: فذوقوا هذا العذاب بسبب نسيانكم لقاء يومكم. وهذا
يُنَبِّئُ عنه الظاهرُ.

* { تتجافى جنوبهم عن المصاحح يدعون ربهم خوفاً وطمعاً ومما رزقناهم
ينفقون }

قوله: { تتجافى } : يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً، وكذلك "يدعون"
وإذا جعل "يدعون" حالاً اِحتمل أن يكونَ حالاً ثانياً، وأن يكونَ حالاً من الضمير

في "جُنُوبُهُمْ" لَأَنَّ المضافَ جزءٌ. والتجافي: الارتفاعُ، وَعَبَّرَ به عن تَرْكِ النومِ
قال ابنُ رَوَاحَة:

(12/11)

3673- نبيُّ يُجَافِي جَنِبَهُ عن فراشِهِ * إذا اسْتَقَلَّتْ بالمشركين المضاجعُ
و"خَوْفًا وطمعًا": إمَّا مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وإمَّا حالان، وإمَّا مصدران لعاملٍ مقدر.

* { فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } *

قوله: "أُخْفِيَ" قرأه حمزة "أُخْفِي" فعلاً مضارعاً مُسنداً لضمير المتكلم،
فلذلك سَكَتَتْ يَأُوهُ لِأَنَّهُ مرفوعٌ. وتؤيدها قراءةُ ابن مسعود "ما نُخْفِي" بنون
العظمة. والباقيون "أُخْفِيَ" ماضياً مبنياً للمفعول، فَمِنْ تَمَّ فُتِحَتْ يَأُوهُ. وقرأ
محمد بن كعب "أُخْفِي" ماضياً مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، ويؤيده قراءةُ
الأعمش "ما أُخْفِيْتُ" مسنداً للمتكلم. وقرأ عبد الله وأبو الدرداء وأبو هريرة
{ مِّن قُرَّاتٍ أَعْيُنٍ } جمعاً بالألف والتاء. و"ما" يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً أي: لا
تَعْلَمُ الذي أخفاه اللهُ. وفي الحديث: "ما لا عينٌ رَأَتْ، ولا أذنٌ سَمِعَتْ، ولا
خَطَرَ على قلبِ بشرٍ". وَأَنْ تكونَ استفهاميةً معلقةً لـ "تَعْلَمُ". فإن كَانَتْ
متعديةً لاثنتين سَدَّتْ مَسَدَّهُمَا، أو لواحدٍ سَدَّتْ مَسَدَّهُ. و"جزاء" مفعول له، أو
مصدرٌ مؤكِّدٌ لمعنى الجملةِ قبله. وإذا كَانَتْ استفهاميةً فعلى قراءةٍ مَن قرأ ما
بعدها فعلاً ماضياً تكونُ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والفعلُ بعدها الخبرُ. وعلى
قراءةٍ مَن قرأه مضارعاً تكونُ مفعولاً مقدِّماً، و"مِن قُرَّةٍ" حالٌ مِنْ "ما".

* { أَقَمَنَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ قَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ } *

قوله: { لَّا يَسْتَوُونَ } : مستأنفٌ ورُوِيَ عن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ
كان يعتمدُ الوقفَ على قوله: "فاسقاً" ثم يَبْتَدئُ "لا يَسْتَوُونَ".

* { أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا
يَعْمَلُونَ }

(12/12)

وقرأ طلحة "جَنَّةُ الْمَأْوَى" بالإفراد. والعامَّةُ بالجمع. وأبو حيوة "نُزُلًا" بضمِّ
وسكون، وتقدَّم تحقيقُهُ في آخر آل عمران.

* { وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا
وَقِيلَ لَهُمْ دُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ }

قوله: {الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ} : صفة لـ "عذاب". وجوّز أبو البقاء أن يكون صفةً للنار قال: ودكّر على معنى الجحيم والحريق.

* { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ دُكِّرَ بآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ }
{

قوله: {ثُمَّ أَعْرَضَ}: هذه لبعد ما بين التبيين معنى. وشبهها الزمخشري بقوله:

3674- وما يَكْنِيفُ الْعَمَاءَ إِلَّا ابْنُ حُرَّةٍ * يَبْرَى عَمْرَاتِ الْمَوْتِ ثُمَّ يَزُورُهَا قال: "استبعد أن يزور عَمْرَاتِ الْمَوْتِ بعد أن رآها وعرفها واطلع على شدتها".

* { وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ }
{

قوله: {فِي مِرْيَةٍ}: قرأ الحسن بالضم وهي لغة.

(12/13)

قوله: "من لقاؤه" في الهاء أقوال، أحدها: أنها عائدة على موسى. والمصدر مضاف لمفعوله أي: من لقاؤك موسى ليلة الإسراء. وامتنح المبرد الزجاج في هذه المسألة فأجابه بما ذكر. الثاني: أن الضمير يعود على الكتاب. وحينئذ يجوز أن تكون الإضافة للفاعل أي: من لقاء الكتاب لموسى، أو المفعول أي: من لقاء موسى الكتاب؛ لأن اللقاء تصح نسبه إلى كل منهما. الثالث: أنه يعود على الكتاب، على حذف مضاف أي: من لقاء مثل كتاب موسى. الرابع: أنه عائد على ملك الموت لتقدم ذكره. الخامس: عوذه على الرجوع المفهوم من الرجوع في قوله: {إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ} أي: لا تك في مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ الرَّجُوعِ. السادس: أنه يعود على ما يفهم من سياق الكلام ممّا ابتلي به موسى من البلاء والامتحان. قاله الحسن أي: لا بد أن تلقى ما لقي موسى من قومه. وهذه أقوال بعيدة ذكرتها للتنبية على ضعفها. وأظهرها: أن الضمير: إمّا لموسى، وإمّا للكتاب. أي: لا ترتب في أن موسى لقي الكتاب وأنزل عليه.

* { وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ }
{

قوله: {لَمَّا [صَبَرُوا]}: قرأ بكسر اللام وتخفيف الميم على أنها لام الجر، و"ما" مصدرية. والجار متعلق بالجعل أي: جعلناهم كذلك لصبرهم ولإيقانهم. والباقون بفتحها وتشديد الميم. وهي "لما" التي تقتضي جواباً. وتقدم فيها قولاً سيويه والفارسي.

* { أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ }
{

قوله: {يُبْصِرُونَ}: العامة على العيبة، وابن مسعود على الخطاب التفاتاً.

(12/14)

وقرئ "الجُز" بسكون الراء. وقد تقدّم أول الكهف.

* { قُلْ يَوْمَ الْقِيَامِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ }

قوله: {يَوْمَ الْقِيَامِ}: منصوبٌ بـ "لا يَنْفَعُ" و"لا" غير مانعة من ذلك. وقد تقدّم فيها مذاهب.

* { فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَانظِرْ لَهُمْ مُنْتَظِرُونَ }

قوله: {مُنْتَظِرُونَ}: العامة على كسر الظاء اسم فاعل. والمفعول من انتظر، ومن ينتظرون، محذوفٌ أي: انتظر ما يحل بهم، إنهم منتظرون على رَعْمِهِمْ ما يحل بك. وقرأ اليماني "مُنْتَظِرُونَ" اسم مفعول.

سورة الأحزاب

* { وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِيَّاكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا }

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله: {بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا} وبعده بقليل: {بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا} قرأهما أبو عمرو بياء العيبة. والباقون بتاء الخطاب، وهما واضحتان: أمّا العيبة في الأول فلقوله "الكافرين" و"المنافقين"، وأمّا الخطاب فلقوله: {يا أيها النبي} لأن المراد هو وأمه، أو خوطب بالجمع تعظيماً، كقوله:
3675- فَإِنْ يَشَأْ حَرَّمَ نِسَاءَ سِبْوَائِكُمْ *
وجوّز الشيخ أن يكون التفاتاً، يعني عن الغائبين الكافرين والمنافقين. وهو بعيد. وأمّا العيبة في الثاني فلقوله: {إِذْ جَاءَكُمْ}. وأمّا الخطاب فلقوله: {يا أيها الذين آمنوا}.

* { مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي حَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ لِلآيَةِ تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ }

(12/15)

قوله: {اللائي}: قرأ الكوفيون وابن عامر بياء ساكنة بعد همزة مكسورة وهذا هو الأصل في هذه اللفظة لأنه جمع "التي" معني. وأبو عمرو والبيزي "اللائي" بياء ساكنة وصلًا بعد ألفٍ مَحْصَةٍ في أحد وجهيهما. ولهما وجهٌ آخرٌ سيأتي. ووجهٌ هذه القراءة أنهما حَذَفَا الياءَ بعد الهمزة تخفيفًا، ثم أبدلا الهمزة ياءً، وسكناها لصيرورتها ياءً مكسورة ما قبلها كياء القاضي والغازي، إلا أن هذا ليس بقياس، وإنما القياسُ جَعَلَ الهمزة بينَ بين. قال أبو علي: "لا يُقَدَّمُ على مثل هذا البديل إلا أن يُسَمَّعَ". قلت: قال أبو عمرو ابن العلاء: "إنها لغة قريش التي أمر الناس أن يقرؤوا بها". وقال بعضهم: لم يبدلوا وإنما كتبوا فعبر عنهم القراء بالإبدال. وليس بشيء.

وقال أبو علي وغيره: "إظهار أبي عمرو "اللائي" يدلُّ على أنه يُسَهِّلُ ولم يُبَدِّلْ" وهذا غير لازم؛ لأنَّ البديلَ عارضٌ. فلذلك لم يُدْغَم. وقرأ - هما أيضاً - وورشٌ بهمزة مُسَهَّلة بينَ بين. وهذا الذي زعم بعضهم أنه لم يَصِحَّ عنهم غيرُه وهو تخفيفٌ قياسيٌّ، وإذا وقفوا سكنوا الهمزة، ومتى سكنوها استحال تسهيلها بينَ بين لزوال حركتها/ فثقلُ ياءٌ لوقوعها ساكنةً بعد كسرة، وليس من مذهبهم تخفيفها فثقلَ همزةً. وقرأ قبل وورشٌ بهمزة مكسورة دون ياءٍ، حَذَفَا الياءَ واجتراً عنها بالكسرة. وهذا الخلاف بعينه جارٍ في المجادلة أيضاً والطلاق.

(12/16)

قوله: "تظَاهرون" قرأ عاصمٌ "تظَاهرون" بضم التاء وكسر الهاء بعد ألفٍ، مضارعٌ ظاهرٌ. وابنُ عامرٍ "تظَاهرون" بفتح التاء والهاء وتشديد الظاء مضارعٌ تظَاهر. والأصل "تتظَاهرون" بتاءين فادغم. والأخوان كذلك، إلا أنهما حَقَّقَا الظاء. والأصل أيضاً بتاءين. إلا أنهما حَذَفَا إحداهما، وهما طريقان في تخفيف هذا النحو: إمَّا الإدغام، وإمَّا الحذف. وقد تقدَّم تحقيقه في نحو: "يذكر" و"تذكرون" مَثَقَلًا ومخفَّفًا. وتقدَّم نحوه في البقرة أيضاً. والباقون "تظَاهرون" بفتح التاء وإلهاً وتشديد الظاء والهاء دون ألفٍ. والأصل: تَتَظَاهَرُونَ بتاءين فادغم نحو: "تذكرون". وقرأ الجميع في المجادلة كقراءتهم هنا في قوله: {تظَاهرون من نسائهم} إلا الأخوين، فإنَّهما خالفاً أصلهما هنا فقرأ في المجادلة بتشديد الظاء كقراءة ابن عامر. والظهاؤ مشتقٌّ من الظهر. وأصله أن يقول الرجلُ لامرأته: "أنت علي كظهر أمي"، وإنما لم يقرأ الأخوان بالتخفيف في المجادلة لعدم المسوِّغ له وهو الحذف؛ لأنَّ الحذف إنما كان لاجتماع منلَّين وهما التاءان، وفي المجادلة ياءٌ من تحث وتاءٌ من فوق، فلم يجتمع منلان فلا حذف، فاضطرَّ إلى الإدغام. هذا ما قرئ به متواتراً.

(12/17)

وقرأ ابنُ وثَّابٍ "تظَاهرون" بضم التاء وسكون الظاء وكسر الهاء مضارعٌ أظهر. وعنه أيضاً "تتظَاهرون" بفتح التاء والطاء مخففةً، وتشديد الهاء، والأصل:

تَطَهَّرُونَ، مضارع تَطَهَّرَ مشدداً فحذف إحدى التاءين. وقرأ الحسن "تَطَهَّرُونَ" بضم التاء وفتح الظاء مخففةً وتشديد الهاء مكسورةً مضارعاً طَهَّرَ مشدداً. وعن أبي عمرو "تَطَهَّرُونَ" بفتح التاء والهاء وسكون الظاء مضارعاً "طهر" مخففاً. وقرأ أبي - وهي في مصحفه كذلك - تَطَهَّرُونَ بتاءين. فهذه تسبع قراءات: أربع متواترة، وخمسين شاذة. وأخذ هذه الأفعال من لفظ الظهر كأخذ لبي من التلبية، وتأقف من أف. وإنما عُدِّي بـ "من" لأنه ضمَّن معنى التباعد. كأنه قيل: يتباعدون من نسائهم بسبب الظهر كما تقدَّم في تعدية الإيلاء بـ "من" في البقرة.

قوله: "ذلكم قولكم" مبتدأ وخبر أي: دعاؤكم الأدياء أبناء مجرد قول لسان من غير حقيقة. والأدياء: جمع دَعِيَ بمعنى مدَّعَوْ فَعِيل بمعنى مفعول. وأصله دَعَيْتُ فادغم ولكن جمعه على أدياء غير مقيس؛ لأنَّ أفعلاء إنما يكون جمعاً لفعيل المعتل اللام إذا كان بمعنى فاعل نحو: تقِيَّ وأتقيا، وعَنِيَّ وأغنيا، وهذا وإن كان فعلاً معتلاً اللام إلا أنه بمعنى مفعول، فكان قياس جمعِهِ على فَعَلَى كقتيل وقبلى وجريح وجرحى. ونظيرُ هذا في الشذوذ قولهم: أسير وأسرا، والقياس أسرى، وقد سُمِع فيه الأصل.

* { ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَفْسَبُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ وَهَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَا كَيْنَ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً }

(12/18)

قوله: { هُوَ أَفْسَبُ } : أي: دعاؤهم لآبائهم، فأضمر المصدر لدلالة فعله عليه كقوله: { ادْعُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى } . قوله: { وَلَا كَيْنَ مَا تَعَمَّدَتْ } يجوز في "ما" وجهان، أحدهما: أنها مجرورة المحل عطفاً على "ما" قبلها المجرورة بـ "في"، والتقدير: ولكنَّ الجُنَاحَ فيما تَعَمَّدَتْ. والثاني: أنها مرفوعة المحل بالابتداء، والخبر محذوف. تقديره: تَوَاحَدُونَ به، أو عليكم فيه الجُنَاحُ. ونحوه.

* { النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَاءِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا }

قوله: { وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ } : أي: مثل أمهاتهم في الحكم. ويجوز أن يتناسى التشبيه، ويجعلون أمهاتهم مبالغةً.

قوله: "بعضهم" يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون بدلاً من "أولو". والثاني: أنه مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر الأول.

قوله: { فِي كِتَابِ اللَّهِ } يجوز أن يتعلق بـ "أولى"؛ لأنَّ أَفْعَلَ التفضيل يعمل في الظرف. ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنها حال من الضمير في "أولى" والعامل فيها "أولى" لأنها شبيهة بالظرف. ولا جائز أن يكون حالاً من "أولو" للفضل بالخبر، ولأنَّه لا عامل فيها.

قوله: "من المؤمنين" يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنها "مِنْ" الجارّة للمفضول كهي في "زيدٌ أفضلٌ من عمرو" المعنى: وأولو الأرحام أولى بالإرث من المؤمنين والمهاجرين الأجانب. والثاني: أنها للبيان جيء بها بياناً لأولي الأرحام، فتعلق بمحذوف أي: أعني. والمعنى: وأولو الأرحام من المؤمنين أولى بالإرث من الأجانب.

(12/19)

قوله: {إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا} هذا استثناءٌ مِنْ غير الجنيس، وهو مستثنى مِنْ معنى الكلام وفجواه، إذ التقدير: أولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في الإرث وغيره، لكن إِذَا فَعَلْتُمْ مع غيرهم مِنْ أوليائكم خيراً كان لكم ذلك. وَعُدِّي "تَفْعَلُوا" بِـ "إِلَى" لتضمينه معنى تَدَخَّلُوا.

* { وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً }

قوله {وَإِذْ أَخَذْنَا}: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكون منصوباً بـ اذكر. أي: وأذكر إذ أَخَذْنَا. والثاني: أَنْ يكون معطوفاً على محل "في الكتاب" فيعمل فيه "مَسْطُوراً" أي: كان هذا الحكم مَسْطُوراً في الكتاب ووقت أَخَذْنَا. قوله: "ميثاقاً غليظاً" هو الأول، وإنما كَثُرَ لزيادة صفته وإيداناً بتوكيده.

* { لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً أَلِيماً }

قوله: {لِيَسْأَلَ}: فيها وجهان، أحدهما: أنها لامٌ كي أي: أَخَذْنَا ميثاقهم لِيَسْأَلَ المؤمنين عن صِدْقِهِمْ، والكافرين عن تكذيبهم، فاستغنى عن الثاني بذكر مُسَبِّبه وهو قوله: "وأعد". والثاني: أنها للعاقبة أي: أَخَذَ الميثاق على الأنبياء ليصير الأمر إلى كذا. ومفعول "صدقهم" محذوف أي: صِدْقِهِمْ عهدهم. ويجوز أن يكون "صدقهم" في معنى "تصدقهم"، ومفعوله محذوف أيضاً أي: عن تصديقهم الأنبياء.

(12/20)

قوله: "وأعد" يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكون معطوفاً على ما دلَّ عليه "لِيَسْأَلَ الصادقين"؛ إذ التقدير: فأثاب الصادقين وأعدَّ للكافرين. والثاني: أنه معطوفٌ على "أَخَذْنَا" لِأَنَّ المعنى: أَنَّ الله تعالى أكَدَّ على الأنبياء الدعوة إلى دينه لإثابة المؤمنين وأعدَّ للكافرين. وقيل: إنه قد حَذَفَ من الثاني ما أثبت مقابله في الأول، ومن الأول ما أثبت مقابله في الثاني. والتقدير: ليسأل الصادقين عن صِدْقِهِمْ فأثابهم، ويسأل الكافرين عَمَّا أجابوا به رُسُلهم، وأعدَّ لهم عذاباً أليماً.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا }

قوله: { إِذْ جَاءَتْكُمْ } : يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بـ "نعمة" أي: النعمة الواقعة في ذلك الوقت. ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بـ اذكروا على أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ "نعمة" بدل اشتمال.

* { إِذْ جَاءَكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا }

قوله: { إِذْ جَاءَكُمْ } : بدلٌ من "إذ" الأولى. وقرأ الحسنُ "الجَنود" بفتح الجيم. والعامَّةُ بضمِّها. و"جنوداً" عطْفٌ على "ريحاً". و"لم تَرَوْها" صفةٌ لهم. ورُوي عن أبي عمرو وأبي بكرة "لم يَرَوْها" بياءِ العَيْبة. قوله: "الْحَنَاجِرَ" جمع حَنْجَرَةٍ وهي رأسُ العَلَصِمَةِ، والعَلَصِمَةُ مُنتهى الخُلُقُومِ، والخُلُقُومُ مَجْرَى الطعامِ والشرابِ. وقيل: الخُلُقُومُ مَجْرَى النَّفْسِ، وإِلمَرِي: مَجْرَى الطعامِ والشرابِ وهو تحت الخُلُقُومِ. وقال الراغب: "رأسُ العَلَصِمَةِ من خارج".

(12/21)

وقوله: "الظنوناً" قرأ نافع وابنُ عامر وأبو بكر بإثبات ألفٍ بعد نون "الظنوناً" ولايمُ "الرسول" في قوله: { وَأَطَعْنَا الرَّسُولًا } ولايمُ "السَّبِيل" في قوله: { فَأَصْلَحُوا السَّبِيلًا } وَوَقْفًا وَوَقْفًا موافقةً للرسم؛ لأنهنَّ رُسِمْنَ في المصحف كذلك. وأيضاً فإنَّ هذه الألف تُشبه هاءَ السكِّتِ لبيان الحركة، وهاءُ السكِّتِ تُبْتُ وَقْفًا، وللحاجة إليها. وقد تَبَّتْ وصلًا إجراءً للوصول مُجْرَى الوقف كما تقدَّم في البقرة والأنعام. فكذلك هذه الألفُ. وقرأ أبو عمرو وحمزةٌ بحدِّها في الحالين؛ لأنها لا أصلَ لها. وقولهم: "أَجْرِيْتُ الفواصلُ مُجْرَى القوافي" غيرُ مُعْتَدِّ به؛ لأنَّ القوافي يَلْرُمُ الوقْفُ عليها غالباً، والفواصلُ لا يَلْرُمُ ذلك فيها فلا تُشَبَّهُ بها. والباقون بإثباتها وَقْفًا وَحَدِّها وصلًا إجراءً للفواصلُ مُجْرَى القوافي في ثبوتِ ألفِ الإِطلاقِ كقوله:

3676- اسْتَأْتَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْ عَدْلِ وَوَلَّى الْقَلَامَةَ الرَّجُلَا

وقوله:

3677- أَقْلِي اللومَ عاذِلَ والعِتابا * وَقُولِي إِنِ اصْتَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

ولأنها كهاءُ السكِّتِ، وهي تُبْتُ وَقْفًا وَوَقْفًا وَوَقْفًا وصلًا. قلت: كذا يقولون تشبيهاً للفواصلِ بالقوافي، وأنا لا أحب هذه العبارةَ فإنها مُنْكَرَةٌ لفظاً ولا خلافَ في قوله: { وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ } أنه بغيرِ ألفٍ في الحالين.

قوله: "هنالك" منصوبٌ بـ "ابْتُلِي" وقيل: بـ "تَظُنُّونَ". واستصعَّفه ابنُ عطية. وفيه وجهان، أظهرهما: أنه ظرفٌ مكانٍ/ بعيدٍ أي: في ذلك المكانِ الدَّخْضِ

وهو الخندق. الثاني: أنه ظرف زمان، وأنشد بعضهم على ذلك:
3678- وإذا الأمور تعاضمت وتشاكلت * فهناك يعترفون أين المفرع

(12/22)

قوله: "وَزُلُّوا" قرأ العامة بضم الزاي الأولى وكسر الثانية على أصل ما لم يُسَمَّ فاعله. وروى غير واحد عن أبي عمرو كسَرَ الأولى. وروى الزمخشري عنه إشمائها كسراً. ووجه هذه القراءة أن يكون أتبع الزاي الأولى للثانية في الكسر، ولم يعتد بالساكن لكونه غير حصين، كقولهم: "مِثْن" بكسر الميم، والأصل ضمها.

قوله: "زِلْزَالاً" مصدر مُبِينٌ للنوع بالوصف. والعامة على كسر الزاي. وعيسى والجحدري فتحاها. وهما لغتان في مصدر الفعل المضعف إذا جاء على فِعْلَال نحو: زِلْزَال (زَلْزَال) وَقِلْقَال (قَلْقَال) وَصَلْصَال (صَلْصَال). وقد يراد بالمفتوح اسمُ الفاعل نحو: صَلْصَال بمعنى مُصَلِّصٍ، وَزَلْزَال بمعنى مُزَلِّزٍ.

* { وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ قَرِيبٌ مِّنْهُمْ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا }

قوله: { يَا أَهْلَ يَثْرِبَ } يثرب اسم المدينة. وامتناع صرفها إمّا: للعلمية والوزن، أو للعلمية والتأنيث، وأمّا "يَثْرِب" بالتاء المثناة وفتح الراء فموضع آخر قال:
3679- * مواعيد عُرُقوب أخاه يَثْرِبِ

قوله: { لَا مُقَامَ لَكُمْ } قرأ جفص بضم الميم، ونافع وابن عامر بضم ميمه أيضاً في الدخان في قوله: { إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ } ولم يختلف في الأول أنه بالفتح وهو { وَمَقَامٍ كَرِيمٍ } والباقون بفتح الميم في الموضعين. والضم والفتح مفهومان من سورة مريم عند قوله: { خَيْرٌ مَّقَامًا }

{. قوله: "عَوْرَةٌ" أي: ذات عورة. وقيل: منكشفة للسارق. قال الشاعر:
3680- له الشدة الأولى إذا القرن أعورا

(12/23)

وقرأ ابن عباس وابن يعمر وقتادة وأبو رجاء وأبو حيوة وآخرون "عورة" بكسر الواو، وكذلك { وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ } وهي اسم فاعل يُقال: عَوْرَ المنزلُ يَعْوَرُ عَوْرًا وَعَوْرَةٌ فهو عَوْرٌ وبيوت عَوْرَةٌ. قال ابن جني: "تصحیح الواو شاذ" يعني حيث تحركت وانفتح ما قبلها، ولم تُقَلَّبْ ألفاً. وفيه نظير لأن شرط ذلك في الاسم الجاري على الفعل أن يعتل فعله نحو: مَقَامٌ وَمَقَالٌ. وأمّا هذا ففعله صحيح نحو: عَوْرٌ. وإنما صحَّ الفعل وإن كان فيه مُفْتَضَى الإعلال لِمَدْرِكِ آخر: وهو أنه في معنى ما لا يُعَلُّ وهو أعور ولذلك لم يُتَعَجَّبْ مِنْ عَوْرٍ وبابه. وأَعْوَرُ المنزلُ: بَدَتْ عَوْرَتُهُ، وَأَعْوَرُ الفارسُ: بدا منه خللٌ للضرب. قال الشاعر:

3681- متى تَلَقَّهم لم تَلَقَ في البيتِ مُعَوِّراً * ولا الضيفَ مَسْجوراً ولا الجارَ
مُرْسِلاً

* { وَلَوْ دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ مِّنْ أَفْطَارِهَا ثُمَّ سِئِلُوا الْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا وَمَا تَلَبَّتُوا بِهَا إِلَّا
بِسِيرًا }

قوله: { مِّنْ أَفْطَارِهَا } : الأَفْطَار جمع فُطِر بضم القاف، وهي الناحية. وفيه لغة: فُتِرَ وَأَفْطِرَ بالتاء. وَالْقَطْر: الجانب أيضاً. ومنه قَطَرْتُهُ أَي: أَلْقَيْتُهُ عَلَى قَطْرِهِ فَتَقَطَّرَ أَي: وَقَعَ عَلَيْهِ. قال الشاعر:

3682- قد عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارِئِهَا * ما قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا
وفي المَثَل "الانفضاض يقطر الحلب" تفسيره: أَنِّي الْقَوْمَ إِذَا انْفَضُّوا أَي: قَنِي زَادَهُمْ احْتاجُوا إِلَى حَلْبِ الْإِبِلِ. وَسُمِّي الْقَطْرًا قَطْرًا لِسُقُوطِهِ.

(12/24)

قوله: "ثم سئلوا" قرأ مجاهد "سُئِلُوا" بواو ساكنة ثم ياء مكسورة كقوتلوا. حكى أبو زيد هما يتساولان بالواو. والحسن "سُئِلُوا" بواو ساكنة فقط، فاحتملت وجهين، [أحدهما]: أن يكون أصلها سُئِلُوا كالعامة ثم حَقَّقَتِ الْكسرة فَسَكَّتَتْ، كقولهم في "صَرَب" بالكسر: صَرَبَ بالسكون فَسَكَّتِ الهمزة بعد ضمة فُكِّبَتْ وَاوًا نحو: بُؤْسٌ فِي بُؤْسٍ. والثاني: أن تكونَ مِنْ لُغَةِ الْوَاوِ. وَنُقِلَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَرَأَ "سِئِلُوا" بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ كَسْرَةٍ نَحْو: مِئِلُوا. قوله: "لأتوها" قرأ نافع وابن كثير بالقصر بمعنى لَجَأُوْهَا وَعَشِيُوْهَا. والباقون بِالْمَدِّ بِمَعْنَى: لَأَعْطَوْهَا. ومفعوله الثاني محذوف تقديره: لَأَتَوْهَا السَّائِلِينَ. والمعنى: وَلَوْ دَخَلْتَ الْبُيُوتَ أَوْ الْمَدِينَةَ مِنْ جَمِيعِ نَوَاحِيهَا، ثُمَّ سُئِلَ أَهْلُهَا الْفِتْنَةَ لَمْ يَمْتَنِعُوا مِنْ إِعْطَائِهَا. وَقِرَاءَةُ الْمَدِّ تَسْتَلْزِمُ قِرَاءَةَ الْفَصْرِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ بِهَذَا الْمَعْنَى الْخَاصِّ.

قوله: "إِلَّا بِسِيرًا" أَي: إِلَّا تَلَبُّتُهَا أَوْ إِلَّا زَمَانًا يَسِيرًا. وكذلك قوله: {إِلَّا قَلِيلًا} أَي: إِلَّا تَمَتُّعًا أَوْ إِلَّا زَمَانًا قَلِيلًا.

* { وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْلُونَ الْأَدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا }

قوله: { لَا يُؤْلُونَ } : جوابٌ لقوله "عاهدوا" لأنه في معنى أَفْسَمُوا. وجاء على حكاية اللفظ فجاء بلفظ العيبة/ وهو جاء على حكاية المعنى لقليل: لَا يُؤْلِي. والمفعول الأول محذوف أَي: لَا يُؤْلُونَ الْعَدُوَّ الْأَدْبَارَ. وقال أبو البقاء: "ويُقْرَأُ بِتَشْدِيدِ النُّونِ وَحَذْفِ الْوَاوِ عَلَى تَأْكِيدِ جَوَابِ الْقِسْمِ". قلت: ولا أظنُّ هَذَا إِلَّا غَلَطًا مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ: إِمَّا أَنْ يُقْرَأَ مَعَ ذَلِكَ بِ "لَا" الْنَائِفِيَّةِ أَوْ بِلَامِ التَّأْكِيدِ. الْأَوَّلُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ الْمُنْفِيَّةَ بِ "لَا" لَا يُوَكِّدُ بِالنُّونِ إِلَّا مَا تَدَّرَ، مِمَّا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. والثاني فاسد المعنى.

(12/25)

* { قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِّنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذَا لَّا تُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا }

قوله: { إِنْ فَرَرْتُمْ } : جوابه محذوفٌ لدلالة النفي قبله عليه، أو متقدّمٌ عند مَنْ يرى ذلك.

قوله: { وَإِذَا لَّا تُمْتَعُونَ } "إذن" جوابٌ وجزءٌ. ولَمَّا وَقَعَتْ بعد عاطفٍ جَاءَتْ على الأكثر، وهو عدمُ إعمالها، ولم يَشِدَّ هنا ما شَدَّ في الإسراء فلم يُقرأ بالنصب. والعامّة على الخطاب في "تُمْتَعُونَ". وقُرئ بالعِيبَةِ.

* { قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُم مِّنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا }

قوله: { مَنْ ذَا الَّذِي } : قد تقدّم في البقرة. قال الزمخشريُّ: "فإن قلت: كيف جُعِلَتِ الرحمةُ قرينةً للسوء في العِصْمَةِ، ولا عِصْمَةٌ إِلَّا من السوء؟ قلت: معناه أو يصيبكم بسوءٍ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً، فاختصر الكلامَ وأجرى مُجْرَى قوله: 3683- * مُتَقَلِّدًا سَيِّفًا وَرُمْحًا

أو حُمِلَ الثاني على الأول، لِمَا في العِصْمَةِ من معنى المَنْعِ". قال الشيخ: "أَمَّا الوجهُ الأولُ ففيه حَذْفٌ جملةٌ لا ضرورةٌ تَدْعُو إلى حَذْفِهَا، والثاني هو الوجهُ، لا سيما إذا قُدِّرَ مضافٌ محذوفٌ أي: يَمْتَعُكُمْ مِنْ مَرَادِ اللَّهِ" قلت: وأين الثاني من الأول ولو كان معه حَذْفٌ جُمَلٍ؟

* { قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْتَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا }

(12/26)

قوله: { هَلُمَّ } : قد تقدّم الكلامُ فيه آخر الأَنعَامِ. وهو هنا لازمٌ وهناك متعدّدٌ لنصبه مفعوله وهو "شُهداءكم" بمعنى: أَحْضِرُوهُمْ وههنا بمعنى أَحْضِرُوا وتعالوا، وكلامُ الزمخشريِّ هنا مُؤَيِّدٌ بأنه متعدّدٌ أيضاً، وحَذْفٌ مفعوله فإنه قال: وَهَلُّمُوا إِلَيْنَا أَي: قَرَّبُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَيْنَا قَالَ: وهي صوتٌ سُمِّيَ به فعلٌ متعدّدٌ مثل: أَحْضِرْ وَقَرِّبْ. وفي تسميته إياه صَوْتًا نَظْرًا؛ إذ أسماء الأصواتِ محصورةٌ ليس هذا منها.

* { أَشِحَّةٌ عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدْوُرُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغَسِّى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَفُوكُمْ بِالسَّيِّئَةِ جِدَادٍ أَشِحَّةٌ عَلَى الْخَيْرِ أَوْلَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا }

قوله: { أَشِحَّةٌ } : العامّة على نصبه. وفيه وجهان، أحدهما، أَنَّهُ منصوبٌ على الشتم. والثاني: على الحال. وفي العاملِ فيه أوجهٌ، أحدها: "ولا يأتون" قاله

الرجاج. الثاني: "هَلُمَّ إِلَيْنَا". قاله الطبري. الثالث: يُعَوِّفُونَ مضمراً. قاله الفراء. الرابع: الْمُعَوِّفِينَ. الخامس: "القائلين". ورُدَّ هَذَانِ الْوَجْهَانِ الْأَخِيرَانِ: بَأَنَّ فِيهِمَا الْفَصْلَ بَيْنَ أِبْعَاضِ الصَّلَةِ بِأَجْنَبِي. وفي الرَّدِّ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ الْفَاصِلَ بَيْنَ أِبْعَاضِ الصَّلَةِ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهَا. وَإِنَّمَا يَظْهَرُ الرَّدُّ عَلَى الْوَجْهِ الرَّابِعِ لِأَنَّهُ قَدْ عَطِفَ عَلَى الْمَوْصُولِ قَبْلَ تَمَامِ صَلَاتِهِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ. وَأَمَّا "وَلَا يَأْتُونَ" فَمُعْتَرِضٌ، وَالْمُعْتَرِضُ لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

(12/27)

وقرأ ابن أبي عبلة "أَشْحَهُ" بالرفع على خبر ابتداءٍ مضمراً أي: هم أَشْحَهُ. وَأَشْحَهُ جَمْعُ شَحِيحٍ، وَهُوَ جَمْعٌ لَا يَنْقَاسُ؛ إِذْ قِيَاسُ فَعِيلٍ الْوَصْفِ الَّذِي عَيْتُهُ وَلَا مُمْ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى أَفْعَاءٍ نَحْو: خَلِيلٍ وَأَخْلَاءٍ، وَظَنِينٍ وَأَطْنَاءٍ وَصَنِينٍ وَأَضْنَاءٍ. وَقَدْ سُمِعَ أَشْحَاءٌ، وَهُوَ الْقِيَاسُ. وَالشَّحُّ: الْبُخْلُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آلِ عِمْرَانَ قَوْلُهُ: "يَنْظُرُونَ" فِي مَحَلِّ حَالٍ مِنْ مَفْعُولٍ "رَأَيْتَهُمْ" لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ بَصْرِيَّةٌ. قَوْلُهُ: "تَدَوَّرُ" إِمَّا حَالٌ ثَانِيَةٌ، وَإِمَّا حَالٌ مِنْ "يَنْظُرُونَ". قَوْلُهُ: "كَالَّذِي يُعْشَى" يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهًا، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ "أَعْيُنُهُمْ" أَي: تَدَوَّرُ أَعْيُنُهُمْ حَالَ كَوْنِهَا مُشْبِهَةً عَيْنِ الَّذِي يُعْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ. الثَّانِي: أَنَّهُ نَعَتْ مَصْدَرٍ مَقْدَّرٍ لِقَوْلِهِ "يَنْظُرُونَ" تَقْدِيرُهُ: يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَنْظَرُ الْمَعْشِيُّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَقْدَّرٍ أَيْضًا لـ "تَدَوَّرُ" أَي: دَوَّرَانَا مِثْلَ دَوَّارِنِ عَيْنِ الَّذِي. وَهُوَ عَلَى الْوَجْهِينِ مَصْدَرٌ تَشْبِيهِيٌّ.

قوله: "سَلَقُوكُمْ" يُقَالُ: سَلَقَهُ أَي: اجْتَرَأَ عَلَيْهِ فِي خِطَابِهِ، وَخَاطَبَهُ مُخَاطَبَةً بَلِيغَةً. وَأَصْلُهُ الْبَسْطُ وَمِنْهُ: سَلَقَ امْرَأَتَهُ أَي: بَسَطَهَا وَجَامَعَهَا. قَالَ مَسِيلِمَةُ لِسَجَاحٍ لِعَنْهَمَا اللَّهُ تَعَالَى: / 3684- أَلَا هُبِّي إِلَى الْمَضْجَعِ * * فَإِنْ شِئْتِ سَلَقْنَاكَ * وَإِنْ شِئْتِ عَلَيَّ أَرْبَعُ وَالسَّلَاقَةُ: الطَّبِيعَةُ الْمُتَأْتِيَةُ. وَالسَّلَاقُ: الْمَطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ. وَخَطِيبٌ مِسْلَاقٌ وَسَلَاقٌ. وَيُقَالُ بِالضَّادِ قَالَ الشَّاعِرُ: 3685- فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَقَةً * وَضِدَائِ الْحَقْنَهُمْ بِاللَّئْلِ وَ"أَشْحَهُ" نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ "سَلَقُوكُمْ". وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي أَخْتِهَا.

(12/28)

* { يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا } *

قوله: { يَحْسَبُونَ }؛ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا أَي: هُمْ مِنَ الْخَوْفِ بِحَيْثُ إِنَّهُمْ لَا يُصَدِّقُونَ أَنَّ الْأَحْزَابَ قَدْ ذَهَبُوا عَنْهُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ أَحَدِ الضَّمَائِرِ

المتقدمة إذا صحَّ المعنى بذلك، ولو بَعَدَ العاملُ، كذا قال أبو البقاء.
 قوله: "بَادُونَ" هذه قراءةُ العامَّةِ جمعُ بادٍ. وهو المُقيم بالبادية. وقرأ عبد الله
 وابن عباس وطلحة وابن يعمر "بُدِّي" بضم الباءِ وتشديد الدالِ مقصوراً كغاز
 وعُزَّى، وسارٍ وسُرِّي. وليس بقياس. وإنما قياسُه في التفسير "بُدَاة" كقُضَاةٍ
 وقاضٍ. ولكنَّ حُمِلَ على الصحيح كقولهم: "صُرِّبَ". وروى عن ابن عباس أيضاً
 قراءةً ثانيةً "بِدِّي" بزنة عَدِي، وثالثةً "بَدُوًا" فعلاً ماضياً.
 قوله: "يَسْأَلُونَ" يجوز أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً مِنْ فاعِلٍ
 "يَحْسَبُونَ". والعامَّةُ على سكونِ السينِ بعدها همزةٌ. وتَقَلَّ ابن عطية عن أبي
 عمرو وعاصم بِنَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى السينِ كقوله: {يَسَلُّ بَنِي إِسْرَائِيلَ}.
 وهذه ليستُ بالمشهورةِ عنهما، ولعلها نُقِلَتْ عنهما شاذَّةً، وإنما هي معروفةٌ
 بالحسن والأعمش. وقرأ زيد بن عليّ والجحدري وقتادة والحسن "يَسْأَلُونَ"
 بتشديدِ السينِ والأصلُ: يتساءلون فادغم أي: يَسْأَلُ بعضهم بعضاً.

* { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ
 وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا }

قوله: {أُسْوَةٌ}: قرأ عاصم بضمِّ الهمزة حيث وقعت هذه اللفظة. والباقون
 بالكسر. وهما لغتان كالعدوة والعدوة، والقِدوة والقُدوة.

(12/29)

والأُسوة بمعنى الاقتداء. وهي اسمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المصدرِ وهو الائتساء، فالأُسوةُ
 من الائتساء كالقُدوة من الاقتداء. وانْتَسَى فلانٌ بفلانٍ أي اقتدى به. و"أسوة"
 اسمٌ "كان". وفي الخبرِ وجهان، أحدهما: هو "لكم" فيجوزُ في الجارِّ الآخرِ
 وجوهٌ: التعلُّقُ بما يتعلَّقُ به الخبرُ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "أسوة"، إذ لو
 تأخَّرَ لكانَ صفةً، أو بـ "كان" على مذهبِ مَنْ يراه. والثاني: أن الخبرَ هو {في
 رَسُولِ اللَّهِ}، و"لكم" على ما تقدَّم في {في رَسُولِ اللَّهِ}، أو تتعلَّقُ بمحذوفٍ
 على التبيينِ أي: أعني لكم.

قوله: {لَمَن كَانَ يَرْجُو} فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ من الكافِ في "لكم"، قاله
 الزمخشري. وقد منعه أبو البقاء. وتابعه الشيخُ. قال أبو البقاء: "وقيل: هو بدلٌ
 مِنْ ضميرِ المخاطبِ بإعادةِ الجارِّ. ومَتَّعَ منه الأكثرون؛ لأنَّ ضميرَ المخاطبِ لا
 يُبَدَّلُ مِنْهُ". وقال الشيخُ: "قال الزمخشريُّ: بدلٌ من "لكم" كقوله: {لِلَّذِينَ
 اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ} قال: "ولا يجوزُ على مذهبِ جمهورِ البصريين أن
 يُبَدَّلَ من ضميرِ المتكلمِ ولا من ضميرِ المخاطبِ بدلُ شيءٍ مِنْ شيءٍ، وهما
 لعين واحدةٍ. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش. وأنشد:

3686- بكم فَرَيْشِ كَفِينَا كُلِّ مُعْضَلَةٍ * وَأَمَّ تَهَجَّ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

قلت: لا تُسَلَّمُ أَنَّ هَذَا بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ وَهُمَا لِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ
 كُلِّ بَاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ الْخَطَابَ فِي قَوْلِهِ "لَكُمْ" أَعَمٌّ مِنْ {مَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ} وَغَيْرِهِ،
 ثُمَّ حَصَّصَ ذَلِكَ الْعَمُومَ لِأَنَّ الْمَتَّاسِيَّ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْوَاقِعِ إِنَّمَا هُمُ
 الْمُؤْمِنُونَ. وَبَدَّلَ عَلَى مَا قَلْتُهُ ظَاهِرُ تَشْبِيهِ الزَّمَخْشَرِيِّ هَذِهِ الْآيَةَ بآيَةِ

الأعراف، وآية الأعرافِ البدلُ فيها بدلٌ كلٍ مِنْ كلٍ. ويُجاب: بأنَّه إنما قَصَدَ التشبيهُ في مجردِ إعادةِ العاملِ.

(12/30)

والثاني: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَيَّ أَنَّهُ صِفَةٌ لـ "حَسَنَةٌ". الثالث: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ "حَسَنَةٌ" قَالَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ. وَمَتَّعَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ "أَسْوَةٌ" قَالَ: "لَأَنَّهَا قَدْ وُصِفَتْ". و"كثيراً" أي: ذَكَرَ كَثِيراً.

* { وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا }

قوله: { وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ } : مِنْ تَكْرِيرِ الظَّاهِرِ تَعْظِيماً كَقَوْلِهِ:

3687- لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ *
ولأنه لو أعادَهُمَا مُضْمَرَيْنِ لَجَمَعَ بَيْنَ اسْمِ الْبَارِي تَعَالَى وَاسْمِ رَسُولِهِ فِي لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ، فَكَانَ يُقَالُ: وَصَدَقَا، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَرِهَ ذَلِكَ، / وَرَدَّ عَلَى مَنْ قَالَه حَيْثُ قَالَ: "مَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ، وَمِنْ يَعْصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى". وَقَالَ لَهُ: "بِئْسَ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ. قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَصِداً إِلَى تَعْظِيمِ اللَّهِ. وَقِيلَ: إِنَّمَا رَدَّ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ وَقَفَ عَلَى "بَعْصِيهِمَا". وَعَلَى الْأَوَّلِ اسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ [عَلَيْهِ السَّلَامُ]: "حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا" فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي ضَمِيرٍ وَاحِدٍ. وَأَجِيبَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْرَفُ بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا قَلِيصَ لَنَا أَنْ نَقُولَ كَمَا يَقُولُ.
قوله: "وما زادهم" فاعلُ "زادهم" ضَمِيرُ الْوَعْدِ أَي: وَمَا زَادَهُمْ وَعَدُّ اللَّهِ أَوْ الصَّدْقُ. وَقَالَ مَكِّي: "ضَمِيرُ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "لَمَّا رَأَى" بِمَعْنَى: لَمَّا نَظَرَ". وَقَالَ أَيْضاً: "وقيل: ضمير الرؤية. وإنما ذكر لأن تأنيثها غير حقيقي" ولم يذكر غيرهما. وهذا عجيبٌ منه؛ حيث حَجَرَ وَاسَعَا مَعَ الْعُنْيَةِ عَنْهُ.

(12/31)

وقرأ ابنُ أبي عُبَيْلَةَ "وما زادوهم" بضمير الجمع. ويعود للأحزاب؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْأَحْزَابَ تَأْتِيهِمْ بَعْدَ عَشْرِ أَوْ تِسْعِ.

* { مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَصَى نَجْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا }

قوله: { صَدَقُوا } : "صَدَقَ" يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ لِثَانِيهِمَا بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُ. وَمِنْهُ الْمَثَلُ: "صَدَقَنِي سِنَّ بَكَرِهِ" أَي فِي سِنَّ. وَالْآيَةُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِنْ هَذَا، وَالْأَوَّلُ مَحذُوفٌ أَي: صَدَقُوا اللَّهَ فِيمَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ

كقولك: صَدَقَنِي زَيْدٌ وَكَذَّبَنِي عَمْرُو أَي: قَالَ لِي الصَّدَقَ، وَقَالَ لِي الكَذِبَ. وَيَكُونُ المَعَاهِدُ عَلَيْهِ مَصْدُوقًا مَجَازًا. كَأَنَّهُمْ قَالُوا لِلشَّيْءِ المَعَاهِدَ عَلَيْهِ: لُتُوفِينَنِي بِكَ وَقَدْ فَعَلُوا. و"مَا" بِمَعْنَى الَّذِي؛ وَلِذَلِكَ عَادَ عَلَيْهَا الضَّمِيرُ فِي عَلَيْهِ. وَقَالَ مَكِّي: "مَا" فِي مَوْضِعِ نَصَبِ بـ صَدَقُوا. وَهِيَ وَالْفِعْلُ مَصْدَرٌ تَقْدِيرُهُ: صَدَقُوا العَهْدَ أَي: وَقُوا بِهِ "وَهَذَا يَرُدُّهُ عَوْدُ الضَّمِيرِ. إِلَّا أَنَّ الأَخْفَشَ وَابْنَ السَّرَاجِ يَذْهَبَانِ إِلَى اسْمِيَةِ "مَا" المَصْدَرِيَةِ.

قوله: "قَضَى تَحَبَّهُ" النَّحْبُ: مَا التَزَمَهُ الإِنْسَانُ، وَاعْتَقَدَ الوَفَاءَ بِهِ. قَالَ:

3688- عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا * قَضَى تَحَبَّهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ
وقال آخر:

3689- بَطَّخَفَةَ جَالِدْنَا المَلُوكَ وَحَيْلُنَا * عَشِيَّةَ بِسْطَامِ جَرِيْنَ عَلَى تَحَبِّ
أَي: عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: تَحَبَّ فُلَانٌ أَي: تَدَرَّ تَدَرًّا التَزَمَهُ، وَيُعْتَبَرُ بِهِ عَنِ المَوْتِ كَقَوْلِهِمْ: "قَضَى أَجَلَهُ" لَمَّا كَانَ المَوْتُ لَابِدًا مِنْهُ جُعِلَ كَالشَّيْءِ المُلْتَزَمِ. وَالتَّحِيْبُ: البِكَاءُ مَعَهُ صَوْتُ. وَالتُّحَابُ: السُّعَالُ.

(12/32)

* { لِيَجْزِي اللّهُ الصّٰدِقِيْنَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبُ المُنٰفِقِيْنَ اِنْ شَاءَ اَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ اِنْ اللّهُ كَانَ عَفُوًّا رَحِيْمًا }

قوله: { لِيَجْزِي اللّهُ } فِي اللّامِ وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنِهَا لَامُ العِلَّةِ. الثَّانِي: أَنِهَا لَامُ الصِّيْرُورَةِ. وَفِي مَا تَتَلَوُّ بِه أَوْجُهُ: إِمَّا بـ "صَدَقُوا"، وَإِمَّا بـ "زَادَهُمْ"، وَإِمَّا بـ "مَا بَدَّلُوا" وَعَلَى هَذَا قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "جُعِلَ المُنٰفِقُونَ كَأَنَّهُمْ قَصَدُوا عَاقِبَةَ السُّوءِ، وَأَرَادُوا بِتَبْدِيلِهِمْ، كَمَا قَصَدَ الصّٰدِقُونَ عَاقِبَةَ الصَّدَقِ بِوَفَائِهِمْ؛ لِأَنَّ كِلَا الفَرِيقَيْنِ مَسْوُوقٌ إِلَى عَاقِبَتِهِ مِنَ الثَّوَابِ وَالعِقَابِ، فَكَأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي طَلِبِهِمَا وَالسَّعْيِ لِتَحْصِيلِهِمَا".

قوله: "إِنْ شَاءَ" جَوَابُهُ مَقْدَرٌ. وَكَذَلِكَ مَفْعُولٌ "شَاءَ". أَي: إِنْ شَاءَ تَعَذِّبَهُمْ عَذِّبَهُمْ. فَإِنْ قِيلَ: عَذَابُهُمْ مُتَّحَتِّمْ فَكَيْفَ يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ عَلَى المَشِيئَةِ وَهُوَ قَدْ شَاءَ تَعَذِّبَهُمْ إِذَا مَاتُوا عَلَى النِّفَاقِ؟ فَجَابَ ابْنُ عَطِيَّةَ: بِأَنَّ تَعَذِّبَ المُنٰفِقِيْنَ ثَمَرَةٌ إِدَامَتِهِمُ الإِقَامَةَ عَلَى النِّفَاقِ إِلَى مَوْتِهِمْ، وَالتَّوْبَةُ مُوَازِيَةٌ لِتِلْكَ الإِقَامَةِ، وَثَمَرَةُ التَّوْبَةِ تَرْكُهُمْ دُونَ عَذَابِ فَهَمَا دَرَجَتَانِ: إِقَامَةُ عَلَى نِفَاقٍ، أَوْ تَوْبَةٌ مِنْهُ، وَعَنْهُمَا ثَمَرَتَانِ: تَعَذِّبُ أَوْ رَحِمَهُ. فَذَكَرَ تَعَالَى عَلَى جِهَةِ الإِجَازِ وَاحِدَةً مِنْ هَاتَيْنِ، وَوَاحِدَةً مِنْ هَاتَيْنِ وَدَلَّ مَا ذَكَرَ عَلَى مَا تَرَكَ ذِكْرَهُ. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: "لِيُعَذِّبَ" لِيُدِيمَ عَلَى النِّفَاقِ قَوْلُهُ: "إِنْ شَاءَ" وَمَعَادِلَتُهُ بِالتَّوْبَةِ وَحَرْفِ "أَوْ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَكَأَنَّ مَا ذَكَرَ يُؤْوَلُ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: لِيُقِيمُوا عَلَى النِّفَاقِ فَيَمُوتُوا عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ فَيُعَذِّبَهُمْ، أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ فَيَرْحَمَهُمْ. فَحَذَفَ سَبَبَ التَّعَذِّبِ وَأَثَبَ المَسَبَّبَ وَهُوَ التَّعَذِّبُ، وَأَثَبَ سَبَبَ الرِّحْمَةِ وَالعُفْرَانَ وَحَذَفَ المُسَبَّبَ وَهُوَ الرِّحْمَةُ وَالعُفْرَانُ".

(12/33)

* { وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ
وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا }

قوله: {بِعَيْظِهِمْ}: يجوز أن تكون سببية، وهو الذي عبّر عنه أبو البقاء
بالمفعول أي: إنها مُعَدِّيَّة. والثاني: أن تكون للمصاحبة، فتكون حالاً أي/
مُغِيظِينَ.

قوله: {لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا} حالٌ ثانيةٌ أو حالٌ من الحال الأولى فهي متداخلَةٌ.
ويجوز أن تكون حالاً من الضمير المجرور بالإضافة. وجرّ الزمخشري فيها أن
تكون بياناً للحال الأولى أو مستأنفةً. ولا يظهر البيان إلا على البدل،
والاستئناف بعيد.

* { وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمْ
الرُّعْبَ قَرِيحًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ قَرِيحًا }

قوله: {وَأَنْزَلَ الَّذِينَ}: أي وأنزل الله. و{مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ} بيانٌ للموصول
فيتعلق بمحذوف. ويجوز أن يكون حالاً. و"مِنْ صَيَاصِيهِمْ" متعلقٌ بـ "أَنْزَلَ"
و"مِنْ" لابتداء الغاية. والصياصي جمع "صَيْصِيَّة" وهي الحصون. ويقال لكل ما
يُمتنع به ويُتَخَصَّن: صَيْصِيَّة. ومنه قيل لقرن الثور ولشوكه الديك: صَيْصِيَّة.
والصَيَاصِي أيضاً: شَوْك الحَاكَةِ وَبِحَدِّ مِنْ حديد قال دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ:
3690- * كَوْفَعِ الصَّيَاصِي فِي النَسِيحِ الْمُمَدِّدِ
قوله: "قَرِيحًا تَقْتُلُونَ" "قَرِيحًا" منصوبٌ بما بعده. وكذلك "قَرِيحًا" منصوبٌ بما
قبله. والجملة مبيّنة ومقررة لقَدَفِ الله الرعبَ في قلوبهم. والعامَّةُ على
الخطابِ في الفعلين. وابن ذكوان في روايةٍ بالعَيْبَةِ فيهما. واليمانيُّ بالعَيْبَةِ في
الأول فقط. وأبو حيوة "تأسرون" بضم السين.

(12/34)

قوله: "لم تطوؤها" الجملة صفةٌ لـ "أرضاً". والعامَّةُ على همزةٍ مضمومةٍ ثم
واوٍ ساكنةٍ مضارعٍ وَطِئ. وزيد بن علي "تطوؤها" بواوٍ بعد طاءٍ مفتوحةٍ.
ووجهها: أنها إبدالُ الهمزةِ ألفاً على غير قياسٍ كقوله:
3691- إِنَّ الْأَسْوَدَ لَتَهْدَا فِي مَرَايِضِهَا *

فلما أسنده للواو التقى ساكنان فحذف أولهما نحو: لم يروها. وهذا أحسنٌ من
أن تقول: ثم أجرى الألف المبدلة من الهمزة مجرى الألف المتأصلة فحذفها
جزماً؛ لأنَّ الأحسنَ هناك أن لا تُحذف اعتداداً بأصلها. واستشهد بعضهم على
الحذف بقول زهير:

3692- جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمُ يَعَاقِبُ بِظَلْمِهِ * سَرِيحاً وَإِنْ لَا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ

* { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبَّتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعَنَّ
وَأَسْرَحَنَّ سَرَاحًا جَمِيلاً }

قوله: {أَمْتَعَنَّ وَأَسْرَحَنَّ}: العامَّةُ على جَزْمِهما. وفيه وجهان، أحدهما: أنَّه مجزومٌ على جواب الشرط. وما بين الشرط وجوابه معترضٌ، ولا يَصْرُ دخولُ الفاءِ على جملة الاعتراض. ومثله في دخول الفاءِ قوله: 3693- وإعْلِمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ * أَنْ سَوَفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا يريد: وإعْلِمُ أَنْ سَوَفَ يَأْتِي. والثاني: أَنَّ الْجَوَابَ قَوْلُهُ: "فَتَعَالَيْنَ، وَأَمْتَعَنَّ" جوابٌ لهذا الأمر. وقرأ زيد بن علي "أَمْتَعَنَّ" بتخفيف التاء من أَمْتَعَهُ. وقرأ حميد الخزاز "أَمْتَعَنَّ وَأَسْرَحَنَّ" بالرفع فيهما على الاستئناف. و"سَراحاً" قائمٌ مقامُ التَّسْرِيحِ.

* { يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا }

(12/35)

قوله: {مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ}: العامَّةُ على "يَأْتِ" بالياء من تحت حَمَلًا على لفظ "مَنْ". وزيد بن علي والجدري ويعقوب بالتاء مِنْهُ فَوْقَ حَمَلًا على معناها؛ لأنه تَرَشَّحٌ بقوله: "مِنْكُنَّ"، و"مِنْكُنَّ" حالٌ من فاعل "يَأْتِ". وتقدَّم القراءَةُ في "مُبِينَةٍ" بالنسبة لكسر الياء وفتحها في النساء. قوله: "يُضَاعَفُ" قرأ أبو عمرو "يُضَعَّفُ" بالياء من تحت وتشديد العين مفتوحة على البناء للمفعول. "العذابُ" بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل. وقرأ ابن كثير وابن عامر "نُضَعَّفُ" بنون العظمة، وتشديد العين مكسورة، على البناء للفاعل. قوله: "العذابُ" بالنصب على المفعول به. وقرأ الباقر "يُضَاعَفُ" من المفاعلة مبنياً للمفعول. "العذابُ" بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل. وقد تقدَّم توجيهُ التضعيفِ والمضاعفةِ في سورة البقرة فأغنى عن إعادته.

* { وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْدَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا }

قوله: {وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا}: قرأ الأخوان "وَيَعْمَلُ وَيُؤْتِ" بالياء مِنْ تحت فيهما. والباقر "وَتَعْمَلُ" بالتاء من فوق. "نُؤْتِيهَا" بالنون. فأما الياءُ في "وَيَعْمَلُ" فلأجل الحَمَلِ على لفظ "مَنْ" وهو الأصل. والتاءُ مِنْ فوق على معناها؛ إذ المرادُ بها مؤنثٌ، وتَرَشَّحٌ هذا بتقدُّمِ لفظِ المؤنث وهو "مِنْكُنَّ" ومثله قوله:

3694- وَإِنَّ مِنْ النَّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ *
لَمَّا تقدَّم قوله: "مِنْ النَّسْوَانِ" تَرَجَّحَ المعنى فَحَمَلَ عليه. وأما "يُؤْتِيهَا" بالياء مِنْ تحت فالضمير لله تعالى لتقدُّمه فيُّ لله ورسوله". وبالنون فهي نونُ العظمة. وفيه انتقالٌ من العِيَةِ إلى التكلُّم.

(12/36)

وقرأ الجحدريُّ وبعقوب وابن عامر في رواية وأبو جعفر وشيبة "تَقُنْتُ" بالتاء مِنْ فَوْقِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى وَكَذَلِكَ "وَتَعْمَلُ". وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "إِنَّ بَعْضَهُمْ قَرَأَ "وَمَنْ تَقُنْتُ" بِالتَّأْنِيثِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى وَ"يَعْمَلُ" بِالتَّذْكِيرِ حَمَلًا عَلَى الْإِلْفِظِ". قَالَ: "فَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: هَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ التَّذْكِيرَ أَصْلٌ فَلَا يُجْعَلُ يَتَّبِعًا لِلتَّأْنِيثِ. وَمَا عَلَّلُوهُ بِهِ قَدْ جَاءَ مِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ. قَالَ تَعَالَى: {خَالِصَةٌ لَذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَرْوَاجِنَا}."

* { يَانِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا }

(12/37)

قوله: {كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ}: قال الزمخشري: "أحد" في الأصل بمعنى وَحْدٍ. وهو الواحد، ثم وُضِعَ فِي النَفْيِ الْعَامِ مُسْتَوِيًّا فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ وَالْوَاحِدُ وَمَا وَرَاءَهُ. وَالْمَعْنَى: لَسْتُنَّ كَجَمَاعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ جَمَاعَاتِ النِّسَاءِ أَي: إِذَا تَقَصَّيْتِ جَمَاعَةَ النِّسَاءِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً لَمْ تَوْجِدِي مِنْهُنَّ جَمَاعَةً وَاحِدَةً تُسَاوِيكِ فِي الْفَضْلِ وَالسَّابِقَةِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ: {وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُقَرِّفُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ} يريد بين جماعة واحدة منهم تسوية بين جميعهم في أنهم على الحق المبين. قال الشيخ: "أما قوله "أحد" في الأصل بمعنى وَحْدٍ وهو الواحد فصحيح. وأما قوله: "وَضِعَ" إِلَى قَوْلِهِ: "وَمَا وَرَاءَهُ" فليس بصحيح؛ لِأَنَّ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي النَفْيِ الْعَامِّ مَدْلُولُهُ غَيْرُ مَدْلُولِ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ وَاحِدًا يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ اتَّصَفَ بِالْوَحْدَةِ، وَاحِدًا الْمُسْتَعْمَلُ فِي النَفْيِ الْعَامِّ مُخْتَصٌ بِمَنْ يَعْقِلُ. وَذَكَرَ النُّحَوِيُّونَ أَنَّ مَادَّةَ هَمْزَةٍ وَحَاءٍ وَدَالٍ، وَمَادَّةَ "أحد" بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ وَأَوْ وَحَاءٍ وَدَالٍ، فَقَدْ اخْتَلَفَا مَادَّةً وَمَدْلُولًا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: لَسْتُنَّ كَجَمَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ قُلْنَا: إِنْ مَعْنَاهُ لَيْسَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ. فَهُوَ حَكَمٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ لَا عَلَى الْمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ. وَأَمَّا {وَلَمْ يُقَرِّفُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ} فَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي النَفْيِ الْعَامِّ؛ وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي سِيَاقِ النَفْيِ فَعَمَّ. وَصَلَحَتِ الْبَيِّنَةُ لِلْعُمُومِ. وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ "أحد" بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَحُذِفَ مَعْطُوفٌ، أَي: بَيْنَ أَحَدٍ وَوَاحِدٍ. كَمَا قَالَ:

3695- فما كان بين الخير لو جاء سالماً * أبو حُرَيْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلُ

(12/38)

أَي: بَيْنَ الْخَيْرِ وَبَيْنِي". انتهى. قلت: أمَّا قَوْلُهُ فَإِنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ مَدْلُولًا وَمَادَّةً قَمُوسًا. وَلَكِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ لَمْ يَجْعَلْ أَحَدًا الَّذِي أَصْلُهُ وَاحِدٌ بِمَعْنَى أَحَدٍ الْمَخْتَصِّ

بالنفي، ولا يمنع أن أحداً الذي أصله واحد أن يقع في سياق النفي. وإنما الفارق بينهما: أن الذي همزته أصل لا يُستعمل إلا في النفي كأخواته من عَرَبٍ وَكَتَبَ وَوَابِرٍ وَتَامِرٍ. والذي أصله واحد يجوز أن يُستعمل إثباتاً ونفياً. والفارق أيضاً بينهما: أن المختصَّ بالنفي جامدٌ، وهذا وصفٌ. وأيضاً المختصُّ بالنفي مختصُّ بالعلاء وهذا لا يختصُّ. وأمَّا معنى النفي فإنه ظاهرٌ على ما قاله الزمخشريُّ من الحكم على المجموع، ولكنَّ المعنى على ما قاله الشيخ أَوْضَحُ وإن كان خلافَ الظاهر.

قوله: "إِن اتَّقَيْتَنِي" في جوابه وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ لدلالة ما تقدّم عليه أي: إِن اتَّقَيْتَنِي اللَّهَ فَلَسْتُنَّ كَأَحَدٍ. فالشرط قيدٌ في نفي أن يُشَبَّهَنَ بِأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ. الثاني: أن جوابه قوله: "فَلَا تَخْضَعَنَّ" والتقوى على بابها. وَجَوَّزَ الشَّيْخُ على هذا أن يكون اتَّقَى بمعنى استقبل أي: اسْتَقْبَلْتَنِّي أَحَدًا فَلَا تَلْنَنَّ لَهُ الْقَوْلَ. واتقى بمعنى استقبل معروفٌ في اللغة. وأنشد:

3696- سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ * فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَيْنَا بِالْيَدِ
أي: واستقبلتنا باليد. قال: "ويكون هذا المعنى أبلغ في مدحهنَّ إذ لم يُعَلَّقُ فضيلتهنَّ على التقوى ولا على تهيه عن الخضوع بها؛ إذ هنَّ مُتَّقِيَاتٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَنْفُسِهِنَّ. والتعليق يقتضي ظاهره أنهنَّ لَسَنَّ متحلّياتٍ بالتقوى".
قلت: هذا خروجٌ عن الظاهر من غير ضرورة. وأمَّا البيتُ فالإتقاء أيضاً على بابها/ أي صانت وجهها بيدها عنا.

(12/39)

قوله: "فَيَطْمَعُ" العامَّةُ على نصبه جواباً للنهي. والأعرج بالجزم فيكسر العين لالتقاء الساكنين. ورُوي عنه وعن أبي السَّمَّالِ وابن عمر وابن محيصن بفتح الياء وكسر الميم. وهذا شاذٌ؛ حيث تَوَاقَقَ الماضي والمضارعُ في حَرَكَةٍ. ورُوي عن الأعرج أيضاً أنه قرأ بضمِّ الياء وكسر الميم مِنْ أطمع. وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً عائداً على الخضوعِ المريضِ القلبِ. ويحتمل أن يكونَ "الذي" فاعلاً، ومفعوله محذوفٌ أي: فَيُطْمَعُ المريضُ نفسه. قوله: "وَقَرَّنَ" قرأ نافع وعاصم بفتح القاف. والباقون بكسرها. فأما الفتحُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ، أحدهما: أنه أمرٌ من قَرَّرْتُ - بكسر الراءِ الأولى - في المكانِ أَقَرُّ بِهِ بِالْفَتْحِ. فاجتمع راءان في أَقَرَّرَنَ، فَحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ تَخْفِيفًا وَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الرَّاءِ الْأُولَى إِلَى الْقَافِ، فَحُذِفَتِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا فَصَارَ قَرَّنَ. ووزنه على هذا: قَعْنُ؛ فَإِنَّ الْمَحذُوفَ هُوَ اللَّامُ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِهِ الثَّقَلُ. وقيل: المحذوفُ الرَّاءُ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا بِقِيَّتِ سَاكِنَةً، وَبَعْدَهَا أُخْرَى سَاكِنَةً فَحُذِفَتِ الْأُولَى لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَوزنه على هذا: قَلَنُ؛ فَإِنَّ الْمَحذُوفَ هُوَ الْعَيْنُ. وقال أبو علي: "أَبْدَلْتُ الرَّاءَ الْأُولَى يَاءً وَنُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى الْقَافِ، فَالتقى ساكنان، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِاتِّقَائِهِمَا". فهذه ثلاثة أوجهٍ في توجيهِ أنها أمرٌ مِنْ قَرَّرْتُ بِالْمَكَانِ.

والوجه الثاني: أنها أمرٌ مِنْ قَارَ يَقَارُ كخاف يخاف إذا اجتمع. ومنه "القارة" لاجتماعها، فَحُذِفَتِ الْعَيْنُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَقِيلَ: قَرَّنَ كَحَفَّنَ. ووزنه على هذا أيضاً قَلَنُ.

(12/40)

إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ تَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يُقَالُ: قَرَّرْتُ بِالْمَكَانِ بِالْفَتْحِ أَقْرُّ بِهِ بِالْكَسْرِ وَقَرَّرْتُ عَيْنُهُ بِالْكَسْرِ تَقَرُّ بِالْفَتْحِ، فَكَيْفَ يُقْرَأُ "وَقَرَّرَ" بِالْفَتْحِ؟ وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا: أَنَّهُ قَدْ جُمِعَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، فَجَاءَ أَبُو عُبَيْدٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ.

الثَّانِي: سَلَّمْنَا أَنَّهُ يُقَالُ: قَرَّرْتُ بِالْمَكَانِ بِالْكَسْرِ أَقْرُّ بِهِ بِالْفَتْحِ، وَأَنَّ الْأَمْرَ مِنْهُ أَقَرَّرَنَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا مُسَوِّغَ لِلْحَذْفِ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ خَفِيفَةً، وَلَا يَجُوزُ قِيَاسُهُ عَلَى قَوْلِهِمْ "ظَلَلْتُ" وَبَابِهِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ شَيْئَيْنِ ثَقِيلَيْنِ: التَّضْعِيفَ وَالْكَسْرَةَ فَحَسَّنَ الْحَذْفُ، وَأَمَّا هُنَا فَالتَّضْعِيفُ فَقَطْ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِلْحَذْفِ إِنَّمَا هُوَ التَّكْرَارُ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُمْ لَمْ يَحْذِفُوا مَعَ التَّكْرَارِ وَوُجُودِ الضَّمَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ أَثْقَلَ نَحْوُ: اِعْضُضْنَ أَبْصَارَكُنَّ وَكَانَ أَوْلَى بِالْحَذْفِ فَيُقَالُ: عَضْنَ. لَكِنَّ السَّمَاعَ خِلَافَهُ. قَالَ تَعَالَى: {وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ}. عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ جَمَالَ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: "إِنَّهُ يُحَذَفُ فِي هَذَا بِطَرِيقِ الْأَوْلَى" أَوْ تَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ إِنَّمَا هِيَ مِنْ قَارٍ يَقَارُ بِمَعْنَى اجْتِمَاعٍ. وَهُوَ وَجْهٌ حَسَنٌ بَرِيءٌ مِنَ التَّكْلِيفِ، فَيَنْدَفِعُ اعْتِرَاضُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرِهِ، لَوْلَا أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْأَمْرِ بِالِاسْتِقْرَارِ لَا بِالِاجْتِمَاعِ. وَأَمَّا الْكَسْرُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضًا أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ قَرَّرَ بِالْمَكَانِ بِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي، وَالْكَسْرُ فِي الْمَضَارِعِ، وَهِيَ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ، وَيَجِيءُ فِيهَا التَّوْجِيهَاتُ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ أَوْلًا: إِمَّا حَذْفُ الرَّاءِ الثَّانِيَةِ أَوِ الْأَوْلَى، أَوْ إِبْدَالُهَا يَاءً، وَحَذْفُهَا كَمَا قَالَ الْفَارَسِيُّ. وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لِمَجِيئِهَا عَلَى مَشْهُورِ اللَّغَةِ فَيَنْدَفِعُ اعْتِرَاضُ أَبِي حَاتِمٍ، وَلِأَنَّ الْكَسْرَ ثَقِيلًا، فَيَنْدَفِعُ الِاعْتِرَاضُ الثَّانِي، وَمَعْنَاهَا مُطَابِقٌ لِمَا يُرَادُ بِهَا مِنَ الثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ.

(12/41)

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّهَا أَمْرٌ مِنْ وَقَرَّ يَقْرَأُ أَي: ثَبَتَ وَاسْتَقَرَّ. وَمِنْهُ الْوَقَارُ. وَأَصْلُهُ إِوْقِرْنَ فَحُذِفَتِ الْفَاءُ وَهِيَ الْوَاوُ، وَاسْتُعْنِيَ عَنْ/ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فَبَقِيَ "قِرْنَ" وَهَذَا كَالْأَمْرِ مِنْ وَعَدَ سِوَاءٍ. وَوَزْنُهُ عَلَى هَذَا عَلَنَ. وَهَذِهِ الْأَوْجُهُ الْمَذْكُورَةُ إِنَّمَا يَتَّهَدَى إِلَيْهَا مَنْ مَرَّ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ، وَإِلَّا ضَاقَ بِهَا دَرْعًا.

قَوْلُهُ: "تَبَّرَجَ الْجَاهِلِيَّةُ" مَصْدَرٌ تَشْبِيهِيٌّ أَي: مِثْلَ تَبَّرَجَ. وَالتَّبَّرَجُ: الظُّهُورُ مِنَ الْبُرْجِ لظُهُورِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَقَرَأَ الْبُرْجِي "وَلَا تَبَّرَجَنَّ" بِإِدْغَامِ التَّاءِ فِي التَّاءِ. وَالْبَاقُونَ بِحَذْفِ أَحَدَاهُمَا. وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي الْبَقْرَةِ فِي "وَلَا تَيَمَّمُوا".

قَوْلُهُ: "أَهْلَ الْبَيْتِ" فِيهِ أَوْجُهُ: لِلدَّاءِ وَالِاخْتِصَاصِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْمَخَاطَبِ أَقْلٌ مِنْهُ فِي الْمَتَكَلِّمِ. وَسُمِعَ "بِكِ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ" وَالْأَكْثَرُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَتَكَلِّمِ كَقَوْلِهَا:

3697- نحن بنات طارق * تمشي على النمارق

[وقوله]:

3698- نحن بني صَبَّه أصحابُ الجملِ * الموتُ أَخْلَى عندنا من العَسَلِ
"نحن العربُ أَفْرَى الناسِ للضيفِ" "نحن معاشرَ الأنبياءِ لا نورثُ" أو على
المدح أي: أمدحُ أهلَ البيتِ.

* { وَإِذْ كُنَّا مَا يُنْتَلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا
خَبِيرًا }

قوله: { مِنْ آيَاتِ اللَّهِ } : بيانٌ للموصول فيتعلَّقُ بِ أَعْنَى. ويجوزُ أن يكونَ حالاً:
إِذَا مِنَ الموصولِ، وَإِذَا مِنَ عائده المقدرُ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أيضاً.

(12/42)

* { إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ
وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْحَاشِعِينَ وَالْحَاشِعَاتِ
وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ
وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا }

قوله: { وَالْحَافِظَاتِ } : حُذِفَ مفعولُهُ لتقدُّمِ ما يَدُلُّ عليه. والتقديرُ:
والحافظاتِها. وكذلك "والذاكراتِ". وَحَسَّنَ الحذفَ رؤوسُ الفواصلِ وَعَلَبَ
المذكرَ على المؤنثِ في "لهم" ولم يَقُلْ "ولهنَّ".

* { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ
الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا }

قوله: { أَنْ يَكُونَ } : هو اسمُ كان. والخبرُ الجائرُ متقدِّمٌ. وقولُهُ: { إِذَا قَضَى
اللَّهُ } يجوزُ أن يكونَ مَحْضَ ظَرْفٍ معموله الاستقْرارُ الذي تَعَلَّقَ بِهِ الخبرُ أي:
وما كان مستقراً لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ وقتَ قضاءِ اللَّهِ كَوْنُ خِيَرَةٍ، وَأَنْ تَكُونَ
شرطيةً، ويكونُ جوابها مقدرًا مدلولاً عليه بالنفي المتقدِّمِ.

(12/43)

وقرأ الكوفيون وهشام "يكونَ" بالياءِ من أسفل؛ لأنَّ "الْخِيَرَةَ" مجازيُّ التأنيثِ،
وللفصل أيضاً. وإلباقون بالياءِ من فوقٍ مراعاةً للفظها. وقد تقدَّم أنَّ الْخِيَرَةَ
مصدرٌ تَخَيَّرَ كالطَيَّرَةَ مِنْ تَطَيَّرَ. وَيَقُلُّ عيسى بن سليمان أنه قُرئ "الْخِيَرَةَ".
بسكون الياءِ. و"مِنْ أَمْرِهِمْ" حالٌ من "الْخِيَرَةَ" وقيل: "من" بمعنى في. وَجَمَعَ
الضميرُ في "أمرهم" وما بعده؛ لأنَّ المرادَ بالمؤمنِ والمؤمنةِ الجنسُ. وغلبَ
المذكرُ على المؤنثِ. وقال الزمخشري: "كانَ مِنْ حَقِّ الضميرِ أن يُوحَّدَ كما
تقول: ما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امرأة، إلا كانَ مِنْ شأنه كذا". قال الشيخ:

"وليس بصحيح؛ لأنَّ العطفَ بالواوِ فلا يجوزُ ذلك إلا بتأويلِ الحذفِ".

* { وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَصَى بِرَبِّهِمْ إِذَا قَصُوا مِنْهُمْ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا }

قوله: { أَمْسِكْ عَلَيْكَ } : تصَّ بعضُ التَّحويين على أن "على" في مثل هذا التركيب اسمٌ. قال: "لئلا يتعدى فعلُ المضمير المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظنٍّ وفي لفظتي: قَدَّ وَعَدِم. وجعل من ذلك: 3699- هُوَ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ * بكفِّ الإلهِ مقاديرُها وكذلك حَكَمَ على "عَنْ" في قوله: 3700- دَعُ عَنْكَ تَهَابًا صِيحٌ فِي حُجْرَاتِهِ * وقد تقدَّم لك ذلك مشبعاً في النحل في قوله: { وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ } وفي قوله: { وَهَرَى إِلَيْكَ بِجِدْعٍ } { وَاصْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ }

(12/44)

{. قوله: "وتُخْفِي" فيه أوجهٌ، أحدها: أنه معطوفٌ على "أَمْسِكْ" أي: وإذ تجمعُ بين قولك كذا وإخفاء كذا، وخشية الناس. قاله الزمخشري. الثاني: أنها واوُ الحالِ أي: تقول كذا في هذه الحالة. قاله الزمخشري أيضاً. وفيه نظرٌ من حيث إنه مضارعٌ مثبتٌ فكيف تباشره الواوُ؟ وتخرجه كتحريك "قمتُ وأصكُ عينه" أعني على إضمار مبتدأ. الثالث: أنه مستأنفٌ. قاله الحوفي. وقوله: { وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ } قد تقدَّم مثله في براءة. قوله: "وَطَرًا" مفعولٌ "قَصَى". والوَطَرُ: الشَّهْوَةُ والمحبةُ، قاله المبرد. وأنشد:

3701- وكيف تَوَائِي بِالْمَدِينَةِ بَعْدَمَا * قَصَى وَطَرًا مِنْهَا جَمِيلٌ بِنُ مَعْمَرٍ
وقال أبو عبيدة: "الوَطَرُ: الأَرْبُ والحاجةُ". وأنشد للصَّبَّاحِ الفزاري:

3702- وَدَعْنَا قَبْلَ أَنْ نُودَّعَهُ * لَمَّا قَضَى مِنْ شَبَابِنَا وَطَرًا
وقرأ العامَّةُ "زَوْجِنَاكُهَا". وقرأ عليٌّ وابناه الحسنان رضي الله عنهم وأرضاهم "زَوْجِنَكُهَا" بناءً المتكلم. و"لِكَيْلًا" متعلقٌ بـ "زَوْجِنَاكُهَا" وهي هنا ناصبةٌ فقط لدخولِ الجارِّ عليها. واتصل الضميران بالفعل لاختلافهما رتبةً.

* { مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سِنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ حَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا }

(12/45)

قوله: {سُنَّةَ اللَّهِ}: منصوبٌ على المصدر كـ {صُنِعَ اللَّهُ} / {وَعَدَ اللَّهُ} أو اسمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المصدر، أو منصوبٌ بـ جَعَلَ. أو بالإغراء أي: فعلية سنة الله. قاله ابن عطية. وردَّه الشيخ بأنَّ عاملَ الإغراء لا يُحذفُ، وبأنَّ فيه إغراءً الغائبِ. وما وردَ منه مؤولٌ على ندوره نحو: "عليه رجلاً لَيْسَنِي". قلت: وقد وردَ قوله عليه السلام "وإلا فعليه بالصوم"، ف قيل: هو إغراء. وقيل ليس به، وإنما هو مبتدأ وخبرٌ، والباءُ زائدةٌ في المبتدأ. وهو تخريجٌ فاسدٌ المعنى؛ لأنَّ الصومَ ليس واجباً على ذلك.

* {الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا}

قوله: {الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ}: يجوزُ أَنْ يكونَ تابعاً للذين خَلَوْا، وَأَنْ يكونَ مقطوعاً عنه رفعاً ونصباً على إضمارِ "هم" أو أعني أو أمدح.

* {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَا كِن رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا}

قوله: {وَلَا كِن رَسُولَ اللَّهِ}: العامَّةُ على تخفيف "لكن" ونصبِ رسول. ونصبه: إمَّا على إضمارِ "كان" لدلالة "كان" السابقة عليها أي: ولكن كان، وإمَّا بالعطف على "أبا أحد".
والأولُ أليقُ لأنَّ "لكن" ليست عاطفةً لأجلِ الواو، فالأليقُ بها أن تدخلَ على الجملِ كمثل التي ليستُ بعاطفةٍ.
وقرأ أبو عمرو في روايةٍ بتشديدها؛ على أَنَّ "رسولَ الله" اسمُها، وخبرُها محذوفٌ للدلالةِ أي: ولكن رسولَ الله هو أي: محمدٌ. وحذفُ خبرها شائعٌ. وأنشد:

3707- فلو كنت صبيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي * ولكنَّ رَجِيّاً عَظِيمَ المَشَاوِرِ
أي: أنت. وهذا البيت يَرُؤُونَهُ أيضاً؛ ولكنَّ رَجِيّاً بِالرَّفْعِ شَاهِداً عَلَى حَدْفِ
اسْمِهَا أَي: ولكنك.

(12/46)

وقرأ زيد بن علي وابن أبي عبله بتخفيفها ورفع "رسول" على الابتداء، والخبرُ مقدرٌ أي: هو. أو بالعكس أي: ولكن هو رسول كقوله:
3704- وَلَيْسَتْ الشَّاعِرَ السَّفْسَافَ فِيهِمْ * ولكنَّ مِدْرَهُ الحَرَبِشَ العَوَانَ
أي: ولكن أنا مِدْرُهُ.
قوله: "وخاتم" قرأ عاصمٌ بفتح التاء، والباقون بكسرها. فالفتح اسمٌ للآلة التي يُحْتَمُّ بها كالطابعِ والقالبِ لما يُطَبِّعُ به ويُقَلَّبُ فيه، هذا هو المشهور. وذكر أبو البقاء فيه أوجهاً آخرَ منها: أنه في معنى المصدرِ قال: "كذا دُكِرَ في بعض الأعراب". قلت: وهو غلطٌ مَحْضٌ كيف وهو يُخَوِّجُ إلى تجوُّزِ وإضمارِ؟ ولو حُكِيَ هذا في "خاتم" بالكسر لكان أقرب؛ لأنه قد يجيء المصدرُ على فاعِلٍ

وفاعلة. وسيأتي ذلك قريباً. ومنها: أنه اسمٌ بمعنى آخر. ومنها: أنه فعلٌ ماضٍ مثل قَاتَلَ فيكون "النبين" مفعولاً به قلت: ويؤيد هذا قراءة عبد الله "حَتَمَ النبين".

والكسرُ على أنه اسمٌ فاعلٍ، ويؤيده قراءة عبد الله المتقدمة. وقال بعضهم: هو بمعنى المفتوح، يعني بمعنى آخرهم.

* { هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا }

قوله: { وَمَلَائِكَتُهُ } : إمَّا عطفٌ على فاعل "يُصَلِّي" وأغنى الفصلُ بالجارِّ عن التأكيد بالضمير. وهذا عند مَنْ يرى الاشتراك أو القَدْرَ المشترك أو المجازَ، لأنَّ صلاةَ الله تعالى غيرُ صلاتِهِمْ، وإمَّا مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ أي: وملائكتهُ يُصَلُّون. وهذا عند مَنْ يرى شيئاً ممَّا تقدَّم جائزاً إلا أن فيه بحثاً: وهو أنهم تَصَوُّوا على أنه إذا اختلفَ مَدْلولا الخبرين فلا يجوزُ حَذْفُ أحدهما لدلالة الآخر عليه، وإن كان بلفظٍ واحدٍ فلا تقول: "زيد ضاربٌ وعمرو" يعني: وعمرو ضاربٌ في الأرض أي: مسافرٌ.

(12/47)

* { تَجِيئُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا }

قوله: { تَجِيئُهُمْ } : يجوزُ أن يكونَ مصدرًا مضافاً لمفعوله، وأن يكونَ مضافاً لفاعلِهِ، ومفعولِهِ، على معنى: أن بعضهم يُحْيِي بعضاً. فيصحُّ أن يكونَ الضميرُ للفاعل والمفعول باعتبارين، لا أنه يكونُ فاعلاً ومفعولاً من وجهٍ واحدٍ كقول مَنْ قال: { وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ } إنه مضافٌ للفاعل والمفعول.

* { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا }

قوله: { شَاهِدًا } : حالٌ مقدرُهُ أو مقارِنُهُ لقُرْبِ الزمان.

* { وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا }

قوله: { بِإِذْنِهِ } : حالٌ أي: مُلْتَبِسًا بتسهيله ولا يريدُ حقيقةَ الإذنِ لأنه مستفادٌ مِنْ "أَرْسَلْنَاكَ".

قوله: "وسراجاً" يجوزُ أن يكونَ عطفاً على ما تقدم: إمَّا على التشبيه وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا سراج. وجَوَّزَ الفراءُ أن يكونَ الأصلُ: وتالياً سراجاً. ويعني بالسراج القرآن. وعلى هذا فيكونُ مِنْ عطفِ الصفات وهي لذاتٍ واحدة: لأنَّ التالي هو المُرْسَل. وجَوَّزَ الزمخشريُّ أن يُعْطَفَ على مفعول "أَرْسَلْنَاكَ" وفيه نظرٌ؛ لأنَّ السراجَ هو القرآن، ولا يُوصَفُ بالإرسال بل الإنزال، إلا أن يُقال: إنه حُمِلَ على المعنى، كقوله:

3705- عَظَّمْنَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

وأيضاً فَيُعْتَفَرُ فِي الثَوَانِي مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْأَوَانِلِ.

* { وَلَا تُطْعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعُ أَدَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا }

قوله: { وَدَعُ أَدَاهُمْ } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ "أذاهم" مضافاً لمفعوله أي: ائْتُرُكَ أَذَاكَ لَهْمُ أَي: عِقَابُكَ إِيَاهُمْ، وَأَنْ يَكُونَ مضافاً لفاعله أي: اترك ما آذوك به فلا تؤاخذهم حتى تؤمر.

(12/48)

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا }

قوله: { ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ } : إِنْ قِيلَ: مَا الْفَائِدَةُ بِالِإِتْيَانِ بِـ "ثُمَّ"، وَحُكْمُ مَنْ طَلَّقَتْ عَلَى الْفَوْرِ بَعْدَ الْعَقْدِ كَذَلِكَ؟ / فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "تَفِيُّ التَّوَهُّمِ عَمَّنْ عَسَى يَتَوَهَّمُ تَفَاوُتَ الْحُكْمِ بَيْنَ أَنْ يُطَلَّقَهَا قَرِيبَةَ الْعَهْدِ بِالنِّكَاحِ، وَبَيْنَ أَنْ يَبْعَدَ عَهْدُهَا بِالنِّكَاحِ وَتَتَرَاخَى بِهَا الْمُدَّةُ فِي حِيَالَةِ الزَّوْجِ ثُمَّ يُطَلَّقَهَا". قَالَ الشَّيْخُ "وَاسْتَعْمَلَ عَسَى صِلَةً لـ "مَنْ" وَهُوَ لَا يَجُوزُ". قُلْتُ: يُخْرِجُ قَوْلُهُ عَلَيَّ مَا خُرِّجَ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
3706- وَإِنِّي لِرَامٍ تَظَرَّةً قَبْلَ التِّي * لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ تَوَاهَا أَزُورَهَا وَهُوَ إِضْمَارُ الْقَوْلِ.

قوله: "تَعْتَدُونَهَا" صِفَةٌ لـ "عِدَّة" و"تَعْتَدُونَهَا" تَفَعَّلُونَهَا: إِمَّا مِنَ الْعَدَدِ، وَإِمَّا مِنَ الْإِعْتِدَادِ أَي: تَحْتَسِبُونَهَا أَوْ تَسْتَوْفُونَ عَدَدَهَا مِنْ قَوْلِكَ: عَدَّ الدَّرَاهِمَ فَاعْتَدَّهَا. أَي: اسْتَوْفَى عَدَدَهَا نَحْو: كَلِّتُهُ فَاكْتَالَهُ، وَوَرَّئْتُهُ فَاتَّرْتَهُ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي رِوَايَةٍ وَأَهْلُ مَكَّةَ بِتَخْفِيفِ الدَّالِ. وَفِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مِنَ الْإِعْتِدَادِ، وَإِنَّمَا كَرِهُوا تَضْعِيفَهُ فَحَقَّفُوهُ. قَالَ الرَّازِيُّ قَالَ: "وَلَوْ كَانَ مِنَ الْإِعْتِدَاءِ الَّذِي هُوَ الظُّلْمُ لَصَغَفَ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِدَاءَ يَتَعَدَّى بِـ عَلَيَّ". قِيلَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِعْتِدَاءِ وَحَدَفَ حَرْفَ الْجَرِّ أَي: تَعْتَدُونَ عَلَيْهَا أَي: عَلَى الْعِدَّةِ مَجَازًا ثُمَّ تَعْتَدُونَهَا كَقَوْلِهِ:
3707- تَجِنُّ قَبْدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ * وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسْبِي لَقَضَانِي أَي: لَقَضَى عَلَيَّ. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "وَقُرِئَ "تَعْتَدُونَهَا" مَخْفِئًا أَي: تَعْتَدُونَ فِيهَا. كَقَوْلِهِ:

(12/49)

3708- وَيَوْمَ شَهَدَانَاهُ * { وَلَا تُمَسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لَتَعْتَدُوا } يَعْنِي:

أنه حَذَفَ الحرفَ كما حَذَفَ في قوله:
 - ويوم شَهْدَانَاهُ سُلَيْمِي وَعَامِرًا * قليل سوى الطَّعْنِ التَّهَالِ نَوَافِلُهُ
 وقيل: معنى تَعَدُّونَهَا أَي: تَعَدُّونَ عَلَيْهَا فِيهَا. وقد أنكر ابنُ عطية القراءةَ عن
 ابن كثير وقال: "عَلِطَ ابْنُ أَبِي بَرَّةَ عَنْهُ" وليس كما قال. والثاني: أنها من
 العُدْوَانِ والاعتداء، وقد تقدَّم شَرْحُهُ، واعتراضُ أَبِي الفَضْلِ عَلَيْهِ: بأنه كان
 ينبغي أن يتعدَّى بـ "على"، وتقدَّم جوابُهُ. وقرأ الحسن "تَعَدُّونَهَا" بسكون العين
 وتشديد الدالِ، وهو جمعٌ بين ساكئَيْنِ على غيرِ حَدِيثِهِمَا.

* { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِيَّاتِ أَتَيْتِ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا
 آفَاءَ اللَّهِ عَلَيْكَ وَبَنَاتٍ عَمَّكَ وَبَنَاتٍ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتٍ خَالَاتِكَ خَالَاتِكَ اللَّاتِي
 هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا
 خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِيأَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ
 أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا }

قوله: { مِمَّا آفَاءَ } : بيانٌ لِمَا مَلَكَتْ وليس هذا قَيْدًا، بل لو مَلَكَتْ يَمِينُهُ بالشراء
 كان الحكمُ كذا، وإنما حَرَجَ مَحَرَجَ الغالبِ.

(12/50)

قوله: "وامرأة" العائمة على النصب. وفيه وجهان، أحدهما: أنها عطفٌ على
 مفعول "أخللنا" أي: وأخللنا لك امرأةً موصوفةً بهذين الشرطين. قال أبو
 البقاء: "وقد رَوَى هذا قومٌ وقالوا: "أخللنا" ماضٍ و"إِنْ وَهَبْتَ" وهو صفةُ المرأةِ
 مستقبلٌ، فأخللنا في موضع جوابه، وجوابُ الشرطِ لا يكونُ ماضياً في المعنى"
 قال: "وهذا ليس بصحيح لأنَّ معنى الإحلال ههنا الإعلامُ بالحلِّ إذا وقع الفعلُ
 على ذلك كما تقول: أَبَحَثْتُ لَكَ أَنْ تُكَلِّمَ فَلَانًا إِنْ سَلَّمْتُ عَلَيْكَ". الثاني: أنه
 ينتصبُ بمقدر تقديره: وَيُجَلُّ لَكَ امْرَأَةً.
 قوله: "إِنْ وَهَبْتَ ... إِنْ أَرَادَ" هذا من اعتراض الشرط على الشرط، والثاني
 هو قيدٌ في الأول، ولذلك نُعْرِبُهُ حالاً، لأنَّ الحالَ قيدٌ. ولهذا اشترط الفقهاء أن
 يتقدَّم الثاني على الأول في الوجود. فلو قال: "إِنْ أَكَلْتُ إِنْ رَكِبْتُ فَأَنْتِ
 طَالِقٌ" فلا بُدَّ أَنْ يتقدَّم الركوبُ على الأكل. وهذا لِيَتَحَقَّقَ الحَالِيَةُ والتقييدُ كما
 ذَكَرْتُ لَكَ؛ إذ لو لم يتقدَّم لَخَلَا جزءٌ من الأكل غيرُ مقيدٍ بركوب، فلهذا اشترطوا
 تقدُّمَ الثاني. وقد مضى تحقيقُ هذا، وأتت بشرطٍ أَنْ لا تكونَ تَمَّ قَرِينَةٌ تمنعُ من
 تقدُّمِ الثاني على الأول. كقولك: "إِنْ تَزَوَّجْتُكَ إِنْ طَلَّقْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ" لا يُتَصَوَّرُ
 هنا تقدُّمُ الطلاق على التزويج.

(12/51)

إلَّا أَنِّي قَدْ عَرَضَ لِي إِشْكَالٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ بِهَذِهِ الْآيَةِ: وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ
 الثَّانِي هُنَا لَا يُمْكِنُ تَقَدُّمُهُ فِي الْوُجُودِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحُكْمِ الْخَاصِّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى

الله عليه وسلّم، لا أنه لا يمكن عقلاً. وذلك أن المفسرين فسّروا قوله تعالى: "إِنْ أَرَادَ" بمعنى قِيلَ الهَبَّةُ؛ لأنَّ بالقبول منه عليه السلام يَتِمُّ نِكَاحُهُ وهذا لا يُتَصَوَّرُ تَقَدُّمُهُ عَلَى الهَبَّةِ؛ إذ القبولُ متأخِّرٌ. وأيضاً فإنَّ القصةَ كَانَتْ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ تَأَخُّرِ إِرَادَتِهِ عَنْ هَبَّتِهَا، وهو مذكورٌ في التفسير. والشيخ لَمَّا جَاءَ إِلَى ههنا جعلَ الشرطَ الثاني متقدِّماً على الأولِ على القاعدة العامة ولم يَسْتَشْكِلْ شيئاً مِمَّا ذَكَرْتَهُ. وقد عَرَضْتُ هَذَا الإِشْكَالَ عَلَى جمَاعَةٍ مِنْ أعيانِ زَمَانِنَا فاعترفوا بِهِ، ولم يَظْهَرِ عَنْهُ جَوَابٌ، إِلَّا مَا / قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّهُ تَمَّ قَرِينُهُ مانعُهُ من ذلك كما مثلتُ لكَ أنفاً.

وأبو حيوة "وامرأة" بالرفع على الابتداء، والخبرُ مقدرٌ أي: أَخْلَلْنَاهَا لكَ أيضاً. وفي قوله: {إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ} التفاتٌ من الخطاب إلى العَيَّةِ بلفظِ الظاهرِ تنبيهاً على أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ النُبُوَّةُ، ثم رَجَعَ إِلَى الخطابِ فقال: خالصةً لكَ. وقرأ أَبِي والحسنُ وعيسى "أَنْ" بالفتح وفيه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "امرأة" بَدَلٌ اشتمالاً، قاله أبو البقاء. كأنه قيل: وَأَخْلَلْنَا لَكَ هَبَّةَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا لَكَ. الثاني: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ لَامِ الْعِلَّةِ أَي: لَأَنَّ وَهَبْتُ. وزيدٌ بن علي "إِذْ وَهَبْتُ" وفيه معنى العليَّة.

(12/52)

قوله: "خالصةً" العامَّةُ على النصب. وفيه أوجهٌ، أحدها: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ فاعِلٍ "وَهَبْتُ". أي: حَالَ كَوْنِهَا خالصةً لَكَ دُونَ غيرِكَ. الثاني: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ "امرأة" لَأَنَّهَا وُصِفَتْ فَتَخَصَّصَتْ وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ. وإليه ذهب الزَّجَّاجُ. الثالث: أَنَّهُ نَعْتُ مَصْدَرٍ مَقْدَرٍ أَي: هَبَّةٌ خالصةً. فنصبها بَوَهَبْتُ. الرابع: أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ كَ {وَعَدَ اللَّهُ}. قال الزَّمخَشَرِيُّ: "والفاعلُ والفاعلُ في المصادر غيرُ عَزِيزَيْنِ كَالخارجِ والقاعدِ والكاذِبِ والعافية". يريد بالخارج ما في قول الفرزدق:

3709- * ولا خارجاً مِنْ فِي رُؤُوسِ كَلَامِ
وبالقاعدِ ما في قولهم "أقاعداً وقد سار الرَّكْبُ" وبالكاذبة ما في قوله تعالى: {لَيْسَ لِيُوقِعَتِهَا كاذِبَةٌ}. وقد أنكر الشيخُ عليه قوله "غيرُ عَزِيزَيْنِ" وقال: "بل هما عَزِيزَانِ، وما وَرَدَ مُتَأَوَّلٌ". وقُرئ "خالصةً" بالرفع. فإنَّ كَانَتْ "خالصةً" حَالاً قُدِّرَ الْمَبْتَدَأُ "هي" أَي: الْمَرْأَةُ الْوَاهِبَةُ. وإنَّ كَانَتْ مَصْدَراً قُدِّرَ: فَتَلُكُ الْحَالَةُ خالصةً. و"لِكَ" على البيانِ أَي: أعني لَكَ نحو: سَقِيَا لَكَ. قوله: "لكيلاً" متعلقٌ بـ "خالصةً" وما بينهما اعتراضٌ و"مِنْ دُونَ" متعلقٌ بـ "خالصةً" كما تقول: حَلَصَ مِنْ كَذَا.

* { تُرْجِي مَنْ تَبَيَّأَ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَبَيَّأَ وَمَنْ ابْتَغَيْتِ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ تَقْرَءِ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَخْرُجَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَلِيمًا }

قوله: {وَمَنْ ابْتَغَيْتِ}: يجوزُ في "مَنْ" وجهان. أحدهما: أَنَّهُ شَرْطِيَّةٌ فِي محلِّ نَصْبٍ بِمَا بَعْدَهَا.

